

الـجـولان ما بين ١٩٦٧ - ٢٠٠٠  
دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية

تصميم الغلاف  
عبد العزيز محمد

د. نضال نصر الكاج

# الجولان

ما بين ١٩٦٧ - ٢٠٠٠

دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

---

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٢م

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراء المؤلف ومواقفه ولا تعبّر  
(بالضرورة) عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

# الإهداء

إلى أهالي أجولان  
الذين مازالوا ينتظرون يوماً  
يعودون فيه إلى وطنهم الأم...



## مُقَدِّمَةٌ

تُحظى قضية الجولان السوري باهتمام كبير من الباحثين والدارسين؛ بوصفها إحدى القضايا الأهم في الصراع العربي - "الإسرائيلي"، التي ظهرت إلى الوجود إثر احتلاله في الحرب التي شنتها "إسرائيل" في حزيران عام ١٩٦٧. وقد سَعَت "إسرائيل" منذ احتلال الجولان إلى تطبيق إستراتيجيتها الصهيونية فيه، بهدف إضفاء الطابع التهودي على الأرض والسكان، ولكن هذه السياسة لم تنجح فيه بفضل تمسك أهله بمواقفهم وصمودهم في وجه الضغوط والممارسات "الإسرائيلية"، ومقاومتهم للاحتلال.

تتناول هذه الدراسة الجولان ما بين عامي ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، وتلقي الضوء على قضيتته الوطنية والقومية التي برزت مع بداية الاحتلال "الإسرائيلي" له عام ١٩٦٧، وما رافق هذا الاحتلال من مستجدات وانعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، متعلّقة بسكان الجولان من جهة، وبالوضع السياسي والعسكري في المنطقة من جهةٍ أخرى، ولا سيّما ما تعلّق منه بالدور المركزي الذي تمثّله سورية سواءً في الحرب أم في السلام؛ التي يكوّن الجولان جزءاً أساسياً منها، وتبدأ هذه الدراسة قبيل هذا الاحتلال عام ١٩٦٧، وتنتهي بحدث وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، لما تمثّله هذه المرحلة من أهميّة في تاريخ سورية المعاصر.

إنَّ مجمل الخصائص الطبيعية والبشرية والحضارية للجولان، وموقعه الجغرافي الإستراتيجي المهم، فضلاً عن المستجدات العسكرية التي نتجت عن احتلاله عام ١٩٦٧ واندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣، ودخوله موضوع مفاوضات سياسية لم تثمر؛ بسبب موقف "إسرائيل" الرفض للسلام، قد أعطت الجولان أهمية إستراتيجية إضافية في الصراع العربي- "الإسرائيلي". ولتصبح قضيته، بمعطياتها ومراحلها المختلفة، قضية وطنية مهمّة تطرح إشكاليات عدّة واستحقاقات كبيرة في مجال السلام، لم تستطع "إسرائيل" الإيفاء بها، لأنها الطرف المعتدي والمحتل والقائم على التوسّع والهيمنة.

لذلك فإنَّ الجولان يمثّل أهمية سياسية وعسكرية كبيرة مستمدّة من اعتبارات مختلفة تتمثل في موقعه خطّ مواجهة مع الاحتلال "الإسرائيلي" في فلسطين، وفي ارتباطه بالتطورات العسكرية المعنية بالصراع العربي- "الإسرائيلي"، ولا سيّما على الجبهة السورية، والاحتمالات الممكنة رهنأً ومستقبلاً لهذه التطورات، وما يوفره الجولان من إمكانيات جيواستراتيجية للقوات التي تسيطر عليه، فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية التي تؤمّن لها السيطرة على مصادر المياه المهمّة والأراضي الخصبة الموجودة فيه.

وبناءً عليه، فإنَّ الجولان، بمقوماته الإستراتيجية والاقتصادية، لا يحتل هذه الأهمية من تلك المقومات وحسب، إنّها، أيضاً، من تواصله مع أهمية وطنه السوري كلّها؛ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وفي تطوّر أوضاعه على كل المستويات الخارجية والداخلية.



ما تقدّم من هذه الأهمية للجولان، إضافة إلى قناعتني بأنّه موضوعٌ وطنيٌ يستلزم كثيراً من البحث، يفسّر الأسباب المهمّة وراء اختياره لموضوع هذه الدراسة، ساعياً إلى الإحاطة بتاريخ الجولان المعاصر، وواقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بوصفه جزءاً من سورية بشكلٍ خاص ومن الوطن العربي بشكلٍ عام، وإلى الإحاطة كذلك بإستراتيجية الحركة الصهيونية في "إسرائيل" ومخططاتها تجاه الجولان العربي السوري.

إنّ قلّة الدراسات والمؤلفات التي ظهرت حتى الآن، لا تعطي صورة كاملة عن أوضاع الجولان؛ لذلك فإنّ البحث يسعى إلى إعطاء هذه الأوضاع وقضية الجولان بعدها الموضوعي والحقيقي، وإلى الإسهام في تقديم ما يلقي الضوء على جميع جوانبها بشكلٍ شامل وموثّق. وآمل أن يكون مرجعاً مفيداً للباحثين والمهتمين، وخطوةً جادّة ترفد البحث التاريخي. علماً أنّ الحاجة لا تزال ماسّة إلى مزيدٍ من البحوث الجادّة والمعتمّقة لتعطي هذه القضية التاريخية بعضاً من حقّها، وبعضاً من أهمّيّتها.

### إشكالية البحث وأهدافه:

إنّ الإشكالية الأساسية في هذا البحث تتركز حول وجود "إسرائيل"، وقيامها على الأرض العربية كياناً غاصباً بالقوة، واحتلالها مزيداً من الأراضي العربية التي يشكّل الجولان العربي السوري جزءاً مهماً منها، فعلى الرغم من وضوح الحقائق، ومن صدور مجموعة من القرارات الدولية حول هويّة الجولان العربية السورية، ووجوب خروج المحتلّ "الإسرائيلي" منه، فإنّ "إسرائيل" تتحدّى كل المؤسسات الدولية، والحقائق الثابتة تاريخياً، وليس هناك أيّة إجراءات دولية مانعة لها، بسبب ازدواجية

المعايير التي تتبعها الأمم المتحدة، والتي أدت إلى استمرار الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان منذ عام ١٩٦٧.

وتعالج إشكالية البحث مدى جدية "إسرائيل"، القائمة أصلاً على العنف، في مشاريع التسوية، وإنهاء الصراع القائم في المنطقة حول مجمل القضايا الإستراتيجية، ولا سيّما المياه والاستيطان، فعلى الرغم من مرور واحد وعشرين عاماً على بدء عملية التسوية السلمية منذ انطلاقتها عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد، لم يتوصّل الطرفان إلى تسوية تنهي الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان، وذلك بسبب استمرار رفض "إسرائيل" تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية المترتبة عليها، وفي مقدمتها الانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من الجولان. وبالمقابل تدرس الإشكالية خصوصية النضال الوطني في الجولان حول القضايا المتعلقة بالاحتلال. وسيحاول البحث الإجابة عن هذه الإشكالية وحلّها، وتبيان وجهات النظر المتباينة بشأنها وثائقياً.

وانطلاقاً من ذلك فإن هذا البحث يسعى خلال المرحلة المحددة له ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

١ - التعريف بالطبيعة العنصرية العدوانية للحركة الصهيونية في أطماعها التوسعية على حساب الوطن العربي ومنه الجولان السوري، وتوضيح سياستها وإجراءاتها والخطوات التي قامت بها لاحتلال الأراضي العربية، وإلقاء الضوء على جذور الصراع العربي - الصهيوني، وعلى

جولات الصراع العسكرية والسياسية، موجزاً أسبابها ونتائجها، وآثارها السلبية، التي فرضت على سورية أن تبقى في حالة حرب مستمرة منذ استقلالها حتى الآن، فضلاً عن الدور الذي يؤديه الكيان الصهيوني، بوصفه موقِعاً متقدِّماً وأمامياً للإمبريالية العالمية عامّةً، والأمريكية خاصّةً.

٢- تغطية جانب مهمّ من تاريخ الجولان قبل عام ١٩٦٧، وإلقاء الضوء على الأطماع الصهيونية المبكرة جداً فيه، التي تعود إلى أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع دراسة التكوين الديمغرافي السكاني والأوضاع العامة له قبل احتلاله.

٣- دراسة أوضاع الجولان بعد احتلاله، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورصد واقع النازحين المهجّرين، وواقع الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان في السجون "الإسرائيلية".

٤- دراسة نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ وآثارها الإيجابية، بما حقّقه من تداعيات على الإستراتيجية الصهيونية تجاه الجولان، مع التّركيز على المناطق المحرّرة وسياسة التّدمير "الإسرائيلية" فيها قبل الانسحاب، وما حقّقه الحرب أيضاً على المستويين العربي والدولي.

٥- رصد واقع الحركة الوطنية في الجولان، وأهمّيّتها في الحفاظ على الهوية العربية السورية فيه، على الرغم من المحاولات الصهيونية لتهويدها من جهة، وتأكيد الدور الذي قامت به حركة المقاومة الوطنية لإفشال الخطط التهويدية "الإسرائيلية" من جهة ثانية، ولا سيما بعد صدور قرار ضم الجولان في ١٤/١٢/١٩٨١.

٦- دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الجولان، تحت الاحتلال "الإسرائيلي"، وما تركه من آثار مدمرة على سكان الجزء المتبقي تحت سيطرته.

٧- السعي إلى توضيح الموقف "الإسرائيلي" من قضية السلام، بوصفه موقفاً دعائياً، مضمونه فرض الاستسلام على سورية. وينبع ذلك من تجربة السلام مع "إسرائيل"، مع التركيز على السياسة المبدئية السورية الداعية إلى إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة لأصحابها، وعلى رأسها الجولان، ركيزة أساسية لإقامة السلام العادل والدائم في المنطقة.

#### الصعوبات ومنهجية البحث:

لما كان البحث في تناوله لأوضاع الجولان، من جوانب واتجاهات عدّة، يهتم بالمرحلة المعاصرة، فقد استوجب السعي والتنقيب لجمع المادة العلمية المتنوعة والمتعدّدة، كالثائق والمصادر والدّراسات والأبحاث التي تنشرها الدوريات، التي يمكن أن تسهم في مناقشة وتحليل موضوعات هذه الدراسة.

وقد كان من الطبيعي لأي باحث مواجهة صعوبات عدّة في أثناء إعداد بحثه، إلا أنّ تلك الصعوبات كانت عامل استمرار لإتمام البحث وليست عامل إحباط، وقد تجلّى ذلك في تدليل هذه الصعوبات وإتمام البحث، وتمثّلت هذه الصعوبات في الحصول على المادة العلمية التي شكّلت قاعدة للانطلاق من أجل إنتاج دراسة تاريخية جديدة. فمعظم مصادر المعلومات المتاحة والمتعلقة بموضوع البحث، لا تُولي اهتماماً خاصاً بموضوع الجولان، ولا تركّز في مضمونها على الجزئيات المهمّة جداً في

تكوين الرؤية الشاملة، بل تتخذ طابعاً عاماً بروايتها للأحداث في سورية، إضافةً إلى صعوبة الحصول على بعض الوثائق المهمة، لأنها ذات طابع سرّي، ولم يُكشَف عنها حتى الآن. علاوةً على ذلك، فإنَّ معظم المصادر الأجنبية المتوافرة، هي بطبيعتها منحازة بشكلٍ أو بآخر، إلى تبني وجهة النظر الصهيونية بشأن الأحداث. وعليه، فقد كان لا بدَّ من توخي الحذر الشديد من المعلومات المغلوطة الواردة فيها على الرغم من أهمية تلك المصادر، فتوجَّب تفحص معلوماتها وتدقيقها ومقارنتها بما يتوافر من معطيات محلية وطنية، ونقدها وتحليلها وصولاً إلى الحقيقة التي تضيء على البحث الأصالة والجدية.

وكان لا بدَّ من الربط بين وجهات النظر المتباينة بشأن الأحداث، موضوع البحث، والمواءمة بينها، بما تضيفه المصادر والمراجع العربية والمترجمة والدراسات والأبحاث المنشورة في الدوريات ومواقع الإنترنت، من تحليل ودراسة واستنتاجات، إذ كان لها أكبر الأثر والفائدة في استكمال أركان الدراسة، والتوصّل إلى النتائج المتوخّاة منها.

وقد توخّى البحث من خلال مناقشة أفكاره وموضوعاته استخدام المنهج العلمي التحليلي للأحداث، وأفاد من أدوات المنهج الوصفي في دراستها، مع السعي إلى تقاطع المعلومات ثمَّ الاستقرار على ما أُجمِع عليه، وفق الرؤية الموضوعية، مراعيّاً في ذلك الترابطَ الزمني والتسلسلَ التاريخي للأحداث، للوصول إلى صياغة مقبولة يمكن من خلالها فهم الأحداث والغور في عمقها لاستقرار الأسباب والنتائج.

كما اعتمد البحث في جمع معلوماته، على المكتبات العامة في سورية، وفي مُقدِّمتها مكتبة الأسد الوطنية، ومكتبات الجامعات، والمراكز الثقافية، وبعض المكتبات الخاصة، وعلى أرشيف وزارة الخارجية السورية، وأرشيف وزارة الإعلام (وكالة سانا للأخبار)، ومكتب شؤون الجولان، وبعض ما قدّمته القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأرشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، وعلى بعض المذكرات الخاصة، والسير الذاتية، واللقاءات الشخصية، وعلى بعض وثائق مكاتب الأمم المتحدة في سورية، وعلى مجموعة أوراق المناضل شكيب أبو جبل، وكذلك على الصحف السورية، وبعض مواقع الإنترنت، وعلى مجموعة من الدراسات التي قدّمها أبناء الجولان من داخل الأرض المحتلة، وبعض الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع، وبعض التقارير الصادرة عن هيئات دولية معنية بالشأن نفسه.

### التعريف بأهم مصادر البحث:

اعتمد البحث، بشكل رئيس، على مجموعة من المصادر والمراجع التي أسهمت بقدر كبير، في المناقشة والتحليل والاستنتاج. ولذلك يمكن أن تُعدّ من الدعائم الأساسية لهذه الدراسة. وتنقسم هذه المصادر إلى قسمين رئيسين:

### أولاً- التعريف بأهم المصادر الأوليّة:

وهي الوثائق الخاصّة بالجولان السوري وبقضيّة الصّراع العربي- "الإسرائيلي" عامّة، سواءً المنشورة منها، أم غير المنشورة، التي أعطت إضافة جديدة تأسست عليها هذه الدراسة وأكسبتها طابعاً أكاديمياً علمياً.

وقد اعتمد البحث على الوثائق المنشورة بشكل كبير. وكان في مقدّمة تلك المصادر:

#### ١ - أرشيف وزارة الخارجية السورية:

ويحتوي بعض التقارير الخاصّة بالجولان، سواءً الصادرة منها عن جهات رسمية سورية أم جهات ومؤسسات دولية معنية بقضايا السكان العرب تحت الاحتلال، وبشكلٍ خاص سكان الجولان. فمنها ما يتعلّق بقضايا السكان، ومنها ما يتعلّق بالموقف السوري إزاء الاحتلال.

#### ٢ - أرشيف القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي:

ويضم مجموعة من الدراسات والكرّاسات ذات الصبغة الوثائقية التي توضّح الموقف السوري في الحرب والسلام، فضلاً عن تبيانها للموقف السوري من قضية الجولان، ومن بعض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكانه تحت الاحتلال.

#### ٣ - أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا):

وهو مجموعة كبيرة من المعلومات الوثائقية المسجّلة أو المكتوبة، صادرة عن شخصيات سياسية أو مسؤولّة، أو عن بعض الصحف الرسمية والأجنبية التي عاصرت الأحداث مدّة الدراسة، موضوع البحث.

#### ٤ - وثائق حرب تشرين:

هي بعض المراسلات الخاصّة بين القيادتين السورية والمصرية، التي توضّح موقف الطرفين إزاء استمرار الحرب، والعمليات العسكرية على الجبهتين في سيناء والجولان.

## ٥ - وثائق الأمم المتحدة:

هي مجموعة القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، التي تركّز على بيان الموقف الدولي إزاء قضية الصراع العربي - "الإسرائيلي" على وجه العموم وقضية الجولان السوري على وجه الخصوص، وفي مقدمتها القراران /٢٤٢/ و /٣٣٨/ اللذان طالبا "إسرائيل" بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري، والقرار /٤٩٧/ الذي طالب "إسرائيل" بإلغاء قرارها القاضي بضم الجولان، وعدّ قرار الضمّ لاغياً وباطلاً، فضلاً عن الاتفاقيات المعقودة بين أطراف النزاع.

## ٦ - أرشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية:

تشمل كثيراً من الدراسات والتقارير التي تخصّ قضية الجولان السوري، والمتعلقة في معظمها بالأطماع الصهيونية المبكرة في الجولان، وقضايا الاستيطان، وبعض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي في معظمها، خلاصة للصحف العبرية الصادرة في الأرض المحتلة أو لبعض الصحف الأجنبية الأخرى.

## ٧ - المذكرات الشخصية:

تقدّم تفاصيل ودلائل دقيقة لا يمكن الاستغناء عنها، إذا ما أردنا الحصول على انطباع كامل ومقبول حول الأحداث. لكن على الرغم من أهميتها فهي بطبيعتها تقدّم رؤية جزئية، أو سرداً للأحداث والظروف التي مرّ بها أو عايشها مؤلفوها، ومنها: (مذكرات الفريق أوّل محمد فوزي - مذكرات العماد أول مصطفى طلاس - مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي - مذكرات شكيب أبو جبل - مذكرات موشي دايان).



## ٨ - الوثائق الخاصّة بالجولان:

تأتي في مُقدّمَتها، الوثيقة الوطنية لأهالي الجولان، التي شكّلت حجر الأساس للمقاومة الوطنية في الجولان السوري المحتل، برفض الاحتلال وإجراءاته التعسفية بحق المواطنين السوريين، وكانت بمنزلة ميثاق عمل وطني أجمع عليه مواطنو الجولان، وكرّس مقاومتهم للاحتلال.

ويضاف إلى هذه المصادر، مجموعة التقارير والدّراسات ذات الصبغة الوثائقية الصادرة عن بعض الجهات الوطنية داخل الجولان المحتل، وبعض الكرّاسات التي أعطت صورة واضحة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان الجولان تحت الاحتلال. وبعض المقالات والبيانات والوثائق التي تمّ الحصول عليها من مواقع الإنترنت، والتي من أهمّها: موقع (www.Jawlan. org)، وموقع (www.golantimes. Com)، وموقع (www.damascus- online.com)، وموقع (www.UNDOF.org. sy).

تبدو أهمية تلك المواقع من أنّها قدّمت تفاصيل دقيقة صدرت عن أشخاص عايشوا الحدث داخل الأرض المحتلة، وشكّلت روافدَ بديلة أغنت البحث بأفكار جديدة، ووثّقت بعض القضايا المهمّة داخل الجولان المحتل، ولاسيما القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

## ثانياً - التعريف بأهم المصادر الثانوية:

هي مجموعة من المصادر والأبحاث والدّراسات، سواء العربية منها أم الأجنبية التي تميّز بالدقّة والموضوعية في عرض القضايا والمشكلات، وفي المناقشة والتحليل والتعقيب. ولكن على الرغم من أهميّة بعضها (الأجنبية

على وجه الخصوص)، تحمل بين سطورها، وجهات نظر صهيونية أو غربية، وتميل إلى تبني وجهات النظر تلك. ويمكن تقسيم تلك المصادر إلى:

### آ- أهم الكتب الأجنبية المترجمة:

١- كتاب: أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" - العربية، سلام أو حروب، لمؤلفه: شارل أندرلين، وهو في جزأين، وتناول فيه المؤلف المرحلة ما بين ١٩١٧-١٩٩٧، وقدم سرداً تاريخياً لقضية الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وما رافقها من مفاوضات سرية وعلنية خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن. وهو يشكّل مرجعاً سياسياً ودبلوماسياً مهماً في سبيل إعطاء فكرة عامة وشاملة وتاريخية لهذا الصراع.

٢- كتاب: الأسد (الصراع على الشرق الأوسط)، لمؤلفه: باتريك سيل، الذي درس الأوضاع السياسية والاقتصادية في سورية، وتحذث عن دور الرئيس السوري حافظ الأسد في مختلف أحداث المنطقة، وموقف سورية منها، في الحرب أو في السلام، وسجل معلومات دقيقة ومهمة، أفسحت للبحث أفقاً مهماً في تتبع الرؤية السورية لأحداث المنطقة.

٣- كتاب: إسرائيل والعرب، حرب الخمسين عاماً، لمؤلفه: أهرون بريغمان وجيهان الطهري، الذي تناول مجريات الأحداث والوقائع العسكرية والسياسية المتعلقة بالصراع العربي- "الإسرائيلي" خلال خمسين عاماً، منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨. وهو على الرغم من أنه يأخذ بالنظرة "الإسرائيلية"، إلا أنه يحتوي كثيراً من الوقائع التي لا يمكن تجاوزها، كما أنه يسهل للقارئ الاطلاع على مسلك "إسرائيل" في مناوراتها واستفزازاتها خلال حروبها مع العرب، التي هدفت منها إلى الاعتداء والتوسع.

## ب - أهم الكتب الأجنبية:

١ - كتاب: (THE IRON WALL, Israel and The Arab world)، مؤلفه: (AVI SHLAIM)، وهو من الكتب المهمة التي تناولت مسألة الصراع العربي - "الإسرائيلي" في معظم مراحلها، منذ عام ١٩٤٨ حتى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ومحادثات السلام العربية - "الإسرائيلية" حتى عام ١٩٩٨.

٢ - كتاب: (SYRIA UNDER ASSAD)، مؤلفه: (MOSHE MA'OZ AND AVNER YANIV)، وقد تناول دراسة أوضاع سورية الداخلية، وتطورها الاقتصادي والعسكري والاجتماعي، كما تحدث عن علاقاتها الإقليمية، مركزاً في جانب منها، على الصراع بين "إسرائيل" وسورية، والحروب التي شهدتها الجبهة العسكرية بين الجانبين منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٢، وانتهاء حرب لبنان.

وهذان الكتابان، على الرغم من أهميتهما، فإنهما لا يخرجان عن إطار معظم المصادر الأجنبية المنحازة لمصلحة "إسرائيل"، وتبني وجهات النظر الصهيونية حول كثير من المسائل.

## ج - أهم الكتب المحلية:

١ - كتاب: الجولان (دراسة في الجغرافيا الإقليمية)، مؤلفه: أديب باغ. وقد درس فيه طبيعة الجولان الجغرافية والسياسية والديمغرافية والاقتصادية قبل الاحتلال "الإسرائيلي"، فأعطى صورة واضحة عن ظروف الجولان السوري قبل الاحتلال، بوصفه منطقة إعمار بشري ونشاط اقتصادي. وقد تضمّن الكتاب مادة علمية غنية أفاد منها البحث.

٢- كتاب: مسيرة تحرير الجولان، لمؤلفه: رزق الياس، الذي حمل معالم تجربة شخصية للمؤلف، منذ احتلال الجولان عام ١٩٦٧ حتى تاريخ إنجاز الكتاب عام ٢٠٠٧، من خلال عمله العسكري على الجبهة السورية ومشاركته في الحروب التي خاضتها سورية، حتى اشتراكه في مفاوضات السلام السورية مع "إسرائيل" بوصفه واحداً من أعضاء الوفد السوري المفاوض. وقد رسم من خلاله صورة متكاملة عن مسيرة سورية في تحرير الجولان .

٣- كتاب: قضية الجولان (هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة)، لمؤلفه: مأمون كيوان وعبدع الأسدي، الذي تناول الأهمية الجغرافية والعسكرية للجولان السوري، والأطماع الصهيونية فيه، ودوافعها الأيديولوجية والدينية والسياسية والاقتصادية، كما تناول قضية الاستيطان، والسياسة "الإسرائيلية" في الجولان، والمقاومة الوطنية ضد إجراءات الاحتلال وعرج على مسألة التسوية السلمية، وقضايا الخلاف بين الجانبين: السوري و"الإسرائيلي".

٤- كتاب: الجولان عربي الأرض والإنسان، لمؤلفه: محمد عبد الله مبارك، الذي احتوى على معلومات مهمة وموثقة حول أهمية الجولان، الاقتصادية والحضارية، والأطماع الصهيونية فيه. وقد تناول فيه المؤلف نضال أهل الجولان ضد الاستعمار الفرنسي والصهيوني، مركزاً على البنية الديمغرافية للسكان في الجولان.

٥- كتابا: علي بدوان، الأول: هضبة الجولان (طريق السلام .. طريق الحرب)، الذي تحدّث فيه عن مشاريع الاستيطان اليهودي في الجولان، وآثار حرب تشرين ١٩٧٣، وتناول قضية الحدود، وأهمية الجولان المائية

والاقتصادية والإستراتيجية في الحرب أو في السلام، كما تناول تفاصيل دقيقة وموثقة حول عملية السلام، وما تعلّق بها من ترتيبات أمنية وعسكرية في حال انسحاب "إسرائيل" من الجولان. والثاني: قضايا هضبة الجولان (الشرعية الدولية أم تربع الدائرة). وقد تحدّث فيه بتفصيل دقيق وموثق عن الخيارات التفاوضية السورية - "الإسرائيلية"، والاستيطان التهويدي الهادف إلى طمس الهوية العربية للجولان السوري، وحول إشكالية الحدود، وأوضح فيه الموقف "الإسرائيلي" الرفض للانسحاب من الجولان إلى خط الرابع من حزيران، والداعي لإيجاد خط بديل يمكن الانسحاب إليه في حال وُقِّعت اتفاقية سلام.

كما أن هناك مصادرَ وكتباً قيّمة اعتمدَ عليها بشكل رئيس في البحث، أغنت أفكاره، وسلّطت الضوء على جوانب عدّة فيه، ودعمته، إلى جانب كتب عديدة أخرى وردت في قائمة المصادر والمراجع، كان لها دور كبير في إنجاز البحث، وتحليل موضوعاته.

وبناء عليه، فقد قُسم البحث إلى ستة فصول، سبقتها المقدّمة، وأعقبها الخاتمة وجاءت على النحو الآتي:

**الفصل الأول (تمهيدي): موجز حول الأهمية الجغرافية والإستراتيجية**

**والاقتصادية والحضارية والتطور التاريخي للجولان السوري حتى عام ١٩٦٧:**

وهو مدخل للبحث، يوضّح أهمية الجولان من النواحي الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية والسياسية والتاريخية، ويعطي صورة واضحة عن الأطماع الاستعمارية والصهيونية فيه وأثر الأطماع الصهيونية على السياسة الاستعمارية (البريطانية - الفرنسية) حتى عام ١٩١٨ والتنافس

الاستعماري (البريطاني - الفرنسي) في الجولان بعد عام ١٩٢٠، ويناقد أوضاع الجولان خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي لسورية، مركزاً على المحاولات الصهيونية للاستيلاء على موارد الجولان المائية خلال تلك المرحلة، كما يناقد أوضاع الجولان منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧، مع التركيز على الواقع الإداري والسكاني والاقتصادي والاجتماعي للجولان قبيل احتلاله عام ١٩٦٧.

### الفصل الثاني: العدوان "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ واحتلال الجولان:

ناقش هذا الفصل أسباب اندلاع حرب حزيران عام ١٩٦٧، وتناول أحداث الحرب ومجرياتها على الجبهات العربية مع "إسرائيل"، وصولاً إلى الحرب على الجبهة السورية واحتلال الجولان السوري، مركزاً على أهم أسباب الهزيمة العربية في الحرب، وأبرز نتائج الحرب وانعكاساتها على الصعيدين العربي و"الإسرائيلي"، وتحدث عن حرب الاستنزاف العربية مع "إسرائيل" على الجبهتين المصرية والسورية، كما تناول أبرز المواقف الدولية من حرب حزيران.

### الفصل الثالث: الجولان منذ الاحتلال "الإسرائيلي" حتى اندلاع

حرب تشرين ١٩٦٧-١٩٧٣:

سُلط فيه الضوء على الأوضاع العامة لسكان الجولان بعد الاحتلال، وأهم الإجراءات والانعكاسات المباشرة والأولى للاحتلال "الإسرائيلي" للجولان، مع التركيز على أوضاع النازحين من أبناء الجولان في وطنهم سورية، وعلى أوضاع الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان في السجون

"الإسرائيلية"، وتحدّث عن المقاومة الوطنية في الجولان ضد الاحتلال "الإسرائيلي" ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣، كما تحدّث عن السياسة "الإسرائيلية" في الجولان، مركزاً على محاولات تهويد الجولان من خلال طمس معالمه الأثرية العربية، والتغييرات "القانونية" التي أحدثتها سلطات الاحتلال، كما تناول عمليات الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان السوري وأهدافها في المرحلة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣، وسياسة القمع "الإسرائيلية" ضد الحركة الوطنية في الجولان، والسياسة السورية تجاه قضية الجولان ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

**الفصل الرابع: الجولان وحرب تشرين عام ١٩٧٣ وتداعياتها محلياً وعربياً ودولياً حتى تحرير القنيطرة عام ١٩٧٤:**

وقد تناول أسباب حرب تشرين ١٩٧٣، ومقدماتها ومجرياتها، فتحدّث عن الاستعداد العربي (السوري - المصري) المشترك لخوضها، وتعرّض لأحداثها ومجرياتها على الجبهتين المصرية والسورية، ودرس نتائج الحرب وتداعياتها على الصعيد المحلي السوري، ومنه الجولان، وعلى الصعيد "الإسرائيلي"، والصعيدين العربي والدولي، فتناول مؤتمر جنيف الأوّل للسلام عام ١٩٧٣، واتفاقية فصل القوات المصرية - "الإسرائيلية". وركّز على حرب الاستنزاف التي قادتها سورية ضد القوات "الإسرائيلية" في الجولان، وصولاً إلى اتفاقية فصل القوات السورية - "الإسرائيلية"، وانسحاب القوات "الإسرائيلية" من مدينة القنيطرة عام ١٩٧٤، وسياستها التدميرية فيها قبل الانسحاب.

الفصل الخامس: أهمّ معطيات الأوضاع العامّة في الجولان منذ الانسحاب من القنيطرة حتّى مؤتمر مدريد (١٩٧٤ - ١٩٩١):

وقد تناول السياسة "الإسرائيلية" في الجولان بعد الانسحاب من مدينة القنيطرة، مركزاً على عمليات الاستيطان، وسياسة القمع "الإسرائيلية" تجاه المواطنين السوريين، وعالج أهمّ معطيات الأوضاع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الجولان تحت الاحتلال "الإسرائيلي" ما بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٩١، وعرّج على أهمّ المتغيّرات والممارسات في السياسة "الإسرائيلية" تجاه الجولان السوري، وأهمّ الإجراءات التي هدفت إلى تهويد الجولان، ابتداءً بمحاولات فرض الجنسية "الإسرائيلية" على المواطنين عام ١٩٧٨، والسياسة "الإسرائيلية" في هذا المجال، ملقياً الضوء على الموقف الوطني للسكان السوريين إزاء هذه المحاولات، ومركزاً على الوثيقة الوطنية التي أصدرها أهالي الجولان، كما ركّز على قرار الضمّ عام ١٩٨١ وخطورته، موضّحاً الموقف الدولي والسوري إزاء هذا القرار، والموقف الوطني لأهالي الجولان، ومقاومتهم التي تجلّت في الإضراب العام المفتوح ومعركة الهوية عام ١٩٨٢، كما تناول هذا الفصل الإستراتيجية السورية تجاه قضية الجولان ما بين ١٩٧٣ - ١٩٩١، موضّحاً التوجّه السوري نحو بناء توازن إستراتيجي مع "إسرائيل"، وأهمّ الخطوات التي اتخذتها سورية في هذا المجال.

الفصل السادس: الجولان في الإستراتيجية السورية من مؤتمر مدريد

حتّى وفاة الرئيس حافظ الأسد (١٩٩١ - ٢٠٠٠):

تناول هذا الفصل في مقدّمته أهمّ معطيات الأوضاع الداخلية في الجولان ما بين عامي ١٩٩١ - ٢٠٠٠. وتعرّض لسياسة التسوية السلمية



للصراع العربي- "الإسرائيلي"، التي انطلقت مع عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ملقياً الضوء على المتغيرات الإقليمية والدولية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، التي أفضت إلى انتقال الصراع من ساحات الحرب إلى ساحات السلام، بعد المبادرة الأمريكية لإيجاد حلّ عادل وشامل للصراع، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعرض مفاوضات التسوية على المسارين الفلسطيني والأردني، وركّز على العملية السلمية التي خاضتها سورية لتحرير الجولان في إطار مؤتمر مدريد ما بين ١٩٩١- ٢٠٠٠، موضحاً موقفها، ومصداقيتها تجاه السلام، مقابل مناورات "إسرائيل" ومراوغتها للتهرب من استحقاقاته، ملقياً الضوء على مفهوم خط الرابع من حزيران، منهيّاً البحث بتوقف المفاوضات السورية- "الإسرائيلية" بعد قمة جنيف للسلام بين الرئيسين: السوري حافظ الأسد والأمريكي بيل كلينتون عام ٢٠٠٠.

وأخيراً ختمَ البحث بأهم النتائج التي تمّ التوصل إليها، مع أهم ما يمكن ربطه من ملاحق، علّها تقدّم فائدة مرجّوة.



## الفصل الأول

موجز حول الأهمية الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية والحضارية  
والتطور التاريخي للجولان السوري حتى عام ١٩٦٧

أولاً- أهمية الجولان.

١- الأهمية التاريخية والحضارية.

٢- الأهمية الجغرافية.

٣- الأهمية الإستراتيجية- العسكرية.

٤- الأهمية الاقتصادية- الاجتماعية.

ثانياً- الأطماع الاستعمارية والصهيونية في الجولان منذ مطلع القرن  
التاسع عشر.

١- الجولان في المخططات الصهيونية ١٨٣٨ - ١٩٠١.

٢- أثر الأطماع الصهيونية في الجولان على السياسة الاستعمارية  
(البريطانية - الفرنسية) في العقدين الأولين من القرن العشرين.

٣- التنافس الاستعماري البريطاني- الفرنسي حول الجولان وموقف  
الحركة الصهيونية منه.

ثالثاً- الانتداب الفرنسي على سورية (الجولان) ١٩٢٠-١٩٤٦.

١- سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه سورية، ودور سكان الجولان.

٢- المقاومة الوطنية خلال الانتداب وأبرز الثورات.

٣- أثر ثورات الجولان على السياسة الفرنسية تجاه سورية.

٤- المحاولات الصهيونية للاستيلاء على أراضي الجولان ومصادر مياهه خلال مرحلة الانتداب الفرنسي.

رابعاً- أوضاع الجولان منذ استقلال سورية حتى حرب حزيران ١٩٤٦ -  
١٩٦٧.

١- إعلان قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وردود الفعل العربية.

آ- الجبهة السورية- "الإسرائيلية" خلال حرب ١٩٤٨.

ب- الهدنة السورية- "الإسرائيلية" في ٢٠/٧/١٩٤٩.

٢- انعكاسات الاحتلال الصهيوني لفلسطين على الوضع الداخلي في سورية.

٣- الجبهة السورية والاعتداءات الصهيونية على الجولان ما بين  
١٩٥٠-١٩٦٧.

خامساً- واقع الجولان اقتصادياً وإدارياً وديموغرافياً قبل عام ١٩٦٧.

خاتمة الفصل

## الفصل الأول ( تمهيدي )

أولاً - موجز حول أهمية الجولان السوري:

١ - موجز حول تسمية الجولان:

الجولان: لفظ مشتق من فعل جالَ، وجالَ تعني ارتفع وجات به الرياح، ويعني أيضاً المكان المرتفع، والاشتقاق اللغوي لكلمة الجولان يدل على اتصاله بكلمة (أجوال) وتعني البلاد التي يعجُّ فيها الغبار. وقد ذكر ابن منظور في معجم لسان العرب: الأجول هو جبل، ومثله الجول، وجولي، والجولان: (الهضبة الخضراء أو الأرض المغطاة)، وقال: جالَ التراب جولاً وجولاناً (أي ارتفع)، والجول والجولان والجولان والجيلان هو التراب والحصى والغبار الذي تجول به الرياح على وجه الأرض، ويوم جولاني أو جيلاني (كثير التراب والريح)<sup>(١)</sup>.

٢ - موجز حول الأهمية الجغرافية للجولان:

يقع الجولان في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية، ممتداً على مساحة إجمالية تقدر بـ/١٨٦٠ كم<sup>٢</sup>، أي نحو /١٪ من مساحة

---

(١) ابن منظور، معجم لسان العرب، ج ١٣، القاهرة، مطابع كوستا تسوماس، د.ت، مادة جَوْل، ص ١٣٩ - ١٤٠.

البلاد، وتتراوح أبعاده من الشمال إلى الجنوب بطول /٦٥ كم/، ومن الشرق إلى الغرب ما بين /١٢-٢٥ كم/<sup>(١)</sup>، وتفصله عن محيطه معالم طبيعية واضحة من جميع جهاته؛ إذ تحدّه فلسطين من الغرب، ويبلغ طول حدوده معها نحو ٧٧ كم، ويشكل نهر الأردن مع بحيرتي طبرية والحولة الحدود الطبيعية في تلك الجهة<sup>(٢)</sup>، ويحدّه الأردن من الجنوب، ويبلغ طول الحدود معه نحو ١٤ كم، ويكوّن نهر اليرموك تلك الحدود. أما في الشمال الغربي فيحدّه لبنان، ويبلغ طول الحدود معه نحو ٢٠ كم، كما يشرف جبل الشيخ على الجولان، ويشكل حداً طبيعياً له<sup>(٣)</sup>.

وعليه، فالجولان يحتلّ موقعاً إستراتيجياً مهماً عند نقطة التقاء الحدود الأردنية - السورية - اللبنانية - الفلسطينية؛ ويشكّل جسراً للاتصال بين تلك الأقطار العربية المجاورة لسورية، وممراً طبيعياً وعسكرياً وشريناً اقتصادياً للتجارة فيما بينها<sup>(٤)</sup>.

وتتكون تضاريس الجولان من مظاهر عدّه، أهمها:

---

(١) محمد عبد الله مبارك، الجولان عربي الأرض والإنسان، القنيطرة، اتحاد الكتاب العرب، ج ١، ط ١، ١٩٩٩، ص ٢١.

(٢) أديب باغ، الجولان (دراسة في الجغرافية الإقليمية)، ترجمة مجموعة أساتذة عن النسخة الفرنسية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٨٣، ص ١٤.

(٣) صفوح خير، إقليم الجولان (دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦، ص ١١-١٣.

(٤) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١).

آ- هضبة الجولان<sup>(١)</sup>: هضبة واسعة طولانية الشكل، تمتد من سفوح جبل الشيخ شمالاً وتنحدر إلى سهل الحولة غرباً، وإلى بحيرة طبرية في الجنوب الغربي، وإلى وادي اليرموك في الجنوب، وتتدرج ارتفاعات الهضبة، فتصل إلى ٨٥٠ م في الشرق، وإلى ٩٥٠ م في الشمال، وحتى ارتفاع (٥٠٠ - ٤٠٠) في الغرب، ومن هذه الارتفاعات الأخيرة تميل حافة الهضبة بجروف قاسية باتجاه سهل الحولة وبحيرة طبرية، ويبلغ ارتفاع تلك الحافات ما بين (٣٠٠-٣٥٠ م)<sup>(٢)</sup>، ويبلغ متوسط ارتفاع الهضبة نحو ١٠٠٠ م فوق سطح البحر وبتزايد الارتفاع كلما اتجهنا نحو الشمال، بينما يتناقص بالاتجاه نحو الجنوب، حتى يصل إلى مادون سطح البحر في بحيرة طبرية ومنطقة الحمّة<sup>(٣)</sup>، ويغلب على أراضي الجولان الصخور البازلتية والاندفاعية، التي جعلت أراضيها وعرة، كثيرة الأحجار، قليلة التربة الناعمة<sup>(٤)</sup>.

ب- سهول الجولان: وتتميز بضيق مساحتها؛ بسبب غلبة الهضبة على معظم مساحة المنطقة. ومن أشهر السهول، سهل البطيحة، وهو سهل فيضي

---

(١) تصرّ "إسرائيل" على إطلاق مصطلح "هضبة الجولان"، أو "مرتفعات الجولان"، تسميةً بديلةً لتسمية الجولان المحتل، وتهدف من هذا الإجراء إلى إظهار الجولان أمام الرأي العام العالمي بأنها عبارة عن "هضبة صغيرة أو مجموعة مرتفعات ليست ذات أهمية بالنسبة إلى سورية، وأنها خالية من السكان وهي بحاجة لمن يسكنها ويعمّرها". (الباحث).

(٢) عادل عبد السلام، جغرافية سورية الإقليمية، القسم الثاني، الوحدات الجغرافية الإقليمية، دمشق، جامعة دمشق، المطبعة التعاونية، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٩.

(٣) رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧-٢٠٠٧، دمشق، دار البعث، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٤٥.

(٤) عبد السلام، المرجع السابق، ص ١٩-٢٠.

صغير، يقع غربي الجولان، وتبلغ مساحته ٨٨ كم<sup>٢</sup>، وينخفض عن سطح البحر نحو ٢٠٠ م، ومن السهول الأخرى المهمة: المنصورة، وعين زيوان، والدلوة، والجوخدار، وعين عيشة، وسيق، والخشنية، والرفيد، والعال<sup>(١)</sup>.

ويتمتع الجولان بمناخ متفرّد؛ إذ يقع في المنطقة المعتدلة الدافئة، ويكون مناخه أقرب إلى المناخ المتوسطي الجبلي<sup>(٢)</sup>، الذي يتصف بشتاء بارد وماطر؛ إذ تصل كمية الأمطار الهاطلة ما بين (٨٠٠ - ٩٠٠ ملم) في الشمال والشمال الشرقي، وما بين (٤٠٠ - ٧٠٠ ملم) في باقي مناطق الجولان، حيث تتناقص الأمطار في الجنوب الغربي. وتسقط الثلوج على الجولان سنوياً على ارتفاع (٥٠٠ - ٦٠٠ م)<sup>(٣)</sup>، ويبدأ فصل الشتاء في شهر كانون الأول، ويستمر حتى آذار (أي مدّة أربعة أشهر)<sup>(٤)</sup>. أما الصيف فيكون حاراً وجافاً، وتبدأ الحرارة بالارتفاع منذ أوائل نيسان، وتصل أعلى درجاتها في شهر تموز وآب. ويعدّ شهر تموز أكثر أشهر السنة ارتفاعاً<sup>(٥)</sup>. ويتميّز هذا الفصل بوجود الندى الذي يساعد في التقليل من قوة الجفاف ونمو الزراعات الصيفية، في الوقت الذي ينعلم فيه المطر<sup>(٦)</sup>. ويتميّز مناخ الجولان

---

(١) مبارك، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤. وأيضاً علي بدوان: قضايا هضبة الجولان (الشرعية الدولية أم تربيعة الدائرة)، دمشق، دار الميزان، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٩٢.

(٢) خير، إقليم الجولان، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) أحمد محمود الحسن، الجولان تاريخ وجذور، (دراسة جغرافية - سياسية - ثقافية)، دمشق، دار الأوائل، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٢-٢٣.

(٤) عصام أباطة وهشام شيشكلي، الجولان تاريخياً وأطباع العدو بشرياً وإدارياً وجغرافياً واقتصادياً، دمشق، ١٩٧٥، ص ١٥٧. وأيضاً: باغ، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٥) الياس، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٦) الحسن، المرجع السابق، ص ٢٣.



بتنوع المظاهر المناخية، ويرجع ذلك إلى التفاوت الكبير في الارتفاع بين الشمال والجنوب<sup>(١)</sup>، وقربه من البحر، وعدم وجود عوائق تضاريسية تمنع وصول المؤثرات البحرية إليه<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فإن العوامل الطبيعية المختلفة من (تضاريس ومناخ وموقع جغرافي)، جعلت للجولان سمةً خاصةً، تختلف عن السمات التضاريسية والمناخية الأخرى، في باقي مناطق سورية، مما أكسب الجولان مكانة مهمة في مجال السياحة والاصطياف طوال أيام السنة.

### ٣- موجز حول الأهمية الإستراتيجية والعسكرية للجولان:

تأتي الأهمية الإستراتيجية والعسكرية للجولان من موقعه الذي يشرف على مفارق الطرق البرية المؤدية من سورية إلى البلدان العربية المجاورة لها. فمنه يمكن الانتقال من الأردن إلى الساحل اللبناني، ومن سورية إلى الساحل الفلسطيني، ويعدّ من أهم المحطات التجارية البرية التي تصل سورية بفلسطين، ومنها إلى ساحل البحر المتوسط والأحمر، فضلاً عن أن الجولان يشكّل محطة فرعية مهمة من محطات الخط الحديدي الحجازي القادم من سورية إلى الأردن، ومنها إلى شبه الجزيرة العربية<sup>(٣)</sup>.

ومن المميزات الطبيعية الأهم للجولان، وعورة أراضيه، وصعوبة مسالكة الجبلية؛ إذ تحيط الحافات الصخرية، والخنادق الطبيعية، والوديان

---

(١) غازي الموسى، الجولان بين الحرب والسلام، دمشق، دار الجمهورية للطباعة، ط ١، ١٩٩٦، ص ٣٠.

(٢) الحسن، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) مبارك، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

السحيقة، والجبال، والقمم المرتفعة، به من جهاته المختلفة<sup>(١)</sup>، وتتوزع المواقع والتلال الإستراتيجية ذات القيمة العسكرية من شمال الجولان إلى جنوبه، كما يلي: قمم جبل الشيخ التي تبلغ ارتفاعاتها ما بين /٢٢٩٦م/ في قمة وسط الحرمون، و/٢٤٠٠م/ في مرتفع المهبط، و/٢٨١٤م/ في أعلى نقطة في جبل الشيخ<sup>(٢)</sup> وتل «أبو الندى» الذي يصل ارتفاعه إلى /١٢٠٤م/، وتل بيرعجم /١١٥٨م/، وتل الأحمر /١١٨٧م/، وتل العمورين /١١٩٨م/، وتل الشيخه /١٢١١م/، وتل البرعم /١٠٥٣م/، وتل العرام /١١٧١م/، وتل الوردية /١٢٢٧م/، وتل يوسف /٩٨١م/، وتل أبو خنزير /٩٧٧م/، وتل الفرس /٩٢٧م/، وتل السماقات، وتل المشنوق، وتل الأعور، وتل المنظار، وبعض المرتفعات منها: مرتفع الدبوره، مرتفعات جليسينه، مرتفع أم العسل، مرتفعات العقبات<sup>(٣)</sup>. وهذه القمم تكتسب قيمة إستراتيجية عسكرية استثنائية، لأنها تُعدّ موقعاً عسكرياً للاستطلاع والتحكم<sup>(٤)</sup>.

(١) الحسن، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(٣) مبارك، المرجع السابق، ص ٢١، وأيضاً: علي بدوان، هضبة الجولان، (طريق السلام، طريق الحرب)، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤، ص ١٠٧.

(٤) يسمح مرصد جبل الشيخ العسكري المحتل برصد التحركات العسكرية، ومراقبتها في المنطقة كلها، كما تغطي عمليات الكشف الراداري، والاتصالات اللاسلكية فيه دائرةً واسعة، تتجاوز الدول المجاورة، لتشمل القسم الشرقي من البحر المتوسط، وسيناء، والبحر الأحمر، وفي الوقت نفسه يقدم شروطاً ملائمة لحجب الرؤية الرادارية، ومنع اكتشاف الأهداف من القوى المعادية. (رضوان زيادة، الجولان في صراع السلام، دمشق، دار الأهالي، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٠، وأيضاً: مصطفى طلاس، الصراع على قمة جبل الشيخ في حرب الاستنزاف، مجلة الفكر العسكري، العدد ٣/، دمشق، إصدار كلية القيادة والأركان في الجيش العربي السوري، تشرين الأول، ١٩٧٧، ص ٤).

ويمكن تقسيم الجزء الغربي من الجولان المطلّ على شمال فلسطين المحتلة، إلى ثلاثة أقسام طبيعية، تشكّل في حدّ ذاتها قطّاعات عسكرية، وهي:

١ - القطّاع الشمالي: يمتد من تل العزيزات، حتى جسر بنات يعقوب، وفيه تصعد المرتفعات الصخرية من سهل الحولة بانحدارات شاهقة، تشكل جداراً هائلاً لا يمكن عبوره إلا من خلال فتحات قليلة، هي عبارة عن فجوات ضيقة تخترق واجهة المرتفعات.

٢ - القطّاع الأوسط: يمتد من جسر بنات يعقوب إلى جنوب بحيرة طبرية، وعلى امتداد شاطئها الشرقي حتى وادي سمخ، وعلى الرغم من الارتفاعات الصخرية العالية في هذا القطّاع إلا أنها أقل حدة في ارتفاعها من القطّاع الشمالي؛ إذ ترتفع السفوح هنا على شكل متدرّج ولا سيّما في الشمال الشرقي وتتصل بالهضبة.

٣ - القطّاع الجنوبي: يمتد من وادي سمخ جنوب بحيرة طبرية حتى نهر اليرموك. وعلى الرغم من أن هذا القطّاع أصغر القطّاعات، إلا أنه أشدّها انحداراً؛ إذ تتميز سفوح الهضبة هنا بانحدار ساحق، يشرف على بحيرة طبرية<sup>(١)</sup>.

وعليه، فإن للجولان أهميّة عسكرية وإستراتيجية كبيرة، فضلاً عن أنّه أحد أهم مصادر المياه في المنطقة. وانطلاقاً من الموقع الإستراتيجي

---

(١) محمد الشاعر، حرب تشرين التحريرية من وجهتي النظر العربية والإسرائيلية، دمشق، منشورات طلائع حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة، سلسلة الثقافة الطلائعية رقم ٦/، ١٩٧٥، ص ٢٨ - ٢٩.

للجولان، بوصفه جبهة حدودية مع فلسطين والأردن ولبنان، فإنه يأتي في قمة الاهتمامات الإستراتيجية والعسكرية لكل من سورية و"إسرائيل"<sup>(١)</sup>، إذ يعدّه كل منهما أهم مركز دفاعي عسكري في مواجهة الآخر، وعمقاً إستراتيجياً له، ولا سيما أنه يشرف على الأراضي الفلسطينية وقسم من الأراضي السورية<sup>(٢)</sup>.

ويمثل الجولان بموقعه الجغرافي، وبوصفه جزءاً لا يتجزأ من سورية، مجالاً إستراتيجياً كبيراً بالنسبة إليها، ولا سيما موقع جبل الشيخ الذي يكتسب أهمية إستراتيجية وعسكرية استثنائية في الدفاع والردع لأنه موقعٌ متقدّم وخطٌّ دفاعي طبيعي محصّن<sup>(٣)</sup>.

(١) تشير "المصادر الإسرائيلية" إلى الأهمية العسكرية التي يمثلها الجولان بالنسبة إلى إسرائيل، فيما إذا عاد إلى السيادة السورية، لأنه يتميز بتضاريس يصعب اجتيازها، ولا سيما (نهر اليرموك ووادي الرقاد وجبل الشيخ) بحيث يصبح من الصعب جداً على القوات "الإسرائيلية" تسلّق المنطقة الجبلية فيه بسرعة في حال نشوب الحرب، بينما تمتلك سورية الميزة الإستراتيجية الأهم إذا سيطرت على تلك المنطقة، بحيث يتمّ الهجوم السوري على "إسرائيل" بسهولة. وتدّعي تلك المصادر بأن السيطرة "الإسرائيلية" على مرتفعات جبل الشيخ تمكّنها من مراقبة العاصمة السورية دمشق، ومناطق انتشار الجيش السوري. (زئيف شيف، السلام مع الأمن، «المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية»، معهد واشنطن للأبحاث السياسية، ترجمة صبحي الجابي، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٥، ص ٤٨ و٦٧).

(٢) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الجولان بين الحق السوري والأطماع الصهيونية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ١٢.

(٣) طلاس، الصراع على قمة جبل الشيخ، مصدر سابق، ص ٤ - ٥.

أكسبت هذه الميّزات الإستراتيجية منطقة الجولان السورية أهميةً عسكريةً كبيرة، لأنها جعلت منها موقعاً للإشراف المباشر على مساحات كبيرة من أراضي الدول التي تحيط به من الجهات كافة، ومركزاً دفاعياً مهماً، وضرورة أمنية بالنسبة لسورية والدول العربية المجاورة لها ضد أي عدوان "إسرائيلي"، ومنحته تأثيراً كبيراً في عمليات الدفاع أو الهجوم، وجعلته حصناً عسكرياً للقوات السورية التي بقيت متمركزة فيه حتى عام ١٩٦٧.

#### ٤ - موجز حول الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للجولان:

يتمتع الجولان بميزات طبيعية جعلته من أهم المناطق السياحية في سورية. ويعود ذلك إلى تضاريسه المتنوعة من الجبال المرتفعة والأغوار المنخفضة، ومناخه المتعدد الصفات، مما يسمح بوجود مصايف ومَشَاتٍ من الدرجة الأولى في مناطق متقاربة وضمن مسافات قصيرة. ومما أسهم في ذلك جمال الطبيعة الغنية بالغابات، والمناطق الحراجية والمروج، والبحيرات، حتى غدت منطقة الجولان مركز جذب سياحي عالمي<sup>(١)</sup>.

كما تضم أراضي الجولان مواقع سياحية أثرية مهمّة، تعود إلى العصور التاريخية المتعاقبة؛ فهناك أكثر من ٢١٠ / مواقع أثرية في الجولان، من أهمّها: قلعة الصبّية وقلعة النمرود وقلعة الحصن، وقرية الكرسي، ودير قروح، وحمامات خربة نعران الأثرية، ومدينة بانياس الأثرية<sup>(٢)</sup>، ومجموعة

---

(١) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) بانياس: تقع عند سفوح جبل الشيخ، على بعد ٢٠ كم شمال غرب مدينة القنيطرة، وقد اشتقَّ اسمها من كلمة (بان) التي تطلق على آلهة الرعاة في العصر اليوناني، وفيها كثيرٌ من المباني القديمة التاريخية. (السيد، مرجع سابق، ص ٩٨).

كبيرة من المدافن الأثرية التي تعود إلى عصور تاريخية مختلفة وبعض الأديرة والمقامات الإسلامية ذات الأهمية الدينية<sup>(١)</sup>، وتزخرُ المواقع الأثرية في جبل الشيخ بالمعابد التي تعود للحقبة الرومانية، والكنائس القديمة التي يعود تاريخها إلى القرن الرابع الميلادي<sup>(٢)</sup> مما يؤكّد الدور الحضاري العربي السوري المهم والأقدم عالمياً.

وتمتاز منطقة الحمّة بأهمية خاصة؛ فهي تضم ينابيع المياه المعدنية، ومنها (المقلّى البلسم، والريح، وعين يونس)، وتستخدم في علاج كثير من الأمراض، وهي من أفضل ينابيع المياه المعدنية في سورية، كما أنها تضم أكبر حمامات معدنية في بلاد الشام<sup>(٣)</sup>.

وهكذا، فإن الجولان يعدّ مركزاً سياحياً مهماً بالنسبة لسورية، نتيجة تعدد مناطقه الأثرية، وتنوع تضاريسه ومناخه، وموقعه المتميّز، فضلاً عن أنه موطنٌ للسكن البشري والبناء الحضاري الإنساني منذ أقدم العصور التاريخية.

ويقوم اقتصاد الجولان على الزراعة وتربية الحيوان، لوفرة الأراضي الخصبة وكثرة المراعي على امتداد فصول السنة<sup>(٤)</sup>، وتأتي التجارة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية، لموقع الجولان التجاري؛ فهو صلة

---

(١) للاطلاع بشكل مفصل على المواقع الأثرية في الجولان يمكن مراجعة: قويدر، مرجع سابق، ص ٢١-١٠٩، وأيضاً: السيد، المرجع السابق، ص ٥٨-١٢١.

(٢) تيسير خلف وعز الدين سطاس، المسيح في الجولان، (تاريخ وآثار)، دمشق، دار كنعان، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٨-١٩.

(٣) إبراهيم يحيى الشهابي، طبرية تراث وذكريات، دمشق، دار الشجرة، ط١، ١٩٩٩، ص ٥٦.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، مرجع سابق، ص ٥.

وصل بين أقطار بلاد الشام، و مركز مهمّ من مراكز النشاط البشري، ومحطة رئيسة على طرق المواصلات التجارية. أما الصناعة فتؤدّي دوراً ثانوياً بالنسبة إلى اقتصاد الجولان، لقلة أعداد العاملين فيها، باستثناء بعض الصناعات الحرفية الصغيرة، ومنها الحدادة والنجارة والأدوات الزراعية، وبعض الصناعات الغذائية والنسيجية<sup>(١)</sup>.

ويعدّ الجولان من أغنى المناطق السورية بالموارد المائية، كما أنه يتحكم بكثيرٍ من المشاريع المائية، بسبب وقوعه عند سفوح جبل الشيخ؛ إذ تغذي الأمطار والثلوج الذائبة مصادر المياه في الجولان، كما تُعدّ مصادره المائية خزاناً رئيساً للمياه في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

وتشمل هذه المصادر، الأنهار، والسيول، والبحيرات، والمياه الجوفية، مع العلم أنّ مياه الأنهار تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وأهمها<sup>(٣)</sup>:

١ - نهر بانياس: ينبع من بلدة بانياس، الواقعة في سفح جبل الشيخ، ويسير مسافة ١٠ كم / ضمن الأراضي السورية، ويعدّ رافداً رئيساً لنهر الأردن، وهو يسيل في مجرى طوله ٩ كم، قبل أن يصب في نهر الأردن، وتقدر غزارته السنوية بنحو ١٥٧ / مليون متر مكعب من الماء<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مأمون كيوان وعبدع الأسدي، قضية الجولان (هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة)، دمشق، دار النمير، ط١، ١٩٩٦، ص ٣٤.

(٢) تبلغ كمية المياه الناتجة عن الأمطار نحو (١,٥) مليار متر مكعب سنوياً، ويعادل المردود المائي للجولان (٣%) من المياه التي تسقط فوق سورية و(١٤%) من المخزون المائي السوري، وتصل كثافة الثلوج التي تسقط في الجولان إلى معدل وسطي يبلغ (٣٥ سم). (الحسن، مرجع سابق، ص ١٥١).

(٣) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٢).

(٤) محمد عبدو الإبراهيم، الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث، دمشق، مكتب الشرق للإعلان، ط١، ٢٠٠٣، ص ٥٩.

٢- نهر اللدان: ينبع من سفح جبل الشيخ، وهو أقصر روافد نهر الأردن، وأغزرها إذ تبلغ كمية المياه التي يرفد بها نهر الأردن ما يقارب ٢٥٨ مليون متر مكعب سنوياً<sup>(١)</sup>.

٣- نهر الحاصباني: ينبع من الأراضي اللبنانية، ويمتاز ١٤ كم، ثم يمر بالجولان ليجتاز ٢٤ كم (يشكّل الحدود بين سورية ولبنان)، ثم يدخل عند تلاقي الحدود في الأراضي الفلسطينية، يرفد نهر الأردن، وتقدر غزارته بنحو ١٥٥ مليون متر مكعب سنوياً<sup>(٢)</sup>.

٤- نهر اليرموك: أهم روافد نهر الأردن، ويتشكل من روافد متعددة، تنبع من الجولان وحووران، ومنها: وادي الرقاد ونهر العلان ويناابيع تل شهاب، ومن روافد أخرى في الأردن، وتقدر غزارته بما يقارب ٥٠٠ مليون متر مكعب<sup>(٣)</sup>.

ومن المصادر المائية المهمة، هناك:

١- الينابيع: وهي كثيرة، منها: (بيت جن، الصعار، جليبينه، الحمة الباردة، الدردارة، الصيادة، الفاجر، الفوار، البرجيات، النخلية، البالوع)<sup>(٤)</sup>.

٢- البحيرات، وأهمها: بحيرة مسعدة التي تشكلت في فوهة بركان خامد، شرقي قرية مسعدة، وتحتزن نحو ٣ ملايين متر مكعب من الماء،

---

(١) كيوان والأسدي، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) الحسن، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤) رياض توفيق ماضي، سياسة الصهانية المائية في الأراضي العربية المحتلة، دراسات اجتماعية/٢، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط ١، ١٩٩٠، ص ١٢٨، وأيضاً: أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٥٨.



وبحيرة الحولة: (قبل أن تُجفّف عام ١٩٥٠)، وبحيرة طبرية التي تغذيها بشكل رئيسي مياه الجولان؛ إذ يصلها في أثناء جريان نهر الأردن ٦٤٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً<sup>(١)</sup>.

٣- المياه الجوفية: يعد الجولان من المناطق الغنية بالمياه الجوفية، التي تتوضع بشكل رئيس في منطقة جبل الشيخ، ومنطقة الزوينة، التي تعد من أغنى المناطق بالمياه العذبة وكانت تستثمر بحفر الآبار، قبل الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>، وقد شكّلت الثروة المائية عاملاً مهماً في اقتصاد الجولان الزراعي قبل الاحتلال "الإسرائيلي"، وكانت الأراضي الزراعية موزّعة إلى: أراضٍ قابلة للزراعة، تصل نسبتها إلى ٥٨ %، أي ما يعادل ٦٨٠ كم<sup>٢</sup>، خُصّص معظمها لزراعة الحبوب، وأحراج طبيعية ومراعٍ تصل نسبتها إلى ٤٢ %<sup>(٣)</sup>، وتُعدّ تربة الأرض الزراعية في الجولان تربة بركانية، غنيّة بأكاسيد الحديد ومناسبة لمختلف أنواع المزروعات<sup>(٤)</sup>، ولا سيما أراضي منطقة البطيحة التي تُعدّ من أغنى مناطق الجولان بالمياه والتربة الخصبة التي تنتج أفضل أنواع الخضراوات والأشجار المثمرة<sup>(٥)</sup>.

وهكذا فإن النشاط البشري الاقتصادي في الجولان، وتوافر المقومات الرئيسة الطبيعية من مياه وأراضٍ زراعية خصبة ومناخ متنوع وموقع

---

(١) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) أباطة وشيشكلي، المرجع السابق، ص ١٥٩، وأيضاً: الياس، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) عبد المنعم الحسكير، الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، بيروت، مركز بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط ١، ١٩٩٩، ص ١٢٣-١٤٠.

(٤) باغ، مصدر سابق، ص ٢١٤.

(٥) بدوان، المرجع السابق، ص ٩٠.

وتضاريس، ساعدا على تعدّد وتنوّع النشاط البشري في الجولان، ومن ثم أعطى الجولان أهمية استثنائية في هذا المجال.

#### ٥ - موجز حول الأهمية التاريخية والحضارية للجولان:

يعدّ تاريخ الجولان جزءاً من تاريخ سورية الطبيعية بمضمونها الجغرافي على مرّ العصور، التي كانت مهذاً للحضارة الإنسانية أصل الإنسان العاقل وجميع الحضارات القديمة، وميداناً للصراع مع الجيوش الغازية؛ وفق ما دلّت عليه الاكتشافات الأثرية فيه المتعلقة بالعصور التاريخية المختلفة حتى ظهور الإسلام.

فقد كان الجولان، مثله مثل بقية سورية والمشرق العربي عموماً، أصل الإنسان العاقل ومهد الحضارة الإنسانية، وشكّل طوال العصور القديمة منطقة عربية سوريّة مهمة، فقد سكنه الآراميون في القرن الثامن عشر ق.م، وسيطروا على طرقه التجارية، وأسّسوا ممالك عدّة فيه، منها: مملكة آرام معكة (تل القاضي، قرب بانياس)، ومملكة جيشور (بين نهر اليرموك ودمشق)، ومملكة آرام صوبة (بين البقاع وأعلي الجولان). ومع ظهور الآشوريين في القرن الثاني عشر ق.م، قوّة رئيسة في المنطقة، هاجموا مدن الساحل الفينيقية، كما سيطروا على مملكة دمشق عام ٧٣٢ ق.م، فأصبحت منطقة الجولان إحدى المناطق التابعة للإمبراطورية الآشورية، ثمّ للإمبراطورية الكلدانية<sup>(١)</sup>.

وفي القرن الخامس ق.م سيطر الفرس على سورية (٥٣٩ ق.م)، وعُدّ الجولان الولاية الفارسية الخامسة. وبعد هزيمة الفرس من قبل الإسكندر

---

(١) هناء هاني قويدر، دليل المواقع الأثرية في الجولان (محافظة القنيطرة)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، ٢٠٠٧، ص ١٦.

المكدوني عام ٣٣٣ ق.م، أصبحت سورية تحت السيادة اليونانية، وإثر وفاة الإسكندر وانقسام إمبراطوريته، ورثت الأسرة السلوقية حكم سورية بما فيها الجولان ما بين (٣١٢ - ٦٤ ق.م)، وخلال الحكم السلوقي لسورية ظهرت مملكة الأنباط العربية (١٥٠-١٠٦ ق.م)، التي خضع الجولان لسيادتها، وبعد انتهاء الحكم السلوقي لسورية على يد الرومان في عام ٦٤ ق.م، أصبحت سورية تحت الحكم الروماني، وقسمت إلى أربع وحدات إدارية، كان الجولان إحداها. وإثر انقسام الإمبراطورية الرومانية على نفسها، خضعت سورية لحكم الإمبراطورية البيزنطية، وخلال المدة (٢٠٠-٦١٣ م) استقر الغساسنة في الجولان وحواران وشرقي الأردن، وتحالفوا مع البيزنطيين ضد (المناذرة) وحلفائهم الفرس، وقد اعترف البيزنطيون بسيادة الغساسنة على هذه المناطق في القرن الخامس الميلادي، وشكّل الجولان آنذاك إحدى ولايات الإمبراطورية البيزنطية<sup>(١)</sup>.

وبعد نشوء الدولة العربية الإسلامية في شبه الجزيرة العربية كان الجولان المعبر الرئيس لانطلاق جيوش الفتح العربي الإسلامي إلى بقية أجزاء بلاد الشام، بعد انتصارهم على الرومان في معركة اليرموك<sup>(٢)</sup> عام ٦٣٦ م، إذ دخلت القوات العربية الإسلامية إلى سورية عبره وأصبح مقراً لمعسكرات الجيوش الإسلامية، لغناه بالمياه والمراعي الخصبة المواتية لتلك المعسكرات<sup>(٣)</sup>.

---

(١) عبد الله مرعي السيد، الآثار في الجولان (محافظة القنيطرة)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، ٢٠٠٧، ص ٣٣-٣٥.

(٢) الحسن، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) مبارك، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

وفي العصر الأموي (٦٦١م-٧٤٩م) شكّل الجولان قاعدة أساسية وركيزة كبرى للعمل السياسي، إذ انعقد فيه مؤتمر الجابية عام ٦٨٣م، الذي تقرّر فيه مبايعة مروان بن الحكم بالخلافة، كما أصبح الجولان منذ ذلك الحين مقراً صيفياً للخلفاء والأمراء الأمويين<sup>(١)</sup>.

ولأهمية الجولان وقربه من الأماكن المقدسة في فلسطين، فقد تحوّل إلى جبهة مواجهة مع الفرنجة مدة وجودهم في بلاد الشام (١٠٩٦م-١٢٩١م)<sup>(٢)</sup> وأصبح قاعدة لانطلاق الجيش العربي بقيادة صلاح الدين الأيوبي، ومركزاً مهماً لتموين الجيش خلال معركة حطين عام ١١٨٧م ضد الفرنجة<sup>(٣)</sup>. وبعد تعرّض المشرق العربي للغزو المغولي في مطلع القرن الخامس عشر تناوب المماليك (١٢٥٠م-١٥١٦م) الحكم على سورية، وبقي الجولان تحت سيطرتهم، ثم بدأ الحكم العثماني لبلاد الشام عام ١٥١٦، واستمرّ أربعة قرون حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨<sup>(٤)</sup>.

وعليه، فإن الجولان السوري اكتسب أهميةً جغرافية وإستراتيجية - عسكرية واقتصادية - اجتماعية وتاريخية - حضارية، أسهمت في جذب أنظار الطامعين فيه لاحتلاله، واستغلال خيراته، خدمةً لمصالحهم الاستعمارية، وشكّلت مجموعة العوامل الإستراتيجية والاقتصادية والحضارية دوراً بارزاً في رسم الخارطة البشرية للجولان، واستقطاب فئات متنوعة من المواطنين

---

(١) باغ، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

(٢) الموسى، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) الحسن، المرجع السابق، ص ٢٨، وأيضاً: أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٥.

(٤) الموسى، المرجع السابق، ص ١١١-١١٢، وأيضاً: مبارك، المرجع السابق، ص ١١٢.

وانتشارهم في مراكزه الحضارية كلّها، مما أكسبهُ أهمية سياسية بالغة، جذبت إليه أطماع الحركة الصهيونية<sup>(١)</sup>، التي لاحظت منذ نشأتها أهمية الجولان بالنسبة إلى فلسطين، ولذلك سعت منذ وقت مبكر إلى إدخاله في صلب مخططاتها الاستعمارية بهدف السيطرة عليه.

ثانياً- موجز حول الأطماع الاستعمارية والصهيونية في الجولان السوري منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الفرنسي لسورية عام ١٩٢٠:

١- الجولان السوري في المخططات الصهيونية ١٨٣٨ - ١٩٠١:

تعود الأطماع الصهيونية في الجولان، إلى أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي بدأت بشكل سرّي، من خلال شراء الأراضي أو استئجارها. ولم تكن النوايا الصهيونية قد ظهرت إلى العلن<sup>(٢)</sup>؛ ففي عام ١٨٣٨ كانت أولى محاولات تنفيذ تلك الأطماع لما قام البريطاني اليهودي

---

(١) الحركة الصهيونية: حركة سياسية عنصرية تهدف إلى توطين اليهود في فلسطين بزعم أنها "أرض الميعاد" وبحجة "الحق التاريخي" الزائف لهم فيها، وكلمة «صهيونية» اشتقها الكاتب النمساوي اليهودي ناثان برنباوم (١٨٦٤-١٩٣٧) من كلمة صهيون وهو جبل في القدس. (عبد الوهاب محمد المسيري، الإيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، العدد/٦٠، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢، ص ١٥٣ - ١٥٤).

(٢) بدأ بعض المهاجرين اليهود منذ أوائل القرن التاسع عشر يتسللون إلى الأراضي الشمالية من فلسطين والقريبة من مصادر مياه نهر الأردن وبحيرة طبرية، ويحاولون امتلاكها واستثمارها، وإنشاء المستوطنات فيها، بتشجيع من تيودور هيرتزل وبدعم مالي كبير من آدموند روتشيلد. (صبحي كحّالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي- الإسرائيلي، بيروت، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم/٩، ١٩٨٠، ص ٥).

موسى مونتيفوري<sup>(١)</sup> بزيارة محمد علي باشا<sup>(٢)</sup> (١٨٠٦-١٨٤٨) بصفته حاكماً عاماً على سورية ومصر<sup>(٣)</sup>، وقدّم إليه عرضاً لاستئجار /١٠٠-٢٠٠/ قرية لصالح مستثمرين يهود مدّة خمسين عاماً<sup>(٤)</sup>، إلا أنّ تلك المحاولات لم تنجح بسبب رفض محمد علي باشا المطالب اليهودية، كما أنّ تقلبات الأوضاع السياسية في البلاد، وانسحاب محمد علي باشا من سورية في عام ١٨٤٠<sup>(٥)</sup> قضى على جهود مونتيفوري، فتحوّلت الفكرة إلى محاولات لشراء الأراضي في الجولان فشكّلت "لجنة استكشاف فلسطين"، التي قررت عام ١٨٨٠ إرسال فريق عمل لمسح مناطق الجولان، كما شكّلت "لجنة اليهود

---

(١) موسى مونتيفوري: (١٧٨٤-١٨٨٥) يهودي بريطاني ثري، كان رائد محاولات الصهيونية لتحقيق أطماعها في فلسطين والجولان. قدّم لمحمد علي باشا خطة لتوطين اليهود في فلسطين مقابل تأسيس البنوك في المدن الرئيسة. (إنترنت، موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، في /٢٨/١٠/٢٠٠٨).

(٢) محمد علي باشا: (١٧٧٠-١٨٤٩) ولد في اليونان وجاء إلى مصر في فرقة عسكرية عثمانية لمقاتلة الفرنسيين، واستطاع الوصول إلى ولاية مصر عام ١٨٠٦. اعتزل الحكم لصالح ابنه إبراهيم عام ١٨٤٨ م، وتوفي عام ١٨٤٩. (خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت، ٨ أجزاء، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٩، ج٦، ص٢٩٨-٢٩٩).

(٣) أراد محمد علي باشا السيطرة على بلاد الشام للاستفادة من ثرواتها ومواردها. لذلك كلّف ابنه إبراهيم عام ١٨٣١ باحتلالها، فاستطاع إبراهيم احتلال بلاد الشام، ووصل إلى الأناضول، فأصبحت بلاد الشام تحت السيادة المصرية. (لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤١)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٠-٢١).

(٤) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٤٢، وأيضاً: أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٥) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، د.ت، ص ٢٣.

الفلسطينية" عام ١٨٩٢ واستطاعت شراء أراضٍ في بعض قرى الجولان<sup>(١)</sup>، وفي عام ١٨٧٩ قام لورنس أوليفانت Laurance.Oliphant<sup>(٢)</sup> برحلة إلى ولاية سورية العثمانية بتكليف من صندوق استكشاف فلسطين، حيث تجول في مناطق الجولان، وشرق الأردن، ووضع كتاباً أسماه "أرض جلعاد"<sup>(٣)</sup>، شرح فيه أفكاره، التي ركّز فيها على وضع خطة متكاملة للاستيطان اليهودي في سورية الجنوبية، بما فيها فلسطين والجولان وشرق الأردن، كما اقترح تأسيس شركة مساهمة لإقامة مستوطنات يهودية في تلك المناطق. وأشارت الأفكار التي طرحها أوليفانت إلى تمسّكه الشديد بفكرة إعادة اليهود إلى "أرض الميعاد"<sup>(٤)</sup>، وإيمانه المطلق "بالحق التاريخي" لليهود في فلسطين.

(١) كيوان والأسدي، المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢) لورنس أوليفانت: ولد عام ١٨٢٩ في جنوب إفريقيا، وسافر عام ١٨٥٢ إلى إنكلترا، وانضمّ إلى طائفة دينية تدعى "أخوية الحياة الجديدة"، كانت تؤمن بتقريب موعد القيامة بإعادة اليهود إلى الأراضي المقدسة. (تيسير خلف، استكشاف الجولان، مغامرون وجواسيس وقساوسة ١٨٠٥-١٨٨٠، دمشق، دار التكوين، ط ١، ٢٠٠٦، ص ١٦٥-١٦٦).

(٣) ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية، (جذورها في التاريخ الغربي)، ترجمة: أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٣/ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥، ص ٩٣-٩٥.

(٤) أرض الميعاد: يدّعي الصهاينة بأن "الله وهبهم فلسطين"، بحسب ما وعدهم في التوراة، ويشير هذا الوعد المزعوم إلى سيادة "شعب الله المختار" على المنطقة الواقعة بين نهري النيل والفرات (وفق تفسيره الصهيوني القائم على تزوير جغرافية التوراة)، وعلى جميع الشعوب التي تسكنه. وقد اكتسب هذا الوعد "طابعاً سياسياً وعسكرياً قومياً" وأصبح ينظر إليه "صيغةً رسمية" للغزو الصهيوني لفلسطين. (روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، القاهرة، دار الشروق، ط ٤، ٢٠٠٢، ص ٤٦-٤٧).

والجولان، وفي تلك المرحلة ظهرت مساع يهودية جديدة للتغلغل في سورية<sup>(١)</sup>، من خلال الجمعية الألمانية لاستكشاف الأراضي المقدسة، التي كلفت المهندس غوتليب شوماخر Gutlip Chumacher<sup>(٢)</sup> القيام بعمليات استكشاف الجولان ما بين (١٨٨٤ - ١٨٨٦). وفي أثناء عمله، أَلَّف كتاباً عن الجولان مرفقاً بخارطة توضيحية له، وقام بإجراء مسح أثري للجولان حدّد فيه مواقع أثرية، ادعى أنها تضم رموزاً يهودية، تشير إلى بقايا كنيس يهودي<sup>(٣)</sup>.

ومنذ عام ١٨٨٧ بدأت الجمعيات اليهودية بمحاولة استيطان أراضي الجولان، وسعت لامتلاك آلاف الدونمات من قرى الجولان. فعلى سبيل المثال، تمكنت "جمعية بني يهودا"<sup>(٤)</sup> من شراء أجزاء واسعة، تقدر بنحو (١٥ دونماً) من أراضي قرية الرمثانية<sup>(٥)</sup> من أصحابها مقابل مبالغ مالية

---

(١) خلف، المرجع السابق، ص ١٦٩ - ١٧١.

(٢) غوتليب شوماخر: مهندس ألماني، تابع رحلات استكشاف الجولان، وأصدر كتابه THE JAULAN باللغتين الألمانية والإنكليزية. (خلف، مرجع سابق، ص ١٩١).

(٣) من هذه المواقع: فيق وأم القناطر والرفيد والحميدية، وهي تقع في الجنوب الغربي من الجولان. (عز الدين سطاتس، الجولان في المخططات الصهيونية، مجلة الأرض، العدد الخامس، دمشق، أيار ١٩٨٨، ص ١٨).

(٤) تشكلت هذه الجمعية من مجموعة من المستوطنين اليهود، الذين استوطنوا في منطقة صفد، ثم بدؤوا محاولات لإنشاء أول مستوطنة يهودية زراعية في الجولان عام ١٨٨٦، تحت اسم "الجولان في أرض باشان"، ولكنهم لم يستطيعوا تسجيل الأراضي التي اشتروها بأسمائهم، فعادوا إلى صفد. (موشيه ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، ترجمة: أحمد أبو هديبة، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط ١، ٢٠٠١، ص ١٢٠).

(٥) قرية الرمثانية: تتبع ناحية الحشنية، وتقع في أرض بركانية وعرة، شمال بلدة الحشنية بنحو ٣ كم، يوجد فيها مبانٍ أثرية من الحجارة البازلتية. (قويدر، مرجع سابق، ص ٦٢).



ضخمة، وزرعوا بعض هذه الأراضي، وحاولوا بناء منازل لهم فيها<sup>(١)</sup>، كما تمكن الاتحاد الصهيوني في روسيا ورومانيا في عام ١٨٨٨ من امتلاك مساحات كبيرة من الأراضي الواقعة على جانبي وادي العolan الأدنى<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٨٩١ اشترى البارون اليهودي آدموند روتشيلد<sup>(٣)</sup> أكثر من ١٠٠ ألف دونم من الأراضي في المنطقة الواقعة جنوب غرب حوران، ورصد لها إمكانات مادية كبيرة بهدف خلق بنية تحتية استيطانية<sup>(٤)</sup>، وذلك من خلال تأسيس شركة وهمية أطلق عليها تسمية "اللجنة الفلسطينية". وفي نهاية عام ١٨٩٤ حصل روتشيلد على موافقة الدولة العثمانية بدخول ما بين (٢٠٠ - ٣٠٠) عائلة يهودية سنوياً إلى حوران<sup>(٥)</sup>، يكون لهم الحق بالاستيطان في الأراضي التي سُريت. وخلال تلك المرحلة نشطت الهجرة اليهودية، إذ هاجرت في عام ١٨٩٥ إلى

---

(١) عز الدين سطاس، الأطماع الصهيونية في الجولان من النظرية إلى التطبيق، صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد /٦٠/، الصادر بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٨، ص ٤.

(٢) مركز زايد، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) آدموند جيمس روتشيلد (١٨٤٥-١٩٣٤) رجل أعمال صهيوني، نظم أول هجرة يهودية إلى فلسطين، واشترى أرضاً فيها عام ١٨٨٣ لإقامة مستوطنة زراعية، وأسس فيها عام ١٩٢٤ جمعية الاستيطان اليهودي، وعين عام ١٩٢٩ رئيساً فخرياً للوكالة اليهودية. (موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، مرجع سابق).

(٤) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، المرجع السابق، ص ١٢٠، وأيضاً: ماضي، سياسة الصهاينة المائتة، مرجع سابق، ص ١١.

(٥) بعد إصدار التنظيمات العثمانية عام ١٨٦٨، جعلت السلطة العثمانية لواء حوران مستقلاً تابعاً لولاية سورية إلى جانب لواء دمشق، ولواء حماه، فشمّل لواء حوران جبل حوران والجيدور والنقرة وعجلون والقنيطرة. (فندي أبو فخر، تاريخ لواء حوران الاجتماعي (١٨٤٠-١٩١٨)، دمشق، دن، ١٩٩٩، ص ١٢-١٣).

حوران أكثر من /٢٥/ عائلة من دول (رومانيا- الولايات المتحدة- روسيا)، بهدف شراء الأراضي في الجولان ومحاولة استيطانها<sup>(١)</sup>.

وبعد أن عقد الصهاينة مؤتمر بازل عام ١٨٩٧<sup>(٢)</sup>، تبلورت الأفكار الأساسية للحركة الصهيونية، وخرجت نواياها إلى العلن من خلال وضع برنامج سياسي، شكّل نقطة مهمة في تاريخ الحركة الصهيونية؛ لأنه درس الوسائل الكفيلة بنجاح الخطط الصهيونية في تأسيس "وطن قومي" للشعب اليهودي في فلسطين<sup>(٣)</sup>، ووضّح المؤتمر الإستراتيجية الصهيونية وأطماعها التوسّعية في فلسطين والمناطق المحيطة بها بما فيها الجولان؛ إذ حدّد تيودور هيرتزل<sup>(٤)</sup> حدود "الوطن القومي" من نهر النيل إلى نهر

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٥٤ - ٥٥.

(٢) مؤتمر بازل: المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد عام ١٨٩٧ في مدينة (بازل) في سويسرا، بدعوة من اليهودي تيودور هرتزل، وأعلن فيه ولادة "المنظمة الصهيونية العالمية"، التي وضعت برنامجاً يهدف إلى خلق "وطن للشعب اليهودي" في فلسطين، وحدّد برنامج بازل أربع وسائل لتحقيق هدف الصهيونية هي: الاستيطان، وتنظيم الشعب اليهودي للهجرة، وتعزيز الشعور بالهوية اليهودية، وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الكبرى لتقديم المساعدة. (القضية الفلسطينية، رؤية ثورية)، مركز الدراسات الاشتراكية، إنترنت، [www.Kotob Arabia.com](http://www.Kotob Arabia.com)، ص ١٦ - ١٧).

(٣) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد /٧١/ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣، ص ١٠١.

(٤) تيودور هيرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) يهودي نمساوي، ومؤلف مسرحي، مؤسس الصهيونية السياسية، نشر عام ١٨٩٦ كتاب "الدولة اليهودية" رفض فيه فكرة ذوبان اليهود في ثقافات الدول التي يعيشون فيها، ودعا اليهود أن يوحدوا جهودهم لبناء دولة خاصة بهم. (موسوعة مقاتل من الصحراء، [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، مرجع سابق).

الفرات"<sup>(١)</sup> وعمدت الحركة الصهيونية، بناءً على مقررات المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١، إلى إنشاء "الصندوق القومي اليهودي" لشراء الأراضي، وتوطين اليهود المهاجرين، وإقامة البنوك والشركات والمنشآت في تلك المناطق (أي فلسطين والمناطق المحيطة بها بما فيها الجولان)<sup>(٢)</sup>.

إن سياسة الحركة الصهيونية المتمثلة في محاولة شراء الأراضي، والسيطرة عليها في الجولان، وفلسطين، لم تكن غايتها في تلك المرحلة تحقيق هدف اقتصادي فحسب، بل كان لها دوافع سياسية وإستراتيجية، تمثلت بالسيطرة على الجولان الذي يعدّه الصهاينة "جزءاً من الوطن القومي اليهودي"، بيد أنّ محاولاتهم باءت بالفشل، على الرغم من الضغوط والإغراءات التي لجؤوا إليها، والجهود الكبيرة التي بذلوها للاستيطان فيه خلال تلك المرحلة.

٢- أثر الأطماع الصهيونية في الجولان السوري على السياسة الاستعمارية (البريطانية - الفرنسية) في العقدين الأولين من القرن العشرين:

من خلال الدراسة التاريخية للجغرافية الطبيعية للوطن العربي عامة وبلاد الشام خاصة، يتضح أن تشكّل الحدود فيما بين مناطقه كان مع بدايات السيطرة الغربية عليها ولاسيما بلاد الشام. ولم تكن تلك الحدود سوى "حدود إدارية"<sup>(٣)</sup>، تقسم بين الولايات أو المقاطعات، استناداً إلى تقسيمات الوحدات الإدارية العثمانية في مرحلة تبعية بلاد الشام للدولة

---

(١) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، رام الله، دار الشروق، ط١، ١٩٩٨، ص ٦٢ - ٦٣.  
(٢) الصهيونية وعلاقتها بالاستعمار والإمبريالية، من منشورات مكتب التنظيم والإعداد الحزبي في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة الإعداد الحزبي رقم /٤٠/، دمشق، مطابع الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ١٩٧٣، ص ٨.  
(٣) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

العثمانية. وفي تلك التقسيمات الإدارية كانت منطقة الجولان تقع ضمن ولاية دمشق العثمانية<sup>(١)</sup>. واستمر هذا الواقع حتى الحرب العالمية الأولى، وخروج العثمانيين من بقية البلاد العربية التابعة لهم، ومنها بلاد الشام، إثر الثورة العربية الكبرى ١٩١٦. ومع ذلك بقيت صفة الحدود الإدارية تنطبق على حدود ولاية دمشق مع فلسطين، ولم تظهر مسألة الحدود الدولية، والتقسيمات السياسية إلا مع بدء تنفيذ الاستعمارين الفرنسي والبريطاني سيطرتها على سورية وفلسطين<sup>(٢)</sup>، حيث استغلت كل من بريطانيا وفرنسا في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) أوضاع الدولة العثمانية التي كانت قد وصلت إلى مرحلة الانهيار، وعملت على تقسيم ما تبقى من المناطق التابعة لها فيما بينهما، فعددتا اتفاقيات استعمارية عدّة، أهمها:

آ- اتفاقية (سايكس-بيكو<sup>(٣)</sup>) التي وقّعت عام ١٩١٦، إذ تمكّنت بريطانيا وفرنسا من تجسيد أطماعهما في بلاد الشام، من خلال تجزئتها إلى

---

(١) بعد تنفيذ قرار التقسيمات الجديدة للولايات العثمانية في عام ١٨٦٤، أصبحت دمشق مركزاً لولاية سورية، وشكّلت وحدة إدارية ضمّت ألوية عدّة، تقسم إلى أفضية تابعة لها، وقد سارت حدود الولاية مع الضفة الغربية لنهر الأردن فشملت داخلها نهر الأردن وبحيرة الحولة، وكانت الحدود تمر وسط بحيرة طبريا وتساير الضفة الغربية لنهر الأردن تاركّة إياه ضمن ولاية دمشق. (أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٣٩).

(٢) إبراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩، ص ١٠-١١.

(٣) تعد اتفاقية سايكس-بيكو من أخطر الاتفاقيات السرية التي هدفت إلى تجزئة المشرق العربي، ولا سيّما بلاد الشام لتمزيق وحدتها الطبيعية الجغرافية والسياسية والاجتماعية. ففي ١٦/٥/١٩١٦ اجتمع جورج بيكو المندوب السامي الفرنسي في بيروت، مع مارك سايكس المندوب البريطاني في القاهرة، وأجريا مفاوضات لاقتسام بلاد الشام بين دولتيهما. (جوزيف حجّار، سورية تجزئة وطن، دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٩٩، ص ٥-٥١).

دويلات متعددة (سورية- الأردن- فلسطين- لبنان)، فوضعت فلسطين وشرقي الأردن تحت سلطة الانتداب البريطاني، بينما وضعت سورية ولبنان تحت سلطة الانتداب الفرنسي<sup>(١)</sup>.

وقد اقتضت مصلحة بريطانيا أن تكون فلسطين والجولان ضمن المناطق الخاضعة لسيطرتها، لكن المفاوضات مع فرنسا أسفرت عن تقاسم المنطقة، بحيث عُيِّن خط الحدود بين سورية وفلسطين، على أن تمر الحدود بين منطقتي الجولان السورية والجليل الفلسطينية<sup>(٢)</sup>، على الشكل الآتي:

١- منطقة الجولان بكاملها، على امتداد نهر بانياس والأردن وبحيرتي الحولة وطبرية ضمن رقعة الدولة العربية (المنطقة أ) التي ستخضع للنفوذ الفرنسي.

٢- منطقة الجليل الأعلى من ناقورة عكا باتجاه الشاطئ الغربي لبحيرة طبرية، ضمن المنطقة الفرنسية (الزرقاء) التي تشمل لبنان.

٣- الجليل الأسفل ومنطقة بيسان والضفة الغربية حتى الخط الواصل من غزة إلى منتصف الشاطئ الغربي للبحر الميت، شكّلت المنطقة الدولية (السمراء) التي تُدار بإشراف بريطاني- فرنسي- روسي مشترك<sup>(٣)</sup>.

ووفقاً لهذه الاتفاقية بدأ خط الحدود الفلسطينية- السورية، من شرق بلدة الحمّة وشمالها محاذياً الحافات السفلى لوادي اليرموك، ونجود الزويّة والجولان، باتجاه الشمال حتى جنوب بانياس، ومن الغرب حتى مجرى نهر الحاصباني<sup>(٤)</sup>.

---

(١) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٣) عبد الكريم، المرجع السابق، ص ١٢.

(٤) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٧٤.

يُلاحظ أن هذه التقسيمات قد جسّدت واقعاً جديداً بين قرى ومزارع المنطقة الواحدة وفصلتها وفقاً للمصالح الاستعمارية، التي أخفت وراءها المطالب الصهيونية، بتعديل الحدود السورية - الفلسطينية، طبقاً لتصوراتها في حدود "الدولة الصهيونية" التي تسعى لإقامتها.

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تتفاوضان لتوقيع اتفاقية سايكس-بيكو كانت الحركة الصهيونية تعمل بكل طاقتها للتفاوض مع بريطانيا بشكل منفرد، لتحقيق حلمها بالسيطرة على فلسطين. وبعد توقيع اتفاقية سايكس-بيكو احتجّت الحركة الصهيونية عليها بشدة<sup>(١)</sup>، وأعلنت عدم اعترافها بأي تقسيم لفلسطين، تتفق عليه الدول فيما بينها من دون موافقتها، فعمدت بريطانيا إلى إرضاء الحركة الصهيونية، وذلك بإصدار "وعد بلفور" في ٢/١١/١٩١٧<sup>(٢)</sup>، الذي عدّته الحركة الصهيونية بدايةً لتحقيق حلمها التاريخي بالسيطرة على فلسطين، الذي شكّل نقطة تحوّل جذرية في مساعيها الرامية لاستعمار فلسطين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) عبد الوهاب كيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط١، ١٩٦٦، ص ٨٢.

(٢) وعد بلفور: أصدره اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، في ٢/١١/١٩١٧، وصرّح فيه: (إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية)، وقد وافقت الولايات المتحدة على هذا التصريح، وصادقت عليه الحكومة الفرنسية والإيطالية. (محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ١٩٩٦، ص ١١٣-١١٤).

(٣) جبارة، مرجع سابق، ص ٩٢.

بعد إصدار وعد بلفور، أصبح الهدف المشترك للسياسة البريطانية مع الحركة الصهيونية، إضفاء الصبغة الشرعية لتنفيذ مخططاتها في فلسطين والجلولان؛ فقد أوفدت قيادة الحركة الصهيونية "بعثة دراسية علمية"، للكشف عن الأراضي "الضرورية لإقامة الدولة اليهودية". وحين عادت البعثة قدّمت تقريرها إلى الجهات الصهيونية المختصة، ونشرته "مجلة فلسطين" (وهي مؤسسة صهيونية تابعة إلى لجنة فلسطين البريطانية) في ١٩١٧/٦/٢٣ تحدّث فيه عن سهل حوران، وحدّته على النحو الآتي: "يحدّ سهل حوران جنوباً وادي الزرقاء، ويمتد شمالاً حتى دمشق، وفي الغرب يحده وادي الأردن الذي يفصله عن فلسطين، وفي الشرق يتصل تدريجياً بالهضبة الصحراوية، وبذلك يضم في الشمال الجلولان، وحوران والتلال البركانية في جبال اللجا، وفي الجنوب أرض البلقاء". وحدّد التقرير أهميته بالقول: "ما من منطقة جديدة مقدّر لها أن تكون أكثر تأثيراً في تطوير فلسطين من حوران"<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩١٨، كتب ديفيد بن غوريون<sup>(٢)</sup>، مقالة نشرتها "مجلة فلسطين" تحت عنوان "حدود فلسطين ومساحتها"، وضح فيها تصورات له حدود "الوطن

---

(١) كيالي، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨، وأيضاً: أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٥٩.  
(٢) ديفيد بن غوريون (١٨٨٦-١٩٧٣): ولد في بولندا، هاجر إلى فلسطين وأسهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني عام ١٩٠٦، وضع برنامج (بليتيمور) الذي تبنته الصهيونية عام ١٩٤٢، وأعلن بنفسه قيام "إسرائيل" عام ١٩٤٨، تولى رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع مرات عدة، وحول كل المنظمات العسكرية الصهيونية إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي". (موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، مرجع سابق).

القومي اليهودي"<sup>(١)</sup> بقوله: "يحدّ فلسطين غرباً البحر الأبيض المتوسط، وشمالاً جبل لبنان، وشرقاً الصحراء السورية (صحراء الشام)، وجنوباً شبه جزيرة سيناء"<sup>(٢)</sup>، وقد شملت الحدود التي رسمها ديفيد بن غوريون المناطق الآتية: النقب، والسامرة، والجليل، وسنجق حوران، وسنجق الكرك، و(معان العقبة)، وجزء من سنجق دمشق، و(أقضية القنيطرة، وادي عنجر، حاصبيا)<sup>(٣)</sup>.

وعشية تطبيق الانتداب البريطاني-الفرنسي على بلاد الشام، ظهرت دوافع صهيونية عدّة لتشديد مطالبها بتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين بحيث تضم الجولان، وكان من أهم تلك الدوافع:

آ- المصالح الاقتصادية التي ظهرت بصورة واضحة في المطالب الصهيونية بضم منابع نهر الأردن، وروافده، ومصادر مياهه إلى حدود فلسطين، بهدف تطوير الزراعة والاستيطان اليهوديين في فلسطين<sup>(٤)</sup>، وقد تضمنت تلك المطالب الآتي:

---

(١) الوطن القومي (national home): مصطلح له دلالات مهمّة في المشروع الصهيوني، لأنه يركز على مفهوم "الارتباط التاريخي" بين اليهود و"أرض إسرائيل"، وهو مزعوم بالطبع، وقد كان للزعيم الصهيوني حاييم وايز من الدور الأكبر في إدخال هذا التعبير إلى صيغة وعد بلفور. (كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة، (إسكات التاريخ الفلسطيني)، ترجمة: سحر الهندي، سلسلة عالم المعرفة، العدد/٢٤٩، الكويت، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩، ص ٦٩).

(٢) كيالي، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٣) تقرير سياسي بعنوان: أطماع "إسرائيل" تتجاوز الحدود التوراتية، مركز الخليج للدراسات العربية، العدد ٦، كانون الثاني ١٩٨٢، أُرشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم التصنيف ١٧/٥/٥، ص ٤٠.

(٤) محمد مصلح، الجولان (الطريق إلى الاحتلال)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣.



- ١ - ضرورة أن تشمل حدود فلسطين منحدرات جبل الشيخ، ومنابع الأردن، والليطاني وذلك لأن خط سايكس - بيكو يقطع منابع المياه، ويحرم "الوطن القومي اليهودي" من استيطان الأراضي الخصبة في الجولان وهوران.
- ٢ - تأكيد أن أنهار "أرض إسرائيل" هي الأردن والليطاني واليرموك.
- ٣ - الإيحاء بأن هذه المطالب ضرورية لتأمين زراعة ناجحة، وتوليد طاقة كهربائية<sup>(١)</sup>.

ب- المفاهيم "التاريخية والدينية" اليهودية (الصهيونية) التي استندت إليها أطماع الحركة الصهيونية في الجولان<sup>(٢)</sup>. ويرجع إقرار الحدود التاريخية والدينية "لأرض إسرائيل" حسب وجهة النظر الصهيونية (التي زوّرت وزيّفت الحقائق بما فيها الكتاب المقدس) ووفق تزويرها حتى لمضامين وتفسير نصوص التوراة، إلى التعاليم الواردة في التوراة "بدءاً بتحديد المنطقة التي وعد الله بها "إسرائيل"، مروراً بالمناطق التي استوطنها "الإسرائيليون" في العصور القديمة، وانتهاء بالتغيرات التي وقعت على حدود المنطقة التي كان "الإسرائيليون" يعيشون عليها، أو كانت خاضعة

---

(١) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد /٢٠٩/، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦، ص ١٠٤.

(٢) لا تخفي الدراسات التاريخية الصهيونية الأطماع التوسعية في الجولان، سواءً قبل قيام "إسرائيل" أم بعد قيامها، مسوّغةً ذلك، بأن الجولان ليست سوى جزء مهم من "أرض إسرائيل التاريخية". (مواصفات عامة للهضبة السورية المحتلة (الجولان) والنظرة الإسرائيلية لها، محاضرة خاصة بالدورة المعقودة في وحدة البحوث والدراسات، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أرشيف المحفوظات، د.ت، ص ٨).

لسيطرتهم وسلطانهم"<sup>(١)</sup>. وقد أُعلِنَت هذه المفاهيم في مقالة نشرتها "مجلة فلسطين" بتاريخ ١٥/٢/١٩١٧ بعنوان "حدود أرض إسرائيل"، جاء فيها: "إن الحدود التي نريد أن نتكلم عنها هي حدود فلسطين المستقبل. إن الأرض اللازمة تشمل إرث قبائل "إسرائيل" الاثنتي عشرة أيام التوراة، بالإضافة إلى الامتدادات الضرورية للحفاظ على وحدة الأرض وسلامتها"<sup>(٢)</sup>.

وتضيف المقالة: "إن الاعتبار الاقتصادية والإستراتيجية تشير إلى الأهمية الحيوية الكامنة في السيطرة على جزء من الخط الحديدي الحجازي، ولا سيَّما أن ميناء العقبة هو جزء من الأرض الفلسطينية". وفي ضوء هذه الرؤية، فإنَّ المقالة حدّدت حدود فلسطين، بحيث تبدأ من جنوب شرق نهر العوالي حتى جنوب سلسلة جبال لبنان وجبل الشيخ، ومن ثم يتجه الحد بخط متوازٍ مع الخط الحديدي الحجازي حتى منخفض الجفر، شرق معان. ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل إلى الشاطئ الشرقي لخليج العقبة"<sup>(٣)</sup>.

وقد أطلق مصطلح "حدود الآباء" زوراً وبهتاناً على "الحدود التاريخية لفلسطين"، التي نادى بها الحركة الصهيونية. وهي في رؤيتها المزوّرة للتاريخ والجغرافيا، الحدود التي حددها الكتب الدينية، و"تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، في المنطقة الممتدّة على طول الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتتجه شرقاً حتى صحراء سورية، ومن حوض نهر

---

(١) موشيه برافر، حدود "أرض إسرائيل" في الماضي والحاضر والمستقبل (الجوانب السياسية والجغرافية)، وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة: بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٩، ص ٤٩.

(٢) مصطفى طلاس، الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني، دمشق، مطابع التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع، ١٩٧١، ص ٧٥.

(٣) كيالي، مرجع سابق، ص ٦.

الفرات في الشمال حتى حوض النيل في الجنوب الغربي. وعُدّت جبال طوروس والأمانوس حدوداً شمالية لأرض إسرائيل<sup>(١)</sup>.

وبذلك، فقد طالب الصهاينة في ١١/٦/١٩١٨، استناداً إلى عوامل تاريخية زائفة ومطامع اقتصادية وجغرافية، بحدود على النحو الآتي:

١- في الشمال: من نهر الليطاني إلى بانياس، بالقرب من منابع نهر الأردن، ثم في اتجاه جنوب شرق حتى جنوب دمشق.

٢- في الشرق: الخط الحديدي الحجازي.

٣- في الجنوب: المنطقة الممتدة بين العقبة والعريش.

٤- في الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

وعليه، فإن حدود فلسطين تشمل (الجليل الأعلى، و منابع نهر الليطاني، ونهر الأردن و حوران، و شرق الأردن، وأجزاء من سيناء<sup>(٢)</sup>).

ب- مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩<sup>(٣)</sup>:

كان لانتهاؤ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وانعقاد المؤتمرات الدولية بشأن الوضع الدولي بعد الحرب، دوراً فعلياً في زيادة الضغوط

---

(١) برافر، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

(٢) كيالي، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) مؤتمر الصلح: عقده الحلفاء في ١٨/١/١٩١٩، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وحاولوا فيه حل المشكلات الناتجة عنها، وقرّر المؤتمر فصل (سورية- العراق- فلسطين) عن تركيا، واستفتاء السكان في تقرير مصيرهم، كما قرّر أن أفضل طريقة لتطبيق هذا المبدأ هو وضع هذه الشعوب تحت وصاية دول متطورة، وبإشراف من عصابة الأمم. (علي فخر الدين، قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى، بيروت، الركن للطباعة والنشر، ط ٣، ١٩٨٩، ص ٩٥-٩٦).

الصهيونية لتحقيق أهدافها في بلاد الشام، ولا سيما في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، الذي تقرّر فيه تطبيق نظام الانتداب<sup>(١)</sup> على بلدان المشرق العربي (المناطق المحتلة في أثناء الحرب حسب مفهومهم). وفي أثناء انعقاد اجتماعات المؤتمر، تقدّم وفد المنظمة الصهيونية بمطالبها من المؤتمر، على صورة مذكرة مؤرخة في ١٩١٩/٢/٣<sup>(٢)</sup>، أرفقت بخريطة تحدد أطرافها في الجولان<sup>(٣)</sup>، جاء في سياقها: "إن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة إلى فلسطين، ولا يمكن فصله عنها، دون إنزال ضربة جذرية بحياتها، فيجب أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أرغب وأقدر على إعادته إلى نفعه الأقصى، ويجب وضع ترتيبات دولية لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون إلى الجنوب من نهر الليطاني"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الانتداب: (Mandate) كلمه فرنسية، معناها الوصاية والإشراف، نادى بها الرئيس الأمريكي ولسون. وهو صيغة متقدمة للاستعمار، تتم بإيفاد شخص أو أكثر للقيام بالمهمة مع تزويده بالسلطة على شعوب الدول المستعمرة سابقاً، ويطبق هذا النظام بموجب ميثاق عصبة الأمم (المادة ٢٢) على المستعمرات والبلاد التي تحرّرت نتيجة الحرب من تبعيتها لدول أخرى. (المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق العربي، ط٣٣، ١٩٩٢).

(٢) تركزت مطالب الحركة الصهيونية في المؤتمر على توسيع الحدود الشمالية لفلسطين، بحيث تشمل الأراضي كلها التي تنبع منها روافد الأردن والأراضي التي يمر فيها نهر الليطاني، وقد تمكنت من إدخال مساحات مهمة من الأراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبرية. (كحالة، مرجع سابق، ص٦، وأيضاً: مواصفات عامة للهضبة السورية المحتلة (الجولان) والنظرة الإسرائيلية لها، مرجع سابق، ص٩).

(٣) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٣).

(٤) حبيب قهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، دمشق، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢، ص٥١-٥٢.

وفي ١٩١٩/١٢/٦ حدّدت زعامة الحركة الصهيونية أطماعها على النحو الآتي: "إن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود "الوطن القومي" فلسطين، هي أنه لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه نهر الأردن، وثلوج جبل الشيخ"<sup>(١)</sup>.

ونتيجةً لتلك الأطماع، فقد وجّه زعيم الحركة الصهيونية آنذاك حاييم وايزمان<sup>(٢)</sup> رسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج<sup>(٣)</sup> Loyd Georges بتاريخ ١٩١٩/١٢/٢٩ متعلّقة بخط حدود سايكس - بيكو، جاء فيها: "تودّ المنظمة الصهيونية أن تتوجه إليك في موضوع يسبب لها أعمق القلق، وهو مسألة الحدود الشمالية لفلسطين، ولا داعي للقول إن الصهيونيين لن يقبلوا تحت أية ظروف خط سايكس - بيكو، حتى كأساس للتفاوض، لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية، ويقطع منها منابع المياه التي تزود الأردن والليطاني وحسب، بل يفعل أكثر من ذلك؛ إنه يحرم الوطن القومي

---

(١) Horace Mayer Kallen, *Zionism and world politics*, London, 1921, p. 288-289.

(٢) حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢): عالم كيميائي، ولد في روسيا واكتسب الجنسية البريطانية عام ١٩١٠. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى عين مديراً لمختبرات سلاح البحرية البريطانية، وتولى رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢٠، وأصبح أول رئيس "لدولة إسرائيل" عقب إعلانها عام ١٩٤٨. (موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، مرجع سابق).

(٣) لويد جورج: ١٨٦٣-١٩٤٥، سياسي بريطاني، عين وزيراً للتجارة عام ١٩٠٦، ووزيراً للمال عام ١٩٠٨، ووزيراً للدفاع عام ١٩١٥، وتولى منصب رئاسة الوزراء عام ١٩١٦، وكان من أشد المؤيدين للصهيونية. (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، د.ت، ج ٥، ص ٥٢٩).

بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان و حوران، التي يعتمد عليها نجاح مشروع الوطن القومي إلى حد كبير"<sup>(١)</sup>.

كما بعث زعيم المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية لويس براندس في ١٦/٢/١٩٢٠، برقية إلى حاييم وايزمن، يعترض فيها على التقسيمات الحدودية في بلاد الشام، بوصفها لا تتطابق مع الأطماع الصهيونية فيها، حسب مفهوم "الوطن القومي اليهودي" ويطالبه بتدخل الحكومة البريطانية عملياً، للحيلولة دون خسارة جزء كبير من فلسطين الشمالية<sup>(٢)</sup>. وجاء في البرقية: "إن الحدود الشمالية والشرقية لا غنى عنها لمجتمع يعيل نفسه بنفسه. فمن أجل تطور البلاد الاقتصادي، ينبغي أن تضم فلسطين مفارق مياه الليطاني عند جبل الشيخ، وإلى الشرق سهول الجولان و حوران"<sup>(٣)</sup>.

وهكذا نرى أن تلك الرسائل والمطالبات، جسدت الأطماع الصهيونية في أرض الجولان الخصبة والغنية بالمياه، التي كانت السيطرة عليها هدفاً رئيساً للحركة الصهيونية، في إطار رؤيتها الخاصة للحدود الجغرافية "للدولة اليهودية"، كما وضّحت ملامح الدبلوماسية الصهيونية الموجهة للاستحواذ على مياه نهر الأردن وروافده، بهدف تأمين الموارد

---

(١) حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٠، ص٢٨-٣٢، وأيضاً: قهوجي، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) حامد حوران، الجولان في الإستراتيجية الإسرائيلية (أمنياً وعسكرياً)، صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد /٥٧/، الصادر بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٧، ص٤.

(٣) الجولان، سجل أحداث، دمشق، إصدار الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ١٩٨٢، ص١٣-١٤.

المائة اللازمة لأعمال الاستيطان والتوسّع، وخطوة رئيسية في بناء "الدولة الصهيونية". وعلى الرغم من تأثر هذه الرؤية "بالمفاهيم والحجج الدينية المستمدّة من التوراة"، لما يسمى "أرض إسرائيل التاريخية"، إلا أن المصالح الاقتصادية، والنزعة القومية، كانتا الأساس الذي بُنيت عليه التصوّرات الصهيونية.

٣- التنافس الاستعماري البريطاني- الفرنسي حول الجولان السوري وموقف الحركة الصهيونية منه حتى الاحتلال الفرنسي لسورية عام ١٩٢٠:

كشفت الرسائل والاحتجاجات، التي أعلنها زعماء الحركة الصهيونية، عن تحفّظهم على الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس- بيكو، لأنها لا تتوافق مع مصالح حركتهم ومطامعها التوسعية. ومن جهتها كانت بريطانيا تتفهّم دوافع القلق الصهيوني، لذلك سارعت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال فلسطين، إلى إحداث تعديل على خط سايكس- بيكو بين سورية وفلسطين. وقد شمل هذا التعديل منطقة الجولان، التي أصبحت حدودها مع فلسطين تمتد من شمال عكا حتى الساحل الجنوبي لبحيرة الحولة. وبعد انسحاب القوات البريطانية من سورية ودخول الفرنسيين إليها، أصبح خط الحدود الشمالي لفلسطين، يمتد من رأس الناقورة إلى شمال بحيرة طبرية التي أدخلت كلها ضمن فلسطين، وأصبحت الجولان ضمن منطقة الاحتلال الفرنسي في سورية<sup>(١)</sup>.

لكن بريطانيا بدأت تسعى لضم منطقة الجولان إلى فلسطين، تحت ضغط الحركة الصهيونية، فطالبت بجعل منابع المياه في الجولان ضمن

---

(١) عبد الكريم، مرجع سابق، ص ١٣.

المناطق الخاضعة لانتدابها في فلسطين. لكن فرنسا في سياق تنافسها مع بريطانيا، أصرت على جعل تلك المناطق داخل حدود الانتداب الخاضعة لها في سورية. وبناءً على التصورات البريطانية والفرنسية بدأت في ١/٩/١٩١٩ مفاوضات بينهما بشأن تخطيط الحدود بين منطقتي نفوذهما<sup>(١)</sup>.

طالبت بريطانيا ومن ورائها الحركة الصهيونية في تلك المفاوضات، بتوسيع الحدود نحو الشمال، لتضم مصادر المياه في المنطقة. ولما رفضت فرنسا المطلب البريطاني وأصرت على الحدود المقررة في معاهدة سايكس-بيكو<sup>(٢)</sup>، سعت بريطانيا لإجبارها على تحويل مجاري نهر الأردن، حتى لا تحرم فلسطين من المياه الضرورية لها. وقد نجحت الضغوط البريطانية على الفرنسيين في ١٥/٩/١٩١٩ بالموافقة على توسيع حدود فلسطين نحو الشمال، مقابل اعتراف بريطانيا بالنفوذ الفرنسي في سورية، فاستبدل خط الحدود الشمالية لفلسطين الذي رسمته اتفاقية سايكس-بيكو بخط آخر يمتد من الناقورة إلى شمال بحيرة الحولة. وقد تابع زعماء الحركة الصهيونية تطوّر مسار تلك المفاوضات باهتمام بالغ، وعدّوا أن خسارة بريطانيا أمام فرنسا، سيترتب عليه صعوبات كبيرة في وجه إقامة "الوطن القومي اليهودي". لذلك رفضت الحركة الصهيونية هذا الإجراء، لأنه في نظرهم أبقى منابع المياه الرئيسة في شمال فلسطين خارج السيطرة البريطانية<sup>(٣)</sup>، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية ترى أن مستقبل

---

(١) صبري جريس، تاريخ الصهيونية، (١٨٦٢ - ١٩٤٨)، نيقوسيا، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥، ط ١، ج ٢، ص ٤٠ - ٤٢.

(٢) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) جريس، المرجع السابق، ص ٤١ - ٤٢.



فلسطين بأكملها، هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على نهري اللباني واليرموك ومنابع نهر الأردن<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لذلك، واصلت بريطانيا الضغط على فرنسا، لإجبارها على قبول المطالب الصهيونية، مما أدى إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات بين البريطانيين والفرنسيين منذ منتصف عام ١٩٢٠، للتباحث في شأن المسألة الحدودية بين سورية وفلسطين، وانتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة باريس<sup>(٢)</sup> في ٢٣/١٢/١٩٢٠، التي استطاعت بريطانيا بموجبها أن تضم أجزاء واسعة من أراضي الجولان إلى فلسطين؛ إذ ضمت إليها الأراضي الواقعة شمال طبرية مع المستوطنات اليهودية فيها، وهي (المطلة، وتل حاي، وكفار غلعادي)<sup>(٣)</sup>، كما نجحت بريطانيا بجعل ثلثي بحيرة طبرية، وبحيرة الحولة بكاملها، والجزء الممتد من نهر الأردن بين البحيرتين، ضمن حدود الأراضي الفلسطينية. إلا أنها أبقت مدينة القنيطرة خارج الحدود الفلسطينية<sup>(٤)</sup>، وجعلت المعاهدة بلدة سمخ الواقعة على بحيرة طبرية، نقطة بدء الحدود بحيث يقيم الطرفان فيها مرفأً، ومحطة سكة حديد، تسهل الوصول الحر إلى

---

(١) قهوجي، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) معاهدة باريس: فوضت الحكومة البريطانية اللورد هاردينغ بنشورات، والحكومة الفرنسية المسيو ليغس حل المشكلات المتعلقة بالانتداب البريطاني في فلسطين والعراق، وبالانتداب الفرنسي في سورية ولبنان فاجتمع المندوبان في باريس، ووقعا معاهده للحدود بين سورية وفلسطين في ٢٣/١٢/١٩٢٠. (عبد الكريم مرجع سابق، ص ١٤).

(٣) جريس، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٤) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

بحيرة طبرية ومن سمخ يمر خط الحدود في وسط بحيرة طبرية، متجهاً إلى مصب وادي المسعدية، ثم يتجه غرباً حتى المطلة التي ستبقى ضمن فلسطين. وقد كان هذا التوسيع الجديد للحدود على حساب منطقة الجولان، استجابةً من بريطانيا للمطالب الصهيونية التي كانت تشدد على جعل نهر الأردن، ومصادره المائية، ضمن فلسطين، بهدف خدمة المشروع الصهيوني<sup>(١)</sup>.

تجددت المفاوضات بين الدولتين المستعمرتين (بريطانيا وفرنسا) بشأن مسألة الحدود للمرة الثانية، واستمرت ثلاث سنوات (١٩٢٠-١٩٢٣)، استطاعت في أثنائها لجنة نيو كمب- بوليه<sup>(٢)</sup> المكلفة برسم الحدود، تعيين حدود جديدة، رُسمت على أرض الواقع ابتداءً من رأس الناقورة حتى منطقة الحمّة، عن طريق وضع نقاط حدودية على شكل (كومات حجرية) بلغ عددها ٧١/ كومة، ترتفع نحو ١٥/ متراً فوق سطح الأرض، وتبعد كل نقطة عن النقطة التي تليها نحو ٢ كم<sup>(٣)</sup>، ويمكن أن نُفصل هذه الحدود على النحو الآتي:

١- تُضم بحيرتا طبرية والحولة وجزء من مصادر وروافد نهر الأردن إلى فلسطين.

٢- يوضع القسم الشمالي من الجولان، ومنبع نهر بانياس ضمن الأراضي السورية.

---

(١) عبد الكريم، المرجع السابق، ص ١٥-١٦.

(٢) لجنة نيو كمب- بوليه: ترأس الجانب البريطاني في هذه اللجنة (لفتنانت س. نيوكمب)، وترأس الجانب الفرنسي (لفتنانت كولونيل. ن. بوليه) وسميت اللجنة باسم "لجنة نيوكمب- بوليه". (برافر، مرجع سابق، ص ١١٨).

(٣) كيوان والأسدي، المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

- ٣- تُلحق القرى اللبنانية التي تتلقى المياه الساقطة من جبل الشيخ بفلسطين.
- ٤- تُقتطع مساحات من سورية بالقرب من بانياس واليرموك، والمحيطه ببحيرة طبرية عند مثلث اليرموك جنوب الجولان، وتُضم إلى فلسطين.
- ٥- يُلحق الشريط المحاذي للنصف الجنوبي من ساحل بحيرة طبرية الشرقي بفلسطين.
- ٦- تُترك مسافة ١٠/١٠/ أمتار لتفصل بين الحدود السورية ومياه بحيرة طبرية، ثم تساير هذه الحدود الحافة المحاذية لسهل الحولة بعيداً عن النهر حتى جنوب بانياس، ثم غرباً حتى تقطع وادي الحاصباني، حيث تنتهي مع فلسطين، لتبدأ الحدود بين فلسطين ولبنان<sup>(١)</sup>.

ووفقاً لهذه التعديلات نُقلت منطقة تبلغ مساحتها/١٩٢ كم<sup>٢</sup>/ بما فيها (نحو عشرين قرية عربية)<sup>(٢)</sup>، وأصبحت جميع مصادر المياه العذبة، وبحيرة طبرية ضمن الحدود الفلسطينية<sup>(٣)</sup>، بعد أن تبادلت الدولتان المستعمرتان

---

(١) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

(٢) تسمى هذه المنطقة إصبع الجليل، وقد طالب البريطانيون بها استجابةً للمطالب الصهيونية آنذاك، بضم مستوطناتها في (إصبع الجليل وتل دان)، ومصادر مياه وادي دان، الواقعة فيها إلى فلسطين. (برافر، مرجع سابق، ص ١١٧-١٢٠).

(٣) بعد توقيع الاتفاقية في عام ١٩٢٤، نوقشت موضوع المياه في بند خاص ضمن اتفاق تم بين دولتي الانتداب (فرنسا وبريطانيا)، وأهم ما جاء فيه: "يقوم خبراء تعيينهم سلطات سورية وفلسطين بوضع دراسة مشتركة لإمكانات استغلال مياه نهر الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما من أجل الري وتوليد الطاقة، لتلبية حاجات المناطق الواقعة في ظل الانتداب الفرنسي في سورية، وفي أثناء الدراسة تعطي حكومة فرنسا ممثلها تعليمات متساهلة بشأن استخدام فوائض هذه المياه لمصلحة فلسطين. (إليشع كالي، المياه والسلام، (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة رنده حيدر، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٩١، ص ٧).

مصالحها الانتدابية، على طول خط الحدود المشتركة بين سورية وفلسطين<sup>(١)</sup> وأعطت الاتفاقية المواطنين الذين تتداخل أراضيهم على جانبي الحدود، حقوقاً متساوية في استثمار أراضيهم خارج حدود بلدانهم، كما أعطت الحق للمواطنين السوريين واللبنانيين في الملاحة والصيد في بحيرتي طبرية والحولة ونهر الأردن<sup>(٢)</sup>. وفي شهر نيسان من عام ١٩٢٤ انتهت عملية ترسيم الحدود كلها، لكن مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ظهرت مشكلات جديدة فقد اتضح أن خط الحدود أدى إلى تقسيم نحو ١٨ قرية على جانبي الحدود السورية- الفلسطينية. ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بريطانية- فرنسية

---

(١) سار خط الحدود الذي بلغ طوله ٧٩ كم وفقاً لهذه الاتفاقية بشكل موازٍ للطريق بين منطقتي المطلة وبانياس، ماراً بالجسر الروماني القديم على نهر الحاصباني حتى تل القاضي في فلسطين، ثم اتبع الخط طريق المطلة- بانياس، وبقي من كتف عديسة إلى بانياس داخل سورية، وسار مباشرةً نحو النقطة ٤١ على الضفة الشرقية لنهر بانياس على بعد ٩٠٠ متر جنوب غرب بانياس، ثم على طول الضفة الشرقية العليا للنهر عند النقطة ٤٢ على بعد ٧٠٠ متر شمال شرق تل العزيزات على طول الضفة الشرقية لنهر بانياس، ثم مباشرةً نحو النقطة ٤٣ على رأس تل العزيزات، ثم اتجه الخط حتى مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، حيث سار بمحاذاة الجانب الشرقي للنهر على بعد ٥٠٠ متر إلى الشرق منه حتى مصبه في بحيرة طبرية، ويمر الحد هنا على بعد ١٠ أمتار من شط البحيرة في خطٍ موازٍ لساحلها، وتابع الخط بعد بحيرة طبرية في نقاط عدّة منها قلعة الحصن- النقطة ٦٩ شرق خربة التوافيق- النقطة ٧٠ على بعد ٥٠٠ متر شمال غرب سكة حديد درعا- حيفا، ثم سار الخط بموازية سكة الحديد وعلى بعد ٥٠ متراً إلى الشمال منها حتى طريق سمخ- الحمة ليصل إلى الجسر الواقع على بعد ٥٠٠ متر شرق محطة الحمة. (عبد الكريم، مرجع سابق، ص ١٨-٢١).

(٢) محمد مصلح، الجولان (إسرائيل وسورية والحسابات الإستراتيجية)، مقال في كتاب (الجولان في صراع السلام)، إعداد وتقديم وترجمة: رضوان زيادة، دمشق، دار الأهالي، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

لدراسة هذا الواقع الجديد، وأجرت اللجنة محادثات طوال عام ١٩٢٥، انتهت بتوقيع اتفاقية حسن جوار<sup>(١)</sup> بين فلسطين وسورية في ٢/٢/١٩٢٦، نظّمت مسائل العلاقات بين سكان المناطق المتداخلة، مثل مسألة الاستخدام المدني والعسكري للطرق، وحركة الأشخاص وعبور الحدود والجنسية والضرائب، وسبل حل الخلافات بين تلك المناطق<sup>(٢)</sup>. وقد أُطلق على الخط الحدودي الذي رسمته لجنة نيو كمب- بوليه ١٩٢٣، اسم "الحدود الدولية لفلسطين مع لبنان وسورية"<sup>(٣)</sup>، ونالت هذه الاتفاقية موافقة عصبة الأمم في عام ١٩٣٤ واعترفت بها<sup>(٤)</sup>.

يلاحظ المتتبع لخط الحدود الجديد الذي رسمته اتفاقية نيو كمب- بوليه ١٩٢٣ وبالمقارنة مع الخط الذي رسمته معاهدة باريس عام ١٩٢٠، أن بريطانيا أعادت جزءاً كبيراً من أراضي الجولان التي ضمتها إلى فلسطين في هذه المعاهدة الأخيرة إلى سورية تحت ضغط المطالب الفرنسية؛ إذ لم تكن فرنسا ترغب بتوسيع حدود "الدولة اليهودية" التي تبنت بريطانيا تأسيسها في فلسطين، ومن ثمّ لم تكن حدود اتفاقية ١٩٢٣ تتطابق مع المطالب الصهيونية بضم الجولان وحواران إلى فلسطين.

---

(١) ترأس الجانب البريطاني في المحادثات الكولونيل سميذ، وترأس الجانب الفرنسي فيها المسيو فيرشير ووقع هذه الاتفاقية في القدس المندوب السامي البريطاني في فلسطين (بلومر)، والمندوب الفرنسي في سورية (هنري دي جوفنيل). (عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢٤).

(٢) جريس، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٤) عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٢٥.

أسهم التنافس الاستعماري حول المصالح بين بريطانيا وفرنسا، إسهاماً فعّالاً في السياسة التي انتهجتها فرنسا في سورية ولبنان، والتي كانت ترى في الوجود البريطاني في فلسطين والعراق وشرق الأردن، خطراً يهدد نفوذها في سورية ولبنان، ولا سيّما أن سياسة بريطانيا كانت تهدف دائماً إلى التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة الواقعة تحت سلطة الانتداب الفرنسي، في حين أن بريطانيا كانت تشعر بالخطر من الوجود الفرنسي في سورية ولبنان، لأنه يهدد طرقها التجارية وخطوط مواصلاتها إلى العراق، ولا سيما بعد اكتشاف النفط فيه. وقد تنافست الدولتان في السيطرة على موارد النفط العراقي، الذي بدأت عمليات اكتشافه واستثماره في تلك المرحلة؛ إذ كانت بريطانيا ترغب بنقل هذا النفط إلى ميناء حيفا الفلسطيني، في حين كانت فرنسا ترغب بنقله إلى ميناء إسكندرونة السوري أو ميناء طرابلس اللبناني<sup>(١)</sup>، وكانت بريطانيا ترى أنّ مناطق (الجولان وغور نهر اليرموك والممر الطبيعي الممتد عبر سهل ابن عامر) ملائمة من الناحية الجغرافية لبناء سكة حديدية فيها، تربط بين العراق وساحل البحر المتوسط، لنقل النفط العراقي إلى ميناء حيفا. بينما كانت فرنسا ترى أنّ من مصلحتها بقاء تلك المناطق تحت سيطرتها، لرغبتها في الاستفادة من مرور النفط في سورية، واستثمار الخط الحديدي الحجازي، ومنع بريطانيا من بناء سكة حديدية منافسة للفرنسيين<sup>(٢)</sup>.

أتت اتفاقية نيو كمب - بوليه في إطار توازن المصالح بين الدولتين المستعمرتين (بريطانية وفرنسا)، لتحل إشكالية التنافس الاستعماري الذي

---

(١) علي محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٢-٢٣.

(٢) برافر، مرجع سابق، ص ١١٢.

كان قائماً بينهما، نتيجةً لعدم رغبتها في تأزم علاقاتها. ويعود ذلك إلى تنامي نشاط الحركات الثورية الوطنية العربية التي كانت تهدف إلى إقامة حكومات وطنية مستقلة، وترغب في التحرر من القوى الاستعمارية. فهذه الحركات شكلت خطراً على الوجود الاستعماري في المنطقة. ويضاف إلى ذلك رغبة حكومتي فرنسا وبريطانيا في مساعدة الحركة الصهيونية، لتحقيق حلمها بإقامة "الوطن القومي اليهودي".

ثالثاً- موجز عن الجولان والاحتلال الفرنسي لسورية حتى الاستقلال (١٩٢٠-١٩٤٦):

١- سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه سورية، ودور سكان الجولان:

قبل دراسة أوضاع الجولان في مرحلة الاحتلال الفرنسي، لا بد من إعطاء لمحة موجزة عن هذه الأوضاع مدّة الحكم العربي ١٩١٨ - ١٩٢٠، إذ كانت منطقة الجولان، كغيرها من المناطق السورية، إحدى الدعائم التي أردفت الثورة العربية الكبرى بالمقاتلين، بعد قيامها في عام ١٩١٦ ضد الحكم العثماني في بلاد الشام، إذ انضم إليها أكثر من ١٠٠٠ مقاتل من الجولان بقيادة الأمير محمود الفاعور، وأحمد مريود<sup>(١)</sup>، خاضوا معارك التحرير إلى جانب الجيش العربي ضد القوات العثمانية والألمانية، وذلك حين دخلت قوات الثورة العربية عام ١٩١٨ إلى حوران والجولان الذي كان

---

(١) أحمد مريود: ولد في قرية جباتا الخشب عام ١٨٨٦، وتعلم في مدارس القنيطرة، انتسب إلى جمعية العربية الفتاة، وبرز مناضلاً وطنياً منذ الحرب العالمية الأولى وشخصية وطنية وقيادية في العهد الوطني وعضواً بارزاً في المؤتمر السوري. وبعد دخول الفرنسيين دمشق، كرّس حياته في مقاومة الاستعمار الفرنسي، حتى استشهد في معركة جباتا الخشب بين الثوار والقوات الفرنسية. (الموسى، مرجع سابق ص ٢٢١).

بدوره بوابة لعبور تلك القوات باتجاه دمشق وتحريرها من الحكم العثماني في ٣٠/٩/١٩١٨<sup>(١)</sup>.

كما شهدت المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى، والتي امتدت من (١٩١٨ - ١٩٢٣) تبلور مفهوم "نظام الانتداب" الذي أقره "مؤتمر سان ريمو"<sup>(٢)</sup> في ٢٥/٤/١٩٢٠ والذي فُرض بالقوة على أقطار المشرق العربي؛ إذ بدأت بريطانيا بتطبيق انتدابها على فلسطين وشرقي الأردن والعراق، في حين أخذت الحكومة الفرنسية أولى خطواتها العملية في فرض الانتداب على سورية، لما وجّه الجنرال هنري غورو Henry Gourou (١٩١٩-١٩٢٤)<sup>(٣)</sup> إنذاراً إلى الحكومة السورية و الملك فيصل<sup>(٤)</sup>، بتاريخ

(١) مبارك، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٥.

(٢) مؤتمر سان ريمو: عقد في ٢٥/٤/١٩٢٠ في إيطاليا، واتفق فيه ممثلو بريطانيا وفرنسا (هاردينج وج بيج) على حل جميع المشكلات المتعلقة بالانتداب البريطاني على فلسطين والعراق، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وعلى مسألة الحدود بين هذه الدول، وعلى مجموعة من الشروط الخاصة بذلك. (فخر الدين، مرجع سابق، ص ٩٨-١٠٥).

(٣) هنري غورو: (١٨٦٧-١٩٤٦) جنرال فرنسي، لقب (بخادم الوطن الفرنسي)، تولى قيادة الجيش الرابع في حملة الدردنيل عام ١٩١٥، وعُيّن مقيماً عاماً في مراكش عام ١٩١٧، واختير في الحرب العالمية الأولى قائداً عاماً لقوات فرنسا في الشرق، وعيّن مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية ولبنان في ٢٣/١٠/١٩٢٠. وبعد محاولة اغتياله بمدة قصيرة قدّم استقالته، وغادر سورية إلى فرنسا. وتوفي عام ١٩٤٦. (محمود عبيدات أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦، قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ط ١، ١٩٩٧، ص ٢٤٦).

(٤) الملك فيصل: ولد في الطائف عام ١٨٨٣، ورافق والده الشريف حسين إلى استانبول عام ١٨٩٣، وعاد معه عام ١٩٠٩. دخل سورية عام ١٩١٨ بعد جلاء الأتراك، وانتخب في ٨/٣/١٩٢٠ ملكاً عليها، ومن ثم غادرها إلى بريطانيا بعد دخول القوات الفرنسية إلى سورية، ثم عُيّن ملكاً على العراق وبقي حتى عام ١٩٣٣. (علي سلطان، تاريخ سورية ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٨٧، ص ٤٦٩-٤٧٥).



١٤/٧/١٩٢٠، وأعقب ذلك الإنذار دخول الجيش الفرنسي إلى دمشق بعد معركة ميسلون في ٢٤/٧/١٩٢٠، ومن ثم احتلال سورية كاملة<sup>(١)</sup>.

## ٢- المقاومة الوطنية خلال الاحتلال الفرنسي وأبرز الثورات:

شكّلت مقررات المؤتمرات الاستعمارية صدمة شديدة لآمال الشعب العربي في الاستقلال والوحدة، وأظهرت للعرب حقيقة الأطماع الاستعمارية، وأن المساعدات التي قدمتها الدول الاستعمارية إليهم خلال الحرب العالمية الأولى، كانت لإخفاء تأمرها للقضاء على الدولة العربية الناشئة، بل هي جزء من مخطط استعماري صهيوني حُصِرَ له بدقة بالغة، بهدف القضاء على المشروع الوحدوي التحرري العربي، وتحقيق مصالح الدولتين الاستعماريتين وحليفتهما الصهيونية. وكان للسياسة الفرنسية في سورية أثرٌ كبيرٌ في استياء الشعب السوري، فاندلعت الثورات ضد الاحتلال الفرنسي في المناطق السورية كلّها، ومنها منطقة الجولان التي شهدت أحداث ثورات عدّة ضد الفرنسيين، هدفت إلى نيل الحرية والاستقلال<sup>(٢)</sup>، وكان من أهمها:

آ- ثورة الخصاص<sup>(٣)</sup> الأولى: لما حاول الجيش الفرنسي الدخول إلى دمشق، عن طريق مرجعيون، اصطدم مع أبناء الجولان في سهل الحولة عام ١٩١٨، وكان الثوار بقيادة الأمير محمود الفاعور الذي قام بالتنسيق مع الملك فيصل<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ساطع الحصري، يوم ميسلون، بيروت، دار الكشاف، ١٩٤٧، ص ٢٦٠.

(٢) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٣) الخصاص: قرية تقع على نهر الحاصباني، قرب مفترق الحدود اللبنانية- السورية- الفلسطينية. بلغ عدد سكانها قبل تهجيرهم عام ١٩٤٨ نحو ٥٣٠ نسمة. (عدنان السيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية بيروت، دار النفائس، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٠٥).

(٤) الموسى، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

ب- ثورة الخصاص الثانية: وقد بدأت بعد إعلان الجنرال غورو ضم منطقة الحولة إلى لبنان عام ١٩١٩، فثار أبناء الجولان على هذا الإجراء، واصطدم الثوار مع الفرنسيين في سهل الحمادي عام ١٩١٩، واستطاعوا أسر ٢٠٠ جندي فرنسي. وتعدّ هذه الثورة من أعنف ثورات الجولان؛ إذ اشترك فيها أبناء الجولان من وادي السمك جنوباً إلى مرجعيون شمالاً<sup>(١)</sup>.

وفي هاتين الثورتين استشهد عددٌ كبيرٌ من أبناء الجولان. وقد اكتسبت معركتا الخصاص الأولى والثانية، أهمية سياسية بعد مهاجمة الثوار بعض المستعمرات اليهودية الصهيونية في شمال فلسطين، التي كانت تقع تحت النفوذ الفرنسي وكانت تتآمر مع الفرنسيين. كما اكتسبت أهمية اقتصادية كبيرة ضد عمليات الابتزاز والنهب الاستعماري الفرنسي لمناطق الثورة<sup>(٢)</sup>.

ج- ثورة أحمد مريود ١٩١٩-١٩٢٦ وقد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: أعلن أحمد مريود، الثورة ضد الفرنسيين عام ١٩١٩، من جباتا الخشب<sup>(٣)</sup>، وامتدت الثورة إلى منطقة العرقوب وجبل عامل، بهدف مقاومة الجيش الفرنسي القادم من مرجعيون باتجاه دمشق والجولان. وقد عمل أحمد مريود على تعبئة الجماهير في جميع مناطق الجولان وجنوب

---

(١) مبارك، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٨.

(٢) أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق، مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠ ص ٣٩٠.

(٣) كلمة جباتا أو جباتا مؤلفه من جيب وأثا، والجيب أو الجبوب هو وجه الأرض أو التراب، وأثا هي الكثرة من كل شيء، وبذلك تكون جباتا الخشب هي الأرض الكثيرة الأخشاب، ومثلها جباتا الزيت أي الأرض الكثيرة الزيوت، وجباتا الخشب قرية من قرى الجولان. (ابن منظور، مصدر سابق، ج ٢، مادة جيب).

سورية، وشكّلت مناطق الزويّة ومزيريب والجيدور ودرعا ساحة النشاط العسكري لقوات الثورة، وتحالف الثوار مع ثوار منطقة الحولة، ومع الثوار من الأردن وفلسطين، كما اتصل الثوار مع الحكومة العربية في دمشق، فشارك مجموعة من ضباط الجيش السوري في تدريب وتنسيق أعمال الثورة، وقد رُدِّفت هذه الثورة بثورات في بقية أنحاء سورية منذ الاحتلال الفرنسي للساحل السوري عام ١٩١٨، مدعومةً من هذه الحكومة العربية، مما شكّل دعماً غير مباشر لها<sup>(١)</sup>.

وحاربت قوات الثورة الجولانية والحوارانية على جبهتين، الأولى: الجبهة الفرنسية في سورية، والثانية: الجبهة البريطانية في الأردن. وانتهت معارك الثورة الأولى بعد معركة ميسلون واحتلال دمشق عام ١٩٢٠، مما دفع فرنسا إلى توجيه جهودها نحو القضاء على ثورة الجولان. وقد نجح الفرنسيون في تطويقها ومحاصرتها، مما أجبر أحمد مريود على الانسحاب إلى الأردن واتخاذها مركزاً لقيادة الثورة. ومنها بدأت مرحلة جديدة من النضال والكفاح المسلّح ضد الوجود الفرنسي في سورية، فخاض الثوار بقيادة أحمد مريود ثورة جديدة، رفعوا فيها شعار الثورة الدائمة التي استمرت عملياتها حتى عام ١٩٢٤ واتخذت، من مثلث (زعورة-عين فيت - بانياس) مركزاً للقيادة والتعبئة والإمداد. وقد اشتبك الثوار مع الفرنسيين في معارك كثيرة، استطاعوا فيها تحقيق الانتصارات على الجيش الفرنسي المتفوق عدّةً وعتاداً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عبيدات، مرجع سابق، ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨-٢٢.

ولعلّ أهم أعمال الثوار في هذه المرحلة، مهاجمة موكب الجنرال غورو بتاريخ ٢٥/٦/١٩٢١ عندما كان في زيارة إلى القنيطرة؛ إذ شكّلت مجموعة سرّية من خمسة مجاهدين<sup>(١)</sup> ارتدى أفرادها اللباس العسكري لأفراد الدرك السوري، وقامت بملاقاة موكب غورو على طريق القنيطرة، وإطلاق النار عليه فقتل مرافق غورو، والمترجم الشخصي له (الكولونيل بارنيت)، كما أصيب حقي العظم<sup>(٢)</sup> (حاكم دولة دمشق) الذي كان يرافق غورو الذي أُصيب بثلاث رصاصات، غير قاتلة واستطاع الهرب بسيارته عائداً إلى دمشق<sup>(٣)</sup>.

ردّت فرنسا على الثوار في اليوم نفسه، فأرسلت حملة عسكرية كبيرة، دمّرت قرى (جباتا الخشب - أوفانيه - الشوكتليه - طرنجة) بحجة أن أهلها ساعدوا الثوار وقاموا بحمايتهم كما قامت الحملة بإجراءات تعسفية جائرة؛ إذ أحرقت المزارع، وفرضت غرامات مالية كبيرة على الأهالي، وحجزت

---

(١) خطّط أحمد مريود لتنفيذ العملية، وضمّت المجموعة كلاً من: محمد ضاهر من شبعاء، محمود حسن من جباتا الخشب، محمود أبو دياب البرازي من دمشق، شريف شاهين من جباتا الزيت، خليل مريود من جباتا الخشب. (آل جندي، مصدر سابق، ص ٣٩٢).

(٢) حقي العظم: ولد عام ١٨٦٤ في دمشق، سياسي وملاك للأرض، عين حاكماً لدولة دمشق مع بداية الاحتلال الفرنسي لسورية وتقسيمها إلى دويلات في عام ١٩٢٠، كما تولى مناصب عدّة، منها وزير، ونائب، حتى عام ١٩٣٤. (فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ١٤٨ و ١٥٠ و ٣٠٦).

(٣) آل جندي، المصدر السابق، ص ٣٩٣، وأيضاً: أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٥٠.

ممتلكاتهم، وتعرضت القرى للنهب والسلب من قبل الجنود الفرنسيين  
وصدرت أحكام الإعدام بحق الثوار<sup>(١)</sup>.

المرحلة الثانية: في نهاية عام ١٩٢٥ عاد أحمد مريود إلى سورية قادماً  
من بغداد وجدّد الثورة ضد الاحتلال الفرنسي فيها، وجعل منطقة الجولان  
مركزاً لها. وبذلك بدأت المرحلة الثانية من ثورة أحمد مريود، وتوزّع الثوار  
على ثلاثة مراكز:

١ - مركز جبباتا الخشب: حيث القيادة العليا برئاسة أحمد مريود.

٢ - مركز الشوكتليه: حيث ثوار الغوطة ودمشق.

٣ - مركز بيت جن: حيث ثوار قرى الجولان من قطنا إلى جبباتا.

ولمّا علّم الفرنسيون بتحركات الثوار، وإثر نجاحهم في القضاء على الثورة  
التي كانت مشتعلة في قرية مجدل شمس في ٣٠/٣/١٩٢٦، تفرّغوا للقضاء على  
الثوار في معركة جبباتا الخشب. لذلك حشدوا قوات ضخمة، حاصرت القرية،  
وقصفتها بالطائرات والمدافع، مما أدّى إلى استشهاد عدد كبير منهم، وفي  
مقدمتهم قائد الثورة أحمد مريود في ٣٠/٥/١٩٢٦<sup>(٢)</sup>.

د - ثورة مجدل شمس:

شكّلت قرية مجدل شمس مركزاً للثوار في شمال الجولان وجبل  
الشيخ وجنوب لبنان وانضم إليهم ثوار القرى المجاورة مع عدد كبير من  
الثوار الذين جاؤوا من جبل العرب ودمشق ولبنان بقيادة زيد الأطرش

---

(١) عبيدات، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٢) آل جندي، مصدر سابق، ص ٣٩٨-٤٠٠.

وعادل أرسلان وفؤاد بك سليم. وكانت قيادة الثوار الميدانية للمجاهد أسعد كنج أبو صالح<sup>(١)</sup>، وبعد أن بسط الفرنسيون سيطرتهم في البقاع قرّروا الاستيلاء على مجدل شمس، فسيّروا ثلاث حملات عسكرية، بقيادة الجنرال كليمان غرانكور على مجدل شمس، تمكّن الثوار من صدّها في معارك عديدة، جرت في مواقع مختلفة منها (البويب والسكرّة)، وكبّدوا الفرنسيين خسائر فادحة، فقامت القوات الفرنسية بقصف مكثّف لمواقع الثوار الممتدة من منطقة القاطع غرباً حتى السكرّة شرقاً، وبدؤوا بالتقدّم باتجاه مداخل قرية مجدل شمس. وبتاريخ ١٩٢٦/٣/٣٠ استكمل الفرنسيون عملية تطويق القرية، وبدأ الثوار التحضير للمعركة الفاصلة، فقام الفرنسيون بهجوم مركّز على القرية في ١٩٢٦/٤/٣<sup>(٢)</sup>، واشتبك الثوار مع الجيش الفرنسي بالأسلحة الأبيض، وبلغت خسائر الفرنسيين ٣٦/ قتيلاً و٣٨/ جريحاً<sup>(٣)</sup>. ولكن الثوار اضطروا للانسحاب بعد أن سقط منهم أكثر من ٢٤٧/ شهيداً، فلجأ الفرنسيون إلى تدمير قرية مجدل شمس، وإحراقها، مما اضطّر أهالي القرية إلى الفرار والنزوح. ولاقى هؤلاء النازحون أشدّ عمليات النهب والقتل من قبل الجيش الفرنسي بعد استيلائه على القرية، كما شمل الحرق والدمار قرى بقعاتا ومسعدة وعين قنية وحضر وجباتا الخشب التي استشهد فيها المجاهد أحمد مريود<sup>(٤)</sup>.

(١) إبراهيم عبد الكريم، الجولان عبر التاريخ، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض

للدراستات الفلسطينية، العدد ٨/ آب/ ٢٠٠٦، ص ٨٢-٨٣.

(٢) مبارك، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) مصطفى طلاس، تاريخ الجيش العربي السوري، دمشق، مركز الدراسات

العسكرية، المجلد الأول، ط ١، ١٩٨٤، ص ٤٦٥-٤٧٤.

كما خاض الثوار ضد الفرنسيين معارك عدّة تميّزت بقوّتها وشموليتها؛ إذ هدّدت الوجود الفرنسي في سورية على وجه العموم، وفي منطقة الجولان على وجه الخصوص، مما دفع بالفرنسيين إلى استخدام أقصى وسائل التعذيب والتدمير للقضاء عليها<sup>(١)</sup>.

### ٣- أثر ثورات الجولان على السياسة الفرنسية تجاه سورية:

كانت الثورات السورية على وجه العموم، وثورات الجولان على وجه الخصوص نتيجة حتمية للاحتلال الفرنسي لسورية، وقد تطورت بفعل أحداثها، إلى ثورة وطنية، لها بُعدها الوطني والقومي، عندما تكاملت مع الثورات في المناطق السورية كلّها، ولا سيما الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧.

ونتيجةً لثورات الجولان، ومعركة جبّاتا الخشب على وجه التحديد، قرّرت الإدارة الفرنسية ممارسة أبشع أساليب القهر والإرهاب في جبّاتا الخشب وغيرها من قرى ومناطق الجولان. وقد تجلّت هذه السياسة في التمثيل بجثث الشهداء، وانتهاك حرّيات البيوت، وقتل النساء والأطفال، والإجهاز على الجرحى، وتخريب الأحياء، والعبث في البيوت والممتلكات<sup>(٢)</sup>، كما تمثّلت السياسة الفرنسية في الجولان بالسعي إلى نشر روح التفارقة والعداء بين سكّانه، عن طريق إثارة النزعات المذهبية، والنزعات العرقية، وترسيخ التجزئة والانقسام بين أبناء المنطقة الواحدة<sup>(٣)</sup>. ومن أمثلة

---

(١) من أهم المعارك التي خاضها الثوار ضد الفرنسيين: (معركة خربة غزالة، معركة تل النحاس، ومعركة بقعاتا، ومعركة مسعده). (مبارك، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٦٤، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ٢٢٧).

(٢) عبيدات، مرجع سابق، ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٣) فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحريرية في سورية (١٩٢٥-١٩٢٧)، ترجمة محمد دياب، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧، ص ١١٩-١٢٢.

ذلك ما قام به الفرنسيون من إثارة الأحقاد بين المواطنين الدروز والشراكسة، من خلال المحافظة على التقاليد والتراث الشعبي للشراكسة وحماية لغتهم وتشجيعها، ومحاولة فرضها مع اللغة الفرنسية بدلاً من اللغة العربية، إثر إعلان الثورة في جبل العرب، كما عمل الفرنسيون على تقوية العناصر المتعاملة معهم ضد المواطنين. وكان الصدام المسلح الذي جرى في مدينة القنيطرة في ١٩٣٦/٩/٩، بين الشراكسة المؤيدين للعروبة، والمؤيدين للانتداب، خير دليل على تلك السياسة الفرنسية. ولما تولّى الوطنيون الحكم في سورية مع توقيع المعاهدة الفرنسية- السورية عام ١٩٣٦، جرى تغيير حاسم في الاتجاه السياسي للشراكسة، وانتصار التيار المؤيد للقضية الوطنية<sup>(١)</sup>.

لم تقتصر هذه السياسة الفرنسية على منطقة الجولان، وإنما شملت أرجاء البلاد كلّها فقد عمدت فرنسا إلى تمزيق سورية الداخلية إلى دويلات صغيرة على أسس إقليمية وطائفية<sup>(٢)</sup>، وفق المبدأ الاستعماري (فرّق تَسُد) كما أسست دولة لبنان الكبير وفصلتها عن الوطن الأم سورية<sup>(٣)</sup>، وعملت على تثبيت الحدود المصطنعة بين سورية وبقية أقطار بلاد الشام. وكان هدف الفرنسيين من ذلك القضاء على الحركة القومية العربية في سورية، وإضعاف العقيدة القومية، وقتل الروح الوطنية، وخلق المنافسات والصراعات الإقليمية والطائفية بين السوريين، وتغذية النزعات الانفصالية، وتقسيم الشعب السوري إلى شعوب عدّة، والوطن الواحد إلى أوطان عدّة، أو

---

(١) باغ، مصدر سابق، ص ٢٦٩-٢٩٠.

(٢) لوتسكي، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٢.

(٣) أندرو راثمیل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية ١٩٤٩-

١٩٦١)، ترجمة: عبد الكريم محفوض، دمشق، دار سلميه، ط ١، ١٩٩٧، ص ١٤.



أجزاء جغرافية وسياسية واقتصادية، وخلق حكومات إقليمية، تعمل كلٌّ منها مستقلة عن الأخرى، لتكون أداةً تنفيذية لإرادة فرنسا<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لذلك تفاقمت المقاومة الشعبية السورية ضد الاحتلال الفرنسي، حتى تمكنت من إجلاء القوات الفرنسية مؤقتاً عن جبل العرب وجنوب سورية. وعلى الرغم من التوقيع على معاهدة عام ١٩٣٦، فقد واجه الفرنسيون مقاومة وطنية عنيفة في مناطق سورية كلها، ولاسيما في الجولان من أجل الاستقلال، واستمرت هذه المقاومة على الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية، إلى أن تمّ الجلاء في ١٧/٤/١٩٤٦، وأُجبر المستعمر الفرنسي على الخروج من سورية، ونالت البلاد استقلالها وسيادتها. وكان ذلك تنويجاً لمرحلة نضالية طويلة تجسّد فيها مبدأ الانتماء للوطن الواحد، والشعور القومي المشترك لأبناء الوطن<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - المحاولات الصهيونية للاستيلاء على أراضي الجولان السوري

ومصادر مياهه خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي:

بعد فشل الجهود الصهيونية - البريطانية في الحصول على مساحات كبيرة من أراضي الجولان، لضمّها إلى فلسطين، وعلى أثر استقرار خط الحدود بين سورية وفلسطين حسب اتفاقية "نيو كمب - بوليه" الموقعة عام ١٩٢٣، أبدى زعماء الحركة الصهيونية سخطهم على هذا الاتفاق لأنه (من وجهة نظرهم) أفقدهم منابع نهر الأردن، وجبل الشيخ، وحوران فعمدوا إلى تبني إستراتيجية جديدة تجاه الجولان، تتمثل في تغيير الحدود عن طريق إقامة

---

(١) سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر، بيروت، د.ن، ط١، ١٩٧١، ص ٢٩.

(٢) راثمیل، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

جاليات استيطانية يهودية في جنوب سورية (الجولان و حوران)، لكن هذه المحاولات اصطدمت بمعارضة سلطات الاحتلال الفرنسي في سورية لها<sup>(١)</sup>. ولكن على الرغم من ذلك، لم تتوقف محاولات الحركة الصهيونية، للاستيطان في الجولان، وإنما كانت تتطوّر وتتسع باستمرار خلال الربع الأول من القرن العشرين، وكانت تستغل أية فرصة لصالحها في هذا المجال، مستخدمةً وسائل عدة، منها: شراء الأراضي وإقامة المشاريع الاقتصادية الصهيونية، معتمدةً في ذلك على الشركات والمؤسسات اليهودية ذات الطابع التجاري؛ إذ قامت شركة "بيكا" اليهودية بدور كبير في هذا المجال<sup>(٢)</sup>، فأخذت على عاتقها عملية شراء الأراضي في الجولان، ومن ثمّ تأجيرها للمزارعين العرب. وقد استطاعت هذه الشركة في السنوات الممتدة بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ امتلاك مساحات واسعة من الأراضي والبيوت في الجولان<sup>(٣)</sup>، كما أسهم عدد من المصارف، والمؤسسات الصهيونية اليهودية في عمليات شراء الأراضي، إما وسطاء، وإما بصورة مباشرة ممولين. ومن أهم تلك المصارف والمؤسسات التي دعمت عمليات الاستيطان في الجولان: "الصندوق القومي اليهودي"، و"الصندوق التأسيسي الفلسطيني"، و"بنك الائتمان اليهودي"<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) تذكر المصادر أن المفوض السامي الفرنسي في سورية (الجنرال دي جوفينيل) صرح بموافقته على إسكان المهاجرين اليهود بالقرب من نهر الفرات، أو في أي مكان في سورية ماعدا الأماكن المحيطة بالحدود الفلسطينية، لأنه يخشى المطامع التوسعية الصهيونية في تلك المناطق. (كيالي، مرجع سابق، ص ٨٦).
- (٢) سطاتس، الأطماع الصهيونية في الجولان، مرجع سابق، ص ٤.
- (٣) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧.
- (٤) التميمي، مرجع سابق، ص ١٢٣.

وكانت أخطر محاولات الحركة الصهيونية في هذه المرحلة، محاولات شراء الأراضي في مناطق البطيحة والزوية والقنيطرة و اليرموك والرقاد، إذ نجحت "شركة تطوير أراضي فلسطين المحدودة" الممولة من الحركة الصهيونية عام ١٩٣٤ في إبرام عقد لشراء مساحة (٣٥٠-٣٩٠) ألف دونم، شملت أكثر من ٢٤ قرية ومزرعة من المناطق الأكثر خصوبة في الجولان، لكن أهالي المنطقة أفسلوا المخطط الصهيوني للاستيلاء على تلك الأراضي<sup>(١)</sup>. كما استطاعت الحركة الصهيونية في عام ١٩٣٦، عقد صفقات مع بعض ملاك الأراضي والسماسة لشراء الأراضي في منطقة النقيب على ساحل بحيرة طبرية، تكون بوابة للاستيطان الصهيوني في بقية مناطق الجولان وتهويده، كما تكررت محاولات الحركة الصهيونية لشراء الأراضي في الجولان في عام ١٩٤٤<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال الفرنسي حاولت منع المهاجرين اليهود من امتلاك العقارات في مناطق الحدود السورية- الفلسطينية (الجولان و حوران)<sup>(٣)</sup>. ويعود ذلك إلى الخوف من ثورات عربية

---

(١) الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٩، وأيضاً، سطاس، الجولان في المخططات الصهيونية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣٤، وأيضاً: سطاس، الأطماع الصهيونية في الجولان، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) أدت الاحتجاجات الشعبية في دمشق على المحاولات الصهيونية لشراء الأراضي في الجولان و حوران إلى اضطراب السلطات الفرنسية إلى إصدار مرسومين يمنع بموجبهما، بيع أراضٍ للأجانب في سورية ولبنان، متاخمة للحدود مع فلسطين والأردن. (الأطماع الصهيونية في الجولان منذ عام ١٨٨٧، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة الوحدوي، العدد/١٧٣/، في ٢٠٠٤/٢/١٥).

جديدة تهدد المصالح الفرنسية، والخوف من مخططات الحركة الصهيونية المتحالفة مع بريطانيا التي كانت تسعى إلى منافسة فرنسا في نفوذها<sup>(١)</sup>.

وقد أخفقت جميع محاولات الاستيطان في تلك المناطق، بسبب يقظة الحركة الوطنية وتصدي الفلاحين لتلك المحاولات. فقد أرسل فلاحو منطقة البطيحة وفداً إلى الحكومة السورية في دمشق، وقدموا احتجاجاً شديداً على محاولات بيع الأراضي للمهاجرين اليهود وحدروا الحكومة من مخاطر نجاح اليهود في شراء الأراضي، كما قامت القوى السياسية الوطنية بنشاط مكثف لمنع الحركة الصهيونية من شراء تلك الأراضي<sup>(٢)</sup>.

وقد قدمت "الوكالة اليهودية" مجموعة من المشاريع، والمخططات لسرقة مياه الجولان في مرحلة الاحتلال الفرنسي لسورية، في محاولة منها

---

(١) سطاس، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) أصدر حزب الاستقلال العربي في ١٩٣٣/٦/٢٢ بياناً شرح فيه تفاصيل المخططات الصهيونية، وطالب بالوقوف بحزم في وجهها، وثار الرأي العام في مدينة دمشق، فوزعت منشورات معادية للصهيونية، وخرجت مظاهرات نددت بالحركة الصهيونية ومحاولاتها شراء الأراضي، وطالبت بمقاطعة المنتجات اليهودية الصنع، وأحرق المواطنون في أوائل شهر آذار عام ١٩٣٤ كميات كبيرة من القماش اليهودي الصنع، وقامت الشرطة بحل جمعيات يهودية كانت نشط في تنظيم تهريب اليهود إلى فلسطين، كما أنشأت السلطات الرسمية السورية جمعية حكومية رسمية برعاية رئيس الجمهورية آنذاك محمد علي العابد، هدفها استثمار أراضي منطقة البطيحة وطنياً، لمنع التغلغل الصهيوني، وأُسست الشركة الزراعية المحدودة بدمشق لشراء أراضي البطيحة وغيرها من الأراضي الحدودية واستثمارها، كما وأُسست الشركة الزراعية السورية المساهمة للهدف نفسه. (الحسن، الجولان تاريخ وجذور، مرجع سابق، ص ١٣٨-١٣٩).

لاستغلال هذه المشاريع اقتصادياً لحسابها، ولحساب المشروع الصهيوني الذي كانت تعدّ وتعمل له في فلسطين، منها:

١ - امتياز مشروع روتنبرغ ١٩٢١: قدّمه المهندس اليهودي بنحاس روتنبرغ، الذي منحتهُ سلطات الاحتلال البريطاني امتيازاً عام ١٩٢٦ لاستخدام مياه نهر الأردن واليرموك، في توليد الطاقة الكهربائية في فلسطين، وإقامة مشاريع مائية للري، وكانت مدّة الامتياز /٧٠/ عاماً، ويعتمد هذا المشروع على استثمار المياه الجوفية ومياه الينابيع في غور الأردن وسهوله، وتحويل المجاري الرئيسة للمياه لكل من نهر الأردن والحاصباني وبانياس إلى قناة مرتفعة على طرف الجبال الواقعة غربي الحولة، وتوزيعها على المستعمرات اليهودية في فلسطين<sup>(١)</sup>.

٢ - مخطط إيونيدس عام ١٩٣٩: وهو مشروع يهدف إلى تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، وإنشاء قناة لإعادة سحبها من البحيرة إلى أراضي الغور الشرقي والغور الغربي في فلسطين، لري مايقارب /٣٠٠/ ألف دونم من الأراضي الزراعية<sup>(٢)</sup>.

٣ - مخطط لاودرميلك<sup>(٣)</sup> عام ١٩٤٤: وهو من أخطر المشاريع الصهيونية للسيطرة على مياه نهر الأردن، قدّمه والتر كلاي لاودرميلك عام

---

(١) كحالة، مرجع سابق، ص ٦، وأيضاً: أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دمشق، دار الأهالي، ط ١٩٩٤، ص ٨١-٨٢.

(٣) والتر كلاي لاودرميلك: مهندس أمريكي كلفته الوكالة اليهودية الصهيونية عام ١٩٣٨ بدراسة وسائل صيانة التربة في المنطقة العربية، في إطار خططها لمشاريع استثمار مياه نهر الأردن. (الحسن، مرجع سابق، ص ١٥٧).

١٩٣٩ إلى الوكالة اليهودية، وفي عام ١٩٤٤ أصدر تقريره الموسّع حول المشروع<sup>(١)</sup>، معتمداً على الأسس الآتية:

آ- الاستيلاء على مياه نهر الأردن، ومصادرهما في تل القاضي ونهري الحاصباني وبانياس<sup>(٢)</sup>.

ب- تجفيف بحيرة الحولة، وتحويل نهر الأردن إلى بيسان ثم إلى النقب<sup>(٣)</sup>. وقد اعتمد لاودرميلك في هذا المشروع على حجة أن مياه نهر الأردن تشكل فائضاً عما تحتاج إليه أراضي وادي الأردن للزراعة، مما يوفر كميات من المياه لري الأراضي الزراعية خارج وادي الأردن<sup>(٤)</sup>.

٤- مشروع سيمبا بالاس: عام ١٩٤٤، وقد نشره في كتابه (إمكانات الثروات المائية في أرض "إسرائيل" للري والتنمية الكهربائية). وهذا المشروع لا يختلف عن المشاريع السابقة، فهو يهدف إلى السيطرة على مياه نهر الأردن<sup>(٥)</sup>.

أراد الصهاينة، بوساطة منظماتهم، وشركاتهم الاستيطانية اليهودية، التي عملت تحت غطاء استثماري تجاري، في مرحلة الاحتلال الفرنسي، استعمار الجولان، وضمّه إلى حدود "الوطن القومي اليهودي"، بعد أن أخفقت محاولاتهم في تعديل اتفاقيات الحدود المبرمة بين المستعمرين البريطانيين والفرنسيين. وكان همّهم الأول الحصول على مصادر المياه في الجولان، لذلك وظفوا جهودهم وإمكاناتهم للالتفاف على الاتفاقيات

---

(١) دمشقية، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٢) الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٣) كحالة، المرجع السابق، ص ٧.

(٤) ماضي، مرجع سابق، ص ٥٣ - ٥٤.

(٥) مخيمر وحجازي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

الفرنسية - البريطانية التي تحدد مناطق نفوذهم، بانتظار الفرصة التي تمكنهم من ضم الجولان بالقوة.

رابعاً- موجز عن أوضاع الجولان السوري منذ استقلال سورية حتى حرب حزيران (١٩٤٦ - ١٩٦٧):

١ - الموقف السوري منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى حرب ١٩٤٨:

بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية عام ١٩٤٦، قدّمت وزارة الخارجية السورية في ١٢/١١/١٩٤٦، مذكرة رسمية إلى المفوضية البريطانية في دمشق، ذكرت فيها: (أن سلطات الانتداب الفرنسي تخلّت عن أراضي سورية، نيابةً عن سورية، عند توقيع اتفاقية نيوكمب - بوليه للحدود بين سورية وفلسطين عام ١٩٢٣، وضمّتها إلى فلسطين)، (أي الأراضي التي تقع على مقربة من بحيرتي الحولة وطبرية)، ودعت الحكومة السورية في مذكرتها الحكومة البريطانية، للتباحث معها بشأن إعادة ترسيم الحدود، فردّت الحكومة البريطانية بمذكرة في ٢٩/٧/١٩٤٧، ادعت فيها بأن "الحدود بين سورية وفلسطين تمّ إقرارها من قبل عصبة الأمم في عام ١٩٣٤ ولا مجال للبحث في هذا الموضوع من قبلها"<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٦/٩/١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عن نيّتها إنهاء انتدابها رسمياً على فلسطين بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨. وهذا ما دعا إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة العربية بتاريخ ٧/١٠/١٩٤٧، تقرّر فيه، اتخاذ دول الجامعة احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، ببقاء القوات العربية مرابطة على الحدود، على ألا تدخلها إلا إذا تلقى الصهاينة مساعدة أجنبية وتعرّض

(١) الياس، مرجع سابق، ص ٥٦، وأيضاً: عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢٥.

عرب فلسطين للخطر، شريطة أن تتولّى تنفيذ تلك المقررات لجنة خاصة من ممثلي الدول العربية. كما قرّر المجلس إنشاء لجنة عسكرية من سورية ولبنان وفلسطين والعراق ومقرّها مدينة دمشق. وقد بدأت اللجنة بعقد اجتماعاتها في شهر تشرين الأول من عام ١٩٤٧ واقترحت حشد الجيوش النظامية على حدود فلسطين، وإنشاء قيادة عربية، تضم ممثلين عن أغلب الدول العربية. وعلى إثر ذلك افتتحت دورات تدريب للمتطوعين الفلسطينيين في معسكرات قطنا بالقرب من دمشق<sup>(١)</sup>.

تبع القرار البريطاني بالانسحاب من فلسطين، صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧، إلى دولتين: عربية ويهودية<sup>(٢)</sup>. وكان القرار الدولي بمنزلة صدمة للشعب العربي، وللحكومات العربية، التي رفضته وسعت للوقوف في وجهه، فقرّرت مقاومة هذا القرار بكل الوسائل الممكنة، فأصدر مجلس الجامعة العربية في اجتماع له بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٧، بياناً استنكر فيه قرار التقسيم، ونصّ على مايلي:

- ١ - تجهيز عشرة آلاف بندقية تقدّمها مصر وسورية والعراق والأردن ولبنان.
- ٢ - تجنيد ٣٠٠٠ متطوّع من (فلسطين ومصر والعراق والسعودية وسورية)، مع أسلحتهم وأن تقدّم كل دولة لوازم متطوعيها، وأن يلتحقوا بالثكنات في سورية والأردن<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أمين النفوري، الجيش السوري في فلسطين عام ١٩٤٨، مجلة الفكر العسكري، العددان (٢-٣)، دمشق، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ١٩٧٩، ص ١٠، ص ٩.

(٢) شارل أندرلين، أسرار المفاوضات الإسرائيلية - العربية ١٩١٧-١٩٩٧، (سلام أو حروب)، ج ٢، ترجمة صياح الجهميم، دمشق، دار الفاضل، ط ١، ١٩٩٨، ج ١، ص ٦٢.

(٣) النفوري، المرجع السابق، ص ١٠.



وقد نُفِّذَ قرار الجامعة العربية بإنشاء جيش الإنقاذ، الذي سيتولى مهمّة الدخول إلى فلسطين اعتباراً من ١/١١/١٩٤٨، أي قبل أن يصبح قرار التقسيم نافذاً، بهدف الحؤول دون قيام "الدولة الصهيونية"، المُحَطَّط لقيامها من الحركة الصهيونية، وأنشئت قيادة عربية عسكرية عامة في ١٦/٢/١٩٤٨<sup>(١)</sup>، وبدأ المجاهدون العرب المتطوعون بالدخول إلى فلسطين للاشتراك مع العرب الفلسطينيين في التصدي للمنظمات الصهيونية<sup>(٢)</sup>. وقد تولّى قيادة أفواج المتطوعين في جيش الإنقاذ الضابط السوري فوزي القاوقجي<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - إعلان قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وردود الفعل العربية:

بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨ وبالتزامن مع جلاء القوات البريطانية عن فلسطين، أُعلن قيام "دولة إسرائيل"<sup>(٤)</sup>، وتولّى ديفيد بن غوريون رئاسة

---

(١) تألف جيش الإنقاذ من فوجين من المتطوعين بقيادة فوزي القاوقجي، وكان الفوج الأول مؤلفاً من مجاهدين من مختلف البلدان العربية تحت قيادته المباشرة. أما الفوج الثاني الذي تألف من مجاهدين سوريين فقد أسندت قيادته إلى الضابط السوري أديب الشيشكلي. (عبد السلام العجيلي، ذكريات أيام السياسة، الرقة، ج ١، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١٠١).

(٢) النفوري، المرجع السابق، ص ١١.

(٣) فوزي القاوقجي: (١٨٩٠ - ١٩٧٧) ضابط ومناضل عربي، ولد في طرابلس الشام، اشترك في الثورة السورية الكبرى، وبعد انتهائها حكمت فرنسا عليه بالإعدام، وغادر البلاد إلى بغداد. اشترك في ثورة فلسطين عام ١٩٣٦، وعاد إلى سورية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عينته الجامعة العربية قائداً لجيش الإنقاذ. وبعد هزيمة ١٩٤٨ اعتزل الحياة العسكرية وعاش في دمشق، ثم بيروت حتى وفاته. (الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٤، ص ٦٣٠).

(٤) مفيد عرنوق، أضواء على الصراع العربي-الإسرائيلي، بيروت، دار النضال، ط ١، ١٩٩٠، ص ١٤٢.

الحكومة، وحاييم وايزمان رئاسة الدولة. وبعد ساعات قليلة من إعلان الصهاينة لدولتهم اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بها<sup>(١)</sup>، وعلّلت اعترافها بالوضع الجديد بوصفه أمراً واقعاً، كما اعترفت بها الاتحاد السوفيتي<sup>(٢)</sup>. وبذلك فإن إعلان قيام "دولة إسرائيل" كان ثمرة التحالف الصهيوني- الاستعماري على الأمة العربية، لتصبح تلك الدولة قاعدة للتوسع الصهيوني- الإمبريالي على حساب البلدان العربية المجاورة لها<sup>(٣)</sup>.

### آ- حرب عام ١٩٤٨ وردود الفعل العربية:

على أثر إعلان قيام الكيان الصهيوني دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين من سورية ولبنان والأردن ومصر في ١٥/٥/١٩٤٨، معلنةً بداية الحرب العربية- "الإسرائيلية" الأولى، بهدف مساعدة الشعب العربي الفلسطيني في الدفاع عن أرضه، وإحباط المؤامرة البريطانية- الصهيونية على عروبة فلسطين، فحاضوا معارك عدّة ضد القوات "الإسرائيلية". وقد استطاعت القوات العربية بإمكاناتها المادية والعسكرية المحدودة، أن تحقق بعض النجاحات العسكرية مع بدايات المعارك، لكن "إسرائيل" نجحت بمساعدة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في إجبار الجيوش العربية على التراجع، واحتلت جزءاً كبيراً من فلسطين<sup>(٤)</sup>.

(١) هيكل، المفاوضات السرية، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٢) أمرون بريغمان وجيهان الطهري، إسرائيل والعرب (حرب الخمسين عاماً)، ترجمة سالم سليمان العيسى، دمشق، دار الأوائل، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٣٧.

(٣) نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام ١٩٦٧- ١٩٧١ (الاحتلال وتوطيد السلطة)، إصدار مركز الجولان لتنمية القرى العربية، ط ١، ٢٠٠١، ص ١٧.

(٤) هيكل، المرجع السابق، ص ٢٧٨.

وكان عدد القوات المسلحة التي دخلت ساحة القتال في فلسطين يقدر، بنحو/١٠٠٠٠/للجيش المصري، و/٣٠٠٠/للجيش السوري<sup>(١)</sup>، و/١٠٠٠/للجيش اللبناني و/٣٠٠٠/للجيش العراقي، و/٤٥٠٠/للجيش الأردني، أي إن مجموع الجيوش العربية كان يقدر بنحو/٢١٥٠٠/، في حين قدر عدد القوات "الإسرائيلية" بأكثر من/٦٥٠٠٠/.<sup>(٢)</sup>

ويُلاحظ عند مقارنة هذه الأرقام، أن عدد القوات "الإسرائيلية" كان ثلاثة أضعاف عدد القوات العربية. وهذه القوات كانت مجهزة بأسلحة جديدة ومتطورة، كما أنها كانت تتلقى العون والمساعدات من الدول الأوروبية ومن المؤسسات والمنظمات اليهودية العالمية، في حين أن الجيوش العربية، كانت في

---

(١) تشكلت قوات المتطوعين السوريين والعرب من: فوج اليرموك الأول، ومجاله الميداني المنطقة الوسطى من فلسطين بين جنين وبيسان، وفوج اليرموك الثاني، ومجاله الميداني المنطقة الشمالية من فلسطين بين صفد وعكا والناصرة، وفوج جبل العرب، ومجاله الميداني في الجليل الأعلى، وسرية حلب، ومجالها الميداني في القدس، وثلاثة أفواج عراقية، وفوج فلسطيني. (النفوري، مرجع سابق، ص ١١).

(٢) تشكلت القوات اليهودية من ثلاثة ألوية من البالمخ، هي (يفتاح وهاريل والنقب)، يضم اللواء منها ٦ آلاف مقاتل، بالإضافة إلى الألوية الآتية: (جولاني ٤٠٩٥ مقاتلاً، وكارملي ٢٢٣٨ مقاتلاً، والكسندروني ٢٥٨٨، مقاتلاً وكيرياتي ٢٥٠٤ مقاتلين، وجفعاقي ٣٢٢٩ مقاتلاً، وعيتسيون ٣١٦٦ مقاتلاً)، ومن القوات الجوية ٦٧٥ مقاتلاً، والمدفعية ٦٥٠ مقاتلاً والمهندسين ١٥٠ مقاتلاً والشرطة العسكرية ١٦٨ مقاتلاً ووحدات النقل ١٠٩٧ مقاتلاً. وقد تشكلت أيضاً حينذاك ثلاثة ألوية مدرعة دخلت الحرب. (بسام العسلي، الجيش الإسرائيلي و اختراق المواقع الدفاعية المحصنة، مجلة الفكر العسكري، العددان (٢-٣)، دمشق، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ١٩٧٩، ص ٣، وأيضاً: هيكل، المرجع السابق، ص ٢٧٨ - ٢٧٩).

معظمها، تقع تحت سيطرة الدول الاستعمارية الغربية، ولم تكن جيوشاً قوية منظمة ومسلحة تسليحاً جيداً؛ إذ كانت تنقصها الكفاءة في التدريب والتكتيك العسكري<sup>(١)</sup>. يضاف إلى ذلك الخلافات الشخصية والاتجاهات السياسية بين القادة العرب، التي أدت إلى إضعاف الموقف العربي<sup>(٢)</sup>.

وبعد أسبوع من القتال، وفي ظلّ هذه التطورات، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً في ١٩٤٨/٥/٢٢ يدعو فيه جميع الحكومات والسلطات إلى الكفّ عن الأعمال الحربية العدائية في فلسطين، دون المساس بحقوق الأطراف المعنية، أو مطالبها، أو مواقفها، وأن تصدر تلك الحكومات الأمر إلى قواتها العسكرية أو شبه العسكرية بوقف إطلاق النار. وعلى الرغم من رفض العرب قرار مجلس الأمن، فإن القتال توقف في ١٩٤٨/٥/٢٩، بعدما قبلت جامعة الدول العربية، إثر الضغوط الدولية عليها، وقف إطلاق النار مدة أربع أسابيع. وقد استغلت "إسرائيل" مدة وقف إطلاق النار للحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة المتطورة<sup>(٣)</sup> وقام الصهاينة بنشاط دبلوماسي مكثف لضمان التأييد الدولي للاعتراف بدولتهم، كما زوّدت المستوطنات اليهودية بالموّن التي تمكّنها من مقاومة الحصار العربي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) إبراهيم محمد إبراهيم، مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣-١٩٥٨)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نشر: مجلة تاريخ المصريين، العدد/١٢٧، ١٩٩٨، ص ١١١.

(٢) محمود متولي، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩، القاهرة، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ١٧-١٨.

(٣) سليمان سليم البواب، مذكرات إسحاق رايبين والسلام الكاذب، دمشق، دار المنارة، ط ١، ١٩٩٦، ص ٥٢-٥٣.

(٤) السيد حسين، مرجع سابق، ص ٣٧.

استؤنف القتال في ١٩٤٨/٦/٩ واستمر مدّة تسعة أيام، فطالب مجلس الأمن الدولي الأطراف بتمديد الهدنة<sup>(١)</sup>، وقدمت الدول الكبرى (بريطانيا-فرنسا-الولايات المتحدة الأمريكية) دعمها الكامل خلال الحرب "لإسرائيل"، ثم اجتمع مجلس الأمن الدولي في ١٩٤٨/١١/٤، وأصدر القرار (٦١)، دعا فيه إلى سحب القوات المتحاربة، وإقامة خطوط هدنة دائمة<sup>(٢)</sup>، فباشرت الدول الكبرى (بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) منذ بداية شهر كانون الثاني ١٩٤٩، باتخاذ الترتيبات اللازمة لفرض هدنة بين العرب و"إسرائيل" وقامت بالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي الذي اتخذ القرار (٦٢) في ١٩٤٨/١١/١٦، دعا فيه الأطراف المتنازعة إلى وقف إطلاق النار، وعقد هدنة تتضمن:

أ- تعيين خطوط هدنة تُمنع القوات المسلحة لهذه الأطراف من تخطّئها.  
ب- سحب القوات المسلحة وتخفيض عددها، إلى حدٍّ يضمن صيانة الهدنة في مرحلة الانتقال إلى سلام دائم في فلسطين<sup>(٣)</sup>.

انتهت الحرب دون أن يتحقق الهدف العربي الذي قامت من أجله، وهو تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني؛ إذ فُرض قرار مجلس الأمن الدولي الذي يقضي بإقامة هدنة بين الدول العربية و"إسرائيل". وبناءً عليه، قامت الدول العربية (مصر، لبنان، الأردن سورية) بإجراء

---

(١) القرار ٥٣/٧ تاريخ ١٩٤٨/٧/٧، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-

١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٣، ١٩٩٣، مج ١، ص ١٧٦.

(٢) القرار رقم ٦١/، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، ملحق

الوثائق، وثيقة رقم (١).

(٣) متولي، مرجع سابق، ص ١٩-٢١.

مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ووقّعت كل منها اتفاقية منفردة لهدنة مع "إسرائيل" بعد مفاوضات استمرت أربعة أشهر<sup>(١)</sup>. وقد احتفظت "إسرائيل" بموجب الهدنة بكل ما تمكّنت من احتلاله تقريباً من الأراضي الفلسطينية وهو فلسطين بحدودها الدولية وقت الانتداب، بما فيها قطاع غزة، ومدينة القدس الغربية، كما وقّعت "إسرائيل" اتفاقية هدنة مع مصر بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤، انسحبت القوات "الإسرائيلية" بموجبها إلى خط الحدود الدولية، وألحق قطاع غزة بمصر، إدارياً فحسب وبصورة مؤقتة<sup>(٢)</sup>. في حين وقّعت اتفاقية الهدنة بين لبنان و"إسرائيل" بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٣، وأصبح بموجبها خط الهدنة متطابقاً مع خط الحدود الدولية بين الجانبين. وفي اتفاقية الهدنة الأردنية - "الإسرائيلية" الموقعة بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣ تخلّت الأردن عن مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية "لإسرائيل" دون قتال، وألحقت الضفة الغربية، والقدس الشرقية بالأردن قانونياً وإدارياً، وأعلن الأردن ضمّهما في ١٩٤٩/١٢/٢٥. وكانت سورية آخر دولة عربية مجاورة "لإسرائيل" وقّعت اتفاقية الهدنة معها في ١٩٤٩/٧/٢٠، التي سنرى مضمونها لاحقاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أجريت المفاوضات في جزيرة رودس في البحر المتوسط، ولم يكن لدى العرب أية خطط مسبقة أو موحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، كما أن "إسرائيل" نجحت في الانفراد بكل دولة عربية من دول المواجهة لإجراء مفاوضات معها، ثم توقيع هدنة منفردة مع كل منها. وبذلك استطاعت "إسرائيل" الضغط على الدول العربية للحصول على أكبر مكاسب ممكنة. (متولي، المرجع السابق، ص ٢٦).

(٢) السيد حسين، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) مصلح، الجولان، مرجع سابق، ص ٨.

وقد رافق عملية التوسّع "الإسرائيلية" واحتلال الأراضي الفلسطينية، تهجير الشعب الفلسطيني، وتشريده خارج أرضه بالقوة، وأصبح نحو مليون فلسطيني لاجئين، بعد أن دُمّرت بيوتهم وقراهم، ورفضت "إسرائيل" جميع القرارات الدولية المطالبة بعودتهم<sup>(١)</sup>.

وهكذا، فإن تدخل مجلس الأمن لوقف القتال في فلسطين وفرض هدنة عام ١٩٤٩، لم يكن إلاّ خدمةً للمصالح الصهيونية، من دون مراعاة الحقوق العربية. ومن ثمّ فإنّ عملية إفساح المجال من قبل مجلس الأمن بالتأمّر مع القوى الاستعمارية، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص، التي تواطأت مع الحركة الصهيونية لتسهيل مهمتها في اغتصاب فلسطين، وفشل الجيوش العربية في إنقاذ فلسطين من الغزو الصهيوني، أدّى إلى عقد اتفاقيات الهدنة العربية - "الإسرائيلية". فبعد أن وقّعت مصر ولبنان والأردن، لم يبقَ خيار أمام سورية إلاّ التوقيع على اتفاقية هدنة، أو مواجهة نتائج التفوّق العسكري "الإسرائيلي".

#### ب- الجبهة السورية - "الإسرائيلية" خلال حرب ١٩٤٨:

لم يتوقف قادة العدو الصهيوني عن محاولاتهم لجعل الجولان ضمن مناطق نفوذهم مسوغين ذلك بأهميته كموقع إستراتيجي عسكري، وغناه بمصادر المياه الضرورية في عملية بناء "الوطن القومي اليهودي"، فكانت مساعيهم لتحقيق أطماعهم خلال قيام حرب عام ١٩٤٨ ودخول سورية الحرب، إلى جانب الدول العربية الأخرى.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط ١، ١٩٨٤، المجلد الأول، ص ٥٨٦.

وقد نجحت القوات السورية في ١٥/٥/١٩٤٨ باجتياز المرتفعات المطلّة على سهل طبرية، وبدأت عملياتها في منطقة مليئة بالاستحكامات "الإسرائيلية"، وحرّرت الهضبة الواقعة جنوب البحيرة بمسافة ١٠ كم، كما حرّرت قرية الكرنتينا إلى الجنوب الغربي منها، ثم قرية المعسكر على بعد ٥٠٠ متر/ شرقي قرية سمخ الفلسطينية التي تحصّنت فيها القوات "الإسرائيلية"، فتدخلت الطائرات السورية وقصفتها، وسيطرت عليها في ١٨/٥/١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

لكن القوات السورية توقفت عن تقدمها، بسبب ضعف عمليات الاستطلاع للجيش السوري في المنطقة، وتحصّن القوات "الإسرائيلية" في مواقع متقدمة، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي عملت قوات الانتداب البريطاني على تحصينها منذ عام ١٩٤٢ تحسّباً لدخول القوات الألمانية إلى فلسطين بعد احتلالها، فلم تتمكن القوات السورية من مواصلة تقدمها<sup>(٢)</sup>. ومما زاد الأمر سوءاً، صعوبة التنسيق الميداني بين قطعات الجيش السوري، وغياب التعاون والتنسيق بينه وبين الجيوش العربية المشاركة. وعلى الرغم من قيام القوات "الإسرائيلية" بهجوم معاكس على القوات السورية، إلا أنها بقيت في مواقعها. وفي هذه المرحلة ظلّت مسيطرة على المنطقة الجنوبية، في حين كانت المناوشات مستمرة في المنطقتين الوسطى والشمالية مع القوات "الإسرائيلية"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) موشي دايان، سيرة حياتي، ترجمة وإعداد مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة دراسات سياسية، رقم ٣١، دمشق، د.ت، ص ١٨-٢٠، وأيضاً: النفوري، مرجع سابق، ص ١٧-١٩.

(٢) الحسكير، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٣) النفوري، مرجع سابق، ص ١٩-٢٣.



لكن بعد توقف القتال في المنطقة الجنوبية، انتقل مركز الثقل الجديد إلى المنطقة الوسطى، على محور (القنيطرة-جسر بنات يعقوب) بهدف اجتياز نهر الأردن، والتلاقي مع قوات الجيش اللبناني بالقرب من منطقة الحولة، بحيث تُعزل المستوطنات "الإسرائيلية" في منخفض الحولة. وقد استطاعت القوات السورية الاستيلاء على مستوطنة "مشمار هاياردين"<sup>(١)</sup> في ١٩٤٨/٦/٨، بعد قتل ١٢٠/، وأسر ٨١/ من القوات "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، كما استولت على تل أبي الریش، و تل العزيزات في ١٩٤٨/٦/١٠، وتوقف القتال بعد إعلان الهدنة الأولى في ١٩٤٨/٦/١١<sup>(٣)</sup>.

ومع خرق الهدنة في ١٩٤٨/٧/١٠، حاولت القوات "الإسرائيلية" الالتفاف على القوات السورية؛ إذ اخترقت بعض الطائرات "الإسرائيلية" خط الجبهة، ووصلت إلى مدينة دمشق وقصفتها<sup>(٤)</sup>. ردّت القوات السورية بهجوم شامل في ١٩٤٨/٧/١٦، على مزرعة الخوري وعلى مساحة كبيرة من سهل الحولة الجنوبي، وانطلق هجوم آخر باتجاه قرية كراد الغنّامة

---

(١) مشمار هاياردين: تقع على الضفة الغربية لنهر الأردن، شمال بحيرة طبرية، بالقرب من الحدود السورية- اللبنانية، وقد أنشأتها "الجمعية اليهودية الباريسية". (ماضي، مرجع سابق، ص ١١).

(٢) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٨١، وأيضاً: أمين محمود عطايا، إستراتيجية الحروب العربية-الإسرائيلية، بيروت، دار المنارة، ط ١، ١٩٩٧، ص ٢٥.

(٣) ناجي عبد النبي بزي، سورية صراع الاستقطاب، (دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية (١٩١٧-١٩٧٣)، دمشق، دار ابن العربي، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٩٥.

(٤) دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ٢١.

فاستولى الجيش السوري عليها، وتابع سيره إلى قرية كراد البقارة، كما قامت الطائرات السورية بقصف بعض المواقع "الإسرائيلية" في منطقة صنف ومرج ابن عامر<sup>(١)</sup>.

وقد دخلت القوات السورية ثلاث مناطق صغيرة في شمال فلسطين، تمتد من بحيرة الحولة إلى بحيرة طبرية<sup>(٢)</sup>، وسيطرت على محور مقبرة بنات يعقوب، عند مخرج نهر الأردن، من الحولة حتى قصر عطرة من الشمال، ومن خان يرده وتل أبي الريش والتل الأسود، حتى خربة إربد جنوباً، وبطول ١٥ كم في القطاع الأوسط والشامي، وأقامت تحصينات لها في القطاع الغربي في مواقع: هايارددين والمخاضة على نهر الأردن، وفي منطقتي: الجليبية وتل العزيزيات<sup>(٣)</sup>. ووصل الجيش السوري في أثناء الحرب إلى مشارف مستوطنة ديكانيا، واجتاح ثلاث مستوطنات "إسرائيلية" هي: (ماسادا، شعار هاغولان ميشمار هايارددين)<sup>(٤)</sup>. وبعد ذلك التزمت سورية بوقف إطلاق النار، عملاً بقرار مجلس الأمن الذي قضى بإقامة هدنة بين العرب و"إسرائيل". وكان آخر أمر عسكري صدر للقوات السورية بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٥، رقم (٣/٤٤١)، ونصّ على تقسيم القطاعات الدفاعية في الجبهة الجنوبية- الغربية، إذ كُلف اللواء الأول في الجيش، بالدفاع عن

---

(١) النفوري، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) هذه المناطق هي: قرى كراد البقارة، وكراد الغنّامة، ومنصورة الخيط، ويردا، والحّمة، والنقيب، والسمر، وكانت هذه القرى تقع في ناحيتي صنف وطبرية. (مصلح، مرجع سابق، ص ٧).

(٣) النفوري، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) شيف، مصدر سابق، ص ١٧.

المنطقة الوسطى (جسر بنات يعقوب)، واللواء الثاني بالتمركز في بانياس، للدفاع عن المنطقة الشمالية. أما اللواء الثالث فقد كُفِّ بالدفاع عن قطاع (سمخ) في المنطقة الجنوبية<sup>(١)</sup>.

### ج- الهدنة السورية - "الإسرائيلية" في ٢٠/٧/١٩٤٩:

استطاع الجيش السوري في المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨، السيطرة على منطقة من الأراضي الفلسطينية تقع غرب خط الحدود الدولية، الذي أقرته اتفاقية نيوكمب - بوليه<sup>(٢)</sup> وبقي متمسكاً بها. وعند بداية المفاوضات السورية - "الإسرائيلية"، كانت هذه الأراضي مثار جدل كبير بين الطرفين؛ إذ أصرَّ الجانب "الإسرائيلي" على سحب القوات السورية منها، في حين أصرَّ الجانب السوري على البقاء فيها، مما أدى إلى حالة من

---

(١) النفوري، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) كانت المواقع التي تمركز فيها الجيش السوري، غرب "الحدود الدولية" في فلسطين على النحو الآتي: في الشمال الشرقي، قطاع أرض طوله نحو ٥ كم إلى الغرب والجنوب الغربي من بانياس، وفي الوسط منطقة على شكل مثلث تقريباً تمتد قاعدته بمحاذاة نهر الأردن على نحو ٨ كم جنوب بحيرة الحولة ورأسه غرباً على بعد ٦ كم من النهر، وتتصل هذه المنطقة بشريط أرض عرضه ١-٢ كم على طول الشاطئ الشرقي لبحيرة الحولة ونهر الأردن حتى مصبه في بحيرة طبرية، إضافةً إلى منطقة على شكل نصف دائرة (نصف قطرها نحو ١,٥ كم) تقع غرب مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، وفي الجنوب منطقة تقع غرب الحدود الدولية بشكل مضلع رباعي يحاذي الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبرية، مع امتداد جنوبي متعرج باتجاه الشرق حتى منطقة الحمة. (عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧).

التوتر، هدّدت المفاوضات بالإخفاق. وقد قطعت هذه المفاوضات على أثرها في ١٤/٦/١٩٤٩، لكنها ما لبثت أن استؤنفت في ٤/٧/١٩٤٩ بعد موافقة الجانب السوري على حل وسط يقضي "بإخلاء القوات السورية من المناطق الفلسطينية التي سيطرت عليها في حرب عام ١٩٤٨، والتي امتدّت (ما بين خط الحدود الدولية المرسوم عام ١٩٢٣ وبعض أجزاء خط الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، وبلغت مساحتها ما بين ٦٧ - ٧٠ كم<sup>٢</sup>)، وتحويلها إلى منطقة محايدة منزوعة السلاح<sup>(١)</sup>.

أدّت المطالب بالسيطرة على تلك الأراضي، إلى حدوث نزاعات واشتباكات خطيرة بين الطرفين، وقامت "إسرائيل" بخرق بنود الهدنة ونقض نصوصها، بعد أن اختلفت وجهات النظر السورية و"الإسرائيلية" حول هذا الموضوع<sup>(٢)</sup>؛ فقد عدّت "إسرائيل" الأراضي التي سيطر عليها الجيش السوري بمنزلة ("أراضٍ إسرائيلية احتلت بالقوة العسكرية")، كما عدّت نفسها "الوريث الشرعي للانتداب البريطاني" في فلسطين، مما يعني أنّ من حقها السيادة على تلك الأراضي. لذلك طالبت بسحب الجيش السوري منها، ورفضت الاعتراف بخط وقف إطلاق النار لعدم تطابقه مع خط "الحدود الدولية"<sup>(٣)</sup>، أما سورية فقد عدّت هذه الأراضي مواقع إستراتيجية للجيش السوري، ورفضت التخلّي عن حقها في المطالبة بضمّها

---

(١) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٧٧، وأيضاً: برافر، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) شيف، مرجع سابق، ص ٢١.

في أية مفاوضات مستقبلية مع "إسرائيل"، وأكدت وجوب تطابق خط الهدنة مع خط وقف إطلاق النار، كما أكدت أن مفاوضات الهدنة ليس لها طابع سياسي، وإنما هي مفاوضات للتوصل إلى اتفاق هدنة، يحمل طابعاً عسكرياً<sup>(١)</sup>.

وقد أقرت اتفاقية الهدنة السورية- "الإسرائيلية" الموقعة بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٠ الحل الذي توصل إليه الطرفان المتفاوضان<sup>(٢)</sup>، والذي يقضي بأن تقوم سورية بإخلاء كل المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري، وتحويلها إلى مناطق مجردة منزوعة من السلاح<sup>(٣)</sup>، تكون حاجزاً بين الطرفين،

---

(١) عبد الكريم، مرجع سابق، ٣٧-٤٣، وأيضاً: مصلح، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.  
(٢) بدأت المفاوضات في ٤/٥/١٩٤٩ وانتهت في ١٩٤٩/٧/٢٠، عقد خلالها الوفدان السوري و"الإسرائيلي" ١٣/ جولته تفاوضية بإشراف الوسيط الدولي رالف بانس، وترأس الوفد السوري العقيد فوزي سلو، وضمّ في عضويته المقدم محمد ناصر والنقيب عفيف البزري وصلاح الطرزي مستشاراً قانونياً. وقد عقدت المفاوضات بالقرب من مستعمرة مشمار هاياردن. (أندرلين، ج ١، مرجع سابق، ص ١٢٠، وأيضاً: مصلح، المرجع السابق، ص ١١).

(٣) تشكّلت المنطقة المنزوعة السلاح من ثلاثة قطاعات: شمالي وأوسط وجنوبي، تفصلها عن بعضها مسافات تتطابق فيها الحدود الدولية مع خطوط الهدنة، بالإضافة إلى موقعين عسكريين حول بحيرتي طبرية والحولة. وقد نشأت أغلب هذه المناطق إثر انسحاب الجيش السوري من الأراضي التي كان يسيطر عليها، وهي تمتد من أعلى بحيرة الحولة حتى جنوب بحيرة طبرية. (الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، المجلد الرابع، ص ٣٠٥-٣٠٨). للتوضيح انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٤).

ولست تابعة لسيادة أي منها، على أن يمرّ خط الهدنة في وسطها<sup>(١)</sup>، وتوضع تحت إدارة وإشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة، التي عينتها الأمم المتحدة، حتى التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية<sup>(٢)</sup>. وأكد الاتفاق وجوب إعادة أهالي هذه المنطقة من المدنيين إلى بيوتهم وأراضيهم، وأن تتولّى حمايتهم قوات شرطة محلية<sup>(٣)</sup>.

بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين سورية و"إسرائيل"، صدر عن رئاسة الأركان العامة للجيش السوري في ١٩٤٩/٧/٢٠ أمر إداري للقوات

---

(١) يبدأ خط الحدود الذي رسمته اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩، من جسر العجر عند نقطة التقاء الحدود السورية- اللبنانية- الفلسطينية- باتجاه الشرق نحو ٥,٥ / كم، ثم باتجاه الجنوب على امتداد وادي العسل إلى مقام الشيخ المخفي، ومنه إلى مقام النبي هود، ثم جنوباً على امتداد الحدود الدولية السورية- الفلسطينية، إلى وادي الصمادي، ومنها غرباً على طول الوادي إلى تقاطع الطريق مروراً بشرق الدردارة، وصولاً إلى شمال شاطئ بحيرة الحولة، ثم جنوباً بموازية الشاطئ إلى مخرج نهر الأردن من البحيرة، ثم إلى الشمال الغربي بطول ١ / كم على شاطئ بحيرة الحولة، ويستمر خط الهدنة جنوباً على طول نهر الأردن إلى نقطة تبعد ٢ / كم شمال شاطئ بحيرة طبرية، فيقطع عندها نهر الأردن متجهاً نحو الجنوب الغربي، ثم ينحرف باتجاه الجنوب الشرقي حتى مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، ويسير بعد ذلك على طول الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة، على بعد ١٠ أمتار / عنه حتى ٢ / كم ثم يتجه الخط شرقاً نحو ١ / كم ويسير جنوباً وشرقاً باتجاه قلعة الحصن، ثم إلى الجنوب حتى شاطئ طبرية في نقطة تقع بين عين جيف والسمرا، ويستمر بمحاذاة الشاطئ الجنوبي الشرقي للبحيرة حتى ١ / كم إلى الشرق من سمخ، ومن هناك يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي بشكل مستقيم حتى يلتقي بنهر اليرموك والحدود الدولية مع الأردن. (عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠).

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٥٧ - ٥٨.

(٣) متولي، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧، وأيضاً: برافر، مرجع سابق، ص ١٦٠.

السورية يحمل الرقم (٦٦٣/٣/س) يقضي بإنهاء العمليات الحربية على الجبهة السورية- "الإسرائيلية"، تنفيذاً لأحكام اتفاقية الهدنة الدائمة. وحدّد هذا القرار القطاع الممتد بين (بانياس والدردارة وكعوش والبطيحة وعين جيف حتى سمخ) على الحدود السورية - الفلسطينية، مناطق منزوعة السلاح، تفصل بين قوات الطرفين، ويحظر على الأشخاص العسكريين دخولها، وتبقى تحت رقابة لجنة الهدنة المشتركة، كما حدد القرار نفسه الخط الممتد (من عين فيت شمالاً باتجاه فيق جنوباً) والخط الممتد (من كفر غلعاذي شمالاً باتجاه جسر ديكانيا جنوباً) مناطق دفاعية محدودة التسليح (أي يسمح لقطعات عسكرية معينة بالتمركز والتجول فيها لغايات دفاعية). وفي ١٩٤٩/١١/٢ انسحبت القوات السورية من منطقة كعوش، تنفيذاً لاتفاقية الهدنة<sup>(١)</sup>.

### ٣- انعكاسات الاحتلال الصهيوني لفلسطين على الوضع الداخلي في سورية:

أدت نتائج الحرب العربية- "الإسرائيلية" الأولى عام ١٩٤٨ إلى الكشف عن حقيقة كثير من الأنظمة العربية، ومدى ضعفها وتبعيتها للغرب. كما أدت إلى الإخلال بتوازن تلك الأنظمة في الدول العربية المجاورة لفلسطين، فحدثت فيها تغييرات سياسية، كان في مقدمة الدوافع الرئيسة لها ضرورة الاستعداد لمواجهة المشروع الصهيوني، وتحرير فلسطين<sup>(٢)</sup>.

(١) النفوري، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٧.

(٢) في الأردن: اغتيل الملك عبد الله بن الحسين عام ١٩٥١، وعيّن ابنه الملك طلال الذي مالبت أن أقبل بعد سنة وشهر بحجّة مرضه، وتنصيب ابنه الملك حسين (١٩٥٢-١٩٩٩) في ١٩٥٣/٥/٢، وفي مصر: أسقطت مجموعة الضباط الأحرار في ١٩٥٢/٧/٢٣ حكم الملك فاروق، وأعلنت قيام الجمهورية في ١٩٥٣/٦/١٨. (الياس، المرجع السابق، ص ٣٣، وأيضاً: الكيالي: موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٣، ص ٧٨٤-٨٤٥).

لقد كان لنكبة عام ١٩٤٨، وللمؤامرات الخارجية التي حاكتها الدول الاستعمارية ضد سورية، دور في التمهيد لتدخل الجيش في الحياة السياسية، وسيطرته على السلطة في البلاد<sup>(١)</sup>، فشهدت سورية حالة من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، تمثلت في قيام ثلاثة انقلابات عسكرية خلال عام ١٩٤٩، هي:

١- انقلاب حسني الزعيم<sup>(٢)</sup>: جرى بتاريخ ٣٠/٣/١٩٤٩<sup>(٣)</sup>، وأطاح بحكومة الرئيس شكري القوتلي<sup>(٤)</sup>.

٢- انقلاب سامي الحناوي<sup>(٥)</sup>: جرى بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٩، وأعلن فيه عودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد، وسلّم السلطة لهاشم الأتاسي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) لوتسكي، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق؛ مصدر سابق ٢٦٥.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٥.

(٥) سامي الحناوي (١٨٩٨-١٩٥٠): ضابط سوري، شارك في حرب عام ١٩٤٨، قاد انقلاباً عسكرياً على حسني الزعيم عام ١٩٤٩، وشكّل حكومة مدنية يشرف عليها العسكريون، اغتيل في بيروت عام ١٩٥٠. (الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج ٦، ص ١٣٥).

(٦) هاشم الأتاسي (١٨٧٥-١٩٦٠): سياسي سوري ولد في حمص، انتخب رئيساً للمؤتمر السوري ١٩٢٠، ترأس الكتلة الوطنية ١٩٢٨، انتخب رئيساً للجمهورية (١٩٣٦-١٩٣٩)، وأعيد انتخابه (١٩٥٠-١٩٥١)، تولى الرئاسة بعد إخراج أديب الشيشكلي من الحكم في سورية عام ١٩٥٤، توفي عام ١٩٦٠. (المنجد، المصدر السابق، ص ٢٤).



٣- انقلاب أديب الشيشكلي<sup>(١)</sup>: جرى بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩، وأطاح بالحناوي وأعلن أن انقلابه من أجل الدفاع عن النظام الجمهوري، والوقوف ضد الخطط الرامية لإقامة الوحدة مع العراق، ومواجهة النفوذ البريطاني، واستمرت رئاسته من انقلابه الثاني عام ١٩٥٣ حتى شهر شباط ١٩٥٤<sup>(٢)</sup>.

وخلال هذه المرحلة تسلّم رئاسة الجمهورية مأمون الكزبري، لكنه استقال بعد يوم واحد تحت تأثير الضغط الشعبي، فتولّى هاشم الأتاسي الرئاسة، وبعد سبعة أشهر جرت انتخابات عامة لتقرير مستقبل البلاد، فازت بنتيجتها قوى تقدمية جديدة، من أهمها حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب القومي السوري الاجتماعي، والحزب الشيوعي السوري. وفي الوقت نفسه تراجعت قوى تقليدية كانت تهيمن على الحياة السياسية السورية، منها حزب الشعب والحزب الوطني، وبدأت القوى الجديدة بالتأثير في الأوضاع الداخلية السورية<sup>(٣)</sup>.

وبذلك نجد أن حرب عام ١٩٤٨ قد أسفرت عن نتائج سياسية انعكست على الوضع الداخلي العربي، وأدّت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وعدم رضا الشعب العربي عموماً، عن حكوماته التي لم تكن موافقها

---

(١) أديب الشيشكلي (١٩٠٩-١٩٦٤): ضابط سوري ولد في مدينة حماة، شارك في حرب ١٩٤٨، تولى رئاسة الأركان العامة ١٩٥١، ورئاسة الجمهورية (١٩٥٣-١٩٥٤)، عزل إثر انقلاب عسكري، وهرب إلى السعودية التي بقي فيها حتى عام ١٩٥٧، ثم انتقل إلى فرنسا التي غادرها ١٩٦٠، اغتيل في البرازيل. (الزركلي، المصدر السابق ج١، ص ٢٨٥).

(٢) هاني الخير، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية، دمشق، مكتبة الفيحاء، ط١، ١٩٩٤، ص ٥٩.

(٣) بزي، مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

فعالة إزاء تهديدات "إسرائيل". كما انعكست تحديداً على الوضع الداخلي السوري، الذي شهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم رضا شعبي أيضاً عن الحكومات المتعاقبة التي لم تستطع أن تقوم بأي ردّ على الاعتداءات "الإسرائيلية"، والتدخلات الخارجية في أوضاع البلاد الداخلية.

٤ - الجبهة السورية والاعتداءات الصهيونية على الجولان حتى حرب

:١٩٦٧

عمدت "إسرائيل" إلى إظهار مطامعها التوسعية في المنطقة المنزوعة السلاح، رغم توقيع سورية اتفاقية الهدنة مع العدو الصهيوني في ٢٠/٧/١٩٤٩<sup>(١)</sup>، ف اتخذت إجراءات عملية وميدانية على الأرض، بقصد الوصول إلى غايتها في ضم تلك المناطق، وفرض سيطرتها عليها. فمنذ مطلع الخمسينيات بدأت تنفذ سلسلة من الأعمال العسكرية العدائية بهدف استفزاز سورية، وخرق أحكام اتفاقية الهدنة الموقعة معها، وإبقاء التوتر على الحدود السورية - "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، مما دفع سورية إلى عرض حل وسط على "إسرائيل" عن طريق لجنة الهدنة المشتركة، يقضي بتقسيم المنطقة المنزوعة

---

(١) حدّدت الهدنة التزامات عسكرية، ووضّحت في المادة الثانية التي نصت على ألاّ تقوم أي وحدة من القوات العسكرية، سواء البرية أم البحرية أم الجوية، بما في ذلك القوات غير النظامية التابعة لأي طرف، بأي عمل عدائي أو حربي ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للطرف الآخر أو ضد المدنيين، أو تتعدى أو تخترق لأي سبب كان خطوط الهدنة أو تخترق حرمة الحدود الدولية أو أن تدخل أو تمر في المنطقة الجوية أو المياه على بعد ثلاثة أميال من شواطئ الطرف الآخر. (متولي، مرجع سابق، ص ٣٧).

(٢) قهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٣.

السلاح بين الطرفين، على طول نهر الأردن والسواحل الشرقية لكل من بحيرتي طبرية والحولة، إلا أن "إسرائيل" رفضت هذا العرض لأنه في نظرها وحسب ادعاءاتها، تضمّن "المطالبة بالتخلي عن أرض تقع غرب خط الحدود الدولية"، أي ضمن "السيادة الإسرائيلية"<sup>(١)</sup>.

وخلال شهري آذار ونيسان من عام ١٩٥١ استطاعت "إسرائيل" احتلال القطاع الأوسط من المنطقة المجردة، ومنطقة الحمّة، ونجحت في مصادرة أملاك السكان العرب في تلك المنطقة<sup>(٢)</sup>، وطردت أهالي قريتي (كراد الغنّامة وبستان الخوري) ومنعتهم من العودة إلى منازلهم. وبعد ثلاثة أيام نقل جيش العدو "الإسرائيلي" سكان قرية كراد البقارة إلى داخل فلسطين، وقام بقصف هذه القرى وتدميرها. كما طردت "إسرائيل" سكان السمرا وبستان الخوري إلى سورية<sup>(٣)</sup>. وفي ١٩٥١/٥/٨ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٩٢) المتضمّن طلب وقف إطلاق النار في المناطق المنزوعة السلاح، على خطوط الهدنة السورية - "الإسرائيلية"<sup>(٤)</sup>. كما أصدر القرار رقم (٩٣) في ١٩٥١/٥/١٨ المتضمّن مطالبة "إسرائيل" بالسماح للسكان العرب الذين هجرتهم من المنطقة المنزوعة السلاح، بالعودة إلى

---

(١) موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، عمان، دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٩٨، ص ٤٧-٤٨.

(٢) الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) حمد سعيد الموعد، الأبارتيد الصهيوني، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط١، ٢٠٠١، ص ٧٠.

(٤) القرار رقم ٩٢/قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٨٤، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٢).

ديارهم، وإيقاف جميع العمليات العسكرية فيها، إلا أن "إسرائيل" لم تستجب لأي من القرارات<sup>(١)</sup>.

بدأت "إسرائيل" سلسلة هجمات ضد القوات السورية، بهدف السيطرة على المناطق المنزوعة السلاح، والاستيلاء على مصادر المياه فيها، وطرد سكانها العرب السوريين منها<sup>(٢)</sup>، في حين وقفت سورية في وجه الأطماع "الإسرائيلية"، وحاولت حماية المناطق المنزوعة السلاح، وردّ الاعتداءات "الإسرائيلية". واتخذت تلك المعارك طابعاً خاصاً تحت عنوان حرب الجرارات الزراعية<sup>(٣)</sup>؛ إذ كانت الجرارات "الإسرائيلية" تدخل إلى

---

(١) القرار رقم /٩٣/، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٣).

(٢) قُدِّر عدد سكان المناطق المجردة لدى نشوئها بنحو /٣٤٠٠/ نسمة، منهم /٢٨٠٠/ عربي، و /٦٠٠/ يهودي. وقد تجمّع العرب في خمس قرى هي (بستان الخوري، كراد الغنامة، كراد البقارة، السمرا، النقيب). (عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٤٢).

(٣) غالباً ما كانت القوات "الإسرائيلية" ترسل جرارات زراعية لحراثة المناطق المنزوعة السلاح، بقصد استفزاز القوات السورية ودفعها لمواجهة تستطيع "إسرائيل" من خلالها التوسّع وضم أراضٍ جديدة، وفرض واقع جديد على الأرض. وقد تكرّرت اختراقات الجرارات "الإسرائيلية" للمناطق المنزوعة السلاح بشكل دائم ما بين ١٩٥٠-١٩٦٧، وكانت تلك الاختراقات تتكرر في اليوم نفسه مرات عدّة، كما حصل مثلاً في ٣٠/٣/١٩٦٦، إذ دخل جراران "إسرائيليان" إلى المنطقة الجنوبية منها، فردّت القوات السورية بإطلاق النار وأجبرتهما على التراجع، لكن الجرارات "الإسرائيلية" عادت مرات عدّة في اليوم نفسه، ولم تستجب "إسرائيل" لنداءات لجنة المراقبة الدولية. ونتيجة الردود السورية على دخول الجرارات، قامت الطائرات "الإسرائيلية" بقصف المواقع السورية. (الوثيقة رقم /٩٩/ تاريخ ٣١/٣/١٩٦٦، دمشق، بيان ناطق عسكري سوري حول عدوان "إسرائيلي" على الأراضي المجردة من السلاح، الوثائق العربية ١٩٦٦، بيروت، نشر: دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية، د.ت، ص ١٩٩).

المناطق المُختلف بشأنها بمؤازرة قوات الشرطة "الإسرائيلية"، فتقوم القوات السورية بإطلاق النار عليها<sup>(١)</sup>، ويؤدّي ذلك إلى ردّ "إسرائيلي" عنيف من خلال شنّ غارات برية وضربات جوية انتقامية<sup>(٢)</sup>.

وعلى أثر قيام سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بالعمل على تخفيف بحيرة الحولة اشتبكت القوات السورية و"الإسرائيلية" بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ في مواجهة برّية، جرت قرب بحيرة طبرية. كما قامت القوات "الإسرائيلية" بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١١، بالهجوم على المواقع السورية على الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة، وقصفتها في عملية عسكرية حملت اسم "أوراق الزيتون"، قصدت "إسرائيل" من خلالها تصعيد التوتر على امتداد خطوط الجبهة<sup>(٣)</sup>. وادّعت بأن هدف العملية الانتقام من الزوارق

---

MOSHE MA'OZ and AVNER YANIV, SYRIA UNDER ASSAD, Croom (١) Helm, London, The Gustav Heinemann Institute of Middle Eastern studies, University of Haifa, 1986, p. 161 وأيضاً: دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢) اعترف موشي دايان أن ٨٠٪ على الأقل من حوادث حرق الهدنة على خط وقف إطلاق النار، بادرت إليها "إسرائيل"؛ إذ يقول: "كنا نخطط لهذه الأحداث سلفاً، فنرسل جراراً ليحرق الأراضي الواقعة في المناطق المنزوعة السلاح، مدركين مسبقاً أنّ السوريين سوف يطلقون عليه النار، ونطلب من السائق التقدم في الأراضي المنزوعة السلاح حتى يفقد السوريون أعصابهم ويطلقوا عليه النار. وعندها نبدأ بالقصف الجوي والمدفعي. (أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، مرجع سابق، ص ٢٦). (نقلًا عن صحيفة يدعوت أحرنوت).

(٣) تعترف بعض المصادر "الإسرائيلية" بأن "إسرائيل" نفذت هذه العملية، ردّاً على (الاتفاق العسكري السوري- المصري في تشرين الأول ١٩٥٥، الذي تضمن دمج قيادتي الجيشين)، بقصد استفزاز سورية وجربها إلى حرب شاملة مع "إسرائيل"، لإجهاض جهودها في الحصول على أسلحة سوفيتية، والإشارة إلى أن التحالف المصري-السوري مصدر ضعف لا مصدر قوة. (ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٦٠-٦٩).

السورية التي أطلقت النار على زورق مسلح للشرطة "الإسرائيلية" اقترب من الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية، إلى موقع مقابل للمواقع السورية. وقد سقط في هذه العملية /٥٤/ شهيداً سورية، منهم /٦/ مدنيين، بينما خسرت "إسرائيل" /٦/ قتلى و/١٤/ جريحاً<sup>(١)</sup>. وعلى أثر العدوان "الإسرائيلي" والتوتر الذي رافقه على الجبهة "الإسرائيلية" - السورية، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار /١١١/ بتاريخ /١٩/١/١٩٥٦، أدان فيه العدوان "الإسرائيلي" على الأراضي السورية، وعده خرقاً مقصوداً لاتفاقية الهدنة، كما طالب "إسرائيل" مجدداً بإعادة سكان المنطقة المنزوعة السلاح إلى مناطقهم وقراهم<sup>(٢)</sup>.

وقدّرت بعض المصادر عدد الشكاوى التي تقدّم بها الطرفان: السوري و"الإسرائيلي" إلى مجلس الأمن الدولي في المرحلة ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٥، بنحو (٥٦٨) شكوى سورية و(٤٠١) شكوى "إسرائيلية"، كما أن الإخفاق في حلّ المشكلات المتراكمة أدّى إلى انهيار المناقشات الرسمية بين الطرفين في لجنة الهدنة المشتركة<sup>(٣)</sup>.

وقد كانت النزاعات تقوم على بحيرة طبرية، حول ممارسة حقوق صيد الأسماك للصيادين السوريين في الشاطئ السوري للبحيرة، وحول محاولة السوريين منع قوارب الشرطة "الإسرائيلية" من الاقتراب من شواطئها<sup>(٤)</sup>. وأدّت تلك النزاعات إلى حصول اشتباكات عسكرية عدّة بين الجانبين، كان

---

(١) مصلح، مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩.

(٢) القرار رقم /١١١/، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٤).

(٣) مصلح، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤) راثمیل، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

أعنفها الهجوم "الإسرائيلي" على منطقة طبرية في ١٦-١٧/٣/١٩٦٢، الذي أدانه مجلس الأمن الدولي بالقرار (١٧١) في ٩/٤/١٩٦٢، وطالب فيه "إسرائيل" الامتناع عن تكرار اعتداءاتها على الأراضي السورية<sup>(١)</sup>.

ووقعت معارك عدّة بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٦، نتيجة لكثرة الاعتداءات "الإسرائيلية" على المناطق المنزوعة السلاح، والمخافر الأمامية للقوات السورية؛ إذ سُجّلت اعتداءات "إسرائيلية" يومية متكررة في عام ١٩٦٤<sup>(٢)</sup>، أخطرها كان بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٤، حينما اجتازت دورية عسكرية "إسرائيلية" خط الهدنة في منطقة تل القاضي، فتصدّت لها القوات السورية، وأطلقت عليها النار، فقتلت ثلاثة جنود "إسرائيليين" وجرحت تسعة. وردّت "إسرائيل" بقصف جوي للمواقع السورية، استشهد فيه سبعة أشخاص وأصيب ستة وعشرون معظمهم من المدنيين<sup>(٣)</sup>، وتمت أخطر المواجهات الجوية فوق بحيرة طبرية في ١٥/٨/١٩٦٦ لما هاجمت الطائرات السورية الزوارق "الإسرائيلية" التي كانت تطلق نيرانها من بحيرة طبرية باتجاه المواقع السورية، فدُمّر وأُحرق ١١/ زورقاً "إسرائيلياً"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) القرار/١٧١، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٥).

(٢) تكثر البيانات العسكرية السورية خلال عام ١٩٦٤ التي تشير إلى الاعتداءات "الإسرائيلية" على المواقع السورية. وهناك كثيرٌ من الوثائق التي تشير إلى ذلك، انظر مثلاً: الوثيقة رقم/١٥٢/تاريخ ٣/٧/١٩٦٤، وكذلك الوثيقة رقم /١٨٤/تاريخ ١٩/٧/١٩٦٤، وكذلك الوثيقة رقم/٣١٢/تاريخ ٣/١١/١٩٦٤، وجميعها تصريحات ناطق عسكري سوري حول اعتداءات للقوات "الإسرائيلية" على المخافر السورية. (الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، بيروت، نشر الجامعة الأمريكية، مصدر سابق، د.ت، ص ٣٨، وص ٣٧٠، وص ٥٣٥).

(٣) مصلح، المرجع السابق، ص ٦٩.

(٤) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٨٤.

ومع بداية عام ١٩٦٧، تصاعد التوتر على الجبهة السورية- "الإسرائيلية"، فوقعت اشتباكات عسكرية واسعة في ٧/٤/١٩٦٧، نتيجة لإرسال "إسرائيل" جراراً عسكرياً للحراثة في المنطقة المنزوعة السلاح على شاطئ بحيرة طبرية، مما أثار القوات السورية ودفعها للرد بالقصف المدفعي. وتحوّل الموقف إلى اشتباك كبير، قامت "إسرائيل" خلاله بقصف جوي للمواقع العسكرية والقرى السورية، واخترقت الطائرات "الإسرائيلية" المجال الجوي لمدينة دمشق<sup>(١)</sup>.

لقد اتبعت "إسرائيل" إستراتيجية تقضي بنسف نظام الهدنة، واستغلال ضعف سورية فاستمرت في اعتداءاتها على امتداد خط الجبهة، إذ قُدِّرت الاعتداءات العسكرية بنحو ١٤/ /اعتداء في الشهر الواحد، حتى عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>. وكانت القوات "الإسرائيلية" دائماً تبدأ بعملية استفزازية<sup>(٣)</sup> ضد القوات السورية التي تقوم بالرد عليها ودخول المعركة. وباستمرار كانت "إسرائيل" تواصل عمليات حراثة الأرض وزراعتها في المنطقة

---

(١) مصلح، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) بدوان، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٤.

(٣) اتبعت "إسرائيل" جميع الأساليب لاستفزاز سورية، ومن أمثلة ذلك أنها كانت تغرّر بالسياح الأجانب، أو تستغل استعداد بعضهم لخدمة نواياها، فترسلهم إلى المناطق العسكرية، وتزودهم بخرائط مزورة بهدف أن يُقتلوا أو يتعرضوا للأذى بحيث يتمكن الصهاينة من استغلال الموقف لمصلحتهم في الاعتداء على سورية وتشويه علاقاتها الدولية، ومن أمثلة ذلك ما حصل في شهر حزيران ١٩٦٤ من استغلال لحادثة الصهيوني الأمريكي "إدوارد ليفي" الذي اجتاز الحدود السورية. (الوثيقة رقم ٨٦/ تاريخ ١٩/٣/١٩٦٦، تصريح ناطق بلسان وزارة الخارجية السورية حول استغلال "إسرائيل" لحادثة إدوارد ليفي، الوثائق العربية، ١٩٦٦، مصدر سابق، ص ١٧١).



المنزوعة السلاح بدعم من قوات الشرطة "الإسرائيلية"، وذلك من أجل استدراج القوات السورية لإطلاق النار، لكي (تصبح سورية في تلك الحالة هي الطرف المتهم)، ويكون لدى "إسرائيل" الذريعة الكافية في الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>. وغالباً ما كانت "إسرائيل" تحقق مكاسب بالسيطرة على أراضي جديدة؛ إذ استطاعت السيطرة على أغلب المناطق المنزوعة السلاح، بما يقارب ٤٤ كم<sup>٢</sup>/، في حين استطاعت سورية الاحتفاظ بالباقي<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فإن "إسرائيل" بدأت منذ توقيع اتفاقية الهدنة مع سورية بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٠ التأسيس لمرحلة جديدة من التوسّع باتجاه الأراضي السورية، تمهيداً لاحتلال الجولان كاملاً؛ إذ شهدت المرحلة الممتدة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٧ توتراً دائماً على الجبهة السورية - "الإسرائيلية"، هدفت "إسرائيل" من خلاله إلى ترجمة أطماعها الاستعمارية الاستيطانية في مناطق الحدود المشتركة الفلسطينية - السورية، والجولان، عن طريق احتلالها بالقوة، وتهجير سكانها الأصليين، وتهديم القرى والبلدات العربية، لإقامة المشاريع الصهيونية فوق أنقاضها.

ولم تكتفِ "إسرائيل" بشنّ الهجمات على الأراضي السورية، بل عملت على إقامة كثيرٍ من المشاريع والمخططات الاقتصادية، التي استهدفت الاستيلاء على مياه الجولان ومقدراته الاقتصادية، المتمثلة بالأنهار والينابيع والبحيرات والأراضي الزراعية الخصبة، كما سعت إلى السيطرة على مياه نهر الأردن. وقد مرّت تلك العملية بمرحلتين، هما:

---

(١) مصلح، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢) برافر، مرجع سابق، ص ١٦١.

١ - المرحلة الأولى: امتدت ما بين (١٩٤٨-١٩٥٨)، بدأت "إسرائيل" فيها تنفيذ خطة زراعية من خلال السيطرة على المصادر المائية. وقد ركزت تلك الخطة على ثلاثة أهداف:

١ - استيعاب المهاجرين اليهود الجدد.

٢ - بناء المستوطنات الزراعية.

٣ - إنتاج الموارد الغذائية الكافية<sup>(١)</sup>.

٢ - المرحلة الثانية: امتدت ما بين (١٩٥٨-١٩٦٨)، وقد نفذت "إسرائيل" خلالها أضخم مشروعاتها المائية، إذ قامت بحفر آلاف الآبار الارتوازية بهدف تزويد المستوطنات "الإسرائيلية" بالمياه، واستنزاف طبقة المياه الجوفية.

وقد تطلّب تحقيق تلك الأهداف تنفيذ مشاريع مائية، منها إنشاء شبكات مياه في مختلف المناطق لحصر الموارد الجوفية، وإقامة مجموعة من خطوط الأنابيب تمتد من الشمال إلى الجنوب، وإنشاء قناة لسحب المياه من نهر الأردن باتجاه صحراء النقب في فلسطين المحتلة.

وكانت أهم المشاريع التي خطّطت "إسرائيل" لتنفيذها في الجولان في المرحلتين المذكورتين هي الآتية:

١ - مخطط هايس ١٩٤٨: أوصى جيمس هايس Jamis Hais (وهو مستشار أمريكي للوكالة اليهودية) بتجفيف مستنقعات الحولة، واستخدام مياه نهر الأردن الأعلى لري أراضي المستوطنات في السهل الساحلي والجليل

---

(١) مخيمر وحجازي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

الأدنى والنقب<sup>(١)</sup>. وكان هدف المخطط في إحدى مراحل تحويل مياه نهر بانياس، وجمع مياه الينابيع في تل القاضي ودان، وجرّها في قناة مائية لإرواء سهل الحولة والجليل الأدنى، وتوليد الطاقة الكهربائية<sup>(٢)</sup>.

٢- مخطط ماك دونالد Mc Donald ١٩٥١: ويهدف إلى حفر قنوات متوازية على جانبي نهر الأردن في المنطقة الممتدة من جنوب الجولان حتى جنوب منطقة بيسان، لري الأراضي الزراعية في حوض الأردن بين هاتين المنطقتين<sup>(٣)</sup>.

٣- مشروع الناقل القطري: أو ما يسمّى خطة السنوات السبع: وضعت الحكومة "الإسرائيلية" هذه الخطة عام ١٩٥١، لرفع عمليات إنتاج المياه واستثمارها في "إسرائيل"<sup>(٤)</sup> وذلك بتحويل ونقل /٣٠٠/ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن سنوياً إلى النقب الشمالي وإلى جنوب فلسطين المحتلة. وقد بدأت "إسرائيل" تنفيذ الخطة الأولى عام ١٩٥٣، ثم عدّلت إلى الخطة الثانية عام ١٩٥٦، وتضمّنت الخطتان الاستيلاء على (٥٠%) من مياه نهر الأردن<sup>(٥)</sup>.

٤- مشروع تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المحيطة بها: بدأت "إسرائيل" في ١١/١/١٩٥٠، تنفيذ المرحلة الأولى منه، وهي تجفيف بحيرة الحولة، وتحويل مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب في جنوب فلسطين<sup>(٦)</sup>. وقد تطلب تنفيذ المشروع مصادرة أراضي الملاكين والمزارعين العرب داخل

---

(١) ماضي، مرجع سابق، ص ٥٤ - ٥٥.

(٢) كحالة، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٤) كحالة، المرجع السابق، ص ١١ - ١٢.

(٥) مخيمر وحجازي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٦) ماضي، مرجع سابق، ص ٧١ - ٧٢.

المنطقة المنزوعة السلاح<sup>(١)</sup>. وأُكْمِل تنفيذ المشروع عملياً عام ١٩٥٨، إذ جُفِّفَت مساحة البحيرة بكاملها، وجُرَّ /١٠٠/ مليون متر مكعب من مياهها إلى داخل فلسطين المحتلة<sup>(٢)</sup>.

وكان هدف "إسرائيل" من مشروع التجفيف، تحقيق مكاسب عدّة في مجالات مختلفة: ففي المجال الاقتصادي، استصلاح نحو /٦٠/ ألف دونم من المستنقعات الواقعة قرب بحيرة الحولة لتصبح صالحة للزراعة<sup>(٣)</sup>، وفي مجال الاستيطان، مضاعفة عدد المستوطنات في منطقة وادي الحولة، وفي المجال العسكري، إزالة العوائق الطبيعية (المائية والنباتية) التي كانت تفصل بين القوات العسكرية لكل من سورية و"إسرائيل"<sup>(٤)</sup> مما أعطى "إسرائيل" أفضلية عسكرية وإستراتيجية للتحرك والمناورة في تلك المنطقة، وفي الوقت نفسه أفقدَ سورية حدوداً طبيعية آمنة ضد الاعتداءات "الإسرائيلية"<sup>(٥)</sup>.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٠٠) في /٢٧/١٠/١٩٥٣، طالب فيه "إسرائيل" بإيقاف أعمال مشروع التجفيف وتصريف المياه في الحولة، وعدّ هذه الأعمال خرقاً لاتفاقية الهدنة، وانتهاكاً

---

(١) أدّت عملية مصادرة أراضي المزارعين العرب في منطقة الحولة وطردهم من ديارهم ومزارعهم، إلى فرض السيطرة العسكرية "الإسرائيلية" على تلك المناطق بالقوة تمهيداً لضمها إلى الكيان الصهيوني. وقد اعترف بعض قادة الصهاينة بذلك فيما بعد. (السيد حسين، مرجع سابق، ص ٦٥).

(٢) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٣) كحالة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٥.

(٥) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٥.

لحرمة المناطق المنزوعة السلاح<sup>(١)</sup>. إلا أن "إسرائيل" استمرت في متابعة إنشاء المشروع، ولجأت إلى سياسة القوة بقصف المواقع السورية في منطقة الحمة بقصد إجبار سورية على القبول بالأمر الواقع<sup>(٢)</sup>.

٥- خطة جونستون ١٩٥٣: وهي الخطة التي قدمها أريك جونستون<sup>(٣)</sup>، الذي قام بأربع جولات في المنطقة بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥، وحاول خلالها الضغط على العرب للقبول بالخطة الأمريكية لتوزيع مياه نهر الأردن وروافده<sup>(٤)</sup>، وتقوم الخطة على بناء ثلاث قنوات للري، وإنشاء سدين كبيرين لتخزين مياه الأمطار على نهر الأردن بتمويل أمريكي<sup>(٥)</sup>. وقد رفضت سورية هذا المشروع، لأنه يتعارض مع حقوقها الطبيعية في مياه حوضي اليرموك والأردن، ويقطع عنها نهر بانياس لمصلحة المستوطنات "الإسرائيلية"

---

(١) القرار رقم /١٠٠/، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٦).

(٢) قهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٣) أريك جونستون: رجل أعمال وسياسي أمريكي، كان مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة، اهتم بقضية المياه في "الشرق الأوسط"، وقد أرسله الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور مبعوثاً شخصياً، للقيام بوساطة بين الدول العربية و"إسرائيل"، لتوزيع مياه أنهار (الأردن واليرموك والليطاني)، وقدّم جونستون خطته التي ارتبطت باسمه. (عدنان هزاع البياتي، أطماع إسرائيل في المياه العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد /١٧/، السنة الخامسة، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢، ص ١٧٧).

(٤) Michael Bercher, Decisions in Israeli Foreign policy, London, 1974, p. 8.

(٥) للاطلاع بشكل مفصّل على خطة مشروع جونستون، يمكن مراجعة: (المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية (مشروع جونستون)، وثيقة صادرة عن الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥، من محفوظات وزارة الخارجية السورية، رقم التصنيف /٩١٩/، ص ٩-٣٤).

في شمال فلسطين المحتلة<sup>(١)</sup>، في حين عدت "إسرائيل" هذه الخطة غير كافية على الرغم من انحيازها لمصلحتها ومن ثم لم يُنفذ هذا المشروع<sup>(٢)</sup>.

٦- مشروع جونستون الجديد ١٩٥٦: جاء هذا المشروع تعديلاً لخطته القديمة التي اقترحها عام ١٩٥٣، وقد رفضته الدول العربية المعنية، وتحفظت جامعة الدول العربية عليه، فقررت تشكيل لجنة خبراء، لوضع مشروع يجسّد وجهة النظر العربية<sup>(٣)</sup>، فاعتضت اللجنة على المشروع، لأنه يعطي امتيازات مائية "لإسرائيل" تمنحها ٣١% من مياه حوض اليرموك والأردن على حساب الحقوق المائية العربية<sup>(٤)</sup>، في حين لم يُخصّص المشروع للعرب سوى ٨١٩/ ألف م<sup>٣</sup>/ من المياه، على الرغم من أن مياه المشروع كلها تتدفق من سورية ولبنان والأردن<sup>(٥)</sup>. كما اعتضت "إسرائيل" عليه، لأنه لا يدخل مياه نهر الليطاني اللبناني ضمن الخطة، وادّعت أن المشروع منحاز لمصلحة العرب<sup>(٦)</sup>، على الرغم من المكاسب السياسية والاقتصادية التي قدّمها لها، فاستبدلت مشروع جونستون بمشروع جديد هو "مشروع المياه الوطني الإسرائيلي" الذي بدأت بتنفيذه في مطلع عام ١٩٦٤، وهو مكمل لمشروع الناقل القطري، الذي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن من

---

(١) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) كحالة، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(٣) للاطلاع على تفاصيل المشروع العربي، يمكن مراجعة: (المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية (مشروع جونستون)، المصدر السابق، ص ١٢-١٣).

(٤) ماضي، مرجع سابق، ص ٥٦-٦٠.

(٥) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، بحوث إستراتيجية ٢/، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط ١، ١٩٩٦، ص ٦٦.

(٦) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٩١.

بحيرة طبرية إلى صحراء النقب والمدن الساحلية الفلسطينية، ورفض تقاسم مياه حوض الأردن مع الدول العربية المشتركة بها<sup>(١)</sup>.

ومع اقتراب موعد الانتهاء من أعمال "مشروع المياه الوطني الإسرائيلي"، اجتمعت الدول العربية في القاهرة، بطلب من سورية، وبدعوة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر<sup>(٢)</sup> (١٩٥٤-١٩٧٠)، في مؤتمر القمة العربية الأول ما بين ١٣/١٦-١/١٩٦٤ لبحث هذا الموضوع، وقد أقر المؤتمر مشروع خطة تقضي بتحويل روافد نهر الأردن (الحاصباني وبانياس) إلى داخل المنطقة العربية رداً على الخطة "الإسرائيلية"<sup>(٣)</sup>. لكن "إسرائيل" ردّت على مؤتمر القاهرة، بإعلانها "أن حجز المياه سوف يتم، وأن إسرائيل ستتخذ إجراءاتها إذا ما حاول العرب تحويل منابع نهر الأردن"<sup>(٤)</sup>. كما عقد مؤتمر القمة العربية الثاني، ما بين ٥/١١-١٩٦٤/٩/١١، وأقرّ بدء العمل في المشروع العربي لتحويل مياه روافد

---

(١) MA'OZ and YANIV, op. cit, p.163، وأيضاً: دمشقية، مرجع سابق، ص ٦٦-

٦٩، وأيضاً: ماضي، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

(٢) جمال عبد الناصر: ١٩١٨-١٩٧٠ عسكري وسياسي مصري، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٤٨، وشارك في حرب عام ١٩٤٨، شكّل حركة الضباط الأحرار التي أطاحت بالملك فاروق ١٩٥٢، تقلّد منصب نائب رئيس الوزراء عام ١٩٥٣، عُيّن رئيساً للوزارة عام ١٩٥٤، أمم قناة السويس ١٩٥٦، وحول مصر إلى النظام الاشتراكي ١٩٦١، وهو من مؤسسي حركة عدم الانحياز مع الرئيسين نهرو وتيتو، توفي عام ١٩٧٠. (الزركلي، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٣٤).

(٣) الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة دراسات رقم ٨/، دمشق، مطابع دار البعث، ١٩٨٥، ص ٥٧-٥٩.

(٤) مخيمر وحجازي، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٥) الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مرجع سابق، ص ٦١.

نهر الأردن، كما أقر المؤتمر تعزيز الدفاع العربي للدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن، ووضع إستراتيجية عربية تهدف إلى منع "إسرائيل" من تحويل مياهه<sup>(١)</sup> كما قرّرت القمة إنشاء قيادة موحدة للجيش العربي<sup>(٢)</sup>.

ولمّا بدأت سورية في شهر تشرين الثاني ١٩٦٤ تنفيذ المشروع وشقّ مجرى قناة التحويل من بانياس إلى اليرموك، لجأت "إسرائيل" إلى سياسة القوة لتخفق الجهود السورية، إذ قامت الطائرات والدبابات "الإسرائيلية" بإطلاق نيرانها على العناصر العاملة في المشروع، وقصفت منشآته وآلياته الهندسية في الجولان، فأوقفت العمل فيه وعطلت تنفيذه، وخلال شهر تموز ١٩٦٦ كثّفت "إسرائيل" غاراتها العسكرية في منطقة المشروع داخل الأراضي السورية، مما أدّى إلى ردم وتدمير المشروع بكامله<sup>(٣)</sup>. وهذا ما دعا القوات السورية إلى الرد على القصف "الإسرائيلي"، ونشبت إثر ذلك اشتباكات عسكرية بين القوات السورية و"الإسرائيلية"<sup>(٤)</sup>، أدّت إلى حدوث أزمة سياسية وعسكرية، انتهت بإفشال المشروع العربي<sup>(٥)</sup>.

أخذت الحركة الصهيونية في حساباتها أن تطور "إسرائيل"، وبناءها الاقتصادي وخططها لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود في فلسطين،

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) أندرلين، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٤٣.

(٣) مصلح، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤) وثيقة رقم ٢٤٧/١٢ / تاريخ ١٢/٨/١٩٦٥، دمشق، بيان عسكري سوري حول اعتداءات "إسرائيل" على الأراضي السورية، الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، بيروت، نشر الجامعة الأمريكية، د.ت، ص ٥٥٩.

(٥) كالي، المياه والسلام، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٤.



يعتمد على قضية مهمّة تعدّها الصهيونية "قضية إستراتيجية قومية"، هي قضية مياه نهر الأردن ومصادره وروافده في الجولان. فأطماع الحركة الصهيونية في موارد الجولان المائية وخططها لتنفيذ تلك الأطماع قديمة، بدأت مع بداية النشاط الصهيوني لإقامة "الدولة" في فلسطين كما رأينا<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن الموارد المائية في الجولان كانت إحدى العوامل الرئيسة في الصراع بين "إسرائيل" وسورية على طول خط الجبهة العسكرية في الجولان. وهذا ما جعل تلك الجبهة دائمة السخونة، فلطالما حاولت "إسرائيل" فرض سياسة الأمر الواقع، عن طريق استخدام القوة العسكرية لتحقيق مكاسب على الأرض، من خلال قصف المواقع والقرى السورية الأمامية والزحف باتجاه النقاط الحدودية السورية، واحتلال أجزاء منها، ولم تستجب لأي من قرارات مجلس الأمن الدولي، التي طالبت بوقف اعتداءاتها وتجاوزاتها العسكرية على الأراضي السورية، والانسحاب من المناطق المنزوعة السلاح.

خامساً- موجز عن واقع الجولان السوري إدارياً وسكانياً واقتصادياً واجتماعياً قبيل الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧:

#### ١ - موجز عن واقع الجولان إدارياً:

كان الجولان السوري عبر تاريخه وحدة جغرافية متكاملة، ذات حدود طبيعية واضحة. إلا أن حدوده الإدارية لم تتطابق مع الحدود الطبيعية بشكل دائم، وإنما تقلّصت أو توسّعت تبعاً للظروف السياسية، فحلّت مكان الحدود الطبيعية حدودٌ إدارية، وتأثرت حدوده بالحدود الإدارية

(١) التميمي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

لسورية، بصفتها جزءاً منها. لكن حدود الجولان الإدارية قد تطابقت مع حدوده الطبيعية في التقسيمات الإدارية العثمانية التي جرت عام ١٨٦٤، وبقيت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، فكان قضاء الجولان، ضمن ولاية دمشق العثمانية، وكانت القنيطرة<sup>(١)</sup> مركز القضاء، الذي كانت تتبع له مديرتان: مديرية الشعرة في الشمال، ومركزها مجدل شمس<sup>(٢)</sup>، ومديرية الزويرة في الجنوب<sup>(٣)</sup>، ومركزها فيق<sup>(٤)</sup>.

ومع خضوع سورية للاحتلال الفرنسي، قامت سلطات الاحتلال بتقسيم الجولان إدارياً إلى قضاءين في الشمال والجنوب، فكان القسم الشمالي يتبع دمشق، والقسم الجنوبي يتبع حوران<sup>(٥)</sup>. وبعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية عام ١٩٤٦، كان الجولان يضم القنيطرة والقسم الجنوبي الغربي

---

(١) القنيطرة: أكبر مدن الجولان، واسمها تصغير للقنطرة. بلغ عدد سكانها عام ١٩٦٧/٢٩٤٠٠/نسمة، دمرتها قوات الاحتلال "الإسرائيلي" قبل انسحابها منها عام ١٩٧٤، وبعد تحريرها توسّعت المدينة فبنيت إلى جانبها مدينة البعث التي تكونت من عدة أحياء جديدة هي (حي النهضة، حي التقدم، حي الجمهورية، حي الجلاء، الحي الشمالي، حي النصر)، تبعد عن دمشق ٦٧ كم، وترتفع ١٠٠٥/أمتار عن سطح البحر. (مبارك، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٣٥).

(٢) مجدل شمس: قرية جبلية سياحية في أقصى شمال الجولان، تتبع ناحية مسعدة، وتقع على بعد ٢١ كم إلى الشمال الغربي من القنيطرة، على منحدرٍ عالٍ ارتفاعه ١٣٠٠/متر/. (قويدر، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩).

(٣) باغ، مصدر سابق، ص ٢٤٥.

(٤) فيق: كلمة سريانية معناها اندفاق الماء، تتبع منطقة الزويرة، وتقع على مرتفع بركاني ٣٣٠ م، يشرف على بحيرة طبرية، ووادي الياقوصة جنوباً على بعد ٤٠ كم جنوب القنيطرة. (قويدر، المرجع السابق، ص ٨٤).

(٥) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٣٧.

من قضاء وادي العجم المرتبطين بمحافظة دمشق، وقضاء فيق (الزويّة) المرتبط بمحافظة درعا (حوران)<sup>(١)</sup>.

وقد اتخذ الجولان صفته الإدارية الكاملة، بوصفه محافظةً من محافظات القطر العربي السوري، من خلال إحداث محافظة القنيطرة ومركزها مدينة القنيطرة بالمرسوم التشريعي رقم (١٣٣/٥١) الذي صدر عن مجلس الرئاسة السوري في ٢٧/٨/١٩٦٤<sup>(٢)</sup>، إذ دُمجت منطقتا فيق (الزويّة) والقنيطرة وبعض قرى منطقة قطنا، في وحدة إدارية واحدة تحمل اسم محافظة القنيطرة. ومنذ ذلك الحين أصبحت تسمية محافظة القنيطرة مرادفة لتسمية الجولان<sup>(٣)</sup>.

وهكذا، فقد تشكّلت المحافظة الجديدة، وبلغت مساحتها ١٨٦٠ كم<sup>٢</sup> (أي نحو ١٪ من مساحة سورية) من منطقتين إداريتين، هما: منطقة القنيطرة، ومنطقة فيق، إذ ضمت هاتان المنطقتان ست نواحٍ تضم ١٦٤ قرية، و١٤٦ مزرعة<sup>(٤)</sup>.

وكان الوضع الإداري لمحافظة القنيطرة قبيل عدوان حزيران ١٩٦٧ على الشكل الآتي<sup>(٥)</sup>:

- 
- (١) في عام ١٩٥٣ عدّلت التسميات الإدارية لبعض المناطق والمراكز السورية، وإطلاق تسميات جديدة منها: قضاء القنيطرة بدلاً من الجولان، قضاء فيق بدلاً من الزويّة، ومحافظة درعا بدلاً من حوران. (باغ، مصدر سابق، ص ١٢).
  - (٢) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٠٥.
  - (٣) نص المرسوم في: ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٧).
  - (٤) أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، مرجع سابق، ص ١٢، وأيضاً: خير، إقليم الجولان، مرجع سابق، ص ٧٥.
  - (٥) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٥).

آ- منطقة القنيطرة: (مركز المحافظة ومركز ناحية) وتضم ٣٦ قرية و ٢٤ مزرعة، تتبع لها:

١- ناحية خان أرنبية: وتضم ٢٦ قرية، و ٦ مزارع.

٢- ناحية الخشنية: وتضم ٢٩ قرية، و ٢١ مزرعة.

٣- ناحية مسعدة: وتضم ٣٢ قرية، و ٢٤ مزرعة.

ب- منطقة فيق: مركز منطقة، وناحية، وتضم ٣٢ قرية، و ٣٤ مزرعة، وتتبع لها ناحية البطيحة، التي تضم ١٨ قرية، و ٦ مزارع<sup>(١)</sup>.

٢- موجز عن واقع الجولان سكانياً (بوصفه هوية سكانية):

يتحدّر معظم سكان الجولان من أصول عربية، فقد سكنته قبائل عربية، منها: (الغساسنة ولخم) في القرن الثالث الميلادي، كما قدمت إليه قبائل عربية بعد الفتح الإسلامي عام ٦٣٦م، منها: (طيء والفضل والويسيه والنعيم والرفاعية)، فضلاً عن قبائل (تنوخ وبراء) العربية اليمينية<sup>(٢)</sup>، مما يعني أنّ سكان الجولان الأصليين هم من العرب. كما قدم إلى الجولان مجموعات بشرية من أصول مختلفة كالشراكسة الذين سكنوا في مدينة القنيطرة منذ عام ١٨٧٨، وقُدّر عددهم قبيل احتلال الجولان عام ١٩٦٧ قرابة /١٧,٠٠٠/ نسمة. أما التركمان فلم يتجاوز عددهم

---

(١) محافظة القنيطرة، دراسة شاملة بقلم نخبة من مثقفي المحافظة، دمشق، دار يعرب، ١٩٨٧، ص ٤٤.

(٢) للاطلاع بشكل تفصيلي على أصول وفروع القبائل والعشائر العربية في الجولان يمكن مراجعة: (عبد الحكيم مشّوح السلوم، درر البيان في تاريخ الجولان، دمشق، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١٥٥-٤٩٣).

/٣٠٠٠/ نسمة قبل عام ١٩٦٧، والأرمن قرابة /٤٠٠/ نسمة، فضلاً عن وجود قوميات أخرى، منها: الداغستان، والأكراد، والمغاربة، والأفارقة<sup>(١)</sup>.

وإثر انتهاء الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى عام ١٩٤٨، تزايدت أعداد السكان العرب في الجولان، ولاسيما بعد نزوح عدد كبير من الفلسطينيين قُدِّر بنحو /٢٠.٠٠٠/ نسمة، فضلاً عن العسكريين السوريين الذين قدموا من مختلف المحافظات السورية، وأقاموا مع عائلاتهم في الجولان، بعد أن أصبح جبهة المواجهة العسكرية مع "إسرائيل"<sup>(٢)</sup>.

وقدّرت بعض المصادر عدد سكان الجولان قبيل الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ بنحو /١٥٣/ ألف نسمة، وبكثافة سكانية وصلت إلى ٩٤ ن/كم<sup>(٣)</sup>؛ إذ كانت محافظة الجولان في الترتيب الثالث بين المحافظات السورية من حيث الكثافة السكانية، وتوزّع السكان<sup>(٤)</sup>.

وبالنتيجة، فإنه على الرغم من تنوع الجذور القومية والعرقية والانتماءات الدينية والمذهبية لمواطني الجولان، التي ترجع أصولهم إلى القبائل العربية، وقوميات أخرى قطنت الجولان، وما عاشوه من ظروف سياسية متردّية خلال الاحتلال العثماني لسورية، فمن الملاحظ أنّهم انصهروا في بوتقة العروبة والتآخي في الوطن الواحد، فتشابهت عاداتهم وتقاليدهم الشعبية في المحيط الذي يعيشون فيه، وغدوا أنموذجاً للتعايش الإنساني الوطني الحضاري.

(١) باغ، مصدر سابق، ص ٢٥٧-٢٧٤، وأيضاً: مبارك، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٣٠.

(٢) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٤١-٤٢، وأيضاً: باغ، المصدر السابق، ص ٢٦٢-٢٧٥.

(٤) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٦)، والخريطة رقم (٧).

### ٣- موجز عن واقع الجولان اقتصادياً:

تحوّل الجولان السوري إلى جبهة مواجهة عسكرية، بعد احتلال فلسطين وقيام "إسرائيل". وقد كان هذا السبب كافياً بحد ذاته لخنق اقتصاده، لولا الجهود التي بذلتها الدولة السورية لتنميته ولتتابع دوره الاقتصادي جزءاً مهماً لا يتجزأ عن باقي الأرض السورية. ولم تكن تلك الجهود لتثمر إلا بفضل طبيعة أبنائه ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي المتنامي. وعلى وجه العموم كان سكان الجولان يعتمدون بشكل رئيس على الزراعة وتربية الماشية؛ فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة قبل الاحتلال عام ١٩٦٧ أكثر من ١٠٦٢ كم<sup>٢</sup>، أي ما يعادل ٦٠٪ من المساحة العامة<sup>(١)</sup>، وكانت هذه الأراضي تستثمر في زراعة المحاصيل الصيفية والشتوية. وتشمل الأراضي غير القابلة للزراعة نحو ١٤٪ من المساحة الإجمالية. أما باقي المنطقة فهي أراضٍ صخرية وعرة تغطيها التلال<sup>(٢)</sup>. ومما ساعد على تطور الزراعة، وجودُ التربة الغنيّة والخضبة، وتوفّر الأمطار. ومع أن المساحة المستثمرة في الزراعة تعد نسبياً عالية مقارنة بالمساحة

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) كانت أراضي الجولان تقسم من الناحية القانونية إلى ثلاثة أقسام حسب ملكيتها، وهي: ١- أراضٍ الوقف. ٢- الأراضي الأميرية. ٣- أملاك الدولة أو (المشاع)، وكانت الملكيات تتفاوت حسب المساحة، وطريقة الاستثمار، فهناك ثلاثة أنواع، وهي: ١- الملكية الصغيرة: وتتراوح مساحتها ما بين (٢٠-٢٠٠) دونم. ٢- الملكية المتوسطة: وتتراوح مساحتها ما بين (٢٠٠-١٠٠٠) دونم. ٣- الملكية الكبيرة: وهي التي تزيد مساحتها عن ألف دونم. (عز الدين سطاتس، مدخل إلى اقتصاد الجولان، صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد ٥١/، الصادر بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧، ص ٤).

العامّة، إلا أن ما يستثمر فعلياً كان أقل بسبب الطرق الزراعيّة البدائيّة. لكن منذ أوائل الستينيّات ولاسيّما بعد قيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣، أُدخلت الأساليب والوسائل الحديثة في الزراعة بشكلٍ واسع، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. وهذا ما أدى بدوره إلى رفع المستوى الاقتصادي للفلاح بشكل ملموس، فاحتلت محافظة الجولان (القنيطرة) المرتبة الرابعة زراعياً بين المحافظات السوريّة عام ١٩٦٦<sup>(١)</sup>.

وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة بأنواعها كافّة في عام ١٩٦٦، أكثر من /٤٠,٠٠٠/ دونم، مزروعة بأكثر من /٢,٧٠٠,٠٠٠/ شجرة مثمرة، بلغ إنتاجها السنوي /٢٢,٠٠٠/ طن. وتعدّ ثمرة التفاح من أهمّ المنتجات الزراعيّة في الجولان قبيل الاحتلال. ويعود ذلك إلى أصنافه الجيدة، والمناخ المناسب لهذه الزراعة. لذلك وصلت مساحة الأراضي المزروعة بالتفاح في الجولان إلى /٦,٤٠٠/ دونم عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>.

وتنافس زراعة أشجار الكرمّة زراعة التفاح، من حيث المساحة والإنتاج؛ إذ تشغل ما يقارب نصف المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة، بالإضافة إلى الزيتون والبرتقال والموز والرمّان واللوز وغيرها. ويمكن تصنيف المحاصيل الزراعيّة في إقليم الجولان إلى أربع مجموعات رئيسيّة هي: (الحبوب، والبقول، والمحاصيل الصناعيّة، والأشجار المثمرة)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) هايل أبو جبل، تقرير حول المياه والزراعة في مرتفعات الجولان المحتلّة، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربيّة للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، شباط، ١٩٩٣، ص ٢٨.

(٣) خير، إقليم الجولان، مرجع سابق، ص ١٢١-١٣٠.

واشتهر الجولان بتربية الحيوانات، لأنه من المناطق المناسبة لتربيتها، وأهمها: الأغنام التي تأتي في المرتبة الأولى من حيث العدد، التي بلغ عددها عام ١٩٦٦ /١٦١,٠٠٠/ رأس، وتأتي الأبقار في المرتبة الثانية؛ إذ بلغ عددها في العام ذاته نحو /٣٧,٠٠٠/ رأس في حين بلغ عدد الماعز نحو /١٥,٠٠٠/ رأس<sup>(١)</sup>، وتذكر بعض الدراسات أن عدد العاملين في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات بلغ /٦٣% من مجموع القوى العاملة في الجولان قبيل الاحتلال "الإسرائيلي"، فضلاً عن الاهتمام بتربية النحل؛ إذ بلغ عدد الخلايا /٥٠٠٠/ خلية تنتج /١٦,٠٠٠/ كغ من العسل، معظمها من منطقة الزوية، كما تزايد الاهتمام بصيد الأسماك؛ إذ كان أبناء الجولان يمارسون الصيد في بحيرة طبرية قبل عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>.

احتلَّ الجولان المرتبة الأولى بين المحافظات السورية، من حيث خصوبة الأرض وغناها الطبيعي، وأسهمت الثروة الزراعية والحيوانية التي يمتلكها، بالنصيب الأكبر في اقتصاده، وكانت الزراعة وتربية الحيوان هما الحرفتان السائدتان، ومن ثمَّ فقد ازدهر القطاع الاقتصادي ازدهاراً كبيراً قبل الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧.

أما بالنسبة للصناعة فقد احتلت مرتبة ثانوية في الحياة الاقتصادية للجولان. وهي تضم الحرفيين والصناع الذين كانوا يعملون في صناعات حرفية صغيرة، منها: (الحدادة والنجارة، وصناعة الأدوات الزراعية

---

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٣١، وأيضاً: مبارك، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.  
(٢) أنشئت في عام ١٩٦٣ جمعية تعاونية لصيد الأسماك والعناية بتربيتها في أحواض صناعية، وقدَّرت إنتاجها حتى عام ١٩٦٧ بأكثر من ٢ طن / يومياً خلال فصل الربيع. (أبازة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٥).



البسيطة، والعمل في مطاحن الحبوب، ومعاصر العنب ومعامل الدبس)، وبعض الصناعات اليدوية، مثل: (صناعة السجاد، والبسط، ودباغة الجلود وصياغة الفضة). وقد تركّزت معظم هذه الصناعات في مدينة القنيطرة<sup>(١)</sup>.

وتشير الدراسات الجيولوجية إلى أن أرض الجولان تضم ثروات باطنية، أهمها: الرصاص، والنحاس، والحديد، والرمل المستخدم في صناعة الزجاج، والأحجار البازلتية. ولعلّ عنصر (المارن) من أهم الثروات الطبيعية فيها، فهو يوجد بكميات كبيرة في سلسلة جبل الشيخ، ويشكل الأساس لصناعة الإسمنت<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - موجز عن واقع الجولان اجتماعياً:

على الصعيد الاجتماعي، كانت القوة العاملة في الجولان قبيل الاحتلال "الإسرائيلي" ١٩٦٧ مكوّنة من نحو /٢٦,٧٠٠/ عامل، موزعة بحسب النشاط الاقتصادي، وفق النسب الآتية: (٦٣%) في مجال الزراعة والرعي، و(١٤,٩%) في مجال الصناعات اليدوية الخفيفة، و(١٢,٤%) في مجال الخدمات، و(٩,٦%) في مجال التجارة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٣٤، وأيضاً: خير، إقليم الجولان، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٢، وأيضاً: إبراهيم عبد الكريم، الجولان منطقة عربية سورية راسخة الانتماء والهوية، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد /٧/، تموز ٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٢) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٥٦، وأيضاً: مبارك، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.

(٣) سطاس، مدخل إلى اقتصاد الجولان، مرجع سابق، ص ٤، وأيضاً: عبد الكريم، الجولان منطقة عربية راسخة الانتماء والهوية، المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.

وبالنسبة إلى قطاع التعليم، فقد شهد في السنوات السابقة للاحتلال تقدماً متسارعاً فانتشرت المدارس في التجمعات البشرية كافة<sup>(١)</sup>، وبلغ عدد المدارس عام ١٩٦٧، ١٥٣ / مدرسة ابتدائية تضم /٧٩٤/ شعبة دراسية و /١٥.٩٥٣/ طالباً وطالبة، في حين بلغ عدد المعلمين والمعلمات أكثر من /٤٧٣/، وبلغ عدد المدارس الإعدادية والثانوية في العام نفسه /٦/ مدارس، ضمّت /٣٩/ شعبة إعدادية، و /٢٠/ شعبة ثانوية، وبلغ عدد الطلاب في المرحلة الإعدادية /١٩٤٩/، وفي الثانوية /٨٧٠/، كان يقوم بتدريسهم /١١٨/ مدرّساً ومدرّسة. وفضلاً عن ذلك فقد وجد في الجولان قبيل الاحتلال ثلاث مدارس ثانوية، ومدرسة إعدادية خاصة، وافتتحت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين عدداً من المدارس الابتدائية والإعدادية لتعليم أبناء اللاجئين في الجولان، بلغ عددها /٦/ مدارس، وافتتحت السلطات السورية عام ١٩٦٦ شعبة خاصة لمعهد إعداد المعلمين والمعلمات، ضمّت نحو /٥٠/ طالباً وطالبة<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة إلى قطاع الصحة، كان سكان الجولان يتمتعون بخدمات صحّية محلية تغطّي احتياجاتهم من خلال وجود مستشفى كبير في القنيطرة، وعدد من المستوصفات الصحية المركزية، توزّعت في المراكز الرئيسة (فيق - البطيحة - الحمة - مسعدة). وقد شهدت محافظة القنيطرة خلال الستينيات تطوراً كبيراً في المجال الصحي، إذ بُني مستشفى الجولان، وُجّهَ بالأطباء المختصين، وبالأدوات والوسائل والأجهزة الطبية المتطورة، كما توفر في

---

(١) باغ، مصدر سابق، ص ٣١٣.

(٢) أباطة وشيشكلي، المرجع السابق، ص ١٣٥.

الجولان حتى عام ١٩٦٧ أكثر من ٧/ صيدليات، و١٦/ عيادة خاصة، فضلاً عن توافر طبابة متنقلة في مناطق القنيطرة و فيق، يعمل فيها أكثر من خمسة أطباء<sup>(١)</sup>.

## سادساً- استنتاجات الفصل الأول:

مما تقدّم يمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الفصل الأول بما يأتي:

١- إن الجولان يتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم، جعل منه مركزاً للتنافس عليه بين القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا)، وسعيهما للاستيلاء على مقدراته.

٢- تعود الأطماع الصهيونية في الجولان إلى مدّة زمنية متقدمة، بدأت تظهر ملاحظتها في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

٣- لم يرصّ زعماء الحركة الصهيونية على الاتفاقيات الاستعمارية لتقسيم بلاد الشام، بل حاولوا تعديلها بحيث تضم الجولان ومصادره المائية، إيماناً منهم بأن السيطرة على الجولان تضمن بشكل مباشر أو غير مباشر، السيطرة على مصادره المائية والتحكم بها.

٤- حاول الصهاينة إقامة جاليات استيطانية يهودية في جنوب سورية (الجولان و حوران) كما حاولوا الاستيلاء على مياه الجولان، عن طريق المشروعات والمخططات التي هدفت إلى سرقة مياهها. فقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لإنجاح مشروعها، إلا أنّها لم تنجح في مساعيها.

---

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٣٢.

٥ - شكّل قيام "إسرائيل" ثمرة التحالف الصهيوني - الاستعماري على الأمة العربية، لتصبح تلك الدولة قاعدة للتوسع الصهيوني على حساب البلدان العربية المجاورة لها.

٦ - أدّت نتائج الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى عام ١٩٤٨ إلى الإخلال بتوازن الأنظمة في الدول العربية المجاورة "لإسرائيل" ولا سيما في سورية؛ إذ حدثت تغييرات سياسية مهمّة في تلك الدول، وتجلّى ذلك بوضوح في الانقلابات العسكرية والحركات الثورية في سورية في المرحلة الممتدة ما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٣.

٧ - أدّت الأعمال الاستفزازية التي قامت بها "إسرائيل" إلى إبقاء الجبهة السورية - "الإسرائيلية" متوترة، فتكرّرت حوادث تبادل إطلاق النار بين المواقع العسكرية "الإسرائيلية" والسورية، وحدثت مواجهات بين الجنابين في المنطقة المنزوعة السلاح، وظلّ التوتر قائماً على امتداد خطوط الهدنة السورية "الإسرائيلية" ما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٧، وكانت "إسرائيل" هي البادئة بالهجوم دائماً.

٨ - لم تلتزم "إسرائيل" بالقرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، والتي تقضي بوقف القتال، والانسحاب من الأراضي التي احتلتها، والسماح بعودة السكان المهجرين. ونتيجة لضعف موقف وفعالية الأمم المتحدة في الوقوف في وجه الأطماع والاعتداءات "الإسرائيلية" اختارت سورية أن تدافع عن حقوقها بنفسها على الرغم من ضعف قدراتها العسكرية.

٩ - احتلّت "إسرائيل" المناطق المنزوعة السلاح، وأدخلتها في نطاق سيطرتها على الرغم من مخالفة ذلك لنصوص الهدنة، كما رفضت دخول مراقبي الأمم المتحدة إلى هذه المناطق، وقامت بتهجير السكان العرب منها.

١٠- لم تُعدّ سورية اتفاقية الهدنة التي وقعتها مع "إسرائيل" معاهدة سلام، وإنما مجرد اتفاق عسكري، كان الهدف منه وقف القتال، كإجراء مؤقت.

١١- بدأت "إسرائيل" منذ مطلع الخمسينيات بسلسلة أعمال، أدت إلى خرق الأحكام الخاصة باتفاقية الهدنة، والمتعلقة بشكل خاص بالمناطق المجردة من السلاح، بقصد الوصول إلى غاية نهائية هي ضم هذه الأراضي إلى "إسرائيل". وعلى أثر ذلك اضطرت سورية للرد دفاعاً عن النفس، مما دفع "إسرائيل" إلى المضي قدماً في مخططاتها التوسعية، وشن عدوانها على الدول العربية في ٥/٦/١٩٦٧، واحتلال شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

١٢- أدت السياسة "الإسرائيلية" ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ إلى نسف أي جهد ممكن للتسوية. كما أنها أسهمت في نسف آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام على امتداد خطوط الهدنة وإبقاء الجبهة دائمة السخونة والتوتر، وذلك بنسف كل مشروعيتها الدولية من خلال رفض تنفيذ قراراتها.

ويتضح من كل ما تقدّم، أنّ "إسرائيل" أطعماً تاريخية في الجولان السوري، وأنّ الجولان في حال احتلاله يُعدّ مكسباً لا يقدر بثمن؛ بسبب أهميته الإستراتيجية والاقتصادية. وعليه، فقد كانت الرغبة الصهيونية في السيطرة على الجولان قائمة قبل إقامة الكيان الصهيوني، وبعد إقامته في عام ١٩٤٨، وجاء عدوان حزيران عام ١٩٦٧ ليحقق تلك الأطماع.



## الفصل الثاني

العدوان "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ واحتلال الجولان

أولاً- أسباب اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧.

١- الأسباب غير المباشرة.

٢- الأسباب المباشرة.

ثانياً- أحداث الحرب ومجرياتها.

١- الهجوم الجوي "الإسرائيلي".

٢- العمليات على الجبهة المصرية.

٣- العمليات على الجبهة الأردنية.

٤- العمليات على الجبهة السورية واحتلال الجولان.

ثالثاً- نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ وأبرز انعكاساتها على الصعيدين العربي

و"الإسرائيلي".

١- نتائج الحرب على الصعيد العربي (دول المواجهة).

أ- نتائج الحرب على الصعيدين (المصري والأردني).

ب- نتائج الحرب على الصعيد السوري (احتلال الجولان).

- ٢- نتائج الحرب على الصعيد "الإسرائيلي".
  - ٣- أسباب الهزيمة في الحرب.
  - ٤- حرب الاستنزاف العربية على الجبهتين المصرية والسورية.
- رابعاً- أبرز المواقف الدولية من حرب حزيران ١٩٦٧.
- ١- موقف مجلس الأمن الدولي.
  - ٢- مواقف أهم دول المعسكر الاشتراكي.
  - ٣- مواقف أهم دول المعسكر الرأسمالي.

خاتمة الفصل



## الفصل الثاني

أولاً - أسباب اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧:

١ - الأسباب غير المباشرة:

شهدت الأمة العربية خلال مرحلة الستينيات، وقبل اندلاع حرب عام ١٩٦٧ بالتحديد، أحداثاً عدّة، أثّرت بشكل مباشر على مجريات الأحداث السياسية الداخلية في معظم الدول العربية، كما تأثرت بها علاقات تلك الدول مع بعضها. وقد تمثّل ذلك بالصراع السياسي بين الدول العربية بأنظمتها السياسية المختلفة<sup>(١)</sup>، والذي أدّى إلى فقدان التضامن والتنسيق بين الدول العربية<sup>(٢)</sup>، وإخفاق التجارب الوحدوية العربية (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، فضلاً عن اختلاف الأنظمة الحاكمة في رؤيتها السياسية، وسيطرة القوى الاستعمارية على قرارات بعض الدول،

---

(١) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧، ص ٦٧-٦٨، وأيضاً: مالكوم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨-١٩٧٠)، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٢٤٨.

(٢) مذكرات محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٦، ص ٩.

بالإضافة إلى عدم فعالية أجهزة ووسائل الجامعة العربية، ولاسيما مجلس الدفاع العربي، ولجنة التخطيط العسكري التابعة للجامعة العربية، ومجلس رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية والقيادة العربية الموحدة<sup>(١)</sup>، مما أدى إلى غياب مفهوم الأمن القومي العربي، والأمن القومي لمعظم الدول العربية، وأوجد أرضية مناسبة لإثارة النزاعات بين القوى الوجودية التقدمية العربية والقوى الرجعية داخل القطر الواحد، فكثرت الانقلابات ونشبت صراعات وانقسامات حزبية وعسكرية، انعكست ضعفاً في البنية العسكرية للجيوش العربية من حيث تسليحها وتدريبها. وكان لهذا الواقع العربي دوراً في تمزيق وحدة الصف العربي، وعدم القدرة على مواجهة أي خطر خارجي، ولاسيما الخطر "الإسرائيلي" الذي كان قريباً جداً من العرب<sup>(٢)</sup>.

وفي سورية على وجه التحديد، كان الوضع السياسي مضطرباً خلال تلك المرحلة بسبب التداخل في المهام بين القوى العسكرية والمدنية، والصراع بين الأحزاب السياسية وعجز أي حكومة عن الاستمرار في إدارة البلاد وتحقيق متطلبات الشعب، فضلاً عن الصراعات بين القوى الاستعمارية الكبرى للسيطرة على المنطقة، وتواصل مؤامراتها الخارجية على سورية<sup>(٣)</sup>، واستمرار المحاولات الانقلابية الداخلية التي كان بنتيجتها،

---

(١) أحمد بهاء الدين، ثلاث سنوات، حزيران ١٩٦٧ - حزيران ١٩٧٠، بيروت، دار

الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٧٠، ص ٥-٦.

(٢) مذكرات محمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٨.

(٣) باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-

١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاح، دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٩٦،

ص ٤٠١-٤٠٢.

تسريح أعداد كبيرة من الضباط المتورطين في تلك المحاولات، وازدياد حالات القلق والتوتر في أوساط القيادة السورية، التي أنهكتها المؤامرات الداخلية والخارجية، وأوصلتها إلى حالة من الضعف الشديد، مما أفقدها ثقة الجماهير. وقد رافق أزمة الحكم الداخلية في سورية، ضعف سيطرة الدولة على قطاعاتها المختلفة، وقلة اهتمام الحكومة بالجيش، وتجلى ذلك بضعف تدريب القوات، وعدم وجود قيادات ثابتة لها، وضعف التوازن بين أنواع وصنوف القوات ضمن التشكيلات القتالية، وضعف كفاءة الوحدات الاحتياطية، وقلة حجم التشكيلات والوحدات المدرعة، فضلاً عن ضعف تدريبها وقلة عتادها<sup>(١)</sup>.

وعليه، فقد كانت المرحلة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧، ولا سيما المرحلة الممتدة ما بين (١٩٥٦-١٩٦٧)، مليئة بالتوتر وعدم الاستقرار في الوضع العربي على وجه العموم والوضع السوري على وجه الخصوص. وتجلى ذلك في ضعف الموقف العربي في أثناء الحرب الذي نتج عن ضعف الجيوش والقوات العسكرية للبلدان العربية المحيطة "بإسرائيل" وانشغالها في قضايا ثانوية داخلية وعربية، على حساب القضية الأهم والأبرز. فالجيش المصري كان منشغلاً في حرب اليمن، والجيش العراقي كان منشغلاً أيضاً في مواجهات مستمرة مع الحركات الكردية، والجيش الأردني مهتم في حراسة الحدود لمنع الفدائيين الفلسطينيين من الانطلاق من أراضيه نحو "إسرائيل"، خوفاً من ردة فعل انتقامية "إسرائيلية". ولم يكن الجيش السوري أفضل حالاً منها، إذ إن أوضاع سورية السياسية والاقتصادية

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

الداخلية المتردّية أدّت إلى ضعف الجيش وتراجع قوته. وكل ذلك دفع "إسرائيل" إلى بدء الحرب وتوجيه ضربة استباقية مفاجئة. تلك الضربة التي قد تخفّف من أزمته الاقتصادية التي تعود إلى مطلع الستينيات، والتي تزايدت شدّتها في نهاية عام ١٩٦٦، ونتج عنها تضاعف نسبة البطالة التي وصلت إلى نحو (١٠٠ ألف) عامل، أي ما يقارب ١٣% من القوى العاملة، وبلغت نسبة العجز في الميزان التجاري نحو (٥٠٠ مليون دولار)<sup>(١)</sup>. وعلى أثرها انخفض معدل النمو في الإنتاج، وكثرت اضطرابات العمال في جميع القطاعات وانخفض عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى "إسرائيل"، في الوقت الذي ازدادت فيه الهجرة المعاكسة، أي من "إسرائيل" إلى الخارج<sup>(٢)</sup>. وكان الوضع الاقتصادي المتدهور سبباً في إشعال فتيل أزمة سياسية داخلية<sup>(٣)</sup>، تجلّت بشكل رئيس في مسألة الانتخابات العامة للكنيست وفشل الأحزاب "الإسرائيلية" في تشكيل حكومة ائتلاف<sup>(٤)</sup>.

وعندما ازداد تدهور الوضع الاقتصادي "الإسرائيلي" نتيجة المشكلات الداخلية، حاولت القيادة "الإسرائيلية" توجيه الرأي العام "الإسرائيلي"

---

(١) سمر بهلوان، القضية الفلسطينية، دمشق، مطبعة خالد بن الوليد، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٣٧.

(٢) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٦٧، وأيضاً: الحسكير، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٣) عاموس بيرلوتر، العسكريون والسياسة في "إسرائيل"، سلسلة ترجمات مؤسسة الأرض، رقم ٢/، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٧٥، ص ١٢٧-١٣٤.

(٤) (A) personal History), New York, Funk and David Ben Gurion, Israel: (A

Wagnalls, 1977, p. 759. وأيضاً: MA'OZ and YANIV, op.cit, p. 165-166.

إلى الخارج، وذلك بشنّها عدواناً على الدول العربية، وحلّ أزمتهما الاقتصادية بما ستحصل عليه من موارد في المناطق التي ستضمّهما إلى كيانهما بحكم سياستها التوسعية، فضلاً عن استهدافها إسقاط نظم الحكم التقدمية والقومية في سورية ومصر. كما عملت "إسرائيل" على تأسيس سياسة إستراتيجية جديدة أسمتها "إستراتيجية التحالف المحيطي"، التي وضعت من قبل ديفيد بن غوريون، وهدفت إلى ضمّ مجموعة من دول العالم، تكون قادرة على الوقوف ضد الاتحاد السوفيتي والدول العربية المتحالفة معه. وأدخل ضمن تلك الإستراتيجية إمكانية ضم لبنان وسورية إليها مستقبلاً، فضلاً عن إمكانية ضم تركيا وإيران وإثيوبيا أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقد عملت "إسرائيل" من أجل تحقيق هدفها هذا على أمرين أساسيين:  
الأول: زيادة الدعم والتأييد الأمريكي لها منذ عام ١٩٦٤ من خلال الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة لتطوير جيشها، وعلى القروض الكبيرة لشراء الأسلحة الهجومية ومعدات الاتصال والصواريخ الحديثة. وعقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين الجانبين بهدف تعزيز التعاون والتنسيق. ومقابل الدعم الأمريكي عرضت "إسرائيل" على الولايات المتحدة تقديم موائنها ومطاراتها لاستعمالها قواعد عسكرية أمريكية في حالات الطوارئ<sup>(٢)</sup>.

والثاني: توجّهت إلى تجميع الرأي العام العالمي لمصلحتها، من خلال عملها على ترسيخ فكرة مفادها أن الدول العربية هي "دول معتدية تريد

---

(١) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٨٦-١١٤.

(٢) محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥-١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية الخاصة، القاهرة، دار غريب، ١٩٧٨، ص ٨٥.

تدمير "إسرائيل" وإلقائها في البحر"، ومن ثمّ فإنها "دولة مظلومة ومعتدى عليها"، ولها الحق في الدفاع عن نفسها، وردّ العدوان قبل وقوعه، فقامت بتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي بهدف تأمين غطاء سياسي عالمي لسياستها العدوانية في المنطقة<sup>(١)</sup>.

ولذلك بدأت القيادة "الإسرائيلية" تعمل على توفير الشروط المناسبة لقيامها بحرب استباقية ضد الدول العربية. ففي ١٩٦٧/٥/٦ اتخذت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست "الإسرائيلي" قراراً بإعطاء الصلاحيات للحكومة بشن عمليات عسكرية ضد سورية وفي ١٩٦٧/٥/٢١ أعلنت "إسرائيل" التعبئة الاحتياطية العامة<sup>(٢)</sup>، وفي ١٩٦٧/٥/٢٣ عرض رئيس هيئة الأركان "الإسرائيلي" إسحاق رابين<sup>(٣)</sup> خطة الحرب على الحكومة، وطلب أخذ موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وفي ١٩٦٧/٥/٣٠ تشكّلت في "إسرائيل" حكومة ائتلاف وطني ضمّت

---

(١) أناتولي إجارشيف، التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٨، ص ٣٤.

(٢) الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٧، وأيضاً: عطايا، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٣) إسحاق رابين (١٩٢٢-١٩٩٥): سياسي وعسكري "إسرائيلي"، شغل عدة مناصب في الجيش "الإسرائيلي"، وعين عام ١٩٦٧، سفيراً في واشنطن، وعاد عام ١٩٧٣ إلى "إسرائيل" واستدعي للخدمة بالجيش إبان حرب تشرين ١٩٧٣، انتخب رئيساً لحزب العمل، فتولى رئاسة الوزراء عام ١٩٧٤-١٩٧٧، ثم عين وزيراً للدفاع ١٩٨٤-١٩٩٠، تولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية عام ١٩٩٢، وشارك في عملية التسوية مع الدول العربية، اغتيل عام ١٩٩٥. (موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨).

الأحزاب المعارضة<sup>(١)</sup>، فعين رئيس الوزراء ليفي أشكول<sup>(٢)</sup> (١٩٦٣-١٩٦٩) عدداً من الوزراء الجدد منهم: موشي دايان<sup>(٣)</sup> وزيراً للدفاع (١٩٦٦-١٩٧٤) ومناحيم بيغن<sup>(٤)</sup> وزيراً للدولة (١٩٦٧-١٩٧٤)، وأعطيت قيادة الجيش "الإسرائيلي" حرية اختيار التوقيت المناسب للهجوم<sup>(٥)</sup>.

وقد تصاعدت الحرب الإعلامية "الإسرائيلية" وتصريحات المسؤولين "الإسرائيليين" تجاه سورية<sup>(٦)</sup>، فبدؤوا إطلاق تهديدات وتحذيرات تعدد:

(١) دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ٥٦-٥٧.  
(٢) ليفي أشكول (١٨٩٥-١٩٦٩): سياسي "إسرائيلي"، تولى كثيراً من المناصب، منها مدير عام وزارة الدفاع (١٩٥٠-١٩٥٢)، وأمين صندوق الوكالة اليهودية (١٩٥١-١٩٥٢)، وزير زراعة ومالية (١٩٥٢-١٩٦٣)، خلف ديفيد بن غوريون كرئيس للوزراء حتى وفاته عام ١٩٦٩. (الكياي، موسوعة السياسة، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٠٥).

(٣) موشي دايان: (١٩١٥-١٩٨١): عسكري وسياسي "إسرائيلي"، اشترك في معارك عدة ضد العرب، أصيب في إحدى المعارك عام ١٩٤٨ وفقئت إحدى عينيه، تولى رئاسة أركان الجيش (١٩٥٣-١٩٥٨)، قاد الجيش في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وتولى وزارة الزراعة عام ١٩٥٩، ووزارة الدفاع عام ١٩٦٦-١٩٧٤، عين وزيراً للخارجية عام ١٩٧٧، واستقال من منصبه عام ١٩٧٩، توفي عام ١٩٨١. (موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨).

(٤) مناخيم بيغن: ولد في بولندا عام ١٩١٣، وهاجر إلى فلسطين، تولى قيادة المنظمة العسكرية (إرغون تسفا)، انضم إلى حكومة الحرب عشية عدوان عام ١٩٦٧، وتولى عام ١٩٧٧ رئاسة الوزراء بعد نجاح حزب الليكود في الانتخابات العامة، ووقعت في عهده اتفاقية كامب ديفيد بين الكيان الصهيوني ومصر، ونال مع الرئيس المصري أنور السادات جائزة نوبل للسلام. (الكياي، مصدر سابق، ج ١، ص ٦٥٠).

(٥) الياس، مرجع سابق، ص ٧١-٧٧.

(٦) MA'OZ and YANIV, op.cit, p. 165.

(سورية البعثية دولة ذات اتجاه حربي)، إذ وصف شيمون بيريز<sup>(١)</sup> سورية قائلاً إنها: (كنيسة العرب المتطرفة التي جوهر ديانتها كره "إسرائيل")<sup>(٢)</sup>، كما صرح إسحاق رابين في ١٦/١/١٩٦٧ بقوله: (إنه سوف يستخدم قوة الجيش "الإسرائيلي" الساحقة إذا لم يضع العرب حداً لأعمالهم العدوانية)، كما تحدّث في ١٢/٣/١٩٦٧ صراحةً عن احتمال غزو سورية واحتلال دمشق، وإسقاط النظام الحاكم فيها<sup>(٣)</sup>. وصرّح أيضاً في ٢٤/٣/١٩٦٧ قائلاً: (إن سورية رائدة النشاط التخريبي) في إشارة إلى دعم سورية للمقاومة الفلسطينية، وعمليات الفدائيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما ألحق إسحاق رابين هذه التصريحات بتصريح في ١٤/٤/١٩٦٧، قال فيه: (إن هدف العمل تجاه سورية هو الإطاحة بنظام الحكم)، وتابع قائلاً: (إننا سنشنّ هجوماً خاطفاً على سورية، وسنحتلّ دمشق، لنسقط نظام الحكم فيها، ثم نعود)<sup>(٤)</sup>.

من خلال ما تقدّم، يبدو واضحاً أن مسألة قيام "إسرائيل" بحرب عدوانية ضد الدول العربية ولاسيما سورية كانت مطروحة. وقد بدأت التحضير

---

(١) شيمون بيريز: ولد في بولندا عام ١٩٢٣، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٤، انضمّ إلى الهاغانا، وقاد الوحدات البحرية في حرب عام ١٩٤٨، عمل مدير عام لوزارة الدفاع (١٩٥٣-١٩٥٩)، ونائب وزير الدفاع (١٩٥٩-١٩٦٥)، وانتخب عضواً في الكنيست "الإسرائيلي" ١٩٥٩-١٩٦٩، وفي عام ١٩٧٠ أصبح وزيراً للنقل، وعام ١٩٧٣ وزيراً للدفاع، تولى رئاسة الحكومة (١٩٩٥-١٩٩٦) بعد اغتيال إسحاق رابين. (الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص ٦٤٧).

(٢) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٣) Rita Freed, The War in The Mideast, june, 1967, New york, Labor Donated, (٣) second printing, December, 1967, p.7.

(٤) أمين هويدي، أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ١٩٧٥، ص ١٩.



لها قبل سنوات عدّة، فعملت على بناء جيشها، وتدعيم قوّتها العسكرية، في حين لم تكن معظم الأنظمة العربية على وجه العموم والدول المحيطة "بإسرائيل" على وجه الخصوص، تنظر بشكل جدّي إلى هذا الأمر، فبقيت دون تحضيرات وتجهيزات عسكرية تتناسب مع حجم الخطر المحيط بها. وبذلك فقد اندلعت حرب حزيران بين العرب و"إسرائيل" لمجموعة من الأسباب، كان أهمها:

آ- تنامي المدّ القومي العربي: شكل استمرار المدّ القومي العربي من مصر إلى سورية وبقية الدول العربية، هاجساً لدى "إسرائيل" والدول الغربية، وخشيت تلك القوى من سقوط الأنظمة العربية الموالية لها، واجتياح الثورة القومية بلدان الوطن العربي بكاملها<sup>(١)</sup>، فأرادت توجيه ضربة قوية لحركة الثورة العربية، والمد الثوري القومي في المنطقة، بهدف إضعافها والقضاء عليها، ومنعها من الانتشار في بقية الدول العربية، ولا سيّما مع ظهور علامات التضامن العربي التي تجلّت في مؤتمرات القمة العربية، التي حقّقت نوعاً من التضامن العربي<sup>(٢)</sup>، إلا أن الواقع العربي بقي مفكّكاً، ولم تتعدّ الإجراءات المتخذة حدودها النظرية. وقد أدركت "إسرائيل" هذا الواقع فبدأت بالتخطيط والإعداد للحرب على مصر وسورية وإجبارهما على التخلّي عن سياستها الثورية، واحتلال المزيد من الأراضي العربية، وضرب أي تقارب عربي - عربي يمكن أن يشكل خطراً على أمن "إسرائيل" ووجودها، حسب السياسة الصهيونية وتوجّه آراء الساسة الصهاينة<sup>(٣)</sup>.

(١) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٨.

(٢) محمد جابر الأنصاري، مساءلة الهزيمة، جديد العقل العربي بين صدمة ١٩٦٧ ومنعطف الألفية، ثقافة المراجعة بوجه التراجع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠١، ص ٢٢.

(٣) الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٧.

ب- رغبة "إسرائيل" بفرض سيطرتها على الدول العربية: وذلك من خلال تنفيذ عدد من الخطوات الاستفزازية، وأهمها تحويل مجرى نهر الأردن، الذي شكّل صدمةً للعالم العربي وعدّته سورية بمنزلة إعلان حرب عليها، فضلاً عن الاستعدادات "الإسرائيلية" الضخمة للحرب بهدف فرض هيمنتها على العرب بالقوة<sup>(١)</sup>، والمساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت دعمها الكامل "لإسرائيل"، وعدّتها (الدرع الواقى لصد الخطر الشيوعي السوفيتي في المنطقة)<sup>(٢)</sup>.

وقد رافق الدعم الأمريكي والغربي "لإسرائيل"، رغبة "إسرائيلية" بتدمير الجيوش العربية، بهدف منع ظهور أي قوة تقف في وجه مخططاتها في التوسع والهيمنة في المنطقة والقضاء على الإرادة العربية<sup>(٣)</sup>، ومن ثمّ جعل نفسها قوّة محورية رئيسة في المنطقة، وجعل الدول العربية دولاً تابعة لها، فكانت تسعى في تلك الحرب إلى تحقيق هدفين: الأول: أمريكي غربي وهو السيطرة على المنطقة، في إطار الصراع الدولي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، والثاني:

---

(١) مهنا، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٨.

(٢) لم تكتفِ الولايات المتحدة بتزويد "إسرائيل" بالأسلحة والأموال، وإنما قامت بتشجيعها على شراء الأسلحة من مصادر أوروبية غربية. (ماعوز، مرجع سابق، ص ١٠٥، وأيضاً: شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، سلسلة كتب فلسطينية، رقم ٣٣/، القاهرة، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٤٥-٤٧).

(٣) مهنا، المرجع السابق، ص ١١٩.

هو حلم "إسرائيل" القديم بمدّ سيطرتها من النيل إلى الفرات وإقامة "إسرائيل الكبرى"، وتجسيد نظرية "الأمن القومي الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>.

ج- تصاعد العمليات الفدائية الفلسطينية ضد "إسرائيل": عبر التجربة النضالية الفلسطينية الطويلة رأت المنظمات الفلسطينية أنّ استمرار النضال المسلّح هو الوسيلة الوحيدة للحصول على الحقوق الفلسطينية، والدفاع عن الأرض، فكان خيار العمل الفدائي ضد "إسرائيل" هو الأجدى، منطلقةً من خطوط الهدنة على الجبهات المصرية والسورية والأردنية<sup>(٢)</sup>.

وخلال المرحلة الممتدة ما بين ١٩٦٥-١٩٦٦، تصاعدت العمليات الفدائية الفلسطينية مدعومةً من سورية ومصر بشكلٍ خاص، الأمر الذي أدّى إلى تصعيد الغارات "الإسرائيلية" ضد الأردن وسورية بشكلٍ خاص. وهذا ما دفع إلى المزيد من التوتر على الجبهات العسكرية، واستمر حتى عدوان حزيران ١٩٦٧<sup>(٣)</sup>. أدّت تلك العمليات إلى تدهور الأوضاع الأمنية داخل "إسرائيل"،

---

(١) نظرية "الأمن القومي الإسرائيلي": تعني هذه النظرية حماية الكيان "الإسرائيلي" بشكل كلي، وترتكز على مقومات عدّة من أهمها: تهجير السكان العرب من فلسطين، والأراضي العربية التي تُحتل، والتحالف مع القوى المعادية للعرب، والحفاظ على التفوق العسكري "الإسرائيلي" ضد القوى العربية التي يحتمل الصدام العسكري معها، ونقل الحرب إلى أرض العدو، وشنّ الحروب بشكل دائم على الدول العربية مع الاحتفاظ بالمبادرة، وعدم إطالة الحرب، والاستفراد بالجبهات العربية، وتطوير القوة الذاتية "الإسرائيلية"، بما فيها القوة النووية. (بزي، مرجع سابق، ص ٤٩٣).

(٢) أعلنت المنظمات الفدائية الفلسطينية تنفيذها ٣٥ عملية فدائية عام ١٩٦٥ و٤١ عملية في عام ١٩٦٦ و٣٧ عملية في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧. (الياس، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨).

(٣) سعد التائه، (٥ يونيو نكسة أم مؤامرة)، بيروت، دار النضال، ط ١، ١٩٨٤، ص ٢١٦.

فلجأت إلى الانتقام أسلوباً للردع، وقامت بقصف قوات الفدائيين، وأغارت على قرى عربية قريبة من خطوط الهدنة، وشنت عدداً من الاعتداءات على مواقع الجيش السوري بشكل خاص<sup>(١)</sup>، وصرّح رئيس الحكومة "الإسرائيلية" ليفي أشكول قائلاً: (إن حرب العصابات أمر لا يقبله العقل ولا يمكن ترك الأمر له في "إسرائيل". ومن الواضح أن سورية هي مصدر التخريب والمخربين الذين يفتدون إليها)<sup>(٢)</sup>. وبحسب الرأي "الإسرائيلي" أن تلك العمليات الفدائية كانت تتم بدعم وتخطيط وتسليح من سورية، في إطار حرب التحرير الشعبية التي نادى بها القيادة السورية<sup>(٣)</sup>. وقد اتخذت "إسرائيل" من العمليات الفدائية الفلسطينية، ذريعةً لتطوير النزاع مع الدول العربية المعنية (سورية ومصر)، فكانت هذه العمليات من العوامل الرئيسية التي دفعت "إسرائيل" إلى القيام بعدوانها على الدول العربية في ١٩٦٧/٦/٥<sup>(٤)</sup>.

د- التهديد "الإسرائيلي" لسورية: منذ أوائل عام ١٩٦٧ بدأ التوتر في المنطقة يتخذ أبعاداً جديدة نتيجة لتحوّل قادة "إسرائيل" إلى إعلان التهديد المباشر بغزو الأراضي السورية واحتلال دمشق، وإسقاط النظام الحاكم فيها. فبدأت القوات "الإسرائيلية" بتاريخ ١٩٦٧/٤/٧ شنّ هجمات عسكرية على القوات السورية جنوبي بحيرة طبرية<sup>(٥)</sup>، لذلك أرسلت

---

(١) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٢٨، وأيضاً: شيف، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٧.

(٢) هويدي، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

(٣) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ترجمة: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) MA'OZ and YANIV, op.cit, p. 164.

(٥) MA'OZ and YANIV, op.cit, p. 167. وأيضاً: لوتسكي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

سورية مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي شرحت فيها الموقف المتأزم في المنطقة، وحثّت من أن "إسرائيل" تبيّت اعتداءً وشيك الوقوع على الأراضي السورية<sup>(١)</sup>. وكان مما أرادته "إسرائيل" من تهديد سورية دفع مصر إلى دخول الحرب، ولاسيما بعد أن وقّعت الدولتان اتفاقية للدفاع المشترك عام ١٩٦٦، فخطّطت "إسرائيل" للقضاء على قوة مصر وسورية المتنامية، وتوجيه هجوم استباقي ضد الدولتين، واتخذت مشروع تحويل مياه الأردن وسيلة لتأزيم الموقف مع الدول العربية المجاورة لفلسطين وبالتحديد سورية ومصر<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الأسباب المباشرة:

نتيجةً للتهديدات والاعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة على سورية، أراد الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن تقوم مصر بدورها القومي في حماية سورية من التهديدات "الإسرائيلية"، وعدم البقاء على الحياد في حال شنت "إسرائيل" الحرب عليها، بوصف "إسرائيل" العدو المشترك للبلدان العربية كلّها، ومن ثمّ لا يجوز أن تكون سورية وحيدةً في مواجهتها<sup>(٣)</sup>.

(١) مهنا، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) كالي، مرجع سابق، ص ٧.

(٣) ذكر ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب الاستقالة في ١٩٦٧/٦/٩ بقوله: (كانت هناك خطة من العدو لغزو سورية، وكانت تصريحات قادته العسكريين تقول ذلك صراحة، وكانت الأدلة متوفرة على ذلك، كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة في ذلك، وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده، بل قام أصدقاؤنا في الاتحاد السوفيتي بتأكيد ذلك، لقد وجدنا واجباً علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين، وفضلاً عن أن ذلك واجب الأخوة العربية، فهو أيضاً واجب وطني، فإن البادئ بسورية سوف يثني بمصر). (عيسى درويش، جمال عبد الناصر والتضامن العربي، مجلة الفكر السياسي، العددان ٩/١٠-، دمشق، إصدار اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠، ص ٣٣-٣٤، وأيضاً: صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد ١٢٨٥/، الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩، ص ١).

وعلى أثر وصول رسالة من الاتحاد السوفيتي إلى سورية ومصر، مفادها أن الجيش "الإسرائيلي" سوف يقوم بمهاجمة سورية، ونتيجة للتقارير التي وردت من الجبهة السورية التي أفادت بوجود حشود عسكرية "إسرائيلية" ضخمة على الجانب المقابل لسورية، تريد غزوها<sup>(١)</sup>، بادر الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى وضع اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع سورية عام ١٩٦٦ موضع التنفيذ، فأمر بحشد عدّة فرق مصرية في سيناء بشكل علني وطلب سحب قوات الطوارئ الدولية<sup>(٢)</sup> من الأراضي المصرية في ١٦/٥/١٩٦٧، وفعلاً انسحبت تلك القوات، وسلّمت أماكنها للقوات المصرية في ٢٢/٥/١٩٦٧<sup>(٣)</sup>، ومن ضمنها مضائق تيران<sup>(٤)</sup> التي كانت السفن "الإسرائيلية" تعبرها من وإلى ميناء إيلات<sup>(٥)</sup>، وأتبعَت

- 
- (١) مهنا، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٦، وأيضاً: مصلح، مرجع سابق، ص ٧١.
- (٢) أنشئت قوّة الطوارئ الدولية في سيناء بقرار من الأمم المتحدة عقب انسحاب "إسرائيل" منها بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكانت مهمتها الإشراف على انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية. (أندرين، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢٧).
- (٣) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ٧٢-٧٥، وأيضاً: صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد /١٢٧٩/، الصادر بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦٧، ص ١.
- (٤) مضائق تيران: تؤدّي مضائق تيران إلى مضيق صغير يؤدي إلى خليج العقبة المغلق، ولا يتصل حوضه ببحار أخرى إلا عبر فتحة طبيعية ضيقة، تكثُر فيه الشعب المرجانية، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد الملاحة في ممرين ملاحيين ضيقين، يشكل الجزء الصالح للملاحة مساحة صغيرة جداً، تستخدمه مصر والأردن والسعودية و"إسرائيل". (محمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩، ص ١٥).
- (٥) ميناء إيلات: ميناء على خليج العقبة، أقامته "إسرائيل" على أراضي قرية أم الرشراش التي احتلتها في ١٠/آذار/١٩٤٩، فيه مطار ومرافئ للنفط، احتلتها "إسرائيل" عقب توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر في ٢٤/٢/١٩٤٩. (القواعد العسكرية الإمبريالية في الوطن العربي، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة التوجيه الحزبي، دمشق، د.ت، ص ١٠٨).

مصر تلك الخطوة بإعلان إغلاق مضائق تيران في ٢٣/٥/١٩٦٧<sup>(١)</sup>، وحظر دخول السفن "الإسرائيلية" إلى خليج العقبة<sup>(٢)</sup> وميناء إيلات. وشكّل هذا الإجراء حجة "لإسرائيل" للقيام بعدوانها<sup>(٣)</sup>؛ إذ أعلنت التعبئة العامة، وناقشت قيادتها الخطط المعدّة للهجوم على الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسورية، وتدمير جيوش تلك البلدان<sup>(٤)</sup>، ووضع الجيش "الإسرائيلي" في حالة استنفار قصوى، بعدما أعلنت "إسرائيل" أن حصار خليج العقبة "عمل عدواني"، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، أن خليج العقبة هو ممر مائي دولي لا يجوز إغلاقه في وجه الملاحة الدولية. واقترحت بريطانيا إرسال قوات بحرية مشتركة لتأمين المرور في الخليج، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذا الاقتراح<sup>(٥)</sup>. وفي ٤/٦/١٩٦٧ اجتمعت الحكومة "الإسرائيلية"،

---

(١) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ٨١، وأيضاً: بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) خليج العقبة: يمتد من شمال البحر الأحمر حتى ميناء العقبة في الشمال، ويحدّه غرباً ساحل سيناء الشرقي، وشرقاً السعودية، وتطلّ على الخليج مصر والأردن والسعودية وفلسطين المحتلة، ويبلغ طول الخليج من مدخله حتى نهايته عند ميناء العقبة نحو ١٧٥ كم/، في حين يبلغ طول ساحله ٤١٥ كم/، ويتراوح عرضه بين ٥ - ٢٩ كم/ (حسن الراوي، الوضع القانوني لخليج العقبة ومضائق تيران، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧، ص ٤).

(٣) أكّدت مصر أن جميع التدابير التي قامت بها مطابقة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن عمل قوات الطوارئ الدولية على الأراضي المصرية مسألة تخصّ السيادة المصرية، وأن "إسرائيل" تستطيع استخدام قوات الطوارئ الدولية في أراضيها، وأعلنت أن مضائق تيران مياه إقليمية مصرية، ولمصر حق إغلاقها لأنها في حالة حرب مع إسرائيل. (صلاح مصطفى الدباغ، السيادة العربية على خليج العقبة ومضيق تيران، دراسة قانونية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٢٤-٣١).

(٤) بريغمان والطهري، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٥) مذكرات محمد فوزي، المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣.

واتخذت القيادة العسكرية "الإسرائيلية" بطلب من رئيس هيئة أركانها إسحاق رابين قرارها بشنّ الحرب<sup>(١)</sup>.

كان قرار إغلاق خليج العقبة ومضايق تيران من أخطر القرارات السياسية والعسكرية التي اتخذتها مصر حتى وقوع العدوان "الإسرائيلي" في ١٩٦٧/٦/٥؛ إذ إنه شكّل، حسب وجهة النظر "الإسرائيلية"، السبب المباشر في شنّ الحرب على الدول العربية، وأوجد الذريعة الكافية، حسب رأي بعض المؤرّخين، لدى "إسرائيل" للقيام بهذا العدوان، الذي حاولت من خلاله ضرب الخطّ التقدّمي لدول المواجهة العربية.

### ثانياً - أحداث الحرب ومجرياتها:

قبل الدخول في أحداث الحرب ومجرياتها، لا بد من دراسة أوضاع القوات العسكرية للدول المشتركة فيها.

### جدول رقم (١)

#### ميزان القوى العسكرية بين العرب و"إسرائيل"

الدولة	القوات البرية		القوات الجوية		القوات البحرية		التعداد الكامل للقوات العسكرية
	نظاميون	احتياط	قوات	الطائرات	قوات	قطع البحرية	
مصر	١٦٠ ألفاً	١٢٠ ألفاً	١٥ ألفاً	٤٠٠	١١ ألفاً	٨١	٣٠٦.٠٠٠
سورية	٥٤ ألفاً	٥٠ ألفاً	٩ آلاف	١٥٠	١٣٠٠	.....	١١٤.٣٠٠
الأردن	٣٨ ألفاً	٣٠ ألفاً	١٥٠٠	٨٠	.....	.....	٦٩.٥٠٠
العراق	٧٠ ألفاً	.....	١٠ آلاف	٢٠٠	١٨٠٠	.....	٨١.٨٠٠
إسرائيل	٧١ ألفاً	٢٢٠ ألفاً	١٤ ألفاً	٤٠٠	٣٠٠٠	٥٩	٣٠٨.٠٠٠

المصدر: بيان صادر عن منظمة ٩١ طلائع حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة،

بمناسبة الذكرى الثالثة لعدوان ٥/حزيران (دراسات)، ص ٤٥.

(١) أندرلين، مصدر سابق، ص ٢٥٧-٢٥٩.



يُلاحظ من الجدول السابق، تفوّق العرب على "إسرائيل" في الميادين العسكرية كلّها لكن التفوّق العربي في العدد والكم، قابله تفوّق "إسرائيلي" في نوعية التنظيم والتدريب، فكانت الجيوش العربية في تلك المرحلة جيوشاً غير مؤهلة لخوض الحرب، واستخدام الأسلحة المتطورة، في الوقت الذي كان فيه الجيش "الإسرائيلي" الأقل عدداً وعدةً، أكثر تنظيمياً وقدرةً على استخدام أحدث أنواع الأسلحة.

### ١ - الهجوم الجوي "الإسرائيلي":

قبل بداية الهجوم الجوي، بدأت "إسرائيل" في إعاقة وتشويش خطوط المواصلات السلوكية واللاسلكية وأجهزة الرادارات للجيشين المصري والسوري<sup>(١)</sup>، مما أفقد القيادة الميدانية المصرية السيطرة على القوات الجوية وعناصر الدفاع الجوي<sup>(٢)</sup>. وعلى الفور بادرت "إسرائيل" إلى

---

(١) قامت "إسرائيل" وبمساعدة من سفينة ليبرتي التابعة للأسطول البحري الأمريكي، التي كانت ترسو على بعد /٢٥ كم/ من مدينة العريش، بالتشويش على الاتصالات اللاسلكية لسورية ومصر، فقد كانت هذه السفينة مجهزة بأحدث المعدات الإلكترونية، وقادرة على تحليل كل أنواع الشيفرات المعقدة، فالتقطت الاتصالات العربية و"الإسرائيلية" كلّها، على بعد /١٦٠ كم/، وقد هاجمتها الطائرات "الإسرائيلية" في اليوم الرابع من الحرب ١٩٦٧/٦/٨، وادّعت بأنها "أخطأت الهدف واشتبهت بها على أنها سفينة مصرية"، ولكن بعض ضباط السفينة الأمريكيين الذين نجوا من الهجوم أكدوا أنّ القوات "الإسرائيلية" كانت قد خططت لإغراق السفينة، لأنها سجّلت كل الاتصالات والشيفرات والقرارات العسكرية للقيادة "الإسرائيلية"، وقواتها العسكرية، على الجبهتين السورية والمصرية، التي كان أهمها قرار القيادة العسكرية "الإسرائيلية" باحتلال الجولان في ١٩٦٧/٦/٩، بعد قبول "إسرائيل" والدول العربية قرار وقف إطلاق النار، ومن ثمّ كان تدمير السفينة لإخفاء أي دليل يمكن من خلاله إدانة "إسرائيل". (بزي، مرجع سابق، ص ٣٤٧-٣٤٩).

(٢) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٣٥.

تنفيذ خطة الحرب، فقام سلاح الجو "الإسرائيلي" في الساعة ٨.٤٥ من صباح ١٩٦٧/٦/٥ بتوجيه ضرباته إلى تسع مطارات مصرية في وقت واحد<sup>(١)</sup>. وخلال ساعتين ونصف الساعة، دمر الطيران "الإسرائيلي" ٨٥% من سلاح الطيران المصري، وفي الوقت نفسه قامت بعض الطائرات "الإسرائيلية" بالتعاون مع طائرات الأسطول السادس الأمريكي بحماية المطارات "الإسرائيلية" في داخل "إسرائيل" والمنطقة الشمالية منها<sup>(٢)</sup>، بهدف التصدي للطائرات السورية التي توجهت في الوقت نفسه لقصف المطارات "الإسرائيلية" ومصفاة نفط حيفا. وقامت الطائرات "الإسرائيلية" بقصف بعض المطارات السورية ودمرت /٥٠/ طائرة فيها<sup>(٣)</sup>، كما قامت الطائرات "الإسرائيلية" أيضاً بمهاجمة بعض المطارات الأردنية والعراقية، ودمرت /٢٩/ طائرة أردنية و /٢٣/ طائرة عراقية<sup>(٤)</sup>،

(١) شنت الطائرات "الإسرائيلية" هجماتها على المطارات الآتية: (بني سويف الساعة ٨،١٥ - المنصورة الساعة ١٠ - حلوان الساعة ١٠ - المنيا الساعة ١٥، ١٠ - بليس الساعة ١٢ - ألماتة الساعة ١٠ - الغردقة الساعة ١٥، ١٢ - الأقصر الساعة ١٢، ٣٠). (بسام العسلي، جيش العدوان الصهيوني، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٧٢).

(٢) AVI SHLAIM, The IRON WALL, Israel and The Arab world, New york, published: w.w.Norton and company, First Edition, 2000, p. 241.

وأيضاً: مذكرات محمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٤) شنت الطائرات "الإسرائيلية" هجماتها على الجبهة الشرقية على الشكل الآتي: مطار عمان الساعة ١٢، ٤٥، ومطار المفرق الساعة ١٣ وكلاهما أردنيان، مطار دمشق الساعة ١٣ ومطار الضمير الساعة ١٣، ١٥ ومطار صقيل الساعة ١٣، ١٥ ومطار مرج رياق اللبناني الساعة ١٣، ١٥ ومطار هـ٤ الأردني الساعة ١٥، ٤٥، ومطار هـ٣ في العراق الساعة ١٥. (العسلي، مرجع سابق، ص ٣٧٢).

وأدى ذلك إلى فقدان الدول العربية السيطرة على مجالها الجوي، فأصبحت قواتها البرية من دون غطاء جوي يؤمن لها الحماية. وهذا ما سمح للقوات البرية "الإسرائيلية" بالتقدم للهجوم البري تحت غطاء جوي باتجاه أراضي مصر وسورية والأردن وضرب جيوشها وتدميرها<sup>(١)</sup>.

## ٢ - العمليات على الجبهة المصرية:

إثر انتهاء العمليات الجوية، بدأت العمليات البرية على الجبهة المصرية، بهدف إخراج مصر من الحرب، واحتلال سيناء ومنطقة غزة، والسيطرة على قناة السويس، واحتلال مضائق تيران، فانتقلت القوات "الإسرائيلية" التي حُشدت باتجاه سيناء، إلى الهجوم مستغلة عنصر المفاجأة، واستطاعت خرق الدفاعات المصرية، وقطع طرق إمداداتها. وعلى الرغم من دفاع القوات المصرية عن مواقعها، إلا أن الهجوم المفاجئ أدى إلى تطويقها بعد وصول وحدات عسكرية "إسرائيلية" إلى مدينة العريش التي سقطت في اليوم التالي ٦/٦ في يد القوات "الإسرائيلية"، التي قامت بقطع اتصالات القيادة المصرية في سيناء وتشويشها<sup>(٢)</sup>.

ومن جانب آخر، فإن تحركات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أوحى للمصريين بالاشتراك في الحرب إلى جانب "إسرائيل"، الأمر الذي أخاف القيادة المصرية وأوهمها بتشكيل تحالف غربي-

---

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٧٩.

"إسرائيلي" ضدها<sup>(١)</sup>، فسارعت القيادة العسكرية المصرية إلى إصدار الأوامر للقوات المصرية للانسحاب من سيناء في منتصف يوم ٦/٦/٧٠. وقد شكّل هذا القرار صدمة للقوات المصرية، وكانت نتائجه عليها مدمّرة في سيناء؛ إذ قامت "إسرائيل" باستغلال ظروف الانسحاب فقصفت القوات المصرية المنسحبة، مما أوقع خسائر كبيرة في الأرواح، ودمّر المعدات والآليات العسكرية<sup>(٢)</sup>. ونتيجة ذلك انهارت الدفاعات المصرية ووقعت قطعات الجيش المصري كلّها في سيناء بين القوات "الإسرائيلية" المهاجمة من صحراء النقب، وقوات المظليين "الإسرائيليين" التي أنزلت وقامت

(١) لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف موقف المتفرّج من العدوان "الإسرائيلي"، وإنما بدأت بتحريض الدول الأوروبية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا، من خلال الاقتراح عليهما البدء بعمليات حربية إلى جانب "إسرائيل"؛ بحجة تأمين حرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران، وبدأت على الفور إرسال المساعدات إلى "إسرائيل" التي وصلها مع بداية الحرب أكثر من ١٠٠٠/ خبير عسكري أمريكي، وكثيراً من المتطوعين الأمريكيين للاشتراك بالحرب إلى جانبها. كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال مساعدات ضخمة من الأسلحة الحديثة المتطورة "لإسرائيل"، وتزويدها بمعلومات عسكرية واستخباراتية دقيقة ومفصلة عن وضع القوات العربية. (اجاريشيف، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦).

(٢) أصدر أمر الانسحاب المشير عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة المصرية) شفويّاً، وبشكل مفاجئ، ومن دون التنسيق مع الرئيس جمال عبد الناصر، مما أدى إلى حالة انهيار للقوات المصرية في سيناء، التي بلغ عددها ١٢٠ ألفاً، والتي انسحبت بشكل غير منظم وغير مدروس، وحدثت فوضى في صفوف القوات المنسحبة، وقد أدى ذلك إلى تسهيل احتلال "إسرائيل" لسيناء من دون قتال. (مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٥٢-١٥٧).

(٣) الياس، المرجع السابق، ص ٧٩.

بإغلاق الممرات المؤدية إلى مصر شرقي القناة. وأعلنت "إسرائيل" احتلالها لمنطقة شرم الشيخ، وعودة حرية الملاحة البحرية إلى مضائق تيران<sup>(١)</sup>. وفي مساء ١٩٦٧/٦/٨ وصلت القوات "الإسرائيلية" إلى قناة السويس وسيطرت عليها. ونتيجةً للهزائم المصرية أُجبرت القيادة المصرية على قبول قرار وقف إطلاق النار في ١٩٦٧/٦/٩<sup>(٢)</sup>، وقامت "إسرائيل" بعد سيطرتها على سيناء، ببناء مجموعة من التحصينات العسكرية، لتشكل حداً فاصلاً بين طرفي قناة السويس، ولتعيق تقدم القوات المصرية باتجاه سيناء في حال اندلاع أي حرب مقبلة بينهما، وسميت تلك التحصينات بخط بارليف<sup>(٣)</sup>.

---

(١) بزوي، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

(٣) خط بارليف: نسبة إلى الجنرال حاييم بارليف، بني عقب عدوان ١٩٦٧ على طول قناة السويس، واستعملت في بنائه الأحجار الضخمة والأسمت المسلح بالحديد والفولاذ، كما صنعت الأبواب من الحديد الصلب، ويحتوي الخط على ٣٥/ موقعاً، في كل موقع عددٌ من الملاجئ ترتبط مع بعضها من خلال ممرات محفورة في الأرض، ويبلغ ارتفاع الخط نحو ١٠/ أمتار فوق سطح الأرض، وقد كلف بناؤه أكثر من ٥٠٠/ مليون دولار، وزُوّدَ بملاجئ للدبابات والعربات وغرف الاستطلاع والمرصد، وبنظام إنذار شامل، وجهزت مواقعه بوسائل الوقاية من الحرب الكيماوية وأحيطت بحقول من الألغام المضادة للأفراد والدبابات، كما زُوّدت بالرشاشات والمدافع والصواريخ، وبخزانات كبيرة من النابالم مخفية على الضفة الشرقية للقناة، ومعدّة بحيث يندفع منها النابالم المشتعل فوق سطح مياه القناة، ويحوّلها إلى أمواج من اللهب المشتعل. (مذكرات شكيب أبو جبل، (أسير عربي سابق في سجون الاحتلال الصهيوني)، دمشق، دار قصي للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١١٥-١١٦، وأيضاً: الشاعر، مصدر سابق، ص ١٤٠-١٤٤).

### ٣- العمليات على الجبهة الأردنية:

بعد اجتياح القوات "الإسرائيلية" للأراضي المصرية، وسيطرتها على المجال الجوي في المنطقة، انتقلت إلى الهجوم على الجبهة الأردنية بهدف احتلال الضفة الغربية<sup>(١)</sup>. وبدأت القوات "الإسرائيلية" المدرعة والقوات المظلية باجتياح مدن وقرى الضفة الغربية التي كانت تخضع للسيطرة الأردنية، فاحتلت قلقيلية وجنين ونابلس ورام الله، وطوّقت مدينة القدس واحتلتها. وعلى الرغم من محاولة القيادة الأردنية إمداد قواتها في الضفة الغربية بالعتاد والسلاح والرجال، إلا أنها فقدت عامل الوقت، وبدأت القرى والمدن بالسقوط بعد أن حاصرتها القوات "الإسرائيلية" ومنعت الإمدادات العسكرية من الوصول إليها<sup>(٢)</sup>. وخلال يومين من المعارك تمكّنت القوات "الإسرائيلية" من السيطرة على الضفة الغربية بكاملها، وبدأت القوات الأردنية بالانسحاب منها في ٦/٧/١٩٦٧ باتجاه الأردن<sup>(٣)</sup>، وبنهاية يوم ٦/٨/١٩٦٧ كانت "إسرائيل" قد احتلت الضفة الغربية، وبدأت تركيز هجومها على سورية، وملاحقة القوات الأردنية المنسحبة تحت غطاء جوي حتى جسر نهر الأردن<sup>(٤)</sup>. وعلى إثر ذلك، وبعد عجز القيادة الأردنية عن مواجهة القوات المهاجمة، أعلن الأردن قراره بقبول وقف إطلاق النار في ٦/٨/١٩٦٧<sup>(٥)</sup>.

(١) عطايا، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) بزي، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

(٣) الياس، المرجع السابق، ص ٨١-٨٢، وأيضاً: عطايا، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٤) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٦٣.

(٥) بزي، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

#### ٤ - العمليات على الجبهة السورية واحتلال الجولان:

كانت خطة الهجوم على الجبهة السورية واحتلال الجولان قد وضعت قبل بداية الحرب. وقد عملت القيادة "الإسرائيلية" طوال المدّة التي سبقت هجومها باتجاه الجولان، على الاستعداد والتدريب لإنجاح الخطة في إطار إستراتيجيتها التوسّعية، إذ لم تكن تلك الخطة وليدة ظروف معينة، بل كانت تنفيذاً عملياً لأطماع سابقة في الجولان وأراضيه وموقعه الإستراتيجي المهم من جهة، وتدمير الجيش السوري بهدف إخراج سورية من الحرب من جهة ثانية<sup>(١)</sup>.

في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب لم تكن هناك أعمال قتالية واسعة للقوات البرية على الجبهة السورية، لأن "إسرائيل" ركّزت جهودها الرئيسة في الأيام الأولى من الحرب لحسم الموقف في سيناء على الجبهة المصرية<sup>(٢)</sup>. ولكن منذ بدء "إسرائيل" بالهجوم على سيناء أخذت القوات السورية وبالتنسيق بين القيادتين المصرية والسورية، بقصف المستوطنات "الإسرائيلية" في المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة، وقامت الطائرات السورية بقصف بعض المطارات "الإسرائيلية" ومصفاة حيفا للنفط، فردّ الطيران "الإسرائيلي"، بالتعاون مع الطيران الأمريكي وبعد ضرب الطيران المصري، بقصف المطارات السورية ودمّر ٧٥% من الطائرات الحربية السورية<sup>(٣)</sup>. كما شنت القوات "الإسرائيلية"

---

(١) وضع الخطة الجنرال "الإسرائيلي" دافيد إيعازر قبل الحرب، بهدف إقامة خط دفاعي شرقي هضبة الجولان يمكن من خلاله السيطرة على دمشق، وكانت الخطة تقوم على توجيه ضربتين، في شمال الجولان وجنوبه، واستخدمت في الخطة ثمانية ألوية من الجيش "الإسرائيلي" (خمسة ألوية مشاة وثلاثة ألوية دبابات)، بالإضافة إلى وحدات الدفاع، الموجودة في مستعمرات الحولة، وطبرية التي بلغت نحو ثلاثة ألوية مشاة. (الياس، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤).

(٢) عطايا، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٣) الياس، المرجع السابق، ص ٨٦.

هجوماً كبيراً بالطيران والمدفعية على المناطق والقطاعات العسكرية السورية المنتشرة على طول الجبهة<sup>(١)</sup>، فقصفت مناطق العال وسكوفيا والعليقة<sup>(٢)</sup>.

ردّت سورية بقصف أهداف عسكرية "إسرائيلية" في سهل الحولة، وبدأت بتنفيذ خطة لعبور نهر الأردن واحتلال ضفته الغربية. لكن الخطة لم تنجح بسبب تصدي الطائرات "الإسرائيلية" للقوات السورية التي تحوّلت من وضع الهجوم إلى وضع الدفاع. ونتيجة لذلك تغيرت خطة الهجوم السورية، وتحوّلت إلى خطة دفاعية وُزّعت فيها القوات السورية في الجولان للتصدي للهجوم "الإسرائيلي"<sup>(٣)</sup>، مع تعزيز دور المدفعية المضادة للطيران، وتجهيزها لردع سلاح الطيران "الإسرائيلي"، وشلّ حركته<sup>(٤)</sup>.

(١) كانت الجبهة السورية في الجولان عشية حرب ١٩٦٧ تمتد نحو /٨٠ كم/، من بانياس شمالاً حتى نهر اليرموك جنوباً، نحو /٢٤ كم/ كانت تشكل طول بحيرة طبرية، و /٥٦ كم/ تقريباً بين البحيرة وبانياس، ولا يزيد عمقها في أعرض نقطة عن /٢٢ كم/. (عطايا، المرجع السابق، ص ١٠٩).

(٢) محمد إبراهيم العلي، حياتي والإعدام، دمشق، دن، ج ٣، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٢٥١، انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٨).

(٣) وُزّعت القوات الدفاعية السورية في الجولان على الشكل الآتي: في القطاع الشمالي بعرض ٢١ كم وعمق ١٧ كم اللواء ١١ مشاة، وفي القطاع الأوسط بعرض ١٤ كم وعمق ٢٢ كم اللواء ٨ مشاة، وفي القطاع الجنوبي بعرض ٣٢ كم، وعمق ٣٣ كم، (اللواء ١٩ مشاة واللواء ٨٠ احتياط)، وبقي اللواء ٤٤ دبابات احتياط جنوب شرق القنيطرة، واللواء ١٢٣ مشاة احتياط شمال شرق القنيطرة، ووضعت الكتيبة ١٠٢ استطاع قوّة احتياط ضد الإنزال المظلي "الإسرائيلي" في منطقة خان أرنبة، وكذلك مجموعة الألوية ٤٢ المكونة من اللواء ٢٠ واللواء ٦٠ احتياط. (الياس، مرجع سابق، ص ٨٦).

(٤) العلي، حياتي والإعدام، مصدر سابق، ص ٢٥٢.



وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر تبادل القصف المدفعي بين القوات السورية المدافعة والقوات "الإسرائيلية" المهاجمة طوال يومي ٧/٨-١٩٦٧/٦/٨، وتوالى الخسائر في صفوف القوات السورية نتيجة تفوق سلاح الجوّ الإسرائيلي، الذي نجح بتدمير القوة الجوية السورية وأبقى القوات البرية والمواقع العسكرية في الجولان من دون حماية جوية. وعلى إثر ذلك قبلت سورية بوقف إطلاق النار في مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨. لكن "إسرائيل" وعلى الرغم من إعلانها قبول القرار، استغلت فرصة توقف القصف السوري، فأصدرت في صباح يوم ١٩٦٧/٦/٩ أمراً إلى قواتها باحتلال الجولان، وبدأت بقصف المطارات والأهداف العسكرية والمدنية في سورية على وجه العموم، وفي الجولان على وجه الخصوص<sup>(١)</sup>، بعد استفراد "إسرائيل" بها إثر انتصاراتها في مصر والأردن، واستطاعت تدمير معظم المطارات السورية ومواقع القوات السورية في الجولان<sup>(٢)</sup>. وبدأت القوات "الإسرائيلية" بالهجوم البري على الجولان من جهته الغربية على ثلاثة قطاعات، وأصبحت القوات السورية المدافعة عن الجولان في وضع صعب جداً؛ لأنّ تحصيناتها فقدت دورها في تأمين الحماية لمن في داخلها بعد فقدانها للغطاء الجوي، وأصبحت في مناطق مكشوفة أمام القوات "الإسرائيلية". ولكن على الرغم من ذلك فقد قاتلت القوات السورية قتالاً عنيفاً في الجولان، وتصدّت للهجوم "الإسرائيلي"<sup>(٣)</sup>. وقد اختارت القوات

---

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

(٢) بزي، المرجع السابق، ص ٣٥١.

(٣) يعترف موشي دايان بضراوة المعارك مع القوات السورية في الجولان، وبحجم الخسائر العسكرية والبشرية التي تكبدتها القوات "الإسرائيلية" المهاجمة. (دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ٦١).

"الإسرائيلية" المهاجمة توجيه ضربتها الأولى إلى القطاع الشمالي من الجولان، لأنّه القطاع الأضعف من حيث مقاومته ودفاعاته، فاشترك في الهجوم خمسة ألوية معززة بالمدفعية وبالمدعم الجوي<sup>(١)</sup>.

وبذلك تمكّنت "إسرائيل" من الوصول إلى خط عين فيت - واسط - القلع - بعمق ٧ كم واستطاعت اختراق القطاع الشمالي في ١٠/٦/١٩٦٧، إلى جانب تحقيق هدفها الأهم في الاستيلاء على الجولان لما فيه من مميزات جيواستراتيجية وسياسية وموارد أولية مهمّة وتابعت هجومها باتجاه القنيطرة - كفر نفاخ. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٥) في ١٩٦٧/٦/٩ بوقف العمليات العسكرية على الجبهات العسكرية، وموافقة "إسرائيل" وسورية عليه<sup>(٢)</sup>، فإن "إسرائيل" استمرّت في عملياتها ضد سورية، وخرقت قرار وقف إطلاق النار؛ إذ قام لواء مدرع من الجيش "الإسرائيلي" باختراق عمق الجبهة السورية في محور العليقة - طريق التابلاين<sup>(٣)</sup>.

(١) اشترك في الهجوم على القطاع الشمالي كل من اللواء ٤٥ دبابت الذي هاجم محور بانياس - مسعدة - القنيطرة، واللواء الأول جولاني في محور تل العزيزيات - القلع - بقعاثا - القنيطرة، واللواء الثامن دبابت باتجاه محور العقده - واصل - القنيطرة، واللواء ٣٧ مدرع باتجاه تل سيان - واسط - كفر نفاخ - السنديانة، واللواء التاسع دبابت باتجاه راوية - العليقة - الخشنية، كما هاجم اللواء الثالث مشاة معزراً بكتيبة من اللواء الخامس مشاة القطاع الأوسط باتجاه الجمرك - كفر نفاخ - وهاجم اللواء الثاني مشاة القطاع الجنوبي باتجاه عين جيف - شرق بحيرة طبرية، وهاجمت كتيبة مشاة محور مزرعة عز الدين - فيق، وقوة مظليين من فرقة بيلد باتجاه فيق - العال تعززها كتيبة محمولة جواً. (الياس، مرجع سابق، ص ٨٨).

وأيضاً: SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 247

(٢) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٨).

(٣) الياس، المرجع السابق، ص ٨٩.

وأمام هذه التطوّرات الميدانية، لم يكن أمام القيادة السورية من خيار سوى خيار الانسحاب والمحافظة على ما تبقى من قوات عسكرية لم تدخل المعركة، وتفادي إمكانية تقدم القوات "الإسرائيلية" باتجاه العاصمة دمشق، فاتخذت قراراً بالانسحاب صدر في ١٠/٦/١٩٦٧ إلى قيادة الجيش في القنيطرة<sup>(١)</sup>، فراجعت القوات السورية إلى خط الدفاع السوري الثاني، بعد قتال عنيف مع القوات "الإسرائيلية" التي احتلت هذه المدينة في هذا اليوم نفسه<sup>(٢)</sup>، وأُعلن فيه رسمياً وقف إطلاق النار على الجبهات الثلاث بعد أن حققت "إسرائيل" أهدافها بشكل كامل<sup>(٣)</sup>، ثم بدأت بتحسين المواقع التي احتلتها، فباشرت ببناء خط دفاعي عسكري في الجولان، لمراقبة تحركات القوات العسكرية السورية، وصد أي هجوم سوري محتمل، ومواجهة

---

(١) بعد صدور قرار الانسحاب في صباح ١٠/٦/١٩٦٧ إلى النطاق الدفاعي الثاني، أعلنت إذاعة دمشق بياناً عسكرياً حول سقوط مدينة القنيطرة بأيدي القوات "الإسرائيلية"، وكان الهدف منه، حسب بعض المصادر العسكرية، تسريع عملية انسحاب القوات السورية من القطاع الجنوبي قبل وصول القوات "الإسرائيلية" المتقدمة على محور التابلاين، والحيلولة دون وقوع خسائر كبيرة بها. وقد سبب هذا البيان ارتباكاً وبلبله في القوات السورية والمواطنين في الجولان، فاستغلت "إسرائيل" الفرصة وتقدمت قواتها باتجاه القنيطرة لاحتلالها. وتقول تلك المصادر بأنه على الرغم من أن هذا القرار كان خطأً تكتيكياً وإستراتيجياً، إلا أنه حال دون وقوع خسائر أكبر في القوات السورية المنسحبة. (الياس، مرجع سابق، ص ٩١، وأيضاً: براء ميكائيل، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة رنّدة بعث، دمشق، دار المركز الثقافي، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

(٢) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ١١٢).

(٣) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٦٦.

أعمال المنظمات الفلسطينية المقاومة على أرض الجولان، ومنعها من الوصول إلى فلسطين المحتلة وسمّي هذا الخط بخط ألون<sup>(١)</sup>.

## ٥ - الهزيمة العربية في الحرب وأسبابها:

ألحقت الحرب هزيمة ساحقة بالعرب، وكان لها نتائج كارثية على المستوى العربي بشكل عام، وعلى مستوى البلدان العربية المجاورة "لإسرائيل" (دول المواجهة) بشكل خاص. وقد أُطلق عليها مصطلح "النكسة"؛ تعبيراً عمّا أصاب العرب من شعور بالمرارة، نتيجة ما لحق بهم من آثار مدمّرة، ليس على المستوى العسكري أو المادي فحسب وإنما أيضاً على المستوى النفسي.

ويُرجع بعض المؤرخين الذين تناولوا دراسة حرب حزيران عام ١٩٦٧ أسباب الهزيمة العربية إلى عوامل عدّة، منها ما يتعلق بالعرب، وأخرى تتعلق "بإسرائيل"، وعوامل دولية. وأهم هذه العوامل:

١- الرغبة "الإسرائيلية" في إيقاع هزيمة ساحقة بدول المواجهة العربية، بحيث تضع حداً للصراع، وتحسمه لمصلحتها، ولا سيما بعد انتشار الفكر الثوري العربي، والشعور بإمكانية نجاح التجارب الوجودية العربية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) خط ألون: نسبة إلى إيغال ألون، وهو خندق محفور على امتداد الجبهة تقريباً، يبلغ عرضه نحو أربعة أمتار ونصف، وعمقه نحو ثلاثة أمتار، يمتد على جانبه سائر تراقي من جهة الأرض المحتلة بارتفاع خمسة أمتار، كما يشمل الخط سلسلة من حقول الألغام المزروعة في عمق الأرض المحتلة وسلسلة من التحصينات مقامة على التلال الإستراتيجية في الجولان، مجهزة بمدفعية وقواعد صاروخية وأسلحة متوسطة وخفيفة. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٨٦-٨٧، وأيضاً: معارك تشرين، الإدارة السياسية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، فرع الثقافة والتوجيه، دمشق، مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، ١٩٧٤، ص ١٢).

(٢) ماجد شدّود، حافظ الأسد والصراع العربي الصهيوني، دمشق، د. ن، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٧١.

٢- العقيدة الصهيونية التي تقوم على إيديولوجية تاريخية غُرست في الذهن "الإسرائيلي" عن عودة "الشعب المختار" إلى "أرض الميعاد"، مما أعطى دفعاً معنوياً كبيراً للجندي "الإسرائيلي" في المعركة.

٣- استغلال "إسرائيل" تدهور العلاقات العربية- العربية، لضرب إرادة مصر، التي كانت تُعدُّ رائدة العمل القومي العربي بوضعها أمام الأمر الواقع، ومحاولة استفزازها عن طريق تهديد سورية، واستدراجها إلى المعركة بهدف القضاء على قوتها العسكرية المتنامية.

٤- الترسانة العسكرية التي تلقتها "إسرائيل" نتيجة الدعم العسكري الغربي، على وجه العموم، والأمريكي على وجه الخصوص؛ إذ حصل الجيش "الإسرائيلي" على معدّات حديثة وظّفها في تطوير قدراته العسكرية، وكفاءته القتالية، قبل أن تبدأ الحرب بسنوات عدّة<sup>(١)</sup>.

٥- ضعف التنسيق العسكري بين دول المواجهة العربية على الرغم من توقيع اتفاقيات للدفاع المشترك ووجود قيادة مشتركة، إذ إن هذا التنسيق والتعاون لم يكونا على المستوى المطلوب، وضعف التخطيط العسكري، إذ اقتصر الخطط العربية على الدفاع، في حين ركزت الخطط "الإسرائيلية" على الهجوم.

٦- الجهل العربي بحقيقة القوات "الإسرائيلية": فقد اتضح للعرب بعد الهزيمة، أن حجم تلك القوات، وتسليحها، وإعدادها، أكبر بكثير مما توقّعوه، وأن معلوماتهم الاستخبارية عن "إسرائيل"، وقواتها ضعيفة جداً، في حين كانت "إسرائيل" متفوّقة في هذا المجال، وامتلكت معلومات عن حجم القوات العربية وخطط الحرب وغيرها<sup>(٢)</sup>.

(١) kanowsky,E :the Economic Impact of the Six-Day War, London, 1970, p. 25- 26

(٢) التائه، مرجع سابق، ص ٢٢١-٢٣٠.

٧- الفرق الكبير في التدريب والتأهيل العسكري والتكنولوجي لكل من الجندي العربي و"الإسرائيلي"، في حين كان الجندي العربي آنذاك ضعيف التدريب، قليل الخبرة العسكرية وخاصة في الأسلحة الحديثة، كان الجندي "الإسرائيلي" يخضع لدورات تدريبية، ويقوم بمناورات عسكرية، ويحصل على أحدث المعلومات التكنولوجية من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال المعركة كان الجندي "الإسرائيلي" مُدْرَباً للقيام بالخطوات المرسومة بتسلسل ناجح، وفي كثير من الأحيان لم تكن القيادات العربية تضع جنودها في صورة واضحة للخطط المُعدّة، للانتقال إلى المراحل المتقدّمة من العمليات<sup>(١)</sup>.

٨- التخاذل الدولي تجاه القضايا العربية ولا سيّما القضية الفلسطينية، وتقديم دول كثيرة معلوماتها الاستخبارية العسكرية لدعم "إسرائيل"، إضافة إلى تحاذل بعض القيادات العربية الرجعية التي كانت تعيش أصلاً في حالة صراع مع الأفكار الثورية، ولم يكن دعمها على المستوى المطلوب، وبعضها لم يشارك أصلاً في هذه الحرب<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً- نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ وأبرز انعكاساتها على الصعيدين العربي و"الإسرائيلي":

#### ١- نتائج الحرب على الصعيد العربي (دول المواجهة):

١- من أبرز نتائج الحرب شعور العرب بالهزيمة. وقد أدّى هذا الشعور إلى بعض الإحباط لدى بعض القوى الثورية العربية، وتراجع الأفكار الثورية في بعض الدول العربية<sup>(٣)</sup>.

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

(٢) بزي، المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(٣) عميد خولي، الحرب العربية الأولى، سلسلة حرب تشرين /١/، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، د. ت، ص ٤٥.

٢- أدّت الحرب إلى وجود مشكلة النازحين المهجّرين الذين قدّر عددهم بنحو/٢٥٠٠٠٠/ نتيجة أعمال القمع والعنف التي ارتكبتها "إسرائيل" في المناطق التي احتلتها<sup>(١)</sup>.

٣- تبيّن للعرب ضرورة توحيد جهودهم والعودة إلى العمل الجماعي العربي، فانعقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم من ٢٩/٨/ إلى ١/٩/١٩٦٧<sup>(٢)</sup>، وكان الهدف المعلن للمؤتمر هو إزالة آثار عدوان حزيران ١٩٦٧، وقد شدّد على وحدة الصف العربي والعمل الجماعي العربي، وتضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة أراضٍ عربية، يقع عبء استردادها على الأمة العربية جمعاء، ووجوب التمسك بالمبادئ الأساسية للعمل العربي المشترك، وعدم المساس بالقضية الفلسطينية، واستخدام النفط سلاحاً اقتصادياً في المعركة مع "إسرائيل" والدول الغربية المؤيدة لها، وتصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية، وسحب الأرصدة العربية من البنوك الأجنبية. وقرر مؤتمر القمة دعم مصر وسورية والأردن مالياً، وأطلق اللغات الثلاث المشهورة: (لا صلح، ولا تفاوض ولا اعتراف "بإسرائيل")<sup>(٣)</sup>.

٤- أدّت الحرب إلى تقارب رسمي عربي، تمثّل بشكل واضح بالتقارب (المصري - السعودي) الذي قاد إلى نوع من التضامن العربي، وأظهر بشكل واضح أن الصراع الرئيس في المنطقة هو الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وأنّ ما عداه مجرد خلافات ثانوية أو فرعية<sup>(٤)</sup>.

(١) ميكائيل، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) مهنا، مرجع سابق، ص ١٧١-١٧٢.

(٣) الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مرجع سابق، ص ٨٤-٩٨، وأيضاً: درويش، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٤) الأنصاري، مرجع سابق، ص ٥٨.

## أ- نتائج الحرب على الصعيدين (المصري والأردني):

١- نجحت "إسرائيل" في احتلال شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس من مصر، والضفة الغربية والقدس اللتين كانتا تابعتين للأردن، وهُجّر مئات الآلاف من المواطنين العرب من أراضيهم<sup>(١)</sup>.

٢- فيما يتعلق بالخسائر العسكرية والبشرية للجانبين: دُمّرت البنية الأساسية للقوات المسلحة للدولتين، وأصبحت جميع المطارات معطّلة، وأسفرت الحرب عن قتل وأسر وفقدان الآلاف من الجنود<sup>(٢)</sup>.

٣- تنازل الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن الحكم، وذلك في خطابٍ ألقاه في مساء ١٩٦٧/٦/٩، أعلن فيه أنه يتحمّل المسؤولية كاملة عن الهزيمة، وأعلن تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية، وتخلّيه عن مسؤولياته كلّها<sup>(٣)</sup>، لكن الشعب المصري رفض الاستقالة، وقام بمظاهرات كبيرة في شوارع مصر تعبيراً عن رفضه الاستسلام، وطالب الرئيس جمال عبد الناصر بالبقاء في الحكم، والعمل على إزالة آثار العدوان "الإسرائيلي"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مهنا، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) بلغ الرقم الإجمالي للمفقودين المصريين /١٣٦٠٠/ فردٍ من ضباط وصف ضباط وجنود، عاد منهم /٣٧٩٩/ أسيراً، تمّت مبادلتهم مع /٢١٩/ أسيراً "إسرائيلياً" في عام ١٩٦٨، وبلغ عدد المفقودين /٩٦٠٠/ مفقود. أما الأردن، فقد بلغت خسائره نحو /٦٠٠٠/ جندي، ونحو /٤٠٠/ جريح، و /٢٠٠٠/ أسير ومفقود. (مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٦٠-١٦١، وأيضاً: أندرلين، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٧٠).

(٣) مذكرات محمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٤) أندرلين، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢.



## ب- نتائج الحرب على الصعيد السوري (احتلال الجولان):

تمخّضت حرب عام ١٩٦٧ عن نتائج سلبية كبيرة على المستوى السوري ومن أهمها:

١- تدمير البنية التحتية العسكرية للقوات السورية في معظمها، وبلغت خسائرها نحو/٧٣٨/ فرداً، منهم /٣٨/ ضابطاً، وأُسِرَ /٣٦١/ جندياً، كما فقدَ الجيش من عتاده العسكري /١٢٥/ دبابة، و /١١٢/ ناقلة مدرعة، و /١٨٦/ مدفعاً ميدانياً، و /٢٣٩/ مدفعاً، و /١٦٢٤/ عربة عسكرية من مختلف الأنواع<sup>(١)</sup>.

٢- أفقدت الحرب القوات السورية خطّها الدفاعي الأول عن العاصمة السورية دمشق. فالمسافة بين الجولان ودمشق لا تتجاوز /٤٠ كم/، وأي هجوم "إسرائيلي" على سورية كان بالإمكان التصدي له في الجولان، لأنها أرض ذات تضاريس صعبة ليس من السهل اجتيازها من دون خسائر فادحة، في حين الطريق إلى دمشق بعد الجولان طريق سهلي ممتد، يصعب الدفاع عنه أمام أي هجوم كاسح<sup>(٢)</sup>.

٣- احتلّت "إسرائيل" ما يقارب (١٢٦٠ كم<sup>٢</sup>) من الأراضي السورية في الجولان، بما فيها مدينة القنيطرة عاصمة الجولان، والمناطق المنزوعة السلاح التي كانت تحت السيادة السورية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) الشاعر، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٣) مواصفات عامة للهضبة السورية المحتلة (الجولان) والنظرة "الإسرائيلية" لها، مرجع سابق، ص ٧.

٤ - هجرت "إسرائيل" أكثر من (١٣١٠٠٠)<sup>(١)</sup> مواطن سوري من أبناء الجولان، أي ما نسبته (٩٣%) من سكانه، ولم يتبقّ منهم بعد الحرب سوى /٨٠٠٠/ مواطن. ولكي تمنع "إسرائيل" عودة المهجّرين إلى قراهم قام الجيش "الإسرائيلي" بتدمير القرى والمراكز البشرية إذ لم يتبقّ من أصل /١٣٩/ قرية و /٦١/ مزرعة، إلاّ /٦/ قرى هي (مجدل شمس - مسعدة - بقعاثا - عين قنية - العجر - سحيتا)، وقد انتقل سكان قرى (بقعاثا ومسعدة وعين قنية وسحيتا) للسكن في قرية مجدل شمس خلال الحرب، وسُمِح لهم بعد انتهائها بالعودة إلى قراهم باستثناء سكان قرية سحيتا، التي دُمّرت، وأُجبر سكانها على الاستقرار في قرية مسعدة<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - نتائج الحرب على الصعيد "الإسرائيلي":

١ - من الناحية الجيوإستراتيجية: حققت "إسرائيل" أهدافها من العدوان في فرض أمر واقع جديد على الأرض، وأحرزت انتصاراً

---

(١) تقدّر بعض المصادر أن عدد السكان المهجّرين بلغ حتى عام ٢٠٠٠ أكثر من /٥٠٠.٠٠٠/ نسمة. (الياس، المرجع السابق، ص ٤٣).

(٢) تقدّر بعض الإحصائيات أن عدد سكان الجولان الباقين تحت الاحتلال، بلغ حتى عام ٢٠٠٠ نحو /١٩٠٠٠/ مواطن سوري. (ثائر أبو صالح، المواقف السياسية للمواطنين العرب في الجولان، مقال في كتاب (الجولان بين الحرب والسلام)، ترجمة: أحمد أبو هدة، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ٢٠٠١، ص ١٠٥).

(٣) حسن أبو لبده وآخرون، السكان السوريون في مرتفعات الجولان المحتلة، (دراسة في الجغرافية البشرية والصحة)، ترجمة مجيد الصفدي، مجدل شمس (الجولان)، الجمعية العربية للتطوير، أيلول ١٩٩٤، ص ٦.

إستراتيجياً وعسكرياً كبيراً على العرب، فأعطاهما هذا الانتصار مزايا عسكرية كثيرة، منها:

أ- احتلال مساحات كبيرة من الأراضي العربية في مصر وسورية، فضلاً عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وحققت مخططات التوسع "الإسرائيلية" نجاحاً كبيراً في هذه الحرب؛ إذ ازداد العمق الإستراتيجي العسكري قرابة / ٢٥٠ كم/ باتجاه الأراضي المصرية بعد احتلال سيناء، وقرابة / ٥٠ كم/ بعد احتلال الضفة الغربية، وقرابة / ٢٠ كم/ بعد احتلال الجولان<sup>(١)</sup>. ومن ثمّ فقد ازدادت مساحة "إسرائيل" أربعة أضعاف المساحة الأصلية للأراضي التي قامت عليها<sup>(٢)</sup>، أي إلى نحو / ٨٩٣٩٩ كم<sup>٢</sup>/، على الشكل الآتي: فلسطين بالكامل بمجموع / ٢٠٧٠٠ كم<sup>٢</sup>/، وسيناء / ٦١١٩٨ كم<sup>٢</sup>/، والجولان / ١٢٦٠ كم<sup>٢</sup>/، وقطاع غزة / ٣٦٣ كم<sup>٢</sup>/ والضفة الغربية / ٥٨٧٨ كم<sup>٢</sup>/.

ب- أدّى احتلال الأراضي العربية إلى تحسين وضع "إسرائيل" على الصعيد الجغرافي الإستراتيجي؛ إذ فرضت خطوط دفاع جديدة منيعة ومحصنة استطاعت من خلالها المناورة والتحرك وحماية قواعدها العسكرية وأهدافها الحيوية<sup>(٣)</sup>.

(١) الياس، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

(٢) ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) هيثم الكيلاني، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي، دمشق، منشورات مجلة الفكر العسكري، مطابع الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ط ١٩٨١، ص ٢٠، وأيضاً: السيد حسين، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٤) الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٢، مصدر سابق، ص ٢٠٨.

ج- خرجت الأهداف الحيوية "الإسرائيلية" من مرمى المدفعية المصرية والأردنية والسورية وأصبحت مدن قناة السويس ومعظم مصافي النفط المصرية، والمدن الأردنية، وعدد من المدن السورية في مرمى المدفعية "الإسرائيلية"، بعد أن أصبحت القوات "الإسرائيلية" تشرف من قمة جبل الشيخ على مدخل مدينة دمشق التي تبعد عنها ٤٧ كم<sup>(١)</sup>.

٢- من الناحية الجيوعسكرية: أدت سيطرة "إسرائيل" على جزء كبير من الأراضي العربية إلى تأمين الداخل "الإسرائيلي"، على الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسورية.

فعلى الجبهة المصرية، شكّلت السيطرة "الإسرائيلية" على قناة السويس، ومنطقة شرم الشيخ المصرية على البحر الأحمر، وعلى الممرات الطبيعية في صحراء سيناء، عوائق طبيعية استخدمتها "إسرائيل" في تنظيم دفاعاتها العسكرية، كما استطاعت من خلالها الملاحاة في البحر الأحمر، ومضايق تيران التي أصبحت تحت سيطرتها<sup>(٢)</sup>، وعلى صعيد الجبهة الأردنية، استطاعت "إسرائيل" من خلال فرض سيطرتها على نهر الأردن والبحر الميت تنظيم دفاعات طبيعية محصّنة على الجبهة الأردنية، وحاولت منع عبور الفدائيين الفلسطينيين من الأردن إليها، من خلال جعل هذه الموانع الطبيعية حدوداً يصعب اجتيازها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الياس، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢) الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٨، وأيضاً: السيد حسين، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 245-246.

أما على صعيد الجبهة السورية، فقد أعطى احتلال "إسرائيل" للجزلان مزايا إستراتيجية وعسكرية عدّة، تمثّلت بسيطرتها على القمم الإستراتيجية العسكرية في جبل الشيخ وإنشاء مراكز استطلاع وتجنّس ووضع معدّات إلكترونية، ومقرّات للسيطرة الجوية، تغطّي الأجواء السورية والأردنية واللبنانية<sup>(١)</sup>، كما أمّنت إنشاء خط دفاعي محصّن يمكنها من الاستيلاء على روافد نهر الأردن، ومنابعه في الأراضي السورية واللبنانية والأردنية<sup>(٢)</sup>.

وبذلك فقد حققت "إسرائيل" نتيجة عدوان حزيران مبدأ "الحدود الآمنة"، أو الحدود التي يمكن أن تدافع عنها حسب المفهوم "الإسرائيلي"، على أساس أن مسألة الحدود تمثّل قدرة "إسرائيل" على الصمود أمام أي هجوم مفاجئ، وتجنيد القوات الاحتياطية، ومن ثمّ لا بد من الحفاظ على عمق فعّال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) عبّر موشي دايان بعد الحرب عن ارتياحه لما حققته الحرب من نتائج عسكرية على المستوى الجغرافي، فقال في شهر تشرين الأول عام ١٩٦٧: "إن حدود إسرائيل الحالية باستثناء حدودها مع لبنان تعدّ مثالية، وإن عبورنا لقناة السويس يجعلنا على مشارف القاهرة، كما أن عبورنا لنهر الأردن يؤدي بنا إلى عمان وتقدمنا من القنيطرة يعني وصولنا إلى دمشق". (مهناً، مرجع سابق، ص ١٦٨).

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

(٣) تقوم نظرية "الحدود الآمنة الإسرائيلية" على قواعد ومرتكزات، أهمها: العمق الإقليمي، والموانع الطبيعية، مثل الأنهار والجبال والصحراء والممرات الضيقة التي تمنع تقدم الجيوش (حسب رؤية إيغال ألون). وقد وصفها أبا إيبان "بالحدود التي يمكن الدفاع عنها"، ووصفتها غولدا مائير "بالحدود الرادعة"، وأكد ذلك ليفي أشكول بقوله: "إن الطريق الوحيد لإقامة الحدود هو بالمحافظة على الحدود الطبيعية". وتعتمد "إسرائيل" على أسلوب التوسع التدريجي؛ بحجة "اعتبارات أمنية واقتصادية وديمغرافية" وفق نظرية "الحدود الآمنة" التي تحولت حسب المفهوم "الإسرائيلي" إلى حدود مفتوحة، غير محدّدة أو مقيّدة باتفاقيات دولية أو إقليمية. ولذلك فإن هذه المعطيات تفسّر رفض "إسرائيل" المستمر إعلان حدود رسمية لها. (السيد حسين، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦، وأيضاً: الكيلاني، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٣٢).

وقد أثبتت الأحداث اللاحقة التي تمثلت في قيام حرب الاستنزاف أن مفهوم الحدود الإستراتيجية الآمنة غير فعّالة بوصفها عاملاً للاستقرار، ومن ثمّ لا بد من الحفاظ على سيناء والجولان والضفة الغربية حتى نهر الأردن<sup>(١)</sup>.

٣- فيما يتعلق بالخسائر "الإسرائيلية" من القوات العسكرية فقد كانت قليلة مقارنةً مع الخسائر العربية، إذ إن الخسائر البشرية لم تتجاوز /٤٥١٧/ جريحاً، في حين بلغ عدد القتلى /٩٨٣/ قتيلاً، كما بلغ عدد الطائرات التي خسرتها /٤٠/ طائرة، وعدد الدبابات /٣٩٤/ دبابة<sup>(٢)</sup>.

٤- أعطت الحرب حافزاً جديداً للهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية التي احتُلت، وإنشاء مستوطنات جديدة فيها<sup>(٣)</sup>.

٥- رفع معنويات الجيش "الإسرائيلي" وعناصره ووصفه "بالجيش الذي لا يقهر"، إذ قال أرييل شارون<sup>(٤)</sup> Ariel Sharon عقب

---

(١) صرّح موشيه دايان قائلاً: "تقع إسرائيل على بعد حركة عمليات واحد من جميع العواصم العربية، على بعد أقل من ١٠٠ كم من القاهرة ودمشق وعمان وبيروت، ووجودنا على طول هذه الحدود هو أكثر من مجرد تحدٍّ للأقطار المحيطة بنا، إنه يعرض أسسها للهلاك تماماً". (بيتر مانغوليد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دمشق، دار طلاس للترجمة والنشر، ط٢، ١٩٩٤، ص ٤٢٠).

(٢) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 250، وأيضاً: أندرلين، مصدر سابق، ج ١ ص ٢٧٠.

(٣) مهنا، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٤) أرييل شارون: يهودي بولندي، ولد عام ١٩٢٨، هاجر إلى فلسطين، لمع اسمه في حرب تشرين ١٩٧٣، عين وزيراً للزراعة والاستيطان عام ١٩٧٧، ووزيراً للدفاع عام ١٩٨١، ثم وزيراً للصناعة والتجارة ١٩٨٤-١٩٨٨، ووزيراً للبناء والإسكان ١٩٨٨-١٩٩٢، ووزيراً للبنية التحتية عام ١٩٩٦، ثم وزيراً للخارجية ١٩٩٨-١٩٩٩، ورئيس وزراء "إسرائيل" ٢٠٠١-٢٠٠٥، اتصف بدموية بالغة تجاه العرب، وارتكب كثيراً من المجازر بحقهم. (موسوعة مقاتل من الصحراء [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، تاريخ /٢٨/١٠/٢٠٠٨).

الحرب: (إن قوة الجيش "الإسرائيلي" تفوق قوة الجيوش الأوروبية مجتمعةً، وبإمكانها خلال أسبوع واحد فحسب أن تحتل الوطن العربي)<sup>(١)</sup>.

٦- شهدت الميزانية المالية "الإسرائيلية" بعد الحرب تطوراً كبيراً من حيث حجمها وقيمتها إذ بلغت في السنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ نحو ٦/ مليارات / ليرة "إسرائيلية"، على الرغم من التطورات السياسية والعسكرية<sup>(٢)</sup>. ويعود ذلك إلى ما حصلت عليه من موارد جديدة من الأراضي العربية التي استطاعت الاستيلاء عليها.

### ٣- حرب الاستنزاف العربية على الجبهتين المصرية والسورية:

نشطت العمليات العسكرية على جبهة السويس من جديد، وشنّت القوات المصرية حرب استنزاف ضد القوات "الإسرائيلية"، بهدف عدم السماح للوضع العسكري القائم في جبهة القناة بالتحوّل إلى واقع ثابت<sup>(٣)</sup>، ورفض واقع الهزيمة التي منيت بها القوات العربية خلال حرب حزيران ١٩٦٧<sup>(٤)</sup>. فقد تصاعدت العمليات العسكرية بشقيها النظامي والفدائي بشكل مستمر ضد القوات والأهداف "الإسرائيلية" المتنوعة على الجبهة المصرية، واستمرت نحو ثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠، وألحقت

---

(١) بيان صادر عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، دمشق، الإدارة السياسية، فرع الحرب النفسية، تشرين المجدي، ١٩٧٧، ص ٢٧.

(٢) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، مصدر سابق، ص ١٨.

(٣) عزيز الأحديب، اليوم السابع لحرب حزيران ١٩٦٧، (حرب الاستنزاف)، دمشق، الدار الشرقية للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٧٢، ج ١، ص ٣٩-٤٠.

(٤) مانغوليد، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

"إسرائيل" خسائر كبيرة<sup>(١)</sup>. واتسمت هذه المرحلة بتحدي "إسرائيل"، والقيام بعمليات حربية ضد قواتها في عمق سيناء وفي منطقة إيلات وخليج العقبة، مما أدّى إلى تحوّل العمليات العسكرية للقوات "الإسرائيلية" من وضع الهجوم إلى وضع الدفاع. كما اتسمت بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة توطيد علاقاتها مع مصر ومحاولتها السعي لإيجاد تسوية سلمية في المنطقة<sup>(٢)</sup>، فبدأت تركّز جهودها على انتزاع اعتراف من الدول العربية بأهمية الدور الأمريكي في المنطقة من خلال "المشاريع السلمية" التي طرحتها، والتي تمثّلت بالمبادرة الشخصية للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون<sup>(٣)</sup> Richard Nixon (١٩٦٩-١٩٧٤)، التي عرفت باسم "مشروع

---

(١) اعترفت "إسرائيل" في عام ١٩٦٨ بالخسائر الآتية: (قتل وجرح ٤٧ شخصاً، وتدمير ١٦ آلية متنوعة)، وفي عام ١٩٦٩ (قتل وجرح ١٠٨ أشخاص، تدمير ٣ جرارات عسكرية ومعامل ومحولات كهربائية في القدس، ونسف مصنع عسكري في تل أبيب)، وفي عام ١٩٧٠ (قتل وجرح ٢٠٣ أشخاص، وتدمير ١٦ آلية عسكرية، وإغراق زورق عسكري، ونسف معامل لتكرير الزيت والسيارات والأخشاب، ونسف أنابيب النفط في خليج حيفا، تصدع منشآت ميناء إيلات نتيجة القصف). (بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، مصدر سابق، ص ٩٨).

(٢) مذكرات محمد فوزي، مصدر سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) ريتشارد نيكسون: سياسي أمريكي، ولد عام ١٩١٣، تولّى عدّة مناصب؛ إذ كان عضواً في الكونغرس (١٩٤٧-١٩٥١)، وعضواً في مجلس الشيوخ (١٩٥١-١٩٥٣)، ونائباً للرئيس إيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١)، ورئيساً للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٩-١٩٧٤). استقال إثر فضيحة (ووتر غيت) المتمثلة في قيامه بالتجسس على مقر الحزب الديمقراطي إثر فوزه في انتخابات عام ١٩٦٨. (المنجد، مصدر سابق، ص ٥٨٤).



روجرز" Rogers Plan الذي طرحه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وليم روجرز<sup>(١)</sup> William Rogers في ١٢/٩/١٩٦٩، وهدف من خلاله إلى استخدام قضية الصراع العربي - "الإسرائيلي" قاعدةً للتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من جهة، وإيقاف حرب الاستنزاف والعمل الفدائي من جهة ثانية<sup>(٢)</sup>.

كانت عمليات الاستنزاف غير حاسمة لأي من الطرفين، وتوقّف القتال في ٧/٨/١٩٧٠، بمبادرة أمريكية وموافقة سوفيتية. وكان أهم ما أنجزته مصر خلال هذه الحرب، إنشاء شبكة الصواريخ (درع صاروخي) في غربي قناة السويس، وفي العمق المصري، بهدف ردع "إسرائيل"<sup>(٣)</sup>. ولكن

---

(١) وليم روجرز: محام وسياسي أمريكي، ولد عام ١٩١٣، تولى عدة مناصب قضائية واستشارية، عين وزيراً للخارجية الأمريكية ١٩٦٩-١٩٧٣، وهو صاحب مشروع روجرز "لفرض السلام حسب المفهوم الأمريكي على المنطقة العربية عام ١٩٧٠. (موسوعة مقاتل من الصحراء، إنترنت [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨، وأيضاً: الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٣٨).

(٢) سعى الرئيس نيكسون إلى إيجاد حلّ للصراع "الإسرائيلي" - العربي، فكلف وزير الخارجية وليم روجرز بعرض مجموعة مقترحات على السفير "الإسرائيلي" في الولايات المتحدة إسحاق رابين، تهدف إلى إقامة علاقات سلمية بين العرب و"إسرائيل"، وكان المطلوب من "إسرائيل" في هذا المشروع الانسحاب إلى ما وراء حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ كإجراء يسبق مفاوضات السلام وفق قرار الأمم المتحدة ٢٤٢/٢٤، لكن "إسرائيل" رفضت مقترحات روجرز بشكل قطعي، كما رفضته الحكومات العربية. (مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة خليل فريجات، ج ٤، دمشق، دار طلاس، ط ٢، ١٩٨٥، ج ٢، ص ٣٤٦، وأيضاً: أندرلين، ج ١، مصدر سابق، ص ٣٤٠).

(٣) بزي، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

العمليات العسكرية الاستنزافية خلقت أوضاعاً نفسية عند "الإسرائيليين"، ساعدت على ازدياد العمليات العسكرية للقوات العربية ضد "إسرائيل"<sup>(١)</sup>. كما فرضت حرب الاستنزاف وضعاً عسكرياً جديداً على "إسرائيل"، التي ازداد خوفها من تصاعد الحرب مع الخسائر الفادحة التي تكبدتها واستنفدت طاقتها<sup>(٢)</sup>، لذلك سعت إلى التخفيف من ضغط حرب الاستنزاف عليها، فقامت القوات الجوية "الإسرائيلية" بشن هجماتها على الجبهات العسكرية للدول العربية، والجبهة المصرية خاصة، لتخفيف هجمات المدفعية المصرية على خط بارليف. وقد نجحت هذه الهجمات في تحقيق بعض أهدافها<sup>(٣)</sup>.

أما على الجبهة السورية، فقد تصاعدت الاشتباكات منذ ١٩٧٠/٦/٣ بمعارك عنيفة بالمدفعية والدبابات بين القوات السورية و"الإسرائيلية"، وقامت القوات السورية بقصف المواقع "الإسرائيلية"، وتنفيذ مهماتها العسكرية في مناطق الحدود الأمامية المتقدمة في الجولان وحققت خلالها مكاسب عسكرية. وفي الوقت الذي توقفت فيه الاشتباكات على الجبهة المصرية، استمرت حرب الاستنزاف تتصاعد على الجبهة السورية<sup>(٤)</sup>، وجرت أكبر الاشتباكات عام ١٩٧٢؛ إذ استُخدمت فيها الأسلحة البرية والجوية كلها، وتبادلت القوات السورية و"الإسرائيلية"

---

(١) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، مصدر سابق، ص ٨٨-٨٩.

(٢) عبد العزيز الدوري وآخرون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج ٢، القسم الثاني، نشر الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٩، ص ٤٢١.

(٣) مانغوليد، مرجع سابق، ص ٣٢٢، وأيضاً: طلاس، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

(٤) بزي، مرجع سابق، ص ٣٦٣-٣٦٤.

القصف الجوي الذي شمل المعسكرات والمواقع العسكرية والمستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان، واستمرّت عمليات الاستنزاف على الجبهة "الإسرائيلية" - السورية حتى عام ١٩٧٣، تكبّدت خلالها "إسرائيل" خسائر فادحة بلغت حسب تقديرات بعض المصادر العسكرية ما يقدر بثلاثة أمثال الخسائر البشرية التي تكبّدها خلال حرب عام ١٩٦٧. وقد شكلت حرب الاستنزاف بالنسبة لسورية مقدّمة لا بد منها لخوض حرب تشرين، تمثلت برفع الكفاءة والقدرة القتالية، ورفع مستوى جاهزية القوات المسلحة<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة "إلى إسرائيل" فإن قواتها لم تكن تستطيع الاستمرار في خوض حرب الاستنزاف على هذا النمط الذي لا يسمح لها باستخدام المعدات والأسلحة الثقيلة والمتطورة. ومن ثمّ كان لا بدّ لها من التخلص من الوضع الذي وصلت إليه. وكان الحل الوحيد في نظرها شنّ عدوان جديد واسع على الدول العربية واحتلال مزيد من الأراضي<sup>(٢)</sup>.

كان لعمليات الاستنزاف نتائج مهمة؛ إذ أدّت إلى إرهاب القوات "الإسرائيلية" عسكرياً ونفسياً، وشعور "إسرائيل" بأن دورها العسكري قد بدأ بالتراجع، علاوةً على الخسائر البشرية والعسكرية اليومية، التي كانت تتكبدها القوات "الإسرائيلية". وفي الوقت نفسه اكتسب الجيشان المصري والسوري خبرات عالية في القتال، وحصلت مصر وسورية على دعم سوفيتي عسكري وسياسي، وكانت حرب الاستنزاف بمنزلة تحضير نفسي وعسكري وتكتيكي لحرب تشرين التحريرية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ١١٦-١٢٠.

(٢) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، مصدر سابق، ص ٩٨-٩٩.

(٣) بزي، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

رابعاً- أبرز المواقف الدولية من حرب حزيران ١٩٦٧:

#### ١- موقف مجلس الأمن الدولي:

سارع مجلس الأمن الدولي مع بداية الحرب، إلى عقد جلسة طارئة في ١٩٦٧/٦/٥ بناء على دعوة من مندوب مصر، لكنه أخفق في اتخاذ أي إجراء لوقف الحرب، وعاد للانعقاد في ١٩٦٧/٦/١٠ واتخذ قراراً لوقف إطلاق النار، قبلته الأطراف العربية وباشرت في تنفيذه. لكن "إسرائيل" خرقت القرار بمهاجمتها للأراضي السورية. كما ناقش مجلس الأمن أيضاً مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفيتي، يطالب بانسحاب القوات "الإسرائيلية" إلى خطوط الهدنة، ودفع تعويضات للدول العربية، لكن مشروع القرار أخفق نتيجة المعارضة الأمريكية و"الإسرائيلية" له<sup>(١)</sup>.

وفي تلك الأثناء عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة طارئة بطلب من الاتحاد السوفيتي، وبدأت اجتماعاتها في ١٩٦٧/٦/٩، ناقشت خلالها سبعة مشاريع قرارات. لكن جميع هذه المشاريع أخفقت<sup>(٢)</sup>، فانعقدت الجمعية العامة مرة أخرى في ١٩٦٧/٦/١٢ بعد موافقة اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على مشروع قرار يطالب بسحب القوات "الإسرائيلية" إلى القواعد التي انطلقت منها مقابل تراجع العرب عن حالة الحرب مع "إسرائيل". لكن المشروع أخفق بعد أن رفضته الدول العربية، ما أدى إلى إعادة الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي<sup>(٣)</sup>، الذي

(١) إجاريشيف، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.

(٢) Novosti Press Agency publishing House, THE USSR And THE MIDDLE EAST, problems of peace and security, (Documents and other Materials),

Moscow, 1972,p. 177-178.

(٣) مهنا، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٧.

اتخذ قراراً في ١٤/٦/١٩٦٧ بإعادة النازحين إلى قراهم وبيوتهم. وعاد المجلس للاجتماع في ٢٢/١١/١٩٦٧ وأصدر القرار رقم (٢٤٢)، الذي عبّر فيه عن قلقه حيال الوضع الخطير في المنطقة، وأكد عدم قبول تملك الأرض بالحرب ونصّ على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية كلّها التي احتلت عام ١٩٦٧، وإنهاء حالة الحرب، وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وضمان حرية الملاحة الدولية في الممرات المائية للمنطقة، وتحقيق تسويات عاجلة لمشكلة اللاجئين، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح بين الأطراف المتنازعة<sup>(١)</sup>.

وقد رفضت سورية هذا القرار لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ولم يتضمن انسحاباً كاملاً وغير مشروط من الأراضي العربية المحتلة، واتجهت مع مصر للحصول على دعم سوفيتي عسكري يمكن من ردّ الهزيمة. أما الأردن فقد قبل القرار وأراد التوصل إلى تسوية سلمية مع "إسرائيل". وفي الوقت الذي عجزت فيه الأمم المتحدة عن إدانة "إسرائيل" واتخاذ قرار رادع بحقها<sup>(٢)</sup>، أعلنت مصر بتاريخ ١١/٥/١٩٦٨، عن قبول مرور السفن "الإسرائيلية" في قناة السويس، وإقامة منطقة منزوعة السلاح على طرفي الحدود بين مصر و"إسرائيل"<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - مواقف أهم دول المعسكر الاشتراكي:

يأتي على رأس هذه الدول، الاتحاد السوفيتي الذي أدان العدوان، في بيان صدر بتاريخ ٧/٦/١٩٦٧، حمل "إسرائيل" مسؤولية اندلاع الحرب

(١) انظر نص القرار في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٩).

(٢) الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٦، ص ١٩٤.

(٣) بهلوان، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

وقد جاء فيه: "إن الحكومة الإسرائيلية" بشنّها العدوان على الدول العربية المجاورة، قد خرقت ميثاق الأمم المتحدة، وأبسط مبادئ القانون الدولي، وإذ تدين حكومة الاتحاد السوفيتي العدوان من جانب "إسرائيل"، فإنها تأمل بوجوب وقف العمليات الحربية ضد الجمهورية العربية المتحدة وسورية والأردن وغيرها من البلدان العربية، ومن دون قيد أو شرط"<sup>(١)</sup>.

كما وجّهت الحكومة السوفيتية تحذيراً "لإسرائيل" أعلنت فيه أنها سوف تعيد النظر في علاقاتها الدبلوماسية معها<sup>(٢)</sup>. وتزامناً مع تلك التصريحات عمل الاتحاد السوفيتي على دعم العرب<sup>(٣)</sup>، فقطع علاقاته الدبلوماسية مع "إسرائيل" في ١٠/٦/١٩٦٧، وطالب في ٦/١٥ بضرورة انسحاب القوات "الإسرائيلية" إلى حدود التقسيم، كما دعا إلى التسوية السلمية للصراع العربي - "الإسرائيلي"، وحاول بعد انتهاء الحرب إيجاد

---

(١) الأحدب، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣) بعد العدوان الإسرائيلي سارع الاتحاد السوفيتي إلى إمداد مصر بالأسلحة والمعدات العسكرية، منذ ٩/٦/١٩٦٧، إذ أرسل ١٢٤ طائرة ميغ ٢١ - و ١٧ منقولة عن طريق يوغسلافيا، واستمر الدعم عن طريق النقل الجوي بمجموع رحلات وصل إلى ٥٤٤ رحلة، و ١٥ باخرة نقل بحري بلغ مجموع ما حملته من الأسلحة والمعدات ٤٨ ألف طن وعوّض ٨٠% من خسارة العرب العسكرية إثر عدوان حزيران، كما أرسل بعثة عسكرية إلى مصر وعدداً كبيراً من المستشارين توزعوا على القواعد الجوية والبحرية ومراكز التدريب، كما أرسل ما يقارب ألف خبير إلى سورية تسلّموا مناصب رئيسة في التدريب والتخطيط من مستوى القيادات حتى مستوى اللواء. (بهلوان، مرجع سابق، ص ٣٤٤، وأيضاً: مانغوليد، مرجع سابق، ص ٣١٨ - ٣٢٠).

حل سلمي للنزاع، وقبل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، وعمل على إيجاد آلية لتنفيذه<sup>(١)</sup>.

أما الصين فقد أدانت العدوان "الإسرائيلي" على العرب، وجاء في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الصينية ما يلي: "إن "إسرائيل" هي نتاج سياسة عدوانية للإمبريالية الأمريكية والبريطانية. فلولا مساندة الإمبريالية الأمريكية ما كان هناك وجود "لإسرائيل" أصلاً، ولولا الإمبريالية الأمريكية لما تجرأت "إسرائيل" على شن هجوما على البلدان العربية"، وأعلنت الحكومة الصينية وقوفها إلى جانب الشعوب العربية، وتقديمها كل تأييد لنضالهم العادل ضد العدوان الإمبريالي الأمريكي "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>، أما بقية بلدان المعسكر الاشتراكي فقد أعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" باستثناء رومانيا، وأدانت العدوان "الإسرائيلي"، وطالبت بانسحابها إلى حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧<sup>(٣)</sup>.

### ٣- مواقف أهم دول المعسكر الرأسمالي:

مع اندلاع حرب حزيران، صدر بيان رسمي من الولايات المتحدة الأمريكية، جاء فيه: "إن الولايات المتحدة سوف تكرر جهودها لإنهاء القتال، والبدء في العمل لتحقيق السلام والتطور في المنطقة"<sup>(٤)</sup>، وقد تناغم

---

(١) Novosti Press Agency publishing House, op. cit, p.179-180.

وأيضاً: موسى، علاقات إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٢) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٣) بهلوان، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(٤) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير، المصدر السابق، ص ٦٣.

هذا البيان مع ما طرحه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون<sup>(١)</sup> Lindon Johnson (١٩٦٣-١٩٦٩) في مشروعه للتسوية السياسية بين العرب و"إسرائيل" وذلك بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧، والذي شمل النقاط الآتية:

١- لكل دولة في منطقة "الشرق الأوسط" حق أساسي في الحياة، وأن يكون هذا الحق محترماً من قبل جيرانها.

٢- حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً.

٣- احترام حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية.

٤- وضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط.

٥- احترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة، وإيجاد حدود معترف بها تنشأ عليها ترتيبات أمنية<sup>(٢)</sup>.

لكن التصريحات الأمريكية أخفت ما قامت به الولايات المتحدة من دعم "إسرائيل"؛ إذ عدت حرب حزيران بمنزلة مرحلة جديدة لتأكيد التحالف الإستراتيجي مع "إسرائيل" وانحيازها لها<sup>(٣)</sup>، لأن الولايات

---

(١) ليندون جونسون: (١٩٠٨-١٩٧٣)، الرئيس/٣٦/ للولايات المتحدة الأمريكية، تولى الحكم إثر اغتيال الرئيس جون كينيدي ١٩٦٣، واستمر حتى عام ١٩٦٩، وفي عهده ازداد التورط الأمريكي في حرب فيتنام، ونظراً للخسائر الأمريكية لم تجدد ولايته، رُوِّد "إسرائيل" بمختلف أنواع الأسلحة إبان عدوانها على الدول العربية عام ١٩٦٧. (الكياي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٢٠-١٢١).

(٢) جون ديفز، السلام المراوغ، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، مطابع ألف باء- الأديب، نشر وتوزيع مكتبة أطلس، ١٩٦٨، ص ٦٥، وأيضاً: أندرلين، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٨١.

(٣) ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٣.



المتحدة أرادت "لإسرائيل" أن تكون القوّة الرئيّسة في المنطقة إلى جانب الأنظمة الخليفة لها آنذاك<sup>(١)</sup>. كما أرادت إجبار الحكومات العربية على الاستسلام بهدف احتواء العرب في البوتقة الأمريكية، وتحجيم الدور السوفيتي في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

أما بريطانيا فقد تظاهرت بأنّ العدوان "الإسرائيلي" سبّب لها إخراجاً متزايداً تجاه طرفي النزاع؛ فقد صرّح وزير خارجيتها جورج براون<sup>(٣)</sup> Georg Brawn (١٩٦٦-١٩٦٨) أمام مجلس العموم البريطاني إثر اندلاع الحرب ما يلي: (إن هدف بريطانيا الأول هو التوصل إلى إيقاف إطلاق النار، وإن سياسة بريطانيا هي "عدم الانحياز" إلى أي من الجانبين)<sup>(٤)</sup>، لكن بريطانيا في الوقت نفسه كانت تقف إلى جانب "إسرائيل" وتؤيّد لها؛ إذ أعلن براون

---

(١) بهلوان، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

(٢) عبّر رئيس الوزراء "الإسرائيلي" ليفي أشكول عن الدور الذي تقوم به "إسرائيل" لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، بقوله للرئيس الأمريكي جونسون في كانون الثاني ١٩٦٨: (ليس غير "إسرائيل" من يمكّن الولايات المتحدة من الحيلولة دون ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط). (دراسات في آفاق الصراع العربي - الصهيوني، دمشق، من منشورات مكتب الثقافة والدراسات في قيادة اتحاد شبيبة الثورة، سلسلة الإعداد رقم /٥/، ١٩٧٣، ص ٤٠).

(٣) جورج براون: سياسي بريطاني، ولد في مدينة لندن عام ١٩١٤، تقلّد عدداً من المناصب الوزارية، منها: وزير الزراعة ١٩٤٧، وزير الأشغال العامة ١٩٥١، وزير الاقتصاد ١٩٦٤، ثم أصبح وزيراً للخارجية استقال منها في آذار ١٩٦٨، مثل بريطانيا في الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي في ستراسبورغ ١٩٥١ - ١٩٥٢ و ١٩٦٠ - ١٩٦٣، مُنح لقب لورد، وأصبح عضواً في مجلس اللوردات. (الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٠٩).

(٤) بيان صادر عن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، مصدر سابق، ص ٦٤.

في مجلس العموم في ٨/٦/١٩٦٧: (إن بريطانيا رفعت الحظر الذي كانت قد أعلنته إثر نشوب الحرب عن إرسال السلاح إلى "إسرائيل")<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة إلى فرنسا: فقد أدانت العدوان "الإسرائيلي" وطالبت بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وأكدت ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي، وفرضت الحظر على شحن الأسلحة إلى "إسرائيل"، كما حاولت تفهّم وجهة النظر العربية، والسعي إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين، وتسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>.

### خامساً- استنتاجات الفصل الثاني:

وهكذا يمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الفصل الثاني

بمايلي:

١- كانت حرب عام ١٩٦٧ حرباً عدوانيةً، شنتها "إسرائيل" بهدف التوسع والاستيلاء على أراضٍ عربية جديدة، وطردها سكانها العرب منها، تمهيداً لاستيطانها وتهويدها.

---

(١) أكدت بريطانيا تأييدها "لإسرائيل" وذلك في أثناء مناقشة قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، إذ رفض المندوب البريطاني لدى تقديمه القرار أية إيضاحات علنية، ولا سيّما حول عبارة الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهل المقصود الأراضي أم أراضٍ، وهذا ما يؤكد التعاطف البريطاني الكبير مع "إسرائيل". (بهلوان، المرجع السابق، ص ٣٥٠).

(٢) وليد المعلم، فلسطين والسلام المسلّح، دمشق، إصدار فرع الثقافة والتعليم في إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، سلسلة الثقافة العامة/١٢/، ١٩٧١، ص ٥٥.

٢- وقفَ الاتحاد السوفيتي إلى جانب الدول العربية، فحذّر سورية ومصر من الهجوم "الإسرائيلي"، وقدمَ مساعدات عسكرية كبيرة لهما، لتعويض ما فقدته الدولتان من قدرتها العسكرية إثر انتهاء العدوان "الإسرائيلي"، في حين وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب "إسرائيل"، وكان لها دورٌ مهمٌ في تحريض "إسرائيل" لشنّ الحرب، وذلك حفاظاً على استمرار مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية في "الشرق الأوسط". وفي الوقت نفسه لم تشكّل هيئة الأمم المتحدة، مرجعيةً دوليةً حقيقيةً تستطيع منع "إسرائيل" من عدوانها، أو إجبارها على الانسحاب؛ فعلى الرغم من إصدارها قرارات طالبت بالانسحاب وعودة المهجرين، إلا أنها لم تجبر "إسرائيل" على تنفيذها، ولم تتخذ أي إجراء رادع يجبرها على التنفيذ.

٣- لم يكن قرار إغلاق خليج العقبة ومضائق تيران بوجه السفن "الإسرائيلية" بحدّ ذاته هو سبب الحرب، وإنما رغبة "إسرائيل" في القيام بهجوم استباقي على الدول العربية، لأن إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة "الإسرائيلية" أتى ردّاً على التهديدات "الإسرائيلية" لسورية، وبشكل خاص التهديد باحتلال دمشق. وعليه، فإن الإجراء المصري يندرج ضمن التصرفات الدفاعية التي أملاها الواجب القومي على مصر.

٤- احتلّت "إسرائيل" الجولان تحقيقاً لعاملين أساسيين يتعلقان بطبيعة الأطماع "الإسرائيلية". الأول: اقتصادي، فرضته الطبيعة الجغرافية للجولان، وبشكل خاص ماتعلّق منها بالموارد المائية الغنية، وخصوبة التربة. والثاني: أمني عسكري، أمّلته أهمية الموقع الإستراتيجي العسكري لمنطقة الجولان.



## الفصل الثالث

الجولان منذ الاحتلال "الإسرائيلي"

حتى اندلاع حرب تشرين (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

أولاً- أوضاع الجولان بعد الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧.

١- أثر حرب عام ١٩٦٧ على أبناء الجولان.

٢- أوضاع النازحين من أبناء الجولان في الوطن الأم سورية.

٣- المقاومة الوطنية في الجولان ضد الاحتلال "الإسرائيلي" ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

٤- سياسة القمع "الإسرائيلية" ضد الحركة الوطنية في الجولان.

٥- أوضاع الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان في السجون "الإسرائيلية".

ثانياً- السياسة "الإسرائيلية" في الجولان ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣ (المحاولات "الإسرائيلية" لتهويد الجولان).

١- التغييرات القانونية التي أحدثتها سلطات الاحتلال.

٢- التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان وأهدافها.

٣- موقف القانون الدولي من التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان.

٤- الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣.

٥- سياسة "إسرائيل" في المجال الاقتصادي (الاستيلاء على الأراضي والمياه).

ثالثاً- السياسة السورية تجاه قضية الجولان ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣.

خاتمة الفصل

## الفصل الثالث

أولاً- الإجراءات والانعكاسات المباشرة للاحتلال "الإسرائيلي"  
للجولان السوري عام ١٩٦٧:

### ١- الإجراءات المباشرة والأولية لسلطات الاحتلال:

خلقت ظروف الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان السوري أوضاعاً جديدة، تركت آثارها السلبية على السكان الذين بقوا متمسكين بأرضهم تحت الاحتلال؛ إذ مارست "إسرائيل" سياسة القبضة الحديدية تجاههم، واتبعت أساليب الضغط النفسي والإغراء المادي لدفعهم إلى قبول المخططات الصهيونية، وبدأت بخلق واقع جديد يساعد على ضمّ الجولان وإحاقه بالكيان الصهيوني، وبأشرت على الفور استغلال مقدراته بأشكالها كلها. واتخذت السلطات "الإسرائيلية" الإجراءات التي تضمن منع عودة المهجّرين السوريين إلى قراهم<sup>(١)</sup>، فأعلنت القرى والمناطق التي هُجّر سكانها مناطق عسكرية مغلقة، وحدّرت من اتخاذ عقوبات بالسجن والغرامات المالية الكبيرة لكل من يحاول العودة إلى منطقة سكنه<sup>(٢)</sup>، كما

---

(١) الإرهاب الصهيوني، دراسة من إعداد مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، د.ت، ص ٢٨.

(٢) كلمة مواطني الجولان العرب السوريين (الجولان تحت الاحتلال)، مؤتمر باريس حول العزل والحرب والاحتلال، باريس، ١٦-٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، ص ١-٢.

قامت بقتل بعض المواطنين الذين حاولوا العودة إلى بيوتهم، وأخضعت القرى التي بقيت مأهولة، لإجراءات أمنية مشدّدة، تضمنت حظر التجوّل، ومنع التحرك خارجها، كما أنها قامت بنهب ممتلكات المواطنين، واستولت على ثروتهم الحيوانية ومحاصيلهم الزراعية<sup>(١)</sup>.

كما قامت بعزل الجولان عن بقية المناطق العربية المحتلة، وعيّنت عليه حاكماً عسكرياً تابعاً بشكل مباشر إلى وزير الدفاع "الإسرائيلي"، وليس إلى الحاكم العام للمناطق المحتلة، بهدف فصله عنها إدارياً، والرغبة في إخضاعه وضّمّه<sup>(٢)</sup>، فأصدر الأمر العسكري رقم ١٠٠ / بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٧، الذي أعلن فيه فرض سيطرة القوات "الإسرائيلية" على الجولان، ومنع التجوّل في جميع مناطقه، ومنع مغادرة المواطنين السوريين بيوتهم، وحظر التجمعات في الشوارع والأماكن العامة، وفرضَ القرار عقوبات شديدة على كل من يخالف تلك التعليمات<sup>(٣)</sup>. وحاولت سلطات الاحتلال فرض نظام "الحرس المدني" في قرى الجولان بهدف تجنيد الشبان في الجيش "الإسرائيلي"، وإرغامهم على الخدمة والعمل لمصلحة "إسرائيل" في وجه أهلهم

---

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٣٣، وأيضاً: إبراهيم عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض، العدد/١٢، كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٥٤-٥٥.

(٢) خزاعي ملي، تقرير بعنوان (انتفاضة الجولان المحتل والدروس المستفادة)، دمشق، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ١٠/٢/١٩٨٥، ص ٣.

(٣) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٣، وأيضاً: الموسى، المرجع السابق، ص ١٨٨-١٨٩.



وأقاربهم. ولكن رفض أهالي الجولان هذا الأمر، وتصديهم له تسبباً بإخفاق سلطات الاحتلال في هذا المجال<sup>(١)</sup>.

كما قامت السلطات "الإسرائيلية" بتهديم القرى التي هجرت سكانها. وبلغ عدد القرى والمزارع التي دُمّرت نحو /٢٤٤/ قرية ومزرعة<sup>(٢)</sup>؛ بهدف إخفاء أية دلائل تشير إلى وجود سكان عرب في هذه المناطق من قبل، ولجأت إلى ممارسة الضغوط على سكان القرى لترك قراهم، مستخدمةً في ذلك كل وسائل القهر والإذلال التي حظّرها القانون الدولي<sup>(٣)</sup>؛ إذ عمّدت إلى خرقه، مخالفةً بذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية

---

(١) إحسان هندي، انتهاكات "إسرائيل" لقواعد قانون الحرب في المناطق العربية المحتلة، مجلة الفكر العسكري، العدد/٦/، دمشق، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، كانون الأول، ١٩٩٢، ص ٢٩، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٢) الحسن، الجولان تاريخ وجذور، مرجع سابق، ص ٣٠. انظر ملحق الجداول، الجدول رقم (١).

(٣) من أمثلة ذلك: قيام سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بإجبار سكان قرية سحيتا على ترك قريتهم والانتقال إلى قرية مسعدة، متذرعةً بأن القرية قريبة من خط وقف إطلاق النار. وبعد أن تحقق لها ذلك هدمت القرية وأقامت موقعاً عسكرياً مكانها، ثم أعلنتها منطقة عسكرية مغلقة، كما صادرت معظم أراضي قرية العجر وحوّلت سكانها، أصحاب الأرض، إلى عمّال مأجورين داخل "إسرائيل". (سلمان فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، ط ١، ١٩٩٣، ص ١٦-١٧، وأيضاً: الموسى، المرجع السابق، ص ٣٥).

الأشخاص المدنيين وقت الحرب والموقّعة في عام ١٩٤٩، مما أرغم الغالبية العظمى من سكان الجولان على ترك بيوتهم وقراهم والنزوح إلى داخل سورية، وقطع كلّ أشكال الاتصال والتواصل بين الأسر التي سُتتت<sup>(١)</sup>.

وحاولت فرض القوانين الإدارية الخاصة بالسكان العرب داخل "إسرائيل" على سكان الجولان المحتل<sup>(٢)</sup>، لكن سكان الجولان لم يقبلوا بالإجراءات "الإسرائيلية"، وقاموا بإفشال الخطة "الإسرائيلية"، من خلال رفضهم لها<sup>(٣)</sup>، ولجأت السلطات "الإسرائيلية" إلى عزل مختير القرى والمجالس المحلية الوطنية، وتعيين "مجالس محلية" موالية لها في قرى الجولان<sup>(٤)</sup>، وعيّنت عليها بعض الأشخاص المتعاونين معها رغماً عن الإرادة الشعبية، فقامت تلك المجالس بفرض ضرائب باهظة على السكان من دون تقديم أية خدمات ضرورية لهم. ولمّا رفض السكان دفع تلك الضرائب، عمدت سلطات الاحتلال إلى تحصيلها بالقوة، وقامت في بعض السنوات

---

(١) وقعت اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ بهدف حماية المدنيين وقت الحرب، وبموجب المادة ٤٩ منها يحظر إجبار الأشخاص أو الجماعات على النزوح من الأراضي المحتلة أو نفيهم إلى أراضٍ أية دولة أخرى محتلة أو غير محتلة، كما تنص المادة ٥٣ من الاتفاقية نفسها على منع الدولة المحتلة من تدمير أية ممتلكات (منقولة أو غير منقولة) للجماعات والأفراد أو للدولة التي احتلت أراضيها. (عبد الوهاب حومد، الإجماع الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٧٨، ص ٨١، وأيضاً: أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، مرجع سابق، ص ٢٦).

(٢) كلمة مواطني الجولان العرب السوريين، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) فخر الدين، المرجع السابق، ص ١٨.

(٤) ملي، مرجع سابق، ص ٤.

بمصادرة ممتلكات السكان وبيعها في المزاد العلني<sup>(١)</sup>. كما قام الجيش "الإسرائيلي" ببناء مرصد عسكري وأمني على قمة جبل الشيخ، استطاع من خلاله مراقبة ورصد جميع التحركات العسكرية للقوات السورية على طول الجبهة، وكذلك التحركات المدنية للسكان في الجولان، ومراقبة مناطق واسعة من الأراضي السورية والفلسطينية واللبنانية<sup>(٢)</sup>.

ألحق الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان أضراراً كبيرة بالمواطنين السوريين من خلال الإجراءات التعسفية التي فرضها عليهم، لتحتيم معنوياتهم، وضرب انتمائهم القومي العربي، بهدف تحقيق أطماع صهيونية قديمة بجعل الجولان خالياً من سكانه العرب، وإزالة أي أثر أو معلّم يشير إلى وجود الحضارة العربية في هذا الجزء المهم من سورية، وربط تاريخ الجولان السوري بالصهيونية، وذلك تمهيداً لضمّه إلى الكيان "الإسرائيلي".

## ٢- أوضاع النازحين من أبناء الجولان في وطنهم سورية:

أجبرت عمليات التدمير "الإسرائيلية" في الجولان، الغالبية العظمى من المواطنين على النزوح إلى سورية. وقدّرت بعض المصادر عددهم بنحو ١٣١/ ألف مواطن، يجري تخديمهم في ٧٠/ تجمعات سكانية<sup>(٣)</sup>. وقد توزّعت الأسر النازحة في المحافظات السورية بنسب متفاوتة، وتركزت إقامتهم في أربع محافظات، هي (دمشق وريف دمشق ودرعا وحمص)<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

(٣) حامد الحلبي، الجولان المحتل، لمحة تاريخية، الجولان، إصدار الجمعية العربية للتطوير، ١٩٩٦، ص ١٠-١١.

(٤) مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ١٨٦.

## جدول رقم (٢)

توزع الأسر السورية التي نزحت من الجولان وأماكن توّضّعهم في وطنهم سورية:

رقم	اسم المحافظة	عدد الأسر	النسبة المئوية
١	ريف دمشق	٥٦٠٠	٣٣%
٢	مدينة دمشق	٦٦٠٠	٣٨%
٣	درعا	٣٩٠٠	٢٣%
٤	السويداء	٧٤	٠.٤%
٥	حمص	٣٧٩	٢.٢%
٦	حلب	٤٧	١.١%
٧	القنيطرة (ناحية خان أرنبه)	٤٠٠	٢.٣%
٨	المجموع	١٧٠٠٠	١٠٠%

المصدر: عبد المنعم الحسكير، الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط،

مرجع سابق، ص ١٩١.

يُلاحظ من الجدول السابق أن محافظتي دمشق وريف دمشق قد استوعبتا العدد الأكبر من المهجّرين. ويعود ذلك إلى أسباب عدّة أهمها أن محافظة دمشق هي العاصمة، وتشكّل مع محافظة ريف دمشق مناطق قريبة من الجولان جغرافياً، كما يعيش في هاتين المحافظتين أقارب للنازحين. وتأتي محافظة درعا في المرتبة الثالثة، بسبب قربها الجغرافي من الجولان.

وعلى أثر قدوم النازحين من أبناء الجولان إلى هذه المحافظات، قامت السلطات السورية بمساعدتهم وتقديم المعونات لهم واستقبالهم<sup>(١)</sup>، من خلال إقامة المخيمات، أو تقديم مساكن مجانية لهم، كما قام بعضهم باستئجار مساكن خاصة<sup>(٢)</sup>.

### جدول رقم (٣)

الحالة السكنية لأسر النازحين كما كانت في عام ١٩٦٨.

رقم	الحالة السكنية	عدد الأسر	النسبة المئوية
١	ملك خاص	١٧٠	١%
٢	إيجار	٧٨٢٠	٤٦%
٣	مساكن مجانية	٥٦١٠	٣٣%
٤	مخيمات	٣٠٦٠	١٨%
٥	حالات أخرى (استقبالهم من قبل الأقارب)	٣٤٠	٢%
٦	المجموع	١٧٠٠٠	١٠٠%

المصدر: مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ١٨٦.

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) أقام معظم النازحين في مدينة دمشق في تجمعات سكنية خاصة بهم، وتحديدًا في مناطق: دوما، والسبينة، والحسينية، والسيدة زينب، وحجيرة، والبويضة، والكسوة، وقطنا، وجديدة عرطوز، والديابية، والقدم، وقدسيا، وحبل الورد، وحي الأرنؤوط، ومرج السلطان، ومساكن برزة، وركن الدين، والحجر الأسود، ودويلعة، ومخيم فلسطين، وحي التضامن، والتقدم، ومخيم الوافدين، والقصاع، وتجمع الباردة، والمزة، والزاهرة، وجرمانا، ودحاديل. (الحسن، الجولان تاريخ وجذور، مرجع سابق، ص ٣٠، وأيضاً: صحيفة الجولان، دمشق، العدد /٤٢/، الصادر بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٧، ص ٤).

يشير الجدول السابق إلى أن النسبة الكبرى من النازحين سكنوا في بيوت للإيجار وفي مساكن مجانية خصّصتها لهم السلطات السورية. وفي المرتبة الثانية تأتي المخيمات التي عملت السلطات السورية على توفيرها بشكل مبدئي قبل انتقال هذه الأسر إلى مساكن جديدة. والنسبة الأقل الأسر التي استطاعت امتلاك مساكن لها بعد نزوحها.

ومن ناحية أخرى، فقد عملت السلطات السورية المختصة على توفير الخدمات الضرورية، وفرص العمل للنازحين، وتقديم المعونات الغذائية والعينية لهم<sup>(١)</sup>، كما قامت بإحصاء تجمعاتهم واستيعاب العاملين منهم في مؤسسات الدولة وشركاتها<sup>(٢)</sup>، واستيعاب أبنائهم في المدارس والمعاهد والجامعات السورية، كما منحهم تسهيلات خاصة، لمتابعة أوضاعهم الصحية والاجتماعية والتعليمية<sup>(٣)</sup>. وأحدثت الدولة مديرية شؤون النازحين ومقرها مدينة دمشق، للاهتمام بشؤونهم، وتقديم الخدمات الضرورية لهم<sup>(٤)</sup>، وأولت اهتماماً خاصاً لإدارة شؤون الجزء المتبقي من محافظة القنيطرة

---

(١) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (١٠).

(٢) الموسى، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) أنشأت السلطات السورية مجموعة من المستوصفات، والمراكز الصحية الخاصة بالنازحين، فقد افتتحت مستوصف مركزي لهم في دمشق، ومستوصف في منطقة برزة، وآخر في منطقة الحجر الأسود، وآخر في منطقة اليرموك، وآخر في منطقة دوما، وشعبة صحية في برزة، كما أنشئ مستوصف للنازحين في درعا، وشُكّلت في القرى الأمامية على خط الجبهة العسكرية فرقان صحيّتان، لتقديم الخدمات الصحية لهذه المناطق، كما أحدثت دائرة الخدمات الصحية لتقوم بمهمة التثقيف الصحي والتوعية والإرشاد في تجمعات النازحين. (أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٣٨-١٣٩).

(٤) الحسن، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(ناحية خان أرنبه وناحية الحشنية) الذي بقي خارج منطقة الاحتلال، فباشرت بإقامة بعض المشاريع الخدمية والاقتصادية فيه<sup>(١)</sup>. وأعطت السلطات السورية النازحين حق التمثيل البرلماني؛ إذ يُتَّخَبُ عضو برلماني يمثل أبناء الجولان في كل دور تشريعي لمجلس الشعب<sup>(٢)</sup>.

ألحق الاحتلال أضراراً بالغةً بسكان الجولان النازحين، وأحدث خللاً ديمغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، ترك آثاراً سلبية خطيرة عليهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية<sup>(٣)</sup>. فعلى الرغم من محاولة السلطات السورية استيعابهم وتأمين أوضاعهم المختلفة، فقد تفرَّق النازحون في مختلف المحافظات، مما خلق صعوبة في التحديد الدقيق لمدى حاجاتهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وأدّى في السنوات الأولى لنزوحهم، إلى عدم توفر إمكانية إسكانهم وفق شروط صحية واجتماعية مناسبة، وترك آثاراً نفسية واجتماعية انعكست على الأسرة وبنيتها وتكوينها الاجتماعي. وعلاوةً على ذلك، خسر النازحون ممتلكاتهم الخاصة والعامة، وتغيّر وضعهم الاجتماعي المعيشي بشكل جذري<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢٢٢-٢٢٣، وأيضاً: موسى، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٣) تقرير لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، (ذكرى ضم الجولان واستمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك القانون الإنساني والدولي، مكتب الأمانة العامة، ٢٠٠٧/٢/١٤، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أرشيف المحفوظات، ص ٣.

(٤) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١٣٩.

### ٣- المقاومة الوطنية في الجولان السوري ضد الاحتلال "الإسرائيلي"

ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣:

بعد دخول قوات الاحتلال "الإسرائيلي" إلى الجولان، اجتمع سكان القرى في قرية مجدل شمس، وجرت مشاورات عاجلة بين القوى السياسية، واتصالات مع الشخصيات المؤثرة دينياً واجتماعياً، لتدارس الموقف الطارئ. وقد نتج عن تلك المشاورات واللقاءات قرارات في غاية الأهمية، لأنها رسمت الطريق لمواجهة الواقع الجديد، ووضعت الأساس المتين لاستمرار تطوير المقاومة الشعبية ضد الاحتلال<sup>(١)</sup>. ومن أهم تلك القرارات:

- ١- التمسك بالأرض، وعدم النزوح منها مهما كانت الظروف.
- ٢- الاعتماد على مقاومة الاحتلال بالوسائل الممكنة والمتاحة حسب الظروف المستجدة.
- ٣- إعادة الاتصال بالسلطات المسؤولة في دمشق، وعرض الموقف معها.
- ٤- التأكيد بأن الاحتلال "الإسرائيلي" لن يؤثر على ولاء المواطنين لوطنهم وأمتهم، وإعلان استعدادهم لبذل أرواحهم من أجل الحفاظ على شرفهم الوطني والتزامهم القومي.
- ٥- الاستمرار في التعاون والتنسيق بين القوى السياسية لمواجهة المستجدات<sup>(٢)</sup>.

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال "الإسرائيلي"، بدأ المواطنون السوريون الباقون في الجولان نضالهم ومقاومتهم له، فمع نهاية مرحلة الستينيات وبداية

---

(١) مذكرات شكيب أبو جبل، المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦.

(٢) ملى، مرجع سابق، ص ٢-٣.



السبعينيات تأسست في الجولان طلائع الشبيبة الجولانية، التي خرج من بين صفوفها كثير من الخلايا التي قاومت الاحتلال. لكن سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" اكتشفت هذه الخلايا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وقُدِّمت كثيرٌ من عناصرها إلى المحاكم العسكرية "الإسرائيلية"، التي حكمت عليهم بمدد زمنية مختلفة. وبالمقابل حاول جميع الحكام العسكريين "الإسرائيليين" في الجولان تنظيم جماعات وخلايا مناوئة للتيار الوطني ومؤيدة للسياسة "الإسرائيلية"، تعمل على تمرير تلك السياسة في الجولان، لكن جميع تلك المحاولات باءت بالإخفاق<sup>(١)</sup>.

وتبلور التيار الوطني المقاوم للاحتلال من خلال تنظيم وإنشاء خلايا سياسية وعسكرية سرّية، في مجموعات قليلة العدد والعدة والإمكانات، فكانت شبكة العمل الوطني التي نسّقت عملياتها مع أجهزة الاستخبارات السورية، بقيادة المناضل شكيب أبو جبل<sup>(٢)</sup>، من أكبر

---

(١) أبو صالح، المواقف السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) شكيب أبو جبل (١٩٢٥-٢٠٠٨): من مواليد قرية مجدل شمس في الجولان، انضم إلى المخابرات السورية عام ١٩٥٣، وعمل في منطقة لبنان والجولان. وبعد الانفصال عن مصر سُرح وعاد إلى مجدل شمس، حيث كُلف قائداً لعمليات المقاومة الوطنية في الجولان. وكان له دورٌ وطني كبير في تقديم المعلومات عن تحركات الجيش "الإسرائيلي" في الجولان وبقية المناطق العربية المحتلة قبل اعتقاله في ١٩٧٣/١/٢٧ من قبل القوات "الإسرائيلية". وقد تعرّض لمختلف أنواع التعذيب في سجون الاحتلال، وبعد عودته إلى وطنه سورية في عملية تبادل للأسرى في ١٩٨٤/٦/٢٦ كرّمه الرئيس حافظ الأسد بتقليده وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى، تقديراً لدوره الوطني، كما انتُخبَ ممثلاً لأبناء الجولان في مجلس الشعب السوري. توفي بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٤. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٢٣، وأيضاً: صحيفة الثورة السورية، دمشق، العدد /١٣٧٥٨/، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٠، ص ١٣).

الشبكات وأنشطتها عملاً في الجولان، والتي ركزت معظم جهودها على مهمة جمع المعلومات، ولا سيّما العسكرية منها، تمهيداً لنقلها إلى القيادة السورية في دمشق عبر خطوط وقف إطلاق النار على الجبهة "الإسرائيلية" - السورية<sup>(١)</sup>. وعلى أثر اكتشاف بعض تلك الخلايا اعتُقل أكثر من ١٤ / مواطناً من أبناء الجولان في ٢٠/٥/١٩٦٩، بتهمة العمل لمصلحة سورية، وحكمت عليهم المحاكم العسكرية "الإسرائيلية" أحكاماً متفاوتة بالسجن وصل بعضها إلى مدة خمس سنوات<sup>(٢)</sup>.

وقد أسهم في هذه المقاومة كثيرٌ من أهالي الجولان؛ إذ كانوا قد بدؤوا بتنظيم خلايا تركّزت مهمتها الرئيسة في جمع المعلومات عن النشاطات "الإسرائيلية" والمعدّات العسكرية والقوات "الإسرائيلية"، وعن الوضع العسكري على الجبهة العسكرية. ولم يقتصر عمل نشطاء المقاومة على الجولان فحسب، إنما شمل فلسطين المحتلة بكاملها، والحدود المصرية واللبنانية والأردنية<sup>(٣)</sup>، بشكل كان توزّع فيه الأدوار حسب الإمكانيات. فبعضهم كان يُرسل إلى المناطق القريبة من مرصد جبل الشيخ، وبعضهم إلى الجبهة المصرية في قناة السويس وبعضهم إلى منطقة إيلات لمراقبة التحصينات العسكرية، التي تقوم بها القوات "الإسرائيلية" كما أن بعضهم كان يقوم بجمع الصحف

---

(١) مقابلة مع نزيه أبو صالح (أسير سوري سابق في سجون الاحتلال الصهيوني)، دمشق، بتاريخ ٤/٨/٢٠٠٩.

(٢) مذكرات شكيب أبو جبل، المصدر السابق، ص ٨٦-٨٩، وأيضاً: نشرة المقاومة، إصدار لجنة دعم الأسرى والمعتقلين في الجولان السوري المحتل، بمناسبة الأسبوع التضامني مع الأسرى والمعتقلين العرب في سجون الاحتلال، دمشق، ١٧-٢٥/نيسان/٢٠٠٢، ص ١٦.

(٣) صحيفة الثورة، العدد /١٣٧٥٨/، مرجع سابق، ص ١٣.

والمنشورات التي تصدر في "إسرائيل". وبعد الانتهاء من جمع المعلومات وكتابتها في تقارير خاصة، تُرسل إلى سورية<sup>(١)</sup>.

وتجلت المقاومة أيضاً عبر أشكال الرفض الشعبي الجماعي لإجراءات الاحتلال وسياسته في الجولان في جميع المجالات. فقد رفض المواطنون دفع الضرائب التي فرضتها عليهم سلطات الاحتلال، وعبروا عن مواقفهم إثر وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠؛ فخرجوا بالآلاف في مظاهرات كبيرة في الشوارع، منددين بالاحتلال، وهاجموا الجنود "الإسرائيليين" وقتلوا كثيراً منهم<sup>(٢)</sup>. وكانت أكبر تلك المظاهرات في قرية مجدل شمس، التي شارك فيها المواطنون بأطيافهم السياسية والاجتماعية كافة، والتي أثارت غضب سلطات الاحتلال وردت على المظاهرة باستخدام العنف والقمع بحق المواطنين. كما قامت القوات "الإسرائيلية" باعتقال الزعيم الوطني كمال كنج أبو صالح الذي كان يقود العمل السياسي في الجولان، وحكمت عليه بالسجن مدة ٢٣/ عاماً<sup>(٣)</sup>. وفي ١٩٧١/٦/٤ أعلنت سلطات الاحتلال عن اكتشاف مجموعة من

---

(١) كانت هذه التقارير ترسل عن طريق ما يسمى (البريد الميّت)، إذ توضع في مكان معروف لدى المرسلين من قبل المخابرات السورية، أو عن طريق (البريد الحي)، حيث تُسلم باليد عند خطورة الأوضاع، أو في أثناء الاشتباكات العسكرية على خط الجبهة. (مقابلة مع نزيه أبو صالح، مصدر سابق، وأيضاً: مذكرات شقيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٦٥-٧٤).

(٢) الحسن، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٣) ملف الجولان، مركز المعلومات القومي، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الأمانة العامة، قسم المحفوظات، ط ١، ١٩٩٩، ص ٩٥-٩٦.

المقاومين، وفرضت إجراءات مشددة في الجولان كان من بينها التعميم الإعلامي على ما يجري في الداخل<sup>(١)</sup>.

كما اكتُشِفَت باقي المجموعات السرية للمقاومة من قبل "إسرائيل" التي قامت في ١/٢٨/١٩٧٣ باعتقال /٦٧/ مواطناً من قرى الجولان بعد استشهاد المناضل عزّت شكيب أبو جبل على يد كمين لدورية "إسرائيلية"، وهو يحاول اجتياز الحدود إلى سورية في منطقة خط وقف إطلاق النار في منطقة المغيسل، شرقي مجدل شمس، أثناء قيامه بمهمة نضالية لإيصال معلومات ووثائق عن المواقع العسكرية "الإسرائيلية" في الجولان وسيناء إلى القيادة السورية<sup>(٢)</sup>. وقد أصدرت المحاكم العسكرية "الإسرائيلية" بحق المعتقلين أحكاماً شديدة وطويلة بتهمة التعاون مع سورية، وجمع المعلومات الاستخبارية لمصلحتها، وقد وصلت تلك الأحكام إلى العقوبة بالسجن

---

(١) كان كثير من الأشخاص يقومون بمبادرات فردية، ويعبرون خط وقف إطلاق النار، متوجهين إلى وطنهم سورية لتقديم معلومات عسكرية عن القوات "الإسرائيلية". (مذكرات شكيب أبو جبل، المصدر السابق، ص ٥٦، وأيضاً: مقابلة مع نزيه أبو صالح، المصدر السابق).

(٢) كان الشهيد عزّت أبو جبل قبل استشهاده متوجّهاً عبر حقول الألغام إلى فرع المخابرات السورية في الجبهة، وهو يحمل بريداً مستعجلاً فيه /٦٤/ تقريراً عن قوات الاحتلال، و/٦/ مخططات ومصورات، و/١١/ صحيفة ووثيقة "إسرائيلية"، فيها معلومات مهمّة عن الوضع العسكري والسياسي "الإسرائيلي". وفي أثناء عبوره أطلق النار عليه كمين "إسرائيلي" على مقربة من نهر المغيسل، فوقه شهيداً، واستولى عناصر الكمين على البريد. وعلى الفور اعتقلت السلطات "الإسرائيلية" والده شكيب أبو جبل وأكثر من /٦٢/ فرداً من أسرته وأقاربه ورفاقه المناضلين. كانت التقارير التي ضبطت في البريد الذي كان يحمله الشهيد عزّت تحمل أسماءهم. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ١٢١-١٢٦).

مدة /٣١٥/ سنة بحق المناضل شكيب أبو جبل. وظنت سلطات الاحتلال بأن هذه الاعتقالات والإجراءات التعسفية بحق السكان قد تُحمد حركة النضال الوطني في الجولان، وبدأت العمل لتنفيذ مخططاتها بضم الجولان من خلال محاولاتها تهويد الأرض والسكان<sup>(١)</sup>، فقامت القوات "الإسرائيلية" بحملة اعتقالات واسعة شملت كل مناطق الجولان وقد حاولت سلطات الاحتلال استغلال ذلك لتثبيت وجودها<sup>(٢)</sup>.

شكّل اكتشاف واعتقال شبكة العمل الوطني، ضربة قوية للحركة الوطنية السورية في الجولان المحتل. ولكن على الرغم من قوة البطش التي مارستها سلطات الاحتلال، فإن العمل الوطني استعاد حيويته ونشاطه، وتجمّد في أشكال أخرى من النضال الجماهيري الرفض للاحتلال وإجراءاته، والتمسك بعودة الجولان إلى الوطن السوري.

#### ٤ - سياسة القمع "الإسرائيلية" ضد الحركة الوطنية في الجولان:

رأينا أنه منذ احتلال الجولان عام ١٩٦٧، أخذت تبرز خصوصية ملامح الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال، وتبلورت من خلال تنظيم صفوف هذه الحركة وقيامها بعمليات نوعية في وجه الاحتلال الذي مارس سياسة قمعية ضد السكان المدنيين. وبلغت تلك الحركة درجة من الشمولية تجلّت في مظاهر الرفض الشعبي للاحتلال وممارساته التعسفية في الجولان. ولكن سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" عملت بشكل منظم على تمرير

---

(١) مذكرات شكيب أبو جبل، المصدر السابق، ص ١٢٨، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٨-٩.

المخططات الصهيونية التوسعية للسيطرة على الجولان، وعمدت إلى عمليات انتقامية قمعية ضد المواطنين السوريين<sup>(١)</sup>، الذين بقوا متمسكين بأرضهم، فلجأت إلى حظر نشاطهم السياسي، وصادرت حرياتهم وفرضت عليهم القيود، حيث منعتهم من إقامة أية صلة مع وطنهم سورية، بما في ذلك منعهم من السفر إليها، أو نقل محاصيلهم الزراعية لتسويقها، بقصد منعهم من القيام بأي نشاط معارض حتى لو كان سلمياً. وفي هذا الإطار أصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكري (رقم ٤٩) في ١٩٦٧/٩/٦، الذي حظّر ما أسمته أعمال "التحريض والدعاية العدائية"<sup>(٢)</sup>.

وأعطت سلطات الاحتلال صلاحية النظر في تلك القضايا، إلى المحاكم العسكرية التي استخدمت صلاحياتها بقسوة بالغة في أية مخالفة للتعليمات الأمنية. فلا يجوز لأي شخص حيازة أي نوع من السلاح، أو الانتساب إلى أية جماعة أو منظمة، ولا يسمح باجتماع عشرة أشخاص أو أكثر في مكان واحد والتحدث بأي موضوع سياسي، أو يمكن تأويله بأنه سياسي أو القيام بأي عمل من أعمال الطباعة أو الكتابة أو التصوير أو النشر لأي موضوع يتعلق بالشؤون السياسية، أو تعليق وتثبيت أعلام ذات طابع سياسي إلا بموجب ترخيص صادر عن الحاكم العسكري "الإسرائيلي". وحددت عقوبة السجن لمدة عشر سنوات، ودفع غرامة مالية كبيرة لكل من يخالف التعليمات، ويحاول التأثير على الرأي العام<sup>(٣)</sup>.

---

(١) كلمة مواطني الجولان العرب السوريين، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) محي الدين موسى، الجولان على طريق التحرير، (خط الرابع من حزيران)،

دمشق، دار كيوان، ط١، ٢٠٠٨، ص ١١١.

(٣) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٨.

وبذلك عملت سلطات الاحتلال "الإسرائيلية" على قمع حريات المواطنين<sup>(١)</sup>، وحرمانهم من التعبير عن آرائهم، ومراقبتهم، وفتح الرسائل البريدية، ومنع الصحف والمطبوعات من الوصول إليهم؛ إذ عمدت إلى حجب المعلومات عنهم، وممارسة سياسة التعتيم الإعلامي عليهم، فأصدرت الأمر العسكري (رقم ٣١) بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٧، المتعلق بحظر إدخال الجرائد إلى الجولان، وطبعها، ونشرها دون ترخيص. وحدد الأمر عقوبة السجن مدّة خمس سنوات مع غرامة مالية لكل من يخالف ذلك الحظر<sup>(٢)</sup>.

ولذلك، تعدّ ممارسات سلطات الاحتلال في الجولان سياسةً قمعيةً، تتعارض مع أحكام القوانين الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، مستخدمةً حججاً مزعومة، منها حماية الأمن والنظام العامّين، وسلامة السكان المحليين.

#### ٥- أوضاع الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان في السجون "الإسرائيلية":

فرض الاحتلال "الإسرائيلي" على أبناء الجولان، الحصار، ومارس الضغوط عليهم. واتخذت السلطات "الإسرائيلية" جميع الإجراءات القمعية بحق المواطنين السوريين المدافعين عن وجودهم وأرضهم، فسقط عدد من الشهداء واعتُقل كثيرٌ من أبناء الجولان<sup>(٣)</sup>، ولم تخلُ السجون

---

(١) يتعرض المواطنون تحت الاحتلال إلى مختلف أشكال الاضطهاد، من إرهاب وقمع وقتل وسجن وإقامة جبرية وتهجير قسري وإبعاد خارج الوطن، ومن الاستيلاء على الأراضي والممتلكات الخاصة، والاعتداء على الحريات والحقوق الشخصية. (حبيب قهوجي، الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة، سلسلة دراسات، رقم ٩/، دمشق، منشورات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨٠، ص ٦٦).

(٢) أيوب وفخر الدين، المرجع السابق، ص ٧٩-٨٠.

(٣) انظر ملحق الجداول، الجدول رقم (٢).

"الإسرائيلية" من الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان منذ احتلاله عام ١٩٦٧، حتى يومنا هذا<sup>(١)</sup>. وقد فرضت المحاكم العسكرية "الإسرائيلية" أحكاماً بالسجن عليهم مدداً زمنية متفاوتة، وصلت بعضها إلى مدد زمنية طويلة جداً، وطالت الأطفال والنساء، بسبب مقاومتهم للاحتلال<sup>(٢)</sup>.

وقد تعرّض هؤلاء الأسرى في السجون "الإسرائيلية" لأبشع أساليب التعذيب والقمع التي تتنافى مع القيم الإنسانية والأخلاقية، وتتعارض مع القوانين الدولية، التي تحرّم التعذيب وسوء معاملة أسرى الحرب في السجون والمعتقلات<sup>(٣)</sup>، وزادت أساليب التعذيب التي استخدمتها السلطات "الإسرائيلية" معهم عن مئة وخمس وسائل، منها: تغطية وجه الأسير ورأسه بكيس قذر بهدف تشويش ذهنه وإعاقة تنفسه، ووضع المعتقل وهو عارٍ في وضع الوقوف أو الجلوس في أوضاع مؤلمة مدّة

---

(١) مع بداية عام ١٩٧٠ بلغ عدد الأسرى السوريين /٤٤/ أسيراً، وُضعوا في معسكر خاص بهم، وعُزلوا عن بقية الأسرى العرب مدّة طويلة. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٦٧).

(٢) أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، تقرير من أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، دمشق، الذكرى السنوية الثالثة لإضراب الجولان، ١٤ شباط ١٩٨٥، ص ١٠، وأيضاً: تقرير لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، مرجع سابق، ص ١-٢.

(٣) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، دمشق، وزارة الخارجية، إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية، ٢٠/٦/٢٠٠٣، ص ٦-٨، وأيضاً: نشرة المقاومة، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٧.



طويلة، وحرمانه من النوم مدّة طويلة، وحبس الأسير في زنزانة ضيقة جداً يصعب فيها الوقوف أو الجلوس بشكل مريح (العزل الانفرادي) <sup>(١)</sup>، وحرمانه من الطعام إلا بالقدر الذي يبقيه حياً، وضربه بشكل مبرح في أماكن حساسة من جسده بالسياط المطاطية والأسلاك والحبال المنقوعة بالماء، وانتزاع الأظافر وخلع الأضراس، وصبّ الماء البارد والساخن، ومنع الأسرى من الاستحمام، وتغطيسهم في برك القاذورات، واستخدام الغاز والحقن بالماء، وحرق جسم الأسير بالسجائر، وتعريضه للصدمات الكهربائية، وللموسيقا الصاخبة التي تؤثر على حواسه، وتهديد الأسير بإحداث عجز جسدي ونفسي فيه قبل خروجه، وإرغامه على القيام بأمر تحت طعن كرامته <sup>(٢)</sup>، واعتقال أقاربه للضغط عليه. وفي كثير من الأحيان كانت سلطات السجون "الإسرائيلية" تقوم بحبس الأسرى مع عملاء يعملون لحساب المخابرات "الإسرائيلية"، وفق "أحكام قضائية" كان أغلبها صادراً عن المحاكم "الإسرائيلية"، ومحكمة العدل العليا تحديداً، تجيز تعذيب الأسرى المعتقلين تحت ذريعة (إجازة استخدام الضغط الجسدي والنفسي)، بهدف انتزاع الاعترافات منهم <sup>(٣)</sup>.

وفي المجال الاجتماعي والصحي، يعاني الأسرى داخل السجون من سوء الرعاية الطبية والصحية وسوء الأوضاع المعيشية، وسوء نوعية

---

(١) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٠، وأيضاً: صحيفة الجولان، دمشق، العدد /٤٢/، الصادر بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٧، ص ٦.

(٢) مقابلة مع نزيه أبو صالح، مصدر سابق.

(٣) مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ١٢٣-١٣٢، وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١١٧.

الطعام، وانعدام النظافة وافتقار السجون للمرافق الصحية، وافتقار الغرف والزرنانات للتهوية الكافية، والإهمال المتعمد لأوضاعهم الصحية، وسوء معاملة الأطباء والمرضى لهم، مما أدى إلى إصابة كثير منهم بالأمراض المختلفة (الجسدية والنفسية)، يضاف إلى ذلك أن السلطات "الإسرائيلية" في كثير من الأحيان تجري تجارب واختبارات طبية لأدوية خطيرة على الأسرى في سجونها<sup>(١)</sup>.

وتقوم السلطات "الإسرائيلية" متعمدةً، بوضع الأسرى من المقاومين في أقسام من السجون، تضم مجرمين متهمين بجرائم القتل والسرقات والمخدرات والتزوير والمنحرفين أخلاقياً، بهدف إلحاق الأذى النفسي بالأسرى عن طريق مساواتهم بهؤلاء. كما تقوم بتعيين أشخاص من المتسلطين على الأسرى داخل غرف السجون، وتمنع زيارات أقاربهم لهم وتعمد سلطات الاحتلال ممارسة التنكيل والإرهاب الفكري ضد الأسرى العرب السوريين بهدف إجبارهم على تغيير مواقفهم السياسية والاجتماعية الوطنية<sup>(٢)</sup>. ومن جهتهم فقد اتبع الأسرى طريقة الإضرابات التي كانت تصل مدة بعضها إلى /١٤/ ساعة، وقد كانوا يتضامنون مع بقية الأسرى الموجودين في السجون "الإسرائيلية"؛ إذ ينفذون إضراباً في ساعة واحدة

---

(١) مقابلة مع نزيه أبو صالح، المصدر السابق.

(٢) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، وزارة الخارجية السورية، إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية، دمشق، ٢٠٠٨/٧/٢، ص ١٧.

محددة بالتزامن مع إضراب الأسرى في بقية السجون، ويقومون بالتنسيق فيما بينهم من خلال طرق وأساليب سرّية، بهدف إجبار السلطات "الإسرائيلية" على تلبية مطالبهم. وقد شكّل الأسرى داخل السجون، لجناً خاصة منهم لإدارة شؤونهم في داخل السجون، بالتعاون مع الأسرى العرب فيها، وهذه اللجان هي على الشكل الآتي:

١ - اللجنة الأمنية: مهمتها الحفاظ على أسرار اللجان، حتى لا يتم الخرق من داخل السجن.

٢ - اللجنة المالية: تقوم بتوزيع كل ما يملكه الأسرى، وما يتلقونه من دعم، بشكل متساوٍ بين الجميع.

٣ - اللجنة الثقافية: للإشراف على الحالة الثقافية والتعليمية للأسرى، وتعليم كل أسير يريد تعلّم اللغات الأجنبية أو نحو الأمية.

٤ - اللجنة المركزية: تقوم باتخاذ القرارات المهمّة، والموافقة على اقتراحات اللجان السابقة<sup>(١)</sup>.

وكان للأسرى السوريين من أبناء الجولان دورٌ فاعلٌ وكبيرٌ في هذه اللجان، بما قاموا به من دور نضالي في سبيل قضيتهم من داخل السجون، كان رديفاً مهماً لحركة المقاومة الوطنية في الجولان.

مارست سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بحق الأسرى في السجون، أنواع الجرائم كلّها، التي تعدّها القوانين الدولية جرائم حرب<sup>(٢)</sup>، ومنها

---

(١) مذكرات شكيب أبو جيل، مصدر سابق، ص ١٣٤-١٣٨.

(٢) تقرير لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، مرجع سابق، ص ٢.

حالات القتل العمد، من خلال الإهمال الصحي والتعذيب، والمعاملة غير الإنسانية من قبل الأطباء والمرضى، والقيام بأعمال تسببت بحدوث إصابات خطيرة ودائمة في الجسم، وأدت إلى معاناة وآلام شديدة، وهي تعد من الأعمال الممنوعة التي تشكل جرائم حرب بحسب المادة /١٤٧/ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩<sup>(١)</sup>. وحرمت سلطات الاحتلال في معظم الأحيان، المعتقلين من حقهم بمحاكمة قانونية عادلة؛ فهي تبقئهم قيد الاعتقال التعسفي مدّة طويلة من دون إجراء أي تحقيق معهم أو محاكمتهم، ومن دون أن يُعرف مكان اعتقالهم، أو يُسمح لمحاميهم أو ذويهم بزيارتهم والاتصال بهم، فابتدعت لأجل ذلك ما يسمّى "التوقيف الإداري لدواعي الأمن"<sup>(٢)</sup>.

كما تعرّض المواطنون من ذوي الأسرى، أثناء الزيارات في المعتقلات، لإجراءات جائرة من قبل جنود الاحتلال، من خلال التفتيش والانتظار مدّة طويلة أمام المعتقلات المزوّدة بحاجز زجاجي يمنع الزوار من الحديث مع المعتقلين، والاكتفاء بالنظر فحسب، مما يزيد من القهر النفسي للأسرى داخل معتقلاتهم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) إبراهيم درّاجي، الجولان والقانون الدولي، بحث من وقائع الندوة الدولية (تاريخ الجولان وآثاره ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، دمشق، وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٢٧٣-٢٧٥.

(٢) مقابلة مع نزيه أبو صالح، مصدر سابق.

(٣) درّاجي، المرجع السابق، ص ٢٧٥، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٣٠.

ثانياً- السياسة "الإسرائيلية" في الجولان السوري المحتل ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣ (المحاولات "الإسرائيلية" لتهويد الجولان):

١- التغييرات "القانونية" التي أحدثتها سلطات الاحتلال:

بذلت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" جهوداً كبيرة لإحداث تغييرات في الجولان السوري وحاولت إظهارها "بطابع قانوني" تستند إلى تشريعات عسكرية تتوافق مع متطلبات القانون الدولي بشأن الأراضي المحتلة، ورفضت على الدوام قرارات الأمم المتحدة التي عدت الجولان أرضاً سوريّةً محتلة<sup>(١)</sup>.

وعيّنت "إسرائيل" حاكماً عسكرياً في القنيطرة، وحاكماً آخر في مجدل شمس، وبدأت بتغيير المعالم الطبوغرافية للأرض، من خلال شق شبكة من الطرق الجديدة، تمتد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، أدت إلى جعل الجولان مقسماً إلى قطاعات من الأرض، تمكّن قوات الاحتلال "الإسرائيلي" من تسهيل السيطرة عليه، ومراقبة المنطقة بكاملها. كما اتخذت من معسكرات الجيش السوري في منطقة كفر نفاخ، مركزاً للقيادة العسكرية "الإسرائيلية" في الجولان المحتل، وانتشرت قطعات الجيش العسكرية "الإسرائيلية" ميدانياً في أرجاء الجولان كلها، فقامت ببناء أربع نقاط رئيسة للرصد والإرسال والاتصال وجمع المعلومات الأمنية والعسكرية، هي مرصد جبل الشيخ، ومرصد تل الشيخة جنوبي قرية بقعاتا، ومرصد تل «أبو الندى» غربي القنيطرة، ومرصد تل الفرس في القطاع الجنوبي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٤-٥. وأيضاً: أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٧٩-٨٥.

وفي الإطار نفسه، بدأت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بالتمهيد لضمّ الجولان من خلال محاولتها إفراغه من سكانه، فسيطرت على مختلف جوانب الحياة فيه، وتفردت باستغلال مقدراته الاقتصادية، وبأشرت بإلغاء النظم الإدارية السورية، واستبدلتها "بنظم إدارية إسرائيلية"<sup>(١)</sup>، تخدم المشروع الصهيوني. ففي مجال القضاء أنشأت "إسرائيل" في شهر حزيران عام ١٩٦٧ محاكم عسكرية مختصة بالنظر في المخالفات الأمنية والقضايا الجنائية التابعة مباشرة للحاكم العسكري. وبذلك همّشت دور المحاكم المحلية التي كانت تعمل بموجب قوانين الجمهورية العربية السورية، كما أصدرت قوات الاحتلال الأمر العسكري رقم/٦٥/ الذي نصّ على عدم جواز التقدم بشكاوى إلى أية محكمة محلية، وعدم جواز المحاكم المحلية النظر في الدعاوى أو إصدار أوامر أو قرارات مهما كان نوعها، واستبدلت النظام القضائي السوري بنظام قضائي وضعته سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بهدف خدمة مصالحها في إكمال السيطرة على الجولان وتهويده<sup>(٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى، فقد عدّت قرارات المحاكم العسكرية "الإسرائيلية" نهائية، غير قابلة للاستئناف من أبناء الجولان. وفي مجال آخر أصدرت الأمر العسكري رقم (٢٤) الذي نصّ على إلغاء العملة السورية وفرض التداول "بالعملة الإسرائيلية"، وحدد الأمر تاريخاً أقصاه ١٩٦٧/٨/٤ لانتهاؤ التداول بالعملة السورية وبدء التعامل "بالعملة الإسرائيلية"، ونصّ الأمر على إنزال عقوبة بالسجن مدّة خمس سنوات بكل من يرفض قبول التعامل بها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١١٢، وأيضاً: كلمة مواطني الجولان

العرب السوريين، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

(٣) الموسى، مرجع سابق، ص ١٨٩.

وفي إطار سياسة التهويد التي اتبعتها "إسرائيل" في الجولان السوري، قامت في ١٣/٨/١٩٦٧ بإصدار الأمر العسكري رقم (٢٩) فرضت بموجبه على المواطنين السوريين في الجولان حمل بطاقة هوية خاصة صادرة عن سلطات الاحتلال، وحدد الأمر العقوبة بالسجن مدّة سنة أو غرامة مالية كبيرة على كل من يخالف أحكام الأمر. وفي السياق نفسه قامت سلطات الاحتلال بإصدار الأمر العسكري رقم ٢٥/ الذي نصّ على إلغاء جميع القوانين والمراسيم والمشاريع والأوامر المتعلقة بخدمات البريد والهاتف التي كان يعمل بها وفق القوانين الإدارية السورية، وتولّى مسؤول عسكري "إسرائيلي" جميع هذه الصلاحيات<sup>(١)</sup>.

كما دمّرت سلطات الاحتلال الممتلكات الخاصة والعامة والدوائر الحكومية والأبنية والمقرات الرسمية السورية التي كانت قائمة قبل الاحتلال. وجاءت هذه الخطوة في إطار السياسة "الإسرائيلية" الهادفة إلى منع عودة المواطنين السوريين المهجّرين إلى بيوتهم وأماكن عملهم، وكذلك للإيجاء للرأي العام العالمي بأن الجولان كانت قبل احتلالها منطقة خالية من السكان<sup>(٢)</sup>.

## ٢- التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان وأهدافها:

منذ الأشهر الأولى لاحتلال الجولان، قامت سلطات الاحتلال بإجراء عمليات المسح الأثري والتنقيب فيه، بهدف خدمة "نظريات سياسية" عنصرية توسعية، و"أفكار توراتية" تعطي اليهود حقوقاً مزعومة، وتربط تاريخ الجولان بالتوراة، وتلغي وجود أي دليل يتناقض وتلك النظريات

---

(١) أيوب وفخر الدين، المرجع السابق، ص ٧٣-٧٤.

(٢) كلمة مواطني الجولان العرب السوريين، مرجع سابق، ص ٣-٤.

والأفكار، وتعمل على طمس معالم الآثار العربية التي تعود إلى العصور العربية والإسلامية فيه، وتشكك في انتماؤها إلى التاريخ الحضاري العربي<sup>(١)</sup>. وركّزت المجموعات والمنظمات التي تعنى بالآثار جهودها للكشف عن الآثار في الجولان، وجبل الشيخ. وكانت الأهداف "الإسرائيلية" هي تقديم "أدلة وبراهين بأن اليهود القدماء كانوا من سكان المنطقة"، والعمل على إيجاد مسوغات لاحتلال مزيد من الأرض العربية في سورية وغيرها، فضلاً عن محاولات نهب الآثار وسرقتها وبيعها. وقد عمدت سلطة الآثار "الإسرائيلية" بالتعاون مع جيش الاحتلال وبإشراف مباشر من قبل موشي دايان<sup>(٢)</sup>، وبالتعاون مع كبار رجال الدين "الإسرائيليين"، إلى إجراء مسح شامل ودقيق للمواقع الأثرية في الجولان، مستندين إلى ما ذُكِرَ في أساطيرهم التوراتية<sup>(٣)</sup>، حيث كثفت الدراسات والحفريات "الإسرائيلية" العمل والبحث في الجولان، وأجرت أعمال بحث أثري استناداً إلى اعتبارات إيديولوجية وتاريخية وسياسية وجغرافية<sup>(٤)</sup>، ترمي إلى ربط تاريخ المنطقة

---

(١) أيمن سليمان، الانتهاكات الإسرائيلية غير المشروعة في الجولان السوري المحتل في منظور اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، بحث من وقائع الندوة الدولية (تاريخ الجولان وآثاره ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، دمشق، وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨.

(٢) مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٨٣.

(٣) بشار خليف، الآثار السورية في الجولان المحتل بين الانتهاكات الإسرائيلية والقانون الدولي، مجلة الجولان الثقافي، دمشق، إصدار: جريدة الجولان، العدد ٣/، صيف ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٤) اعتمد "الإسرائيليون" الصهانية على ماورد في التوراة من أسماء مواقع ومناطق وأحداث تاريخية. فعلى سبيل المثال ورد اسم الباشان ٥٩/ مرة في التوراة، فاعتمد الصهانية على ذلك؛ إذ إنهم يعدّون الجولان جزءاً من الباشان. (عز الدين سطاتس، الآثار في الجولان والانتهاكات "الإسرائيلية" لها، مجلة الفكر السياسي، العددان ٩-١٠، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠، ص ١٦١).



بالإيديولوجية الصهيونية. وكان الهدف الواضح لهم السيطرة ليس على الجولان فحسب وإنما على الأرض العربية الممتدة من النيل إلى الفرات. لذلك بذلت المؤسسات الصهيونية التي تحمل "الصفات الأكاديمية والعلمية" جهوداً كبيرة بهدف طمس الحقائق، وتشويه التاريخ وتزوير الآثار العربية، والتاريخ العربي، وصياغة تاريخ المنطقة كلها من منظور صهيوني تمهيداً لتنفيذ الخطط السياسية الاستعمارية التهودية<sup>(١)</sup>، فقاموا بالبحث عن آثار لا علاقة لهم بها، مستندين إلى "المصادر اليهودية" التي تتحدث عن وجود قديم لليهود في الجولان، وادعوا بأن ذكر أي موقع جغرافي في تلك الكتب والمصادر، سببٌ كافٍ بحد ذاته لتكوين قناعة بوجود تاريخي لليهود في تلك المنطقة<sup>(٢)</sup>.

قد تحدّثت الصحف "الإسرائيلية" عن عمليات سرقة آثار الجولان، وأكدت أن الجنرال موشي دايان قام بسرقة قطع أثرية من مواقع في قرية الفاخورة التي تقع في وسط الجولان من بينها تاج لعمود كبير من البازلت الرخامي على رأسه شمعدان ذو سبعة قوائم<sup>(٣)</sup>.

وتشير مقالات وكتابات عدد كبير من "الإسرائيليين" المختصين بالآثار، إلى الانتهاكات "الإسرائيلية" لآثار الجولان، إذ يقول الكاتب

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) مبارك، مرجع سابق، ص ٥٧، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) إبراهيم عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان، مجلة الأرض، العدد /١٢/، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٥٨.

"الإسرائيلي" مائير بن دوف: "مع انتهاء حرب حزيران، تقرر هدم جميع القرى التي تركها السوريون في الجولان. وبعد الحرب بمدة قصيرة بدأت أعمال التنقيب في بانياس. وقد أخذت سلطة الآثار القديمة وسلطة المحافظة على الطبيعة على عاتقها، مسؤولية تنفيذ عمليات الحفر والتنقيب في بانياس". وفي السياق نفسه يقول الكاتب "الإسرائيلي" يهودا هارئيل: "بدأت الأبحاث والحفريات الأثرية الطارئة في الجولان منذ عام ١٩٦٨، وأخذت أبعاداً جديدة مع تشكيل بعثة أرض جيشور في جنوب الجولان"<sup>(١)</sup>.

وتعترف المصادر "الإسرائيلية" أحياناً بعجزها عن تفسير بعض الظواهر الأثرية التي تكتشفها، وعن تقديم إجابة مقنعة حول إشكالاتها. وهذا دليل قاطع على عدم وجود أي صلة بين المكتشفات وبين ما يدعيه الصهاينة من "إرث حضاري أثري يهودي في هذه المنطقة"<sup>(٢)</sup>. وبحسب المعطيات والمعلومات المتوفرة، كُشِفَ عن أكثر من /٢٠٠/ موقع أثري في الجولان، وكلها تحمل دلائل على الوجود الإنساني والحضاري القديم في هذه المنطقة. ولكن مع ذلك لم يتمّ بنتيجة تلك الحفريات والتنقيبات، إثبات أي وجود للبرانيين القدماء في الجولان السوري، كما لم يعثر الصهاينة على أية وثيقة تثبت "حقهم التاريخي" في الجولان، مما دفع الجهات الرسمية الصهيونية ومنها سلطة الآثار والمتاحف "الإسرائيلية" إلى القيام عمداً

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.

(٢) سطاس، الآثار في الجولان، مرجع سابق، ص ١٦٢.

بتأليف روايات تاريخية، معتمدةً على تزوير بعض المعالم والدلائل الأثرية في الجولان، كما حصل في تنقيبات مواقع (خربة الدالية، الدرداره، ودير العزيز)، حيث كان علماء الآثار الصهاينة يبالغون حين العثور على بناء مستطيل الشكل وموجّه نحو الغرب، فيقولون إنه كنيس يهودي. وإذا عثروا على بناء مستطيل موجّه من الجنوب إلى الشمال، قالوا إنه مدرسة يهودية، من دون الاستناد إلى قرائن أثرية ماديّة واضحة وجازمة<sup>(١)</sup>.

وعلاوة على ذلك، فقد ادعت المصادر "الإسرائيلية" في كثير من الأحيان، عندما تُكتشف آثار مهمة وقديمة كالقطع النقدية والزجاجيات والفخاريات وغيرها، بأن هذه القطع وصلت إلى المواقع المكتشفة فيها بطريق الصدفة، من خلال القوافل التجارية التي مرت بالمكان، أو عن طريق أشخاص أضاعوها بطريق الخطأ<sup>(٢)</sup>.

لقد حاول الصهاينة منذ اليوم الأول لاحتلال الجولان عام ١٩٦٧، تزوير حقيقة الآثار المكتشفة فيه وفق مخطط مدروس بهدف دعم المقولات والروايات الصهيونية "بوثائق مادية" يمكن أن توظف لتسوِّغ احتلالهم للمنطقة وأطاعهم التوسعية فيها، تمهيداً لتهويد الهوية العربية السورية

---

(١) تشير تصريحات "علماء الآثار الإسرائيليين" أنفسهم إلى زيف ادعاءاتهم، وتشويههم للحقائق التاريخية، وتزويرهم للآثار العربية السورية في الجولان؛ إذ يقول عالم الآثار "الإسرائيلي" زئيف هرتزوك: (إن الحفريات الأثرية المكثفة في أرض إسرائيل خلال القرن العشرين قد أوصلتنا إلى نتائج محبطة. كل شيء مُختلق، ونحن لم نعثر على شيء يتفق والرواية التوراتية. إن قصص الآباء في سفر التكوين هي مجرد أساطير). (خليف، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٥).

(٢) سطاس، مرجع سابق، ص ١٦٠. بهلوان، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

للجولان، بما ينسجم مع أساطيرهم وخرافاتهم التوراتية<sup>(١)</sup>. وصدر كثير من الإدعاءات بخصوص الأصول التي يعود إليها تاريخ الجولان، لكن تلك المساعي والمحاولات "الإسرائيلية" لم تنجح، وفي إطار سياسة التهويد أقدمت سلطات الاحتلال على تنفيذ إجراءات عمليّة عدّة بهدف طمس الحقائق التاريخية والإيحاء بأن الجولان جزء من "الوطن القومي اليهودي"<sup>(٢)</sup>. ومن هذه الإجراءات:

١ - هدم القرى السورية بما تحويه من أماكن ومواقع أثرية كانت لا تزال قائمة، حيث هدمت سلطات الاحتلال أكثر من مئة وعشر قرى، وأزالت كل المعالم والآثار الحضارية والإنسانية منها، ورافق ذلك إقامة المستوطنات الصهيونية على أنقاض القرى العربية التي هدمتها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

(٢) سليمان، مرجع سابق، ص ٢٨٧-٢٨٩، وأيضاً: ذراحي، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣) من أهم الأماكن التي هدمت، وأقيم فوقها مستوطنات "إسرائيلية"، ثم هودت وغُيّرت أسماؤها، الأماكن الآتية:

نافيه أئيف: (جباتا الزيت) - أودم (عيون حور) - الروم (عيون الحجل) - مروم جولان (تل العرام) - برهايم (الدرباشية) - شاعل (قرحتا) - أورताल (الدلوة) - عين زيفان (عيون زيوان) - الوني هابيشان (عين عيشة) - كدمامات زفي (الفاخورة) - كتسرين (قصرين) - كيشيت (أراضي الحشنية) - أنيعام (السلوقية) - حادنيس (عسليه) - يونتان (الجوخدار) - معالي جملة (حسنية الشيخ علي) - ناطور (كف وادي بجورية) - رامات ماشيميم (الجرنية) - متزار (الياقوصة) - كفار حارون (كفر حارب) - بني يهودا (سكوفيا). (حسين صقر، استبدال الأسماء لايمحو التاريخ، جريدة الثورة، دمشق، العدد /١٣٤٨٤/، الصادر بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٧، ص ١٣.

٢- تدمير المواقع الأثرية نتيجة للمناورات العسكرية التي يجريها الجيش "الإسرائيلي" في الجولان، وتحرك الدبابات وسقوط القذائف والمواد المتفجرة، وإلحاق أضرار بالمواقع وبالأحجار الموجودة في المنطقة على حالها منذ آلاف السنين<sup>(١)</sup>.

٣- استبدال أسماء المناطق والمواقع العربية الأثرية وإطلاق "أسماء عبرية" عليها، بهدف إخفاء ملامحها العربية وشواهدنا التاريخية، ومنها على سبيل المثال التلال الأثرية الآتية :

آ- تل أبي الندى وأطلق عليه "هار بن ابيطال"

ب- تل العرام وأطلق عليه "هار بن طال"

ج- تل الشيخة وأطلق عليه "هار حرم ونيت"

٤- إعلان اكتشافات أثرية في مناطق مختلفة من الجولان، زعمت سلطات الاحتلال بأنها تعود إلى اليهود. وقد ترافق ذلك مع حملات إعلامية دعائية صهيونية منظمة على الصعيد المحلي والعالمي.

٥ - وضع كتب تاريخية وجغرافية تتحدث عن الجولان، وتهدف إلى خدمة الأهداف الصهيونية من خلال الإيحاء بأن الجولان جزءٌ من "أرض الميعاد" بما يحتويه من آثار وكنوز ثقافية وحضارية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) أطماع إسرائيل في الجولان، مقال عن الإنترنت (الجولان تاريخياً- جغرافياً)، (موقع الجولان الإلكتروني/ جولان تايمز)، محرر الموقع في ٢٤/٩/٢٠٠٥، بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٧.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" باغتصاب الجولان السوري وتهجير سكانه، واستغلال ثرواته وتدمير قراه وبلداته، بل عمدت إلى التدمير المنظم لمعظم المواقع الأثرية السورية فيه وأبقت بعض المواقع ذات الأهمية السياحية الاقتصادية بالنسبة لها<sup>(١)</sup>، كما في موقع رجم المهري الأثري<sup>(٢)</sup>، وموقع كنيسة الكرسي. كما قامت باستخدام أحجار المواقع الأثرية المهذمة في بناء منشآت عسكرية في الجولان المحتل<sup>(٣)</sup>. ومن الجدير ذكره أن السلطات "الإسرائيلية" زادت أعداد البعثات الأثرية "الإسرائيلية" العاملة في الجولان المحتل، حتى تجاوز عددها الـ /١٥/ بعثة، توزعت على المناطق والقرى والبلدات كافة. وقد تمت أعمالها بدعم وتمويل من مؤسسات عدة داخل الكيان الصهيوني وخارجه، ومنها: ("وزارة العلوم والآداب الإسرائيلية" "مؤسسة المسح الأثري الإسرائيلية"، "الجمعية الإسرائيلية للحفاظ على الطبيعة"، "مؤسسة

---

(١) عملت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" على توظيف الإمكانيات السياحية في الجولان بما يخدم أهدافها ومصالحها، فشقت الطرق إلى مختلف المناطق الأثرية، وأقامت المشاريع السياحية، وشجعت السياحة إلى الجولان بوسائل دعائية مختلفة، وفضلاً عن ذلك فإن سلطات الاحتلال تقوم بين وقتٍ وآخر بإعلان اكتشافات أثرية، تزعم بأنها تعود لليهود، وتعتمد إلى إرسال مرشدين سياحيين توظفهم وتزودهم بمعلومات تخدم الاحتلال وتشوّه التاريخ الحقيقي للمنطقة. (عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٤).

(٢) رجم المهري: موقع أثري متميز من العصر البرونزي الأول (٣٢٠٠ ق.م)، ويتألف من خمس حلقات (دوائر حجرية حول بناء مركزي ضخم يضم قبر دولن). (تيسير خلف وعز الدين سطاس، المسيح في الجولان، (تاريخ وآثار)، دمشق، دار كنعان، ط ١، ٢٠٠٦، ص ١٣).

(٣) خليف، مرجع سابق، ص ١٦، وأيضاً: سليمان، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

التذكير بالحضارة اليهودية في أمريكا"، "معهد أبحاث الجولان في إسرائيل"، "المجلس المحلي في كتسرين"، "الجامعة العبرية"، "وزارة الدفاع الإسرائيلية"، "سكرتارية الكمبيوتر الإسرائيلية" "مديرية البحث الإسرائيلي"، "المجلس الوطني للأبحاث والتطوير الإسرائيلي"، "جامعة بار إيلان"، "مدرسة نيلسون غلوك للآثار التوراتية"، "صندوق استكشاف فلسطين" في لندن "المركز الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية"، "صندوق ليوناردو كاثارين وولي أكسفورد"<sup>(١)</sup> ومن الأماكن التي أجرت "إسرائيل" فيها أعمال التنقيب (خسفين، فيق، وادي الحريري، رجم الهري، تل الباروك، دير قروح، خربة الرفيد، الدوكة، الكرسي، بانياس، العدنانية الفاخورة)<sup>(٢)</sup>.

وقد قدمت هذه المؤسسات كلها أنواع الدعم المادي والعلمي لأعمال التنقيب، ووضعت كل إمكاناتها تحت تصرف سلطة الآثار والمتاحف "الإسرائيلية"، من أجل القيام بأعمال المسح والبحث في الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة. كما قامت بتمويل مشاريع عدة لإقامة متاحف ثابتة ومتنقلة لآثار الجولان، مدعية أنها آثار "إسرائيلية". ففي مستوطنة "قصرين" وهي أكبر مستوطنة "إسرائيلية" في الجولان، يقوم الآن "متحف كتسرين" الذي يحتوي معظم اللقى الأثرية السورية التي استولت عليها السلطات "الإسرائيلية" من الجولان، كما قامت تلك المؤسسات بتمويل متاحف متنقلة، تقوم بعرض تلك الآثار في مجموعة من دول العالم وتعرض الآثار السورية على أنها آثار لمواقع "إسرائيلية" تاريخية<sup>(٣)</sup>.

(١) السيد، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

(٢) عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) خليف، مرجع سابق، ص ١٦.

إن كثافة المكتشفات الأثرية في الجولان وامتدادها التاريخي الطويل، يدلّان بشكل قاطع على أن موضوع آثار الجولان ليس موضوعاً يخص عمليات البحث العلمي والتنقيب الأثري فحسب، بل إنه موضوع سياسي بامتياز، لأنه يدخل - حسب اعتقاد الصهاينة - في إطار ما يسمّى "الحق التاريخي" الذي ادعوه لأنفسهم من أجل تسويق احتلالهم للجولان والأراضي العربية المحتلة. لذلك اتبعوا سياسة التضييل وتشويه الحقائق بهدف تسخير الحقائق التاريخية لمصلحتهم، مما أسهم في خلق تفسيرات غير دقيقة، جعلت الحقائق التاريخية مُضلّلة للرأي العام العالمي، كما أسفرت عن معطيات بعيدة عن العقل والمنطق، وأوجدت إشكاليات غير قابلة للحل؛ إذ وصل الأمر بالمسؤولين "الإسرائيليين" إلى القول: "إن ميزة الآثار اليهودية هي عدم توقيعها"، أي (عدم ترك نصوص تاريخية مرافقة لهذه الآثار ومنقوشة عليها، تفسرها وتدلل على تاريخها وحضارتها التي تنتسب إليها)<sup>(١)</sup>.

إن هذه "المقولة الصهيونية"، وغيرها من الأعمال غير العلمية التي قام بها "الإسرائيليون" في الجولان، تمثّل أكبر أشكال التضييل، وتشويه الحقيقة التاريخية، وذلك من أجل إثبات أنها يهودية بمجرد عدم وجود نقوش كتابية عليها، أو إزالة بعض تلك النقوش والإدعاء بأنها آثار يهودية، حتى إن كان عمر هذه الآثار يسبق تاريخ مرور العبرانيين في هذه المنطقة .

---

(١) تيسير خلف، آثار الجولان، جريدة الجولان، القنيطرة، العدد/٦٠/، ٢١ كانون الثاني، ٢٠٠٨، ص ١٦.



### ٣- موقف القانون الدولي من التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في

#### الجولان السوري:

تمثل التنقيبات الأثرية التي قامت بها "إسرائيل" في الجولان السوري المحتل، وما رافقها من انتهاكات متعمّدة من نهب وتزوير وتخريب للمواقع الأثرية، وسرقة القطع الثمينة منها ونقلها إلى داخل "إسرائيل"، أكبر أعمال الخرق المتعمّد للقانون الدولي، الذي يحظرّ مثل هذه الانتهاكات والخروق للآثار الحضارية في الجولان، وبقية الأراضي العربية المحتلة. كما تتعارض هذه الممارسات مع القوانين والأعراف والشرائع الدولية<sup>(١)</sup>؛ إذ تُعدّ خرقاً لقواعد القانون الدولي الذي (لايسمح لأي قوة احتلال بالتنقيب عن الآثار في الأراضي التي تحتلها، أو القيام بأي عمل من شأنه تغيير المعالم الطبيعية فيها). ويتمثل ذلك باتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في ١٢/٨/١٩٤٩، واتفاقية لاهاي الموقعة في ١٤/٥/١٩٥٤، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومختلف القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

فقد جاء في اتفاقية لاهاي الموقعة بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٤، والمتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح: (وجوب احترام الممتلكات الثقافية، وعدم سرقتها، أو نهبها، أو تبيدها، وتحريم أي عمل تخريبي موجّه ضدها، وعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة في الأراضي التي يتم احتلالها)<sup>(٣)</sup>. وكذلك تبنت منظمة اليونسكو بتاريخ

(١) سليمان، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٣) سليمان، المرجع السابق، ص ٢٨٨.

١٩٥٦/١٢/٥/، في أثناء انعقاد دورتها الثامنة عشرة في العاصمة الهندية نيودلهي، توصيات بوجوب تطبيق المبادئ الدولية على الحفريات الأثرية ضمن الأراضي المحتلة. وقد ورد النص على الشكل الآتي: (على السلطة المحتلة أن تمتنع عن القيام بالحفريات للآثار في أراضي دولة أخرى. وإذا وجدت مصادفة بعض الاكتشافات يكون على السلطة المحتلة أن تحمي هذه الاكتشافات وتسلمها مع وثائقها فور انتهاء الأعمال القتالية إلى السلطات المختصة التي كانت قائمة في تلك الأراضي قبل احتلالها)<sup>(١)</sup>.

لكن على الرغم من ذلك، بقيت السلطات "الإسرائيلية" متجاهلة كل ما يتعلّق بالقوانين الدولية، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن أعمال الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان تجاه الآثار، لم تحرك المنظمات الثقافية العالمية والدولية، ولا سيما التابعة لهيئة الأمم المتحدة. ولم تستطع بعض القرارات الدولية منع "إسرائيل" من القيام بممارساتها اللا أخلاقية. كما لم تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة التي تمنع "إسرائيل" من تهويد الهوية الثقافية والحضارية للجولان السوري، ولم تُنفذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم/٤٩٧/ الذي صدر في ١٧/١٢/١٩٨١، الذي عدّ قرار فرض "إسرائيل" قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل، قراراً لاغياً وباطلاً، وليس له أي أثر قانوني على الصعيد الدولي، وطالب القرار "إسرائيل" بأن تلغي قراراتها وإجراءاتها في الجولان فوراً، وأعلن أن جميع

---

(١) خليف، مرجع سابق، ص ١٧-١٩.

أحكام اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢/٨/١٩٤٩ مازالت سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧<sup>(١)</sup>.

أكدت أعمال الكشف والتنقيب الأثري التي أجراها علماء الآثار السوريون في المواقع الأثرية في الجزء المحرر من مدينة القنيطرة، بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣، زيف الإدعاءات "الإسرائيلية" وبطلانها؛ إذ ثبت بالدليل القاطع، من خلال اللقى الأثرية في هذه المواقع، عكس ما يدّعيه "الإسرائيليون"؛ فالوجود البشري العربي في الجولان السوري قديم جداً، تزامن مع الوجود البشري في مناطق بلاد الشام كلها، ويدلُّ على ذلك كثافة المواقع الأثرية وتوزعها الجغرافي في مختلف أنحاء الجولان، مما يدل على الازدهار الحضاري الذي شهده، وعلى التواصل بين الحضارات التي شهدتها المنطقة في مختلف العصور التاريخية، وعلى التفاعل والتطور الحضاري للإنسان العربي فيه، وتجذره في الأرض على الرغم من الأخطار الخارجية التي أحاطت به، فضلاً عن التعبير الحي لإبداعات إنسان الجولان من خلال تجسيد الأعمال الفنية الأثرية، وترسيخ الهوية العربية السورية فيه، مهما حاولت "إسرائيل" تهويد الآثار السورية فيه وتزوير الحقائق لكسب مواقف سياسية مؤيدة لها دولياً.

إن آثار الجولان جزء مهم من الإرث الحضاري والثقافي والإنساني للتاريخ العربي وجزء من الصراع مع "إسرائيل"، التي لم

---

(١) القرار رقم /٤٩٧/، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٧٥-١٩٨١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٤، مج٢، ص٢٩٤. ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (١١).

ولن تتوقف يوماً عن محاولاتها للتوسع والسيطرة وتهويد الهوية العربية في المناطق العربية المحتلة.

٤ - الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان السوري ما بين ١٩٦٧ -

١٩٧٣:

يعدُّ الاستيطان اليهودي تجسيداً فعلياً وعملياً للمشروع الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، القائم على التوسع والسيطرة، بما يخدم الأهداف الإستراتيجية "الإسرائيلية". وقد فتحت حرب عام ١٩٦٧ الباب واسعاً لانطلاق عمليات الاستيطان في الأراضي العربية التي احتلت، بما فيها الجولان السوري؛ إذ قامت "إسرائيل" منذ الأيام الأولى للاحتلال، بالعمل على توفير المقومات المادية والبشرية والإدارية والسياسية التي من شأنها تحقيق السيادة "الإسرائيلية" على الجولان، واعتمدت في سياستها على اتجاهين متكاملين، يحققان هدفاً واحداً هو الوصول إلى عزل الجولان وسلخه عن وطنه سورية، وصولاً إلى ضمّه نهائياً إلى الكيان "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup> ، فالاتجاه الأول: يتمثل بالسيطرة على الأرض من خلال الاستيطان والتهويد إذ لجأت إلى إصدار الأمر العسكري رقم /٥٨/ عام ١٩٦٧، المتعلق "بالأموال المتروكة" (أي الممتلكات الخاصة)، واستخدمت هذا الأمر للاستيلاء على أراضي وممتلكات المواطنين السوريين في الجولان. وقد أعطى هذا الأمر صلاحيات للاستيلاء على تلك الممتلكات، كما استخدمت

---

(١) إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، دراسة من إعداد مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رقم /٣٨٦٩/، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٦-٧.

صلاحيات الأمر العسكري رقم ٥٩/ الصادر عام ١٩٦٧، والمتعلق "بأملاك الدولة"؛ إذ وضعت السلطات "الإسرائيلية" جميع الأملاك الحكومية العائدة للدولة السورية تحت تصرفها، وعدتها "أملاكاً لها" بحكم وقوعها تحت الاحتلال<sup>(١)</sup>. والاتجاه الثاني: يتمثل بعزل السكان السوريين وطردهم وتهجيرهم، بهدف السيطرة عليهم سياسياً وأمنياً، وصولاً إلى تفرغ الجولان من سكانه، واستعمار أرضهم بالقوة<sup>(٢)</sup>.

ولم تكن فكرة الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان بعد احتلاله عام ١٩٦٧ جديدة؛ إذ جرت محاولات عدة في مراحل تاريخية سابقة لِمَا كان الجولان في صلب المخططات الصهيونية الهادفة لاستعمار فلسطين وأراضٍ عربية. وبعد الاحتلال بنحو شهر واحد بدأت عمليات الاستيطان "الإسرائيلي" على أرض الجولان<sup>(٣)</sup>، حيث أقيمت سلسلة من النقاط الاستيطانية المؤقتة "الناحال"<sup>(٤)</sup> منذ ١/٨/١٩٦٧. وبقي الاستيطان في

---

(١) خالد عايد، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦، ص ٦-٨.

(٢) الإرهاب الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

(٣) إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، المصدر السابق، ص ٧.

(٤) الناحال: (NAHAL): وتعني (رواد الشباب المقاتل)، وهو تنظيم عسكري مؤلف من فرق من المتطوعين، ويؤدي دوراً مهماً في إقامة المستوطنات الزراعية، كما يسهم في استصلاح الأراضي الزراعية، واستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وإعداد الشباب للخدمة العسكرية والعمل الزراعي، ويرتبط هذا التنظيم إدارياً بوزارة الدفاع "الإسرائيلية". (الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص ٥١٦، وأيضاً: العسلي، جيش العدوان الصهيوني، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٧/، ط ١، ١٩٧٩، ص ٥١٣).

الجولان حتى عام ١٩٧١، مقتصرًا على الناحل، ثم بدأت "إسرائيل" تحويل نقاط الناحل التي أقيمت إلى مستوطنات مدنية دائمة<sup>(١)</sup>.

وقد أرادت "إسرائيل" من عملية بناء المستوطنات اليهودية، تنفيذ سياستها في الجولان. ففي البداية أعلنت بناء مستوطنات عسكرية بحجة الأمن، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى بناء المستوطنات الزراعية والصناعية. وشهدت مرحلة حكم حزب العمل ١٩٦٧-١٩٧٤ سيطرة الحكومة "الإسرائيلية" على عملية بناء المستوطنات، لكن مع بداية حكم حزب الليكود ظهر نوع من الاستيطان غير الرسمي، الذي قامت به التنظيمات الصهيونية الدينية، التي تلقت الدعم والحماية والتشجيع من حكومتها<sup>(٢)</sup>.

ومنذ شروع "إسرائيل" بعمليات الاستيطان في الجولان، بدأت المعالم الديمغرافية من حيث توزع السكان والبلدات في الجولان تتغير؛ فقد عمدت السلطات "الإسرائيلية" إلى تدمير البنية التحتية لكل المواقع والقرى والبلدات والمزارع السورية التي هجرها أصحابها بسبب العدوان "الإسرائيلي"، وترافق ذلك مع إقامة شبكة من المستوطنات الاستعمارية اليهودية فوق أنقاضها<sup>(٣)</sup>، وحرصت السلطات "الإسرائيلية" على توزيع المستوطنات وانتشارها في كل أنحاء الجولان وجلب المستوطنين اليهود

---

(١) حبيب قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٧٨، ص ٢٢٣.

(٢) الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

(٣) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٤.

إليها. فقد خصّصت مساحات واسعة تكاد تغطي معظم أراضي الجولان، بما فيها القرى التي مازالت مأهولة بالسكان العرب السوريين وروعي في إقامتها توافر مصادر المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والمواقع الإستراتيجية المتميّزة. ومعظم أسماء هذه المستوطنات يرتبط برموز ومعانٍ محدّدة، فبعضها يحمل أسماء القرى العربية المدمّرة بعد تحريفها إلى اللغة العبرية، وبعضها الآخر يحمل أسماء رمزية توراتية، وبعضها يحمل أسماء مستوطنات يهودية قديمة مزعومة، كما يحمل بعضها أسماء بعض الأشخاص المؤسسين للمستوطنة أو الذين سقطوا في الحروب على الجبهة السورية<sup>(١)</sup>. ويتوزّع المستوطنون مهنيّاً بتفاوت نسبي بين العمل في الزراعة، أو الخدمة في الجيش، وفي المصانع، والأعمال التجارية<sup>(٢)</sup>، وتتمركز المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان في ثلاثة تجمّعات:

الأول: يمتد على نسقين شبه متوازيين من الشمال إلى الجنوب، على طول خط الجبهة العسكرية في الجولان.

الثاني: يمتد جنوب غرب الجولان، محاذياً شواطئ بحيرة طبرية حتى منطقة الحمّة ووادي اليرموك ومنطقة العال وخسفين والجوخدار والرفيد<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) إبراهيم عبد الكريم، صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض، العدد /١١/، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ٦٠.
  - (٢) بدوان، قضايا هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.
  - (٣) وجيه موسى، الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الجولان، مجلة الجولان الثقافي، العدد /٣/، القنيطرة، إصدار جريدة الجولان، ٢٠٠٧، ص ٢٢.

الثالث: توزّع كثيف في سفوح جبل الشيخ، يمتد إلى مثلث الحدود السورية - اللبنانية - الفلسطينية<sup>(١)</sup>.

وقد نُظِّمَت المستوطنات بحيث خُطِّطت كل مستوطنة لتضم نحو /١٠٠/ وحدة سكنية، يبلغ عدد سكانها نحو /٤٠٠/ نسمة، وخصص لكل منها نحو /٣٥٠٠/ دونم من الأراضي الزراعية، وشمل الاستيطان مناطق الجولان كلّها؛ إذ أُنشئت مستوطنات على مقربة من خط وقف إطلاق النار في وسط الجولان وجنوبه<sup>(٢)</sup>.

وقامت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بتوفير المقومات المادية لتلك المستوطنات، من دعم المشاريع الزراعية والصناعية، وتنفيذ عددٍ من المشاريع المائية، وإقامة المنشآت السياحية<sup>(٣)</sup>. فقد أقيم المركز البلدي "بني يهودا" في جنوب الجولان عام ١٩٧٢ حول مصنع تابع للصناعة الجوية "الإسرائيلية"، وكذلك أقيم مصنع للأدوات الإلكترونية في كل من مستوطنة مَفوْحَمَّة وكفار حروف في الجنوب، وأقيم مصنع للأدوات الكهربائية في كل من مستوطنة جيشور في الجنوب، ومستوطنة سنير قرب بانياس، وأقيمت مصانع مماثلة في عدد من المستوطنات، كما أقيمت أحواض لتربية الأسماك فيها، وأُسِّسَت "شركة حرمون للأعمال السياحية"،

---

(١) قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٤.



بهدف تنشيط السياحة ولا سيما في المستوطنات الواقعة على سفح جبل الشيخ<sup>(١)</sup>.

وأرادت "إسرائيل" من عمليات الاستيطان في الجولان السوري، تحقيق أهدافٍ عدّة: اقتصادية وسياسية وعسكرية وإستراتيجية<sup>(٢)</sup>. فبالإضافة إلى تحقيق حلمها التوراتي بالتوسع في "أرض إسرائيل" الكبرى" فإنّها سيطرت على مصادر المياه في الجولان، وبدأت باستغلال خيراته بعد طرد سكانه العرب، وجلب المستوطنين اليهود، كما حققت هدفاً أمنياً بتقوية الخط الدفاعي على الجبهة مع سورية من خلال إسكان عناصر وضباط الجيش والأمن "الإسرائيليين" مع عائلاتهم في تلك المستوطنات، بهدف تكريس احتلال الجولان، تمهيداً لضمّه إلى الكيان "الإسرائيلي"<sup>(٣)</sup>. فقد قال إسحاق رابين في تصريح له: "إن الحكومة الإسرائيلية قرّرت تحديد مناطق الاستيطان على خطوط المواجهة في

---

(١) قهوجي، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٢) مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٩٥، دمشق، أيار ١٩٩٦، ص ١.

(٣) يقول أبو زعيرا، وهو رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الجولان، في مقال له بعنوان (الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته): "إن إسرائيل شرعت فور احتلالها الجولان عام ١٩٦٧ بتنفيذ مشروع استيطاني، بهدف تحويل الجولان إلى جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وحاز هذا المشروع دعم أغلبية السكان في إسرائيل، وجميع حكوماتها المتعاقبة على حدّ سواء". (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١١٨).

هضبة الجولان، وإن المستوطنات التي أقيمت تهدف إلى تعزيز خطوط المواجهة على امتداد هضبة الجولان"، كما أعلن: "أن التغييرات على الحدود "الإسرائيلية" يجب أن تكون حسب مقتضيات الأمن". ويركز رايبين على أهمية المستوطنات في دعم نظرية "الحدود الآمنة" بقوله: "إن للمستوطنات دوراً إستراتيجياً في تقوية الوضع الأمني، وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب "إسرائيل" في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وإن هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها"<sup>(١)</sup>.

وتتميز المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان بأنها على أشكالٍ عدّة، منها: مستوطنات عسكرية تابعة "للناحال"، أو مستوطنات مدنية تقوم بإنشائها مجموعة صغيرة من المستوطنين أو الحركات الاستيطانية. وبعد أن تستقرّ أمورها تتحوّل إلى مستوطنة دائمة، تكون إمّا على شكل مستوطنة جماعية "كيبوتس"<sup>(٢)</sup>، وإمّا على شكل تعاونية

---

(١) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت، ط١٩٨٨، ص١٣٧.

(٢) كيبوتس أو كيبوتز (KIBBUTZ): المستعمرة الجماعية، وهي مستوطنة تقوم لأغراض خاصة (صناعية، تجارية)، بالإضافة إلى دورها الأمني، وتكون فيها ملكية وسائل الإنتاج جماعية، (تعود للدولة أو للحركة الاستيطانية المشرفة على الكيبوتس)، ويكون الإنتاج فيها جماعياً، والعمل ذاتياً، من دون الحاجة لعمال بالأجرة، مع تأكيد المساواة في الإنتاج والاستهلاك. يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠-١٥٠٠ نسمة. (عمران أبو صبيح، دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، عمان، دار الجليل، ط١، ١٩٩٣، ص١٦).

"موشاف"<sup>(١)</sup>. وقد ظل الاستيطان في الجولان حتى نهاية عام ١٩٧١ مقتصرًا على مستوطنات الناحل، ثم بدأت "إسرائيل" تحويل هذه المستوطنات إلى مستوطنات مدنية دائمة<sup>(٢)</sup>.

بدأ النشاط الاستيطاني في الجولان السوري منذ بداية الاحتلال، واشتركت فيه جميع الحركات الاستيطانية الصهيونية من مؤسسات عامة، وهيئات عسكرية ومدنية، وحركات دينية، ووزارات وأحزاب سياسية<sup>(٣)</sup>. فبعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ جرى تدشين أول مستوطنة في ١٦/٧/١٩٦٧، وهي مستوطنة ماروم هجولان، ثم بدأت المستوطنات بالانتشار في أنحاء الجولان كلّها<sup>(٤)</sup>، واستمرت هذه المرحلة حتى اندلاع حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣، أنشئ خلالها أكثر من ٢١/ مستوطنة، استوطن فيها نحو أربعة آلاف مستوطن<sup>(٥)</sup>.

(١) موشاف (MOSHAV): المستوطنات الزراعية التعاونية، تكون فيها الأراضي ملكية وطنية، أي تعود "للصندوق القومي اليهودي"، ويُمنح نوع من "الملكية الخاصة" للمستوطنين، ويحق للمزارع فيه التصرف والانتفاع بالأرض، ولكن لا يحق له تقسيمها بين الورثة، فله الحق في توريثها لوارث واحد فحسب. والعمل الزراعي فيها فردي، وليس عليه أي قيود جماعية أو عامة. وهذا النوع أقدم أنواع المستعمرات الصهيونية التي تعتمد على تحقيق مبادئ التعاون المشترك. (العسلي، جيش العدوان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٥١٧، وأيضاً: الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٢٦-٧٢٧).

(٢) الاستيطان في الجولان، وكالة العربية السورية للأنباء (سانا) دمشق، الأرشيف، تاريخ ١٩٩٢/٢/٧، ص ١.

(٣) عز الدين سطاس، الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد ٦٠/، الصادر بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٨، ص ٥.

(٤) فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، مرجع سابق، ص ٢٤، وأيضاً: بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٥) مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ٢.

## جدول رقم (٤)

المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الجولان ما بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٣  
وتاريخ بنائها، وموقعها، وحالتها الاقتصادية:

الرقم	اسم المستوطنة ونوعها	تاريخ بنائها	الموقع	الحالة الاقتصادية
١	ميروم هجولان، أنشأتها حركة الكيبوتس الموحد.	١٩٦٧/٧/١٦.	وسط الجولان مكان قرية /العليقة/ وقد نقلت عام ١٩٧٢م إلى جبل نبطل.	تعتمد على الزراعة وتربية المواشي وتقدر مساحتها بـ /٤٥٠٠/ دونم و /٣٣/ ألف دونم للمراعي
٢	سنير (كفار شاريت)، نوعها (ناحال) تحولت إلى كيبوتس في عام ١٩٦٨.	١٩٦٧/٨/١٤.	شمال الجولان، بالقرب من نبع بانياس، على أنقاض قرية العباسية.	تعتمد على الزراعة، وتربية الماشية والدواجن، وفيها بعض الصناعات الغذائية ومعمل لأدوات التدفئة، ومعمل لصنع مطافئ الحريق، مساحتها (٢٠٠٠) دونم للمراعي و (٢٠٠٠) دونم للزراعة
٣	أفيك (ناحال هغولان) تحولت عام ١٩٧٢ إلى كيبوتس	تأسست في ١٩٦٧/١٢/١٧	جنوبي الجولان، على أنقاض قرية فيق الأثرية.	تعتمد على الزراعة وتبلغ مساحة الأراضي التي تشغلها /٤٥٠٠/ دونم.
٤	عين زيفان (عين زيوان)، نوعها (ناحال) تحولت في ١٩٦٨/١٢/٢٩ إلى كيبوتس	١٩٦٨/١/١٣	شمال وسط الجولان، على أنقاض قرية عين زيوان السورية.	تعتمد على زراعة الفاكهة والخضراوات والحبوب، فيها مزارع للأبقار والدواجن، ومصانع للجلود والأحذية، تقدر مساحتها (٥٠٠٠) دونم
٥	ميفوحمة، نوعها (ناحال) تحولت إلى كيبوتس.	١٩٦٨/١/٢٢ انتقلت في حزيران ١٩٦٨ إلى موقع جديد يشرف على بحيرة طبرية في موقع على تل من تلال جبل الشرارات	جنوبي الجولان، في أراضي مزرعة عز الدين.	تعتمد على الزراعة المتنوعة (قطن - حبوب - موز)، فيها مزارع لتربية الديك الرومي ومزارع تربية أبقار اللحوم وبرك تربية الأسماك، وقد أنشأت فيها صناعات الكترونية عام ١٩٧٥م تقدر مساحتها (٤٥٠٠) دونم مع مساحة (٢٥٠٠٠) دونم للمراعي.

٦	غيشور، نوعها (ناحال)، تحولت إلى كيبوتس في تشرين الثاني ١٩٧٦.	١٩٦٨/٣/١٠.	في أراضي وادي السمك جنوب الجولان.	تعتمد على الزراعة وتربية الدواجن والأبقار وفيها مصنع للأدوات الكهربائية، مساحتها /٨٠٠/ دونم.
٧	جفعات بوآف، نوعها (ناحال)، تحولت عام ١٩٧٢ إلى موشاف تعاوني.	١٩٦٨/٣/١٢	جنوبي الجولان على أراضي ومرتفعات قرية سكوفيا الغربية.	تقدر مساحتها بـ /٤٥٠٠/ دونم
٨	نفي أطفيف، نوعها ناهال تحولت في ٢/٢٠ ١٩٧٥م إلى موشاف تعاوني.	أقيمت في أيار عام ١٩٦٨، أعيد تأسيسها في أيلول عام ١٩٧١.	شمال الجولان على المنحدرات الجنوبية الغربية لجبل الشيخ، على أراضي قرية (جباتا الزيت).	تعتمد على السياحة الشتوية وخدمات الاصطياف والتزلج على مرتفعات جبل الشيخ، فيها مساحة زراعية نحو (٤٥٠) دونماً مخصصة لزراعة التفاح، و(١٠٠) دونماً لزراعة الأفوكادو، و(٥) دونات لاستنبات الزهور.
٩	رامات مغشيميم، نوعها (ناحال)، تحولت عام ١٩٧٠ على موشاف تعاوني.	١٩٦٨ /٧/٥	تأسست جنوبي شرقي الجولان بالقرب من المنطقة المجردة من السلاح، ثم انتقلت إلى قرية الجرنية، شمالي شرقي قرية فيق.	تعتمد على الزراعة ولا سيما التفاح والحبوب، إضافة إلى تربية الماشية وتدجين الدواجن وفيها معهد ديني، تبلغ مساحتها ٤٥٠٠ دونم.
١٠	نؤوت جولان، نوعها موشاف تعاوني.	أقيمت في تموز ١٩٦٨	جنوبي الجولان، في أراضي قرية الحوتية.	تعتمد على تربية الدواجن، وفيها مزارع للأبقار والأغنام وبساتين للفاكهة، ومنشآت سياحية، تبلغ مساحتها (٤٥٠٠) دونم.
١١	راموت، نوعها (ناحال)، تحولت إلى مستعمرة دائمة من فئة الموشاف عام ١٩٧٣	أقيمت عام ١٩٦٨	شمالي وادي البطيحة، في جنوب الجولان، على أنقاض قرية الصباحية.	تعتمد على الزراعة والسياحة، فيها مزارع لتربية الدواجن والأبقار ومزارع الموز والحمضيات والقطن، وتبلغ مساحتها نحو /٤٠٠٠/ دونم.

١٢	ال - روم.	تموز ١٩٧١، تحولت عام ١٩٧٢ إلى كيبوتس.	شمالى وسط الجولان، على أراضي قرية (عين حور) إلى جنوب قرية (بقعاتا) على الأراضي المصادرة من قرى عين حور وبقعاتا وعين خراج.	تعتمد على الزراعة، وتربية الأبقار، والدواجن وبرك السمك مساحتها نحو (٤٦٠٠)، دونم يوجد فيها مصنع للأدوات الكهربائية.
١٣	كفار جنت، هي من نوع موشاف.	أسست عام ١٩٧١	جنوب الجولان بالقرب من قرية (سقوفيا) شرقي بحيرة طبرية.	تعتمد بشكل كلي على الصناعة.
١٤	نوف، تحولت عام ١٩٧٢ إلى مستعمرة دائمة من فئة موشاف.	تموز ١٩٧٢	على أنقاض مزرعة ناب جنوبي وسط الجولان.	تعتمد على الزراعة، ولا سيما الحمضيات، إضافة إلى تربية الأبقار والدواجن، مساحتها (٤٠٠٠) دونم.
١٥	مركز بني يهودا، (مركز إقليمي).	تأسست في آب عام ١٩٧٢	جنوبي الجولان، على أنقاض قرية سكوفيا.	تعتمد على الزراعة، ولا سيما الحمضيات، إضافة إلى تربية الأبقار والدواجن، مساحتها (٤٠٠٠) دونم.
١٦	كفار حاروف، تحولت إلى كيبوتس عام ١٩٧٤	أيار ١٩٧٣	جنوبي الجولان بين فيق والحمّة، على أنقاض قرية كفر حارب.	تعتمد على الزراعة ولا سيما الفواكه، فيها مزارع للأبقار والدواجن، ومراكز للصناعات الإلكترونية، مساحتها (٢٨٠٠) دونم.
١٧	إيلي - عاد (العال)، نوعها (ناحال).	١٩٧٣ / ٥ / ٢٧	جنوبي الجولان، على أنقاض قرية العال.	تعتمد على الزراعة وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها ٤٥٠٠ دونم.
١٨	آني - عام، نوعها موشاف.	تأسست عام ١٩٧٣	شمال وسط الجولان، إلى الجنوب من كتسرين (جانب أنقاض قرية السلوقية).	تعتمد على الصناعة.

١٩	عليا شفيعيم، نوعها ناحال.	تأسست عام ١٩٧٣	جنوب الجولان، بالقرب من قرية (رمانه).	تعتمد على الصناعة، وتقوم فيها صناعات ثقيلة.
٢٠	هسبعين	أقيمت عام ١٩٧٣ وتحولت عام ١٩٧٤ إلى مركز إقليمي دائم	في جنوب وسط الجولان، على أنقاض قرية خسفين.	فيها مراكز للخدمات الاجتماعية والإدارية والثقافية ومدرسة دينية.
٢١	انيعام، نوعها ناهال، حولت عام ١٩٧٦ إلى موشاف.	أقيمت عام ١٩٧٣	شمال وسط الجولان إلى الجنوب من قصرين "مستعمرة كسرين".	

اعتمدَ في إعداد الجدول على المراجع الآتية: موشيه ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٢، وأيضاً: مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٨٣، وأيضاً: قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٣٠، وأيضاً: عايد، مرجع سابق، ص ١٨، وأيضاً: وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧-١٩٨٠)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨١، ص ١١٩-١٤٦، وأيضاً: مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ٣-٧، وأيضاً: أبو صبيح، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٥٠.

دخل الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان مراحل التنفيذ بشكل عملي في نهاية عام ١٩٦٩، ونشرت السلطات "الإسرائيلية" تفاصيل المشروع الاستيطاني الخاص بالجولان الذي تضمن خطة لإسكان /٥٠.٠٠٠/ مستوطن<sup>(١)</sup>، واستطاعت "إسرائيل" استصلاح وزراعة

(١) ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٧٨.

/٥٠,٠٠٠/ دونم، وتمهيد /٥٤,٠٠٠/ دونم أخرى استعداداً لزراعتها حتى مطلع السبعينيات<sup>(١)</sup>. وكان الهدف الرئيس للاستيطان حتى بداية السبعينيات، استغلال معظم أراضي الجولان للرعي وتربية الحيوانات. ولم يكن العامل الاقتصادي العامل الوحيد لعمليات الاستيطان في الجولان فقط؛ بل شكّل العامل العسكري العامل الرئيس والأهم لعمليات الاستيطان. ويؤكد ذلك تصريحات "القادة الصهاينة" ومنهم ديفيد بن غوريون، الذي قال في أواخر عام ١٩٧٠: ("إن الضرورة تحتم حالياً وفي أقرب وقت ممكن، إقامة عشرين مستوطنة يهودية في هضبة الجولان. لأن هذه الوسيلة في نظري من أنجح الوسائل التي يمكن بواسطتها إبقاء هذه الهضبة تحت سيطرتنا. إن العالم حينذاك لن يبادر إلى طرد اليهود من هذه المنطقة") كما صرّح موشي ديان في العام نفسه بقوله: ("إن الجواب عن تحرّش السوريين سيكون إقامة مستوطنات أخرى دائمة في المنطقة")<sup>(٢)</sup>.

إنّ هذه التصريحات تدلُّ بشكل واضح على مدى أهمية العامل العسكري، ودوره في عمليات الاستيطان في الجولان بشكل يقلل من مخاوف المستوطنين الذين يسكنون فيه.

ومنذ مطلع عام ١٩٧٢ انتهت عملية إحاطة جبل الشيخ بشبكة من الطرق، لضمان سرعة الاتصال والحركة بين المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان<sup>(٣)</sup>، ولتسهيل إقامة مستوطنات جديدة جنوبي الجولان، ولضمان

---

(١) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ٦٦، وأيضاً: قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) قهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.

(٣) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، مذكرات، ٥ أجزاء، دمشق، دار طلاس، ط ٧، ٢٠٠٦، ج ٣، ص ٦٩٨.



سهولة وسرعة الاتصال بين الجولان والداخل "الإسرائيلي"، ويهدف تسريع عملية الدمج الديمغرافي، تمهيداً لعملية الضم<sup>(١)</sup>. ومع ذلك لم يتجاوز عدد المستوطنين في الجولان حتى اندلاع حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣/٤٠٠٠/مستوطن<sup>(٢)</sup>.

إن هذه المستوطنات أنشئت لتقوم بمهام عسكرية واقتصادية، ولكي تؤدي عملاً أمنياً إستراتيجياً، وزراعياً، ولتكون بمنزلة مخافر أمامية، وجهاز إنذار، ولتشكل بمجموعها الخط الدفاعي الأول، تدعمها القوات العسكرية القريبة منها، ولتكون حاجزاً إستراتيجياً في وجه أي هجوم محتمل على الداخل "الإسرائيلي"<sup>(٣)</sup>. وهي في الوقت نفسه تؤدي دوراً سياسياً بوصفها نقاط قوة للاحتفاظ بالأرض المحتلة، بهدف ضمّها إلى الكيان "الإسرائيلي" بشكل نهائي، أو استخدامها كأوراق للضغط السياسي في أية مفاوضات للتسوية السلمية<sup>(٤)</sup>.

وعليه، فإن الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان لم يكن وسيلة لحل مشكلة اجتماعية أو اقتصادية، وإنما كان أسلوباً استهدف أولاً تهويد الأرض وسلب الهوية العربية، وإفراغ الأرض من سكانها الأصليين مرحلة أولى تتبعها عملية تهويد السكان، وتغيير المعادلة الديمغرافية، وإلحاق الجولان في الهيكلية الاقتصادية "الإسرائيلية".

---

(١) الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ١.

(٤) الموعد، الأبارتيد الصهيوني، مرجع سابق، ص ١١٦.

## ٥ - سياسة "إسرائيل" في المجال الاقتصادي (الاستيلاء على الأراضي والمياه):

تُعدّ الزراعة المصدر الأساسي في اقتصاد القرى الواقعة تحت الاحتلال في الجولان. وتعتمد هذه القرى بشكلٍ رئيسٍ على زراعة التفاح، التي تُعدّ المصدر الأول لدخل الأغلبية العظمى من السكان. وقد عمدت السلطات "الإسرائيلية" منذ اليوم الأول للاحتلال، إلى الاستيلاء على معظم المناطق الصالحة للزراعة<sup>(١)</sup>، فصارت أكثر من ٩٠% من الأراضي الزراعية، في حين لم يتبقَّ سوى مساحة ١٠% في أيدي السكان السوريين، منها ٣٠% مناطق أمنية وعسكرية مزروعة بالألغام<sup>(٢)</sup>.

وأصدرت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" مجموعة من القرارات للتحكّم بالثروات الاقتصادية الطبيعية في الجولان، وفي مقدمتها الأرض والمياه، بهدف تشجيع الاستيطان الصهيوني، استناداً إلى مجموعة الأوامر العسكرية التي أصدرها قادة الاحتلال، والتي بدأت بإصدار بلاغ عسكري في ١٤/٦/١٩٦٧ يتعلق بالمساحات المغلقة، فعُدّ الجولان بكامله مساحة مغلقة ومحظورة<sup>(٣)</sup>.

ومن دون شك، فإن هذا القرار جاء ليثبتّ الوضع الذي فرضته "إسرائيل" إثر دخولها الجولان، وهدف إلى جعل المناطق التي هُجّر أهلها بالقوة من بيوتهم، مناطق عسكرية مغلقة خالية من السكان يُمنع أصحابها من العودة إليها.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم ٤٠/، مرجع سابق، ص ٤-١٠.

(٢) أبو لبدة وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) زيادة، مرجع سابق، ص ١٧، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٦٩.

وقد أُلحِقَ البلاغ العسكري بمجموعة من الأوامر العسكرية، منها: الأمر العسكري (رقم ١) الصادر في ١٨/٦/١٩٦٧ الذي أكد أن المنطقة المحتلة في الجولان هي بكاملها مساحة مغلقة، يمنع على المدنيين الدخول أو الخروج منها، إلا بتصريح يصدره الحاكم العسكري. وحدد الأمر عقوبة الحبس مدة خمس سنوات لكل من يخالف أحكامه. وتبع ذلك إصدار القيادة العسكرية "الإسرائيلية" في الجولان الأمر العسكري (رقم ١٣) في ١٤/٧/١٩٦٧ الذي عدّ مساكن مدينة القنيطرة التي خلت من السكان إثر الاحتلال، مساحات عسكرية مغلقة لا يسمح بدخول وخروج السكان منها وإليها إلا بموجب رخصة خطية تصدر عن الحاكم العسكري<sup>(١)</sup>. وقضى الأمر العسكري (رقم ١٥) بجعل جميع القرى مناطق عسكرية مغلقة، بعد أن قامت سلطات الاحتلال بتهجير من كان فيها بالقوة<sup>(٢)</sup>، مثل سكان مدينة القنيطرة التي بقيت فيها بعض العائلات تحت الاحتلال حتى عام ١٩٦٩ حين قامت سلطات الاحتلال بتهجيرهم بالقوة إلى دمشق.

من الواضح أن هذه الأوامر جاءت لتمنع عودة السكان العرب السوريين الذين أجبرتهم "إسرائيل" على ترك مدنها وقراهم، حيث كانت تعتقل من يحاولون العودة إلى بيوتهم وتقوم بسجنهم مدةً طويلة ثم تبعدهم قسراً إلى سورية.

وقد اقترنت أعمال قوات الاحتلال والأوامر التي أصدرتها بوضع "تشريعات" تمنع عودة السكان إلى قراهم ومدنهم، من خلال تدمير ممتلكاتهم. وعدت الممتلكات التي تركها أصحابها في أثناء العمليات الحربية

---

(١) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) الإبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٠.

أموالاً متروكة، وكان "أصحابها قد تركوها بمحض إرادتهم"<sup>(١)</sup>. ووُضِعَتْ تحت تصرف سلطات الاحتلال التي أصدرت عدداً من الأوامر العسكرية، منها: الأمر العسكري (رقم ٣٩) الصادر في ١٩٦٧/٨/٢٧ الذي قضى بإغلاق القرى المهجورة ومنع أصحابها من العودة إليها تحت طائلة العقوبة بالسجن والغرامة المالية<sup>(٢)</sup>، والأمر (رقم ٥٧) الصادر في ١٩٦٧/٩/١٧ الذي منع حالات التسلل التي كان يقوم بها بعض المواطنين إلى بيوتهم وقراهم بعد توقف العمليات الحربية، والحيلولة دون عودة السكان المدنيين إلى أماكن سكنهم في الجولان<sup>(٣)</sup>.

(١) منذ قيام "إسرائيل" واصلت عمليات نهب ومصادرة أراضي المواطنين العرب في فلسطين، وسنت السلطات "الإسرائيلية" لهذا الغرض مجموعة "قوانين وتشريعات" لتسوية عمليات المصادرة والنهب، منها: قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠، وقانون الطوارئ الصادر عام ١٩٤٥، وقانون الاستملاك للصالح العام الصادر عام ١٩٤٨، وقانون مناطق الأمن الصادر عام ١٩٤٩، وقانون استغلال الأراضي البور الصادر عام ١٩٤٨، وقانون الاستيلاء على أراضي في وقت الطوارئ الصادر عام ١٩٤٩، وقانون استملاك الأراضي الصادر عام ١٩٥٣، وقانون مرور الزمن الصادر عام ١٩٥٨، الذي مدد تقادم الزمن خمسين عاماً حتى يمكن مصادرة الأراضي التي لا يستطيع أصحابها تقديم إثباتات بأنهم استغلوها طوال هذه المدة، وقانون تركيز الأراضي عام ١٩٦٠، وقانون الأبحاث الصادر عام ١٩٦٠، وقانون المستوطنات الزراعية الصادر عام ١٩٦٧، وقانون إعادة توزيع السكان الصادر عام ١٩٧٥. (حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، بيروت، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ط ١، ١٩٧٢، ص ١٨٣ - ٢٢٣، وأيضاً: عايد، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٧).

(٢) زيادة، مرجع سابق، ص ١٨، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٧٢، وأيضاً: أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧.

وبناءً على الأوامر العسكرية والقرارات "الإسرائيلية" التي صدرت، فقد قامت سلطات الاحتلال بوضع يدها على جميع الأراضي التابعة للمدن والقرى والمزارع التي طردت سكانها منها، كما استولت على جميع أراضي الدولة والأملاك العامة والممتلكات الخاصة، وعدتها أموالاً متروكة<sup>(١)</sup>، إذ وُضعت تحت تصرف الإدارة العسكرية "الإسرائيلية" في الجولان وحوّلت هذه الإدارة حرية التصرف بهذه الأموال من بيع وشراء وتأجير وغير ذلك لتمكين المستوطنين الصهاينة من السيطرة عليها واستملاكها. وفي السياق نفسه اتبعت سلطات الاحتلال أساليب مختلفة للاستيلاء على الأرض<sup>(٢)</sup>، منها: مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية أو مدنية بحجة بناء المنشآت العامة، أو الاستيلاء عليها بحجة أن الأراضي المستولى عليها أراضٍ حكومية<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٥.
- (٢) لم تكتفِ سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بالسيطرة على أراضي الجولان واستغلالها، فبعض المعطيات تشير إلى قيام جهات "إسرائيلية" بسرقة التربة الخصبة من مناطق عدّة في الجولان ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة، الأمر الذي أدّى إلى اختفاء تلال بكاملها. تقرير لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، مرجع سابق، ص ٣، وأيضاً: (تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٣).
- (٣) قامت السلطات "الإسرائيلية" بمصادرة أراضي المواطنين العرب تحت أشكال مختلفة، فتارةً بتطبيق قوانين وأنظمة الدفاع والطوارئ، وتارةً باسم قانون استملاك الأراضي. وقد هدفت من ذلك تجريد السكان العرب من أراضيهم وجعلها في خدمة الاحتلال الصهيوني، وتحويل أصحاب الأرض إلى أيدٍ عاملة في خدمة الاقتصاد "الإسرائيلي"، وإضعاف ارتباطهم بأرضهم ومحاولة تزيقهم وبعثرتهم. (فهوجي، الصهيونية والعنصرية، مرجع سابق، ص ٥٧).

إنَّ ما قامت به سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في هذه المجال يهدف إلى إحداث تغييرات قانونية تسهّل الطريق أمامها للسيطرة التامة على أراضي الجولان السوري المحتلّ، وتغيير المعالم الطبيعية والوضع الديمغرافي بما يخدم المشروع الاستيطاني الصهيوني في الجولان.

قامت "إسرائيل" بالسيطرة على جميع مصادر المياه في الجولان، بعد أن أصدرت عدداً من الأوامر العسكرية التي تسمح لها بذلك، منها: الأمر العسكري (رقم ١٢٠) الصادر في ١٩٦٨/٣/٢٤، الذي حدّد الأعمال والنشاطات التي تؤثر على مصادر المياه، من حفر وتحويل واستخراج وضخ ونقل وتصريف، وإنشاء مشاريع المياه، وبناء السدود، وما يتبعها من منشآت، وحفر القنوات، وبناء الخزانات، واستعمال المياه للري، أو لأية غاية أخرى<sup>(١)</sup>.

وبموجب هذا الأمر عيّنت مسؤولاً خوّلاً بكلّ الصلاحيات المتعلقة بأعمال المياه، كما نصّ (الأمر ١٢٠) على عدم السماح لأي شخص بالقيام بأي عمل يتعلّق بالمياه إلا بموجب ترخيص مشروط صادر عن المسؤول، الذي له الحق بالكشف عن مصادر المياه واتخاذ الوسائل التي يراها مناسبة لتنفيذ أحكام هذا الأمر، بما في ذلك إمكانية استعمال القوة. ونصّت بنود الأمر نفسه على إلزام كل شخص في حدود المنطقة التي تقع تحت حيازته منشأة معدّة لضخ المياه أو لاستخراجها، بتشغيل تلك المنشأة وتوريد مياهها لمن يوافق له هذا المسؤول وبالشروط التي يحددها<sup>(٢)</sup>.

(١) الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥.

(٢) الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة بحق الجولان وأهله منذ احتلاله عام ١٩٦٧، صحيفة الوطن السورية، دمشق، العدد ٣٢١/، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٦، ص ٧.

يتضح من البنود الواردة في هذا الأمر العسكري أنها وضعت لتسهيل مهمة سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في ممارسة سياستها التوسعية الموجهة للسيطرة المطلقة على مصادر المياه الموجودة في الجولان السوري المحتل.

وقد طبقت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" تلك الأوامر والقرارات بشكل عملي على أرض الواقع؛ إذ إنها وضعت يدها على منابع نهر بانياس في الجولان وحوّلتها لخدمة الاستيطان الزراعي، وري الأراضي الزراعية في المستوطنات، كما أنها استغلت مياه نهر اليرموك وحوّلتها إلى داخل "إسرائيل"، وسيطرت على الأنهار والمصادر المائية التي تنبع من الجولان، وصادرت بحيرة مسعدة وحوّلت مياهها إلى المستوطنات، وحرمت المواطنين السوريين من الاستفادة منها<sup>(١)</sup>، كما بنت سلطات الاحتلال مجموعة كبيرة من البرك الاصطناعية لتخزين أكثر من ٦٠ مليون متر مكعب من مياه الأمطار والينابيع والوديان في فصل الشتاء، بقصد استخدامها لأغراض الري والزراعة في المستوطنات خلال فصل الصيف. ومن ثمّ حرمت المواطنين السوريين من الاستفادة منها، كما أنها منعتهم من حفر الآبار الارتوازية وبناء البرك الاصطناعية والخزانات الخاصة لحرمانهم من تجميع مياه السيول والينابيع التي تجري خلال فصل الشتاء، وسمحت للمستوطنين بحفر الآبار الارتوازية في جميع مناطق الجولان المحتل، وحوّلت مياهها الجوفية إلى المستوطنات "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٨، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، المرجع السابق، ص ١١-١٣.

هدفت "إسرائيل" من خلال سيطرتها على مصادر المياه في الجولان، إلى محاصرة المواطنين السوريين، وضرب القاعدة الاقتصادية الزراعية التي تركز عليها معيشتهم، في محاولة لإخضاع العرب السوريين في الجولان لمشيئتها، وإيقاف حركة المقاومة الوطنية فيه.

### ثالثاً - السياسة السورية تجاه قضية الجولان ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

انصبّت السياسة السورية بكامل طاقتها، منذ احتلال الجولان، على العمل من أجل تحريره، فوضعت خطة إستراتيجية بدأت بإصلاح الوضع الداخلي السوري، والتركيز على وضع خطط تنموية توفّق بين حاجات الشعب الأساسية وضرورات الدفاع، وبناء قاعدة اقتصادية سليمة تركز عليها القدرة الدفاعية. وقد عملت سورية في تلك المرحلة من خلال التنسيق والتعاون مع الدول والقوى العربية التقدمية على تشجيع الخطوات الوجودية معها وتعزيز إستراتيجية الكفاح المسلّح، ليس من أجل تحرير الجولان فحسب، بل لتحرير الأراضي العربية المحتلة كلها، من خلال دعم الحركات التقدمية التحررية في الوطن العربي والعمل على تحقيق جبهة عربية تقدمية تقدم الدعم والحماية لحركات المقاومة، وتعمل على توحيدها للقيام بعمليات فدائية مننظمة ضد الاحتلال<sup>(١)</sup>.

كما ركّزت سورية جهودها على تطوير العلاقات مع جميع دول العالم التي كانت تقف موقفاً إيجابياً من القضايا العربية، وبشكل خاص دول

---

(١) زهير مشاركة، في الذكرى العشرين لثورة آذار، مجلة المناضل، العدد ١٥٨/، مكتب الدعاية والإعلام والنشر في القيادة القومية، دمشق، آذار ١٩٨٣، ص ٤٠، وأيضاً: سيل، الأسد والصراع، مرجع سابق، ص ٢٩٩-٣٠٢.



المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي. وكذلك عملت على الانفتاح والتنسيق مع جميع حركات التحرر الوطنية والقوى التقدمية في العالم. وفي المجال العسكري تابعت سورية بناء القوات المسلحة وتدريبها وتطويرها، وركزت على تحديث الجيش وتزويده بالأسلحة المتطورة، ودعمت العمليات الفدائية والنضال المسلح ضد "إسرائيل" بهدف تحرير الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup>.

وتذكر المصادر العسكرية أن القوات المسلحة السورية تطوّرت خلال عام ١٩٦٨ بشكل لافت؛ إذ زاد العتاد الحربي لتلك القوات بنسبة ٥٠% في سلاح مدفعية الميدان، و١٥% في سلاح المدفعية المضادة للطائرات، و٢٠% في سلاح الدبابات والناقلات المدرّعة. ومع نهاية عام ١٩٦٨ تضاعف عدد ضباط الجيش خمس مرات، وصف الضباط ثلاث مرات وتضاعف عدد الأفراد مرتين، واستطاعت القيادة العسكرية بإدارة وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد<sup>(٢)</sup>، خلال عام ١٩٦٩، زيادة فرقة كاملة على عدد

---

(١) الهيثم الأيوبي، ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة (١٩٧٦-١٩٧٧)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٧، ص ٢٦-٣١.

(٢) حافظ الأسد: ولد عام ١٩٣٠ في القرداحة التابعة لمحافظة اللاذقية، انتسب إلى الكلية الحربية عام ١٩٥٢، ثم إلى الكلية الجوية عام ١٩٥٥، وتخرج برتبة ملازم طيار عام ١٩٥٦، اشترك في ثورة ٨ آذار ١٩٦٣، كما اشترك في جميع الحركات العسكرية التي جرت في سورية بعد الانفصال، تولى قيادة القوى الجوية عام ١٩٦٤، ومنصب وزير الدفاع (١٩٦٦-١٩٧٠)، وأصبح رئيساً للوزراء في الحكومة الانتقالية التي شكّلت بعد الحركة التصحيحية التي قادها في ١/١٠/١٩٧٠، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في ١/٥/١٩٧١، عمل بالتنسيق مع الرئيس المصري أنور السادات على خوض حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣، استمر في حكم البلاد حتى وفاته بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٠. (المنجد، مصدر سابق، ص ٤٤، وأيضاً: بزي، مرجع سابق، ص ٥٢٢).

الفرق السابقة، وتشكيل احتياطات أكبر، وتطوير قوى الدفاع الجوي، واتخذت القيادة العسكرية السورية على عاتقها بناء قوتها الذاتية، والاعتماد على نفسها في تطوير وضع الجيش السوري<sup>(١)</sup>، وأنفقت الجزء الأكبر من الميزانية السورية والدخل القومي السوري في المجال العسكري، فتمّ شراء الأسلحة السوفيتية الحديثة والمتطورة من الدبابات، والصواريخ، والناقلات المدرعة، ومضادات الطيران، ومدافع الهاون، والطائرات القاذفة المقاتلة، والقطع البحرية، وأعدّ بشكل جيد للمواجهة مع "إسرائيل". والجدول الآتي يبين حجم تطور القوة العسكرية السورية ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٣<sup>(٢)</sup>:

#### جدول رقم (٥)

العام	دبابات	أفواج سلاح المدفعية	الطائرات المقاتلة	بطاريات الصواريخ
١٩٦٩	٤٧٠	٦	١٤٥	٦
١٩٧٣	١٢٧٠	٧	٣٢٦	١٢

كما بدأت القيادة السورية بالإعداد الشامل لخوض حرب تحرير الجولان، وتصاعدت الاستعدادات واتخذت مظهراً أكثر شمولية وسرعة، من خلال التسليح العسكري، والتدريب، وتوجيه الجندي المقاتل عقائدياً وفكرياً، ليكون قادراً على تنفيذ مهامه القتالية على أتمّ وجه، وأصبحت حرب التحرير الهدف الإستراتيجي الأهم في سورية. ومن أجل تحقيق هذه الإستراتيجية بدأت القيادة السورية بالعمل على المستويات كلّها، وتمّ

(١) سيل، الأسد والصراع، مرجع سابق، ص ٢٤٤-٢٤٦.

(٢) MA'OZ and YANIV, op. cit, p. 76.

التنسيق والتعاون بين مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها الرسمية والشعبية، من أجل بناء القوة الذاتية اقتصادياً واجتماعياً، بما يضمن صيانة الجبهة الداخلية<sup>(١)</sup>.

وفي مجال التدريب والإعداد، اتخذت القيادة السورية عدداً من الإجراءات لتحسين نوعية التدريب من حيث زيادة عدد المتطوعين في الجيش، ولا سيّما حملة الإجازات الجامعية، وتأهيل وتثقيف المجندين وصف الضباط، وإيفاد أعداد كبيرة من البعثات الفنية إلى الاتحاد السوفيتي للتدريب على الأسلحة الحديثة. وكذلك عملت على توسيع المنشآت العسكرية في سورية من كليات ومدارس عسكرية، لتدريب الضباط وصف الضباط، وركّزت خطط التدريب منذ عام ١٩٦٩ على خطط الهجوم واجتياز الحواجز والخنادق وحقول الألغام، ونفّذت كثيراً من التكتيكات والمناورات العسكرية. وبدأت القيادة بتجهيز المواقع الدفاعية وشق الخنادق والطرق وبناء القواعد الصاروخية ومعسكرات الإقامة والمستودعات والملاجئ والمنشآت التدريبية والمطارات الجديدة. وفضلاً عن ذلك، عملت القيادة السورية على تحويل الجيش السوري إلى جيش عقائدي ملتزم بأهداف حزب البعث ومبادئه، وبعقيدة الشعب في الدفاع عن البلاد ضد الأخطار الخارجية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مصطفى طلاس، قصة حرب تشرين التحريرية، مجلة الفكر العسكري، العدد ٤١/، دمشق، إصدار كلية القيادة والأركان في الجيش العربي السوري، كانون الأول، ١٩٧٥، ص ٣٢-٣٣.

(٢) خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٨ آذار، عام ١٩٧٣، وأيضاً: سيل، الأسد والصراع، مرجع سابق، ص ٢٩١.

وعملت أيضاً على تعبئة أجهزة الدولة السياسية والعسكرية والمدنية، ولا سيما وزارة الصحة ومستشفياتها ووزارة التموين وفروعها في المحافظات، بشكل يمكنها من خوض الحرب على أسس داخلية ثابتة، وكذلك على تأمين حماية المنشآت الاقتصادية الحيوية كالمعامل والسدود والمصافي وخزانات النفط والجسور المهمة والمستودعات الرئيسة والموانئ وغيرها. وبذلك فقد حُضرت نفسها على المستويات كلّها، تمهيداً لخوض الحرب وتحرير الجولان<sup>(١)</sup>، ونتيجةً لتلك الاستعدادات، بدأت القوات المسلحة السورية، بالتعاون مع القوات المصرية وفصائل المقاومة الفلسطينية، بعمليات عسكرية فدائية منظمة ضد "إسرائيل" ورفعت الجماهير العربية شعار (ما أخذ بالقوة لا يُستردُّ إلا بالقوة)، وبأشرت المقاومة الفلسطينية عملياتها، فنفّذت مجموعة عمليات على المواقع الأمامية في الجبهة، وأقامت الكمائن للجيش "الإسرائيلي"، ونجحت بالوصول إلى داخل "إسرائيل"، وتنفيذ عمليات فدائية، الأمر الذي أوقع خسائر فادحة "بإسرائيل" ورفع من معنويات الجماهير العربية<sup>(٢)</sup>.

وعلى أثر قيام "إسرائيل" بإنشاء مواقع عسكرية محصّنة متقدمة في الجبهة مع سورية ومصر، اتخذت قيادتا الدولتين قراراً بمنعها من ذلك، وتطوّر الموقف إلى اشتباكات بالأسلحة الخفيفة، والمدفعية، وجرت مناوشات مع القوات "الإسرائيلية" في أوقات متقطعة منذ عام ١٩٦٧، وتصاعدت عمليات الاشتباك والمناوشات بين الطرفين منذ بداية عام

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ١٠٨-١١٢.

(٢) العلي، حياتي والإعدام، مصدر سابق، ص ٣٠٥-٣٠٩.

١٩٧٠<sup>(١)</sup> فنفّذت القوات السورية غارات عدّة على المواقع "الإسرائيلية"، ونصبت كمائن للدوريات "الإسرائيلية" على الخطوط الأولى للجبهة في الجولان. وكانت المدفعية السورية تقوم بشكل متقطع بقصف نقاط الاستناد "الإسرائيلية" المتمركزة في الجولان، فيقوم الطيران "الإسرائيلي" بالردّ على ذلك، بقصف المواقع السورية في الخط الأمامي، والمعسكرات السورية في الخطوط الخلفية للجبهة<sup>(٢)</sup>.

وبدأت القيادتان السورية والمصرية منذ مطلع عام ١٩٧١، التعاون والتحصير للحرب، فأعيد بناء القوات المسلحة للبلدين، واهتمّت الدولتان بإجراء التدريبات العسكرية المكثّفة<sup>(٣)</sup>، وعملتا خلال عامي ١٩٧٢-١٩٧٣ على التزوّد بالسلاح من الاتحاد السوفيتي والتدرّب عليه، ووقّعتا اتفاقية عسكرية سرّية في ١٩٧٠/١١/٢٦ لتوحيد الجهود السياسية والعسكرية للدولتين بهدف شن الحرب. واتّخذت خطوات عملية لتعزيز التضامن العربي بهدف مشاركة الدول العربية وبالأخص (العراق - السعودية - ليبيا - الجزائر - المغرب - الكويت) بالحرب، وتفعيل دور مجلس الدفاع العربي المشترك<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٢٨ - ١٣٠.

(٢) الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٥٧-٥٦٩.

(٣) جان ألكسان، هوامش من حرب تشرين التحريرية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط ١، ١٩٧٩، ص ٩.

(٤) مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان القوات المسلحة المصرية في حرب تشرين)، دمشق، دار الكرمل، ط ١، ١٩٨٤، ص ٣٠٢.

ويمكن تقسيم المرحلة الممتدة منذ نهاية حرب عام ١٩٦٧، حتى بدء حرب تشرين ١٩٧٣، إلى مراحل عدّة، حسب تطور الاشتباكات ومدى قوّتها على خطوط القتال في الجبهة مع "إسرائيل". ففي المرحلة الممتدة من شهر حزيران ١٩٦٧ حتى شهر حزيران ١٩٦٩ بُنيت الدفاعات السورية، وحدث خلالها تبادل إطلاق نار وقصف جوي وعمليات فدائية على الخطوط الأمامية وفي داخل "إسرائيل". أما المرحلة التي امتدت من شهر تموز ١٩٦٩ حتى شهر تموز ١٩٧٠ فقد شهدت اشتباكات برية وجوية. وتُعدّ المرحلة بين شهر تموز ١٩٧٠ وشهر كانون الأول عام ١٩٧١ مرحلة هدوء، تراجعت فيها الأعمال القتالية، وقلّت حدّة الاشتباكات، في حين عادت الاشتباكات لتتجدد مع بداية عام ١٩٧٢. وشهدت تلك المرحلة حوادث قتالية عدّة واشتباكات في خطوط الجبهة، وقصفاً جويّاً "إسرائيلياً" لمواقع عسكرية، ومنشآت اقتصادية داخل سورية، قابله ردود سورية تمثّلت بقصف المواقع "الإسرائيلية"<sup>(١)</sup>، وجرت أكثر الاشتباكات عنفاً في عام ١٩٧٢؛ إذ استُخدمت فيها الأسلحة البرية بجميع أصنافها، وتبادل الطرفان القصف الجوي للمعسكرات وبطاريات المدفعية ومراكز الرادار والمستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان، وكانت المرحلة من بداية عام ١٩٧٣ حتى نشوب حرب تشرين في العام نفسه، هي مرحلة إعداد وتحضير القوات السورية للهجوم، وتنفيذ الخطط الحربية بالتعاون مع مصر، لاستعادة الأراضي المحتلة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الياس، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٨.

(٢) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٤٣.

## رابعاً- استنتاجات الفصل الثالث:

وهكذا يمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الفصل

الثالث بالقول:

إنَّ الإجراءات "الإسرائيلية"، ومحاولات التهويد التي قامت بها سلطات الاحتلال في الجولان السوري إثر احتلاله، جاءت لتخدم الأهداف والمشاريع الصهيونية المستقبلية إزاء الجولان، بهدف تعزيز سيطرتها عليه، واستغلال ثرواته، وصولاً إلى ضمّه بشكل نهائي، وفرض "حقائق تاريخية وجغرافية" على أرضه، ومحو الانتماء الوطني والقومي لسكانه العرب السوريين، وفصلهم عن تاريخهم وتراثهم وثقافتهم ووطنهم وأمتهم. وإن هذه الإجراءات تتناقض بشكل كلي مع مقتضيات ومعايير القانون الدولي، وشرعية الأمم المتحدة لما فيها من تجاوزات وانتهاكات لحقوق السكان المدنيين، وفي مقدمتها الطرد والتهجير وهدم القرى والمراكز البشرية المأهولة، وذلك سعياً منها لإيجاد أرضٍ خاليةٍ من السكان، وتحقيق شعارها المزعوم: "أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض".





## الفصل الرابع

الجولان وحرب تشرين عام ١٩٧٣ وتداعياتها محلياً وعربياً ودولياً

حتى تحرير القنيطرة عام ١٩٧٤

أولاً- أسباب حرب تشرين عام ١٩٧٣.

١- الأسباب غير المباشرة.

٢- الأسباب المباشرة.

ثانياً- الاستعداد المصري - السوري لشنّ حرب ١٩٧٣ وتوجيه الضربة

الاستباقية.

١- أحداث الحرب ومجرياتها على الجبهتين المصرية والسورية.

٢- التدخّل الدولي والتوصّل إلى قرار وقف إطلاق النار.

ثالثاً- نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ على الصعيد المحلية والعربية والدولية.

١- نتائج الحرب على الصعيد المحلي السوري (الجولان).

٢- حرب الاستنزاف في الجولان ١٩٧٤.

٣- نتائج الحرب على الصعيد العربي.

٤- نتائج الحرب على الصعيد "الإسرائيلي".

- ٥ - تداعيات الحرب على الصعيد الدولي.
- ٦ - مؤتمر جنيف الأول للسلام عام ١٩٧٣ واتفاقية فصل القوات المصرية - "الإسرائيلية".
- ٧ - اتفاقية فصل القوات السورية - "الإسرائيلية" عام ١٩٧٤.
- ٨ - الانسحاب من مدينة القنيطرة وتدميرها عام ١٩٧٤.

خاتمة الفصل

## الفصل الرابع

أولاً- أسباب حرب تشرين عام ١٩٧٣:

١- الأسباب غير المباشرة:

رفضت "إسرائيل" القبول بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢/، وتنفيذه، حتى إنها رفضت التحدّث بشأنه، وعدّت أن "أي تدخّل دولي ولا سيّما من الدول الكبرى، يعرقل إمكانية حدوث أي تسوية سلمية"<sup>(١)</sup>. واستمرّ الموقف "الإسرائيلي" الراض للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحاولت "إسرائيل" فرض سياسة الأمر الواقع، وإبقاء الاحتلال للأراضي العربية. وعلى الرغم من الخسائر التي أصابت قوّاتها خلال حرب الاستنزاف، فإنّ الموقف السياسي "الإسرائيلي" ظلّ على حاله حتى نشوب حرب تشرين عام ١٩٧٣. وخلال هذه المدّة، عملت "إسرائيل" على زيادة قدراتها العسكرية إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وحافظت على تفوق سلاحها الجوي، وعدّت المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ (نطاقاً إستراتيجياً لحماية أمنها القومي)، فصرّحت رئيسة وزراء "إسرائيل"

---

(١) المعلم، مرجع سابق، ص ١٦٥.

غولدا مائير<sup>(١)</sup> Golda Meir (١٩٦٩-١٩٧٤) في عام ١٩٧٢ بقولها: "إن الوقت لم يَحن بعد، لرسم خريطة "إسرائيل". ونحن لا نعلم بوجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني"<sup>(٢)</sup>.

ومن أجل تحقيق الأهداف "الإسرائيلية" في الحفاظ على الأراضي العربية التي احتلتها، وضمان بقائها تحت سيطرتها، عملت "إسرائيل" خلال المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٣ على التحضير لحرب جديدة في حال فكّر العرب بشنّ الحرب عليها. ومن أجل ذلك قامت بتأهيل جميع وحداتها العسكرية، وتأمين السيطرة الجوية الكاملة لتنفيذ ضربة سريعة ومفاجئة في أي وقت، وعملت على بناء وتقوية دفاعاتها على جبهتي سيناء والجولان<sup>(٣)</sup>.

وفي المرحلة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٣ بدأت الدول الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، بتقديم الدعم المطلق "لإسرائيل" عسكرياً ومادياً وفنياً ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع

---

(١) غولدا مائير: ١٨٩٨-١٩٧٨، سياسية صهيونية، تولّت عدة مناصب في "إسرائيل"، فكانت أول سفيرة "إسرائيلية" في موسكو عام ١٩٤٨، وأصبحت وزيرة العمل ١٩٤٩-١٩٥٦، ووزيرة الخارجية ١٩٥٦-١٩٦٦، وفي عام ١٩٦٩ تولت رئاسة الوزراء بعد موت ليفي أشكول، وفي عهدها اندلعت حرب تشرين ١٩٧٣، وحقق العرب انتصاراً عسكرياً على "إسرائيل" دفعها إلى الاستقالة في حزيران ١٩٧٤. توفيت عام ١٩٧٨. (موسوعة مقاتل من الصحراء، إنترنت [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)، قسم الأعلام، في ٢٨/١٠/٢٠٠٨/الساعة ١٠/مساءً).

(٢) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣) عطايا، مرجع سابق، ص ١٢٩.

"إسرائيل" اتفاقيات عدّة، التزمت فيها بتعويض جميع الخسائر التي تتكبدها "إسرائيل" نتيجة حصول أي صراع مع الدول العربية، وبدأت الولايات المتحدة بتنفيذ تلك الاتفاقيات؛ حيث زوّدت "إسرائيل" بمختلف أنواع الأسلحة والتجهيزات العسكرية، بما فيها الطائرات الحربية المقاتلة من طراز فانتوم وسكاي هوك<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت نفسه استمرّ موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيّد والداعم "لإسرائيل" فازدادت الهوة في الإمكانيات العسكرية بين الدول العربية و"إسرائيل"، التي أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً وخطيراً للأمن القومي العربي<sup>(٢)</sup> على الرغم من المعونات العسكرية التي قدمها الاتحاد السوفيتي لكثير من الدول العربية، وعلى وجه الخصوص سورية ومصر<sup>(٣)</sup>. وبدأت الإدارة الأمريكية تركز جهودها على انتزاع اعتراف من الدول العربية بأهمية الدور الأمريكي في المنطقة. كما أنها بقيت محافظة على تفوق

---

(١) الشاعر، مصدر سابق، ص ١٩٠.

(٢) موسى، علاقات إسرائيل، مرجع سابق، ص ٤٤-٧٤.

(٣) قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات مالية وعسكرية إلى الدولتين، واستمر هذا الدعم حتى عام ١٩٧٣، إذ تلقت سورية عام ١٩٧٢ معونة عسكرية قيمتها /١٥٠/ مليون دولار. وبلغ الدعم السوفيتي ذروته في حرب تشرين ١٩٧٣، بهدف الحفاظ على توازن إستراتيجي عسكري مع "إسرائيل" المدعومة عسكرياً ومالياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما تلقت مصر حتى عام ١٩٧٢ ما قيمته نحو /٢,٧/ مليار دولار، ومساعدة عسكرية تقنية تمثلت بإرسال خبراء عسكريين سوفييت إلى مصر، بلغ عددهم عام ١٩٧٠ /٢٠,٠٠٠/ خبير، ووقعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧١.

(Trends of soviet influence around the World from 1945 to 1980, center for defense Information, Washington, D.C, January, 1980, p,34- 37.)

"إسرائيل" العسكري، وتبنت النظرية "الإسرائيلية" القائلة: "إنَّ التفوق العسكري "الإسرائيلي" هو الطريق الأساسي لمنع نشوب حرب جديدة شاملة". ومن ثمَّ أرادت أن تجعل من "إسرائيل" رصيماً إستراتيجياً لها، يمكنها من ضرب الدول العربية من دون عناء أو مخاطرة، وذلك بهدف المحافظة على مصالحها الإستراتيجية في الوطن العربي<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة، فقد اتخذت قرارات عدّة؛ أكدت عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، ووجوب تطبيق القرار /٢٤٢/. وبدورهم، حقّق العرب نجاحات في سياستهم الخارجية على المستوى الدولي؛ إذ أصبحت "إسرائيل" معزولة من معظم الدول الآسيوية والإفريقية، وصدر عن مؤتمر دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، قرارات تُدين "إسرائيل" وتتيح للدول العربية استخدام الوسائل كلّها، بما فيها الوسائل العسكرية، لتحرير الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>.

وتتمثل الأسباب غير المباشرة لحرب تشرين عام ١٩٧٣، بطبيعة الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وعوامله المختلفة، التي نشأت إثر قيام "إسرائيل" واعتداءاتها على الدول العربية المجاورة لها في حروب عدّة (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧). ويمكن إجمال هذه الأسباب بما يلي:

١ - اغتصاب "إسرائيل" للأرض العربية في فلسطين، وتشريدها لقسم كبير من الشعب العربي الفلسطيني، وتهجير خارج أراضيه.

---

(١) كميل منصور، إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية في الثمانينات، بيروت، أوراق

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم /١٣/، ط ١، ١٩٨٠، ص ١٧.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ١٢٧.

٢- التوسّع الصهيوني الاستيطاني الجديد على حساب الأراضي العربية في سيناء والجولان.

٣- المصالح الإمبريالية الاقتصادية والسياسية، التي تهدف إلى استغلال خيرات الوطن العربي، وإبقاء حالة التخلف والتجزئة العربية، وتحالف الإمبريالية مع الصهيونية.

٤- الصراع بين القومية العربية الهادفة إلى الوحدة والحرية والاشتراكية، وبين الحركة العنصرية الصهيونية<sup>(١)</sup>.

٥- توصل القيادتين المصرية والسورية إلى قناعة بأن قواتهما المسلحة أصبحتا في وضع قادر على مجابهة "إسرائيل" عسكرياً، بعد أن أُعيدَ بناؤُهُما وتدريبهما وتسليحهما بأحدث المعدات المتوافرة<sup>(٢)</sup>.

٦- الظروف العربية والدولية المناسبة، التي تمثلت بإجماع الدول العربية على أن "إسرائيل" قامت على مبدأ الاحتلال والتوسّع. وهذا ما جعل الظرف السياسي العربي مُهيأً لبناء تضامن عربي يهدف إلى دعم دول المواجهة (سورية ومصر)، ومساندتهما لشن الحرب، كما أن الأغلبية من دول العالم، ولا سيّما الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي تؤيّد الموقف العربي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) محمد زهير دياب وعميد خولي، المنعطف الكبير، سلسلة حرب تشرين /٢/، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، شباط ١٩٧٩، ص ١٨-١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) الياس، المرجع السابق، ص ١٢٦-١٣٠.

## ٢- الأسباب المباشرة:

يرجع السبب المباشر لقيام سورية ومصر بشن حرب تشرين ضد "إسرائيل"، إلى رغبتها في محو آثار ونتائج هزيمة العرب في حرب حزيران عام ١٩٦٧، وقرارهما بإزالة العدوان، وتجاوز الحالة السيئة التي أصابت الشعب العربي بعد تلك الحرب.

يقول الرئيس السوري حافظ الأسد عن ذلك في خطاب له بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٣: (لسنا هواة قتل وتدمير، وإنما نحن ندفع عن أنفسنا القتل والتدمير، لسنا معتدين، ولم نكن قطّ معتدين، ولكننا كنا وما نزال ندفع عن أنفسنا العدوان، نحن لا نريد الموت لأحد، وإنما ندفع الموت عن شعبنا)<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن ذلك، فإن رفض "إسرائيل" القاطع تنفيذ القرارات الدولية القاضية بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتفاقم الخطر "الإسرائيلي" في معظم أنحاء الوطن العربي، دفع القيادتين السورية والمصرية إلى شن الحرب<sup>(٢)</sup>.

يقول الرئيس السوري حافظ الأسد في هذا الصدد بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٣: (لقد بغت "إسرائيل"، وأصابها الغرور، وملاّت الغطرسة رؤوس المسؤولين فيها، فأوغلوا في الجريمة واستمرؤوا أسلوب العدوان، يملأ

---

(١) خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد عبر الإذاعة والتلفزيون السوري بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٣، صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد ٣٢٤٦/، الصادرة

بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٣، ص ١.

(٢) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٢٢.



قلوبهم حقد أسود على شعبنا، وعلى البشرية،...، ويوجّه خطاهم استخفاف بمبادئ البشرية ومثلها العليا، والقوانين والقرارات الدولية<sup>(١)</sup>.

لقد أرادت القيادتان السورية والمصرية استعادة الأراضي العربية المحتلة، ولاسيما بعدما أدركتا استحالة تحقيق السلام مع "إسرائيل"، وقد دفعتهما الرغبة في ذلك إلى اتخاذ قرار الحرب.

وقد تمثّلت الأهداف التي وضعتها القيادتان السورية والمصرية للحرب بما يلي:

١- تحرير الأراضي العربية التي احتلتها "إسرائيل" في عدوان عام ١٩٦٧ (سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة)<sup>(٢)</sup>.

٢- الضغط على "إسرائيل" لإجبارها على إعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وضمانها بشكل كامل، وتأكيد مبدأ (ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة)<sup>(٣)</sup>.

٣- تجاوز الظروف التي كان يمرُّ بها الشعب العربي، والتي تمثّلت بالآثار السلبية لهزيمة عام ١٩٦٧، وإعادة ثقة الأمة العربية بنفسها.

٤- خلق حالة من التوازن الإستراتيجي والعسكري مع "إسرائيل" على الجبهتين المصرية والسورية، يمكن من خلالها وقف الاعتداءات "الإسرائيلية"، ومنع "إسرائيل" من استغلال حالة الضعف العربي وإمكانية قيامها بشن حروب جديدة على الدول العربية.

---

(١) صحيفة البعث، مصدر سابق، ص ١.

(٢) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 319-320.

(٣) ألكسان، مرجع سابق، ص ١٧.

٥ - قهر إرادة "إسرائيل" عسكرياً وسياسياً من خلال هزيمة جيشها الذي كانت تصفه بأنه "جيش لا يقهر"، وتحطيم نظرية "الأمن الإسرائيلية" القائمة على مبدأ الحدود الآمنة، وحمية الاحتفاظ بقدرة الردع<sup>(١)</sup>.  
ثانياً - مقدمات ومجريات حرب تشرين ١٩٧٣:

١ - المقدمات: الاستعداد السوري - المصري لشنّ الحرب وتوجيه الضربة الاستباقية:

بعد أن استكملت القوات المسلحة المصرية والسورية تحضيراتها للحرب، من خلال تهيئة الظروف القتالية وإعادة بناء وتحديث قواتها العسكرية، وبعد أن استنفدت سورية ومصر الإمكانيات الدبلوماسية كلّها لإجبار "إسرائيل" على القبول بحل سلمي للنزاع، بدأت القيادتان السورية والمصرية بالتخطيط للحرب<sup>(٢)</sup>. ففي ١٩٧٣/٢/١ بدأت هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة السورية بالتعاون والتنسيق مع هيئة أركان الجيش المصري، التخطيط للعملية العسكرية ضد "إسرائيل"، ووضعت القيادة السورية الهدف المرحلي الأول للعملية المتمثل بتحرير الجولان، كما وضعت القيادة المصرية هدفها بتحرير سيناء<sup>(٣)</sup>. واجتمع الرئيسان السوري حافظ

(١) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٤.

(٢) خولي، الحرب العربية الأولى، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) تتمثل الخطة التي وضعتها القيادتان السورية والمصرية، بتوجيه ضربات جوية ومدفعية مسبقة، كثيفة ومفاجئة ضد المطارات ومقرات القيادة ومراكز توجيه الطيران ونقاط الاستناد المحصنة المعادية، والانتقال بالتجمعات البرية إلى الهجوم على الجبهتين في وقت واحد، وخرق دفاع العدو مع القيام بإنزالات جوية لاحتلال النقاط المهمة في عمق دفاع العدو، وتطوير الهجوم من خلال زج الأنساق الثانية والاحتياطات والاستيلاء على الخطوط المحددة في هدف العملية والتمسك بها. (الياس، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٤).

الأسد والمصري أنور السادات<sup>(١)</sup> (١٩٧٠-١٩٨١) بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٣، واتخذوا قراراً بشن حرب مشتركة على كلتا الجبهتين معاً، وتبع ذلك اجتماعات مشتركة بين القيادتين السورية والمصرية بهدف التخطيط والتنسيق بينهما، متخذين بعين الاعتبار بناء الخطة الهجومية على ثلاث مبادئ أساسية هي:

١- تحقيق المفاجأة في الهجوم، وحسم الحرب بالسرعة الممكنة.

٢- بدء العمليات الحربية في وقت واحد على الجبهتين، بهدف توزيع القوات "الإسرائيلية" الجوية والبرية والبحرية بينهما، ونقل الحرب إلى أرض العدو.

٣- المحافظة على تشتيت الجبهة "الإسرائيلية" والقوات "الإسرائيلية"، من خلال مواصلة الضغط عليها حتى تحقيق هدف العملية، ومنع العدو من القيام بضربة استباقية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١): ضابط وسياسي مصري، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٨، اشترك بثورة تموز ١٩٥٢، وأسندت إليه مهمة احتلال مبنى الإذاعة، وأصبح فيما بعد عضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم عضواً في مجلس الرئاسة الذي شكّله الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٦٢-١٩٦٤، وأصبح نائباً للرئيس عام ١٩٦٩، تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، وقّع "اتفاقية صلح" مع "إسرائيل"، وعلى إثرها حاز جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨، اغتيل عام ١٩٨١. (المنجد، مصدر سابق، ص ٢٨٥، وأيضاً: الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٦، ص ٧٤).

(٢) طلاس، قصة حرب تشرين التحريرية، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٥.

وبعد إنجاز الخطة الهجومية وتنسيق ما بقي من مسائل متعلقة بالهجوم المشترك اجتمع الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات في بلودان في ١٩٧٣/٨/٢٨ واتخذا قرارهما بتحديد يوم ١٩٧٣/١٠/٦ موعداً للبدء بالعمليات الحربية<sup>(١)</sup>. وقد أخذت الخطة العسكرية التي وضعتها القيادتان السورية والمصرية بعين الاعتبار، مبدأ التوازن العسكري الإستراتيجي مع "إسرائيل"، فكان لابد من تأمين قوات عسكرية ومعدات توازي ما تملكه "إسرائيل"، مع توفر إرادة القتال والروح المعنوية العالية للقوات العربية<sup>(٢)</sup>.

وقبل الدخول في تفاصيل أحداث الحرب، لابد من دراسة ميزان القوى العسكرية بين الجانبين العربي و"الإسرائيلي" خلال حرب تشرين ١٩٧٣<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (١٢).

(٢) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٣٨.

(٣) مهما كانت الأرقام التي نشرت في المصادر العسكرية حول حجم القوات وتدريبها وتسليحها، فإن هذه الأرقام تبدو غير دقيقة، وهي أرقام تقديرية، ولذلك فإننا نرى اختلافات واضحة بين الأرقام من مصدر إلى آخر. ولأن هذه الأرقام من الأسرار العسكرية للدول، فإن معظم المصادر الغربية أو "الإسرائيلية" تنحاز إلى جانب "إسرائيل" من حيث إظهارها بأنها تملك سلاحاً أقل عدداً من الدول العربية ولاسيماً دول المواجهة (سورية ومصر) بهدف إظهار "إسرائيل" أمام العالم أنها دولة "معتدى عليها من قبل الدول العربية" من جهة، ومن جهة أخرى استخدام ذلك حجة لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لها. (الياس، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨، وأيضاً: عطايا، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٥).

## جدول رقم (٦)

جدول يبيّن حجم القوات العسكرية المشتركة في حرب تشرين  
(مصر وسورية و"إسرائيل"):

"إسرائيل"	القوات العربية			القوى والوسائط	
	المجموع	سورية	مصر		
٣٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	تعداد القوات المسلحة (وحدات ميدانية)	
٢٠٠٠	٣٣٥٢	١٦٥٢	١٧٠٠	دبابات	
٩٥٠	٤٣١٧	١٨١٧	٢٥٠٠	مدفعية هاون	
٣٨٥	٥٨٧	٢٨٢	٣٠٥	طائرات مقاتلة	
٥٨	١٢٢	٢٧	٩٥	سفن حربية	
-	٩	٣	٦	مشاة	فرق
-	٣	-	٣	ميكانيكية	
٨	٤	٢	٢	دبابات	
١٤	٢٨	٨	٢٠	مشاة	ألوية
١٠	١٢	٤	٨	ميكانيكية	
١٩	١٩	٩	١٠	دبابات	
٥	٤	١	٣	مظلات	

يُلاحظ من دراسة الجدول، أن القوات المسلحة السورية والمصرية  
مجتمعة، كانت متفوقة تفوقاً محدوداً على القوات المسلحة "الإسرائيلية".  
وهذا ما سمح باتخاذ قرار شن الحرب من القيادتين المصرية والسورية، بعد

الاطمئنان إلى توافر قوة عسكرية عربية توازن القوة العسكرية "الإسرائيلية". ولكن على الرغم من التوازن العددي الذي كان إلى حد ما، في مصلحة مصر وسورية، فإن التفوق النوعي لدى "إسرائيل" ولاسيما في التطور الفني والتقني لنوعية الأسلحة، كان أكثر بكثير مما كان متوافراً لديهما.

ومن الجدير ذكره هنا أن "إسرائيل"، وعلى الرغم من حصولها قبل الحرب على صواريخ ودبابات ومدفعية، فإنها عند اندلاع العمليات الحربية تلقت مساعدات عسكرية كبيرة تمثلت بتسليمها طائرات من نوع (فانتوم وسكاي هوك ودبابات متطورة)، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت جسراً جويّاً وبحريّاً لتعويض الخسائر "الإسرائيلية" وزيادة المخزون "الإسرائيلي" العسكري إلى أضعاف ما كان عليه قبل الحرب. وتذكر المصادر العسكرية (أن مجموع ما زوّدت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" به عبر الجسر الجوي خلال الحرب ضعف ما زوّد الاتحاد السوفيتي به مصر وسورية معاً قبل الحرب)<sup>(١)</sup>.

## ٢- أحداث الحرب ومجرياتها على الجبهتين السورية والمصرية:

بدأت الحرب في ٦/١٠/١٩٧٣، وتحركت القوات العربية على الجبهتين في الجولان السوري وسيناء المصرية، بعد أن اتخذت مواقعها الأمامية وانتشرت في قواعد انطلاقها على طول خطوط المواجهة مع العدو<sup>(٢)</sup>، وتقاسم الجيشان المصري والسوري مهمة القتال على طرفي الجبهة

(١) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

(٢) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 318.

مع "إسرائيل"، وتولّى الجيش المصري اقتحام قناة السويس والسيطرة على "خط بارليف" وتحصيناته في سيناء. أما القوات السورية فقد تولّت مهمة اقتحام التحصينات "الإسرائيلية" في جبهة الجولان واختراق "خط ألون"، ومتابعة الهجوم حتى الوصول إلى نهر الأردن وبحيرة طبرية. وقد امتد نطاق الهجوم السوري في الجولان من مجدل شمس حتى وادي اليرموك جنوباً<sup>(١)</sup>.

آ- الهجوم السوري في الجولان: اعتمدت الخطة العسكرية السورية لتحرير الجولان<sup>(٢)</sup> على أسلوب الحرب الخاطفة. وهذا ما أفقد القوات "الإسرائيلية" عنصر المفاجأة الذي اعتمده "إسرائيل" في حروبها السابقة مع العرب<sup>(٣)</sup>. وتقدّمت القوات السورية باتجاه ثلاثة محاور رئيسة، بالإضافة إلى محاور فرعية عدة، بهدف محاصرة القوات "الإسرائيلية" وتدميرها<sup>(٤)</sup>:

١ - المحور الرئيسي الشمالي: شمال مدينة القنيطرة، ويتألف من فرعين، الأول: على محور خان أرنبه - الحميدية باتجاه طريق دمشق - القنيطرة، والثاني: محور ينطلق من جباتا الخشب، ومحور آخر فرعي في الشمال هو محور مسعدة - بانياس. وكان الهدف من العملية على هذا المحور، محاصرة القوات "الإسرائيلية" في القنيطرة وتدميرها، ومتابعة التقدم باتجاه الغرب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد /٣٢٤٦/، الصادر بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٣، ص ١.

(٢) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (٩).

(٣) بزي، مرجع سابق، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٤) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١٠).

(٥) الشاعر، مصدر سابق، ص ١١٧.

٢- المحور الأوسط: جنوب القنيطرة وهو مؤلف من فرعين، الأول: ينطلق من تل الحارة باتجاه مركز القيادة في كفرنفاخ، والثاني: من تل كودنة باتجاه الخشنية - السنديانة ويصل إلى كفر نفاخ، ومنه ينطلق محور فرعي من أم باطنة باتجاه جنوب القنيطرة.

٣- المحور الجنوبي: ينطلق من المنطقة المواجهة للرفيد، وينقسم إلى فرعين<sup>(١)</sup> الأول: إلى الجوخدار بمحاذاة خط التابلاين، والثاني: باتجاه الجنوب الغربي إلى تل السقي. وقد هدفت هذه الخطة إلى اقتحام خط آلون وتدمير أكبر جزء من القوات "الإسرائيلية" والاستيلاء على مقر القيادة "الإسرائيلية" في الجولان، وقطع المواصلات "الإسرائيلية" الرئيسية في أسرع وقت ممكن<sup>(٢)</sup>.

وقد بدأ الهجوم السوري بقصف جوي لمقرات القيادة والاتصالات والقواعد الجوية والمراصد ومستودعات الذخيرة والمؤن "الإسرائيلية"، والأهداف العسكرية في الجولان ونفذت هذه المهمة أكثر من ٨٠ / طائرة مقاتلة<sup>(٣)</sup>. وبعد إنجاز القوات الجوية مهمتها الأولى بدأت قوات المدفعية برمي تمهيدي، استمر نحو ساعة من الزمن<sup>(٤)</sup>، وتقدّمت القوات السورية تحت غطاء من القصف المدفعي لاقتحام خط بارليف على جميع محاور الهجوم في القطاعات الثلاثة، وتمكّنت من اختراق الدفاعات والخنادق وحقول الألغام "الإسرائيلية" في جنوب القطاع الأوسط والقطاع

(١) ألكسان، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

(٣) طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٧٠٣.

(٤) الصراع العربي- الصهيوني والقضية الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٥١ /

إصدار مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، القيادة القومية لحزب البعث العربي

الاشتراكي، دمشق، ص ١١١.



الجنوبي<sup>(١)</sup>. وفي الوقت نفسه بدأت القوات "الإسرائيلية" بالتراجع، وانهارت دفاعاتها في هذين القطاعين، وأثبتت منظومة الدفاع الجوي السورية المتمثلة بصواريخ (سام ٥ - سام ٦) السوفيتية المضادة للطائرات فاعليتها<sup>(٢)</sup>؛ إذ بدأت الطائرات "الإسرائيلية" بالتساقط، وبلغ عددها ٩٣/ طائرة مع نهاية اليوم السادس من المعارك الحربية كما نجحت القوات السورية في اقتحام القطاع الشمالي بعد قتال عنيف وخسائر كبيرة<sup>(٣)</sup>.

وتابعت القوات تقدمها على جميع المحاور المرسومة في الخطة الهجومية، فاتجهت تشكيلات عسكرية إلى مركز القيادة "الإسرائيلية" في كفر نفاخ، وتشكيلات أخرى باتجاه منطقة الجوخدار لتنفيذ الخطة العسكرية على جميع المحاور، ودُمِّرت الأهداف والوحدات العسكرية "الإسرائيلية". وتابعت القوات تقدّمها على طريق الرفيد - العال ووصلت وحدات مدرّعة إلى منطقة الدبورة التي تشرف على منطقة الحولة، وحُرّر تل الفرس بقوات إنزال سورية كما دخلت الدبابات السورية مركز القيادة "الإسرائيلية" في كفر نفاخ<sup>(٤)</sup>، وكبّدت القوات "الإسرائيلية" خسائر فادحة؛ إذ دُمِّرت اللّواءين (جولاني وباراك) اللذين كانا يُعدّان عماد القوات "الإسرائيلية" المتمركزة في الجولان. ووصلت القوات السورية إلى مشارف سهل البطيحة والدبورة،

---

(١) الشاعر، مصدر سابق، ص ١١٢، وأيضاً: صحيفة البعث، العدد ٣٢٤٦/، مصدر سابق، ص ١.

(٢) SIMON DUNSTAN, The Yom Kippur war 1973, The Golan Heights, publishing osprey, First published in Great Britain, 2003, p.18.

(٣) دياب وخولي، المرجع السابق، ص ٨٣-٨٦، وأيضاً: طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، المصدر السابق، ص ٧٠٤.

(٤) بزي، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

وأصبحت طلائع القوات السورية على بعد ٤ - ٥ كم من نهر الأردن في القطاعين الأوسط والجنوبي، وطُوق القطاع الشمالي من القنيطرة وإلى شمالها وفي سفوح الحرمون من القوات السورية المهاجمة<sup>(١)</sup>.

وخلال ثلاثين ساعة من بدء الهجوم السوري، أنجزت القوات السورية معظم المهام الموكلة إليها، باقتحام خط آلون واختراق الدفاعات "الإسرائيلية" في القطاعين الأوسط والجنوبي، والسيطرة على طرق المواصلات بين جسر بنات يعقوب وكفر نفاخ وطريق سهل البطيحة إلى سمخ وعين جيف إلى العال، وحرّرت معظم مناطق جنوب الجولان، كما هاجمت قوات خاصة بطائرات الهيلكوبتر مرصد جبل الشيخ وقامت بعملية إنزال جوي على قمة الجبل، وحرّرت المرصد الذي أقامته القوات "الإسرائيلية" فيه بشكل مفاجئ وسريع<sup>(٢)</sup>.

---

(١) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩.

(٢) بُني مرصد جبل الشيخ على شكل قلعة أقيمت في أعلى قمة جبل الشيخ، تحيط بها الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، وجهّزت برشاشات ومدافع هاون، وفيها سرايب مفتوحة في قمة الجبل تؤدي إلى الملاجئ الرئيسة في الطابق السفلي، ويتكون المرصد في الأعلى من طابقين بشكل برج ينتهي بنقطة ضيقة حوله أسمنت مسلح بسماكة ١,٥/ متراً، مغطى بتراب ناعم وأحجار سوداء كبيرة على شكل مدارج، وللمرصد طلاقات من الحصون معدة للرمي. أما حقول الألغام فلا تبعد أكثر من ١٥/ - ٢٠/ متراً عن المرصد، وفي الداخل طوابق سفلية تنزل حتى ٢٠٠ درجة، وملجأ للأفراد في الطابق الأرضي، والمدخل على شكل دهليز ملتوٍ سماكة أبوابه ٣٠ سم، مصنوعة من الحديد الصلب، يتفرع إلى الداخل كالمناهة، ويُستدلّ على أبوابه من خلال إشارات خاصة يستحيل من دونها على النازل معرفة طريق العودة. وعلى جوانب المرصد مرائب الهاون ومستودعات ذخيرة، وملاجئ للأفراد بين مختلف الغرف والدهاليز، وحول المرصد بالكامل خندق مغطى للتمويه. (الشاعر، مصدر سابق، ص ١٢٧-١٢٨).

وكان لعملية تحرير المرصد، أثر بالغ في حرمان القوات "الإسرائيلية" من مصدر رئيسي للمعلومات، ومن الميّزات التي كانت تحصل عليها من خلال عمليات الرصد والتنصّت والتشويش الراداري، مما سهّل عمليات تقدم القوات السورية في الجولان<sup>(١)</sup>. وبدأ حصار القنيطرة وحُرّرت جبين والخشنية والجوخدار والعال وتل الفرس والرفيد والسنديانة والرمثانية والدبورة وكفر نفاخ وواسط ودير العدس وغيرها من القرى المحتلة والمواقع العسكرية "الإسرائيلية" في الجولان<sup>(٢)</sup>، ونجحت القوات السورية في تحرير القطاع الجنوبي والأوسط، وبدأت بصدّ الهجمات "الإسرائيلية" المعاكسة، متمسكة بمواقعها. أما في القطاع الشمالي من الجبهة حيث تتميز الأرض بطبيعتها الوعرة وبوجود عدد من التلال التي كانت تسيطر عليها القوات "الإسرائيلية"، فقد ركّزت القوات "الإسرائيلية" جهودها الرئيسية من خلال هجوم معاكس بقوات كبيرة حاولت من خلاله اختراق محور القنيطرة - دمشق، وحققت تقدماً بسيطاً، احتلت فيه بعض المناطق المتقدمة، ولكن القوات السورية تمكّنت من محاصرتها واستطاعت إيقاف الخرق "الإسرائيلي"، وبدأت بهجمات معاكسة عليها، غير أنّ قرار وقف إطلاق النار المفاجئ على الجبهة المصرية حال دون ذلك<sup>(٣)</sup>.

ب- الجبهة المصرية: حققت القوات المصرية مفاجأة عسكرية للقوات "الإسرائيلية"، وبدأ قصفها لتحصينات خط بارليف وفرق الدبابات "الإسرائيلية"<sup>(٤)</sup>، وهاجمت على نسقين قتاليين متوازيين، فتقدمت فرقة المشاة والفرقة المدرعة والفرقة الميكانيكية للجيش الثاني على محور القنيطرة - جنوب

(١) ألكسان، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) معارك تشرين، الإدارة السياسية، مصدر سابق، ص ١٨-٣٢.

(٣) ألكسان، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

(٤) الياس، مرجع سابق، ص ١٤٤.

بحيرة التمساح، وتقدمت فرقة المشاة والفرقة المدرعة للجيش الثالث للسيطرة على الطرق المؤدية إلى رؤوس الجسور التي ستقيمها. وقد بدأت القوات المصرية بقصف تمهيدي مدفعي وجوي استغرق نحو ساعة على المواقع "الإسرائيلية" وتجمعات المدفعية والدبابات والمطارات "الإسرائيلية" ومحطات الرادار ومقرات القيادة المتقدمة ومراكز الاتصالات في سيناء، وتمكنت من تدميرها<sup>(١)</sup>، وبدأت وحدات المشاة في عبور قناة السويس على قوارب مطاطية ووحدات برمائية مدرعة تحمل أكثر من /١٠,٠٠٠/ جندي مشاة، وعدد كبير من صنوف الأسلحة، ونجحت منظومة الدفاع الجوي في تأمين الحماية للوحدات المهاجمة التي تمكنت من عبور القناة، بعد تركيب جسور من العبّارات لنقل المعدات الثقيلة، واستطاعت القوات المصرية الاستيلاء على المواقع الدفاعية "الإسرائيلية" بعمق يتجاوز ٤ كم شرق القناة، ونجحت الوحدات الهندسية بفتح ٣٥ ممراً في "خط بارليف" من خلال استعمال خراطيم المياه الضخمة لتجريف الرمال، وتوغلت القوات المصرية في شمال وجنوب سيناء على طول الجبهة العسكرية من جنوب بور سعيد حتى السويس<sup>(٢)</sup>.

تميّز الهجوم السوري في الجولان واختراق خط ألون، والعبور المصري لقناة السويس وتحطيم خط بارليف بالنجاح التام، مما أفقد القيادة "الإسرائيلية" القدرة على الحركة والمناورة. ولمّا حاولت التقدّم للدفاع عن تحصيناتها وقعت في كمائن القوات المصرية التي كبّدتها خسائر فادحة<sup>(٣)</sup>. وقد تابعت القوات المصرية عملية العبور فقامت بتمويه الجسور من خلال

---

(١) الشاعر، مصدر سابق، ص ١٣٤، وأيضاً: صحيفة البعث، العدد /٣٢٤٦/، مصدر سابق، ص ١-٢.

(٢) عطايا، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٥٤، وأيضاً: بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) بزي، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

تحريكها وإطلاق القنابل الدخانية فوقها، ووصلت في تقدمها إلى عمق ٨ كم، وحُررت مدينة القنطرة في اليوم الثالث من الحرب. وعلى إثر ذلك حاولت القوات "الإسرائيلية" القيام بهجوم معاكس لكنه أخفق، فتابع الجيش المصري تقدمه<sup>(١)</sup> ونجحت قوات الجيش الثاني في الاستيلاء على بعض المواقع المحصنة مقابل مدينة الإسماعيلية ومنها مقر القيادة "الإسرائيلية"، وفي الوقت نفسه تابعت القيادة المصرية تقوية الخطوط الدفاعية في المناطق التي وصلت إليها حتى ١٥ كم في داخل سيناء<sup>(٢)</sup>.

وعندما تبين للقيادة "الإسرائيلية" استحالة تدمير المراكز المتقدمة للجيش المصري قرّرت عدم القيام بأي هجوم مضاد حتى الانتهاء من العمليات على الجبهة السورية في الجولان، وجمع فرق الاحتياط "الإسرائيلية". وفي الوقت نفسه انتقلت القوات المصرية من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع الثابت عن المناطق التي حررتها<sup>(٣)</sup>، فاستغلت القوات "الإسرائيلية" هدوء الموقف على الجبهة المصرية ووقف القوات المصرية تقدمها الذي كان مقرراً باتجاه عمق سيناء وركزت جهودها على الجبهة السورية في الجولان، هادفةً وقف تقدم القوات السورية، واستكملت حشد ثلاث فرق احتياطية وبدأت بهجوم معاكس ضد القوات السورية التي باشرت الدفاع عن المواقع التي حررتها في الجولان<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٢) الشاعر، مصدر سابق، ص ١٥٠، وأيضاً: ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٣) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٩.

(٤) عطايا، مرجع سابق، ص ١٩٩، وأيضاً: طلاس، قصة حرب تشرين، مصدر سابق، ص ٣٧.

ومن جهةٍ أخرى، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ٨/١٠/١٩٧٣ بإقامة جسر جوي لتزويد "إسرائيل" بأحدث الطائرات والدبابات والصواريخ المضادة للرادارات والقنابل والذخائر والوسائل الإلكترونية الحديثة<sup>(١)</sup>.

وبذلك تفوقت القوات "الإسرائيلية" واختلَّ ميزان القوى لمصلحتها<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من ذلك لم تستطع هزيمة القوات السورية، لكنها استطاعت إيقاف تقدمها، فبدأت تنسحب تدريجياً إثر انهيار خطة الهجوم المصرية - السورية المشتركة التي كانت تتطلب القتال بوتيرة عالية ومستمرة على الجبهتين معاً، لحرمان "إسرائيل" من التفرد بجبهة دون الأخرى، بعد توقف تقدّم القوات المصرية. واستطاعت القوات "الإسرائيلية" القيام بعمليات التفاف لاستعادة كفر نفاخ والسنديانة بعد مهاجمتهما بلوآين من

---

(١) أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٢، وأيضاً: وليام ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١٩٩٤، ص ١٦٤.

(٢) تشير المصادر العسكرية إلى الدعم الكبير الذي تلقته "إسرائيل" من الولايات المتحدة الأمريكية، التي خصّصت إبان حرب تشرين عام ١٩٧٣ مبلغ ٣٠٠/ مليون دولار مساعدات عسكرية، وفي الوقت نفسه طلب وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز من مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على مساعدات عسكرية بقيمة ٥١٠/ ملايين دولار إلى "إسرائيل"، بحجة حفظ التوازن العسكري في "الشرق الأوسط"، كما صادقت الحكومة الأمريكية في الأيام الأولى من الحرب على إرسال شحنات من الأسلحة إلى "إسرائيل" بقيمة ٨٢٥/ مليون دولار، وشحنت لها أكثر من ٨٠٠٠/ طن من المعدات الحربية، وطلبت الحكومة الأمريكية من الكونغرس في تشرين الثاني ١٩٧٣ الموافقة على تقديم مساعدة استثنائية بقيمة ٢٢٠٠/ مليون دولار، كما تعهّدت بتعويض "إسرائيل" عن جميع الخسائر التي لحقت بها في الحرب، ولاسيما في سلاح الطيران والدبابات والصواريخ. (الشاعر، مصدر سابق، ص ١٦٦-١٩٧).

جهتي الشمال والشرق<sup>(١)</sup>. وتحت الضغط الشديد كان لابد للقوات السورية من الانسحاب قبل تطويقها من الشمال والغرب والجنوب، فتمكنت من ذلك من دون خسائر كبيرة، ولكنها في الوقت نفسه بدأت بمقاومة عنيفة للقوات "الإسرائيلية" التي لجأت إلى سياسة التدمير وقصف المنشآت والأهداف المدنية والاقتصادية، وقصفت مدينة دمشق والموانئ السورية ومصافي النفط والمطارات في دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس<sup>(٢)</sup>.

وإثر تطوّر الأحداث، أتمت القوات السورية انسحاباً منتظماً دون أن تستطيع القوات "الإسرائيلية" محاصرتها أو تدميرها، لكي تتمكن من التصدي للاختراق "الإسرائيلي" ومحاولة إجبار القوات "الإسرائيلية" على التوقف والدخول في حرب استنزاف، حسب خطة القيادة السورية. وقد شارك في التصدي للهجوم "الإسرائيلي" لواءان من الجيش الأردني ولواءان من الجيش العراقي، وصلت إلى الجبهة لمساندة القوات السورية<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على إلحاح القيادة السورية، قامت القوات المصرية في ١٤/١٠/١٩٧٣ بهجوم في عمق سيناء من جهة الشرق<sup>(٤)</sup>، لكنه أخفق وانتهى بخسائر كبيرة في الجانب المصري بعد وصول إمدادات احتياط "إسرائيلية"، ودعم عسكري إلى جبهة القناة، مستغلة مدة توقف العمليات العسكرية للجيش المصري<sup>(٥)</sup>. وفي هذه الأثناء أعلن الرئيس المصري أنور

---

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٤٠٠-٤٠٢.

(٢) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٨، وأيضاً: بزي، المرجع السابق، ص ٤١٠.

(٣) دياب وخولي، المرجع السابق، ص ٩٩-١٠٣.

(٤) بزي، المرجع السابق، ص ٤٢٦.

(٥) بزي، مرجع سابق، ص ٤٢١.

السادات بشكل مفاجئ دون التنسيق مع القيادة السورية، استعداداً لوقف إطلاق النار في ١٦/١٠/١٩٧٣، واشترط انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ تحت إشراف دولي، وعقد مؤتمر دولي للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع<sup>(١)</sup>؛ لكن القيادة "الإسرائيلية" لم تستجب وقامت بعملية التفاف وخرق للجبهة في منطقة الدفرسوار<sup>(٢)</sup> وتطويق الجيش الثالث المصري في ١٦/١٠/١٩٧٣<sup>(٣)</sup>، إذ تقدمت القوات "الإسرائيلية" عبر البحيرة المرة الكبرى وأنزلت جنودها على الشاطئ الغربي لها، واستولت على مطار الدفرسوار، ودمرت الوحدات العسكرية العربية (الكويتية والفلسطينية) التي كانت تتولى مهمة الدفاع عن تلك المنطقة وأرسلت القيادة "الإسرائيلية" ثلاثة ألوية هاجمت الجيشين الثاني والثالث من اليمين واليسار وأمنت رأس جسر لاخترق قناة السويس في طرفها الغربي؛ إذ استطاعت

---

(١) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ١٤٣-١٤٨، وأيضاً: انظر نصوص البرقيات المتبادلة بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والمصري أنور السادات بخصوص تطورات الموقف أثناء الحرب، وموقف كلا الطرفين، ملحق الوثائق، الوثائق رقم (١٣ و١٤ و١٥).

(٢) قامت "إسرائيل" في هذه العملية بهجوم مضاد عبر قناة السويس في قطاع الدفرسوار العسكري (بين البحيرة المرة الكبرى وبحيرة التمساح) للتفاف على مؤخرة الجيشين الثاني والثالث المصريين، وقطع طرق انسحابها، تمهيداً لتطويقها وتدميرهما، وقد سميت هذه العملية "عملية الغزالة"، وقام بقيادتها آريل شارون، الذي استغل ضعف هذه المنطقة التي تركها المصريون من دون حماية. (دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ١٠٧، وأيضاً: طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ١٢٧٦).

(٣) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٦٤.



قطع طريق الإسماعيلية - القاهرة، وطريق السويس - القاهرة، وعزلت مدينة السويس والجيش المصري الثالث عن قاعدة إمداداته، وقامت بمحاصرته<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من قيام القوات المصرية بهجوم مضاد، إلا أنه لم ينجح، وتكبّدت خسائر كبيرة أجبرتها على الانسحاب؛ لكنها أعادت يومي ١٨ و١٩/١٠/١٩٧٣ الهجوم على القوات "الإسرائيلية" في محاولة لتدمير الجسر الذي أقامته، وتطوير الخرق الذي أحدثته في الجبهة المصرية. وعلى الرغم من تحقيق نجاح جزئي للقوات المصرية، وإيقاع خسائر كبيرة في القوات "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، إلا أنها لم تستطع منع الخرق "الإسرائيلي" في الجنوب باتجاه السويس ولم يتحقق لها تدمير الجسر الذي أقامته القوات "الإسرائيلية"، وسعت إلى مواصلة الهجوم لتوسيع رأس هذا الجسر، وركزت أعمالها القتالية باتجاه مدينة السويس، واستطاعت تحقيق خرق بطول يقارب ٣٠ - ٤٠ كم جنوب شاطئ البحيرة المرة الكبرى<sup>(٣)</sup>.

وإثر تطور الأحداث طلبت مصر من الاتحاد السوفيتي التدخل من خلال الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، واستمرت المعارك حتى مساء ٢٢/١٠/١٩٧٣، حين أصبح قرار وقف إطلاق النار ساري المفعول<sup>(٤)</sup>.

---

(١) بزّي، المرجع السابق، ص ٤٤١-٤٤٣، وأيضاً: طلاس، قصة حرب تشرين، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٢) صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد /٣٢٦٠/، الصادر بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٣، ص ١.

(٣) عطايا، مرجع سابق، ص ١٨٠-١٨٢.

(٤) عبد العزيز العجيزي، التطور المرحلي لمفاوضات السلام والانسحاب الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية العدد /٣٦/، القاهرة، إصدار مؤسسة الأهرام، نيسان ١٩٧٤، ص ٥٠، وأيضاً: ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

وبموازاة الهجوم "الإسرائيلي" المعاكس على جبهة قناة السويس وتحقيقه نجاحات عسكرية، استمرَّ الهجوم على جبهة الجولان، ولكن بتقدم بطيء، بسبب الانسحاب المنظم للقوات السورية، ونجح في الوصول إلى منطقة سعسع<sup>(١)</sup>، غير أنه أخفق في احتلالها، كما وصل إلى تل مشغره وتل المال وناسج وتل العليقة وتل عنتر، وحاول احتلال أم باطنة. وقد تميزت هذه المرحلة بتبادل القصف والاشتباكات الليلية، واستطاعت القوات "الإسرائيلية" إعادة احتلال مرصد جبل الشيخ في ٢١/١٠/١٩٧٣<sup>(٢)</sup>، وأعدت الوضع العسكري في الجولان إلى ما كان عليه قبل الحرب. وفي الوقت نفسه كانت القيادة السورية تقوم بالإعداد لهجوم معاكس يهدف إلى تدمير القوات "الإسرائيلية"، لكن الرئيس المصري أنور السادات أرسل برقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في ٢١/١٠/١٩٧٣، أعلمه فيها بقرار قبوله وقف إطلاق النار، الأمر الذي أوجد مستجدات جديدة تغيرت على إثرها أحداث

---

(١) دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) كانت آخر معركة عنيفة شهدتها الجبهة السورية في ٢١ و٢٢/١٠/١٩٧٣ هي إعادة احتلال مرصد جبل الشيخ من قبل القوات "الإسرائيلية" التي قامت بعمليات إنزال مظلية حول المرصد، وطوّقت المرصد من جميع جوانبه بالمدركات، وفرق المشاة، وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تتمكن من احتلاله إلا في اليوم التالي، بعد معارك عنيفة واشتباكات بال سلاح الأبيض مع القوة السورية الصغيرة التي كانت تحمي المرصد، والتي نَفَدَت ذخيرة مقاتليها، حيث أصيبت القوات "الإسرائيلية" بخسائر كبيرة بلغت /٦٠٠/ قتيل، و/٩٠٠/ جريح، في حين كانت الخسائر السورية في هذه المعركة /٧٦/ شهيداً، و/١٢٣/ جريحاً، و/٧٣/ أسيراً. (طلاس، مرآة حياتي مصدر سابق، ج ٣، ص ٨٠٢-٨١٠، وأيضاً: صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد /٣٢٦٤/، الصادر بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٣، ص ١).

الحرب<sup>(١)</sup>؛ إذ إنّ تجميد الوضع العسكري المصري على جبهة قناة السويس وعدم متابعة الهجوم على القوات "الإسرائيلية" في منطقة الدفرسوار، جعلاً "إسرائيل" متأكدةً من أن الجبهة المصرية أصبحت آمنةً بالنسبة لها، ولذلك انتقلت القوات "الإسرائيلية" بثقلها العسكري إلى جبهة الجولان محاولةً القيام بهجوم كبير للضغط على سورية بهدف وقف إطلاق النار<sup>(٢)</sup>.

### ٣- التدخل الدولي ونهاية حرب تشرين:

منذ بدء الحرب، انقسم الموقف الدولي بشكل واضح، وتجسّد هذا الانقسام بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وبين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فوقف الاتحاد السوفيتي بكامل ثقله إلى جانب مصر وسورية، وقدمّ لهما مساعدات عسكرية عاجلة، وعرض جهوده السياسية لوقف القتال، على أساس انسحاب "إسرائيل" إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧<sup>(٣)</sup>. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقفت إلى جانب "إسرائيل" وطالبت بعودة القوات السورية والمصرية إلى المواقع التي انطلقت منها، كشرط أساسي لبحث إمكانية وقف إطلاق النار<sup>(٤)</sup>. وفي ظل تباين الموقف الدولي إزاء الأحداث لم يستطع مجلس الأمن الدولي اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار، فواصلت كلتا الدولتين إمداد

---

(١) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) ألكسان، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) بهلوان، مرجع سابق، ص ٣٩٣-٣٩٤.

(٤) الياس، مرجع سابق، ص ١٦١.

الأطراف المتحاربة بالأسلحة والعتاد، وتفوّقت الولايات المتحدة في هذا المجال<sup>(١)</sup>.

وعلى إثر تطورات الأحداث المفاجئة على الجبهة المصرية، وتحوّل ميزان القوى لمصلحة "إسرائيل" التي خرقت الجبهة المصرية وانتقلت إلى حالة الهجوم وطوقت الجيش المصري، قرّر الرئيس المصري أنور السادات قبول وقف إطلاق النار<sup>(٢)</sup>، وأرسل برقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في يوم ١٩٧٣/١٠/٢١ يعلمه فيها بذلك. وقد أكد الرئيس أنور السادات في برقيته خطورة الموقف العسكري على جبهة القناة، وتخوفه من تطور الموقف بشكل خطير فيها، وأنه ليس مستعداً لتحمل مسؤولية تدمير القوات المسلحة المصرية. ولذلك، فإنه أبلغ الاتحاد السوفيتي بقبوله وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية، وضمّان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة، وعقد مؤتمر السلام لإيجاد تسوية شاملة. وقد أجاب الرئيس حافظ الأسد في برقية أخرى مستعجلة بأن الموقف العسكري على الجبهة الغربية وعلى ضفتي القناة لا يدعو إلى اليأس، وبالإمكان استمرار القتال وتدمير القوات "الإسرائيلية"، وأن مجرد خرق العدو للجبهة لا يعني انتصاره. وهذا ما حدث على الجبهة الشمالية مع سورية؛ إذ أُوقِفَ الخرق

---

(١) الشاعر، مصدر سابق، ص ١٦٦.

(٢) بزي، مرجع سابق، ص ٤٥٥، وأيضاً: صحيفة البعث، العدد /٣٢٦٤/، مصدر

سابق، ص ١.

"الإسرائيلي"، وسورية تستعد للهجوم المضاد، وأكد بأنه واثق من تحقيق النصر في حالة الصمود<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يمكن القول: إن الرئيس المصري أنور السادات، اكتفى بما حققه من انتصارات عسكرية، واستغل فرصة محاصرة الجيش الثاني المصري، ليظهر أنه مضطر إلى توقيع قرار وقف إطلاق النار، مدركاً تماماً أن "إسرائيل" ستقبل بهذا الأمر لتخفيف حدة الضغط العسكري على قواتها في الجبهتين المصرية والسورية، ولتفرغ بشكل كامل لحربها على الجبهة السورية. وقد كان قرار مصر في وقف إطلاق النار فاتحةً لتنازلات مصرية كبيرة في تعاملها مع "إسرائيل"، وخروجها من وحدة الصف العربي، وتفريطها بالقضية الفلسطينية.

وفي الوقت الذي بدأت فيه وجهات النظر لكل من مصر وسورية تختلف حول موضوع استمرار الحرب، وفي ظل تطورات الموقف

---

(١) هناك خلاف في الرأي بين الجنابين المصري والسوري حول البرقية التي أرسلها الرئيس أنور السادات إلى الرئيس حافظ الأسد في مضمونها وتاريخ إرسالها. ففي حين يؤكد الجانب السوري أن البرقية لم تصل إليه إلا في يوم ٢١/١٠، فإن الجانب المصري يقول إن البرقية أرسلت في الساعة الثانية من صباح يوم ٢٠/١٠، والقضية موضوع الخلاف تستدعي القول: إن الاختلاف في موعد وتوقيت إرسال البرقية يفهم منه مغزى بعيد المدى؛ إذ إن تأخير وصول البرقية إلى الرئيس حافظ الأسد مدة ٢٤ ساعة على الأقل كان الهدف منه تمويه الموقف المصري الذي قبل وقف إطلاق النار، والذي طالب به قبل هذا التاريخ، من دون التنسيق مع القيادة السورية شريكته في الحرب، ومن ثمّ عدم تمكين الرئيس السوري حافظ الأسد من الضغط عليه لمتابعة القتال، وبذلك أعطى الفرصة في هذا التأخير لتحرك مجلس الأمن الدولي الذي اجتمع وأقرّ وقف إطلاق النار. انظر نصوص البرقيات في ملحق الوثائق، الوثائق رقم (١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩).

العسكري، توصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار<sup>(١)</sup>، وقد عُرض مشروع الاتفاق على مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر القرار رقم (٣٣٨) في ٢٢/١٠/١٩٧٣، والذي قضى (بوقف إطلاق النار من قبل جميع الأطراف المعنية بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز ١٢/ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها، كما دعا القرار جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ بجميع أجزائه، وتقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط")<sup>(٢)</sup>. وقد قبلت مصر القرار على الفور، حينئذٍ واجهت القيادة السورية ظروف سياسية إقليمية ودولية، وظروف عسكرية على أرض الواقع، ولاسيما بعد بقائها وحيدة في مواجهة "إسرائيل"<sup>(٣)</sup>، فاتخذت قرارها بقبول وقف إطلاق النار<sup>(٤)</sup>. وقد ارتكزت في موقفها على بنود القرار الدولي، مؤكدة أن فهمها للقرار ٣٣٨/ يقتضي الانسحاب الكامل للقوات "الإسرائيلية" من كل الأراضي العربية المحتلة في حزيران عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة

(١) إجاريشيف، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٢) انظر نص القرار في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٠).

(٣) أكد الرئيس المصري أنور السادات للقيادة السورية قبل الحرب وخلالها بعدم انفراده بالحل مع "إسرائيل" وترك سورية وحيدة في المعركة تواجه "إسرائيل"، ولكن سرعان ما تملص من وعوده، وبدأ بالاتفاق والتنسيق مع الولايات المتحدة بخصوص وقف إطلاق النار وبشكل مفاجئ. انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢١).

(٤) DUNSTAN, The Yom Kippur War 1973, op.cit, p.82.

للشعب العربي الفلسطيني، والتزام "إسرائيل" بالتنفيذ التام لمقتضيات هذا القرار، بوصفه أساساً لإقامة السلام العادل معها<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت الذي قبلت كل من مصر وسورية قرار وقف إطلاق النار، فإن "إسرائيل" لم تلتزم بتنفيذ القرار على الرغم من قبولها به شكلياً، فتابعت قواتها تقدمها في ٢٣/١٠/١٩٧٣<sup>(٢)</sup> وتقدمت مسافة ٣٠-٤٠ كم باتجاه مدينة السويس في الضفة الغربية لقناة السويس، وهدّدت طريق الإسماعيلية- القاهرة، وطريق السويس- القاهرة، واستمرّت في تقدمها خارقة قرار وقف إطلاق النار ووصلت إلى مشارف مدينة السويس، لكنها لم تتمكن من دخولها، وقطعت طريق القاهرة- السويس، واستولت على شاطئ خليج السويس، وفرضت حصاراً تاماً على الجيش الثالث المصري<sup>(٣)</sup>. وتأزّم الموقف الدولي من جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وصدر عن مجلس الأمن الدولي قراران آخران يؤكّدان وجوب تطبيق القرار (٣٣٨) الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٣، وهما القرار (٣٣٩) الصادر في ٢٣/١٠/١٩٧٣، والقرار (٣٤٠) الصادر في ٢٥/١٠/١٩٧٣. وقبلت "إسرائيل" بوقف القتال في ٢٥/١٠/١٩٧٣<sup>(٤)</sup>، ومع ذلك استمرّت بعمليات عسكرية محدودة احتلت خلالها مساحات إضافية، ووصلت إلى عمق ٣٠ كم غربي قناة السويس<sup>(٥)</sup>.

---

(١) تلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٨٠٠-٨٠١.

(٢) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣) عطايا، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٤) أندرلين، ج ٢، مصدر سابق، ص ١٥.

(٥) دياب وخولي، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٦٠.

ثالثاً- نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ على الصعيد المحلي والعربي والدولي:

١- نتائج الحرب على الصعيد المحلي السوري ومنه الجولان:

- ١- حققت الحرب انتصاراً معنوياً كبيراً، ورفعت معنويات الشعب السوري، وعززت ثقته بقدراته الدفاعية، بعد حالة الإحباط والشعور بالهزيمة إثر حرب عام ١٩٦٧، كما حقق الجيش السوري انتصارات سريعة وحاسمة في بداية الحرب. فالقوات السورية خاضت أول مرة في تاريخها الحديث، حرباً هجومية أظهرت فيها مدى تفوقها على العدو في كثير من ميادين الحرب الإلكترونية، التي تعتمد على التكنولوجيا الحربية المتطورة وحسن إدارة العمليات الحربية الواسعة<sup>(١)</sup>.
- ٢- كان لعنصر المفاجأة والسرية الذي امتازت به الخطط الحربية، أثر بالغ في الانتصار الإستراتيجي<sup>(٢)</sup>؛ إذ أصبح الجيش السوري يشكّل ثقلًا مهمًا جداً في الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وتحرّرت إرادة القتال لديه، فانتقل من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم واكتسبت القوات السورية خبرة ومهارة وتجربة مهمة في القتال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الشاعر، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٢) على الرغم من السرية والتكتم اللذين أُحيطت بهما الخطط الحربية وموعد البدء بالهجوم وعلى الرغم من عنصر المفاجأة الذي رافق الهجوم العربي فإن معطيات ودلائل تشير إلى أن "إسرائيل" كانت على علم بالتحضير للحرب. وتشير بعض المصادر إلى إعلام الملك حسين "إسرائيل" عن قيام الجيش السوري بالتدرب والاستعداد للهجوم على "إسرائيل"، كما أن طلب السلطات المصرية والسورية برحيل المسؤولين والمستشارين السوفييت وعائلاتهم من مصر وسورية كان "إسرائيل" بمنزلة تأكيد نية الطرفين بشن الهجوم. (بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠، وأيضاً: ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٢، وأيضاً: أندرلين، ج ١، مصدر سابق، ص ٣٦٤-٣٦٩).

(٣) خولي، مرجع سابق، ص ٩٧-١٠٤، وأيضاً: طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٨١١-٨١٢.



٣- حققت الحرب بشكل جزئي، هدف التحرير، الذي قامت من أجله؛ فقد استعادت سورية مدينة القنيطرة، ومجموعة من القمم الإستراتيجية في جبل الشيخ، وتقلص طول الجبهة السورية في الجولان من ١٠٣/ كم إلى ٦٨/ كم<sup>(١)</sup>، وقد شكّل اختراق القوات السورية لخط ألون المحصّن نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ العمليات العسكرية للجيش السوري الحديث.

٤- عدّت سورية القرار الدولي (٣٣٨) أحد مظاهر الانتصار في الحرب، لأنه من وجهة النظر السورية يصنع تصوّراً لحلّ المشكلة القائمة في المنطقة العربية، ويرتكز على أساس انسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وعلى استعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني<sup>(٢)</sup>.

٥- أدّت الحرب إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٦٧ بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية. وهذا ما أدّى إلى فتح آفاق جديدة لدبلوماسية السلام، وكان ذلك انطلاقة جديدة لعقد مؤتمرات للسلام والدخول في تسويات بهدف حل الصراع العربي-"الإسرائيلي". وقد جاءت هذه الخطوة بعد أن شهدت سورية تحوّلاً في موقف الحكومة الأمريكية السابق، واستعداداً منها للعمل على إنجاز تسوية سلمية للصراع؛ إذ أعلنت سورية والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقهما على استئناف

---

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٤٦٥، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) كلمة الرئيس السوري حافظ الأسد في الذكرى الحادية عشرة لثورة آذار، بتاريخ ١٩٧٤/٣/٨، (مجموعة خطب الرئيس حافظ الأسد)، الكتاب الرابع، دمشق، مطابع الإدارة السياسية في الجمهورية العربية السورية، ص ٣٦-٣٧.

العلاقات بينها بدءاً من ١٦/٦/١٩٧٤ خلال زيارة قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon (١٩٦٩-١٩٧٤) إلى سورية<sup>(١)</sup>.

٦- أثبتت الحرب أهمية الجولان الإستراتيجية والعسكرية بالنسبة إلى سورية، حيث حاولت القوات "الإسرائيلية" بإمكاناتها كلّها، كسر الهجوم السوري والقيام بهجوم معاكس في الجولان بهدف الوصول إلى دمشق واحتلالها، لكنها لم تستطع تحقيق هذا الهدف بفضل الدفاعات السورية، التي ساعدتها العوامل الطبيعية المتمثلة بالتضاريس الجغرافية للأرض في الجولان<sup>(٢)</sup>.

٧- على الرغم من النتائج الإيجابية التي أفرزتها حرب تشرين، فقد بقيت "إسرائيل" تحتلّ القسم الأكبر من الجولان (أي نحو ١١٥٠ كم<sup>٢</sup>)، بما فيها القرى العربية السورية السّت المأهولة بالسكان، وبقي نحو /٥٠٠٠٠٠٠/ نسمة من أبناء الجولان نازحين عن مدنهم وقراهم في تجمعاتهم السكنية المؤقتة في وطنهم سورية<sup>(٣)</sup>.

### أ- حرب الاستنزاف في الجولان عام ١٩٧٤:

لم تستجب "إسرائيل" للشروط التي وضعتها سورية لمشاركتها في مؤتمر جنيف. وفي الوقت الذي نجحت في فك الاشتباك مع مصر على جبهة قناة السويس، وتحييد مصر عن ساحة المعركة، أرادت القيادة السورية منع تطوّر الهجوم "الإسرائيلي" على الجبهة العسكرية في الجولان، فقررت

---

(١) ملف السبعينات، الحوار العربي- الأمريكي منذ حرب تشرين، وثائق سياسية، قضايا دولية/١٤/، بيروت، إصدار شركة النهار للخدمات الصحافية، رقم الإصدار/٣٤/، ١٩٧٤، ص ٩٣.

(٢) الشاعر، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٣) الموسى، مرجع سابق، ص ٣٤.

خوض حرب استنزاف ضد "إسرائيل"، بهدف منعها من التقدم باتجاه دمشق أو المنطقة الجنوبية من سورية. ونتيجة لذلك اشتعلت الجبهة العسكرية من جديد، في اشتباكات يومية شملت قطاعات الجبهة كلها، في محاورها الشمالية والجنوبية والوسطى وجبل الشيخ<sup>(١)</sup>. وحاولت سورية خلال تلك الحرب منع القوات "الإسرائيلية" من إقامة تحصينات عسكرية في المناطق التي احتلتها، والتمسك بها، والإمساك بزمام المبادرة في الهجوم وإرهاق القوات "الإسرائيلية"، من خلال استنزاف طاقاتها العسكرية في حرب طويلة والاستمرار في ذلك، لإجبار القوات "الإسرائيلية" على الانسحاب من القنيطرة، والمواقع المتقدمة التي احتلتها خلال حرب تشرين<sup>(٢)</sup>.

ومنذ بداية شهر كانون الثاني ١٩٧٤، تزايدت الاشتباكات على طول خط الجبهة السورية في الجولان، فحاولت القوات "الإسرائيلية" تحصين مواقعها، لكن القوات السورية كانت تتصدى لها بهدف منعها، ولاسيما في القطاع الشمالي من الجولان، بيد أن تلك الاشتباكات المتفرقة تحولت إلى اشتباكات شاملة بدأت منذ يوم ١١/٣/١٩٧٤، واستمرت ٨٢/ يوماً حتى ٣١/٥/١٩٧٤، تكبدت "إسرائيل" خلالها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات<sup>(٣)</sup>. وقد أجبرت معارك الاستنزاف القوات "الإسرائيلية" على التخلي عن بعض القمم العسكرية في جبل الشيخ<sup>(٤)</sup>، مما أعاد التوازن

---

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٤٥٩، وأيضاً: شيف، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣) طلاس، الصراع على قمة جبل الشيخ، مصدر سابق، ص ٦، وأيضاً: ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٩٦.

العسكري إلى الموقف السوري، وامتدّت المعارك الجوية في حرب الاستنزاف إلى جنوب لبنان، ومنطقة البقاع<sup>(١)</sup>، ولم تتوقف الحرب إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، التي حاول وزير خارجيتها هنري كيسنجر إيقاف الاشتباكات، والتوصل إلى اتفاق لفصل القوات السورية - "الإسرائيلية". ونتيجة الضغط العسكري الذي قامت به القوات السورية على الجبهة، استجابت "إسرائيل" إلى طلب سورية بانسحاب القوات "الإسرائيلية" من مدينة القنيطرة، ومن بعض المواقع المتقدمة على الجبهة ووافقت على توقيع اتفاقية فصل القوات العسكرية بين الطرفين<sup>(٢)</sup>.

## ٢- نتائج الحرب على الصعيد العربي:

١- أعادت الحرب إلى الشعب العربي ثقته بنفسه، وإمكاناته على مواجهة الأطماع "الإسرائيلية" والإمبريالية في الوطن العربي، ومن ثمّ أدت إلى انتزاع زمام المبادرة، وذلك باتخاذ قرار شنّ الحرب<sup>(٣)</sup>.

٢- عزّزت معنويات المقاتل العربي، وبرهنت على قدراته الذاتية في خوض الحرب وكانت حافزاً لتجديد قضية التحرر العربي، التي انتكست بعد حرب عام ١٩٦٧<sup>(٤)</sup>.

٣- تعاضمت القوة العربية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وبالمقابل تراجعت القوة "الإسرائيلية" في المجالات نفسها، وأسقطت الحرب مقولة "التفوّق النوعي الإسرائيلي"<sup>(٥)</sup>.

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٤٦١.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١.

(٣) طلاس، قصة حرب تشرين، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٤) معارك تشرين، الإدارة السياسية، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٥) ألكسان، المرجع السابق، ص ١٠٨.

٤ - استطاعت مصر تحرير قناة السويس، ودخلت إلى عمق سيناء، وحرّرت مواقع متقدّمة للقوات "الإسرائيلية" فيها<sup>(١)</sup>، واستطاعت سورية تحرير القنيطرة وبعض أماكن الجولان المهمة.

٥ - عزّزت الحرب قضية الشعب العربي الفلسطيني محلياً وإقليمياً ودولياً، وحقّقت تطوراً كبيراً في فهم الدول الغربية للقضية الفلسطينية، وأصبحت أكثر وضوحاً، وبرز دور منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترّف بها على المستوى الدولي ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فاضطرت "إسرائيل" إلى التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية شعب لا قضية لاجئين، كما أدّت الحرب إلى ازدياد نشاط العمل الفدائي المقاوم داخل الأراضي العربية المحتلة ضد سلطات الاحتلال<sup>(٢)</sup>.

٦ - بيّنت حرب تشرين أهمية وضرورة التضامن العربي، في تحقيق الأمن القومي العربي إذ تعززت تلك الأهمية بمشاركة قوات من مختلف الأقطار العربية في الحرب<sup>(٣)</sup>، وأبرزت أهمية تسخير الإمكانيات العربية في

---

(١) يقول موشيه ماعوز في كتاب الجولان بين الحرب والسلام: (كانت "إسرائيل" على استعداد لانسحاب جزئي من سيناء كجزء من اتفاق بين مصر وإسرائيل، وكانت تطمح من وراء ذلك إلى الاحتفاظ بالجولان من جهة، وتوسيع شقّة الخلاف بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات من جهة ثانية، وعلى الرغم من مطالبة الأسد وضغوطاته لبلورة إستراتيجية عربية مشتركة في مواجهة "إسرائيل" فإن السادات أظهر استعداداً للدخول في اتفاقيات جزئية منفردة معها، الأمر الذي تلاقي مع دبلوماسية (الخطوة خطوة) التي اتبعها كيسنجر، خلافاً لموقف سورية والاتحاد السوفيتي اللذين تمسّكا بحلّ عربي - "إسرائيلي" شامل). (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٨).

(٢) ألكسان، مرجع سابق، ص ١٣٥، وأيضاً: خولي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٣) طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٩١٢.

دعم دول المواجهة؛ إذ شكل استخدام النفط العربي سلاحاً من قبل المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، عاملاً بارزاً في الضغط على مواقف الدول الإمبريالية المؤيدة "لإسرائيل"<sup>(١)</sup>، وأدى إلى تمكين الموقف السياسي العربي على المستويين الإقليمي والدولي؛ إذ صدرت بيانات التأييد والدعم لسورية ومصر في معظم الدول العربية، وبدأت تلك الدول بإرسال المساعدات لكلا البلدين<sup>(٢)</sup>.

٧- تجلّت الآثار السياسية للحرب في اختلاف الرؤية السياسية بين مصر وسورية لقضية الصراع العربي- "الإسرائيلي"؛ فقد عدّت سورية حرب تشرين حرباً تحريرية، في حين القيادة المصرية المتمثلة بالرئيس أنور السادات عدّتها حرباً تحريكية، مما كان له أثرٌ سلبي أدى إلى إجهاض الهدف الرئيس الذي خُطّطت الحرب لأجله<sup>(٣)</sup>.

### ٣- نتائج الحرب على الصعيد "الإسرائيلي":

١- أحدثت الحرب صدمة كبيرة داخل المجتمع "الإسرائيلي"، وفجّرت أزمة داخلية من التناقضات<sup>(٤)</sup>، وأسقطت نظرية التفوق العسكري للجيش "الإسرائيلي" القائلة "إنّه جيش لا يقهر"، كما أبرزت الحرب عجز "إسرائيل" عن حماية نفسها، وحماية المصالح الاستعمارية في المنطقة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية- الأمريكية، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، دار سينال للنشر، ط١، ١٩٩١، ص ١١٥-١١٧.

(٢) بزي، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٦٩.

(٤) الصراع العربي- الصهيوني والقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٥) أندرلين، ج ٢، مصدر سابق، ص ١٦، وأيضاً: طلاس، قصة حرب تشرين، مصدر سابق، ص ٣٩.

٢- أدت الحرب إلى عزل "إسرائيل" على الصعيد الدبلوماسي؛ إذ قطعت كثيرٌ من دول العالم علاقتها معها، كما كشفت الحرب مدى عدوانيتها أمام الرأي العام العالمي من خلال اعتدائها واغتصابها للأرض العربية.

٣- أظهرت الحرب نقاط الضعف لدى القوات المسلحة "الإسرائيلية"، ووضعها الذي بدأ يميل إلى التردّي والانهيار، كما أظهرت مدى اعتمادها الكلي على المساعدات الأمريكية<sup>(١)</sup> بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض "إسرائيل" عن خسائرها في الحرب، وقدمت لها مساعدات عاجلة قدرت بأكثر من ٢ بليون دولار عن طريق تقديم المنح والقروض العسكرية. وتشير بعض المصادر إلى أن حجم المساعدات الأمريكية بلغ في المرحلة ما بين ١٩٧٤-١٩٨٣ أكثر من ٢٢ بليون دولار<sup>(٢)</sup>.

٤- تكبّدت "إسرائيل" خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وصلت إلى نحو ثلاثة آلاف قتيل منهم ٦٠٠/ ضابط، ونحو ٢٠/ ألف جريح، وخسائر بالعتاد وصلت إلى نحو ١٠٠٠/ دبابة وعربة مدرّعة، وأكثر من ٢٥٠/ طائرة حربية مقاتلة وثلاث سفن حربية<sup>(٣)</sup>.

٥- أسقطت الحرب المشروع الصهيوني المنادي "بإسرائيل الكبرى"، الذي عملت الحركة الصهيونية على تحقيقه وتجسيده، من خلال

---

(١) معارك تشرين، الإدارة السياسية، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٧، وأيضاً: حبيب قهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا، دمشق، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٨/، ط ١، ١٩٧٩، ص ٢٠٧-٢١١.

(٢) جوده عبد الخالق، من يساعد إسرائيل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٥، ص ٤٠-٤١.

(٣) الشاعر، مصدر سابق، ص ١١٩-١٢٠، وأيضاً: معارك تشرين، المصدر السابق، ص ٣٦، وأيضاً: طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٨١٣.

نظرية التوسع والاحتلال، بهدف الوصول إلى الحدود التي نادى بها من الفرات إلى النيل، كما أسقطت النظرية القائلة إنَّ حدود عام ١٩٦٧ تؤمّن "لإسرائيل" الحدود الآمنة التي تحتاج إليها<sup>(١)</sup>.

٦- خلّفت حرب تشرين أعباء مالية كبيرة على الاقتصاد "الإسرائيلي" لم يشهدها منذ قيام "إسرائيل"، وكادت هذه الأعباء تؤدي إلى انهيار "إسرائيل" لو استمرت الحرب لفترة استنزاف طويلة. وأدّت إلى ظهور أزمات خطيرة في قطاعات اقتصادية عدة، وأثّرت على حركة الإنتاج والتصدير، وأدّت إلى حدوث عجز كبير في الميزان التجاري، وإلى إخفاق معظم المشاريع الاقتصادية "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، كما أدّت إلى انخفاض مستوى المعيشة في "إسرائيل"، الذي نتج عن زيادة الأعباء المالية على السكان، وفرض مزيد من الضرائب المباشرة وتخفيض الإعانات الممنوحة للإنتاج الضروري والحاجات الاستهلاكية الضرورية وزيادة أسعار الخدمات والمنتجات بنسب لا مثيل لها في السابق. وبالمقابل انخفاض قيمة العملة "الإسرائيلية" إلى نسبة ٤٣%<sup>(٣)</sup>.

٧- أدّت الحرب إلى تراجع الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" بشكل ملحوظ. وبالمقابل تصاعدت حدة الهجرة المضادة من "إسرائيل" إلى الخارج، كما تأثّرت مشاريع الاستيطان "الإسرائيلي" في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) السيد حسين، مرجع سابق، ص ٦٩، وأيضاً: طلاس، قصة حرب تشرين، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) الشاعر، مصدر سابق، ص ١٦٨-١٧٥.

(٣) طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٩١٧.

(٤) ألكسان، مرجع سابق، ص ١٠٨، وأيضاً: طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٩١٦.



#### ٤ - تداعيات الحرب على الصعيد الدولي:

١ - أدت الحرب إلى توتر الأوضاع على الساحة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت "إسرائيل" بإمكاناتها كلها، والاتحاد السوفيتي الذي قدم دعماً عسكرياً وسياسياً لدول المواجهة العربية (مصر وسورية)، وأصبح الصراع العربي - "الإسرائيلي" يجسد أحد وجوه الحرب الباردة<sup>(١)</sup> بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي

(١) الحرب الباردة: حالة من حالات الصراع غير المسلح والتوتر الدائم، نشأت بين الاتحاد السوفيتي زعيم المعسكر الشرقي والولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الغربي، وهدفت إلى عزل الاتحاد السوفيتي والدول التي يتزعمها، وقد بدأت بوادرها بالظهور بعد الحرب العالمية الثانية، لَمَّا سَعَت الولايات المتحدة الأمريكية لوضع ترتيبات النظام الدولي الجديد وفقاً لمصالحها القومية، وأهدافها التوسعية، وبدأت تؤدي دوراً مركزياً في العلاقات الدولية، متجاهلةً وجود الاتحاد السوفيتي، الذي كانت له نظرية خاصة تتعلق بالنظام الدولي العالمي، وقد انعكست آثار الحرب الباردة على مختلف الأنظمة في العالم بما فيها الأنظمة العربية وأصبح سباق التسلح بين المعسكرين مظهرًا يدعو إلى الخوف، مما حَقَّق توازناً دولياً مبنياً على الرعب النووي، ولكن الطرفين أوجدا بينهما نوعاً من الهدنة، واستخلصا نتيجة مفادها ضرورة عدم التوصل إلى وضع مجابهة شاملة بينهما. (السلام العالمي ونزع السلاح، دراسة صادرة عن مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، مطابع دار البعث، ١٩٨٨، ص ١٤-١٦. وأيضاً: شذود، مرجع سابق، ص ١٤٦).

بزعامة الاتحاد السوفيتي؛ إذ وصل الأمر بينهما إلى درجة الاستنفار العسكري النووي<sup>(١)</sup>.

٢- أحدثت الحرب هزة سياسية واقتصادية في معظم الدول الأوروبية، بعد أن استنفرت الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها العسكرية في تلك الدول، واستخدمتها لنقل السلاح إلى "إسرائيل"، كما أسهمت الحرب في زيادة الأسعار بشكل كبير وبشكل خاص أسعار النفط، مما ترك أثراً بالغاً على اقتصاد معظم تلك الدول، أسهم في ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وانعكس على جميع المجالات السياسية والاجتماعية فيها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية حالة التأهب القصوى في الأسطول السادس الأمريكي منذ اليوم الأول للحرب ووجهت عدداً كبيراً من القطع الحربية الأمريكية إلى سواحل فلسطين المحتلة بهدف دعم "إسرائيل". كما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٣ إلى الاتحاد السوفيتي إنذاراً نووياً من الدرجة الثالثة، وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد السوفيتي أنه يقف بثبات مع الدول العربية التي تدافع عن حقوقها وأراضيها، وأنه يحمل "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع في "الشرق الأوسط"، نتيجة لاستخفافها بالقوانين والأعراف الدولية، وعدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، كما هدد بإرسال قواته إلى أرض النزاع في "الشرق الأوسط"، وبذلك بدأ الصراع العربي - "الإسرائيلي" يتخذ مظهراً دولياً، لكن هذه الملامح بدأت تختفي مع اقتراب الحرب من نهايتها. (ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٢٤، وأيضاً: بزي، مرجع سابق، ص ٤٠١).

(٢) فوزي الجوده، أوروبا الغربية والصراع العربي - الصهيوني، دمشق، ط ١، ١٩٨٣، ص ٤٧-٥٩.

٣- غيرت دول كثيرة نظرتها السلبية للصراع العربي- "الإسرائيلي"، وأصبحت تقف إلى جانب الحق العربي، وتدعم القرارات الدولية الشرعية، التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup> وأخذ موقف "إسرائيل" يزداد سوءاً؛ إذ شهدت علاقاتها مع الدول الأفريقية والآسيوية تحولات جذرية، وقطعت معظم هذه الدول علاقاتها معها، كما أنّ نظرة معظم الدول الأوروبية اتسمت بالسلبية، في حين تبنت دول السوق الأوروبية المشتركة في بلاغ جماعي صدر في ١٠/٦/١٩٧٣ دعوة "إسرائيل" إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الفلسطينية<sup>(٢)</sup>.

٤- تركت الحرب آثاراً سلبية تمثلت في نجاح السياسة الأمريكية بعد توقف الحرب، في إدخال الأطراف المتنازعة في عملية تسوية عربية- "إسرائيلية"، وحاولت وضع ثقلها إلى جانب "إسرائيل" من خلال محاولة الاستفراد بكل طرف عربي. وفي الوقت الذي سعت فيه سورية إلى الحفاظ على تحالف عسكري وسياسي عربي، استطاعت الولايات المتحدة تدمير التحالف العسكري المصري- السوري وفصل الجبهتين المصرية والسورية. وقاد ذلك إلى توقيع اتفاقية سيناء في ٤/٩/١٩٧٥<sup>(٣)</sup>، التي التزمت فيها

---

(١) معارك تشرين، الإدارة السياسية، مصدر سابق، ص ٤٧، وأيضاً: طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ٩٠٧.

(٢) الشاعر، مصدر سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٣) للاطلاع بشكل مفصّل على اتفاقية سيناء، يمكن مراجعة النص الكامل في: وثيقة الاتفاقية والملاحق السرية الأربعة لها والبنود السرية جداً الملحق بها، نشر مؤسسة الوحدة، بيروت، ١٩٧٥، من محفوظات وزارة الخارجية السورية، رقم التصنيف/١٧٠٩/، (الأرشيف).

مصر بعدم المشاركة في أي هجوم تشنه سورية على "إسرائيل"، والتزم فيها الرئيس المصري أنور السادات بحلّ نزاعه مع "إسرائيل" في أسرع وقت ممكن، وتركت مسألة حلّ النزاع "الإسرائيلي" - السوري مفتوحة<sup>(١)</sup>.

٥ - مؤتمر جنيف الأول للسلام عام ١٩٧٣ واتفاقية فصل القوات المصرية - "الإسرائيلية":

أدّت الجهود الدولية التي قام بها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، إثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي (٣٣٨) إلى توقف إطلاق النار على الجبهتين المصرية والسورية. ودعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى انعقاد مؤتمر للسلام في مدينة جنيف، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢١<sup>(٢)</sup> بإشراف هيئة الأمم المتحدة، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط"، إذ اجتمعت كلٌّ من مصر والأردن و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتغيّبت سورية<sup>(٣)</sup>، التي اشترطت التزام "إسرائيل" بالقرار الدولي /٣٣٨/ ومشاركة وفد منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر<sup>(٤)</sup>. وقد افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها

---

(١) طلاس، مرآة حياتي، مصدر سابق، ج٣، ص ١٢٧٧-١٢٧٨.

(٢) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 321-322.

(٣) انظر الموقف السوري من خلال رؤية الرئيس السوري حافظ الأسد في رسالتين متبادلتين بينه وبين الرئيس المصري أنور السادات، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٢) والوثيقة رقم (٢٣).

(٤) علي حسن محمود، سورية ومسيرة السلام، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٩، وأيضاً: وليام.ب. كوانت، مرجع سابق، ص ١٩١.

الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم<sup>(١)</sup> Kurt Waldheim، أكد خلالها أن يكون هدف المؤتمر والمباحثات التي تجري فيه إقرارَ سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط"، ثم أُلقيت كلمات الوفود لمشاركة، بدءاً بالوفد السوفيتي الذي طالب بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ثم ألقى الوفد الأمريكي كلمته التي أكد فيها أن الهدف النهائي للمؤتمر يجب أن يكون تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي /٢٤٢/ بأجزائه وبنوده كلها وإقرار الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ومن جهته فقد أصرَّ الوفد المصري على انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية بما في ذلك القدس، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وبدوره أعلن الوفد الأردني أن الأردن لن يقبل أي حل جزئي، وأنه يصرُّ على انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية بما في ذلك القدس، كما أشار إلى ضرورة وضع مصالح سورية في الاعتبار، على الرغم من غيابها عن المؤتمر. لكن الوفد "الإسرائيلي" تحدّث بشكل معاكس لما تحدّثت به جميع الوفود؛ إذ أكد أن "إسرائيل" لن تتخلى عن كل الأراضي العربية المحتلة، لأنها تحتاج لبعض هذه الأراضي لإقامة "حدود آمنة لها"، وقال: "إنّ الدولة الفلسطينية يجب أن تقام في الأردن"، كما رفض عودة القدس<sup>(٢)</sup>. وفي نهاية المؤتمر اتُّفق على

---

(١) كورت فالدهايم: سياسي ودبلوماسي نمساوي، ولد عام ١٩١٨، عين وزيراً للخارجية النمساوية ما بين ١٩٦٨-١٩٧٠، ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢، وشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة ما بين ١٩٧٢-١٩٨١، عُرف بنزاهته وعدم انحيازه في مسؤوليات منصبه في الأمم المتحدة، انتخب عام ١٩٨٦ رئيساً لجمهورية النمسا. (الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج٤، ص٤٥٦-٤٥٧).

(٢) العجيزي، مرجع سابق، ص٥٦-٦٠.

تشكيل لجنة عسكرية بين مصر و"إسرائيل" لبحث مسألة فصل القوات. وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها في ٢٦/١٢/١٩٧٣. وإثر تعثر المباحثات بين الجانبين تطوّر الموقف على الجبهة واستجدّت الاشتباكات، مما دعا الولايات المتحدة إلى التدخل<sup>(١)</sup>، فأرسلت وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر<sup>(٢)</sup> فصل القوات المسلحة المصرية - "الإسرائيلية"، وإيقاف جميع الأعمال العسكرية على الجبهة المصرية في قناة السويس، ووقّعت الاتفاقية في ١٨/١/١٩٧٤<sup>(٣)</sup>.

(١) تشير بعض المصادر "الإسرائيلية" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تبدي حماساً للمفاوضات التي جرت في مؤتمر جنيف بين الدول العربية و"إسرائيل" بسبب مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر، وموقفه الداعم للعرب، ولذلك فقد اتفقت مسبقاً مع كل من مصر و"إسرائيل" على أن تجري المفاوضات الحقيقية بينهما خارج المؤتمر وليس في إطار المفاوضات بين "إسرائيل" والدول العربية بهدف إضعاف الموقف العربي والدور السوفيتي. (موشيه زاك، النزاع العربي - الإسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط١، ١٩٨٨، ص ١٤).

(٢) هنري كيسنجر: يهودي ألماني، ولد عام ١٩٢٣، وهاجر عام ١٩٣٨ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حصل على الجنسية الأمريكية عام ١٩٤٣، درس العلوم السياسية وأصبح مستشاراً في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي عام ١٩٦٨ عينه الرئيس نيكسون مستشاراً لشؤون الأمن القومي، تولّى وزارة الخارجية ١٩٧٣ - ١٩٧٧، وقام بجولات عدّة في المنطقة العربية بهدف التوصل إلى سلام بين العرب و"إسرائيل"، عُرف بدبلوماسيته الشهيرة "سياسة الخطوة خطوة". (المنجد، مصدر سابق، ص ٤٨٣، وأيضاً: الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٥، ص ١٢١-١٢٢).

(٣) . SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 322

وأيضاً: أندرلين، ج ٢، مصدر سابق، ص ٢٨، وأيضاً: وليام.ب. كوانت، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٧.

شكّل مؤتمر جنيف ١٩٧٣ بدايةً لتحوّل الصراع العربي- "الإسرائيلي" نحو إيجاد تسوية سلمية على حساب الدول العربية، وعلى وجه الخصوص مصر التي انفردت بتلك التسوية، لتخرج بشكل تدريجي من دائرة الصراع. وفي الوقت نفسه وضع المؤتمر حدّاً لتفاقم النزاع في الشرق الأوسط الذي كان من الممكن أن يتطوّر إلى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

## ٦- اتفاقية فصل القوات السورية- "الإسرائيلية" عام ١٩٧٤:

أدّت حرب تشرين ١٩٧٣ وما تلاها من حرب استنزاف على الجبهة السورية، إلى بداية تحوّل في الصراع العربي- "الإسرائيلي"؛ إذ بدأت الدعوات للطرفين السوري و"الإسرائيلي" من أجل الدخول في عملية تسوية، لحلّ هذا الصراع بالطرق السلمية<sup>(١)</sup>. ونتيجة للجهود الدولية، والمساعي الأمريكية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر للحدّ من الضغط السوري على "إسرائيل"، والمحادثات التي أجراها مع الأطراف بدعم أمريكي- سوفيتي، وقّعت سورية و"إسرائيل" على اتفاقية فصل القوات العسكرية بينهما، في جنيف بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣١<sup>(٢)</sup>، ونصّت الاتفاقية على ما يأتي:

١- يراعي الطرفان السوري و"الإسرائيلي" وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو ويمتنعان عن كل الأعمال العسكرية ضد بعضها منذ

---

(١) محمود، سورية ومسيرة السلام، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) DUNSTAN, The Yom Kippur War 1973, op. cit, p.83.

وأيضاً: ملف السبعينات، مصدر سابق، ص ٤٥، وأيضاً: وليام.ب. كوانت، المرجع السابق، ص ٢٠٥-٢٠٩.

تاريخ توقيع الاتفاقية، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٣٣٨) الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٣.

٢- حدّدت الاتفاقية مناطق فصل القوات العسكرية للطرفين بخطوط على الخارطة المرفقة بالاتفاق<sup>(١)</sup>، بحيث تكون جميع القوات العسكرية "الإسرائيلية" غربي الخط (أ) باستثناء مدينة القنيطرة التي تصبح شرقي هذا الخط، وتكون جميع الأراضي الواقعة شرقي الخط (ب) تحت الإدارة السورية، مع وجوب عودة المدنيين المهجّرين إلى هذه الأراضي<sup>(٢)</sup>.

٣- أكّدت الاتفاقية وضع المنطقة الممتدة بين الخط (أ) والخط (ب)، التي يتراوح عرضها بين ٥٠٠ متر و٤ كم، تحت إشراف قوات الطوارئ الدولية (U.N.D.O.F) بحيث تكون منطقة فصل لقوات الطرفين، توجد فيها قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١١).

(٢) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٣) تشكلت قوات الطوارئ الدولية بموجب البرتوكول الملحق باتفاقية فصل القوات في الجولان، وبلغ عددها /١٢٥٠/ فرداً من بلدان أعضاء في الأمم المتحدة، على أن تكون مدة عملها ستة أشهر قابلة للتجديد، ومهمتها مراقبة تنفيذ بنود الاتفاق، وتفتيش مناطق تخفيض القوات. وقد وُقِّع على الاتفاقية من الجانب السوري اللواء عدنان طيارة، ومن الجانب "الإسرائيلي" الجنرال هيرتزل شاير، ومن جانب الأمم المتحدة إنزيوسيلاسفو ووافقت عليها الحكومة السورية والحكومة "الإسرائيلية" تحت إشراف الأمم المتحدة.

(THE GOLAN JOURNAL, 25 YEARS SPECIAL EDITION, The Quest For peace,

UNDOF, 2001, P.4)، انظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٢٤).



٤ - حدّدت الاتفاقية منطقتين متساويتين لتخفيض الأسلحة والقوات لكلا الطرفين إحداهما غربي الخط (أ)، والأخرى شرقي الخط (ب).

٥ - سمحت الاتفاقية للقوات الجوية لكلا الجانبين بالعمل ضمن حدود الخط المرسوم لكل منهما، مع تأكيد عدم وجود قوات عسكرية لهما في منطقة فصل القوات.

٦ - نصّت الاتفاقية في أحد بنودها على إعادة أسرى الحرب وجثث الموتى الموجودين لدى كل طرف إلى الطرف الآخر<sup>(١)</sup>.

تميّزت هذه الاتفاقية بأنها ذات طابع عسكري، وأكّدت في أحد بنودها أنها ليست اتفاقية سلام، إنما هي خطوة نحو سلام عادل ودائم يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٣٣٨) الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٣. وقد نالت الاتفاقية موافقة مجلس الشعب السوري بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣، وبأشر الطرفان تنفيذها بإشراف دولي من قبل (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وتقرّر تنفيذ الانسحاب على أربع مراحل تنتهي في ١٩٧٤/٦/٢٦<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر إلى تلك الاتفاقية نجد أنّها تمثّل أوّل تراجع "إسرائيلي" بشكل عملي أمام الجانب العربي تحت الضغط العسكري منذ بداية الصراع العربي- "الإسرائيلي"؛ إذ تخلّت "إسرائيل" بموجبها عن المبدأ الذي أعلنته منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧، القائل: "إنّ الجولان أرض "إسرائيلية" لا يمكن التنازل عنها"، كما أنها جاءت نتيجة مباحثات دولية برعاية كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

(١) بزي، مرجع سابق، ص ٤٦٣-٤٦٤.

(٢) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٤.

## ٧- الانسحاب من مدينة القنيطرة وتدميرها عام ١٩٧٤ :

حققت اتفاقية فصل القوات السورية - "الإسرائيلية" نتائج عدّة من أهمّها:

١- انسحبت "إسرائيل" في ٢٣/٦/١٩٧٤ من المناطق التي احتلتها في حرب تشرين ١٩٧٣، وهي (جباتا الخشب - العدنانية - المشرفة - الحميدية)، كما انسحبت من مدينة القنيطرة، ومنطقة الرفيد، ومن ٢١ موقعاً عسكرياً<sup>(١)</sup>، وقُدّرت مساحة المنطقة التي انسحبت منها "إسرائيل" بنحو ١٠٠/١٠٠/كم<sup>٢</sup>، تسلمتها سورية من الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٤ وعاد إليها ما يقارب ٤٠٠٠٠٠/مواطن من سكانها<sup>(٢)</sup>.

٢- كان لتحرير مدينة القنيطرة (عاصمة الجولان)، وإصرار سورية على تحقيق هذا المطلب، بُعداً قانونيّ ودوليّ بعيد المدى، وتأكيد سورية التزامها بقضية الجولان الوطنية، من خلال الحرب أو السلام. كما أنّ استعادة القنيطرة إلى الوطن السوري من خلال المفاوضات أكّد اعتراف "إسرائيل" بأن الجولان أرض سورية محتلة، ولا يمكن تطبيق القانون "الإسرائيلي" عليها.

وبعد الانسحاب، تركزت قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العازلة الممتدة بين الخطين (أ) و(ب)، وحصلت سورية بذلك على اعتراف دولي، واعتراف "إسرائيلي" بأن منطقة عمل قوات الأمم المتحدة تقع تحت سيطرة وسيادة القوانين السورية<sup>(٣)</sup>.

(١) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) بزي، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

(٣) THE GOLAN JOURNAL, op. cit, p. 4-5.

وخلال انسحابها من مدينة القنيطرة بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٦، بدأت القوات "الإسرائيلية" بتدمير المدينة والمناطق التي مرّت بها وهي فارغة من سكانها. وقد هدفت من خلال ذلك منع عودة سكانها إليها، فقصفت المباني والمنشآت الحكومية والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس، ودمّرت البنى التحتية في المدينة بكاملها، وجعلتها كتلة من الخراب<sup>(١)</sup>، كما دمّرت الأحياء بكاملها، ونهبت المتاجر، وبلغ عدد البيوت المدمّرة ١٢٠٠/بيت، بعد أن سُرق كل ما فيها، حتى الرخام والمغاسل وأحواض الاستحمام التي نُقلت إلى المستوطنات "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، ولم يبقَ من المدينة سوى الأنقاض المهذّمة بفعل الاحتلال الذي عمد إلى إزالة جميع المعالم الحضارية منها؛ إذ حطّمت مئذنة المسجد الذي حوّلته القوات "الإسرائيلية" إلى برج مراقبة عسكري، ونهبت جميع محتويات وأوقاف الأماكن المقدسة، ونبشت المقابر، ونسفت وجرّفت البيوت والمدارس والمراكز الصحية والحدائق، ولم تترك من أبنيتها إلاّ الأماكن التي تحولت إلى مواقع عسكرية لخدمة الأغراض الحربية<sup>(٣)</sup>.

وقد أدّت هذه السياسة "الإسرائيلية" إلى تدخل هيئة الأمم المتحدة التي أدانت الأعمال "الإسرائيلية" وعدّتها جريمة إنسانية وتاريخية<sup>(٤)</sup>؛ إذ

---

(١) تقارير الصحف العربية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، تقرير رقم ٥/٥/١٧ تاريخ ١٩٨٣/٧/٢٠، الموضوع (الجولان-تدمير مدينة القنيطرة)، ص ١-٢.

وأيضاً: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٥).

(٢) الجولان، إنترنت، موقع الجولان، [www.Jawlan.org](http://www.Jawlan.org)، تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٣، ص ١٣.

(٣) أباطة وشيشكلي، مرجع سابق، ص ١١٤، وأيضاً: الحسن، الجولان تاريخ وجذور، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٤) الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٠٦-١٠٧.

أصدرت القرار رقم (٣٧٤٠) في ١١/٢٩/١٩٧٤، الذي أكدت فيه أن الجريمة "الإسرائيلية" في مدينة القنيطرة، هي خرق واضح ومتعمّد لاتفاقية جنيف (الموقعة في ١٢/٨/١٩٤٩) التي تنصّ على: (عدم تدمير الدولة المحتلة لأية أموال عقارية أو شخصية مملوكة ملكاً فردياً أو جزئياً لأشخاص عاديين أو للدولة أو لأي هيئة عامة أخرى)، وحمل القرار "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن تدمير وتخريب مدينة القنيطرة، وعدّها جريمة متعمّدة من قبلها، كما اعترف بحق سورية في الحصول على تعويض كامل عمّا لحق بالقنيطرة من أضرار<sup>(١)</sup>. كما كلّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خبراء لتقدير القيمة المالية للأضرار التي ألحقها الاحتلال "الإسرائيلي" بهذه المدينة. وقد قدّرت اللجنة القيمة بمبلغ /٦٨٩١٧٨٠٩٠/ ليرة سورية، حسب أسعار عام ١٩٧٧<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً - استنتاجات الفصل الرابع:

من خلال ما سبق يمكن تأكيد الاستنتاجات الآتية التي توصل إليها

#### الفصل الرابع:

١ - شكّلت حرب تشرين مرحلة جديدة، ونقلة نوعية في تاريخ الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وأدّت إلى تحقيق الطرف العربي مكاسب،

---

(١) القرار رقم ٣٧٤٠ تاريخ ١١/٢٩/١٩٧٤، المتضمن تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في ممارسات إسرائيل الماسّة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة حول تدمير القنيطرة. أنطوان كيني ومروان ديب (إشراف)، القنيطرة (المدينة الشهيدة)، دمشق، إدارة المساحة العسكرية، ١٩٧٥، ص ١١٥-١١٦.

(٢) الجولان تحت الاحتلال (محاضرة)، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أرشيف المحفوظات، د.ت، ص ٣.

ومنحته ميزات إستراتيجية مهمّة. وقد استطاعت سورية عقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٨)، واتفاقية فصل القوات السورية- "الإسرائيلية" تحرير جزء من أراضيها المحتلة في الجولان من جهة، ومن جهة ثانية بدأت مسألة تسوية الصراع سلمياً تتقدم بخطوات جدية على المستوى العربي- "الإسرائيلي" على وجه العموم، والمستوى السوري- "الإسرائيلي" على وجه الخصوص ولاسيما في ظل متغيرات إقليمية ودولية طارئة فرضت نفسها على الساحة المحليّة.

٢- شكّلت الحرب نقلة عسكرية نوعية للعرب بعد نجاحهم في استخدام الأسلحة السوفيتية المعقّدة، وإسقاطهم النظرية الصهيونية القائلة: "إن الجيش الإسرائيلي جيش لا يُقهر".

٣- حقّقت الحرب نجاحاً للعرب في التعريف بقضاياهم العادلة على المستوى الدولي وتضامنت كثير من دول العالم مع الدول العربية، بعد أن قطعت دول كثيرة علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وسيلة ضغط عليه لإجباره على تنفيذ القرارات الدولية بشأن مسألة الصراع العربي- "الإسرائيلي".

٤- أظهرت حرب تشرين للعالم السياسة الوحشيّة والعنصرية التي قام على أساسها الكيان الصهيوني، وذلك من خلال تدمير القوات "الإسرائيلية" مدينة القنيطرة المحرّرة في أثناء انسحابها منها. وقد تركت سورية المدينة المدمرة على حالها، شاهداً تاريخياً على تلك السياسة.

٥- تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" خلال حرب تشرين من اختراق وحدة الصف العربي، وذلك من خلال تشجيع الرئيس

المصري على توقيع "اتفاق صلح منفرد" مع الكيان الصهيوني، مما شكّل خطراً كبيراً على العرب، وعلى مظاهر التضامن العربي، الذي تحقّق في حرب تشرين، من خلال مشاركة أغلب الدول العربية في الحرب، وتحقيق العرب انتصاراً قومياً على "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه تأثرت السياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي - "الإسرائيلي" تأثراً جوهرياً بأحداث حرب تشرين. فبعد حزيران ١٩٦٧ كان الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ الاستقرار في "الشرق الأوسط" يضمنه التفوّق العسكري "الإسرائيلي"، لكن بعد حرب تشرين ١٩٧٣ تغيّرت وجهة النظر الأمريكية إزاء مسألة هذا الصراع.

## الفصل الخامس

أهمّ معطيات الأوضاع العامّة في الجولان منذ الانسحاب من القنيطرة حتّى مؤتمر مدريد (١٩٧٤-١٩٩١)

أولاً- السياسة "الإسرائيلية" في الجولان بعد الحرب.

١- الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان بعد عام ١٩٧٣.

٢- سياسة القمع "الإسرائيلية" تجاه المواطنين السوريين في الجولان.

ثانياً- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجولان تحت الاحتلال "الإسرائيلي".

١- الأوضاع الاقتصادية.

٢- الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

آ- العمل والأوضاع المعيشية.

ب- الأوضاع الصحية.

ج- بنية الأسرة.

د- الأوضاع التعليمية والثقافية.

هـ- الأوضاع الخدمية (البناء والتنظيم العمراني).

ثالثاً- الإجراءات "الإسرائيلية" غير القانونية في الجولان (محاولات التهويد).

١- محاولة فرض الجنسية "الإسرائيلية" على مواطني الجولان عام ١٩٧٨ ورفضهم لها.

٢- قرار ضم الجولان في ١٤/١٢/١٩٨١.

رابعاً- موقف مواطني الجولان من قرار الضم "الإسرائيلي".

١- مقاومة سكان الجولان لقرار الضم "الإسرائيلي".

٢- الإضراب العام المفتوح في ١٤/٢/١٩٨٢.

٣- معركة الهوية في ٣/٤/١٩٨٢.

خاتمة الفصل



## الفصل الخامس

أولاً- السياسة "الإسرائيلية" في الجولان بعد الانسحاب من مدينة القنيطرة:

١- الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان ما بين ١٩٧٤-١٩٩١:

قبل اندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣، بلغ عدد المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان نحو ٢١/ مستوطنة. وفي أثناء الحرب أُخْلِيتْ بالكامل من المستوطنين<sup>(١)</sup>، فقد تركت حرب تشرين آثارها على صعيد إستراتيجية الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان، وشكّلت صدمة عنيفة للمستوطنين "الإسرائيليين" فيه<sup>(٢)</sup>، كما أحدثت تغييراً جديداً، وأدخلت مفاهيم "إسرائيلية" إضافية حول الأمن والدفاع الإقليمي بما يخصُّ دور المستوطنات وتوزّعها، حيث أخذ بعين الاعتبار استخدام المستوطنات مراكز دفاعية محصّنة بشكل جيد في مواجهة أي تقدّم سوري محتمل، وتحويلها إلى "وحدات دفاع إقليمي"، تستخدم نسقاً لإعاقة وإخفاق أي هجوم عسكري<sup>(٣)</sup>. وعلى أثر

---

(١) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٢٢، وأيضاً:

زيادة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) موسى، الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الجولان، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) بدوان، قضايا هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٣٨، وأيضاً: كيوان والأسدي،

مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

حرب تشرين ١٩٧٣ اختلفت آراء القادة "الإسرائيليين" في هذا المجال؛ إذ شكّل وجود المستوطنات في الجولان في أثناء الحرب، عائقاً أمام القوات "الإسرائيلية" من ناحية، وهذا ما دفع بعض القادة "الإسرائيليين" إلى القول: (إن الجولان يجب أن يبقى ميداناً للقتال وحاجزاً عسكرياً ومنطقة إنذار وخطاً دفاعياً أمام الجيش "الإسرائيلي")<sup>(١)</sup>، ومن ناحية ثانية رأى بعضهم أن إخلاء الجولان من المستوطنات يعني إعادته إلى سورية. ويقول أصحاب هذا الرأي: (إن السيطرة على الجولان كحاجز عسكري وقاتلي من دون استيطان، يعني التخلي عنه، ودعوة السوريين للعودة إليه)<sup>(٢)</sup>.

وقد حَسِمَ الجدل "الإسرائيلي" في هذا الموضوع لمصلحة النظرية الثانية القائلة بالاستيطان الأمني والعسكري في الجولان؛ إذ كشفت حرب تشرين للقادة "الإسرائيليين" أهمية هذا الاستيطان في تشكيل خط دفاعي قوي على الجبهة العسكرية مع سورية، فضلاً عن أن هذه النظرية اتفقت مع نظرية التوسع والضم الصهيونية التي تريد تحقيق الحلم الصهيوني في بناء "إسرائيل" الكبرى من الفرات إلى النيل، وعبرت رئيسة الوزراء "الإسرائيلية" غولدا مائير في شهر أيار عام ١٩٧٤ عن ذلك قائلة: "إن الجولان وجميع مستوطناته جزء من "إسرائيل" ولا بد من تطوير الجولان وإشراك المستوطنات في الدفاع عنها"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/٥/٥، تاريخ ١٧/٧/١٩٨٢، الموضوع (الجولان - استيطان)، ص ١.

(٢) يقول موشي كرمل وهو (عضو كنيست "إسرائيلي" مؤيد لنظرية الاستيطان الأمني في الجولان): (إن أحد دروس حرب الغفران؛ هو أننا يجب أن ننظم مستوطنات الجولان، بحيث تكون وحدات محاربة، مزودة بالدبابات لكي تحارب دفاعاً عن نفسها، ولا تكون هناك حاجة لإخلائها كما حدث في حرب يوم الغفران). (فهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٦١-٦٢).

(٣) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٦٣.

واستناداً إلى ذلك فقد كثفت "إسرائيل" بعد حرب تشرين عمليات الاستيطان في الجولان، وعززت الإستراتيجية الدفاعية لهذه المستوطنات<sup>(١)</sup>، وذلك من خلال زيادة عددها وزيادة المساحات المزروعة وتقديم الخدمات الضرورية لها، وتسليحها، وتحصينها عن طريق ربطها بشبكة دفاع القوات "الإسرائيلية" في الجولان، فتحوّلت إلى مواقع قتالية أسندت إليها مهمة القتال خلال الحرب. وقد هدفت "إسرائيل" من هذه الإجراءات عدم تكرار ما حدث في بداية حرب تشرين من إخلاء مستوطنات الجولان من قبل سكانها<sup>(٢)</sup>، كما تزايد الاتجاه نحو الاستيطان المدني والصناعي، وتركزت إستراتيجية الاستيطان "الإسرائيلية" مع بداية عقد الثمانينيات على توسيع المستوطنات القائمة وتأسيس مستوطنات جديدة<sup>(٣)</sup>.

وانتظم المستوطنون في الجولان ضمن أطر تنظيمية عدّة، إدارية وتنفيذية، تسهم في بناء المستوطنات وتوسّعها، وفي معالجة شؤون المستوطنين وقضاياهم، وفي تعزيز علاقاتهم مع مختلف المؤسسات "الإسرائيلية" ذات العلاقة، وتنحصر على وجه العموم في ثلاثة أطر هي:

١ - لجنة مستوطنات الجولان: وتدعى (مجلس مستوطنات الجولان)، الذي يضم ممثلين عن المستوطنين.

٢ - شركة تطوير الجولان: وهي هيئة اقتصادية تعنى بالجانب الاقتصادي وسبل تطويره.

٣ - المجلس الإقليمي: ويشرف على الشؤون والخدمات البلدية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الجولان بين الحق السوري والأطماع الصهيونية، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) سطاس، الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، مرجع سابق، ص ٥، وأيضاً: عبد الكريم، صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، مرجع سابق، ص ٦٥.

وكانت "إسرائيل" حتى عام ١٩٧٣ تعطي أولوية الاستيطان إلى مناطق جنوب الجولان، التي تتوافر فيها الأراضي الصالحة للزراعة. لكن بعد حرب تشرين تغيرت أولويات الاستيطان في الجولان وانتقل النشاط "الإسرائيلي" الاستيطاني من جنوب الجولان إلى الوسط والشمال، واتخذت الحكومة "الإسرائيلية" في عام ١٩٧٣ قراراً بإقامة تجمع مدني كبير (مدينة استيطانية) في الجولان. وتنوعت هذه المستوطنات من حيث هيكلتها الإدارية ووظيفتها، فمنها مستوطنات تقدم خدمات سياحية، ومنها مستوطنات تعاونية، ومراكز بلدية، ومراكز دينية. وقد لوحظَ توزع هذه المستوطنات ضمن نطاقين: الأول يمتد من سفوح جبل الشيخ قرب بانياس ثم يسير بمحاذاة خط وقف إطلاق النار، وعلى امتداد طريق مسعدة- القنيطرة، ثم طريق القنيطرة- الرفيد- الحمة. أما الثاني فتركز في جنوب غرب الجولان وهو مُحاذٍ لشواطئ بحيرة طبرية الشرقية وفي سهل البطيحة<sup>(١)</sup>. وتتبع مستوطنات الجولان إلى ثلاثة مراكز بلدية تابعة لها وموزعة عليها؛ فمركز كتسرين هو مركز مستوطنات الشمال، ومركز خسفين مركز مستوطنات الوسط، ومركز بني يهودا مركز مستوطنات الجنوب<sup>(٢)</sup>. وقد قامت "إسرائيل" بوضع إمكاناتها المادية والبشرية كافة في سبيل إنجاح سياستها في هذا المجال، فعملت على تكثيف الاستيطان فيه، ووضعت خلال عام ١٩٧٦ خطة لهذا الغرض تحت عنوان "برنامج تطوير هضبة الجولان"، (أي برنامج تهويد الجولان)، بدأت تنفيذها على مراحل<sup>(٣)</sup>، وتهدف إلى استيعاب /٢٥٠٠٠/

(١) مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ٢.

(٢) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٧٨، وأيضاً: إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، مصدر سابق، ص ٧-٩.

(٣) موسى، الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الجولان، مرجع سابق، ص ٢٣.

مستوطن في المرحلة الانتقالية الأولى، و/٤٠٠٠٠/ مستوطن في المرحلة الثانية. وقد عملت السلطات "الإسرائيلية" على السعي بشكل دائم إلى إنجاح خطتها من خلال توفير المقومات المادية والبنى التحتية؛ من طرق مواصلات ومراكز سياحية ومناطق صناعية ومدارس وغيرها<sup>(١)</sup>.

### جدول رقم (٧)

المستوطنات التي أقيمت في الجولان بعد حرب تشرين ١٩٧٣:

الرقم	اسم المستوطنة ونوعها	تاريخ بنائها	الموقع	الحالة الاقتصادية
١	كيشت، نوعها موشاف، أقامتها حركة (غوش إيمونيم).	حزيران ١٩٧٤.	بنييت في أراضي قرية الحشنية وسط الجولان.	تعتمد على الزراعة وتربية الماشية والنحل، تقدر مساحتها بنحو ٢٥٠٠ دونم.
٢	كتسرين (أكبر مستوطنة في الجولان)	بدأ العمل بإقامتها في تشرين الثاني ١٩٧٤.	شمال غرب الجولان على أراضي قرية قصرين العربية.	أسست لتكون حلقة الربط بين مستوطنات شمالي الجولان وجنوبه.
٣	يوناتان، نوعها موشاف ولها أهمية عسكرية بسبب موقعها وسط مواقع عسكرية، ولأنها قريبة من ينايع تنورية.	أقيمت في آب ١٩٧٥.	بنييت على أنقاض قرية الجوخدار جنوب وسط الجولان، بالقرب من تل الفرج.	خصصت لها مساحة ٢٠٠٠ دونم للزراعات المختلفة.

(١) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١.

٤	هَار أدوم، نوعها موشاف.	في تشرين الثاني ١٩٧٥	شمال الجولان، بين مسعدة وبقعاتا على سفح جبل أودم.	صودرت لها مئات الدونمات من الأراضي من قرية بقعاتا والمنطقة الممتدة بين بقعاتا ومسعدة، وهي تعتمد على السياحة الشتوية والزراعة وبعض الصناعات الإلكترونية.
٥	أرغوب، نوعها موشاف.	١٩٧٥.	وسط الجولان في منطقة الخشنية.	تعتمد على الزراعة.
٦	آفني ايتان، نوعها ناحال، تحولت إلى موشاف تعاوني.	١٩٧٦ ويعود بداية تأسيسها إلى عام ١٩٧٤.	على أنقاض قرية جديا جنوب وسط الجولان.	تعتمد على الزراعة ومساحتها نحو ٤٠٠٠ دونم.
٧	شاعل، نوعها ناحال.	كانون الثاني ١٩٧٦.	جنوب وسط الجولان، على أراضي مزرعة القنيطرة، ثم انتقلت إلى شمالي وسط الجولان على أراضي قرية قرحتا.	تعتمد على تربية الماشية والزراعة.
٨	معاليه جملا، نوعها موشاف.	كانون الثاني ١٩٧٦.	بنيت على أنقاض قرية حسينية الشيخ علي جنوبي الجولان على موقع يشرف على بحيرة طبرية.	تعتمد على زراعة الخضراوات والفواكه وتربية الدواجن.
٩	جيشور، نوعها كيبوتس.		جنوب الجولان.	

١٠	أورطال، نوعها كيبوتس.	كانون الثاني ١٩٧٨.	في غربي وسط الجولان على أنقاض قرية الدلوة على الطريق ما بين القنيطرة ومسعدة.	تعتمد على الزراعة البعلية والأشجار المثمرة وتربية الأبقار.
١١	ناطور، نوعها ناحال.	١٩٧٨.	بنيت بالقرب من وادي بجورية جنوبي وسط الجولان.	تعتمد على الزراعة والصناعة.
١٢	سيئون، نوعها ناحال.	أقيمت في شباط ١٩٧٩.	بنيت على مرتفعات بانياس الغربية شمال الجولان (على جبل دوف، قرب خرائب قرية فشكول).	تعاني من نقص في المياه.
١٣	الحويزة، (جاوزة)، نوعها موشاف.	١٩٨٠.	تقع وسط الجولان بالقرب من قرية (الحويزة العربية).	
١٤	عين شمشون أو (كدمات تسفي)، نوعها كيبوتس.	أقيمت أواخر عام ١٩٨٠.	بنيت على أنقاض قرية الفاخورة، وهي تقع بالقرب من قرية عين سمسم وسط الجولان.	تعتمد على الزراعة.
١٥	ألوني هبشان، نوعها موشاف.	١٩٨١.	بنيت على أنقاض قرية عين عيشه، وهي تقع وسط الجولان بين عين زيوان ومستعمرة كيشت.	
١٦	كيلع، نوعها موشاف.	١٩٨١.	شالي الجولان في منطقة القلع على أراضي قرية العقدة.	

١٧	ميتسار، نوعها كيبوتس.	حزيران ١٩٨١ .	بنيت على أنقاض قرية الياقوصة على نهر اليرموك جنوب الجولان.	تعتمد على الزراعة والسياحة.
١٨	بني باتيرا، (منفوحا).	١٩٨٢.		
١٩	ناحل نمرو (كيطع).	١٩٨٢.	تقع على جبل قيطع، بين قريتي مسعدة ومجدل شمس شمال الجولان، وتطل على قلعة نمرو.	تعتمد على الزراعة.
٢٠	كناف	١٩٨٥	بنيت على أنقاض قرية كنف جنوب الجولان.	
٢١	هيدنيس	١٩٨٩	بنيت على أنقاض قرية عسلية وسط الجولان.	
٢٢	ميشار	١٩٩١		
٢٣	بروخيم		بنيت على أنقاض قرية الدرباشية شمال الجولان.	

اعتمد في إعداد الجدول على المراجع الآتية: مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٨٤، وأيضاً: موشيه ماعوز وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٣، وأيضاً: عايد، مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٧، وأيضاً: الجعفري، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٤٦، وأيضاً: مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ٧-١٥، وأيضاً: أبو صبيح، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٥٠.



نُلاحظ من قراءة الجدول السابق، أن جميع هذه المستوطنات قد أقيمت فوق الأراضي العربية في القرى والمدن التي هدمتها "إسرائيل" وأقامت تجمعاتها الاستيطانية على أنقاضها، ثم غُيّرت الأسماء العربية لتلك القرى والمواقع، واستبدلتها "بأسماء عبرية". وكل ذلك جرى في إطار سياسة التهويد التي اتبعتها "إسرائيل" في الأراضي العربية المحتلة، ومنها الجولان. ونُلاحظ أيضاً أن هذه المستوطنات قد توزعت في جميع مناطق الجولان على شكل خط دفاعي عسكري متقدم على الجبهة العسكرية مع سورية، والهدف من ذلك إعداد هذه المستوطنات لتكون وحدات قتالية محاربة ومجهزة بأحدث العتاد العسكري والخطط الدفاعية في حال قيام أي حرب في المستقبل.

وواصلت "إسرائيل" نشاطاتها الاستيطانية في الجولان، كغيره من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتسارعت تلك النشاطات بعد حرب تشرين ١٩٧٣، على الرغم من المواقف الدولية التي عدت عمليات الاستيطان في الأراضي العربية غير شرعية، وتشكل عقبة جديّة في طريق السلام، وطالبت بوقف الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان، كما طالبت بتفكيك المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" فيه<sup>(١)</sup>.

ولكن الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة على السلطة، داخل الكيان الصهيوني، تسابقت إلى تكثيف عمليات الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الجولان، فقامت بتوطين المجموعات اليهودية القادمة من إثيوبيا وجمهورية الاتحاد السوفيتي في الجولان، وقدمت الإمكانيات كلّها، لدعم جهود الاستيطان، وتهويد الجولان<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر توزيع المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان في ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١٢).

(٢) مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ١٣.

عملت "إسرائيل" على تطوير الأوضاع الاقتصادية لمستوطنات الجولان، من خلال دعم وتشجيع القاعدة الصناعية بما يخدم مصالحها ويضرب الاقتصاد المحلي، وبشكل خاص، في المستوطنة المركزية الكبرى "كتسرين" التي خُطِّطت وأُعدَّت بشكل نموذجي لمدينة حديثة تضم /٣٠/ ألف نسمة حتى عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>، وأنشأت مشاريع صناعية وتجارية وسياحية منذ عام ١٩٧٨ فيها، وأنشأت المباني والمراكز الصناعية لمختلف الصناعات<sup>(٢)</sup>.

وتتركز الأنشطة والفعاليات التي يؤدِّيها مستوطنو الجولان ضمن الأطر الاقتصادية الضيقة، مقارنةً مع حالات الاستيطان القائمة في فلسطين المحتلة. وتشمل القاعدة الاقتصادية لمستوطنات الجولان، مجالات الزراعة والثروة الحيوانية، والصناعات الخفيفة، والسياحة، كما يعمل كثيرٌ من مستوطني الجولان في الخدمة العسكرية، ولاسيما في وحدات الجيش "الإسرائيلي" المنتشرة في الجولان والمناطق القريبة منه. ويعمل مستوطنو الجولان بالتعاون مع السلطات "الإسرائيلية" على استغلال الطاقة

---

(١) موسى، الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الجولان، مرجع سابق، ص ٢٤.  
(٢) منذ بداية عام ١٩٧٨ وافقت وزارات الصناعة والتجارة والسياحة "الإسرائيلية" على إقامة /١٠/ مشاريع صناعية في الجولان، وفي العام نفسه أقامت فيه إحدى شركات الأبنية مباني صناعية على مساحة /٧ كم<sup>٢</sup>/ لتكون مركزاً صناعياً. وحتى نهاية عام ١٩٧٨ طُوِّرت مشاريع صناعية عدَّة في المعادن والكيمياء والأخشاب، ومشروع ضخ المياه المعدنية. وفي ٢٨/٥/١٩٨٠ أقرت اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست إقامة /١٥٠/ وحدة سكنية جديدة، كما أقرت إقامة مصنعين للأدوات المنزلية وسبك الألواح المعدنية حتى نهاية عام ١٩٨٠. (كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣).

الإنتاجية لمنطقة الجولان بإمكاناتها كلّها، بما يحقق دخلاً اقتصادياً كبيراً  
للنتاج الاقتصادي "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>.

وهكذا فقد تباينت وجهات النظر "الإسرائيلية" في مسألة الاستيطان،  
واختلفت الأحزاب السياسية "الإسرائيلية" في نظرتها السياسية والأمنية لهذا  
الموضوع، ولكن على الرغم من ذلك فإنها اتفقت على ضرورة الاستيطان في  
الجولان، سواءً كان هذا الاستيطان لأغراض أمنية أم عسكرية أو سياسية أو  
مدنية، إذ قامت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة على السلطة في "إسرائيل"  
بالتخطيط لبناء تجمعات استيطانية جديدة تضم المئات من الوحدات السكنية  
المخصصة لاستقدام مهاجرين يهود جدد إليها<sup>(٢)</sup>.

٢- سياسة القمع "الإسرائيلية" تجاه المواطنين السوريين في الجولان  
(١٩٧٤ - ١٩٨١):

تصاعدت حركة النضال الوطني التحرري في الجولان إثر حرب  
تشرين ١٩٧٣، واتسعت شعبيتها وازدادت خبراتها، لأن إنجازات الحرب  
أدت إلى رفع الروح المعنوية لمناضلي الجولان، وتصعيد عملهم المقاوم في  
وجه الاحتلال وتحقيق مزيدٍ من النجاحات في صفوف التيار الوطني، في  
حين أدّت إلى تراجع الفئة المتعاونة مع الاحتلال وانهارها<sup>(٣)</sup>، مما دفع  
"إسرائيل" إلى التصعيد من إجراءاتها التعسفية تجاه سكان الجولان في

---

(١) عبد الكريم، صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.  
(٢) الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية، بتاريخ  
١١/١٢/١٩٩٥.

(٣) أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١٠.

مختلف ميادين حياتهم. وتراوحت تلك الإجراءات بين زيادة مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، والسيطرة على مصادر المياه، وحرمان السكان من حقوقهم السياسية<sup>(١)</sup>.

كما عمدت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" إلى انتهاج سياسة ضريبية جائرة بحق المواطنين العرب السوريين في الجولان، وفرضت عليهم ضرائب، منها: (ضريبة الدخل وضريبة صندوق المرضى وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية وضريبة القيمة المضافة وضريبة التأمين الوطني وضريبة المجلس المحلي وضريبة الأملاك وضريبة الراديو والتلفزيون) فضلاً عن ضرائب أخرى كثيرة شكّلت نهباً لأموال المواطنين، حيث لا ترتبط بتقديم الخدمات المستوجبة لهم<sup>(٢)</sup>.

ولجأت سلطات الاحتلال إلى إثارة النزاعات بين السكان؛ إذ حاولت تشجيع بعض الزعماء المحليين وإغراءهم بترؤس المجالس المحلية الجديدة التي شكّلتها، أو المشاركة فيها بعد أن طردت رؤساء المجالس المحلية المنتخبين في قرى الجولان، الذين كانوا في مناصبهم قبل الاحتلال. ونتيجةً لإخفاق سلطات الاحتلال في هذه الإجراءات، أوكلت إلى شخص من المتعاونين معها في كل قرية من القرى، مهمّة إدارة الشؤون المحلية لها<sup>(٣)</sup>.

---

#### Report on AL-Kunaiterah province of The Israeli practicea against Human (١)

##### Rights in The Syrian occupied Golan For 2003, p. 1-2

- (٢) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦١.
- (٣) تيسير مرعي وأسامة حلبي، الحياة تحت الاحتلال، مرتفعات الجولان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد /١٣/، شتاء ١٩٩٣، ص ٣٣، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ٣٤.

وكانت الاعتقالات التعسفية التي تقوم بها سلطات الاحتلال، هي السمة البارزة في السياسة "الإسرائيلية" إزاء السكّان في الجولان منذ عام ١٩٧٤؛ إذ قامت هذه السلطات في ١٩٧٤/٦/٢٦ بمداهمة منازل المواطنين في القرى المحتلة، واعتقال ٤٠ / مناضلاً اتهمتهم "إسرائيل" بالعمل لمصلحة سورية، كما قامت في ١٩٧٥/١/٢٥ باعتقال عشرات الشبان وحاكمتهم المحاكم العسكرية "الإسرائيلية" بتهمة إرسال رسائل إلى أعضاء "المجالس المحلية" التي عينتها سلطات الاحتلال، يهددونهم فيها بالقتل إذا لم يستقيلوا<sup>(١)</sup>. وفي أواخر عام ١٩٧٦ هاجمت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" قرية مجدل شمس، إثر استشهاد المناضل نزيه أبو زيد في أثناء محاولته اجتياز حقل الألغام على خط الجبهة العسكرية في الجولان، فاقتحمت البيوت ليلاً، وأطلقت النار على المواطنين، واعتقلت عدداً كبيراً، معظمهم من الطلاب<sup>(٢)</sup> وقدمتهم إلى المحاكم العسكرية، وفرضت على ٢٦ / معتقلاً منهم، أحكاماً وصلت مدّة بعضها إلى ست سنوات<sup>(٣)</sup>، وكانت التّهم الموجهة إليهم، في معظمها، تُهمّاً أمنية وسياسية مفادها القيام "بأعمال معادية "لإسرائيل"<sup>(٤)</sup>. كما عمدت سلطات الاحتلال في كل

---

(١) في ١٥/٤/١٩٧٥ قدّم أربعة من أعضاء مجلس مجدل شمس البلدي استقالاتهم، وفي ١٧/٤/١٩٧٥ (ذكرى عيد الجلاء في سورية)، رُفِعَ العلم السوري فوق أبنية المدارس في القرى المحتلة، مما أدى إلى استقدام قوات عسكرية "إسرائيلية" كبيرة دهّمت منازل المواطنين واعتقلت عشرات الطلاب. (الحسن، مرجع سابق، ص ١٤٣).

(٢) ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٣) مّلي، مرجع سابق، ص ٦، وأيضاً: الحسن، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٤) بلغ عدد المعتقلين من أبناء قرية مجدل شمس وحدها ٣٨٦ / معتقلاً بين عامي ١٩٦٧-١٩٩٩، وكانت جميع التهم الموجهة إليهم تتركز حول مقاومة الاحتلال. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٥٦-٥٧)، وأيضاً: انظر: ملحق الجداول، الجدول رقم (٣)، والجدول رقم (٤)، والجدول رقم (٥).

مناسبة وطنية سورية يحتفل بها أبناء الجولان، إلى مداهمة بيوت السكان واعتقال أعداد كبيرة منهم<sup>(١)</sup>. ومن أخطر الإجراءات "الإسرائيلية" تجاه سكان الجولان، ما تعلّق منها في المجال الإداري؛ إذ قامت سلطات الاحتلال في عام ١٩٧٦ بتشكيل "مجلس إقليمي لمستوطنات الجولان"، بهدف تكريس الصبغة اليهودية على الجولان<sup>(٢)</sup>، الذي عدّته امتداداً للمنطقة الشمالية من "إسرائيل" ولم تعدّه منطقة محتلة، فأخضعت إدارته إلى المسؤول العسكري عن المنطقة الشمالية<sup>(٣)</sup>.

وقد تصدى أهالي الجولان لهذه الإجراءات "الإسرائيلية"، من خلال تعاونهم مع بعضهم، وتضامنهم في وجه الاحتلال؛ إذ أعلنوا تشكيل جبهة وطنية ضمّت جميع مواطني الجولان بمختلف أطيافهم السياسية والاجتماعية، فأخذت هذه الجبهة دورها الوطني في التصدي لكل ممارسات الاحتلال، وأصبحت القرارات التي تصدر عنها تلقى إجماع مواطني الجولان كلهم. وقد نظّمت هذه الجبهة الإضرابات الجماعية، وقامت بالاتصال مع الفعاليات الشعبية في فلسطين المحتلة، ومع المنظمات الدولية، والصحف، والشخصيات السياسية، لإثارة قضية الجولان من خلالها، على مستوى العالم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٣) ألحقت أعمال القوات "الإسرائيلية" أفدح الخسائر المعنوية والمادية بآلاف المواطنين المدنيين العزّل من السلاح؛ إذ انتزَعوا من أرضهم، وسُلِبَت ممتلكاتهم، وثوراتهم، وطُردوا بالقوة من مدنهم وقراهم، كما أدّت تلك الأعمال إلى استشهاد أعداد كثيرة منهم. (قهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥)، وأيضاً انظر: ملحق الجداول، الجدول رقم (٦).

(٤) مذكرات شكيب أبو جبل، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

ثانياً- أهم معطيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجولان تحت الاحتلال "الإسرائيلي" (١٩٧٤ - ١٩٩١):

شهدت أوضاع الجولان خلال المرحلة التي تلت حرب تشرين التحريرية، تردّياً كبيراً. ويعود ذلك إلى رغبة "إسرائيل" في فرض سلطتها على السكان العرب السوريين في الجولان، بهدف طردهم وتهجيرهم خارج قراهم، لتنفيذ مخططاتها في ضمّه إلى الكيان الصهيوني، وتوطيد وجودها فيه، لذلك فقد اتبعت سياسة قمعية بحقهم في الميادين كلّها.

#### ١ - أهم معطيات الأوضاع الاقتصادية:

تُعدُّ الزراعة مصدراً رئيساً للدخل في الجولان، وتمثّل أهم الأنشطة الاقتصادية لسكانه، حيث تزرع مختلف أنواع المحاصيل من أشجار مثمرة وخضراواتٍ وحبوب وبقول. وتشكل الأشجار المثمرة، ولاسيّما التفاح، المصدرَ الرئيسي للدخل. ويُعدُّ التفاح المنتج في الجولان من أجود أصناف التفاح، بسبب برودة المناخ، والموقع المرتفع وتوافر المياه والخبرة وفضلاً عن ذلك فهناك بعض أنواع الأشجار المثمرة مثل الكرز والعنب والخوخ، لكنها تُنتج بكميات أقل بعد أن قام المزارعون بتحويل معظم أراضيهم إلى زراعة التفاح<sup>(١)</sup>. وتُقدّر مساحة الأراضي المملوكة للسكان بنحو (١٠٠ كم<sup>٢</sup>) من مجمل مساحة الجولان المحتلة البالغة /١٢٦٠ كم<sup>٢</sup>/، وتقسّم المساحة المتبقية إلى:

(١) أبو لبدة وآخرون، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) أبو جبل، هايل، تقرير حول المياه والزراعة، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

١- نحو ٣٠٠ كم<sup>٢</sup> حرمت سلطات الاحتلال السكان من الاستفادة منها، بحجة أنها مراعٍ.

٢- نحو ١٠٠ كم<sup>٢</sup> مناطق تعدّ محميات طبيعية، تشرف عليها سلطة حماية الطبيعة.

٣- نحو ٥٥ كم<sup>٢</sup> مناطق أمنية ومواقع عسكرية، معظمها مزروع بالألغام، وبعضها مخصّص للمناورات العسكرية.

٤- نحو ٣٥ كم<sup>٢</sup> مناطق جبلية ومرافق وأراضٍ وعرة، غير مناسبة للاستيطان.

٥- نحو ٣٥ كم<sup>٢</sup> يستعملها السكان للزراعة.

٦- الباقي مخصّص للمستوطنين، وتستغل في الزراعة وعمليات الاستيطان<sup>(١)</sup>.

ويعود السبب في قلة المساحات الزراعية المملوكة من قبل سكان الجولان السوريين إلى عمليات مصادرة الأراضي التي قامت بها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بحجج مختلفة<sup>(٢)</sup>، ومنعها استصلاح المزيد من الأراضي بحجة أنها "أملاك دولة" لا يحق لهم التصرف بها<sup>(٣)</sup>. وقد حاول

---

(١) عبد الكريم، صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، مرجع سابق، ص ٦٦، وأيضاً: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة /٦١/، رقم /٠٦/٣٣٨٤١، البند /٧٥-٧٦/، الصادر في ٣/٥/٢٠٠٦، ص ٣-٤.

(٢) مّلي، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) للاطلاع بشكل مفصل على القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في الأراضي المحتلة، والهادفة إلى التمييز ضد العرب. (الموعد، الأبارتيد الصهيوني، مرجع سابق، ص ٨٦-١٠٧).



السكان حماية أراضيهم من الأطماع "الإسرائيلية" فقاموا باستصلاح أراضي وعرة نقلوا إليها الأتربة من مسافات بعيدة بتكاليف باهظة، وحولوها إلى أراضي صالحة للزراعة خوفاً من مصادرتها<sup>(١)</sup>.

وتعاني الزراعة من مشكلات عدّة، أهمّها: الضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال<sup>(٢)</sup>، واستيلاء "إسرائيل" على مصادر المياه، إذ قامت بمنع المزارعين السوريين من جرّ مياه الينابيع إلى أراضيهم الزراعية<sup>(٣)</sup>، وحفرت الآبار بالقرب منها، متعمّدة تجفيفها وسرقة مياهها وتحويلها إلى المستوطنات "الإسرائيلية"<sup>(٤)</sup>. كما صادرت بحيرة مسعدة، وأعطت ملكية

(١) Report on AL-Kunaiterah province, op. cit, p.3-5.

(٢) تفرض سلطات الاحتلال ضرائب باهظة على الإنتاج الزراعي في الجولان المحتل، ومثال ذلك: (كل سيارة بحمولة ٢/طن / لايسمح لها بنقل الفواكه إلا بعد الحصول على "تصريح نقل"، وللحصول على هذا التصريح يجب على المزارع دفع مبلغ يعادل /٤٠٠/ دولار، لحمولة منتج الكرز، ومبلغ يعادل /١٠٠/ دولار لحمولة منتج التفاح، ويضاف إلى هذا المبلغ حسم نسبة ١٧٪ من قيمة بيع المحصول ضريبةً لسلطات الاحتلال، كما تفرض سلطات الاحتلال مايسمى ضريبة التأمين على الأراضي. (تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية حول أوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى بعثة المدير العام لمنظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق في الجولان السوري المحتل، دمشق، ٢٦/٤/٢٠٠٩، ص ١٤)، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٦).

(٣) منتديات رتوش، الجولان (محافظة القنيطرة)، الهضبة السورية بين إسرائيل وسورية، [www.rtoosh.com](http://www.rtoosh.com)، إنترنت، تاريخ ١٧/٩/٢٠٠٧، ص ٦.

(٤) يبيّن الجدول رقم (٧) في ملحق الجداول، أهم المجمعات المائية التي استولت عليها والتي أقامت سلطات الاحتلال في الجولان، بهدف سرقة مياهه وتحويلها إلى المستوطنات "الإسرائيلية".

هذه المصادر المائية إلى شركة المياه "الإسرائيلية" "مكرروت"، التي حولت مياهها إلى الأراضي المسيطر عليها من المستوطنين<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لاستمرار سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في سياستها الرامية إلى حرمان المزارعين السوريين من الاستفادة من مصادر مياههم، وبسبب حاجتهم الماسة للمياه، فقد قاموا بتطوير خزانات المياه القديمة، وتوسيعها لتصبح قادرة على تخزين المزيد من كميات المياه، كما بنوا خزانات ضخمة من الحديد، لجمع مياه الأمطار في فصل الشتاء وتخزينها للاستفادة منها لري مزروعاتهم خلال فصل الصيف. كما بدأت سلطات الاحتلال وبتحريض من المستوطنين، بحملة واسعة للتضييق على السكان، من خلال تحديد كمية المياه المخزونة بداخلها<sup>(٢)</sup>، والإدعاء أن بناء هذه الخزانات يخالف قوانين البناء ويلحق الضرر بمصادر المياه، ويشوّه المنظر الطبيعي ويعيق تحركات الجيش)، وبدأت بمراقبة المزارعين ومنعهم من إتمام

---

(١) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٦، وأيضاً: Report on AL-

Kunaiterah province, op. cit, p.6.

(٢) جاء في تقرير مكتب العمل الدولي ما يأتي: يحصل الفلاحون السوريون في الجولان على /١٥٠/ متراً مكعباً من الماء للدونم الواحد من الأرض، في حين تحتاج زراعة التفاح إلى /٦٠٠/ متر مكعب، وهي كمية تتوافر بسهولة للمستوطنين الإسرائيليين. وهناك فوارق شاسعة في تكلفة المياه؛ فالمستوطنون يدفعون /٠,٩٠/ شيكل إسرائيلي فحسب للمتر المكعب الواحد، في حين يُجبر الأهالي العرب السوريون على دفع /٣/ شيكلات (أي ما يعادل دولاراً واحداً) للمتر المكعب الواحد من مواردهم المائية، كما أن الخزانات التي حفرها المحتلون الإسرائيليون حول منابع المياه العربية في الجولان، تُعيق تدفق المياه إلى الأهالي. (تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة /٩٦/، ٢٠٠٧، ص ١٧).

أعمالهم، كما طالبتهم باستصدار رخص زراعية بهذا الخصوص، وفرضت بحقهم غرامات مالية كبيرة بحجة أن شجرة التفاح في الجولان لا تحتاج إلى سقاية<sup>(١)</sup>، كما منعت المزارعين من تسويق منتجاتهم وفق رغبتهم، وأجبرتهم على تسويقها في الأسواق "الإسرائيلية" بأرخص الأسعار<sup>(٢)</sup>.

تضرّر المواطنون العرب في الجولان من هذه الإجراءات، التي أدت إلى خسارتهم معظم مصادرههم المائية، مما انعكس بصورة سلبية على المحاصيل الزراعية، وعلى الحياة المعيشية لهم. كما أثرت هذه السياسة التي انتهجتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان، على زراعة التفاح، من حيث الجودة وكمية الإنتاج<sup>(٣)</sup>. كما أن سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" منعت السكان من زراعة مساحات جديدة بأشجار التفاح، واقتلعت أعداداً كبيرة من الأشجار المزروعة في أراضي المواطنين، لإفساح المجال أمام المستوطنين للتفوق في هذا المجال<sup>(٤)</sup>، إذ شهدت مرحلة الثمانينيات انخفاضاً في أسعار التفاح بسبب الإنتاج المتزايد للمزارعين "الإسرائيليين" في مستوطنات الجولان، والدعم غير المحدود الذي تلقّوه من السلطات "الإسرائيلية"، في

---

(١) أبو جبل، هايل، تقرير، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

(٢) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٣) Report on AL-Kunaiterah province, op. cit, p. 2.

(٤) التقرير اليومي لمحطات الإذاعة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١/٧/٢/٤، تاريخ ١٩٩٠/١/٥، الموضوع (أعمال تعسفية - الجولان المحتل)، ص ١، وأيضاً: النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١/٧/٢/٤، تاريخ ١٩٨٦/٨/١٨، (أعمال تعسفية - الجولان المحتل)، ص ١.

جميع المجالات، ولاسيما في مجال الأبحاث الزراعية الحديثة والمعدات المتطورة، في الوقت الذي حُرِم فيه المزارعون السّوريون من أبسط متطلباتهم في هذا المجال، فمُنِع السكان من نقل محاصيلهم الزراعية إلى وطنهم سورية لتسويقها، وأُجبروا على تسويق وبيع محصولهم إلى التجار "الإسرائيليين" الذين استغلوا ذلك للتحكم في وضع أسعار مناسبة لهم<sup>(١)</sup>.

وأما تربية الحيوانات، فقد كانت إحدى أهم الحرف المنتشرة في الجولان الذي كان غنياً بالثروة الحيوانية، ومنها قطعان البقر والغنم والماعز، التي كانت تشكّل المصدر الثاني للدخل الاقتصادي<sup>(٢)</sup>، لكن سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" عملت على القضاء على هذا القطاع من خلال سياستها في مصادرة المواشي ولاسيما في مرحلة الثمانينيات؛ إذ قامت بمصادرتها ونقلها إلى مناطق بعيدة في داخل فلسطين المحتلة، وأجبرت

---

(١) شهدت زراعة التفاح في الجولان مشكلات أوجدها الاحتلال، تمثلت في نقص المختبرات الزراعية، والدراسات والمعدات التكنولوجية، والنقص في المبيدات الزراعية التي تتناسب مع نوعية الأمراض الزراعية، كما عانت من النقص في البرادات لحفظ الإنتاج، ومن المعامل الخاصة بالتعليب والتسويق والتحويل. وعلى الرغم من اتجاه المزارعين إلى الوسائل السريعة لتحسين الإنتاج كالزيادة في استخدام المبيدات والأسمدة، إلا أن هذه الوسائل أدت إلى زيادة التكاليف وانتشار الأمراض الزراعية في البيئة المحيطة، ومن ثم تأثرت هذه الزراعة بشكل سلبي في هذا المجال. (أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٣، وأيضاً: تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، الدورة/٩٦/، مرجع سابق، ص ١٧).

(٢) المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٦٧، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، الأرشيف، نشرة عام ١٩٦٧.

أصحابها على دفع تكاليف نقلها وفرضت بحقهم غرامات باهظة لاستعادتها، كما أنها صادرت المراعي، بحجة الضرورات الأمنية وزرعت مناطق منها بالألغام، في حين خصصت مناطق واسعة منها كمساحات خضراء تابعة للمستوطنات أو لمؤسسة حماية الطبيعة<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بمجال الصناعة، فلا يوجد صناعة للمواد الاستهلاكية، بسبب السياسة "الإسرائيلية" التي تمنع المواطنين من إقامة المنشآت الصناعية<sup>(٢)</sup>، في الوقت الذي تدعم فيه قيام صناعات متطورة وكبيرة داخل مستوطنات الجولان. ويعتمد السكان السوريون على شراء المنتجات الاستهلاكية من خارج الجولان<sup>(٣)</sup>. وبالمقارنة مع قطاع التجارة، فإن ثمة علاقات تجارية واسعة بين تجار الجولان والتجار الفلسطينيين في الضفة الغربية من فلسطين وبشكل خاص مع منطقتي نابلس وجنين في الضفة الغربية، ومع قطاع غزة. ويعود ذلك إلى انخفاض الأسعار من جهة ورغبة السكان السوريين في التعامل التجاري مع الفلسطينيين من جهة أخرى. ويقوم تجار محليون بتوزيع البضائع المستوردة على قرى الجولان، ولكن فرض

---

(١) أبو جبل، تقرير، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) يوسف ديب، تحقيق سياسي، (الموقع الراهن للجولان في الإستراتيجية العالمية الجديدة)، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، دمشق، نقلاً عن جريدة العواصف، العدد /١٠٥/، تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٢، ص ١.

(٣) على الرغم من افتقار الجولان لبعض مقومات الصناعة وعدم قيام صناعات متطورة، فإن السكان أقاموا بعض المصانع الصغيرة للصابون والمنظفات وأدوات التعقيم وبعض المشاغل الصغيرة لصنع المنسوجات الخفيفة وألبسة الأطفال. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٢٢٢).

السلطات "الإسرائيلية" الضرائب الباهظة على السكان<sup>(١)</sup> بشكل لا يتناسب مطلقاً مع الخدمات المقدّمة لهم، مقارنة مع الخدمات المقدمة للمستوطنين اليهود في الجولان، وبالنظر إلى دخل الفرد في هذا المجال، فإن ذلك يجعل من الدخل الاقتصادي لقطاعي الصناعة والتجارة غير مُجْدٍ، وقد أدّى إلى نتائج سلبية انعكست على الحياة الاقتصادية لسكان الجولان<sup>(٢)</sup>.

وقد عمدت السلطات "الإسرائيلية" إلى التحكم بالنشاطات الاقتصادية للسكان، وربطت اقتصاد القرى العربية السورية المحتلة بالسوق "الإسرائيلية"، وحاولت إتباعه كلياً إلى الشركات "الإسرائيلية"<sup>(٣)</sup>، من خلال العمل بموجب الأمر العسكري رقم ٣/ الصادر في ١٨/٦/١٩٦٧، فمنعت إنشاء البنوك والمصارف، وأغلقت جميع فروع البنوك ومؤسسات التسليف في الجولان، وأرادت من خلال ذلك تعطيل دور المؤسسات الاقتصادية الوطنية واستبدال مؤسسات "إسرائيلية" بها للغرض نفسه، أعطت تسهيلات للمتعاملين معها<sup>(٤)</sup>.

وهكذا، فقد أدّت السياسة "الإسرائيلية" إلى تدمير القطاع الاقتصادي في الجولان السوري المحتل، في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، وأرغمت أصحاب الثروة الحيوانية على بيع قطعانهم، والتخلّي

---

(١) من هذه الضرائب ضريبة الدخل والطبابة والكهرباء والمياه والطرق والأراضي والمحاصيل الزراعية والمواشي والآلات. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٢٢١).

(٢) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦١.

(٤) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

عنها بأرخص الأثمان. وفي الوقت نفسه عملت السلطات "الإسرائيلية" على إفساح المجال أمام مزارعي المستوطنات الصهيونية في الجولان، لإقامة صناعات حديثة، ووفّرت لهم المقومات الحديثة للزراعة، ودعمت مشاريعهم لإقامة مزارع وحظائر خاصة بتربية الحيوانات، التي تشكّل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الاقتصادي "لإسرائيل" على حساب سكان الجولان السوريين أصحاب الأرض.

## ٢- أهم معطيات الأوضاع الاجتماعية:

### آ- العمل والأوضاع المعيشية:

يُعدّ العمل في الزراعة أهم مصدر لمعيشة السكان السوريين في الجولان، ويأتي العمل داخل "إسرائيل" في الدرجة الثانية، لأن طبيعة المجتمع الريفي في الجولان وإمكاناته الاقتصادية المقيدة بالاحتلال، لا تسمح بتوافر فرص عمل لجميع السكان، وبشكل خاص للمثقفين وخريجي الجامعات، الذين في معظمهم، لا يعملون في مجال اختصاصاتهم ومؤهلاتهم العلمية، مما أدّى إلى انتشار البطالة بين السكان. ومعظم العاملين داخل "إسرائيل" يعملون في قطاع البناء والمصانع والمطاعم، ويتحملون معاناة شديدة نتيجة بعد أماكن عملهم عن مناطق سكنهم في الجولان<sup>(١)</sup>.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ١٣، وأيضاً: تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ١٠.

ويعاني قطاع العمل من مشكلات عدّة، بسبب السياسة "الإسرائيلية" التي أحدثت نوعاً من الخلل البنيوي في الطبقة العاملة في الجولان<sup>(١)</sup>، إذ إنّها قامت بفصلها عن سوق العمل في سورية، ومنعت العمال الجولانيين من العمل في سورية والدول العربية والعالم، وحظرت تصدير المنتجات الزراعية، وقيدت حركة الطبقة العاملة. وهذا ما دفع سكان الجولان إلى الاعتماد على الذات، وتطوير قطاعاتهم الاقتصادية ولاسيما الزراعة، التي تُعدّ الركيزة الأساس في الاقتصاد الجولاني<sup>(٢)</sup>.

كما يتعرض العمال العرب في "إسرائيل" إلى أشكال متعددة من التمييز والاستغلال في مجالات العمل المختلفة؛ إذ تسند إليهم الأعمال الأكثر صعوبة وخطورة، خلال ساعات عمل طويلة، تزيد على ساعات العمل القانونية، مقابل أجور متدنّية وغير عادلة؛ فالأجور التي يتلقاها

---

(١) تعطي إحصائيات عام ١٩٦٦ أرقاماً تبين توزيع قوة العمل في الجولان قبل الاحتلال. فقد كانت الجمعيات التعاونية والاجتماعية موجودة وتسهم في الفعاليات الاجتماعية العمالية، وبلغ عددها ١٦/ جمعية، منها ١٤/ جمعية تعاونية زراعية، بلغ عدد المنتسبين إليها ٥٥٩٣/ عضواً، إلى جانب جمعيتين استهلاكيتين بلغ عدد المنتسبين إليهما ١١٦/ عضواً، وبلغ رأسمال هذه الجمعيات مجتمعة مبلغ ٦١٢٣٠/ ليرة سورية، وكانت الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية في عام ١٩٦٧ على الشكل الآتي: ٥/ جمعيات نسائية وأدبية، و ٣/ جمعيات لخدمات البرّ الاجتماعية، وبلغ عدد الأطباء في المحافظة في العام نفسه ٧/ أطباء، و ٧/ صيدليات. (المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٦٧، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، الأرشيف، نشرة عام ١٩٦٧).

(٢) تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٥/، ٢٠٠٦، ص ١٨، وأيضاً: أبو لبدة وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٢.



العمال العرب لا تكاد تصل إلى نصف أجر العمال "الإسرائيليين" في أفضل حالاتها<sup>(١)</sup>. وتفرض عليهم إجراءات التضييق لمنعهم من ممارسة أعمال معينة، في حين توجه قوة عملهم إلى أعمال من طراز معين تختارها لهم السلطات "الإسرائيلية"، وهم معروضون للتسريح والطرده التعسفي في أي وقت من دون أي تعويض أو مكافأة<sup>(٢)</sup>، ومحرومون من المزايا التي يتمتع بها العمال "الإسرائيليون" في وظائفهم، ومحرومون أيضاً من جميع أشكال الحماية القانونية أو الرعاية الحكومية، والضمان الاجتماعي، والصحي، والإجازات الصحية والمرضية (التي تحتسب من دون أجر). كما تفرض سلطات الاحتلال ضرائب وحسومات كبيرة على أجور العمال السوريين، ويحظر عليهم ممارسة أي نشاط نقابي مستقل<sup>(٣)</sup>، في الوقت الذي تمارس فيه السلطات "الإسرائيلية" ضغوطاً كبيرة عليهم، محاولةً تنظيمهم في النقابات "الإسرائيلية"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٢) فصل مدير معمل جيبور كلّ العمال العرب الذين شاركوا في تشييع جنازة الشهيدة غالية فرحات في ٩/٣/١٩٨٧. (الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، تاريخ ١٠/٣/١٩٨٧، وأيضاً: التقرير اليومي لمحطات الإذاعة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١/٧/٢/٤/ تاريخ ١٠/٣/١٩٨٧، الموضوع (أعمال تعسفية- الجولان المحتل)، ص ١).

(٣) تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ١٢، وأيضاً: قهوجي، الصهيونية والعنصرية، مرجع سابق، ص ٨٢-٩٠، وأيضاً: تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، الدورة ٩٥/، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) أطماع إسرائيل في الجولان، إنترنت، موقع جولان تايمز، [www.golantimes.com](http://www.golantimes.com)، محرر الموقع، تاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٥، ص ٢، وأيضاً: تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، المرجع السابق، ص ١١.

ويعتمد قطاع العمل على الأشخاص الذين تتراوح معدلات أعمارهم بين ١٥ - ٦٤ عاماً، يتمحور نشاطهم في مجال الزراعة، وتبلغ نسبة القوة العاملة نحو /٥٨.٥% من السكان في هذه المرحلة العمرية، منهم نحو /٨٣% من الذكور البالغين يتوزعون في مجالات متعددة على الشكل الآتي:

- ١ - المهن العلمية الخاصة: مهندسون وأطباء وصيادلة ومحامون.
- ٢ - الحرف اليدوية: نجّارون - حدادون - والعمالون في مجال الكهرباء.
- ٣ - الأعمال الحرة: التجار وأصحاب المحلات التجارية والمحاسبة.
- ٤ - العمال أنصاف الحرفيين: يعملون تحت إشراف الحرفيين في الورش الحرفية.
- ٥ - الموظفون في القطاع العام: المدرسون وموظفو المؤسسات الحكومية.
- ٦ - الموظفون في القطاع الخاص: الخياطون - الحلاقون وغيرهم.
- ٧ - المزارعون: أي العاملين في حراثة وزراعة الأرض وجني محاصيلها<sup>(١)</sup>.

في حين يشكّل الذكور هذه النسبة الكبيرة في مجال العمل بين الجنسين، فإن أغلب النساء يعملن موظفات في القطاعين العام والخاص، ويستوعب مجال التعليم العدد الأكبر منهنّ، في حين تعمل بعضهنّ في أعمال تجارية محلية وحرف بيئية صغيرة، وتصل نسبة العاملات من النساء في الجولان إلى /٣٢% من مجموع الإناث البالغات، حسب بعض الإحصائيات المحلية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

وتشير الإحصائيات نفسها إلى أن نسبة العاملين داخل الجولان تصل إلى نحو /٦٦% من الطبقة العاملة، وأن الباقيين من الطبقة العاملة المحلية

---

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

(٢) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق، البند /٧٨، ص ٤.

يعملون داخل "إسرائيل" في أعمال غير حرفية، ومعظمهم من الشباب البالغة أعمارهم ما بين ٢٨-٣٠ عاماً، كما تشير إلى وجود نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، معظمهم ممن هم تحت سن الخامسة عشرة عاماً وفوق سن الرابعة والستين، ويشكلون ما يقارب ٥٩٪ من المنتجين الفعليين، لكنهم في جميع الأحوال يشكلون عامل مساعد في الإنتاج، ضمن إطار الأسرة، ولاسيما في الأعمال الزراعية في حقولهم<sup>(١)</sup>.

وهكذا، فمن الواضح أن قطاع العمل هو قطاع حيوي بالنسبة إلى السكان السوريين في الجولان. ومن الممكن القول: إن المجتمع الجولاني هو مجتمع عمالي محلي يعتمد على المقومات المحليّة المتوافرة. لكن في ظل غياب المساعدات الخارجية وقيام "إسرائيل" بعزله من الداخل، تحمّلت فئة المنتجين أعباء اقتصادية إضافية نتيجة وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، يُعالون من قبلهم، فاضطرت بعض الفئات الشابة إلى العمل داخل "إسرائيل" مدفوعة بالظروف الاقتصادية المعيشية السيئة، والحوافز المتوافرة للعمل خارج الجولان متجاهلة المخاطر السياسية التي يمكن أن تنتج عن انخراطهم في سوق العمل "الإسرائيلي".

### ب- الأوضاع الصحية:

شهدت الأوضاع الصحية في الجولان تردياً كبيراً في ظل الاحتلال، بسبب الإهمال المقصود من السلطات "الإسرائيلية" من جهة، وتدمير القطاع الصحي ومؤسساته الاجتماعية وبنيتها التحتية من جهة ثانية، بعد إحراق مستشفى القنيطرة المركزي، وسرق معداته، وتدميره من جنود

---

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٤١-٥٦.

الاحتلال، وتحويل المستوصف المركزي في قرية مجدل شمس إلى مقر للحاكم العسكري "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>.

فبعد توقف جميع المؤسسات الصحية عن العمل، استبدلتها السلطات "الإسرائيلية" بمجموعة عيادات تابعة إلى صندوق المرضى "الإسرائيلي"، وأجبرت السكان على الاشتراك فيها<sup>(٢)</sup>، وأقامت عيادة طبية في كل قرية من القرى الست الباقية، تقدّم خدمات طبية محدودة خلال خمسة أيام في الأسبوع، ولمدة أربع ساعات يومياً فحسب، ويوجد فيها طبيب عام أو اثنان على الأكثر، وهم من الأطباء المتمرنين، ولا تتوافر فيها الأجهزة الطبية المتطورة ولا الخدمات الإسعافية السريعة<sup>(٣)</sup>؛ فلا يوجد على سبيل المثال سيارة إسعاف للطوارئ، أو طبيب مناوب أو طبيب مختص، ولا يستطيع السكان إجراء أي نوع من التحاليل الطبية. وهي تقدّم خدماتها العلاجية للأشخاص المشتركين في نظام الضمان الصحي "الإسرائيلي" فحسب، الذي يفرض رسوماً واشتراكات تزيد على / ٢٠٪ من دخل الأسرة<sup>(٤)</sup>.

وقد استعملت هذه العيادات وسيلة ضغط سياسية على السكان، إذ اشترطت تقديم العلاج الطبي فحسب للسكان الذين ينضمّون إلى نقابة العمال

---

(١) بزي مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

(٢) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣) يوسف أبو صالح، الأوضاع والخدمات الصحية في مرتفعات الجولان المحتل، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنهاء، شباط ١٩٩٣، ص ٦٨-٦٩.

(٤) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٩، وأيضاً: أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦.

العامة "الإسرائيلية" (المستدروت)<sup>(١)</sup> بصفة أعضاء. لكن السكان رفضوا هذا الإجراء واستعاضوا عنه بالذهاب إلى المراكز الطبية البعيدة والمخابر الطبية الفلسطينية التي تقع خارج الجولان، لإجراء التحاليل والفحوصات الطبية، مما يتطلب أوقاتاً إضافية تصل أحياناً إلى أسابيع بل إلى أشهر للحصول على نتائج تلك الفحوصات، أو تسجيل أدوار للمعاينة والعلاج<sup>(٢)</sup>، وقد أدّى ذلك إلى معاناتهم من مشقة الذهاب والعودة الطويلة، وتحملهم تكاليف إضافية باهظة<sup>(٣)</sup>.

وتقتصر الخدمات المقدّمة في عيادات القرى، على إعطاء وصفات طبية أو رسائل توصية للعلاج في المستشفيات البعيدة، وتقدر الإحصائيات التي أجريت حديثاً أن نسبة الأطباء هي /٢,٧/ بالألف من السكان، وهذه النسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع مثيلتها في المستوطنات "الإسرائيلية" في

---

(١) المستدروت (HISTADRUT): وهو الاتحاد "الإسرائيلي" العام للعمال، أنشئ عام ١٩٢٠، ويمارس نشاطاً قوياً في رعاية حركة الشباب، وإقامة منظمات للشبيبة هدفها تدريب الشباب وتعليمهم ونقل التقاليد من جيل إلى جيل، وإشعار هذه الأجيال بمسؤوليتها في قضية "البعث الوطني اليهودي". (العسلي، جيش العدوان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٥١٩).

(٢) درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٣) يقع أقرب مركز طبي على بعد ٣٥ كم عن الجولان، وأقرب مستشفى على بعد نحو ٧٠ كم تقريباً، ويفضّل كثير من السكان الذهاب إلى مستشفيات الناصرة التي تبعد نحو ١٢٥ كم، نظراً للخدمات الطبية الجيدة فيها، لكن الأكثرية تفضل الذهاب إلى المستشفيات الفلسطينية في القدس وغيرها من المناطق الفلسطينية، حتى لو كانت بعيدة جداً عن أماكن سكنهم في الجولان. (أبو صالح، المرجع السابق، ص ٧٠، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠).

الجولان، التي تصل إلى /٢٨/ بالألف فيها، مما يدلُّ بشكل واضح على سياسة التمييز التي تتبعها السلطات "الإسرائيلية"، تجاه السكان السوريين في الجولان، ويوضّح أهداف هذه السياسة الرامية إلى تهجيرهم<sup>(١)</sup>.

وتشير الإحصائيات إلى حصول بعض التحسّن الجزئيّ جداً في مستوى الخدمات الصحية، بعد نجاح حركة المقاومة الشعبية في الضغط على "إسرائيل"، وبهدف إسكات هذه المقاومة ليس إلّا. فقد شهدت حقبة الثمانينيات افتتاح عيادات طبية خاصة على يد أطباء محليين؛ إذ أقيمت سبع عيادات لطب الأسنان، وأربع عيادات للطب العام، لكنها عيادات صغيرة الحجم، تقدّم خدمات محدودة؛ فهي تعاني من نقص الاختصاصيين، وعدم وجود غرف عمليات وغرف توليد نسائية<sup>(٢)</sup>، وضعف القدرة على التعامل مع الحالات الصحية الطارئة، ونقص في وسائل الإسعافات الأولية، ومخاطر لإجراء التحاليل وأجهزة التصوير بالأشعة، وعدم توافر أقسام خاصة بالأمراض النسائية، وعدم وجود نظام ضمان صحي فعال يمكن أن يطور آلية عملها<sup>(٣)</sup>.

وفي الوقت نفسه، يعاني الخريجون الجدد والطلاب في مجال الطب من عقبات كثيرة، تفرّضها سلطات الاحتلال؛ إذ يخضع الخريجون إلى امتحانات قاسية جداً، وإجراءات إدارية حازمة لمعادلة شهاداتهم، وكثيراً ما تؤدي إلى

---

(١) أبو صالح، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

وأيضاً: Report on AL-Kunaiterah province, op. cit, p. 8.

(٢) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٦، وأيضاً: عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٤.

حرمانهم من ممارسة العمل فحتّى الذين يجتازون هذه الامتحانات لا يستطيعون متابعة التخصص في الجامعات "الإسرائيلية" لأسباب سياسية<sup>(١)</sup>.

### ج- بنية الأسرة:

تتميز البنية الأسريّة لأغلب سكان الجولان، بأنها عائلية ترتبط مع بعضها بصلة القربى، لكنها تتصف بصغر حجمها نسبياً بالمقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة وكذلك داخل سورية؛ إذ يبلغ متوسط عدد أفراد الأسر الجولانية ٦/ أشخاص للأسرة الواحدة، ويصل المعدل الوسطي لعدد الذكور إلى ٣,١/، والإناث ٢,٨/، وتبلغ نسبة المعدل الوسطي للأطفال البالغين نحو ٢/ للذكور، و ١,٩/ للإناث. أمّا الأطفال غير البالغين فتصل نسبة المعدل الوسطي إلى ١,١/ للذكور، و ٠,٩/ للإناث، ويشكل الأطفال نسبة ٣٤% من مجموع السكان، ويشكل الأقارب من الدرجة الأولى (أي الوالدين وأولادهم فحسب) ما نسبته ٦٩,١%<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تحاول "إسرائيل" وبشكل دائم فرض هذه العراقيل والعقبات أمام الطلاب السوريين والأطباء في الجولان هادفةً من ذلك، إلى السيطرة على سوق العمل، وكذلك تستخدم العلاج شكلاً من أشكال الضغط السياسي ضد سكان الجولان. ففي عام ١٩٨٢ منعت السلطات "الإسرائيلية" المرضى الذين رفضوا استلام الجنسية "الإسرائيلية" من التوجه إلى المستشفيات، كما تعرّض الأطباء المحليون الذين عاجلوا الجرحى في أثناء المظاهرات إلى الاعتقال والسجن. (أبو لبده وآخرون، المرجع السابق، ص ١٧، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم ٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦).

(٢) أخذت هذه الأرقام من دراسة حديثة اعتمدت على استبيان للرأي أجري بإشراف الجمعية العربية للتطوير، من خلال تشكيل فريق للبحث والاستبيان في قرى الجولان الباقية تحت الاحتلال. وقد أجرى هذا الفريق مجموعة مقابلات مع =

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن /٤٠٪/ من حالات الزواج تتم بين أفراد العائلة الكبيرة. ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الجولاني المعزول عن المجتمعات الكبيرة المحيطة به. لذلك فإن الزيجات محصورة بين سكان القرى العربية، أي ما يسمّى الزواج الداخلي. وبطبيعة الحال فإن وجود الاحتلال وانقطاع الصلة مع المجتمع السوري الكبير، يُعدّ العامل الأهم في التأثير في أنماط الزواج في المجتمع الجولاني؛ إذ إن عدد الأشخاص المتزوجين من غير أبناء مجتمعه المحلي يكاد يكون معدوماً<sup>(١)</sup>، وتُبين الأرقام المنشورة حول سكان الجولان أن نسبة النمو السكاني بلغت في معدلها السنوي ما يقارب /٢,٥٪/، وهذا بالطبع يدلّ على انخفاض مستوى الخصوبة وانخفاض نسبة الوفيات، على الرغم من أن متوسط العمر للزواج هو /٢٠/ سنة حسب الاستبيان الذي أجري بهذا الخصوص<sup>(٢)</sup>.

---

=أشخاص يمثلون فئات المجتمع كلّها. ويعطي هذا الاستبيان فكرة واضحة عن الوضع الديمغرافي للسكان، ويحتوي على معلومات حول أفراد الأسرة من حيث العمر وتاريخ الولادة والجنس والعلاقة مع رب الأسرة والوضع العائلي ومستوى التعليم والعمل والسكن، ويدرس الوضع الصحي ومعدل الولادات والوفيات وواقع الأسرة والطفل وغير ذلك من الأمور التي تهتم المجتمع. انظر مخطط الاستبيان في: (أبو لبدة وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠-٤١).

(١) على الرغم من أن جميع الزيجات في المجتمع الجولاني تتم بين أفراد الطائفة الواحدة، فإنه لا توجد ميول لأبناء الجولان للزواج مع أبناء الطائفة نفسها الموجودة في داخل "إسرائيل"، ويعود ذلك بالطبع لأسباب سياسية وهناك حالات قليلة لأفراد تزوجوا من لبنان وسورية، ويعود السبب في قلتها أيضاً للعامل السياسي المتمثل بوجود الاحتلال وصعوبة اجتياز خط وقف إطلاق النار، ولاسيما بين سورية و"إسرائيل". (أبو لبدة وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣).

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨-٧١.



عانت الأسر السورية في الجولان من انفصال عائلاتهم عن بعضها، إذ بقي قسم منها داخل الجولان المحتل، والقسم الآخر هُجّر إلى داخل وطنهم سورية<sup>(١)</sup>. وبدأت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" تمارس عن قصد عملية تقويض التركيبة الاجتماعية الأسرية في الجولان المحتل<sup>(٢)</sup>، عن طريق التهجير والإبعاد ومنع العودة وفصل السكان عن وطنهم السوري، ومنعهم من زيارة أقاربهم والتواصل الاجتماعي معهم، ومحاولة فرض شروط معيشية اجتماعية مغايرة تماماً للأعراف والتقاليد الطبيعية، فمارست بذلك عملية تدمير نفسي وعقلي وفكري، بهدف فرض واقع اجتماعي مفتّت<sup>(٣)</sup>.

(١) أدى الاحتلال "الإسرائيلي" إلى إحداث مشكلة إنسانية في الجولان، إذ انقسم نتيجة الحرب والاحتلال عددٌ كبيرٌ من الأسر الجولانية بين الجزء المحتل من الجولان وبقية مناطق الوطن السوري، وهناك كثير من الأسر التي لم يلتق أفرادها منذ عام ١٩٦٧، وهم محرومون من زيارة أهاليهم، فسلطات الاحتلال "الإسرائيلي" تمنع الأب أو الأم أو الابن من التقاء بعضهم بعضاً، الأمر الذي يتنافى مع كل الأعراف والمواثيق الإنسانية الدولية. (كلمة مواطني الجولان العرب السوريين، مرجع سابق، ص ٢).

(٢) درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٣) لم يجد السكان وسيلة للتواصل مع أهلهم وأقاربهم في سورية سوى الوقوف على تلّتين متقابلتين، واحدة في المنطقة المحتلة وأخرى في المنطقة المحررة، يفصل بينهما وادٍ مزروع بالألغام بعرض ٣٠٠ متر وسيّاح مكهرب، ويطلق على هذا الوادي (وادي الصّراخ) في منطقة عين التينة، حيث التخاطب عن بعد بوساطة مكبرات الصوت، كما يلجأ كثير من أهالي الجولان إلى الذهاب إلى الأردن من أجل لقاء أقاربهم الذين يأتون من سورية. (تقارير الصحف الأجنبية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، تقرير رقم ١٧/١١/٧/٤/٤، تاريخ ١٩٨٦/٤/٧، الموضوع (أعمال تعسفية - الجولان المحتل)، ص ١، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ٩-١٠).

قد انعكست أوضاع الأسرة الجولانية تحت الاحتلال على حياة الأطفال وتربيتهم. فقد انتهكت السلطات "الإسرائيلية" حقوق الطفل السوري في الجولان، من خلال حرمان الأطفال من الحصول على جنسيتهم العربية السورية، وحرمانهم من تلقي المعلومات والأفكار بحرية، عبر فرض القيود عليهم، والحد من تحركاتهم، وتعريضهم لخطر الألغام التي زرعها الجيش "الإسرائيلي" في الجولان، وفرض الثقافة "الإسرائيلية" على الأطفال، محاولةً تهويدهم وإنشاء أجيال عربية في الجولان لا تربطهم أية روابط فكرية أو ثقافية بوطنهم السوري<sup>(١)</sup>.

ونظراً للقيود المفروضة على حركة السكان العرب السوريين من الجولان إلى سورية والعالم العربي، فإن النمو السكاني يعتمد بشكل أساسي على مستوى الخصوبة ومعدلات الولادات والوفيات. وبالاستناد إلى ذلك أشارت دراسة حديثة اعتمدت على إحصائيات "إسرائيلية"، أن الأغلبية الساحقة من النساء في عمر /١٥ - ٤٩/ هنّ من المتزوجات، وتصل نسبتهن إلى /٩٣٪/، في حين نسبة المطلقات لا تتعدى /٢,٦٪/ ونسبة الأراامل /٢,٩٪/، وإن معظم النساء المتزوجات يعملن ربوات بيوت، والباقي يعملن في وظائف أخرى متعددة، منها /٤٥٪/ وظائف حكومية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، د.ت، أرشيف المكتب المركزي للإحصاء، تصنيف م.م/٢، ص ٢٨، وأيضاً: تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/٥/٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧ الموضوع (الجولان - الأزمة)، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٧)، ص ١-٢.

(٢) بلغ عدد المواطنين السوريين في الجولان ما يقارب /١٢,٩٠٠/ نسمة عام ١٩٨٣، و/١٥,٧٠٠/ نسمة عام ١٩٩١، و/١٦,٣٢٠/ نسمة عام ١٩٩٣، منهم: /٨٢١٦/ من الذكور، و/٨١٠٤/ من الإناث، أي بنسبة تقارب /١٠١/ من الذكور لكل /١٠٠/ من الإناث. (أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٦١-٧٣).

وهكذا يتبين من خلال المعلومات والإحصائيات الواردة أن البنية الأساسية للسكان السوريين في الجولان تعتمد اعتماداً كلياً على مقومات الأسرة، مكوّنة مجتمعاً أُسرياً متوازناً من حيث الذكورة والأنوثة، وقائماً على المعطيات المحليّة. ولكن من دون شك، فإن الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال تؤدّي دوراً رئيساً في انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية للسكان التي من المفترض أن تكون أكبر مما هي عليه.

#### د- الأوضاع التعليمية والثقافية:

يُعدّ التعليم أحد أهم المجالات الواضحة لصورة التمييز الذي عانى منه سكان الجولان تحت الاحتلال "الإسرائيلي"، لأن السلطات "الإسرائيلية" أدركت أن التعليم يؤدي دوراً بارزاً في رفع المستوى الثقافي لهم، وأن الثقافة هي المدخل المؤدي إلى ازدياد الوعي الوطني ومن ثمّ إمكانية مجابهة الاحتلال. ولذلك فقد اتخذت سلطات الاحتلال إجراءات متلاحقة للتضييق عليهم في مجال التعليم<sup>(١)</sup>.

تنبّهت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" إلى خطورة القطاع التعليمي، بمناهجه ومعلّميه وطلابه على حدّ سواء، فأخذت تمارس إزاءه نوعاً من التمييز، أرادت من خلاله إحداث انقلاب كامل في هيكلية

---

(١) تقارير الصحف الأجنبية، تقرير رقم ١٧/١١/٧/٢/٤، تاريخ ١٩٨٦/٤/٧،

مصدر سابق، ص ٢.

التعليم ومناهجه وآلية عمله<sup>(١)</sup>، فاعتمدت سياسة التفرقة الطائفية، والتمييز المذهبي، جزءاً من سياستها العامة تجاه السكان العرب، بهدف إذابة الشخصية القومية والوطنية لهم، وتشويه هويتهم الثقافية العربية، وانتمائهم القومي والسياسي<sup>(٢)</sup>. فقد حاولت في قطاع التربية والتعليم تزوير التاريخ العربي الإنساني، من خلال التأثير في السكان، ودمجهم في الفعاليات السياسية الصهيونية؛ إذ ألغيت مناهج التعليم السورية، وفرضت المناهج "الإسرائيلية" بدلاً منها<sup>(٣)</sup>، وحاولت حصر الثقافة والوسائل التعليمية بالمصادر "الإسرائيلية" التي تتيحها لهم ومنع كل ما يتعلق بالثقافة الوطنية من التداول

(١) بعد احتلال الجولان قامت السلطات "الإسرائيلية" بإغلاق جميع المدارس الوطنية، واستعملت بعضها لأغراض عسكرية، ولكن إثر تصاعد النضال الوطني وإصرار السكان على فتح المدارس، قامت بفتحها لكن بشروط، منها: أن يكون مدير التربية في الجولان يهودياً، وأن يُعيّن المدرسون من سلطات الاحتلال، وأن يوجد "مشرف تربوي عسكري يهودي" في كل مدرسة، وأن تُلغى كثير من المناهج السورية، وتُدرس مناهج "إسرائيلية" بدلاً منها، وأن تُدرس اللغة العبرية في المدارس. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٨١).

(٢) أيمن أبو جبل، حكايات جولانية، في الذكرى ٢١ لقرار ضم الجولان، إنترنت، [www.golan.com](http://www.golan.com)، تاريخ ١٥/٣/٢٠٠٧، ص ٨، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٢، وأيضاً: درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٣) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق، البند /٨١/، ص ٥، وأيضاً: التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، ص ٢٨، وأيضاً:

Report on AL-Kunaiterah province, op. cit, p. 7.

بين المدرّسين والطلاب<sup>(١)</sup>، وفرضت مناهج تدريسية خاصة، منها: "التراث الدرزي" و"علم الاجتماع للدروز" و"اللغة العربية والعبرية" و"تاريخ الدروز"<sup>(٢)</sup>. وقامت سلطات الاحتلال بتعيين معلمين غير مؤهلين في المدارس، معظمهم لم يكونوا قد أتموا دراستهم الثانوية، وفصلت عدداً كبيراً من المعلمين المؤهلين في الوقت نفسه، لأسباب سياسية<sup>(٣)</sup>، وأبعدت الكفاءات التربوية عن المدارس الثانوية إلى مدارس ابتدائية، وفرضت الإقامة الجبرية على المعلمين والمثقفين، وأجبرت المعلمين العرب على الانضمام إلى نقابة المعلمين في "إسرائيل"<sup>(٤)</sup>، ووضعت باقي المعلمين أمام خيارين: إما أن يعلّموا بعمود مُجدّد سنوياً، وإما أن يفصلوا من قطاع التربية بشكل نهائي. وأعطت السلطات "الإسرائيلية" ضمانات وحوافز، للمعلمين الذين يقبلون بحمل الجنسية "الإسرائيلية"، كما بدأت تمارس أشكالاً من الضغط على الطلاب وعلى أولياء الأمور، بهدف حرمانهم من حقهم في التعلّم<sup>(٥)</sup>.

(١) فرضت السلطات "الإسرائيلية" مادة اللغة العربية على الطلاب، وجعلتها مادة رئيسة على حساب اللغة العربية والمواد العلمية والاجتماعية، وعملت على إفراغ مادة الأدب العربي من مضامينها الوطنية والقومية؛ إذ اقتصرت على بعض الموضوعات الوصفية والشكلية، وركّزت على إغناء الأدبيات بموضوعات تمجّد "إسرائيل" وتاريخها ومشاريعها الاقتصادية، كما تركّزت مادة التاريخ في مضمونها على التاريخ العبري والحركة الصهيونية و"إسرائيل". (الحسكير، مرجع سابق، ص ٢١٣-٢١٤، وأيضاً: عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٢).

(٢) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ١٨٨. (٣) حمود مرعي، دراسة للأوضاع الثقافية والتعليمية في الجولان، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنهاء، شباط ١٩٩٣، ص ٤٥-٤٧.

(٤) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢١١، وأيضاً: عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٦١.

(٥) أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١٠.

وشكّلت السلطات "الإسرائيلية" لجنة خاصة تابعة إلى وزارة المعارف، سمّيت "لجنة المعارف والثقافة الدرزية"، هادفةً من ذلك تجسيد "هوية درزية" لفصل السكان السوريين عن انتمائهم القومي العربي، وبدأت تروّج من خلال منهاج "التراث الدرزي" لفكرة "القومية الدرزية"<sup>(١)</sup>. ومثال ذلك: (إن الثورة السورية الكبرى التي قامت ضد الاحتلال الفرنسي عام ١٩٢٥ بقيادة المجاهد سلطان باشا الأطرش، تُدرّس على أنها "ثورة درزية"، بحجّة أن قائدها يتبع للمذهب الدرزي)<sup>(٢)</sup>، مما دفع السكان السوريين إلى رفض هذه السياسة، فقاموا بحركات احتجاج شعبية، تحوّلت فيها المدارس إلى ميادين للنضال السياسي بأشكاله كلها، واتخذوا على عاتقهم مسؤولية التثقيف الذاتي، ونشر الوعي الوطني بين أبنائهم، من خلال الاعتماد على الإطار العائلي الذي أدّى فيه الوالدان دوراً أكثر فاعلية في تزويد أبنائهم بثقافة بديلة للثقافة التي تقدّمها لهم المدارس الرسمية، واتّخذت مبادرات ذاتية وجهود محلية منذ بداية الاحتلال لصياغة برامج ثقافية يستطيع السكان من خلالها الرد على سياسة الاحتلال<sup>(٣)</sup>. وقد تعمّقت

---

(١) أطباع إسرائيل في الجولان، إنترنت، مرجع سابق، ص ٢.

(٢) مرعي، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

(٣) تأسست رابطة الجامعيين في قرية مجدل شمس، ووضعت برنامجاً اجتماعياً وسياسياً تثقيفياً بمبادرة عدد من الجامعيين، واتخذت على عاتقها مهام عدّة، منها: الإشراف على النوادي الثقافية والرياضية والتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية في هذا المجال، وأدّت دوراً مهماً وحاسماً في مجمل النواحي العلمية والنضالية والاجتماعية والثقافية. وقد اشترك أعضاؤها في لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين في السجون "الإسرائيلية". (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٢٢٧).

هذه المبادرات وتوسعت إثر الإضراب المفتوح عام ١٩٨٢<sup>(١)</sup>. ومن جهتها فقد عمدت السلطات السورية إلى دعم هذه المبادرات وتشجيعها من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية والمستوى التعليمي الوطني في الجولان، وزيادة تواصل أبنائه مع وطنهم سورية؛ إذ قامت وزارة التربية السورية بتمويل وإدارة برامج تعليمية وثقافية موجهة، وبثها عبر القناة التلفزيونية والإذاعة الرسمية<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن قطاع التعليم في الجولان عانى مشكلات كثيرة، أهمها النقص الكبير في المدارس، وقاعات التدريس؛ إذ لا يوجد في القرى الست الباقية تحت الاحتلال سوى ١٢ / مدرسة، منها (٦ ابتدائي، ٣ إعدادي، و٢ ثانوي، وفرع واحد لمعهد متوسط تحضير في قرية مسعدة)، وتعاني هذه المدارس من الاكتظاظ في أعداد الطلاب، بسبب صغر حجمها، وعدم قدرتها على استيعاب أعداد الطلاب، بما لا يتناسب مع تطور المجتمع وتفرض سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" عليها رسوماً باهظة، يدفعها الطلاب، تقدّر في المرحلة الثانوية نحو /١٠٠/ دولار، وفي المرحلتين الإعدادية والابتدائية نحو /٤٠/ دولاراً<sup>(٣)</sup>، كما يعاني قطاع التعليم أيضاً من النقص في التجهيزات، والوسائل التعليمية، والتجاهل المتعمد لتدريس بعض المواد، مثل المواد الفنية والثقافية، والتشويه المقصود للمناهج الرئيسية<sup>(٤)</sup>، والاعتماد على المدارس والقاعات والغرف المستأجرة،

---

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) مذكرات شكيب أبو جبل، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٣) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤) منتديات رتوش، [www.rtoosh.com](http://www.rtoosh.com)، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

وعدم بناء مدارس جديدة والتناقص المستمر في أعداد الطلاب، وانقطاع كثير منهم عن الدراسة بقصد العمل، نتيجة سوء الظروف المعيشية لأسرهم<sup>(١)</sup>؛ إذ اضطر كثير من الطلاب إلى ترك مدارسهم، لمساعدة أولياء أمورهم في تحمّل أعباء الحياة التي أوجدتها ظروف الاحتلال، عن طريق سياسة الخنق الاقتصادي ورفع الأسعار، والمستجدات السياسية التي تفرض انقطاعهم، كالاقتال السياسي والأمني. وشكّلت عملية توظيف المدرسين وسيلة لمكافأة المدرسين المستعدين للتعاون مع السلطات "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>، كما أصبحت الكفاءة والمقدرة العلمية أقل أهمية من الاعتبارات السياسية في هذا المجال، وحُرِم المعلمون من تأسيس نقابة خاصة تتيح لهم تنظيم شؤونهم واتخاذ مواقف مشتركة. وبذلك سيطرت سلطات الاحتلال على القطاع التعليمي<sup>(٣)</sup>.

كما يعاني قطاع التعليم العالي في الجولان من مشكلات مشابهة لقطاع التربية؛ فقد تأثرت الحركة التعليمية منذ بداية الاحتلال سلبياً بشكل كبير. وعلى الرغم من اتجاه بعض الطلبة لمتابعة تحصيلهم العلمي، في ظل ظروفهم القسرية، وخياراتهم المحدودة، إلى الجامعات "الإسرائيلية" بوصفها خياراً وحيداً، فقد واجهتهم عقبات كثيرة بسبب الشروط التعجيزية للقبول والحواجز النفسية للعيش داخل المجتمع "الإسرائيلي"، والرسوم الباهظة المفروضة عليهم (التي تزيد عن /٧٠٠٠/ دولار للطلاب الواحد سنوياً)،

---

(١) التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) Report on AL-Kunaiterah province, op. cit, p. 7.

(٣) مرعي، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٣.



وضعف المناهج التدريسية في المرحلة الثانوية، مما أدى بالطبع إلى قلة أعداد طلاب التعليم العالي<sup>(١)</sup>.

وبعد مطالبة سورية وقيامها بجهود كبيرة من خلال المنظمات الدولية وهيئة الأمم المتحدة، وافقت "إسرائيل" في عام ١٩٧٧ على السماح بسفر ١٢/ طالباً بشكل سنوي إلى سورية، لمتابعة تعليمهم العالي في جامعة دمشق<sup>(٢)</sup>، لكنها ألغت هذا الإجراء في عام ١٩٨٢ إثر الإضراب، بهدف معاقبة سكان الجولان، وفي تلك الفترة سافر إلى سورية ٦٥/ طالباً أنهموا دراستهم الجامعية وعادوا إلى الجولان. وقد قابلت سورية الإجراء "الإسرائيلي" بتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، لتقديم منح خاصة إلى طلاب الجولان للدراسة في جامعاته فاستفاد منها أكثر من ٢١٥/ طالباً<sup>(٣)</sup>.

وفي الإطار ذاته فإن الوضع الثقافي في الجولان يعاني من مشاكل مشابهة للمشاكل التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم، بسبب النقص الشديد في وسائل نشر الثقافة، وإغلاق المؤسسات الثقافية الفاعلة، وعدم توفر مراكز فنية وثقافية، والافتقار إلى المكتبات العامة وعدم وجود مرافق

---

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤، وأيضاً: عبد الكريم، الممارسات

الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) بالرغم من قدوم بعض الطلاب لمتابعة تحصيلهم العلمي في الجامعات السورية، فإن عدداً كبيراً من طلاب الجولان محرومون من التحصيل العلمي العالي لأسباب عدة: يأتي في مقدمتها سياسة الحرمان التي تمارسها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي"، وعدم قدرة الأهالي على إرسال أبنائهم للدراسة على نفقتهم الخاصة إلى الخارج لهذا الغرض. (مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ١٨٤).

(٣) مرعي، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

ثقافية خاصة، وانعدام الحركة الصحفية، وعدم السماح بوصول أية مواد ثقافية أو صحفية أو نشرات دورية<sup>(١)</sup>.

وهكذا، فقد عملت السلطات "الإسرائيلية" على فرض واقع مأساوي في قطاع التعليم والثقافة في الجولان بهدف تدميره، بما ينسجم مع أهداف "إسرائيل" السياسية، التي ترمي إلى اضطهاد السكان، فاستغلّت المؤسسات التعليمية لتكريس سيطرتها عليهم، ومارست "سياسة التجهيل" عمداً على السكان، مما أدى إلى قلة نسبة الطلاب الجولانيين في الجامعات "الإسرائيلية" بشكل لا يتناسب مطلقاً مع أعداد الطلاب اليهود، مع ملاحظة ازدياد الفرق في مراحل ومستويات التعليم المتقدمة، فقد تزايدت نسبة الطلاب السوريين في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في المرحلة الجامعية، كما بذلت الحكومات "الإسرائيلية" جهوداً كبيرة لطمس معالم الثقافة العربية في الجولان بتزوير التاريخ والتراث، ومنع كل صور التعبير عن هذه الثقافة، بهدف القضاء عليها، وإضعاف الانتماء القومي لدى السكان، وتهويدهم، وغرس فكرة "القومية الصهيونية" في أذهانهم، وقطع الصلة بين حاضرهم وماضيهم، وتشويه الحقائق المتعلقة بتاريخ وجغرافية الجولان. ولكن على الرغم من ذلك، فإن السكان السوريين استطاعوا تحقيق إنجازات ملحوظة بجهود ذاتية، أثبتت مقدرتهم على مواجهة الواقع المفروض.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم ٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٦، وأيضاً: أطماع إسرائيل في الجولان، إنترنت، مرجع سابق، ص ٢-٥، وأيضاً: درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

## هـ- الأوضاع الخدمية (البناء والتنظيم العمراني):

شهد قطاع البناء والتنظيم العمراني في قرى الجولان، تدهوراً كبيراً تحت الاحتلال "الإسرائيلي". فقد عدّت سلطات الاحتلال جميع الأراضي والقرى التي نزع أصحابها عنها "أملاك دولة". وبذلك أصبح أكثر من ٩٠% من مساحة الجولان بحكم المصادر. ولم تكتفِ السلطات "الإسرائيلية" بذلك، بل قامت بمصادرة أكثر من ٣٠% من أراضي القرى الباقية بحجة الضرورات الأمنية والعسكرية، أو بذريعة أن أصحاب هذه الأراضي لا يملكون الوثائق اللازمة لإثبات ملكيتهم لها، وحوّلت مساحات واسعة منها إلى معسكرات للجيش "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>، في حين حوّلت المساحات المتبقية إلى حقول للألغام، يقدر عددها بنحو ٧٦/ حقلاً، يقع عدد منها في داخل أو في محيط القرى السورية المحتلة<sup>(٢)</sup>، كما فرضت قيوداً شديدة على استخدام السكان للأراضي التي بقيت في أيديهم، وذلك من أجل ضمان الاستيلاء على جميع الأراضي التي تحتاجها في تكثيف البنية

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم ٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٢، وأيضاً: عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) تسببت الألغام التي زرعتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بشكل عشوائي في الجولان، بوفاة أكثر من ٢٠٢/ مواطناً، معظمهم من الأطفال، كما تسببت في إصابة أكثر من ٣٢٩/ مواطناً بإعاقات دائمة. (صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد ١٢٤٩٩/، الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٤، ص ١، وأيضاً: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق، البند ٨٣/، ص ٦، وأيضاً: التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق ص ٢٨)، وأيضاً: انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٨)، وأيضاً: ملحق الجداول، الجدول رقم (٦).

الديمغرافية للمستوطنات الصهيونية التي أقامتها في الجولان، وعزل التجمعات السكانية للمواطنين العرب السوريين، بما يضمن عدم قيام تجمعات سكانية عربية متصلة مع بعضها<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمدت سلطات الاحتلال على الصلاحيات الموكلة إليها، بموجب الأمر العسكري رقم (٢) الصادر في ١٨/٦/١٩٦٧، لدعم عمليات الاستيطان في الجولان بالوسائل كلّها بغرض تغيير الواقع الديمغرافي والعمراني فيه. وفي الوقت نفسه قضى هذا الأمر بضرورة الحصول على رخصة صادرة عن سلطات الاحتلال في حال أراد السكّان السوريون القيام بأعمال البناء والعمران في قراهم. كما قامت قوات الاحتلال بتطبيق بنود الأمر العسكري رقم (١٥١) الصادر في ٦/٩/١٩٦٨، والمتعلق بأعمال البناء، الذي حظّر على السكان السوريين القيام بأعمال البناء مهما كان نوعها في القرى المتبقية، مثل بناء البيوت السكنية أو الجدران الاستنادية أو الحواجز والسدود الترايبية أو حتى السياج (يقصد به تحديد قطعة أرض لأحد المواطنين) من دون الحصول على ترخيص، ونصّ الأمر نفسه على وجوب هدم أي بناء شُيّد بشكل يتناقض مع أحكام هذا الأمر<sup>(٢)</sup>.

كما استخدمت سلطات الاحتلال الصلاحيات الموكلة إليها بموجب الأمر العسكري رقم (٢٥٢) الصادر في ٦/٩/١٩٧١، والمتعلق بأعمال التنظيم العمراني، الذي نصّ على إقامة لجنة إقليمية للتنظيم والبناء، يعيّنهما

---

(١) منتديات رتوش، [www.rtoosh.com](http://www.rtoosh.com)، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) أيوب وفخر الدين، مرجع سابق، ص ٨٤.

قائد قوات الاحتلال في الجولان، وتكون مهمتها محصورة بتقديم المشورة له، والمساعدة في إعداد المشاريع الهيكلية للقرى والمناطق، متدرعةً بضرورة حماية حقوق السكان العرب ومنفعتهم<sup>(١)</sup>. وجاء في المادة /٣٤/ من هذا الأمر ما يأتي: (لا يجوز لأحد القيام بأي عمل إنشائي، أو الشروع فيه، إلا بعد منحه ترخيصاً بذلك من قبل اللجنة الفرعية الخاصة، ولا يسمح له بمخالفة شروط هذا الترخيص). ومن هذه الأعمال التي حدّدها هذا الأمر:

١ - إنشاء بناية أو هدمها أو إعادة إنشائها كلياً أو جزئياً، أو ترميم أية بناية قائمة بشكل يخالف شروط الترخيص.

٢ - تخطيط الطرق أو تعبيدها أو إغلاقها.

٣ - القيام بكل ما يغيّر سطح الأرض أو سلامتها، من قلع أو حفر أو استخراج أو ردم باستثناء بعض الأعمال الزراعية العادية<sup>(٢)</sup>.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بمصادرة الأراضي وفرض القيود على أعمال البناء والتوسع العمراني في القرى الباقية تحت الاحتلال، بل قامت بزراعة الألغام في محيط القرى المحاذية لخط وقف إطلاق النار، مما جعل إمكانية التوسع العمراني فيها أمراً غير ممكن<sup>(٣)</sup>. وخير مثال على ذلك: (قرية مجدل شمس التي يحاذيها خط وقف إطلاق النار في شرقها

---

(١) الجمعية العربية للتطوير، سياسة مصادرة الأراضي في مرتفعات الجولان السوري المحتل، مجدل شمس إصدار دار الشراة للنشر، كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١٣.

(٢) أيوب وفخر الدين، المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٣) أحمد خاطر، تقرير حول البناء ومشاكله في قرى الجولان المحتل، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنهاء، شباط ١٩٩٣، ص ٣٦.

على بعد أمتار قليلة من البيوت. وحتى المساحات المتبقية من الأراضي داخل القرية وفي محيطها، فإن القوانين "الإسرائيلية" حدّدت إمكانية البناء فيها بنسب قليلة؛ إذ لا يسمح بالبناء إلا بنسبة /٥٠% من المساحة داخل القرية و/٣٦% في محيطها)، وكذلك قامت بزرع الألغام في داخل القرية في موقع يدعى تلّة الريحانة، حيث ذهب ضحية هذه الألغام، كثيرٌ من الأطفال. ولجأت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" إلى ابتزاز السكان السوريين، من خلال اتّباع أسلوب الترغيب والترهيب؛ إذ أوقفت تصاريح الموافقة على رخص البناء الجديدة، مُدّعيةً بأن الأراضي المطلوب البناء فيها هي "أملاك دولة"، وطلبت منهم إثبات ملكية الأرض حسب القانون "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>، وطلبت أصحابها بوثائق مكتوبة (سندات طابو) تثبت ملكيتهم الخاصة لها، وقامت بمصادرة تلك الأراضي التي لم يقدّم أصحابها تلك الوثائق<sup>(٢)</sup>.

وعملت على إغراء السكان الذين لا يملكون تلك السندات حتى يوقعوا على وثائق تتضمّن اعترافاً منهم بأن هذه الأراضي هي "ملك للدولة"، وأنهم مستأجرون لها مدة ٩٠ عاماً أو أنهم اشتروا هذه الأراضي من إدارة أراضي "إسرائيل" بأسعار مخفضة، لكن بشرط أن تتضمن عقود

---

(١) الجمعية العربية للتطوير، مصدر سابق، ص ٦-١١.

(٢) أصدرت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٨٢ ما سمّي "قانون البناء والتخطيط" وهو قانون يهدف إلى منع المواطنين العرب من إصلاح بيوتهم، أو توسيعها، أو إعادة بناء ما تهدّم منها، كما يمنع عليهم البناء خارج القرى وفي محيطها، وذلك لإجبارهم على النزوح، والتضييق عليهم. (دراسة بعنوان: الصهيونية والعنصرية، دمشق، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، د.ت، ص ٣٣).

الشراء اعترافاً ضمناً من السكان "بملكية الدولة" لهذه الأراضي. وقد قدّم المواطنون في الجولان السوري المحتل مئات الطلبات للحصول على رخص للبناء في أراضيهم، لكنّ السلطات "الإسرائيلية" رفضت جميع هذه الطلبات، بسبب امتناع أصحاب هذه الأراضي عن التوقيع على عقود الاستئجار أو الشراء، وقامت باعتقال معظم الذين بنوا منازل في هذه المناطق، ومحاکمتهم وتغريمهم بمبالغ مالية باهظة، وأصدرت بحق بعضهم أوامر بهدم منازلهم. ولكن على الرغم من الضائقة السكنية القائمة في قرى الجولان والحاجة الماسّة للبناء فإن الوعي الوطني للسكان وإدراكهم لخطورة التوقيع على تلك العقود جعلهم يجمّدون مشاريع البناء<sup>(١)</sup>.

ووضعت سلطات الاحتلال عراقيل أخرى، تهدف إلى معاقبة السكان والضغط عليهم وامتنتعت عن إعطاء رخص جديدة للبناء<sup>(٢)</sup>، واشترطت على من يريد الحصول على رخصة بناء الاعتراف والتوقيع على تصريح بأن الأراضي المجاورة لأرضه هي "أملاك دولة" وأجبرت المواطنين على تقديم مخططات جديدة في حال أرادوا تحسين البناء القائم، وفرضت عليهم ضرائب جديدة إضافية، ورسوماً لا تتناسب مطلقاً مع التسهيلات التي تدعي تقديمها لهم. كما فرضت عقوبات ومخالفات على أصحاب المحلات والورش الحرفية، بحجة أن محلاتهم وورشهم ليست

---

(١) خاطر، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) تقرير النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١١/٧/٢٠١١/٤، تاريخ ١٩٨٦/٥/٢٥، (أعمال تعسفية، الجولان المحتل)، ص ١، وأيضاً: الجمعية العربية للتطوير، المصدر السابق، ص ١-١٨.

داخل منطقة صناعية. وفي الوقت نفسه لا تسمح لهم بإقامة منطقة صناعية خاصة بهم خارج الضواحي السكنية. وقد انعكس ذلك سلباً على إمكانية تطوير الحرف والصناعات، وأدى إلى خنق التطور الاقتصادي للمجتمع الجولاني، ومن ثمّ تسهيل السيطرة عليه سياسياً<sup>(١)</sup>.

وهذه السياسة نفسها اتبعتها سلطات الاحتلال إزاء المناطق المخصصة لبناء المنشآت العامة، مثل المدارس والملاعب الرياضية والحدائق والمراكز الصحية وغيرها<sup>(٢)</sup>. فقد منعت ترميم وتطوير وتوسيع الأبنية القائمة المخصصة لهذه المنشآت، كما رفضت إعطاء أراضٍ بديلة وتراخيص بناء لأصحاب الأماكن المخصصة لبناء منشآت جديدة، على الرغم من استعدادهم للتنازل عنها للمصلحة العامة<sup>(٣)</sup>، متممّةً في ذلك تغيير الطابع العمراني، والتكوين الديمغرافي، والهيكّل المؤسسي، والمركز القانوني للجولان السوري المحتل، ومخالفةً بذلك جميع قرارات الأمم المتحدة، والهيئات الدولية المعنية بهذا الشأن<sup>(٤)</sup>.

---

(١) إن الهدف الحقيقي من الإجراءات "الإسرائيلية" في هذا المجال هو عزل الجولان، وسلخه عن وطنه السوري، وفرض سياسة الأمر الواقع، بهدف تغيير المعالم الديمغرافية فيه. (الإرهاب الصهيوني، مصدر سابق، ص ٤٧-٤٨).

(٢) أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) خاطر، مرجع سابق، ص ٣٩، وأيضاً: الجمعية العربية للتطوير، مصدر سابق، ص ٥.

(٤) تقرير لجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المتعلق بانتهاكات إسرائيل في الجولان، الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٩، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٢٩)، وأيضاً: تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، الدورة /٩٥/، مرجع سابق، ص ٢٣.



وتعمّدت سلطات الاحتلال إهمال البنية التحتية في القرى؛ إذ إن القسم الأكبر من الشوارع غير معبّد، وهي بطبيعتها شوارع ضيقة، لا تلبّي حاجة التطور السكّاني والخدمي. كما أن خدمات الصرف الصحي فيها لا تفي بالغرض المطلوب، ولم تعمل المجالس البلدية المعنية من قبل سلطات الاحتلال، على إقامة نظام مركزي لها. والمنازل، في معظمها، لا تتصل بشبكات الصرف الصحي التي تصب في الأودية القريبة جداً من القرى، وإنما تعتمد على خزانات أرضية تُفرّغ مياهها في فصل الشتاء، وتقتصر خدمات البلديات على جمع النفايات فقط<sup>(١)</sup>.

ويعتمد معظم السكان على أنفسهم من خلال المشاركة في العمل الجماعي التطوعي لإقامة مشاريع جديدة للبنى التحتية، أو تطوير البنى القائمة، مثل إصلاح وترميم وتعبيد الشوارع داخل القرى وخارجها، وإنجاز شبكات محلية للصرف الصحي على حسابهم الخاص. ولكن هذه الفعاليات الشعبية بقيت في الواقع، عاجزة عن حل تلك المشكلات بمفردها ولاسيّما في ظل غياب أي دور للمجالس المحلية<sup>(٢)</sup>.

ويشير الاستبيان الذي أجرته الجمعية العربية للتطوير في الجولان عام ١٩٩٤ والإحصائيات التي جمعتها، إلى أن أقدم منزل سُجّل من خلال المسح وما زال قائماً، كان قد بُني في عام ١٩١٠، وأن النسبة المئوية للمنازل التي سُيِّدت في الجولان بين عامي ١٩١٠ - ١٩٥٨ وصلت إلى ٩,٣% من المجموع الكلي للمنازل<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) خاطر، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٤.

ويُستدلّ من ذلك على أن الازدهار الفعلي لقطاع البناء والعمران في الجولان، يعود إلى مرحلة ما قبل الاحتلال، وأن القيود التي فرضتها السلطات "الإسرائيلية" فيه بعد احتلالها له والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي نتجت عن الاحتلال، هي السبب في تراجع هذا القطاع. كما يُستدل أيضاً أن النسبة الكبيرة من المنازل التي شُيّدت قبل الاحتلال أصبحت قديمة جداً، وهي بحاجة للترميم والإصلاح، لكن السلطات "الإسرائيلية" تمنع ذلك.

لقد اتبعت "إسرائيل" في مجال التنظيم العمراني، مبدأ التخطيط العام الطويل الأمد. وأرادت من خلاله إجبار السكان على الرضوخ لإرادتها، وجعلهم مضطرين للرجوع إليها حتى في أصغر الأمور شأنًا، واستدراجهم للارتباط بسلطة الاحتلال وأجهزتها كلها، وهدفت من تلك السياسة تهويد الأرض، والتضييق على السكان، لإجبارهم على ترك أراضيهم والنزوح عنها، كما أرادت خنق حركة البناء والتوسع العمراني في القرى الباقية التي هي بحاجة ماسّة لأبنية ومنازل تتناسب مع التزايد الطبيعي للسكان. وأدّت تلك السياسة إلى بروز مشكلة الازدحام السكاني، وما يتبعها من ظروف معيشية سيئة ونقص في الخدمات.

ثالثاً- المتغيّرات والممارسات في السياسة "الإسرائيلية" تجاه الجولان السوري المحتلّ (محاولات التهويد):

اتخذت السلطات "الإسرائيلية" مجموعة من الإجراءات غير القانونية في الجولان العربي السوري هدفت من خلالها إلى تهويد الجولان أرضاً وشعباً، ومحاولة إلحاقه بالكيان الصهيوني، ومن أهم تلك الإجراءات:

١ - محاولة فرض الجنسية "الإسرائيلية" على مواطني الجولان عام

١٩٧٨ ورفضهم لها:

عملت "إسرائيل" على عرض الجنسية "الإسرائيلية" على المواطنين في إطار سعيها لتهويد الأرض والسكان، معتمدةً في ذلك على مبدأ "الترغيب والترهيب"، بهدف ضرب هويتهم وانتمائهم إلى وطنهم سورية؛ إذ قامت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بعزل مختير القرى المنتخبين من قبل المواطنين وفرضت "مجالس محلية" معينة من قبلها، سَعَت إلى ربط المواطنين بمنظمات "إسرائيلية"<sup>(١)</sup>، منها: "منظمة الكشاف الدرزي - الإسرائيلي"، و"المنظمة الدرزية - الصهيونية". كما أقامت منظمات داخل القرى المحتلة منها "الدائرة الدرزية - الصهيونية"، وقدمت تسهيلات وإغراءات إلى المنضمين إليها، وفي الوقت نفسه منعت المواطنين السوريين من تشكيل الجمعيات الخيرية الإنسانية الخاصة بهم والمنظمات الوطنية التي حاولوا إقامتها<sup>(٢)</sup>.

ومع بداية عام ١٩٧٨ قامت السلطات "الإسرائيلية" في الجولان، بعرض الجنسية "الإسرائيلية" على السكان السوريين<sup>(٣)</sup>، وعمدت إلى تشجيعهم على الإسراع في الحصول عليها، وبيّنت لهم "المزايا والحقوق" التي سيحصلون عليها في حال استلامهم الهوية "الإسرائيلية" وقبولهم لها<sup>(٤)</sup>. ويتلخص هذا الإجراء بعرض الجنسية "الإسرائيلية" على سكان

(١) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٣) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) رحاب عمورة، قصة انتفاضة أهلنا في الجولان، صحيفة الجولان، الفينطرة، العدد /١٦/، الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩، ص ٤.

الجولان وفقاً لحق "الاختيار الحر"، ويحق لكل مواطن عربي في الجولان وفقاً لهذا الإجراء أن يطلب الجنسية "الإسرائيلية"، وعندها سيتمتع بجميع حقوق المواطن "الإسرائيلي"، بما في ذلك حق الاقتراع في الكنيست<sup>(١)</sup>.

وبهدف إعطاء السلطات "الإسرائيلية" لهذا الإجراء صفة قانونية، رفعت لجنة مستوطنات الجولان والجليل وغور الأردن عريضة بهذا الخصوص إلى الكنيست "الإسرائيلي" جاء فيها: "إن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل"، وجمعت تلك اللجنة تواريخ /٧٣/ عضواً من أعضاء الكنيست من الموافقين على ما جاء في تلك العريضة<sup>(٢)</sup>، كما قامت تلك اللجنة بجمع نحو /٧٤٥٠٠٠/ توقيع على عريضة سلمت إلى رئيس الوزراء "الإسرائيلي" مناحيم بيغن Menachem Begin (١٩٧٧-١٩٨٣) في ١/١/١٩٨٠، طالبت بضمّ الجولان إلى "إسرائيل"، والإسراع في إصدار قانون الضم<sup>(٣)</sup>. وإزاء ذلك قامت لجنة الداخلية والأمن في الكنيست بالبحث في مسألة تعديل قانون الجنسية "الإسرائيلي" الذي يتيح للحكومة منح الجنسية إلى سكان المناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧م بما فيها الجولان. وأقرت تلك اللجنة الصيغة النهائية لقرار بهذا الخصوص صدر في ٢٢/٧/١٩٨٠<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) قهوجي، إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٦٥.
  - (٢) إبراهيم عبد الكريم، الكنيست و"قانون الجولان"، (دراسة في العملية التشريعية وحالة تطبيقية)، مجلة الأرض، دمشق، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٧، ص ٩، وأيضاً: بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٢.
  - (٣) إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، مصدر سابق، ص ١٨-١٩.
  - (٤) تيسير أبو حمدان، الجولان بين الحق والباطل، صحيفة الرأي، عمان، ٥/١١/١٩٩٣، ص ١، وأيضاً: بدوان، المرجع السابق، ص ٥٢.

وإثر صدور ذلك القرار، بدأت السلطات "الإسرائيلية" في الجولان بالضغظ على السكان السوريين لإجبارهم على قبول الهوية "الإسرائيلية"، كما قامت بسلسلة من الإجراءات القمعية بحق المواطنين، هدفت إلى ترهيبهم، وحملهم على القبول بالجنسية "الإسرائيلية" بعد أن أخفقت سياسة الترغيب التي قامت بها تجاههم<sup>(١)</sup>، فعمدت إلى إجبار كل من يتقدم بأي طلب إلى السلطات "الإسرائيلية" لحاجة صحية، أو معيشية، أو تعليمية، أو إنسانية، على التقدم بطلب لمنحه الجنسية "الإسرائيلية" قبل الموافقة أو الردّ على طلبه. وتجلّى ذلك بوضوح من خلال رفض السلطات "الإسرائيلية" تسجيل الولادات والوفيات إلا لمن تقدّم وطلب الجنسية "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>. ولكن على الرغم من الإجراءات "الإسرائيلية" بحق المواطنين السوريين، فإن تلك السياسة أخفقت إخفاقاً ذريعاً، بسبب رفض السكان قبول الهويات "الإسرائيلية"؛ إذ لم يقبل بتسلّمها سوى /٤٠٠/ شخص، كان من بينهم /٣٠٠/ يحملون الجنسية "الإسرائيلية" في الأصل، وقد انتقلوا من داخل "إسرائيل" إلى الجولان لأسباب عائلية تتعلق بجمع الشمل مع أقاربهم، ومنهم من كان من المتعاونين مع الاحتلال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الإرهاب الصهيوني، مصدر سابق، ص ٤٨، وأيضاً: عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) على الرغم من قبول هذا العدد الضئيل استلام الهويات "الإسرائيلية" تحت التهديد والضغظ، فقد أعاد أكثر من (٢٥٠) شخصاً منهم تلك الهويات إلى السلطات "الإسرائيلية" تحت تأثير الضغظ الشعبي المقاوم والمعارض لتلك الخطوة، وهذا ما دفع وزارة الداخلية "الإسرائيلية" إلى فتح مكاتب خاصة في الجولان لاستعادة الهويات في ١٩٨١/٩/٢٣، كما قدمت طلبات أخرى عن طريق محامين لإعادة تلك الهويات ومنهم أشخاص عرفوا بتأييدهم للاحتلال. (كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٤٢، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٩٧).

وقد دفعت السياسة "الإسرائيلية" المواطنين السوريين في الجولان، إلى القيام بحركة معارضة شعبية مقاومة إزاء الاحتلال، وسياسته القمعية بحقهم، والعمل على إفشال المشروع الرامي إلى تهويد الجولان<sup>(١)</sup>، فطالبوا بعودته إلى الوطن السوري، وقاموا بمظاهرات كبيرة ضد الاحتلال. وقد تجلّت حركة الرفض الشعبي من خلال عقد اجتماع وطني كبير في قرية مجدل شمس بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨١، أصدر فيه رجال الدين من شتى الفئات الوثيقة الوطنية لأهالي الجولان التي قضت بتطبيق قرار الحرمان الديني والاجتماعي على حاملي الهوية "الإسرائيلية" والمتعاونين من سكان الجولان مع السلطات "الإسرائيلية"<sup>(٢)</sup>.

وقد وجه أهالي الجولان هذه الوثيقة إلى كل الجهات الرسمية والشعبية في العالم أجمع، وإلى منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وإلى الرأي العام العربي والعالمي، وأعلنوا موقفاً رسمياً بشكل واضح إزاء الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان وسياسته التهودية فيه<sup>(٣)</sup>. ومن أهم ما جاء في هذه الوثيقة مايلي:

١ - عدت الوثيقة الجولان جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية.

٢ - اعتبار الجنسية العربية السورية صفة ملازمة لأهالي الجولان، وأنها لا تزال تنتقل بحكم الوراثة من الآباء إلى الأبناء.

---

(١) عمورة، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ٩-١٠، وأيضاً: فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) ملي، مرجع سابق، ص ٧.

٣- اعتبار الملكيات والأراضي الزراعية ملكية مقدسة لأبناء المجتمع السوري في الجولان. وكل مواطن يبيع أو يتنازل أو يتخلى عن شبر منها لسلطات الاحتلال يكون قد ارتكب جريمة كبرى، وخيانة أخلاقية بحق مجتمعه ووطنه لا يمكن أن تغفر.

٤- أكدت الوثيقة عدم اعتراف السكان السوريين بأي قرار تصدره "إسرائيل" من أجل ضم الجولان إليها، كما أكدت رفضهم بشكل قاطع لقرارات الحكومة "الإسرائيلية" الهادفة إلى سلب شخصيتهم العربية السورية.

٥- رفضت الوثيقة بشدة قبول المجالس المحلية والمذهبية التي أقامت سلطات الاحتلال وأكدت عدم شرعيتها بالمطلق، لأنها عُيِّنت من الحاكم العسكري "الإسرائيلي"، كما أكدت أن هذه المجالس لا تمثل آراء السكان السوريين بأي حال من الأحوال.

٦- حكمت الوثيقة على كل شخص من سكان الجولان يستبدل بجنسيته السورية الجنسية "الإسرائيلية" بأنه سيء إلى الكرامة العامة والشرف الوطني والانتفاء القومي وإلى الدين والتقاليد العامة، ويعد خائناً لبلاده.

٧- قرّر الأهالي في هذه الوثيقة قراراً لا رجعة عنه، بأن كل من يتجنس الجنسية "الإسرائيلية" أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة يكون مجحوداً ومطروداً من دينهم ومن ترابطهم الاجتماعي، ويجرم التعامل معه أو مشاركته أفراحه وأحزانه أو التزاوج معه، إلى أن يقر بذنبه، ويتراجع عن خطيئته ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر نص الوثيقة الوطنية للمواطنين العرب السوريين في الجولان، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٣٠).

وقد وقَّعَ على هذه الوثيقة ثلاثون زعيماً من زعماء وممثلي أهالي الجولان. وقد شكَّلت حجر الأساس الذي استندت إليه المقاومة الشعبية في رفضها للاحتلال وإجراءاته التعسفية بحق المواطنين السوريين في الجولان، وجاءت تتويجاً لسلسلة من النضال الجماهيري السياسي لأهالي الجولان، كما أنها قطعت الطريق أمام المتعاونين مع الاحتلال وأدَّت إلى إفشال الخطة التهودية "الإسرائيلية" للجولان السوري<sup>(١)</sup>.

وبالتزامن مع هذه الوثيقة الوطنية وفي السياق نفسه، استمر النضال الجماهيري السياسي لسكان الجولان السوريين، فأصدروا بياناً سياسياً موجهاً إلى الرأي العام العالمي والعربي، فضحوا فيه ممارسات سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" إزاءهم، وبيَّنوا الإجراءات التعسفية الرامية إلى تهويدهم وإجبارهم على الرضوخ إلى المؤامرة الموجهة إلى جنسيتهم العربية السورية ومحاولة ثنيهم عن موقفهم الحازم تجاه قضيتهم، وتحدَّث البيان عن تدخلات الحاكم العسكري "الإسرائيلي" في الشؤون الدينية للأهالي، من خلال الضغط الشديد على رجال الدين، وأوضح رفضهم للمجالس المحلية والمذهبية التي فرضها الاحتلال، وأكد أن هذه المجالس لا تمثل وجهة نظر المواطنين، إنما تمثل السلطة التي عينتهم، كما أكد البيان رفض المواطنين للمناهج التعليمية "الإسرائيلية" التي فرضتها سلطات الاحتلال، وأشار إلى سياسة "إسرائيل" في مجال السيطرة على المياه الجوفية والبحيرات والينابيع التي سرقت مياهها، وحولتها إلى المستوطنات "الإسرائيلية" في الوقت الذي لم تسمح فيه تلك السلطات بإنجاز مشروع المياه الذي كان

---

(١) ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.



السكان قد بدؤوا العمل به ورصدوا له مبالغ مالية كبيرة بهدف إرواء بسايتهم ومزروعاتهم. وفضلاً عن ذلك فقد أوضح البيان محاولات القمع التي تعرض لها السكان للقضاء على الروح الوطنية السائدة بينهم، من خلال الاعتقالات وفرض الإقامة الجبرية على المواطنين، وكذلك فصل المدرسين والمعلمين والعمال من أعمالهم للأسباب ذاتها، ورفض البيان بشدة إجراءات سلطات الاحتلال المتعلقة بمحاولة فصل السكان عن تاريخهم وتراثهم القومي العربي، التي تمثلت بفرض مادة "التراث الدرزي" في المنهاج التعليمي، وأكد أن تراث الجولان السوري جزء من تراث الأمة العربية<sup>(١)</sup>.

قد شكل الموقف السياسي الوطني لسكان الجولان السوريين الذي عبّروا عنه بمواقف متعدّدة من النضال الجماهيري، وتوّج بإصدار الوثيقة الوطنية والبيان السياسي الذي تلاها، عاملاً حاسماً في حركة المقاومة الوطنية لسكان الجولان. وبالمقابل فقد اتسم ردّ الفعل "الإسرائيلي" بفرض المزيد من الضغوط بما فيها الاعتقالات وفرض منع التجوّل على المواطنين، وتصعيد الموقف المعادي تجاههم، وزيادة الإجراءات القمعية بحقهم؛ إذ بدأت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بتنفيذ حملات منظمّة ومستمرة من الاعتقالات السياسية والأمنية لمواطني الجولان، تميّز بها عام ١٩٨١، إذ اعتقلت في ١٩٨١/٦/١ خمسة من القادة الوطنيين، ومدّدت اعتقالهم في ١٩٨١/٨/٣١ مرة أخرى، وفي الوقت نفسه أقدمت السلطات "الإسرائيلية" على قطع مياه الشرب عن قرى الجولان، محاولة الضغط على

---

(١) الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية، بتاريخ

السكان لثنيهم عن موقفهم، لكنهم ردّوا بمظاهرة كبيرة في ١٩٨١/٨/٩ اضطرت على أثرها السلطات "الإسرائيلية" إلى إطلاق سراح القادة الخمسة المعتقلين، كما قامت تلك السلطات في ١٩٨١/١١/١٩ بتقديم ٥٠/ تلميذاً من جميع قرى الجولان إلى محكمة عسكرية بتهمة التحريض والدعوة إلى إضراب عام في ثانوية قرية مسعدة، وأصدرت بحقهم أحكاماً عرفية بالسجن، وأقدم جنود الاحتلال على ضرب بعض الطلاب واعتقالهم في ١٩٨١/١١/٢٦ بتهمة إهانة "المعلم الإسرائيلي لمادة الصهيونية"<sup>(١)</sup>.

ولكن في الوقت ذاته تزايدت الضغوط الشعبية على من بقي من المتعاونين مع سلطات الاحتلال "الإسرائيلي"، وأدّت إلى محاصرتهم اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي اختفاء ظاهرة المتعاونين مع الاحتلال بشكل شبه كامل، وقطع الطريق أمامهم، كما أدّت إلى إفشال الخطة التهودية "الإسرائيلية" في الجولان<sup>(٢)</sup>.

## ٢- قرار ضم الجولان في ١٤/١٢/١٩٨١:

سارع المسؤولون "الإسرائيليون" بعد انتهاء حرب تشرين، إلى إطلاق تصريحات عدّة، أعلنوا فيها رفضهم التام للانسحاب "الإسرائيلي" من الجولان، وتنفيذ القرارات الدولية الشرعية بهذا الشأن؛ إذ صرّحت رئيسة الوزراء "الإسرائيلية" غولدا مائير في بداية شهر آذار عام ١٩٧٤ بقولها: "إنّ الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل"<sup>(٣)</sup>، وأعلن رئيس الوزراء "الإسرائيلي"

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٨.

مناحيم بيغن في شهر تموز عام ١٩٨١: "إن إسرائيل" لن تتخلى عن الجولان ولن تزال أية مستوطنة أقيمت على أرضه، وإن الحكومة هي التي تقرر التوقيت المناسب لتطبيق القانون والحكم والإدارة "الإسرائيلية" فيه"<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من اختلاف الأحزاب السياسية "الإسرائيلية" في وجهات نظرها تجاه الجولان وأهميته بالنسبة إلى "إسرائيل"، فإنها اتفقت على وجوب إبقاء الجولان تحت السيادة "الإسرائيلية" لدواعٍ أمنية أو سياسية<sup>(٢)</sup>. ولمّا أدركت الحكومة "الإسرائيلية" استحالة إجبار السكان على التسليم بقبول الجنسية "الإسرائيلية"، عمدت إلى اتخاذ الإجراءات الأخطر تجاه الجولان المتمثل في قرار الضم الذي أصدره الكنيست "الإسرائيلي" على شكل قانون في ١٤/١٢/١٩٨١<sup>(٣)</sup>، مفترضةً أنّ ذلك سوف يشكل ضغطاً

---

(١) ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٧٩، وأيضاً: السيد حسين، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) تمثلت الاختلافات بشأن ذلك بمشاريع طرحتها الأحزاب "الإسرائيلية"، ففي حين تحدث حزب العمل عن حدود يمكن الدفاع عنها، أكد أن "إسرائيل" لن تعود إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، إذ طالب الوزير عن حزب العمل إيغال آلون في مشروعه بأن تحتفظ "إسرائيل" بالجولان لمنع سورية من إمكانية التعرّض لمصادر المياه، ومنع حدوث هجوم سوري مفاجئ، واقترح خطأً للحدود يوازي خط وقف إطلاق النار، تحتفظ فيه "إسرائيل" بالقسم الأكبر من الجولان، وفي الوقت نفسه اقترح حزب المابام أن تمر الحدود مع سورية في الجولان بشكل يوفر الأمن والسلامة لمستعمرات الجليل الأعلى وغور الأردن وما بقي من الهضبة تصبح منطقة منزوعة السلاح. (عبد الكريم، الكنيست و"قانون الجولان"، مرجع سابق، ص ١٠-١٥، وأيضاً: مشاريع ضم الجولان، مقال عن الإنترنت، الموقع [www.jawlan.org](http://www.jawlan.org)، تاريخ العودة إلى الموقع ١٠/٧/٢٠٠٨، ص ١، وأيضاً: بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢).

(٣) انظر نص قرار الضم في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٣١).

مباشراً على سورية ولاسيما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" عام ١٩٧٨ من جهة، كما أنه يسهّل عليها إجبار سكان الجولان على قبول الجنسية "الإسرائيلية" من جهةٍ أخرى. وقد نصّ هذا القرار على تطبيق القانون والقضاء والإدارة "الإسرائيلية" في الجولان<sup>(١)</sup>، وتألّف من ثلاث مواد هي:

١- إن قانون الدولة "الإسرائيلية" وصلاحياتها وقضاءها ستطبّق على مرتفعات الجولان.

٢- يُعمل بهذا القانون فور إقراره في الكنيست.

٣- يُكلّف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون<sup>(٢)</sup>.

وقد رفض السكان السوريون في الجولان قرار الضم "الإسرائيلي" كلياً، وطالبوا السلطات "الإسرائيلية" المحتلة بالتراجع عنه، وأعلنوا إضراباً عاماً مدّة ثلاثة أيام احتجاجاً عليه وخرجوا إلى الشوارع في

---

(١) نجح في إصدار القانون تكتل من الأحزاب "الإسرائيلية" في الكنيست يدعى "لوبي الجولان" استطاع الحصول على (٦٣) صوتاً من حزبي الليكود والمفدال، و(٨) أصوات من حزب المعراخ، ويذكر أن لوبي الجولان تشكل في مطلع عام ١٩٨٠، وقد ضم نحو (٧٥) عضواً من أعضاء الكنيست، وسمي "لوبي الكنيست من أجل ضم هضبة الجولان"، وهذا اللوبي يختلف من ناحية تركيبته وتسميته عن لوبي الجولان الحالي الذي يهدف إلى ضمان السيطرة "الإسرائيلية" على الجولان، وعدم الانسحاب منها، أوتفكيك أية مستوطنة فيها. (كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨، وأيضاً: إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، مصدر سابق، ص ٣١-٣٢).

(٢) عبد الحفيظ محارب، ضم الجولان تحت ظلال سياسة الردع الإسرائيلية، مجلة الفكر الإستراتيجي، العدد/٤/، بيروت، معهد الإنهاء العربي، ١٩٨٢، ص ٢٦٥.

مظاهرات شعبية كبيرة تطالب بإلغائه، وأعلن الزعماء المحليون في الجولان رفضهم المطلق له، وطالبوا الحكومة "الإسرائيلية" بعدم إجبار السكان على قبول الجنسية "الإسرائيلية"، وعدم تطبيق القانون المدني "الإسرائيلي" عليهم، وعدّ القرى العربية بأراضيها وسكانها منطقة محتلة من القوات "الإسرائيلية"، وعدم تبديل الهوية العربية السورية، التي كانت بحوزتهم، وعدم المساس بالمصالح والممتلكات والمرافق العامة، وأعربوا عن تمسّكهم بالوثيقة الوطنية، وبالهوية العربية السورية<sup>(١)</sup>.

ومن جهتها اتخذت الحكومة السورية إجراءات فورية بهدف إبطال القرار "الإسرائيلي" وجعله عديم الأثر من الناحية القانونية، وإجبار "إسرائيل" على إلغائه؛ إذ سارعت إلى إصدار بيان في ١٤/١٢/١٩٨١، حذّرت فيه من الآثار الخطيرة، التي سيخلفها قرار الضم على الأمن والسلام في المنطقة والعالم، وأكدت أن سورية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة<sup>(٢)</sup>، كما عدّت فيه (قرار الضم بمنزلة شن حرب على سورية، وإلغاء حالة وقف إطلاق النار الموقع عام ١٩٧٤، ودعت مجلس الأمن الدولي لمعالجة الموقف)<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على طلب سورية اجتمع مجلس الأمن الدولي في ١٧/١٢/١٩٨١ وأصدر القرار الدولي رقم (٤٩٧)<sup>(٤)</sup>، الذي طالب "إسرائيل" بإلغاء قرارها

---

(١) أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١٢، وأيضاً: عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) عمران الزعبي، الجولان، (الضم والبطان)، صحيفة تشرين السورية، دمشق، العدد /١٠٧٢٢/، الصادر بتاريخ ١٣/٢/٢٠١٠، ص ٥.

(٣) انظر نص البيان في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٣٢).

(٤) القرار رقم /٤٩٧/، تاريخ ١٧/١٢/١٩٨١، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٧٥-١٩٨١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٤، مج ٢، الوثيقة رقم (١١)، مصدر سابق.

القاضي بضم الجولان بالسرعة القصوى، وعدّ القرار الذي صدر بالإجماع قرارَ الضم باطلاً ولاغياً<sup>(١)</sup>، وليس له أي أثر قانوني دولي، وأنه خرق متعمد لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب وعدّ القرار أيضاً أن مضمون الاتفاقية ما يزال ساري المفعول على الأراضي السورية التي احتلتها "إسرائيل" عام ١٩٦٧، كما طالب "إسرائيل" أن تلغي قرارها فوراً<sup>(٢)</sup>.

كما عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً في تونس بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٢ وناقش موضوع قرار الضم، وقرّر بذل الجهود المشتركة على المستويين العربي والعالمي لإجبار "إسرائيل" على إلغاء قرارها وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي في هذا الخصوص فأصدرت جميع الدول العربية قرارات الاستنكار والرفض للإجراء "الإسرائيلي" في الجولان كما أصدرت دول باكستان وتركيا واليونان وألمانيا الغربية ومعظم الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي قرارات الإدانة والرفض للقرار "الإسرائيلي"<sup>(٣)</sup>.

رفضت "إسرائيل" تطبيق القرار الدولي، وبدأت بتكثيف إجراءاتها الأمنية والعسكرية تجاه سكان الجولان، محاولة إجبارهم على قبول الجنسية "الإسرائيلية" والاعتراف بقرار الضم. وإزاء استمرارها بهذه السياسة اجتمع مجلس الأمن الدولي مرة أخرى في ٢٠/١/١٩٨٢، واتخذ قراراً جديداً، طالب فيه الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم أية مساعدة "لإسرائيل" في جميع المجالات بشكل يحقق ردها وإجبارها على تغيير سياستها وإلغاء إجراءاتها تجاه

---

(١) مصلح، مرجع سابق، ص ٧٨، وأيضاً: بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.

(٢) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ٩٧-٩٨، وأيضاً: الحسكي، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٣) السيد حسين، مرجع سابق، ص ٧٤، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٨٨.

الجولان<sup>(١)</sup>، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى استخدام حق النقض (الفيتو Veto)، فأسقطت القرار، ومنعت مجلس الأمن من إصداره وتنفيذه<sup>(٢)</sup>.

استمرت سورية بمطلبها اتخاذ خطوات دولية فاعلة لإجبار "إسرائيل" على تطبيق القرار (٤٩٧). وبناءً على الطلب السوري اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٥ لبحث مسألة فرض عقوبات على "إسرائيل" وإجبارها على تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بإلغاء القانون "الإسرائيلي" بضم الجولان، ووافقت على مشروع تقدمت به سورية مع الدول العربية ودول عدم الانحياز لإدانة "إسرائيل" وإجراءاتها في الجولان، وعدت قرار الضم قراراً عدوانياً وغير شرعي، وأنه يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين<sup>(٣)</sup>، وطلبت الجمعية العامة من "إسرائيل" إلغاء قرارها بوصفها قوة محتلة لأراضي الآخرين وليست صاحبة حق، وأكدت ضرورة انسحابها من الجولان وبقيّة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وعدت هذا الانسحاب شرطاً لقيام السلام الشامل. وتضمن قرار الجمعية العامة بهذا الخصوص عزل "إسرائيل" عزلاً تاماً في جميع المجالات<sup>(٤)</sup>، وطلب القرار جميع الدول الأعضاء الامتناع عن إمداد "إسرائيل" بالأسلحة والمعدات العسكرية، ووقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لها، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية معها في حال عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن بالرجوع عن إجراءاتها المتخذة في الجولان<sup>(٥)</sup>. كما اتخذت لجنة

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) الزعبي، مرجع سابق، ص ٥، وأيضاً: إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٦.

(٣) ملف الجولان، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٤) عبد الكريم، الكنيست و"قانون الجولان"، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠.

حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الدورة رقم ٣٨/، التي انعقدت بتاريخ ١١/٢/١٩٨٢، قراراً بإدانة قرار الضم "الإسرائيلي" وأكدت إلغاءه، وبطلانه، وعدم فعاليته قانونياً على الصعيد الدولي، وطالبت "إسرائيل" بالتراجع عنه<sup>(١)</sup>.

وعليه، فإن القرارات الدولية التي صدرت عن الهيئات الدولية، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن والجمعية العامة، تشكّل امتداداً واستمراراً للمطلب الدولي السابق، المتمثل بقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) إزاء "إسرائيل" ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان، وإلغاء إجراءاتها غير الشرعية تجاهها. وفي الوقت الذي أكدت فيه الهيئات الدولية وبالأخص مجلس الأمن والجمعية العامة مصداقيتها تجاه الالتزام بالأمن والسلام الدوليين، فإنها عجزتا عن إجبار "إسرائيل" على تنفيذ قراراتها، بل على العكس ازداد الإصرار "الإسرائيلي" على العمل لضم الجولان وتهويده، وتحدي الإرادة الدولية بهذا الخصوص.

رابعاً- موقف مواطني الجولان من قرار الضمّ "الإسرائيلي"  
ومعركة الهوية ١٩٨٢:

١- مقاومة سكان الجولان لقرار الضمّ "الإسرائيلي" حتى الإضراب المفتوح في ١٤/٢/١٩٨٢:

استمرّ نضال سكان الجولان في رفضهم الاحتلال والضم، ولم تتوقف الانتفاضات الشعبية المتكررة. فبعد قيام "إسرائيل" بضرب مجموعات المقاومة الوطنية، تحوّل النضال السري لأهالي الجولان إلى نضال

(١) عبد الكريم، المرجع السابق، ص ١٥.



عني جماهيري، لكن السلطات "الإسرائيلية" بدأت محاولاتها لضرب الموقف الوطني، وإضعاف الانتفاء القومي إلى وطنهم سورية. ومنذ صدور القرار "الإسرائيلي" بضم الجولان صعدت "إسرائيل" سياستها التعسفية القمعية تجاه المواطنين السوريين، وبدأت حملة إرهاب منظم<sup>(١)</sup>، استخدمت فيها أسلوب الضغط المادي والنفسي، في محاولة لإجبارهم على القبول به، فقامت باعتقالات واسعة شملت رجال الدين ووجهاء القرى والمعلمين والعمال والطلاب، وزجت بهم في سجونها، وفرضت بحقهم أحكاماً عرفية، هادفة إلى إضعاف إرادتهم وضرب صمودهم ودفعتهم إلى الشعور باليأس. وذلك لإجبارهم على الاستسلام لمطالبها والقبول بإجراءاتها التهويدية التي تريد فرضها في الجولان<sup>(٢)</sup>.

ومنذ اليوم التالي لإعلان قرار الضم، اجتمع أهالي الجولان في قرية مجدل شمس بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١، وأعلنوا رفضهم لهذا الإجراء العدواني التوسعي، وأكدوا عزمهم التصدي له<sup>(٣)</sup>، واتخذ المجتمعون قرارات عدّة أهمها:

١ - إعلان إضراب شامل تحذيري.

٢ - عدّ يوم ١٤/١٢/ يوم حداد وطني كل عام، حتى يزول الاحتلال.

---

(١) أيمن أبو جبل، الجولان تحت الاحتلال، إنترنت. [www.damascus-online.com](http://www.damascus-online.com) تاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٩، ص ٦.

(٢) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢١٨، وأيضاً: الحسن، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) في الذكرى السنوية الثالثة لإضراب الجولان، تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ٧/٥/٥/، تاريخ ١٤/٢/١٩٨٥، الموضوع (الجولان - الإضراب المفتوح)، ص ١، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٨٨.

٣- استمرار وتشديد الحرمان الديني الاجتماعي ضد كل من يتسلم الجنسية  
"الإسرائيلية"<sup>(١)</sup>.

وقد بدأ السكان تنفيذ هذه المقررات عملياً، فقامت السلطات  
"الإسرائيلية" بحملة من الاعتقالات السياسية بين المواطنين، وفرض حظر  
التجوّل، في محاولة لإجهاض حركة المقاومة، إلا أن هذه الإجراءات لم تُثنِ  
الإرادة الوطنية للسكان الذين قاموا بخرق قرار منع التجول، وندّدوا بالاحتلال  
والمعاونين معه، وأكدوا استمرارهم في مقاومته<sup>(٢)</sup>، كما أعلن الطلاب إضراباً عن  
الذهاب إلى المدارس في ١٠/١/١٩٨٢، فاعتقلت السلطات "الإسرائيلية"  
٥٠/ طالباً، وفرضت عليهم أحكاماً بالسجن مدة ٤٥/ يوماً، وغرامات مالية  
تراوحت بين ١٥-٤٥/ ليرة "إسرائيلية". وفي يوم ٩/٢/١٩٨٢ جاءت  
القوات "الإسرائيلية" لمسح وتحديد أراضي قرية عين قنية، فتظاهر الأهالي  
متصدّين لها، ومنعوها من العمل في أراضي القرية. وإثر هذه المحاولة "الإسرائيلية"  
الفاشلة اجتمع أكثر من ٣٠٠٠/ شخص يمثلون جميع القرى في  
١٠/٢/١٩٨٢ بدعوة من رجال الدين في مجدل شمس، وأصدروا القرارات الآتية:

١- إنّ قرار مسح الأراضي هو مقدمة لنهب الأرض، ولزرع المزيد  
من المستوطنات الصهيونية في الجولان المحتل؛ إذ لا يمكن السماح بذلك  
مهما كانت التضحيات، وعلينا صون أرضنا بدمائنا.

٢- تطبيق العزل الاجتماعي والديني على كل من يتعامل مع سلطات  
الاحتلال ولاسيما من عيّنهم تلك السلطات لتويّ مناصب إدارية في القرى.

(١) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.

٣- عدم دفع ضريبة الدخل، ورفض التعامل مع ما يسمّى "صندوق المرضى"، وكل ما يمتُّ للاحتلال بِصلة.

٤- تأكيد القرار الجماهيري العام برفض الجنسية "الإسرائيلية"، ورفض قانون ضمّ الجولان، والتمسك بالجنسية العربية السورية<sup>(١)</sup>.

## ٢- الإضراب العام المفتوح في ١٤/٢/١٩٨٢:

استمرّ رفض سكان الجولان مجدداً الإجراءات الإدارية "الإسرائيلية"، ولاسيما الهوية "الإسرائيلية" وقرار الضم<sup>(٢)</sup>، وأرسلوا مذكرة إلى الأمم المتحدة بهذا الخصوص، كما أرسلوا عريضة إلى الحكومة "الإسرائيلية" طالبوا فيها بإلغاء هذه الإجراءات والعودة عنها<sup>(٣)</sup>. لكن السلطات "الإسرائيلية" ردّت باعتقال عددٍ من الزعماء الوطنيين بتهمة التحريض على "أمن الدولة"<sup>(٤)</sup>، وتكثيف وجودها العسكري في الجولان. وقد هدفت سلطات الاحتلال من ذلك إلى إضعاف روح المقاومة ضدها. وبدورهم صعّد المواطنون السوريون حركات الاحتجاج التي تحولت إلى حركة مقاومة وطنية، بلغت أوج قوتها بإعلان إضراب عام، ومفتوح، يشمل المرافق الاقتصادية والتعليمية، ويمنع أي تعاون مع السلطات

(١) أعضاء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ١-٣.

(٢) الجولان تاريخياً- جغرافياً، إنترنت، موقع جولان تايمز [www.golantimes.com](http://www.golantimes.com)، محرر الموقع، تاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٥، ص ٢، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣) عمورة، مرجع سابق، ص ٤.

(٤) اعتقلّت هؤلاء الزعماء قوةً عسكرية "إسرائيلية" يرأسها آريل شارون في ١٣/٢/١٩٨٢، وهم (الشيخ كمال كنج أبو صالح والشيخ سليمان كنج والشيخ محمود الصفدي وأحمد القضائي وهايل حسين أبو جبل وكنج كنج) بصفتهم زعماء للإضراب. (كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٤٧).

"الإسرائيلية"، ابتداءً من ١٤/٢/١٩٨٢ حتى تراجع سلطات الاحتلال عن إجراءاتها التعسفية<sup>(١)</sup>.

ويعود إعلان الإضراب المفتوح إلى أسباب عدّة، أهمّها:

١ - إقرار قانون الضم في الكنيست "الإسرائيلي" في ١٤/١٢/١٩٨١، الذي عدّ الجولان جزءاً من "إسرائيل".

٢ - فرض الهوية والجنسية "الإسرائيليتين" على المواطنين بالقوة بعد إخفاق محاولة عرضها عليهم، ومن ثمّ محاولة تغيير انتمائهم إلى وطنهم سورية، وفصلهم عن جذورهم التاريخية فيها<sup>(٢)</sup>.

٣ - فرض التجنيد الإجباري على شباب الجولان في الجيش "الإسرائيلي"، ومن ثمّ محاولة جعلهم يقاتلون أهلهم وأقاربهم.

٤ - السياسة "الإسرائيلية" وإجراءاتها التعسفية إزاء مناضلي الجولان وحركتهم الوطنية<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء في بيان إعلان الإضراب مايلي: (لقد وجدنا أنفسنا أمام خيارين لا أكثر، إما الوقوف في سبيل كرامتنا ومبادئنا وإمّا التراجع عنها. ونحن نرفض الذلّ والتخاذل، ولذلك اتخذنا قرارنا بالإضراب العام والمفتوح حتى تتحقّق مطالبنا.

---

(١) في الذكرى السنوية الثالثة لإضراب الجولان، مرجع سابق، ص ٢، وأيضاً: فخر الدين، مرجع سابق، ص ٢١، وأيضاً: أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم ١٧/٥/٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧، وثيقة رقم (٢٧)، مصدر سابق، ص ١.

(٣) الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية، بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٧.

إخوتنا في الكفاح: يقع على عاتقكم اليوم الوقوف إلى جانبنا بكل ما لديكم من إمكانيات، وليعلم الجميع أن الأمور وصلت إلى حالة لا تسمح لأحد بالوقوف متفرجاً أو محايداً، فواجبكم أن تفقوا معنا. نوجه إليكم بياننا هذا لتحملوا مسؤولياتكم، ولن يسمح التاريخ لأحد بتبرير حياده أو عدائه لنا<sup>(١)</sup>.

وخلال الإضراب تصاعد النضال الوطني، وتجلّى في مظاهر عدة، أهمها: ازدياد تماسك المواطنين وتآلفهم الاجتماعي، وازدياد التنسيق فيما بينهم بغية مواجهة المصاعب وتعميق وعيهم الوطني، وعزل العملاء وتراجع بعضهم إلى صفوف الحركة الوطنية<sup>(٢)</sup>.

وتجلّت مظاهر الإضراب في مجالات العمل والتعليم وفي معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وتوقفت الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمظاهرها كلها، والتزم جميع السكان بتنفيذ الإضراب، باستثناء قلة من المتعاونين مع الاحتلال. ولم تستطع وسائل الإعلام "الإسرائيلية" تجاهل الإضراب أو تجاهل صمود السكان في وجه سياسة التهويد والإرهاب، أو التعتيم على ما يجري في الجولان، فانتشرت أخبار هذا الإضراب في أنحاء العالم كله<sup>(٣)</sup>.

وقد تجلّت مطالب السكان المضربين بما يأتي<sup>(٤)</sup>:

- 
- (١) أعضاء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ٤.
  - (٢) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ٩.
  - (٣) أعضاء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ٤.
  - (٤) تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم ١٧/٥/٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧، مصدر سابق، ص ٢-٣.

١ - إلغاء تطبيق القانون "الإسرائيلي" في الجولان، واعتبار الجولان منطقة سورية محتلة.

٢ - ضمان عدم تجنيد أبنائهم في الجيش "الإسرائيلي".

٣ - إطلاق سراح الزعماء المعتقلين في "إسرائيل".

٤ - منح موافقات لبعض الطلاب السوريين لمتابعة دراستهم في جامعة دمشق.

٥ - استئناف اللقاءات ما بين أهالي الجولان وأقاربهم في سورية في موقع بالقرب من مجدل شمس بعد أن قطعتها "إسرائيل" إثر إعلانها ضم الجولان<sup>(١)</sup>.

٦ - الكفّ عن مضايقة السكان، وعدم المساس بالمصالح والممتلكات التي يملكونها.

٧ - عدم تبديل الهوية التي يحملها السكان بأي هوية مدنية أخرى، فهي هوية خاصة بالأراضي المحتلة.

٨ - إعادة الأراضي والأملاك المصادرة.

٩ - السماح لسكان الجولان باستخدام مياههم.

١٠ - معاملة سكان الجولان حسب المواثيق الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية، بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٧،

وأيضاً: أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم ١٧/٥/٥/، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧، المصدر السابق، ص ٢.

لكن سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ردّت على مطالب السكان، بإجراءات انتقامية تمثّلت باستقدام مزيد من القوات العسكرية، وفرضت حصاراً مشدداً على قرى الجولان في ٢٥/٢/١٩٨٢<sup>(١)</sup>. وقد هدفت السلطات "الإسرائيلية" من حصارها للقرى المضربة، حرمانَ المواطنين المضربين من الدعم المادي والمعنوي الذي جاء من فلسطين المحتلة، ومنع توحيد الموقف العربي لسكان الجولان مع السكان العرب في فلسطين المحتلة، ومنع وسائل الإعلام من الدخول إلى المناطق المحاصرة، وكسر الموقف الموحد للسكان المضربين، وقطع الصلة سواء بين القرى المحاصرة أو بينها وبين العالم الخارجي<sup>(٢)</sup>.

كما فرضت عقوبات مالية كبيرة، وعقوبات بالاعتقال والسجن، والإقامة الجبرية على كل من يخرق الحصار، وقطعت خطوط الهاتف والتيار الكهربائي، كما قطعت مياه الشرب عن القرى المحاصرة، وفصلت العمال والموظفين من أعمالهم ووظائفهم<sup>(٣)</sup>؛ فبلغ عدد المفصولين أكثر من ١٥٠٠/ عامل، كما منعت وصول الوقود والمحروقات إلى الجولان

---

(١) قدّرت بعض المصادر المحلية عدد القوات العسكرية التي أحضرتها "إسرائيل" إلى الجولان عشية الحصار بعدد يفوق عدد سكان الجولان المضربين والمحاصرين، ووصل عددهم حسب مصادر أخرى إلى ١٤/ ألف جندي "إسرائيلي". (فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، مرجع سابق، ص ٢١).

(٢) عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٧، وأيضاً: أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ٦.

(٣) النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١/٧/٤/، تاريخ ١٩٨٦/٣/٢١، (أعمال تعسفية - الجولان المحتل)، ص ١.

وحاولت طرد السكان من أراضيهم؛ إذ صرّح بعض القادة "الإسرائيليين" بالقول: "إن الجولان في أيدينا، والذي لا يرتاح لهذا يستطيع أن يرحل"<sup>(١)</sup>. وبدأت بمداهمة المنازل وملاحقة المناضلين، كما أنها منعت دخول المساعدات الإنسانية والمواد التموينية من أي جهة كانت إلى القرى المحاصرة، واتبعت سياسة خنق السكان اقتصادياً ومالياً، من خلال قيامها بحجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وبلغ عدد المحجوز على أموالهم أكثر من ٦٠٠ / مواطن<sup>(٢)</sup>.

وعمدت السلطات "الإسرائيلية" إلى حرمان السكان من الخدمات الصحية الضرورية إذ رفضت نقابات العمال "الإسرائيلية" (المستدروت) معالجة كل من لا يحمل بطاقات الضمان الصحي الصادرة عنها، وقامت قوات الشرطة "الإسرائيلية" بسحب الرخص المعطاة للآليات والمحلات التجارية، وحظّرت على المواطنين استخدام آلياتهم الزراعية أو سياراتهم الخاصة إلا إذا وافق أصحابها على حمل الهوية "الإسرائيلية"، كما منعت تسجيل المواليد الجدد في السجلات المدنية<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من المعاناة الإنسانية التي سببها الحصار "الإسرائيلي" للقرى المحتلة والتي تجلّت في نقص المواد الغذائية والتموينية، وانقطاع مياه الشرب، وتردّي الأوضاع الاجتماعية والصحية مثل تفشي الأمراض

---

(١) أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، المصدر السابق، ص ٤.  
(٢) السيد حسين، مرجع سابق، ص ٧٣، وأيضاً: الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية، بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٢.  
(٣) أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، المصدر السابق، ص ٥، وأيضاً: الموسى، مرجع سابق، ص ١٧٩.



ونقص الأدوية وسوء التغذية<sup>(١)</sup>، فإن السكان صمدوا ودافعوا عن موقفهم، وتمسكوا بشكل أكبر بهويتهم العربية السورية، واستطاعوا بصمودهم إفشال المخطط الصهيوني التهوديدي في الجولان. وكان من عوامل نجاح الإضراب صمود الحركة الوطنية في الجولان، ومقاومتها للاحتلال، وقيام القيادة السورية بتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، وإثارة قضية الجولان المحتل في المحافل الدولية<sup>(٢)</sup>، فاتسعت حملة التضامن مع حركة التحرر

---

(١) لم تكتفِ سلطات الاحتلال بالحصار، وإنما أعقبته بسلسلة من الممارسات الإرهابية ضد المواطنين، بدأت بالاعتقالات العشوائية وإقامة المحاكم الميدانية، ومنعت توزيع المواد الغذائية، كما منعت دخول وتوزيع حليب الأطفال والأدوية، وقامت بجمع المواشي والحيوانات التي يملكها المواطنون وتركتها من دون غذاء وماء. وقد أرادت من خلال ذلك إجبار المواطنين على الرضوخ لرغبتها بفرض الهوية "الإسرائيلية" عليهم بالقوة. (ملي، مرجع سابق، ص ٨).

(٢) دعمت سورية حركة الإضراب في الجولان ووقفت إلى جانب المواطنين في مختلف الميادين سياسياً ومادياً وإعلامياً، وتحلّ الدعم المادي بإرسال المساعدات الإنسانية إلى القرى المحاصرة، لكنها لم تصل بسبب منع "إسرائيل" دخولها، كما قامت محافظة القنيطرة بتمديد خط مياه الشرب من مسافات بعيدة إلى نقطة المراقبة التابعة لقوات الأمم المتحدة بالقرب من قرية مجدل شمس المحتلة، بعد أن علمت السلطات السورية بأن السكان فيها يشربون المياه الملوثة بعلم السلطات "الإسرائيلية"، التي أدّت إجراءاتها الجائرة إلى انتشار مرض الحصبة بين سكان قريتي مسعدة وبقعاتا، كما قام أكثر من عشرة آلاف مواطن سوري من أبناء محافظة القنيطرة بالتجمع عند نقطة الحدود الفاصلة في نقطة مراقبة الأمم المتحدة قرب قرية مجدل شمس في ١٩٨٢/٤/٢٤ للتضامن مع الحركة الوطنية للسكان المضربين. وبالمقابل تجمع ما يقارب خمسة آلاف مواطن سوري من قرى الجولان المحتلة على الجانب الآخر من الحدود حاملين الأعلام السوداء ومعلنين عبر مكبرات الصوت رفضهم الهوية "الإسرائيلية"، وضم الجولان، ومؤكدين تمسكهم بالهوية العربية السورية. (تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم ١٧/٥/٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧، مصدر سابق، ص ٣-٥، وأيضاً: الحسكير، مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٢٠).

الوطني في الجولان، بعدما أعلنت منظّمة العفو الدولية اعترافها بها وتضامنها معها، وأقرّت بأن أهل الجولان هم سجناء قضية وطنية عادلة<sup>(١)</sup>.

كما كان من عوامل نجاح الإضراب، تضامن العرب الفلسطينيين في داخل "إسرائيل" وفي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية) مع الحركة الوطنية في الجولان<sup>(٢)</sup> وتشكيلهم لجاناً شعبية قدّمت المساعدات المادية والإنسانية إلى السكان المضربين، فحقّقوا بذلك نموذجاً لوحدة النضال العربي (الفلسطيني - السوري) تحت الاحتلال، ولاسيّما أن الجولان وفلسطين يشكّان جزءاً لا يتجزأ من الأرض السورية<sup>(٣)</sup>.

استمرّ الإضراب المفتوح لأكثر من ستة أشهر متواصلة، اتبع خلالها المسؤولون "الإسرائيليون" سياسة مزدوجة إزاء السكان؛ ففي الوقت الذي أصبحت فيه العقوبات والإجراءات الأمنية أكثر شدة وقمعاً وشمولية، قدمت

---

(١) عمورة، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) الموسى، مرجع سابق، ص ١٨٠، وأيضاً: عمورة، المرجع السابق، ص ٤، وأيضاً:

أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) قام المواطنون العرب في معظم مناطق فلسطين المحتلة بالتضامن مع سكان الجولان، فتشكّلت في حيفا لجنة شعبية للتضامن معهم، وقامت بجمع التبرعات والمساعدات وإرسالها إلى الجولان، كما تشكلت لجنة ماثلة في الجليل ولجان في مناطق أخرى، ووجّه القادة الوطنيون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة نداءات إلى عرب فلسطين لتقديم المساعدة، وعمّت المظاهرات المؤيدة لعرب الجولان كل مناطق فلسطين، كما أرسلت قوافل من المساعدات الإنسانية، لكن سلطات الاحتلال أعادتها أو صادرتها ومنعتها من الدخول إلى الجولان. كما قامت وسائل الإعلام الفلسطينية بتغطية أحداث الجولان بهدف إيصالها إلى الرأي العام الدولي. (أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ٦-٧، وأيضاً: تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم ٥/٥/١٧، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧، مصدر سابق، ص ٤).

"إسرائيل" إغراءات مادية ومعنوية لهم بهدف تغيير موقفهم<sup>(١)</sup>. وشملت سياسة الابتزاز "الإسرائيلية" هذه، تجاه سكان الجولان في أثناء الإضراب، جميع مجالات الحياة، (من تعليم وصحة وبناء وزراعة وغيرها)، حتى إن عواطف الناس ومشاعرهم تجاه أقربائهم في سورية استُغلت لابتزازهم في مواقف سياسية تؤيد الاحتلال<sup>(٢)</sup>؛ فمثلاً: (تقوم السلطات "الإسرائيلية" باستغلال شوق المواطنين لزيارة وطنهم سورية، ورؤية أقربائهم، وجمع شمل عائلاتهم، وإرسال أبنائهم للتعلم في الجامعات السورية، مقابل قيامهم بمهادنة سلطات الاحتلال، وذلك بهدف كسر مقاومتهم وصمودهم)<sup>(٣)</sup>.

ومن أجل تنفيذ سياستها، شكّلت السلطات "الإسرائيلية" مكتباً أمنياً يديره طاقم خاص من رجال الأمن، للإشراف على كل جوانب الحياة اليومية للسكان، بما يتناسب مع الإرادة السياسية لسلطات الاحتلال "الإسرائيلي" الهادفة إلى ضم الجولان وتهويده<sup>(٤)</sup>. وقد عمل هذا المكتب على

---

(١) في الوقت الذي كانت فيه السلطات "الإسرائيلية" تمارس أشنع أساليب القهر تجاه سكان الجولان بطردهم من أعمالهم ومحاربتهم في لقمة معيشتهم وقمعها لهم، كانت تقوم بابتزازهم عن طريق تقديم "الخدمات والمساعدات" إلى المتعاونين معها والراضخين لإرادتها؛ إذ كان مكتب العمل "الإسرائيلي" في الجولان يقدم "خدماته" إلى كل من يتوجه إليه حاملاً الهوية "الإسرائيلية". (الحسكير، مرجع سابق، ص ٢٢١).

(٢) درّاجي، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٣) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) شكّل هذا المكتب الأمني "الإسرائيلي" في الجولان بتوصية من مفتش المعارف "الإسرائيلي" بعد دراسة شاملة أجراها عن سكان الجولان، ويجمع هذا المكتب الإدارات "الإسرائيلية" في الجولان تحت اسم (مكتب منسق أعمال رئيس الوزراء)، ويرأسه ضابط أمن "إسرائيلي"، وهو مسؤول عن إدارة كل شؤون الجولان، وعنده تنتهي جميع المسائل الحياتية للسكان بما فيها القضايا الإنسانية. (فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، مرجع سابق، ص ٢٢).

اتباع سياسة تفتيت الوحدة الوطنية، وضرب الحركة الوطنية من الداخل، كما حاول استغلال الخلافات بين السكان مهما كان نوعها ومهما صغر حجمها، لكن هذه السياسة أدت، في الواقع، إلى نتائج عكسية تجسّدت في وحدة سكان الجولان السوريين الوطنية وتبلور شعورهم القومي بالانتماء إلى وطنهم سورية، وازدياد تمسّكهم بعروبته<sup>(١)</sup>.

### ٣- معركة الهوية في ١٩٨٢/٤/٣:

صعدت "إسرائيل" إجراءاتها تجاه سكان الجولان، واستكملت "قراراتها الإدارية" الرامية إلى تهويد السكان. فبعد إصدار قانون الضم، أقرّت وزارة الداخلية "الإسرائيلية" "قانوناً إدارياً" جديداً في ١٩٨٢/٣/١١ يجبر سكان الجولان على حيازة الهوية "الإسرائيلية" خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين<sup>(٢)</sup>. ولكن السياسة "الإسرائيلية" أخفقت في تحقيق ذلك؛ إذ تواصل الإضراب المفتوح، مما دفع سلطات الاحتلال إلى الإعلان رسمياً أن الجولان منطقة عسكرية مغلقة ابتداءً من تاريخ ١٩٨٢/٤/١<sup>(٣)</sup>، ومنعت الدخول إليها أو الخروج منها، وباشرت بمصادرة بطاقات الهوية القديمة من السكان وتوزيع بطاقات الهوية "الإسرائيلية" الجديدة التي تحمل عبارة الجنسية "الإسرائيلية"، واستخدمت في سبيل تحقيق ذلك كل أساليب القوة والقمع، من إطلاق للنار واعتقالات عشوائية، ومنع التجوّل وفرض الإقامة

(١) أبو لبده وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) السيد حسين، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) صقر أبو فخر، الجولان، شهادات نازحين عن أيام الحرب والحاضر، مجلة الدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد ٤٢/، ربيع ٢٠٠٠، ص ١٤٢-١٤٣، وأيضاً: أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١٢.

الجبرية<sup>(١)</sup>، ورفض جميع الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية الإنسانية للدخول إلى الجولان، وفرض الهويات "الإسرائيلية" بالقوة على السكان، فقامت قوات "إسرائيلية" بلغ عددها أكثر من /٦٠٠٠/ جندي بالانتشار في الشوارع والأزقة وعلى أسطح المنازل، وبدأت بتنفيذ خطتها الجديدة المتعلقة بهذا الشأن في /٣/٤/١٩٨٢؛ إذ دَهَمَت بيوت المواطنين، وأجبرت سكانها على استلام الهوية "الإسرائيلية" بالقوة<sup>(٢)</sup>.

وقد تمثل موقف السكان وردّهم على هذا الإجراء، بالمقاومة التي تجلّت بعودة المقاومة العسكرية السريّة للعمل ضد الأهداف والمواقع "الإسرائيلية" في الجولان<sup>(٣)</sup> وبالرفض المطلق للإجراءات "الإسرائيلية". فبعضهم رفض استلام الهويات الجديدة، وقام بعضهم الآخر برميها في الشوارع لتداس بالأقدام، في حين بادر عدد منهم إلى جمعها في مكان واحد وتمزيقها أو حرقها<sup>(٤)</sup>، وجمع بعضهم عدداً كبيراً من الهويات في صناديق ثم أرسلوها إلى مبنى الكنيسة "الإسرائيلي"، ورفض قسم كبير من السكان لمس هذه الهويات لأنها تلطّخ أيديهم وتسيء إلى كرامتهم<sup>(٥)</sup>.

(١) تجاوز عدد المعتقلين في هذه الحملة "الإسرائيلية" أكثر من /١٥٠/ شخصاً، وعدد الجرحى أكثر من /٣٠/ شخصاً، وحوّلت المدارس إلى معتقلات جماعية. (أبو لبده وآخرون، المرجع السابق، ص ٩).

(٢) تيسير مرعي وأسامة حلبي، الحياة تحت الاحتلال، مرتفعات الجولان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد /١٣/، بيروت، شباط ١٩٩٣، ص ٣٤-٣٧.

(٣) نشرة المقاومة، مرجع سابق، ص ١٧، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٤.

(٤) الموسى، مرجع سابق، ص ١٨٠، وأيضاً: أبو فخر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٥) جهزت السلطات "الإسرائيلية" الهويات الجديدة بشكل مسبق باستخدام الصور القديمة للسكان، الموجودة على بطاقات التعريف الخاصة التي يحملونها منذ احتلال الجولان عام ١٩٦٧م، وعلى الهويات السورية المصادرة منهم. (أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ٨، وأيضاً: أبو فخر، المرجع السابق، ص ١٤٣).

لقد اتسمت هذه المرحلة بالعنف الذي مارسه جنود الاحتلال "الإسرائيلي" إزاء السكان وبالاشتباكات بين الأهالي المدافعين عن هويتهم وبين القوات المحتلة، فكانت معركةً من أجل الهوية، رفع خلالها المتظاهرون شعارات تندد بالاحتلال وتطالب برحيله<sup>(١)</sup>. ولم تخلُ هذه الإضرابات والمظاهرات من أعمال العنف التي مارستها سلطات الاحتلال ضدّهم؛ إذ حوّل الجيش "الإسرائيلي"، خلال هذه العملية، مدارس القرى إلى معتقلات، احتجز فيها كثيراً من المقاومين، وأصيب كثيرٌ من السكان بجروح من المواجهات العنيفة التي جرت بينهم وبين قوات الاحتلال<sup>(٢)</sup>، لكن الانتفاضة الوطنية استمرّت في الجولان، ولم تتوقف المصادمات مع سلطات الاحتلال، وتميّزت بشموليتها؛ إذ شارك فيها المواطنون بجميع أطيافهم، وتحّدوا إرادة الاحتلال وخطواته الاستفزازية<sup>(٣)</sup>.

وأمام صمود السكان ومقاومتهم العنيفة، وما رافق ذلك من ضغوط دولية على "إسرائيل"، اضطرت سلطات الاحتلال إلى رفع الحصار في ١٦/٤/١٩٨٢ عن القرى المحاصرة، بعد أن دام /٥٢/ يوماً. ولكن الإضراب استمر، ولم تستطع السلطات "الإسرائيلية" فرض الجنسية "الإسرائيلية" على السكان على الرغم من رفع الحصار، وبقي حتى ٢١/٧/١٩٨٢، لَمَّا وافقت القيادات الوطنية باسم سكان الجولان على تعليق الإضراب، بعدما توصلت سلطات الاحتلال إلى تسوية هذا الأمر معهم على أن يحمل سكان الجولان بطاقة تعريف تحمل التفاصيل الشخصية، ولكن لا يذكر

---

(١) أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، المصدر السابق، ص ١٠.

(٢) أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) مذكرات شكيب أبو جيل، مصدر سابق، ص ٢٢٤-٢٢٦.

فيها بند الجنسية "الإسرائيلية"<sup>(١)</sup>، وكتب مكانه "الجنسية غير محددة"، كما ذكر فيها اسم الجولان مكان اسم "إسرائيل"، وتعهّدت سلطات الاحتلال بعدم فرض الهوية "الإسرائيلية" على السكان بالقوة، كما تعهّدت باستثناء أهالي الجولان من الخدمة الإلزامية في الجيش "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>، وأصرّ الأهالي على تلبية مطالبهم بالحصول على موافقات للطلاب الراغبين بمتابعة دراستهم في سورية، وامتناع السلطات "الإسرائيلية" عن مصادرة الأراضي، ورفع يدها عن مصادر المياه، ولكنهم لم يسقطوا الحرمان الديني والاجتماعي على من يتسلّم الهوية "الإسرائيلية"<sup>(٣)</sup>.

وقد كان من أسباب إنهاء الإضراب، رغبة السلطات "الإسرائيلية" في تهدئة الأوضاع الداخلية بعد الغزو "الإسرائيلي" للبنان في ١٩٨٢، ومعاناة مواطني الجولان خلال مرحلة الإضراب، حيث ساءت أوضاعهم المعيشية لدرجة كبيرة، فضلاً عن اهتمام الرأي العام المحلي والدولي بأحداث لبنان، وتحوّل الرأي العام عن أحداث الجولان<sup>(٤)</sup>.

وبعد توقف الإضراب بدأت نتائجه بالظهور على الصعيد الوطني، وكان من أهمها:

١ - ترسيخ مبدأ رفض الجنسية "الإسرائيلية"، والتمسك بالجنسية العربية السورية.

٢ - تعميق الارتباط المصيري بالوطن سورية، وتعزيز الوحدة الوطنية لأبناء الجولان.

---

(١) في الذكرى السنوية الثالثة لإضراب الجولان، مرجع سابق، ص ٢-٣.

(٢) أبو صالح، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٣) مرعي وحليبي، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

(٤) أبو جبل، حكايات جولانية، مرجع سابق، ص ١١.

- ٣- صيانة وحماية الأرض المصادرة من خلال منع إقامة المستوطنات عليها<sup>(١)</sup>.
- ٤- ازدياد التضامن العالمي مع مطالب حركة التحرر الوطني في الجولان، وإثارة قضية الجولان المحتل دولياً، في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>، وتضامن هيئات دولية منها (مجموعة دول عدم الانحياز - المؤتمر الإسلامي - مجلس أنصار السلم العالمي - اتحادات الطلاب والعمل والنساء العالمية) مع القضية الوطنية لأهالي الجولان<sup>(٣)</sup>.
- ٥- منع التجنيد الإجباري في جيش الاحتلال "الإسرائيلي".

٦- إطلاق سراح المعتقلين السوريين في سجون الاحتلال من دون شروط<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من اتخاذ النضال الوطني التحرري في الجولان طابعاً سياسياً مابين عامي ١٩٧٣ - ١٩٨٢، إلا أن حركة المقاومة العسكرية السرية عادت للعمل مجدداً، وذلك ردّاً على الإجراءات "الإسرائيلية" بحق المواطنين السوريين، ونفذت أبرز عملياتها مابين ١٩٨٢ - ١٩٨٥، وكانت أبرز أعمالها: الاستيلاء على مخازن الأسلحة التابعة للجيش "الإسرائيلي" في مستوطنة نفي أطيّف، واقتحام حقول الألغام وتفكيك بعضها، والاحتفاظ بها بهدف إفراغ المادة المتفجرة منها لاستخدامها ضد الأهداف "الإسرائيلية"، كتفجير مخازن الأسلحة. كما زرع رجال المقاومة الألغام على الطرق العسكرية، وألقوا قنابل المولوتوف على المجلس المحلي المعين من سلطات الاحتلال، وفجروا معسكراً للجيش "الإسرائيلي" قرب قرية بقعاتا، وتدمير معدات عسكرية وفنية، إضافة

---

(١) الزعبي، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٣٣)، وأيضاً: الوثيقة رقم (٢٩)، مصدر سابق.

(٣) أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ١١.

(٤) عمورة، مرجع سابق، ص ٤.



إلى أجهزة رصد، ومئات القنابل المضيئة والدخانية. وفضلاً عن ذلك فقد لجأت حركة المقاومة إلى القيام بعمليات تستهدف استنزاف القوات "الإسرائيلية" بشكل متواصل، على امتداد خط وقف إطلاق النار الفاصل بين سورية و"إسرائيل"<sup>(١)</sup>.

ومن جهةٍ أخرى فقد أدّت الخطوات الاستفزازية "الإسرائيلية" تجاه مواطني الجولان العرب السوريين إلى زيادة وتيرة مقاومتهم للاحتلال، كما حدث في أثناء الزيارة التي قام بها شمعون بيريز إلى قرية مجدل شمس في ١٩٨٦/٢/٢٦، والتي أشعلت غضب المواطنين السوريين في الجولان، فقاموا بسلسلة من الاشتباكات والصدامات مع سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" انتهت بطرد بيريز من القرية. وفضلاً عن ذلك فقد خاض المواطنون منذ يوم ١٩٨٧/١/٢٣ سلسلة مواجهات مع قوات كبيرة من الجيش والشرطة "الإسرائيلية" جاءت إلى ساحة مجدل شمس لمنع المواطنين الذين تجمعوا في ذلك اليوم لهدم عمود يحمل ساعة كبيرة أقامه المجلس المحلي المعين من سلطات الاحتلال في القرية، وإقامة نُصب كبير لتخليد شهداء الثورة السورية الكبرى وقائدها سلطان باشا الأطرش مكانه. وقد تمكّن المواطنون من إقامة النُصب في ساحة القرية بعد اشتباكات بالأيدي والعصي والحجارة مع قوات الاحتلال. ونتج عن الاشتباكات إصابة عدد من الجنود "الإسرائيليين" ومن أبناء الجولان بجروح، واعتقال ثمانية شبان. ولكن بعد أن نجح الأهالي بإقامة النُصب وتدشينه في ١٩٨٧/٤/٤ أرسلت سلطات الاحتلال جنودها ليلة ١٩٨٧/٤/١٠ لتفجّر النُصب مما أدّى إلى

---

(١) تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم ١٧/١١/٧/٤/٢/٧، تاريخ ١٩٨٦/٤/٢٧، (الجولان المحتل، أعمال تعسفية)، ص ١.

إصابته بأضرار جسيمة. وعلى أثر الحادث اندلعت مواجهات عنيفة مع جنود الاحتلال أُحرقت خلالها سياراتهم العسكرية، وجرح أربعة من جنود قوات الاحتلال "الإسرائيلي". وبذلك فقد استمرت حركة المقاومة الوطنية في الجولان السوري المحتل، محافظةً على ديموميتها في وجه سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" وإجراءاته التعسفية بحق المواطنين العرب السوريين فيه<sup>(١)</sup>.

وهكذا يمكن القول: إن انتفاضة أهل الجولان ومقاومتهم للاحتلال، شكلت بأهميتها وبعدها الوطني والقومي، مسألة تقرير للمصير حول التمسك بالأرض وعدم النزوح. وكان الصمود وعدم الخوف والرضوخ للإرهاب "الإسرائيلي" حجر الأساس في مقاومة "النظرية الصهيونية" التي تنادي بالاستيلاء على الأرض العربية وإفراغها من سكانها العرب، وأكدت تجربة الصمود في الجولان إمكانية إسقاط هذه النظرية التي تنادي بشعار (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). وكان تلاحم القوى السياسية واندماجها مع جميع القوى الفاعلة اجتماعياً ودينياً في قرى الجولان، درساً لجميع قوى التحرر العربي ولاسيما في فلسطين المحتلة. فعلى الرغم من عدم امتلاك المقومات المادية لتشكيل قوة عسكرية، إلا أن سكان الجولان نجحوا في اعتماد سياسة المقاطعة، والرفض، وتحمل الآلام، وامتلاك إرادة النصر، لتحقيق الأهداف المقررة؛ إذ تمكنوا من إرباك "إسرائيل" وإرغامها على التراجع عن فرض جنسيتها عليهم وبقي قرارهم الوطني ينبع من موقفهم المقاوم.

---

(١) مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٢٢٤-٢٢٦، وأيضاً: نشرة المقاومة،

مرجع سابق، ص ١٧.

خامساً- الإستراتيجية السورية تجاه قضية الجولان ما بين عامي

١٩٧٣-١٩٩١:

#### ١- التوجّه نحو بناء توازن إستراتيجي مع "إسرائيل":

اتجهت سورية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ نحو العمل على إقامة توازن إستراتيجي عسكري مع "إسرائيل"، بهدف الدفاع عن الأرض، والوقوف في وجه التوسع "الإسرائيلي" المستمر، والأطماع الصهيونية المتزايدة، واستمرت في دعم مقاومة الجولان الوطنية، وبدأت العمل على استرجاع ما تبقى من الأراضي المحتلة في الجولان، وحماية حقوق الشعب العربي الفلسطيني من خلال بناء تحالف إستراتيجي عربي مع الدول العربية، وتشكيل جبهة شمالية شرقية ضد "إسرائيل" تضم كلاً من العراق والأردن وسورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز التضامن العربي. وقد انطلقت سورية في هذه الرؤية الجديدة لمواجهة "إسرائيل" من خلال متغيرات عدة حدثت على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكانت أسباباً للإعلان عن إقامة التوازن الإستراتيجي.

فعلى الصعيد العربي والإقليمي، أدت المتغيرات الجديدة مع انتهاء حرب تشرين ١٩٧٣، وتعرّض الدول العربية للضغوط "الإسرائيلية" والأمريكية، إلى تفجّر الأوضاع الداخلية في لبنان مع بداية عام ١٩٧٥، الأمر الذي أدى إلى انهيار السلطة الشرعية وانقسام الجيش بين مؤيد ومعارض لوجود منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(١)</sup>. وإثر ذلك اشتعلت الحرب

(١) العلي، حياتي والإعدام، مصدر سابق، ص ٣٥٧-٣٥٨. وأيضاً: أندرلين، ج١،

مصدر سابق، ص ٣٤٣-٣٤٨.

الأهلية، وتداعى الأمن الداخلي اللبناني، وأصبح لبنان معرضاً للتقسيم والتدخل الأجنبي<sup>(١)</sup>، مما شجّع "إسرائيل" على القيام بعملية اجتياح عسكري في جنوب لبنان في ١٥/٣/١٩٧٨، هدفت من خلالها ضرب المقاومة الفلسطينية، وإخراجها من لبنان، وتعميق الخلاف بينها وبين الشعب اللبناني<sup>(٢)</sup>، واستطاعت إنشاء كيان سياسي منفصل عن الدولة اللبنانية فيها، جعلته حزاماً أمنياً لها، ومنطلقاً لعدوانها المتكرر على الأراضي اللبنانية، وأداة للضغط على سورية واستنزاف طاقاتها<sup>(٣)</sup>.

كما شكّل توقيع "اتفاقية كامب ديفيد" بين النظام المصري و"إسرائيل" في ١٧/٩/١٩٧٨<sup>(٤)</sup>، ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية" في ٢٦/٣/١٩٧٩ خروجاً لمصر من معادلة التوازن الإستراتيجي التي كانت تجمعها مع سورية في مواجهة "إسرائيل"<sup>(٥)</sup>، ومن ثمّ أصبحت فكرة حلّ الصراع العربي-الإسرائيلي" بالطرق العسكرية آنذاك غير ممكنة، إذ أنهت المعاهدة حالة الحرب بين الطرفين المصري و"الإسرائيلي"، وأدّت إلى اختلال التوازن العسكري والسياسي في المنطقة لمصلحة "إسرائيل"، وحقّقت الهدف "الإسرائيلي" - الأمريكي بالقضاء على منجزات حرب تشرين، وتصفية القضية

(١) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ١٨٧-١٩٢.

(٢) سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، بيروت، دار المنارة، د.ت، ج ٩، ص ٢١٠-٢١٥.

(٣) السيد حسين، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٠، وأيضاً: ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٤) بشير عبد الفتاح، معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية والدور الإقليمي لمصر، مجلة السياسة الدولية، العدد /١٣٨/، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر، تشرين الأول ١٩٩٩، ص ٨٨، وأيضاً: أندرلين، ج ٢، مصدر سابق، ص ١٢١، وأيضاً: وليام.ب. كوانت، مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٥) طلاس، مرآة حياتي، ج ٣، مصدر سابق، ص ١٢٨٢.

الفلسطينية، والخروج عن طريق السلام الحقيقي الشامل، والاستمرار باحتلال "إسرائيل" للأراضي العربية<sup>(١)</sup>، وأدت إلى خروج مصر نهائياً من دائرة الصراع العربي - "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>، كما أوجدت هذه المعاهدة بحدّ ذاتها متغيرات إستراتيجية جديدة انعكست على الصراع العربي - "الإسرائيلي" محلياً وإقليمياً وهدّدت الأمن القومي العربي<sup>(٣)</sup>. وبذلك استطاعت "إسرائيل" إيجاد حالة من الهدوء العسكري التام على الجبهة "الإسرائيلية" - المصرية، مما أتاح الفرصة لها لنقل قواتها العسكرية إلى الجبهة الشمالية مع سورية ولبنان، وإيجاد عامل ضغط عسكري وسياسي كبير على سورية<sup>(٤)</sup>.

كما أدت الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ إلى إضعاف دور العراق في مواجهة "إسرائيل"، وإخراجه من دائرة الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وإضعاف التضامن العربي، من خلال انقسام الدول العربية في مواقفها إزاءها<sup>(٥)</sup>، وتحويل معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني إلى مكان

---

(١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري السابع المنعقد في دمشق ما بين ١٩٧٩/١٢/٢٢ - ١٩٨٠/١/٦، القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، ١٩٨٠، ص ٣٨، وأيضاً: بريغان والطهري، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٠.

(٢) منصور، إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٦، وأيضاً: أندرلين، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٥-١٢٨، وأيضاً: بريغان والطهري، المرجع السابق، ص ١٦١-١٦٦.

(٣) أسد عبيد، سلام مشحون بالوميض النووي، مجلة الفكر السياسي، العددان ٩/ - ١٠/، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠، ص ٢٨٥.

(٤) محمد حرب فرزات، الصراع العربي - الصهيوني في قرن، مجلة المعرفة، العددان (٣٢٤-٣٢٥)، دمشق، إصدار وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٠، ص ٤٢.

(٥) الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

آخر؛ إذ إن تلك الحرب جاءت لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية و"إسرائيل"، وفتحت الباب أمام تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قبي المنطقة العربية<sup>(١)</sup>، وقدمت الذريعة الكافية لتعزيز القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، كما استطاعت تبديد طاقات إيران والعراق العسكرية، وخلق حالة من "العداء العربي - الإيراني"، ومن ثم صرف نظر العرب عن "إسرائيل"، ولا سيما من قبل العراق الذي كان يشكل خطراً على المصالح الصهيونية والأمريكية والغربية<sup>(٢)</sup>.

وعلى الصعيد الدولي، شهدت العلاقات الأمريكية - السوفيتية توتراً متزايداً في المرحلة الممتدة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٤، فاكتملت الصراعات الإقليمية بين دول العالم الثالث أهمية فائقة في السياسة الخارجية لكلا البلدين، وبدأت ملامح الحرب الباردة بالعودة من جديد بين الطرفين<sup>(٣)</sup>. فخلال تلك المرحلة بلغ الاتحاد السوفيتي مستوى التوازن الإستراتيجي العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصرّ من جانبه على دعم حركات التحرر في العالم. وفي الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في اتباع سياسة الغطرسة والتلويح باستخدام القوة العسكرية لضرب هذه الحركات، وأصرّت على استخدام القوة العسكرية في أي مكان من العالم، متجاهلةً الموقف السوفيتي الداعي إلى حل جميع المسائل الدولية

---

(١) ناديا مصطفى، أوروبا الغربية وأمن الخليج ١٩٨٠ - ١٩٨٧، مجلة الفكر الإستراتيجي

العربي، القاهرة، السنة السابعة، العدد/٢٨، نيسان، ١٩٨٩، ص ١٨.

(٢) جلال أمين، العرب ونكبة الكويت، القاهرة، مطبعة أطلس للنشر، ط ١، ١٩٩١،

ص ٥١.

(٣) شدود، مرجع سابق، ص ١٤٦.

العالقة بالطرق السلمية. ومع تولّي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان<sup>(١)</sup> Ronald Reagan (١٩٨١-١٩٨٩) الحكم، أَلقت الولايات المتحدة الأمريكية ثقلها بكامله في مصلحة "إسرائيل"<sup>(٢)</sup>، وتبنّت إدارته إستراتيجية المجابهة مع السوفييت، تحت شعار "ردع التهديدات الصادرة عن الاتحاد السوفيتي، ومواجهة القوى التي ترتبط معه بعلاقات صداقة وتعاون في المنطقة"، وتعدّ سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مقدّمة هذه القوى، فوَقَّعت مع "إسرائيل" على مذكرة التفاهم الإستراتيجي في ٣٠/١١/١٩٨١<sup>(٣)</sup>، التي عدّتها سورية بمنزلة تحالف رسمي أمريكي - "إسرائيلي" موجّه ضدها<sup>(٤)</sup>.

## ٢- أهمّ الخطوات التي اتخذتها سورية لبناء التوازن الإستراتيجي:

في ظل هذه المتغيرات الإقليمية والدولية، وجدت سورية نفسها أمام مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي- الصهيوني فرضتها عليها تلك المتغيرات، وأصبحت تشعر بوجوب مواجهة هذا الواقع الجديد نظراً لما

---

(١) رونالد ريغان: سياسي أمريكي ينتمي إلى الحزب الجمهوري، وهو الرئيس /٤٠/ للولايات المتحدة الأمريكية، ولد عام ١٩١١، عمل سينيائياً، وانتخب حاكماً لولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٦، وجُدّد له عام ١٩٧٠، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١، وأعيد انتخابه عام ١٩٨٥. (الكيلي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٧٣).

(٢) ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) حمد سعيد الموعد، دور إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية بعد حرب الخليج، مجلة معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، العدد /٦٧/، شتاء ٢٠٠١، ص ٩٢.

(٤) الياس، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧.

سيخلفه من آثار سلبية على معظم الدول العربية ولاسيما سورية التي شعرت بأنها باتت تفقد المكتسبات الإستراتيجية التي حققتها في حرب تشرين، وأن الفرصة باتت ضئيلة لتحقيق منجزات مماثلة. ولذلك فإن هذه المعادلة الجديدة أوجبت عليها أن تستنفر جهودها وقواها المختلفة من خلال الصمود والتصدي ورفض الحلول والمخططات الاستسلامية والإصرار على أن السلام العادل والكامل لا يقوم إلا على شرطين أساسيين، هما:

١ - تحرير الأرض المحتلة كاملة سلماً أو حرباً.

٢ - إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كاملة<sup>(١)</sup>.

وإزاء ذلك لم يكن أمام سورية من خيار سوى بناء توازن إستراتيجي سياسي واقتصادي وعسكري يردع "إسرائيل" في حالة تفكيرها بشنّ حرب جديدة؛ فأعلن الرئيس السوري حافظ الأسد شعار التوازن الإستراتيجي وسيلةً فاعلة ومؤثرة تُوظّف في إطار الصراع القائم لمصلحة الأمة العربية<sup>(٢)</sup>، ولذلك اتخذت سورية مجموعة من الخطوات على الصعيدين الإقليمي والدولي تهدف إلى تعزيز موقفها إقليمياً ودولياً، فمنذ عام ١٩٧٧ انضمت سورية إلى جانب كل من ليبيا والجزائر واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية في جبهة الصمود والتصدي، ردّ فعل على زيارة السادات "لإسرائيل" وخروجه عن الإجماع العربي. وأكدت تلك الدول ضرورة الالتزام بإستراتيجية التصدي والدفاع عن الأرض العربية، وعقدت مؤتمر قمة ضمّ رؤساء هذه الدول في العاصمة الليبية طرابلس،

---

(١) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) شدود، مرجع سابق، ص ١١٧.



في الفترة ما بين ٢/٥-١٢/١٩٧٧<sup>(١)</sup>، وأصدر المؤتمر بياناً أُعلن فيه قيام الجبهة القومية للصمود والتصدي التي تُعدّ بمنزلة جبهة قومية عربية متحدة، وقيادة سياسية وعسكرية مشتركة لهذه الأقطار العربية الموقّعة على ميثاقها، تواجه وتتصدى لأي "محاولة استسلام" من قبل أية دولة عربية وكان لسورية الدور الأول في نجاح قيام هذه الجبهة. وقد أعلن المؤتمر تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع النظام المصري، ووقف التعامل معه، وتطبيق سياسة المقاطعة على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية التي تتعامل مع "إسرائيل"<sup>(٢)</sup>.

وقد تكرر عقد مؤتمرات القمة لجبهة الصمود والتصدي، بهدف تعزيز أهداف الجبهة وتكريس قراراتها لتصبح قرارات تنفيذية تهدف إلى اتخاذ إجراءات عملية؛ إذ عُقدَ المؤتمر الثاني على مستوى القمة ما بين ٢/٤-١٩٧٨/٢ في الجزائر، من أجل الإعداد لمتطلبات الصمود السياسي والعسكري، لمواجهة (التحرك المشترك الصهيوني والإمبريالي - الساداتي)، كما وصفه بيان مؤتمر القمة، الذي أكد تحقيق التوازن الإستراتيجي بين سورية و"إسرائيل"، ودعم سورية بالوسائل والسبل كلّها بعد خروج مصر من المواجهة مع "إسرائيل"<sup>(٣)</sup>. أما المؤتمر الثالث فقد عقد في دمشق ما بين ٢٠/٢٣-١٩٧٨/٩ وأصدر بياناً رفض فيه اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل"، وأدانها، وعدّها باطلة وغير شرعية، لأنها فرّطت بالحقوق العربية الفلسطينية، ورفض كل ما يترتب عليها من نتائج، وأقرّ دعم قوى الصمود المتمثلة بسورية، والعمل على توفير المستلزمات

(١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري السابع، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٢) الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مصدر سابق، ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) التقرير السياسي للمؤتمر القطري السابع، مصدر سابق، ص ٤٥.

الضرورة كلّها التي تعيد التوازن الإستراتيجي مع "إسرائيل" بعد إخراج مصر من معادلة الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وتحقيق تضامن عربي حقيقي على أساس مجابهة العدو "الإسرائيلي" والعمل على تحقيق أكبر دعم وتأييد عالمي للنضال العادل للأمة العربية. كما أصدر المؤتمر بيان إعلان مبادئ وأهداف جبهة الصمود وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة<sup>(١)</sup>.

كما بدأت سورية التعاون والعمل مع دول جبهة الصمود والتصدي على توحيد الجهود وجمع الطاقات العربية لدعم صمود سورية وتعزيز إستراتيجيتها الدفاعية؛ إذ وُقِّعَ ميثاق العمل القومي بين سورية والعراق في ٢٦/١٠/١٩٧٨<sup>(٢)</sup>، واتفقت القيادتان على إنشاء هيئة سياسية عليا مشتركة تتولى الإشراف على العلاقات الثنائية بينهما في المجالات كلّها وتحقيق التنسيق والتكامل لإقامة الوحدة بين الطرفين<sup>(٣)</sup>، ووُضِعَت خطة متواصلة من أجل توثيق العلاقات الوجدوية بين الدولتين، كما شُكِّلَت لجنة تعاون عسكرية لإعداد صيغة اتفاقية دفاع مشتركة تكون أساساً لوحدة عسكرية كاملة بينهما<sup>(٤)</sup>، وعلى أثر ذلك، بدأت القيادتان العسكريتان في البلدين التخطيط العسكري المشترك لوضع خطة تشكّل خلالها القوات العراقية نسقاً ثانياً للقوات السورية في أي معركة مقبلة، وشُكِّلَت لجنة عسكرية من ضباط سوريين وعراقيين،

---

(١) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٩٣، وأيضاً: الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٢) التقرير السياسي للمؤتمر القطري السابع، المصدر السابق، ص ٨٣-٨٤، وأيضاً: الياس، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٣) مصطفى طلاس، جبهة الصمود والتصدي في مواجهة معسكر داؤود، دمشق، منشورات مجلة الفكر العسكري، ط ٢، ١٩٨١، ص ٢٣١.

(٤) ألكسان، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

بدأت بوضع خطط ميدانية بالاشتراك مع جبهة الصمود والتصدي لإدارة حرب استنزاف مع "إسرائيل"، تهدف إلى أحد أمرين:

الأول: إجبار "إسرائيل" على الدخول في تسوية سلمية مبنية على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

والثاني: الضغط على "إسرائيل" بهدف إمكانية إسقاط التسوية الجزئية مع مصر<sup>(١)</sup>.

غير أن التقارب السوري - العراقي لم يستمر، بسبب معارضته من بعض القيادات العراقية وعلى رأسها صدام حسين<sup>(٢)</sup> (١٩٧٩ - ٢٠٠٣)، الذي قام بانقلاب عام ١٩٧٩ على الرئيس أحمد حسن البكر<sup>(٣)</sup> (١٩٦٨ - ١٩٧٩)، وأحبط خطط الميثاق القومي بين البلدين، من خلال إقصاء القيادات الحزبية التي عملت على الوصول إلى هذا الميثاق، وبدأ بخط

---

(١) الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مصدر سابق، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) صدام حسين: ولد في مدينة تكريت العراقية عام ١٩٣٨، انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وتولّى الإشراف على التنظيم العسكري في الحزب عام ١٩٦٤، وبعد انتصار ثورة عام ١٩٦٨ عين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وتولّى حكم البلاد في ١٦/٧/١٩٧٩، بقي في منصبه حتى عام ٢٠٠٣ حين أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف الدولي على احتلال العراق وإسقاط نظام حكمه. (موسوعة مقاتل من الصحراء، [www.Moqatel.Com](http://www.Moqatel.Com)، قسم الأعلام، تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٩).

(٣) أحمد حسن البكر: ولد عام ١٩١٤، انضم إلى الأكاديمية العسكرية عام ١٩٣٨، وشارك في الثورة ضد النظام الملكي عام ١٩٥٨، فعُيّن عضواً في المجلس العسكري، وأصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، تولّى منصب رئيس الوزراء عام ١٩٦٣، وقاد ثورة حزب البعث الثانية عام ١٩٦٨ فأطاح بحكم الرئيس عبد الرحمن عارف، نُحّي عن السلطة عام ١٩٧٩. (الكيالي، موسوعة السياسة، ج ١، مصدر سابق، ص ٩٢ - ٩٣).

معاكس تمثل في قطع العلاقات مع سورية<sup>(١)</sup>، وشنّ الحرب على إيران عام ١٩٨٠، ومن ثمّ أخرج العراق أيضاً من معادلة التوازن الإستراتيجي، التي كان يشكل ركناً أساسياً مهماً فيها، مما أدّى إلى إنهاء التقارب السوري-العراقي، وخلق حالة من العداء بين الطرفين<sup>(٢)</sup>.

وإثر إخفاق الجهود الدبلوماسية التي قامت بها سورية لبناء توازن إستراتيجي قومي يجمع الدول العربية في مواجهة "إسرائيل" بهدف إجبارها على تنفيذ الإرادة الدولية والقرارات الشرعية الصادرة عن الأمم المتحدة، ويمكن من صيانة الحقوق العربية، وإثر انهيار اتفاقيات التعاون والمواثيق القومية مع بعض الدول العربية، وفي ظل الظروف التي بدأت فيها "إسرائيل" التخطيط المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية لشنّ حروب جديدة ضد الدول العربية، بهدف إضعاف الموقف العربي وإجبار بعض الدول العربية على "الخضوع" والتوقيع على تسويات منفردة لا تحقق المصالح العربية<sup>(٣)</sup>، اتخذت سورية خطوات عملية على المستوى الدولي من

---

(١) عبد الله رمزي، سورية في الإستراتيجية الإسرائيلية- الأمريكية، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٢) إثر نشوب الحرب العراقية- الإيرانية، وموقف سورية الداعي إلى إنهاء الحرب، تزايدت الاتهامات التي أطلقها الرئيس العراقي صدام حسين إزاء سورية، وقامت القوات العراقية في شهر آب عام ١٩٨٠ باقتحام السفارة السورية في بغداد، وطردت موظفيها، كما أعلن النظام العراقي في ١٢/١٠/١٩٨٠ عن قطع العلاقات مع سورية. (سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٧٥-٥٨٢).

(٣) بدأت "إسرائيل" منذ عام ١٩٨١ تقديم مساعدات عسكرية مكثّفة إلى بعض الأطراف المتعاونة معها في لبنان بهدف إضعاف القوى الوطنية المعادية لها، وإجبار لبنان على عقد "تسوية سلمية" معها. (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢١).

خلال بناء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع بعض دول العالم من أجل تعزيز موقفها في مواجهة المخططات "الإسرائيلية" الأمريكية. وكان أهم تلك الخطوات التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وسورية في موسكو بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٠<sup>(١)</sup>، بهدف تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين، وبناء أسس جديدة تقوم على المساواة والمصلحة المشتركة بينهما، وبشكل يحقق مصالح كلتا الدولتين ويخدم قضية السلام والأمن في العالم. وأكدت المعاهدة تصميم الدولتين على المواجهة مع قوى الإمبريالية العالمية للوقوف في وجهها، من خلال بناء الردع الإستراتيجي الثابت، ومواصلة النضال ضد الاستعمار والعنصرية في جميع أشكالها، بما فيها الصهيونية العالمية. وكان أهم ما تضمنته بنود المعاهدة: تطوير وتعزيز روابط الصداقة والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعاون بينهما في حال نشوب أي حرب جديدة تهدد السلام العالمي، والعمل لإبعاد الخطر وإعادة السلام، فضلاً عن اتفاق الطرفين على تقديم المنفعة المتبادلة في المجالين الاقتصادي والعلمي، وتبادل الخبرات، وتطوير التعاون في المجال العسكري بكافة أشكاله، بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية<sup>(٢)</sup>.

بدأت "إسرائيل" العمل على مواجهة التحالف السوري -السوفيتي ومحاولة تطويره متخذةً من لبنان مجالاً للضغط على سورية، وعملت

---

(١) فافيلوف سازونوف، السياسة الخارجية السورية منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينيات، ترجمة ماجد علاء الدين، دمشق، مجلة المناضل، العدد ١٥٨/، آذار ١٩٨٣، ص ٤٠.

(٢) انظر نص معاهدة الصداقة والتعاون بين سورية والاتحاد السوفيتي في: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٣٤)، وأيضاً في: صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد ٥٤٠٧/، الصادر بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٠، ص ١-١٢.

بالتعاون مع بعض القوى اللبنانية، على إخراج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها من لبنان، تمهيداً لعقد تسوية سلمية بين "إسرائيل" ولبنان برعاية أمريكية - أوروبية<sup>(١)</sup>. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ألفت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ثقلها بكامله إلى جانب "إسرائيل"، ووضعت مذكرة التفاهم الإستراتيجي الموقعة بينهما موضع التنفيذ، فقامت "إسرائيل" بضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ودمّرتة. وفي العام نفسه أصدرت قرار ضمّ الجولان إلى الكيان الصهيوني<sup>(٢)</sup>، كما بدأت الولايات المتحدة بتحريض من "إسرائيل" انتهاج سياسة معادية لسورية ودورها في لبنان، وأخذت "إسرائيل" تعمل على استفزاز القوات السورية الموجودة فيه، فردّت سورية بتعزيز إستراتيجيتها العسكرية في لبنان<sup>(٣)</sup>، وأدخلت منظومة صواريخ سوفيتية متطورة وبدأت بدعم منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف التصدي للإستراتيجية "الإسرائيلية" - الأمريكية، التي هدفت إلى غزو لبنان وإخراج القوات السورية منه وإقامة نظام حكم موالٍ لها. ولذلك بدأت القوات "الإسرائيلية" في ١٩٨٢/٦/٥ باجتياح لبنان، واحتلت العاصمة بيروت في ١٩٨٢/٩/١٥<sup>(٤)</sup>، ووقّعت مع الحكومة

(١) بريغان والطهري، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) مواصفات عامة للهضبة السورية المحتلة (الجولان) والنظرة الإسرائيلية لها، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) MA'OZ and YANIV, op. cit, p. 157.

(٤) أدى الاجتياح "الإسرائيلي" إلى نتائج سياسية مباشرة على الوضع الداخلي في لبنان، إذ أخرجت المقاومة الفلسطينية منه في ١٩٨٢/٨/٢١، وبعد يومين انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، لكنه اغتيل في ١٩٨٢/٩/١٤، وارتكبت القوات "الإسرائيلية" في ١٩٨٢/٩/١٦ مذبحة صبرا وشاتيلا، وفي ١٩٨٢/٩/٢١ تولى رئاسة البلاد أمين الجميل. (السيد حسين، مرجع سابق، ص ٢٠٢-٢٠٣، وأيضاً: بريغان والطهري، المرجع السابق، ص ٢٠٣-٢١٠).

اللبنانية "اتفاق ١٧ أيار" ١٩٨٣<sup>(١)</sup>، الذي انسحبت بموجبه القوات "الإسرائيلية" لتتمركز في الشريط الحدودي الأمني الذي احتفظت به في الجنوب اللبناني، وحلّت مكانها قوات دولية متعددة الجنسيات (أمريكية وفرنسية وإيطالية وبريطانية)<sup>(٢)</sup>.

لكنّ القوات السورية تصدّت للعدوان "الإسرائيلي" على لبنان، وتمكّنت بالتعاون مع المقاومة اللبنانية، من إيقاف الاجتياح "الإسرائيلي" قبل بلوغه الأهداف المخططة له<sup>(٣)</sup>. وحصلت سورية خلال تلك المدّة على مساعدات عسكرية كبيرة من الاتحاد السوفيتي عزّزت قدراتها

---

(١) وضع "اتفاق ١٧ أيار" ترتيبات أمنية رسمية بين "إسرائيل" ولبنان في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني داخل الأراضي اللبنانية لمصلحة "إسرائيل"، ونصّ على إنهاء حالة الحرب، وفتح الحدود، وإقامة علاقات دبلوماسية، وتطبيع سياسي واقتصادي بين الجانبين، وقد عارض هذا الاتفاق عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية والهيئات الشعبية في لبنان، كما عارضته سورية، وكان لها دور فاعل في إسقاطه بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥. (السيد حسين، المرجع السابق، ص ١٧٨-١٨٠، وأيضاً: إجارشيف، مرجع سابق، ص ١١٢-١٢٣).

(٢) إيان بلاك وبيتي مورسي، حروب إسرائيل السرية، ترجمة عمار جولاق وعبد الرحيم الفراء، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٢، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) قدّمت سورية تضحيات سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية كبيرة في لبنان، واستبسلت قوّاتها في الدفاع عن الأراضي اللبنانية. ولم يتمكن الجيش "الإسرائيلي" من هزيمة القوات السورية وإخراجها من مواقعها على الرغم من الدعم الذي تلقته "إسرائيل" من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ولاسيما فرنسا التي شاركت قواتها مع القوات "الإسرائيلية" والأمريكية في قصف مواقع القوات السورية التي استطاعت بالتعاون مع المقاومة الوطنية اللبنانية إلحاق الهزيمة بالقوات "الإسرائيلية" والقوات الأمريكية والفرنسية التي نزلت في الأراضي اللبنانية، مما اضطر هذه القوات إلى الانسحاب من لبنان. (الياس، مرجع سابق، ص ١٩١).

الدفاعية<sup>(١)</sup>، فوصلت إلى مرحلة متقدمة في عملية بناء التوازن الإستراتيجي مع "إسرائيل"، واستطاعت دعم موقفها الإستراتيجي من خلال تنشيط عمل المقاومة الوطنية اللبنانية ضد القوات "الإسرائيلية" والأمريكية والفرنسية التي شاركت في عدوانها على لبنان<sup>(٢)</sup> فأجبرت القوات الأجنبية المتعددة الجنسيات على الانسحاب منذ بداية شهر أيلول عام ١٩٨٣ وتمكّنت في ١٩٨٤/٣/٥ من إلغاء "اتفاق ١٧ أيار"، كما تمكّنت بالتعاون مع بعض الدول العربية، من التوصل إلى توقيع اتفاق الطائف في ١٩٨٩/١٠/٢٢ لعقد الصلح بين الأطراف اللبنانية المتنازعة، الذي بدأ معه الوضع اللبناني يشهد بداية حلّ دائم للأزمات الداخلية<sup>(٣)</sup>.

(١) زُوِّدَ الجيش السوري بصفقة أسلحة سوفيتية جديدة ومتطورة، تضمنت /٨٠٠/ دبابة من نوع /٧٢/ و/١٦٠/ طائرة مقاتلة من نوع /ميغ ٢٣/ و/ميغ ٢٧/، وصواريخ سام من نوع /أرض - جو/ و/أرض - أرض/ بعيدة المدى، ومجموعة رادارات متطورة وأجهزة حرب إلكترونية حديثة، بالإضافة إلى صواريخ /سام ٦/ و/سام ٩/ المتطورة، والصواريخ الطويلة المدى المضادة للسفن، والمدمرات الحربية. (شودود، مرجع سابق، ص ١٢٣).

(٢) تعترف بعض المصادر "الإسرائيلية" بأن سورية نجحت في تحقيق التوازن العسكري الكمي مع "إسرائيل" فيما يتعلق بعدد التشكيلات القتالية، وأفراد القوات المسلحة والمدركات والطائرات والمدافع والصواريخ بعيدة المدى، بمساعدة من الاتحاد السوفيتي، وبشكل مكّنها من ردع "إسرائيل" ومنعها من مهاجمة سورية، بعد أن استطاعت القوات "الإسرائيلية" الوصول إلى الطريق الدولي الذي يربط دمشق - بيروت عام ١٩٨٢، ولكن في الوقت نفسه تؤكد تلك المصادر أن سورية لم تتمكن من التوصل إلى توازن إستراتيجي حقيقي مع "إسرائيل"، بسبب التفوق النوعي والتكنولوجي للجيش "الإسرائيلي"، والدعم الأمريكي لها. (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢).

(٣) ميكائيل، مرجع سابق، ص ١٤٥.



## سادساً- استنتاجات الفصل الخامس:

مما تقدّم يمكن إيضاح أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الفصل الخامس بما يأتي:

١- أدركت "إسرائيل" أهمية الاستيطان اليهودي في الجولان، لما له من دور كبير في تعزيز إستراتيجيتها الأمنية والاقتصادية، وذلك نظراً للدور الذي يؤديه موقع الجولان وأهميته في تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية "الإسرائيلية" من ناحية، والتحكم المطلق بمصادر المياه المهمة جداً من ناحية ثانية. وقد شكّلت مشاريع الاستيطان "الإسرائيلية" في الجولان أحد أهم وأخطر المكونات والركائز الأساسية لسياسة خلق الحقائق الجديدة، ومخططات الضم والإلحاق التي حاولت "إسرائيل" تنفيذها فيه. وعلى هذا الأساس كانت سياسة الاستيطان الصهيوني في الجولان خلال عهود الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة، تتماشى مع الأطماع والتوجّهات التوسعية الصهيونية.

٢- أخفقت الخطط الاستيطانية "الإسرائيلية" في تحقيق النسب المحدّدة من المستوطنين اليهود للاستيطان في الجولان، التي وصلت إلى ما يقارب /٢٥٠٠٠٠٠/ مستوطن حسب المخطط له، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها ما يتعلّق بوقوع المستوطنات التي أنشئت في مناطق خط المواجهة العسكرية مع القوات السورية، وعدم رغبة المستوطنين اليهود بالعيش في الجولان لبعدها عن المراكز السكانية الكبرى في "إسرائيل"، فضلاً عن الشعور داخل المجتمع "الإسرائيلي" بأن التسوية السلمية مع سورية لن تكون من دون إخلاء الجولان من المستوطنات وساكنيها.

٣- منذ احتلال "إسرائيل" الجولان عام ١٩٦٧ بدأ سكانه حركة نضال جماهيري ضد الاحتلال، مدعومةً من الدولة والشعب في الوطن السورية، اتسعت قاعدتها لتشمل جميع السكان، وتصاعدت بشكل مستمر. وقد اتخذت المقاومة أشكالاً مختلفة من النضال السياسي والعسكري السري إلى النضال العلني، وتحدي الإرادة "الإسرائيلية". وإن كانت "إسرائيل" قد نجحت في احتلال الأرض، إلا أنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً في كسر إرادة السكان على الرغم من محاولاتها التي لم تنقطع في هذا المجال.

٤- إن المقاومة الوطنية في الجولان لم تكن وليدة مصادفة، ولم تأت في مرحلة متأخرة، وإنما كانت وليدة اللحظة التي وقع فيها الاحتلال. ولا يمكن عدّ موقف سكان الجولان إزاء الاحتلال موقفاً مرحلياً أو تكتيكياً، بل هو موقف مبدئي وثابت في وجه الاحتلال "الإسرائيلي"، فهو مثل أي احتلال أجنبي سابق.

٥- أدت التطورات السياسية والاجتماعية التي أحدثتها المقاومة الوطنية والموقف النضالي لأهالي الجولان، وعلى وجه الخصوص الإضراب العام المفتوح عام ١٩٨٢، إلى تبلور وتطوير البنية التنظيمية ونوعية العمل للمؤسسات الشعبية، التي اتخذت فعاليتها طابعاً سياسياً واجتماعياً واضحاً.

٦- عزّزت "إسرائيل" في هذه المرحلة، إستراتيجيتها تجاه الجولان، وعدّته "جزءاً لا يتجزأ من كيانها"، وذلك من خلال سلسلة إجراءات إدارية انتهت بإصدار قرار الضم النهائي في عام ١٩٨١، والعمل على توسيع المستوطنات القائمة، وبناء مستوطنات جديدة. كما أكّدت من خلال

تلك الإجراءات، أهمية الدور العسكري والأمني للاستيطان في الجولان، وبدأت العمل لاستخدام ملف الاستيطان وسيلة ضغط ومساومة في مفاوضات السلام مع سورية.

٧- أدت السياسة الاقتصادية والاجتماعية "الإسرائيلية" في الجولان المحتل، إلى إفقار المواطنين و"تجهيلهم"، وحرمانهم من أبسط حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وشكّل الإقفال المتشدّد في وجه العبور إلى وطنهم سورية، وحرمان المواطنين من التواصل مع مجتمعهم الكبير، أهم العوائق أمام التنمية الاقتصادية وإعادة النسيج الاجتماعي إلى طبيعته في الجولان السوري المحتل. فالسكان السوريون الذين احتفظوا بهويتهم العربية السورية، عانوا كثيراً من مشقّة العيش، ومن تقييد شديد لإمكانات المواطنة في وطنهم.

٨- فشلت سياسة التهويد والضم التي حاولت "إسرائيل" فرضها على المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل، وذلك من خلال استمرار السكان في مقاومتهم لتلك السياسة، ورفضهم المطلق قبول الجنسية "الإسرائيلية"، وتمسّكهم بالهوية العربية السورية.

٩- استفادت سورية من تجربتها في سعيها لبناء التوازن الإستراتيجي مع "إسرائيل"، وعززت بذلك إستراتيجيتها الدفاعية والهجومية، وعالجت بعض الثغرات فيها، واستخلصت العبر العسكرية من خلال تصدّيها لإستراتيجية التوسّع "الإسرائيلية"، ولاسيما في لبنان، فتابعت عملية بناء التوازن الإستراتيجي مع "إسرائيل"، بهدف الدفاع عن نفسها، والوقوف في وجه الأطماع الصهيونية المتزايدة. وفي الوقت نفسه استمرت في سعيها

لإقامة السلام العادل والشامل الذي يمكّنها من استعادة أرضها المحتلة، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعليه، فإن ممارسات القمع "الإسرائيلية" بحق أهالي الجولان، ومحاولة اقتلاعهم من أرضهم وتشويه هويتهم السياسية والقومية لم تستطع منذ بداية الاحتلال حتى اليوم، ثنيهم عن موقفهم الوطني، وعزمهم على مواجهة الاحتلال، وإلغاء انتهائهم إلى وطنهم سورية.

## الفصل السادس

الجولان في الإستراتيجية السّورية من مؤتمر مدريد  
حتّى وفاة الرئيس حافظ الأسد ( ١٩٩١ - ٢٠٠٠ )

أولاً- أهم معطيات الأوضاع الداخلية في الجولان ما بين عامي  
١٩٩١ - ٢٠٠٠.

ثانياً- سياسة التسوية في مسار الصراع "الإسرائيلي" - العربي.

١ - المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدّت إلى انعقاد مؤتمر السلام  
في مدريد.

٢- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١.

٣- مفاوضات التسوية السلمية على المسارين الفلسطيني والأردني  
مع "إسرائيل".

ثالثاً- الجولان في مفاوضات التسوية السورية- "الإسرائيلية" ١٩٩١ - ٢٠٠٠.

١ - الموقف السوري من تسوية السلام.

٢- الرؤية "الإسرائيلية" للسلام.

٣- مفهوم خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

رابعاً- محاولات التفاوض السورية- "الإسرائيلية" خلال عهد الرئيس حافظ الأسد.

- ١- المفاوضات مع حكومة إسحاق شامير في (١٩٩١-١٩٩٢).
- ٢- المفاوضات مع حكومة إسحاق رابين (١٩٩٢-١٩٩٥).
- ٣- الالتزام "الإسرائيلي" بالانسحاب الكامل من الجولان (وديعة رابين).
- ٤- إخفاق المفاوضات في مرحلة حكم شيمون بيريز (١٩٩٥-١٩٩٦).
- ٥- تجميد المفاوضات في عهد حكومة بنيامين نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩).
- ٦- توقف المفاوضات إثر وصول إيهود باراك إلى رئاسة الحكومة "الإسرائيلية" عام ١٩٩٩.
- ٧- قمة جنيف بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأمريكي بيل كلينتون عام ٢٠٠٠.

خاتمة الفصل

## الفصل السادس

أولاً- أهمّ معطيات الأوضاع الداخلية في الجولان ما بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠:

استمرّت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ما بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠ بممارساتها التعسّفية وتدابيرها القمعيّة ضد المواطنين السّوريين في الجولان السّوري المحتلّ، ضاربةً بعرض الحائط كلّ المواثيق والقوانين والقرارات والأعراف الدّولية. ففي إطار سياستها التوسّعية الاستيطانية استمرّت "إسرائيل" بزيادة عدد المستوطنات اليهودية في الجولان، وتقديم أنواع الدعم المادي والمعنوي كافّة للمستوطنين اليهود فيها على حساب أصحاب الحقوق الشرعيين من أبناء الجولان السّوري المحتلّ<sup>(١)</sup>.

فقد عمدت السّلطات "الإسرائيلية" إلى محاولة توطين اليهود الجدد القادمين من إثيوبيا وبعض الدول الإفريقية في الجولان، وقدمت لهم كلّ السبل والوسائل الكفيلة باستيطانهم فيه<sup>(٢)</sup>، وقامت بتحويل مبالغ مالية كبيرة لبناء مستوطنات جديدة في الجولان ودعم المستوطنات القائمة فيه، كما زادت الوكالة اليهودية تقديم الدعم المادي بشكل سنوي لمستوطنات

(١) تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٧.

الجولان، وبدأت السلطات "الإسرائيلية" بتشجيع المستوطنين للقدوم إلى الجولان من خلال دعمهم وتوزيع المساكن الجديدة عليهم، كما دُشنت مستوطنات جديدة ومشاريع صناعية جديدة في مستوطنات الجولان وبشكل خاص في مستوطنة كتسرين. وبدأت السلطات "الإسرائيلية" بتنفيذ خطة وضعتها منذ عام ١٩٨٨ لإعفاء سكان مستوطنات الجولان من دفع ضريبة الدّخل بهدف تشجيع الاستيطان في المنطقة وزيادة عدد مستوطناتها<sup>(١)</sup>.

وواصلت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ما بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٤ جهودها لتعزيز الاستيطان اليهودي في الجولان، فمع بداية عام ١٩٩٠ شرعت "إسرائيل" في توطين اليهود المهاجرين من الأتحاد السّوفيتي في الجولان السّوري المحتلّ، ووصلت إلى الجولان مع بداية شهر تموز من العام نفسه أكثر من /٦٠/ أسرة يهودية. وبموجب المخطط الاستيطاني لعامي ١٩٩٠-١٩٩١ تقرّر في شهر آذار ١٩٩١ زيادة عدد المستوطنين اليهود في الجولان ليصل إلى أكثر من /٣٠٠٠٠/، وصرّح آريل شارون في شهر تموز ١٩٩١ بأنّه سوف يواصل خلق الوقائع على الأرض من خلال توسيع الاستيطان في الجولان<sup>(٢)</sup>.

وخلال المرحلة الممتدّة ما بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠ واصلت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة وضع برامجها الاستيطانيّة في الجولان السّوري المحتلّ، وتسابقت تلك الحكومات في تأكيد استمرارها في برامج

---

(١) مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ١١ - ١٢، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٩٩ - ١٠٠.



الاستيطان وتعزيز المستوطنات القائمة فيه، وزيادة أعداد المستوطنين فيها، إذ انطلقت مع بداية مؤتمر مدريد للتسوية السلمية بين العرب و"إسرائيل" عام ١٩٩١ مرحلة جديدة استمرّت فيها "إسرائيل" بتطوير المستوطنات القائمة في الجولان وبناء مستوطنات جديدة<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ المتتبع لشؤون الاستيطان اليهودي في الجولان أنه على الرغم من كل المحاولات "الإسرائيلية" في هذا المجال، فإن الخطط "الإسرائيلية" أخفقت في جلب الأرقام المحدّدة من اليهود للاستيطان في الجولان، إذ وُضعت تلك الخطط بهدف زيادة عدد المستوطنين إلى نصف مليون مستوطن حتى نهاية عام ٢٠٠٠، ويعود ذلك الإخفاق لأسباب عدّة، منها ما يتعلّق بوقوع المستوطنات التي أنشئت في مناطق خطّ المواجهة العسكري مع القوات السورية، فضلاً عن شعور المستوطنين وتوجّسهم من إمكانية التسوية مع سورية التي لن تتمّ من دون إعادة الجولان كاملاً إليها. ووفق بعض المصادر فإنّه مع نهاية عام ١٩٩٩ لم يتعدّد مجموع المستوطنين في الجولان الـ /١٨٠٠٠/ مستوطن<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار آخر استمرّت معاناة المواطنين العرب السوريين تحت الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان من جرّاء الممارسات "الإسرائيلية" اللاإنسانية ضدّهم، التي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية، وتعدّد

---

(١) زيادة، الجولان في صراع السلام، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٥، وأيضاً: مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، مرجع سابق، ص ١٣ - ١٤، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٥٧ - ٥٨، وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٠٨، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٧٩.

خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ومختلف القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الشأن<sup>(١)</sup>.

وقد ازدادت هذه الممارسات قسوةً وتعسفاً عاماً بعد عام بسبب تراكم سنوات الاحتلال، وتميّزت تلك الممارسات عن الأعوام السابقة بالإبقاء على وسائل القمع والإرهاب، مع التركيز على الضغوط الاقتصادية واستعمال عامل لقمة العيش أسلوباً جديداً للضغط على المواطنين وإرهاقهم واستنزافهم اقتصادياً، إضافةً إلى حملات الاعتقال التي لم تتوقف<sup>(٢)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فقد بقي المعتقلون من أبناء الجولان السوري المحتلّ في السجون والمعتقلات "الإسرائيلية" يتعرّضون لأقصى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، إذ تمارس إدارة السجون "الإسرائيلية" سياسة الإذلال والقهر عليهم، وتحرمهم من أبسط حقوقهم، وتعمد إلى مدهامة غرف السجون دورياً، وتخضعها لتفتيش يومي<sup>(٣)</sup>، ومعظم هؤلاء المعتقلين يعانون من أمراض مزمنة ناتجة عن ظروف السجن والاعتقال، إذ تُمنع إدارة السجن بحرماتهم من الرعاية الطبية الحقيقية، وفي الإهمال المتكرّر والمحاولة بتقديم العلاج وعدم إجراء العمليّات الجراحية اللازمة لهم والاكتفاء بالمسكنات في علاج جميع الأمراض التي تصيبهم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) كلمة مواطني الجولان العرب السوريين، مرجع سابق، ص ٢ - ٣، وأيضاً:

الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، مؤتمر

العمل الدولي، الدورة /٩٩/، ٢٠١٠، ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ٨.

(٤) تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ٢١،

وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١٢٠.

ومن مظاهر السياسة القمعية التي استمرت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بممارستها إزاء المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل ما يتعلق بالجانب الإنساني، فقد أمعنت سلطات الاحتلال بفرض الحصار على المواطنين العرب السوريين ومنعتهم من زيارة وطنهم سورية ورؤية أقربائهم وذوهم فيها<sup>(١)</sup>، إذ أوقفت "إسرائيل" الزيارات التي كان يقوم بها المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل إلى وطنهم سورية عبر معبر القنيطرة، مما أدى إلى ازدياد معاناتهم الإنسانية في التواصل الاجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة وبشكل خاص في حالات المرض والوفاة ومناسبات الأفراح<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من موافقة سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٩١ بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام على خروج الطلبة الجامعيين السوريين من الجولان المحتل لمتابعة دراستهم في الجامعات السورية، فإن تلك الموافقة بقيت مشروطة بما يناسب الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" وفق شروط تفرضها عليهم، فعلى مدار السنوات التالية حرمت السلطات "الإسرائيلية" العشرات من الطلاب السوريين المسجلين في جامعة دمشق من المغادرة إلى وطنهم سورية لمتابعة دراستهم بذرائع تتعلق بالأمن، وتعرض عدد من الطلاب العائدين إلى الجولان للاعتقال والتحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية"، كما استمرت سلطات الاحتلال في منع العمال والفلاحين والأطباء من أبناء الجولان المحتل من الحضور إلى وطنهم سورية للمشاركة في المؤتمرات النقابية والنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(٣)</sup>.

(١) تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٣٢، وأيضاً: إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

(٣) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٠.

ومن جانب آخر بقيت الألغام التي زرعتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في المناطق المجاورة للقرى والحقول والمراعي التابعة للأهالي تشكل خطراً داهماً يطال المواطنين السوريين في الجولان المحتل، بما فيهم الأطفال، حتى إن حيوانات المزارع التي يمتلكها المواطنون من أغنام وأبقار ومواشي لم تسلم من ذلك الخطر، فقد قيّدت تلك الألغام حركة السكان ومواشيهم ومنعتهم من استثمار أراضيهم وممتلكاتهم<sup>(١)</sup>.

ولم تكتفِ السلطات "الإسرائيلية" بزرع الألغام في الأماكن الخالية من السكان، بل عمدت إلى إقامة نقاط مراقبة عسكرية داخل القرى المأهولة بالسكان، وفي محاذاتها، وسيّجتها بالألغام التي تحيط بعشرات البيوت السكنية لتشكل خطراً حقيقياً على أصحاب المنازل وأطفالهم يحول دون ممارستهم حقهم في التنقل الحرّ والأمن أمام منازلهم، كما تسببت بقتل وجرح عشرات المواطنين معظمهم من الأطفال نتيجة انفجارها، وقد أدت انهيارات التربة في التلال المحيطة بالمنازل إلى جرف الألغام المزروعة فيها في كثير من الأحيان وتدحرجها باتجاه بيوت المواطنين حيث حاصرتهم واضطرتهم إلى مغادرتها من دون أن تحرك سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ساكناً<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار سياستها التهودية واصلت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" سياسة التجهيل والتشويه الثقافي لأهالي الجولان العرب

---

(١) إبراهيم دراجي، محاضره بعنوان: (ماذا تفعل إسرائيل بيئة الجولان)، كلية الحقوق، جامعة دمشق، د.ت، ص ١.

(٢) التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، ص ٢٨، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

السوريين، من خلال إغلاق المؤسسات التعليمية في الجولان المحتل، كما واصلت أعمالها القمعية من خلال فصل المدرسين السوريين من أعمالهم وحظر الكتب والمناهج السورية في المدارس، ومنع الطلاب السوريين من متابعة تعليمهم العالي في الجامعات السورية، وحرمانهم من حق العودة إلى ديارهم إلا في حال قبول الجنسية "الإسرائيلية"<sup>(١)</sup>، كما استمرت في محاولتها فرض اللغة العبرية على الطلاب السوريين الدارسين في مدارس المراحل الأولى من التعليم، وركزت على الأدب العبري والتاريخ العبري المزور لتسويغ سياسة "إسرائيل" العدوانية، وتمجيد العدوان "الإسرائيلي" على الشعب العربي، وترسيخ سياسة احتلال أراضي الآخرين بالقوة<sup>(٢)</sup>.

وكذلك استمرت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بممارسة الضغوط الاقتصادية على المواطنين السوريين في الجولان المحتل، فعملت على استغلال الطاقة الإنتاجية في الجولان في مختلف القطاعات الاقتصادية القائمة، وعدت منطقة الجولان مصدراً لأرباح طائلة نسبياً جرّاء ما تمتلكه من إمكانات اقتصادية قابلة للتوظيف والاستثمار<sup>(٣)</sup>، إذ تسيطر قوات الاحتلال على أكثر من (٩٦%) من أراضي الجولان السوري المحتل

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٥، وأيضاً: التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) مجلة الأرض، العدد /١٢/، مرجع سابق، ص ٦٢، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/ مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) إبراهيم عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الجولان، (دراسة توثيقية)، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد /٨/، آب، ٢٠٠٠، ص ٣.

وتقدّمها للمستوطنين، في حين تقدّر المساحة المتبقّية للمواطنين السّوريين بأقلّ من (٤ %) من مساحة الجولان التي لم تسلم من الاعتداءات والمصادر التي طالت جميع المواطنين أصحاب الأراضي<sup>(١)</sup>.

كما استمرّت سلطات الاحتلال بتضييق الخناق على المواطنين السّوريين من خلال التشدّد بإعطائهم التراخيص اللازمة لتوسيع مساكنهم القائمة أو بناء مساكن جديدة، وفرض الرسوم و الضرائب الباهظة مقابل منح تلك التراخيص، حتّى إنّها مع بداية عام ١٩٩٠ رفضت منح تراخيص بناء جديدة وألغت تراخيص البناء التي كانت قد صادقت عليها سابقاً، وفرضت غرامات مالية كبيرة على السكّان بحجّة البناء من دون ترخيص، وقامت بقطع خطوط الهواتف التي كانت قد رُكبت بناءً على تراخيص رسمية بحجّة أنّ الإدارة قد تراجع عن التراخيص التي منحتها سابقاً، كما أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بإخلاء كثيرٍ من المنازل وهدمها واعتقال أصحابها بحجّة مخالفتهم قوانين البناء<sup>(٢)</sup>.

وفي الإطار نفسه استمرّت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" باستنفاد مصادر المياه، وحرق الغابات، واقتلاع الأشجار المثمرة العائدة للمواطنين السّوريين، وتحويل مئات من الدونمات في الجولان من أراضٍ مزروعة إلى حقول عسكرية للرماية والتدريب، كما قامت بدفن النفايات السّامة في تلك الأراضي، ممّا أدّى إلى تلويث المياه الجوفية والهواء<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) الجمعية العربية للتطوير، مصدر سابق، ص ١-٢، وأيضاً: تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ٧.

(٣) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٣.

أمّا المزارعون السوريون في الجولان، فقد استمروا بمواجهة الصعوبات من خلال منع السلطات "الإسرائيلية" دخول مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتعمد رفع أسعارها، وإعاقة تسويق إنتاجهم الزراعي إلى خارج أراضي الجولان، ولا سيّما التفاح (المحصول الرئيسي في الجولان) في بداية كلّ موسم، حيث يمتنع التجّار "الإسرائيليون" عن الشراء، ويمارسون الضغوط على المزارعين لدفعهم إلى بيع منتوجاتهم بأسعار زهيدة، فيما ينافسهم المستوطنون "الإسرائيليون" في الجولان على هذه المنتجات وسط توفير كلّ التسهيلات لهم من قبل سلطات الاحتلال، ممّا أدّى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تفاقم وتردّي المستوى المعيشي، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتراجع الإنتاج الزراعي<sup>(١)</sup>، وقد دفع ذلك الدولة السورية إلى تقديم الوسائل اللازمة لمساعدة مواطني الجولان، فقامت السلطات السورية في السنوات اللاحقة بشراء محصول التفاح منهم وتسويقه داخل سورية<sup>(٢)</sup>.

وإمعاناً منها في سرقة مياه الجولان السوري واصلت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" استغلال مياه الجولان لأغراضها الخاصّة من خلال زيادة الاستهلاك السنوي "الإسرائيلي" للمياه، ومنعت المواطنين السوريين في الجولان المحتلّ من حفر آبار جديدة، وفرضت قيوداً على استغلال الآبار القديمة، في الوقت الذي حفرت فيه السلطات "الإسرائيلية" كثيراً من

---

(١) تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، الدورة /٩٦/، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٤.

الآبار لمصلحة المستوطنات "الإسرائيلية"، وسيطرت على جميع مصادر المياه بما فيها تلك العائدة إلى القرى الخمس المتبقية تحت الاحتلال<sup>(١)</sup>.

وقامت سلطات الاحتلال بتشكيل (جمعية مياه الجولان) التي قامت بحفر عشرات الآبار لأغراض الري والشرب، واشتركت شركة المياه "الإسرائيلية" (ميكوروت) في تزويد المستوطنات بالمياه، كما استخدمت مستعمرات عديدة أنبوب النفط القديم (التابلاين) لنقل المياه من الخزانات السطحية بغرض الري. ولا يقتصر الاستغلال "الإسرائيلي" لمياه الجولان على تزويد المستعمرات بمياه الري والشرب بل يتعداه إلى المتاجرة بهذه المياه وتصديرها، في الوقت الذي تمارس فيه هذه الشركات سياسة التمييز العنصري في توزيع المياه على المواطنين في الجولان السوري المحتل، إذ تفوق حصّة الفرد "الإسرائيلي" سبع مرّات حصّة المواطن السوري، كما وضعت سلطات الاحتلال شروطاً لاستخدام المواطنين العرب السوريين في الجولان لخزّانات المياه التي تناسب من قمم جبل الشيخ، وذلك بإجبارهم على دفع مبلغ مالي كبير، إضافةً إلى إجراءات طويلة لحصولهم على ترخيص للاستفادة منها<sup>(٢)</sup>.

وعلى صعيد آخر بقيت الأوضاع الصّعبة التي يعاني منها العمال وأصحاب الحرف في الجولان السوري المحتلّ مستمرة، من خلال تضيق السّلطات "الإسرائيلية" عليهم، وعدم توفير فرص العمل لهم، وفصل

---

(١) مجلة الأرض، العدد /١٢/، كانون الأول ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٥٦ - ٥٧، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، مرجع سابق، ص ١٥.



بعضهم، والتمييز في التّعيين والأجور، وفرض الضرائب الباهظة على أجورهم<sup>(١)</sup>، وحرمانهم من الحقوق النقابية، فقد عمدت السّلطات "الإسرائيلية" إلى تخصيص الأعمال الشّاقة والخطيرة أو ما يسمّى (العمل الأسود) كأعمال البناء والحفريات والأعمال الأخرى المجهدة بأبناء الجولان السّوري بحجّة عدم إتقانهم اللغة العبريّة، ولا اعتبارات أمنيّة "إسرائيلية"، فضلاً عن تدني أجورهم وحرمانهم من الإجازات الصحيّة والمرضيّة التي تحتسب لهم من دون أجر، في حين تُخصّص الأعمال الأخرى غير المجهدة (الإداريّة والإشرافيّة) للعمال "الإسرائيليين" مع ضمان حقوقهم ومكافآتهم كافّة، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد نسبة البطالة بين العمال السّوريين، ولاسيّما حاملو الشهادات العليا من أطباء ومهندسين وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

كما استمرّت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في سياستها الرّامية إلى حرمان المواطنين العرب السّوريين في الجولان المحتلّ من الخدمات الصحيّة والضمان الصحيّ، فأمنعت في فرض الرسوم المرتفعة عليهم لقاء الفحوص الطبيّة وأجور الاستشفاء، كما تجاوزت أقساط التأمين الصحيّ مداخيلهم المحدودة، مع نقصٍ حادّ في المراكز الصحيّة والعيادات الطبيّة<sup>(٣)</sup>.

وفي مجالٍ آخر واصلت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ممارساتها المفضية إلى الإضرار بالبيئة في الجولان السّوري المحتل، وتشويه طبيعة

---

(١) تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربيّة المحتلة، الدورة ٩٦/، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) تقرير وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل في سورية، مرجع سابق، ص ١٠-١١، وأيضاً: مجلة الأرض، العدد ١٢/، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٣) تقرير وزارة الخارجيّة السوريّة رقم ٤٠/، مرجع سابق، ص ٢٩، وأيضاً: مجلة الأرض، العدد ١٢/، مرجع سابق، ص ٦٤.

المنطقة، من خلال اقتلاع الأشجار، وحرق الغابات، وزرع الألغام، ونقل التربة الخصبة إلى المستوطنات "الإسرائيلية"، ودفن مخلفات المصانع "الإسرائيلية" السامة والكيماوية والمشعة، والدفن البطيء للنفايات النووية في أراضي الجولان السوري المحتل<sup>(١)</sup>. كما تعمّدت "إسرائيل" زرع ألغام نووية تكتيكية على طول الحدود السورية في الجولان، وقامت بتلغيم حدود الجولان على طول خط وقف إطلاق النار الفاصل بين سورية و"إسرائيل" بقنابل نيوترونية وألغام نووية تكتيكية ومواد مشعة قابلة للانفجار مزودة برؤوس نووية<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن الإفراط في استخدام الميديات من الكيماويات التي تلحق الضرر البالغ بالبيئة، وقيام سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بإجراء تدريباتها العسكرية ومناوراتها الضخمة في المناطق الطبيعية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى احتراق المناطق الزراعية والأحراش الطبيعية فيها<sup>(٣)</sup>.

وهكذا بقيت "إسرائيل" من خلال ممارساتها التعسفية المستمرة في الجولان السوري المحتل، التي شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمضي قدماً لتحقيق أهدافها الرامية إلى تهويد

---

(١) تواصل "إسرائيل" دفن النفايات النووية في أراضي الجولان السوري المحتل، حيث استغلت السلطات "الإسرائيلية" قطعة شاسعة من الأراضي المحاذية للحدود السورية، ومرتفعة تطلّ على الداخل السوري، ويطلق عليها أهالي الجولان اسم (نشة المقبلة)، وتدفن "إسرائيل" جزءاً كبيراً من نفاياتها النووية في /٢٠/ موقعاً في الجولان أبرزها موقع (نشة المقبلة). (إبراهيم درّاجي، محاضرة بعنوان: ماذا تفعل إسرائيل ببيئة الجولان، مرجع سابق، ص ٢ - ٣).

(٢) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٧٩ - ١٨٤، وأيضاً: إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٧٧ - ٣٩٠.

(٣) مجلة الأرض، العدد /١٢/، مرجع سابق، ص ٥٧، وأيضاً: إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٧١ - ٣٧٥.

الجولان وفرض إرادتها على سكّانه السّوريين بالقوّة، متحديةً بذلك جميع القوانين والقرارات الدّولية التي تؤكّد وجوب إنهاء الاحتلال وعودة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين في الجولان.

قد قاوم أبناء الجولان ولا يزالون يقاومون الاحتلال "الإسرائيلي" وإجراءاته التعسفيّة بحقّهم، وعلى امتداد السّنوات الأخيرة واصل أبناء الجولان السّوريّون تصدّيهم لإجراءات الاحتلال مؤكّدين عمق ارتباطهم بوطنهم سورية، ومعبرين عن تمسّكهم بهويتهم الوطنيّة والقوميّة، وتطلّعهم إلى التّحرّر من الاحتلال.

وقد اتخذت مقاومتهم أشكالاً عدّة تتناسب مع واقعهم وإمكاناتهم المتوفّرة، ونتيجةً لمقاومتهم المستمرّة ورفضهم للاحتلال وتمسّكهم بهويتهم الوطنيّة وإصرارهم على الانتماء إلى وطنهم العربي السّوري، زجّت سلطات الاحتلال بالمئات من أبناء الجولان في المعتقلات الصهيونيّة، وفرضت عليهم عقوبات صارمة، ومارست بحقّهم أشدّ أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وما يزال حتى الآن كثيرٌ من أبناء الجولان في تلك المعتقلات يعانون من ظروف الاعتقال والأسر.

ثانياً - سياسة التسوية في مسار الصراع العربي - "الإسرائيلي":

على الرغم من سعي سورية إلى بناء توازن إستراتيجي مع "إسرائيل"، فإن موازين القوى بقيت تميل لمصلحة "إسرائيل"، نتيجة الدعم غير المحدود الذي تلقتّه من القوى الإمبريالية الغربية ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية، التي حاولت جاهدةً إبقاء "إسرائيل" في حالة تفوق عسكري وإستراتيجي كبير في مواجهة الدول العربية ولاسيّما سورية.

ونتيجة ذلك، فقد حدثت تحولات وتطورات سياسية، وأحداث وظروف طارئة، أصابت المشهد السياسي الإقليمي والدولي في نهاية عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينيات، وأدت إلى موافقة الأطراف المعنية بما فيها سورية و"إسرائيل" على الدخول في عملية تسوية شاملة بهدف حل مسألة الصراع العربي - "الإسرائيلي".

١ - المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت إلى انعقاد مؤتمر السلام في مدريد:

آ- حرب الخليج الثانية: بدأت هذه الحرب بغزو العراق لدولة الكويت بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠<sup>(١)</sup>؛ إذ دخلت القوات العراقية عبر الحدود البرية بين البلدين باتجاه العاصمة الكويتية، واستطاعت فرض سيطرتها على الأراضي الكويتية بشكل كامل خلال مدة قصيرة. وبتاريخ ٨/٨/١٩٩٠ أعلن العراق ضمّ الكويت بعدها جزءاً من الأراضي العراقية<sup>(٢)</sup>. وقد أدى الغزو العراقي واحتلال الكويت إلى تشكيل تحالف دولي ضمّ عدداً كبيراً من القوى العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة عدد من

---

(١) أرجع بعض المؤرخين أسباب الغزو العراقي لدولة الكويت إلى الوضع الاقتصادي العراقي المنهار، إثر انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، واتهام النظام العراقي الكويت والإمارات العربية المتحدة بضخ كميات كبيرة من النفط في الأسواق العالمية لإغراق السوق النفطية، مما أدى إلى خسارة العراق جزءاً كبيراً من موارده المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن اتهام النظام العراقي للكويت باتباع أسلوب الحفر المائل في الآبار النفطية على الحدود بين البلدين لسحب النفط العراقي، وإضعاف اقتصاد العراق. (عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (أبعادها ونتائجها)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ط١، ١٩٩٥، ص٥٧).

(٢) مجموعة مؤلفين، موسوعة حرب الخليج، جزآن، بيروت، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٤، ج٢، ص٧٠.

الدول العربية، أجبر العراق على الانسحاب من الكويت، من خلال عملية عسكرية سميت "عاصفة الصحراء" في ١٦/١/١٩٩١<sup>(١)</sup>. وقد شكلت هذه الحرب تحوُّلاً إستراتيجياً كبيراً في موازين القوى لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>، التي انفردت بالتحكم في أوضاع المنطقة من خلال رؤيتها لقضية الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وأيضاً لمصلحة "إسرائيل" التي استطاعت تدمير العمق الإستراتيجي المهم جداً بالنسبة إلى سورية، من خلال إخراج العراق من دائرة الصراع مع "إسرائيل"، وتحويله إلى مأزق إقليمي لدول المنطقة ولاسيما الدول العربية بعد انهيار التضامن الرسمي العربي، وانقسام الوطن العربي على نفسه بين مؤيد للعراق ومؤيد للكويت؛ إذ شكّلت الحرب شرخاً عميقاً في الصف العربي، وكان العرب الخاسر الأكبر فيها<sup>(٣)</sup>. وفي الوقت

(١) بدأت عملية "عاصفة الصحراء" بشن غارات جوية على القوات العراقية بلغ عددها ٩٢ ألف غارة، واستمرت ٣٨ يوماً، وتبعها هجوم بري على الأراضي الكويتية والعراقية في ٢٤/٢/١٩٩١، مما اضطر الجيش العراقي إلى الانسحاب نحو بغداد بعد ثلاثة أيام من المعارك البرية، وانتهت العملية في ٢٨/٢/١٩٩١ بتحرير الكويت. (عبد الولي الشميري، الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، الهرم، مطابع ستار برس، ط٢، ١٩٩٣، ص ١٣٦).

(٢) سمحت حرب الخليج منذ عام ١٩٩١ للولايات المتحدة الأمريكية بتمركز قواتها العسكرية التي بلغ عددها أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ جندي أمريكي في منطقة الخليج العربي، وبموافقة عربية من الدول المعنية، وكان هذا التمركز بمنزلة احتلال جديد للمنطقة، والسيطرة عليها، بهدف التحكم بثرواتها الاقتصادية، والضغط على الدول العربية الممانعة "لإسرائيل"، مما أدى إلى قلب موازين القوى، ومن ثمّ ضعفت قدرة هذه الدول وفي مقدمتها سورية على بناء توازن إستراتيجي عسكري مع "إسرائيل". (ميكائيل، مرجع سابق، ص ١١).

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٢١٣، وأيضاً: الموسى، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٦.

نفسه أذى تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي والإقليمي بعد حرب الخليج إلى إعلان رغبتها في إنهاء الصراع العربي- "الإسرائيلي" من خلال إيجاد حل شامل لهذا الصراع، وبناء نظام إقليمي "شرق أوسطي جديد"، يكون جزءاً من نظام عالمي تسيطر من خلاله على العالم، ولاسيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب<sup>(١)</sup> George Bush (١٩٨٩-١٩٩٣) عن ذلك في ١٩٩١/٣/٦، بقوله: (لقد حان الوقت لوضع حدٍّ للنزاع العربي- "الإسرائيلي"، وتحقيق السلام الشامل، الذي يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويضمن الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة)<sup>(٢)</sup>، وبشكل يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في المنطقة، من خلال السيطرة الدائمة على

---

(١) جورج بوش: سياسي أمريكي، ولد عام ١٩٢٤، التحق بطيران البحرية الأمريكية، انتخب نائباً عن ولاية تكساس، وأصبح مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة ١٩٧٠-١٩٧٣، ورئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري ١٩٧٣-١٩٧٤، ترأس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ١٩٧٥-١٩٧٦، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٩-١٩٩٣. (الكياي، موسوعة السياسة، ج ١، مصدر سابق، ص ٦٠٤).

(٢) بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي أعلن الرئيس جورج بوش في خطاب ألقاه في الكونغرس الأمريكي بتاريخ ١٩٩١/٣/٦ مبادرة دولية لإيجاد تسوية سلمية للصراع العربي- "الإسرائيلي"، بما ينسجم مع التوجّه الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ عبّر عن أمله في قيام الدول العربية و"إسرائيل" بجهود مشتركة لحل نزاعاتهما على قاعدة تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢/ و ٣٣٨/، ومبدأ الأرض مقابل السلام. (شودود، مرجع سابق، ص ١٤٧، وأيضاً: ميكائيل، المرجع السابق، ص ١٩٥-١٩٨، وأيضاً: محمود، سورية ومسيرة السلام، مرجع سابق، ص ٢٠).

الاحتياطات النفطية العربية الضخمة، والتحكم في شؤون المنطقة سياسياً وعسكرياً، وهو ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه من خلال إنهاء الصراع العربي- "الإسرائيلي" سلمياً<sup>(١)</sup>. وقد تزامنت هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء مسألة الصراع العربي- "الإسرائيلي" مع وجود استجابة عربية لإنهاء هذا الصراع سلمياً، بإيجاد حل عادل وشامل له، يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الدولية ذات الشأن، وبشكل يمكن الأمة العربية من مواجهة التحديات التي تعرّضت لها. وقد تُبني هذا الرأي عربياً من خلال تأسيس دول إعلان دمشق بتاريخ ١٩٩١/٣/٦<sup>(٢)</sup>، وقد كانت حرب الخليج الثانية أحد أهم الأسباب التي مهّدت لوضع شروط السلام في المنطقة وفق المقترحات الأمريكية التي قدمتها الإدارة الأمريكية لأطراف الصراع؛ إذ كشفت تلك الحرب عن عدم قدرة العرب على حل مشكلاتهم السياسية والأمنية، وخلقت حالة من الشك بين الأنظمة العربية، وأصبحت الدول العربية غير قادرة على التأثير في صنع

---

(١) محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية (دراسة وتحليل)، دراسات ١٢، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

(٢) جمع إعلان دمشق الدول العربية المؤيدة للكويت: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، سلطنة عمان، سورية ومصر، بهدف قيام تعاون إقليمي (مصري- سوري- خليجي)، وتحالف عربي، لمواجهة أي تهديدات مستقبلية لدول الخليج العربي، إثر خروج العراق من دائرة الصراعات الإقليمية بعد تدمير قوته العسكرية. وأكد الإعلان ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، لإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي"، وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وقد استند في تأسيسه إلى ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. (نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، دراسة لأداء مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٢)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٢، ص ١١٨).

القرار سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض مشيئتها على العرب.

ب- تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وانهيار المعسكر الشرقي:

كان من أخطر المتغيرات الدولية الجديدة، تفكك الاتحاد السوفيتي بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ واقعاً سياسياً وجغرافياً، وقوةً فاعلة ومهمة جداً في السياسة الدولية، بسبب تفاعل عوامل اقتصادية وعرقية وإيديولوجية ومشكلات داخلية بين دويلات الاتحاد، فضلاً عن العوامل الخارجية المتمثلة بانتصار المعسكر الغربي بعد انهيار المعسكر الشرقي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين<sup>(١)</sup>. وبذلك تحوّل النظام العالمي إلى نظام القطب الواحد، بعد انحسار الدور السوفيتي بوصفه قطباً دولياً موازاً للقطب الدولي الآخر المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>، وانهار التوازن الدولي، واختلّ التوازن الإقليمي في المنطقة، مما أفقد سورية عنصر الدعم الرئيسي في بناء إستراتيجيتها العسكرية مع "إسرائيل"، والغطاء الدولي لمواقفها

---

(١) مع نهاية عقد الثمانينيات بدأت تظهر ملامح انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبالتحديد بعدما أعلن الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في خطاب له في الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧، مبادرته التي اقترح فيها: خفض جدولة ديون العالم الثالث، وخفض تعداد القوات العسكرية السوفيتية في أوروبا الشرقية من جانب واحد. وكان ذلك إيذاناً بانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين. (أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٧، ص٦٩).

(٢) سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال النظام العالمي الجديد، أحادي القطب، إلى التحكم بالعالم، وفرض إرادتها ومفاهيمها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لأنها أصبحت القوة الكبرى الوحيدة في العالم. (مدحت فؤاد، عرب مابعد العاصفة، الإسماعيلية، المكتب العربي للمعارف، ط١، ١٩٩١، ص٨-٩).



السياسية<sup>(١)</sup>. وتزامن ذلك مع استمرار تقديم الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة إلى "إسرائيل"، الأمر الذي أدّى إلى اختلال موازين القوى. وفي الوقت نفسه اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على حلّ مشكلات "الشرق الأوسط"، وبشكل خاص مسألة الصراع العربي- "الإسرائيلي"، عن طريق تسوية شاملة تفتح الطريق أمام سلام عادل وشامل بين الدول العربية و"إسرائيل"<sup>(٢)</sup>. وقد دفع هذا التطور السياسي الدولي الطارئ سورية إلى البحث عن حل سياسي يقوم على تسوية سلمية برعاية أمريكية ودولية، تستطيع من خلاله أن تعيد أرضها المحتلة<sup>(٣)</sup>.

(١) منذ بداية عام ١٩٨٥ بدأ الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، الذي تولى السلطة في الاتحاد السوفيتي، بتطبيق سياسة "الإصلاح" (البيروسترويكا)، القائمة على مراجعة السياسة الخارجية للدولة، وإعادة النظر في الشيوعية بوصفها نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وثقافياً، وأعلم سورية رسمياً بعدم التزامه بتأمين السلاح لها، وأبلغ ذلك إلى الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٨٧، وطلب منه أن تعتمد سورية إستراتيجية التسوية السياسية مع "إسرائيل"، قائلاً له: "إن الاعتماد على القوة العسكرية في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي فقد مصداقيته"، كما أبلغه أن الاتحاد السوفيتي سوف يتعامل مع طلبات السلاح التي تقدمها سورية على أساس البيع نقداً كما في سوق السلاح العالمي، وليس كما كان معتمداً من مقايضة السلاح بالصادرات السورية. وبذلك بدأت سورية تواجه مشكلة كبيرة تزايدت مع انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل رسمي في ١٢/٣١ / ١٩٩١. (الياس، مرجع سابق، ص ١٩٦-١٩٧، وأيضاً: جان جورج دانيال، مؤتمر مدريد، سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، (دراسة وثائقية)، ٢، بيروت، دار نوبليس، ٢٠٠٢، ج ١، ص ٦٩-٧٠).

(٢) مارسيل سيرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط ١، ١٩٩٢، ص ١٥٧.

(٣) مصطفى الحاج علي، التطورات والنتائج المحتملة للمفاوضات السورية- الإسرائيلية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ١١/١، عمّان، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠، ص ١١، وأيضاً: شدود، مرجع سابق، ص ١٣٥.

ج- الانتفاضة الفلسطينية: التي انطلقت عام ١٩٨٧ في الأراضي العربية المحتلة ضد قوات الاحتلال "الإسرائيلي"، وأصبحت واقعاً جديداً أمام "إسرائيل"، وقوة تهدد الأمن "الإسرائيلي" في المستوطنات، وألحقت خسائر بشرية بالقوات "الإسرائيلية" وبالمدنيين داخل "إسرائيل"<sup>(١)</sup>، وشكّلت نقطة تحوّل مهمّة في مسار الصراع العربي- "الإسرائيلي" من جهة ونضال الشعب العربي الفلسطيني من جهة أخرى؛ إذ نقلت الصراع إلى داخل "إسرائيل" نفسها، ولم تستطع السلطات "الإسرائيلية" القضاء عليها على الرغم من جميع أساليب القمع والإرهاب التي مارستها على الشعب العربي الفلسطيني، وأدّت إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في الداخل "الإسرائيلي"، انعكست على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>(٢)</sup>، كما شكّلت أحد الدوافع الرئيسة لقبول "إسرائيل" دخول مفاوضات التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٣)</sup>، وأفسحت المجال أمام المنظمة لتعبّر عن مطالبها السياسية في إطار الشرعية الدولية وضمن مؤتمرات القمم العربية؛ إذ أعلنت قيام الدولة الفلسطينية خلال انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ما بين ١٢/١٥-١١/١٩٨٨ استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار، واعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية<sup>(٤)</sup>.

(١) فرزات، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥، وأيضاً: دانيال، مؤتمر مدريد، ج ١، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) شدود، مرجع سابق، ص ١٤٤-١٤٥، وأيضاً: محمود، سورية ومسيرة السلام، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) الحاج علي، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٣٦.

قد أثرت الانتفاضة الفلسطينية والتتائج المهمة التي حققتها بشكل كبير، على مجمل الوسط السياسي الداخلي والعسكري "الإسرائيلي"، وشكّلت عامل ضغط على الموقف الرسمي "الإسرائيلي" الراض لعملية التسوية الشاملة في المنطقة، ومهدّت الطريق لقبول "إسرائيل" بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ودخولها مؤتمر مدريد للسلام.

ومن دون شك فإن الدور السوري في مسألة التسوية العربية- "الإسرائيلية" كان عاملاً مهماً جداً، نظراً للمكانة السياسية التي اكتسبتها سورية على المستويات العربية والإقليمية والدولية<sup>(١)</sup>. وقد كانت الموافقة السورية على حضور مؤتمر مدريد عاملاً رئيساً أسهم في إنجاح انعقاد المؤتمر. فمن دون الموافقة السورية لم تكن الدعوة لانعقاده قابلة للتطبيق على قاعدة الشمولية والعدالة<sup>(٢)</sup>.

## ٢- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١:

مثل مؤتمر السلام الذي انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد، ما بين ١٠/٣ إلى ١١/٣ عام ١٩٩١، نقطة تحوّل رئيسة في التاريخ المعاصر

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٢) بعث الرئيس الأمريكي جورج بوش رسالةً إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٩٩١/٦/١، عبّر فيها عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي بعقد مؤتمر للسلام يهدف إلى إيجاد تسوية للصراع العربي- "الإسرائيلي". وقد ردّ الرئيس حافظ الأسد برسالة جوابية في ١٩٩١/٧/١٤ تضمّنت حرص سورية على تحقيق سلام عادل وشامل، يكون مبنياً على قرارات مجلس الأمن الدولي، ومبدأ الأرض مقابل السلام. (شدود، المرجع السابق، ص ١٤٧).

للصراع العربي - "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>. ويُعدّ هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة في السياسة العالمية تجاه قضية الصراع في المنطقة، كما كان انعكاساً للوضع الدولي الجديد الذي أجبر الأطراف المعنية على الدخول فيه، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الكبيرة. وكان الهدف من انعقاده على المستوى السياسي، تسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي"، من خلال التوصل إلى سلام دائم وشامل يستند إلى مبدأ (الأرض مقابل السلام)، وتنفيذ القرارين الدوليين (٢٤٢) و(٣٣٨) القاضيين بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>.

فبعد توجيه الدعوة من قبل الرئيسين الأمريكي جورج بوش، والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف<sup>(٣)</sup> Mikhail Gorbachev (١٩٨٧ - ١٩٩١) في ١٨/١٠/١٩٩١ إلى الأطراف المعنية لحضوره<sup>(٤)</sup>، انعقد المؤتمر برعاية

---

(١) جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، دراسات رقم ١٨/، ط١، ١٩٩٦، ص ٢٠-٢٢.

(٢) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 487.

وأيضاً: دانيال، ج١، مرجع سابق، ص ١٠-١١، وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٣) ميخائيل غورباتشوف: سياسي سوفيتي، ولد عام ١٩٣١، تولى منصب أمين عام الحزب الشيوعي عام ١٩٨٥، ورئيس الدولة عام ١٩٨٧، حاز جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٠، وفي عهده سقطت الفكرة الشيوعية، وانهار الاتحاد السوفيتي بعد محاولة انقلاب فاشلة ضده ما بين ١٩-٢٢/٨/١٩٩١، عُرف إصلاحياً معتدلاً فطرح فكرة البيروسترويكا. (المنجد، مصدر سابق، ص ٣٩٥).

(٤) صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد/٨٦٧٢/، الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩١، ص ١.

أمريكية وسوفيتية، وافتتحت الجلسة الأولى بمشاركة وفود سورية ولبنان والأردن وفلسطين (ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها جزءاً من الوفد الأردني- الفلسطيني) من جانب، و"إسرائيل" من جانب آخر، وممثلين عن مصر والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي بصفة مراقبين<sup>(١)</sup>.

وافتح المؤتمر في ١٩٩١/١٠/٣٠ بكلمة رئيس الوزراء الإسباني فيليبي غونزاليس<sup>(٢)</sup> Felipe Gonzales، ثم تحدّث الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي أكد أن أساس المفاوضات هو قرارا مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وأبدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم ضمانات للاتفاقيات التي سيتوصل إليها الأطراف في المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف<sup>(٣)</sup>. وتلا حديث الرئيس جورج بوش الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف الذي أيدّ موقف الرئيس الأمريكي ورؤيته للسلام، ثم تتالت كلمات الوفود المشاركة في المؤتمر الذي استمر حتى ١٩٩١/١١/٣<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وليام.ب. كوانت، مرجع سابق، ص ٣٨٠، وأيضاً: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ماذا بعد عاصفة الخليج، (رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط)، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢، ص ١٦٧، وأيضاً: الحمد، المرجع السابق، ص ٢٢-٢٤.

(٢) فيليبي غونزاليس: سياسي ورجل دولة إسباني، ولد في مدينة أشبيلية عام ١٩٤٢، وانضم عام ١٩٦٤ إلى الحزب الاشتراكي العمالي، فاز حزبه في انتخابات عام ١٩٨٢، وتولى إثرها منصب رئيس الوزراء في إسبانيا. (الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٨٧-٣٨٨).

(٣) محمود، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣١٨.

وبعد كلمتي ممثلي الوفد المشترك الأردني- الفلسطيني في المؤتمر، ألقى وزير الخارجية ورئيس الوفد السوري فاروق الشرع<sup>(١)</sup> (١٩٨٤-٢٠٠٦) كلمة سورية بتاريخ ١٠/٣١/١٩٩١، وأكد فيها الموقف السوري الداعم لإيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة للصراع العربي- "الإسرائيلي" على أساس قرارات الشرعية الدولية، بما يضمن انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أكد وجوب تنفيذ القرارات الدولية بتفصيلها كاملة على جميع الجبهات، وعدم جواز أخذ الأراضي بالقوة، وأوضح أن جميع الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" بما فيها الجولان والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين كاملةً، وأن الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية (السورية والفلسطينية) أدى إلى تشريد المواطنين من بيوتهم وأراضيهم وحرمانهم من حق العودة إليها. وختم كلمته بأن وفد بلاده جاء إلى المؤتمر على الرغم من تحفظاته على صلاحيات المؤتمر، بهدف الوصول إلى سلام دائم وعادل وشامل لجميع جوانب الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وأكد أن الحرص على إنجاح عملية السلام يستوجب ألا تبدأ المحادثات المتعددة الأطراف إلا بعد تحقيق إنجاز جوهرى وملموس في المباحثات الثنائية يمكن من إزالة العوائق الرئيسة في طريق السلام<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فاروق الشرع: ولد في مدينة درعا السورية عام ١٩٣٨، شغل منصب سفير سورية في إيطاليا ١٩٧٦-١٩٨٠، وعُيّن وزير دولة للشؤون الخارجية عام ١٩٨٠، ووزيراً للخارجية ١٩٨٤، وبقي في منصبه حتى عام ٢٠٠٦، حين عُيّن نائباً للرئيس السوري مفوضاً بالشؤون الخارجية والإعلامية. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، إنترنت [www.Wikipedia.org](http://www.Wikipedia.org)، تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٩).

(٢) نص كلمة رئيس الوفد السوري فاروق الشرع في صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد ٨٦٨٣/١، الصادر بتاريخ ١/١١/١٩٩١، نقلاً عن وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، ص ٣.

وخلال انعقاد المؤتمر ألقى رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق شامير<sup>(١)</sup> (١٩٨٦-١٩٩٢) كلمته، التي أكد فيها<sup>(٢)</sup>: "إن هدف التفاوض المباشر هو توقيع معاهدات سلام بين "إسرائيل" والدول العربية، والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع الفلسطينيين، كما أوضح أن القضية ليست قضية الأرض بل قضية الوجود، ورفض أن تتركز المحادثات على الأرض، معتبراً أن ذلك يؤدي إلى جمود عملية السلام وفشلها، وطالب بعملية بناء للثقة وإزالة خطر المواجهة أولاً، وتطوير العلاقات الثنائية في المجالات كافة"<sup>(٣)</sup>.

وقد تقرّر في المؤتمر إجراء المحادثات على مستويين:

(١) إسحاق شامير: ولد عام ١٩١٥ في بولندا، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥، وانضم إلى عصابة شتيرن وتولى زعامتها عام ١٩٤٢، انضم إلى الموساد ما بين (١٩٥٥-١٩٦٥)، وأصبح عضواً في الكنيست عام ١٩٧٣، وتولى رئاسة الكنيست عام ١٩٧٧، وأصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٨٠، تولى رئاسة الوزراء مرتين، الأولى (١٩٨٣-١٩٨٤)، والثانية (١٩٨٦-١٩٩٢). (إنترنت، [www.palestine.history.com](http://www.palestine.history.com)، تاريخ ١٧/٢/٢٠١٠).

(٢) أصّر رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق شامير على حضور المؤتمر شخصياً، على الرغم من معارضته لإقامة السلام، ورفضه المسبق للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ويعود سبب حضور شامير المؤتمر شخصياً إلى عدم ثقته بوزير الخارجية "الإسرائيلي" ديفيد ليفي، وخوف شامير من أن يقدم ليفي "تنازلات" محتملة حسب تقديره. (أندرين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣١٦-٣١٧، وأيضاً: ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٧).

(٣) نص كلمة رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق شامير في: (دانيال، مصدر سابق، ص ١٧٨-١٨٧، وأيضاً: ماعوز، المرجع السابق، ص ٢١٨-٢١٩، وأيضاً: أندرين، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١٨-٣١٩).

المستوى الأول: ثنائي بين كل من الوفد السوري والوفد "الإسرائيلي"، والوفد اللبناني و"الإسرائيلي"، والوفد الأردني ومن ضمنه الوفد الفلسطيني والوفد "الإسرائيلي".

المستوى الثاني: محادثات متعددة الأطراف تشارك فيها دول المنطقة، ودول من خارج المنطقة ترغب في المساهمة في حل المشكلات المطروحة، ومنها (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وتركيا)<sup>(١)</sup>.

وقد حُدِّدت لهذه المفاوضات خمس مجموعات عمل لمناقشة موضوعات محددة وهي: (مراقبة التسليح والتعاون الاقتصادي واللاجئون والمياه والبيئة)<sup>(٢)</sup>، وقد اشترطت سورية ومعها لبنان ألا ينضمَّ إلى المحادثات متعددة الأطراف إلا بعد حدوث تقدم ملموس في مسار المفاوضات الثنائية<sup>(٣)</sup>.

وبهدف تعزيز الأمل بالوصول إلى نتيجة فعلية من انعقاد مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع "إسرائيل"، طلبت سورية من الولايات المتحدة الأمريكية، وثيقة ضمانات تؤكد تحقيق مطالبها بالانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من الجولان وإخلاء المستوطنات "الإسرائيلية" منه خلال عام من بداية المفاوضات<sup>(٤)</sup>، فقبلت الولايات المتحدة الأمريكية منح وثيقة ضمانات موقَّعة من وزير الخارجية الأمريكي جيمس

---

(١) الحمد، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٩.

(٢) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٤) صحيفة البعث السورية، دمشق، العدد/٨٦٧٠، الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩١، ص ١.



بيكر<sup>(١)</sup> James Baker (١٩٨٩-١٩٩٣) إلى سورية في ١٨/١٠/١٩٩١، وتضمّنت هذه الوثيقة أهم الضمانات التي طلبتها سورية، ومنها: تأكيد الإدارة الأمريكية التزامها بالعمل وفق أحكام القانون الدولي ومبادئه ولاسيما القراران (٢٤٢) و(٣٣٨) اللذان يشكلان الأساس الذي يجب أن تركز عليه عملية السلام الشاملة، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الأرض بالحرب، كما أكّدت هذه الوثيقة الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (٤٩٧) الصادر في عام ١٩٨١ (الذي طالب "إسرائيل" بإلغاء قرار الضم)، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الراض ضمّ الجولان إلى "إسرائيل" للجولان، كما أكّدت الوثيقة التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٦٥) الصادر في عام ١٩٨٠ ومعارضتها إقامة المستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها الجولان، وأوضحت أن هذه المستوطنات غير مشروعة، وهي عائق في طريق السلام، وأبدت من خلال هذه الوثيقة استعدادها لتقديم ضمانة من جانبها للحدود التي تتفق عليها سورية و"إسرائيل". وانتهت الوثيقة بتأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الحقوق الوطنية السياسية للشعب الفلسطيني بهدف إنجاز تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي - "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>.

(١) جيمس بيكر: دبلوماسي وسياسي أمريكي، ولد في ٢٨/٤/١٩٣٠، انتسب إلى الحزب الجمهوري، وشغل منصب رئيس طاقم البيت الأبيض، وكان وزيراً للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان (١٩٨٥-١٩٨٨)، ووزيراً للخارجية (١٩٨٩-١٩٩٣)، عُيّن فيما بعد مبعوثاً خاصاً إلى الصحراء الغربية، المتنازع عليها بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. (انترنت [www.Wikipedia.org](http://www.Wikipedia.org)، تاريخ ١٥/٩/٢٠٠٩).

(٢) انظر نص رسالة الضمانات المقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى سورية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩١، في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٣٥)، وأيضاً: شدود، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٤٩.

وعقب انتهاء مؤتمر السلام في ٣/١١/١٩٩١، بدأت المفاوضات بين الأطراف العربية المشاركة و"إسرائيل" في اليوم التالي ٤/١١/١٩٩١<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من العقبات الكثيرة التي حاولت "إسرائيل" وضعها بهدف التهرّب من استحقاق السلام ومتطلباته الرئيسة فقد حصل تقدم جوهري على جميع المسارات التفاوضية، نتج عنه توقيع "اتفاقيات ومعاهدات صلح" بين بعض الأطراف العربية و"إسرائيل"؛ إذ خرجت هذه الأطراف عن مبدأ تلازم المسارات الذي نادى به سورية، الأمر الذي دفع "إسرائيل" إلى التهرّب من استحقاقات السلام تجاه سورية<sup>(٢)</sup>.

٣- مفاوضات التسوية السلمية على المسارين الفلسطيني والأردني مع

"إسرائيل":

منذ انعقاد مؤتمر مدريد حرصت سورية على إيجاد موقف عربي موحد خلال المؤتمر، يسهم في تقوية الموقف التفاوضي العربي، ويجدّد موقفاً عربياً مشتركاً وموحّداً، يمنع "إسرائيل" من تجزئة الموقف العربي المشترك<sup>(٣)</sup>. ولكن في الوقت الذي كانت فيه سورية تطالب بتحقيق السلام الشامل على

---

(١) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٢) تقول بعض المصادر "الإسرائيلية": "اتضح فيما بعد أن قبول الحكومة "الإسرائيلية" دخول مفاوضات السلام كان تكتيكياً ومرحلياً، والهدف منه إحراج الجانب السوري، وتجنب لوم الولايات المتحدة الأمريكية، لأن إسحاق شامير كان يرفض فكرة السلام مع سورية رفضاً قاطعاً، ويصرّح بشكل دائم عن عدم استعداده للانسحاب من الجولان، ويتمسك بمقولة إن "الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل"، وبفكرة "وجوب البقاء في الجولان بشكل أبدي"، فهو يريد إقامة سلام مع الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة. (ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٧).

(٣) شدود، مرجع سابق، ص ١٥٤.

جميع المسارات التفاوضية مع "إسرائيل" وفق قرارات الشرعية الدولية التي عقدت على أساسها مؤتمر مدريد، ومن خلال التمسك بالانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة، وصيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني<sup>(١)</sup> نجحت "إسرائيل" بتقسيم العرب ثانيةً (بعد اتفاقية مصر) في مفاوضاتها معهم، إلى مسارات عدة، واستطاعت الانفراد بكل طرف عربي على حدة، فبدأت بعض الأطراف العربية بالخروج عن وحدة المسار التفاوضي العربي، من خلال إجراء المحادثات السرية مع "إسرائيل"، وتقديم التنازلات لها<sup>(٢)</sup>؛ مما انعكس سلباً على الواقع العربي (بمزيد من التقسيم والإضعاف)، ولاسيما غياب التنسيق الفعلي بين الأطراف العربية بعد مؤتمر مدريد، ونجاح "إسرائيل" بفرض شرطها الرئيس الذي نادى به، وهو ضرورة فصل المسارات التفاوضية عن بعضها، مما أدى إلى انعدام الثقة بين الأطراف العربية، وسمح "إسرائيل" بالانفراد بها واستخدام بعضها أداة للضغط على الأطراف الأخرى، هادفةً لتحقيق أكبر قدر من الانجازات بأقل الخسائر<sup>(٣)</sup>.

آ- المسار الفلسطيني: إثر انتهاء أعمال مؤتمر السلام في مدريد في ١١/٤/١٩٩١ بدأت المفاوضات على المسار الفلسطيني - "الإسرائيلي"، وأسفرت الجولات التفاوضية المستمرة إلى تبادل رسائل الاعتراف بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة رئيسها ياسر

(١) محمود، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

(٢) الحسكي، مرجع سابق، ص ٢٥٠، وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣) صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٩، وأيضاً: عبيد، سلام مشحون بالوميض النووي، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

عرفات<sup>(١)</sup>. وفي ٩/٩/١٩٩٣، توصل الطرفان الفلسطيني و"الإسرائيلي" إلى توقيع إعلان المبادئ بينهما حول الترتيبات المؤقتة الخاصة بالحكم الذاتي<sup>(٢)</sup>، ثم بدأت مفاوضات سرّية في أوسلو (عاصمة النرويج)، انتهت بتوقيع "اتفاق أوسلو"<sup>(٣)</sup> بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣<sup>(٤)</sup>، الذي نصّ على إقامة حكم ذاتي فلسطيني في بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(٥)</sup>.

(١) ياسر عرفات: هو عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات القدوة، ولد في مدينة القدس عام ١٩٢٩، درس الهندسة في جامعة القاهرة، وسافر إلى الكويت ليعمل مهندساً مدنياً، وفي عام ١٩٥٩ أسّس مع بعض رفاقه الحركة الوطنية لتحرير فلسطين، وفي عام ١٩٦٧ انضمت حركته إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخب رئيساً لها. (فؤاد، عرب مابعد العاصفة، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨).

(٢) ميكائيل، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٣) اتفاق أوسلو: وُقِع الاتفاق في العاصمة الأمريكية واشنطن بحضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق رابين، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وفيه اعترفت منظمة التحرير "بإسرائيل" دولةً في المنطقة، في الوقت الذي اعترفت "إسرائيل" بمنظمة التحرير ممثلاً عن الشعب الفلسطيني. (لوسيان بيتزلان، الحروب والسلام في الشرق الأوسط، (حافظ الأسد والتحديات الثلاث لبنان، فلسطين، الخليج)، ترجمة محمد عرب صاصيلا، دمشق، دار طلاس للنشر، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٥٩١، وأيضاً: الحمد، مرجع سابق، ص ٤١-٤٤).

(٤) حصلت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو على ٦٠٪ من أراضي غزة، وعلى ٢٤٪ من أراضي الضفة الغربية، ولم يُعطِ هذا الاتفاق السلطة الفلسطينية سيادة على هذه الأراضي، في حين حصلت "إسرائيل" على حق دخول قواتها إلى أي مكان تشاء، وفي أي وقت تشاء. (علي عقلة عرسان، اتفاق أوسلو بعد خمس سنوات، مجلة الفكر السياسي، العدد ٣/٣، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨، ص ١٢).

(٥) تيسير خالد وفهد سليمان، اتفاق أوسلو في عامه الخامس، بيروت، دار التقدم العربي، ط ١، ١٩٩٨، ص ٩، وأيضاً: بريغان والطهري، مرجع سابق، ص ٢٩٥-٢٩٧، وأيضاً: أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩٨-٤٠٦.

قد شكّل الاتفاق انتكاسة خطيرة لمفاوضات التسوية العربية مع "إسرائيل"، على جميع المسارات، لأنه فتح باب التنازلات أمام "إسرائيل"، ولم يحقق الحد الأدنى من المطالب السياسية للشعب الفلسطيني، بل حقّق بعض "مظاهر السيادة الفلسطينية"، التي تقررها المفاوضات بين "إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية، بما يوافق عليه بعض الزعماء الفلسطينيين وليس بما يوافق عليه الشعب الفلسطيني. كما أنه لم يؤدّ إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شرّدهم الاحتلال "الإسرائيلي" إلى ديارهم، فضلاً عن إسهامه في إخراج الطرف الفلسطيني من عملية السلام، وخلق حالة من عدم الثقة داخل الصف الفلسطيني، وتفتت الوحدة الجغرافية للضفة الغربية<sup>(١)</sup>.

وقد جاءت نصوص الاتفاق غامضة وغير محدّدة، فأصبحت عرضة للاختلافات في تفسيرها؛ إذ إنها تتضمّن التضييل في تحديد الأشياء والمفاهيم والمصطلحات والمواعيد والسلطات، بشكل يجعل مجال التفسير واسعاً، وبحيث يفهمه كل طرف حسب ما يشاء. وهذا ما تركّ المجال "لإسرائيل" لتفسير وتنفيذ بنود الاتفاق حسب مصالحها ورؤيتها<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن أنها جزأت المشكلات الرئيسة، وهدمت البنية الرئيسة التي قامت على أساسها المفاوضات وأجلت القضايا المهمّة إلى مراحل لاحقة تحدّدها طبيعة التطورات السياسية<sup>(٣)</sup>. وفضلاً عن ذلك فقد حقّق "اتفاق أوسلو" الأهداف التي سعت "إسرائيل" إلى تحقيقها؛ إذ إنه أدّى إلى إيجاد شرخ في

---

(١) عرسان، المرجع السابق، ص ٩-١٠، وأيضاً: الحمد، المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

(٢) محمود، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) شدود، مرجع سابق، ص ١٥٧.

الصف العربي، والالتفاف على عملية السلام، وتشجيع بعض الأطراف العربية على توقيع اتفاق منفرد على غرار الاتفاق الفلسطيني<sup>(١)</sup>.

ب- المسار الأردني: نجحت "إسرائيل" بالانفراد بالنظام الأردني، وفصل مفاوضاتها معه عن المفاوضات مع بقية الأطراف العربية، وتوصلت المفاوضات على المسار الأردني - "الإسرائيلي" إلى إعداد جدول أعمال مشترك في ١٤/٩/١٩٩٣<sup>(٢)</sup>، ووقع الملك الأردني الحسين بن طلال<sup>(٣)</sup> (١٩٥٢ - ١٩٩٩) مع رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق رابين ويأشرف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون<sup>(٤)</sup> Bill Clinton (١٩٩٢ - ٢٠٠١) في ١٩٩٤/٧/٢٥ على إعلان واشنطن، الذي استطاع الطرفان من خلاله التوصل إلى توقيع "معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية" (اتفاق وادي عربة) في ١٩٩٤/١٠/٢٦، التي نصّت بنودها على إنهاء حالة العداء بين البلدين، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي الأردنية المحتلة وحق البلدين

---

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤١.

(٣) الحسين بن طلال: ولد في عمان عام ١٩٣٦، نُصّب ملكاً على الأردن في عام ١٩٥٣ بعد إقالة والده الملك طلال بحجة مرضه، وتولى عرش الأردن بشكل رسمي منذ عام ١٩٥٦، توفي عام ١٩٩٩. (المنجد، مصدر سابق، ص ٢٢١).

(٤) بيل كلينتون: الرئيس /٤٢/ للولايات المتحدة الأمريكية، ولد عام ١٩٤٦، تخرج في جامعة جورج تاون عام ١٩٦٨، عمل أستاذ قانون بجامعة أركانساس ١٩٧٣ - ١٩٧٦، ونائباً عاماً لولاية أركانساس ١٩٧٧ - ١٩٧٩، وانتخب حاكماً للولاية للمرة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨١، وللمرة الثانية ١٩٨٣ - ١٩٩٢، انتخب رئيساً للجمهورية للمرة الأولى ١٩٩٢ - ١٩٩٦، وللمرة الثانية ١٩٩٦ - ٢٠٠١. (إنترنت، [www.palestine history.com](http://www.palestine history.com)، تاريخ ١٧/٢/٢٠١٠).

في العيش ضمن حدود آمنة، والتعاون المشترك لضمان أمن دائم، والامتناع عن التهديد بالقوة، وضبط التسلّح، وتقاسم المياه بين الجانبين<sup>(١)</sup>. واستطاعت "إسرائيل" بموجبها الاحتفاظ بمستوطناتها في بعض الأراضي الأردنية، وضم التلال الإستراتيجية الأردنية القريبة من الحدود بين الطرفين، واستتجار مساحات كبيرة من وادي عربة قدّرت بنحو ٣٠٠/كم<sup>٢</sup> /مدّة ٢٥/عاماً<sup>(٢)</sup>.

قد كرّست هذه الاتفاقيات خيار التحالف الإستراتيجي مع "إسرائيل"، من خلال الاستجابة الكاملة للترتيبات "الإسرائيلية" على المستوى الإقليمي، التي أرادت من خلالها تمرير سياسة التطبيع "الإسرائيلي" مع الدول العربية، وبناء "مستقبل جديد" للمنطقة، يقوم على إيلاء "المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية" الأهمية القصوى فيها<sup>(٣)</sup>، كما استطاعت "إسرائيل" تحييد طرفين أساسيين وإخراجهما من معادلة الصراع معها، كما أخرجت مصر من قبل، في الوقت الذي كانت فيه سورية تسعى إلى تمتين الموقف التفاوضي العربي في مدريد، وفق إستراتيجية تلازم المسارات التفاوضية، بعدّها الوسيلة الأمثل لفكرة تلازم الحلول، وهدف الحلّ الشامل. وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات المنفردة، إلا أنها لم تؤدّ إلى

---

(١) وقّع المعاهدة من الجانب الأردني رئيس الوزراء عبد السلام المجالي، ومن الجانب "الإسرائيلي" رئيس الوزراء إسحاق رابين، في العقبة جنوب الأردن، وحضر التوقيع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس "الإسرائيلي" عيزرا وايزمان. (صقر وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٩-٧٠).

(٢) الحسكيز، مرجع سابق، ص ٢٥١، وأيضاً: أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٣) خالد وسليمان، مرجع سابق، ص ٥٣.

تسريع عملية السلام، ولم تُعد الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام ١٩٦٧، بل أعادت أجزاءً منها، كما أنها لم تُعد الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، ولم تؤدِّ إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولم تُجبر "إسرائيل" على تطبيق قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن التي عقد مؤتمر مدريد على أساسها. وعلاوةً على ذلك، فقد أدّى انفراد "إسرائيل" بالطرفين الفلسطيني والأردني، كلٌّ على حدة، إلى تعثر المفاوضات على المسار السوري بسبب عدم وجود رغبة حقيقية في تنفيذ استحقاق السلام، وعدم رغبتها في إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعيين. وفضلاً عن ذلك رغبتها في فرض شروط استسلامية نابعة من إرادتها ورؤيتها ومصالحها الصهيونية الخاصة. ومن جهتها فقد نظرت سورية إلى تلك الاتفاقيات على أنها اتفاقيات ناقصة، لأنها لم تراعى أهمية الاتفاق على التفاصيل، وعدت أن كل بند في تلك الاتفاقيات بحاجة إلى اتفاقية جديدة، تحتاج بدورها إلى تفاوض جديد<sup>(١)</sup>.

ثالثاً- الجولان في مفاوضات التسوية السورية - "الإسرائيلية"

١٩٩١ - ٢٠٠٠:

#### ١ - الموقف السوري من التسوية السلمية:

استندت الرؤية السورية لمفهوم السلام إلى مجموعة من العوامل: منها انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان كاملاً، وإقامة ترتيبات أمنية متوازنة لا تمسّ السيادة الوطنية للدولة على أراضيها، وتطبيع متدرّج للعلاقات مع "إسرائيل"، والعيش بسلام

---

(١) محمود، مرجع سابق، ص ٣٧.



يضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي. وعدت سورية السلام مع "إسرائيل" خياراً إستراتيجياً يكفل الحقوق العربية، وينهي الاحتلال "الإسرائيلي"، ويمكن جميع شعوب المنطقة من العيش بأمان<sup>(١)</sup>.

وقد تمثل الموقف السوري من عملية التسوية العربية - "الإسرائيلية"، برفضه عقد اتفاقيات منفردة للصلح. وأوضحت سورية أن الحلّ المنفرد لا تصنع السلام<sup>(٢)</sup>، وعبر عن ذلك وزير الإعلام السوري محمد سلمان في ١٤/٦/١٩٩١ بقوله: (إن سورية لن تتفاوض بشأن مصير الجولان بشكل مستقل عن الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وعن حقوق الفلسطينيين)<sup>(٣)</sup>. ودعت سورية إلى إقامة سلام شامل وعادل يحقق الاستقرار الدائم في المنطقة، ويستند إلى أسس الشرعية الدولية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، مقابل انسحاب شامل يمكن من خلاله استعادة الأراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني<sup>(٤)</sup>. وانطلقت الرؤية السورية لعملية التسوية من المفهوم القومي الشامل لوحدّة المصير العربي المشترك للشعب العربي؛ فقد أولت سورية القضية الفلسطينية ومصير الشعب العربي الفلسطيني المرتبة الأولى في سلم أولوياتها القومية منذ بداية الصراع العربي - "الإسرائيلي"، لأنها عدت نفسها معنيّةً بهذه المسألة بشكل مباشر إذ طالبت الدول العربية بوحدّة المسار والمصير، واتخذت على عاتقها مسؤولية تاريخية وأخلاقية إزاء القضية

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧٠.

(٢) الموسى، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(٣) بيترلان، مرجع سابق، ص ٥٥٩.

(٤) محمود، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣.

الفلسطينية. ولم يتغير الموقف السوري منذ بداية الصراع، وفي جميع مراحلها التي مرَّ بها حتى الدخول في عملية التسوية السلمية. وترسَّخ هذا الموقف وتزايدت فعاليته على الرغم من الظروف والمستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية التي انعكست بشكل مباشر على الصعيدين المحلي والإقليمي<sup>(١)</sup>.  
وقد كانت الرؤية السورية واضحة للرأي العام المحلي والدولي، وتتلخَّص بالنقاط الآتية:

- ١ - شمولية الحل استناداً لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.
- ٢ - استعادة الجولان كاملاً من دون التفريط بالأرض وبأي جزء من الأرض.
- ٣ - تنفيذ القرار ٤٢٥ المتعلّق بالانسحاب "الإسرائيلي" من جنوب لبنان<sup>(٢)</sup>.  
وهكذا، شكّل موقف سورية ودورها ورؤيتها عاملاً بالغ الأهمية في إمكانية تحقيق السلام الشامل في المنطقة، وتجلّى ذلك في ثبات الموقف السوري، وتمسّكه بالحقوق العربية كاملةً. ومن دون شك فإنّ سورية أدركت منذ البداية منعكسات "النظام العالمي الجديد"، وأبعاد العملية السلمية في ظل هذه المستجدات الخطيرة، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وشكّلت هذه الرؤية بالنسبة إلى سورية الأساس الذي ارتكزت عليه حين قبولها المبادرة الأمريكية المتضمّنة تطبيق القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقبلت على أساسها المشاركة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

---

(١) علي عقله عرسان، سورية (القضية القومية ومسار البعث)، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ٨/٨، شتاء ٢٠٠٠، ص ٢٧-٣٠.

(٢) الموسى، مرجع سابق، ص ١٨.

لقد تعاملت سورية مع عملية التسوية وفق مبدأين أساسيين:

**الأول:** إن السلام خيار إستراتيجي، له مقوماته والتزاماته ومتطلباته الموضوعية، وفي مقدمتها تحرير الأرض والتكافؤ والتساوي.

**الثاني:** الانطلاق من مفهوم الأمن القومي العربي وأهدافه ومصالحه، وليس من منطلق الأمن الوطني السوري، والجغرافيا السياسية للدولة السورية فحسب. وذلك على أساس تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، شرطاً لا بديلاً منه لبناء السلام، وأن الأمن الوطني لكل دولة من دول المنطقة لا يحققه إلاّ سلام عادل ومتوازن وشامل.

## ٢- الرؤية "الإسرائيلية" للسلام:

ربطت "إسرائيل" عملية التسوية منذ انطلاقتها بالأهداف التوسعية الصهيونية (بحكم أنها كيانٌ عدوانيٌّ استيطاني)، وسَعَت إلى أن يكون لها دور أساسي في المنطقة، تفرض من خلاله رؤيتها السياسية والاقتصادية عبرَ ترويجها لفكرة "تفوق العقل الإسرائيلي"، التي هدفت إلى السيطرة على الثروات والقدرات الاقتصادية العربية، وتحقيق ما لم تستطع تحقيقه بالحرب من خلال السلام<sup>(١)</sup>. والسلام في المفهوم الصهيوني ليس غاية، وإنما وسيلة تهدف إلى التحقيق والتجسيد التام للصهيونية وأهدافها. وهو، في العرف الصهيوني، لا يتمّ إلاّ بتقديم المزيد من التنازلات من جانب العرب، ومن دون شروط مسبقة<sup>(٢)</sup>.

(١) محمود، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) محمد المجذوب، الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، دراسات إستراتيجية ٢/، بيروت، معهد الإنهاء العربي، ط ١، ١٩٧٨، ص ٩٢-٩٥.

وقد انطلقت "إسرائيل" في "رؤيتها للسلام" من إمكانية إقامة "علاقات طبيعية" مع جميع الأقطار العربية، ولاسيما تلك المحيطة بها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لكن مع الاحتفاظ بهيمنتها وتفوقها العسكري على حساب المصالح العربية. وقد أرادت من مشاركتها في مؤتمر السلام تحقيق إستراتيجيتها التي ترمي إلى فرض الأمر الواقع، والشروط الاستسلامية على الدول العربية، وعدم الاستجابة لمتطلبات السلام العادل والشامل<sup>(١)</sup>. فالسلام من "وجهة النظر الإسرائيلية" لا يمكن أن يتحقق إلاّ في ظل "نظام أمني إقليمي" يُبنى على السياسة والاقتصاد، وعلى "إسرائيل" أن تواصل الاستعداد للحرب من أجل الحفاظ على السلام، لأنه "من يرغب في السلام عليه أن يستعدّ للحرب". ولا يمكن إقامة سلام على أساس سياسي و"حدود جديدة"، لأن أسباب النزاع أسباباً اقتصادية واجتماعية أكثر منها سياسية "فإسرائيل" تطالب "بالسلام مقابل السلام" في ظل تفوق عسكري وأمني واقتصادي وثقافي "يجب أن يبقى لمصلحتها بشكل مطلق"؛ إذ أصرت من خلال رؤيتها للسلام مع سورية على تخفيض القوات العسكرية السورية إلى النصف، ونزع "الأسلحة غير التقليدية". ولكن في الوقت نفسه أصرت على احتفاظها بأسلحتها التقليدية والنووية كاملةً، والحصول على ضمانات مطلقة بإبقاء مصادر المياه في الجولان تتدفق باتجاه "إسرائيل"<sup>(٢)</sup>، كما تُشكّل المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان بالنسبة "لإسرائيل" معضلة مهمّة من معضلات التسوية مع سورية إذ ترفض "إسرائيل" إخلاءها وتفكيكها في حال

(١) الموسى، مرجع سابق، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢) الحسكير، مرجع سابق، ص ٢٦٠-٢٦٣.

الانسحاب من الجولان حتى تمرّ مدّة كافية غير محدّدة، يقتنع فيها قادة "إسرائيل" وشعبها بجديّة سورية في عملية التسوية والتطبيع<sup>(١)</sup>.

قد أرادت "إسرائيل" تجريد العرب من قدراتهم الدفاعية العسكرية، وعدم السماح لهم ببناء جيوش حديثة، أو امتلاك أسلحة متطورة، وتفكيك البنى العسكرية في حال أرادوا تحقيق السلام.

ويتضح جلياً أن الموقف الرسمي للحكومة "الإسرائيلية" تجاه السلام، يعكس الموقف الشعبي "الإسرائيلي"؛ إذ أشارت استطلاعات للرأي أجريت مع بداية عام ١٩٩١ في "إسرائيل" بأن أكثر من ٩٠٪ من اليهود "الإسرائيليين" يؤيّدون الاحتفاظ بالجولان "لاعتبارات إستراتيجية ودوافع إيديولوجية"، على اعتبار أن سورية تمثّل العدو اللدود "لإسرائيل"<sup>(٢)</sup>. وعليه، فإن الكيان الصهيوني الذي قام على مبدأ التوسّع والاحتلال، لا يتبنّى أية إيديولوجية سوى الاعتداء على الغير، ولا يمتلك أي رؤية للسلام سوى الاستسلام، إن الإستراتيجية الأمنية "الإسرائيلية" تقوم على محورين رئيسيين، الأول: بناء وتطوير قوة عسكرية "إسرائيلية" متفوقة تكون دائماً في حالة تأهب لخوض الحروب ضد الدول العربية. والثاني: تعميق مفهوم "الحرب الخاطفة الوقائية بهدف الردع". فالنظرية الإسرائيلية الحربية الناجحة"، بحسب رأي المنظرين "الإسرائيليين"، تقوم على الحرب الهجومية الاستباقية، والتغلّب على المقومات التي تمتلكها الدول

---

(١) أبو بكر الدسوقي، الانسحاب الإسرائيلي من الجولان (خبرة سيناء)، مجلة السياسة الدولية، العدد /١٣٨/، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر، تشرين الأول ١٩٩٩، ص ١١٥.

(٢) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢٩.

العربية، من خلال تحييد عامل التفوق البشري العربي، وجعله عديم الجدوى عبر تحقيق تفوق تكنولوجي "إسرائيلي" نوعي وضرب القاعدة الاقتصادية للدول العربية من خلال إضعاف اقتصاد البلدان العربية، وتحييد العامل الجغرافي المتمثل في المجال الجيو إستراتيجي، وتكريس واقع التجزئة والانقسام العربي. وقد عدت "إسرائيل" هذه العوامل مجتمعةً بمنزلة ضمانة لتحقيق أمنها، وخطوة ضرورية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام<sup>(١)</sup>.

ومع انطلاق الدعوة إلى عقد مؤتمر السلام، بدأت آراء القادة "الإسرائيليين" تكشف عن رؤيتهم لمستقبل المنطقة في حال تحقيق السلام؛ فعلى أثر اندلاع حرب الخليج أكد رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق شامير أن هذه الحرب تُثبت حاجة "إسرائيل" إلى مناطق واسعة وشدّد على أن الجولان جزء لا يتجزأ من "إسرائيل"، وأنه ليس بالإمكان تجزئة المناطق داخل الدولة. كما عدت الحكومة "الإسرائيلية" أن مسألة تمسك "إسرائيل" بالمناطق المحتلة لا ترتبط بمسيرة السلام، ولن تضرّ بهذه المسيرة، بل سوف تساهم في تقدّمها<sup>(٢)</sup>، وعليه، فإن "إسرائيل" قد نظرت إلى الجولان بوصفه ذا أهمية أمنية قصوى بالنسبة إليها، وذلك نظراً لما يشكله موقعه الجغرافي والعسكري من أهمية إستراتيجية وأمنية، وما يؤمنه من عمق إستراتيجي

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

(٢) في السياق نفسه صرّح وزير الدفاع "الإسرائيلي" موشي آرنز بتاريخ ١٩٩١/١/٣، قائلاً: (إن هضبة الجولان ستبقى جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، وأكد أن ما يقال ويُسمع عكس هذه الحقيقة نتيجة لأية مفاوضات مستقبلية مع سورية، سيبقى مجرد أوهام، ولن يغيّر هذا الواقع، وأوضح أن عملية البناء والإعمار واستيعاب القادمين الجدد الجارية في الجولان تتمّ على أكمل وجه). (التقرير اليومي لمحطات الإذاعة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، تقرير رقم ١٧/٥/٥/١٧، تاريخ ١٩٩١/١/٤، الموضوع (الجولان- تصريحات)، ص ١).

عسكري لها، فضلاً عن غناه بالموارد المائية والاقتصادية، إن جوهر مفهوم السلام حسب "الرؤية الإسرائيلية" يتلخص بمصطلح "السلام المسلح". "فإسرائيل" ترفض بشكل دائم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتؤكد في الوقت نفسه أن "استمرار المشروع النووي" الإسرائيلي "يبقي خيوط السلام تحت السيطرة"، كما أنها متفقة مع حلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، على منع أية دولة عربية من امتلاك تلك الأسلحة، حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة المطلقة ضد تلك الدول<sup>(١)</sup>.

### ٣- خطّ الرابع من حزيران ١٩٦٧:

قبل الحديث عن المفاوضات السورية- "الإسرائيلية" بشأن الجولان، لابد من توضيح الإشكالية المتعلقة بخط الرابع من حزيران، وهو خط الحدود العسكري الذي كان قائماً بين سورية و"إسرائيل" قبل قيامها بالعدوان على سورية واحتلال الجولان عام ١٩٦٧، أو كما يسمّى "حدود الأمر الواقع"، أو "الحدود المفروضة"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عبيد، سلام مشحون بالوميض النووي، مرجع سابق، ص ٢٨١-٢٨٢.  
(٢) هنالك فرق بين حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وبين "الحدود الدولية"، التي فرضها الانتداب البريطاني- الفرنسي، بين سورية وفلسطين عام ١٩٢٣، وتستند المطالبة السورية بحدود الرابع من حزيران ليس لأمر يتعلق بالجغرافية العسكرية التي فرضتها الوقائع على الأرض فحسب، إنما لأمر يتعلق برفض سورية القبول والاعتراف بشرعية الانتداب، والتقسيمات السياسية الحدودية التي فرضها بين أقطار بلاد الشام، فهي لا تريد الاعتراف قانونياً بعمل قامت به سلطات الانتداب، وأورثته إلى "إسرائيل"، وتشمل المنطقة الواقعة بين خط الرابع من حزيران وبين خط الحدود الدولية للمناطق الفلسطينية التي سيطرت عليها سورية منذ عام ١٩٤٨ حتى تاريخ ١٩٦٧/٦/٤. (كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠١، وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٩٦).

لقد شهدت الحدود السياسية بين سورية وفلسطين المحتلة، تغييرات عدّة على المستويين العملي والنظري، ونتجت تلك التغييرات عن ظروف الاحتلال الفرنسي والبريطاني، وما تبعها من قيام "إسرائيل" على أرض فلسطين<sup>(١)</sup>،

(١) أدّت الاشتباكات العسكرية التي تكررت بين سورية و"إسرائيل"، في المنطقة المنزوعة السلاح ما بين (١٩٥٠-١٩٦٧) والتجاوزات "الإسرائيلية" فيها إلى دخول القوات العسكرية للطرفين إليها، وسيطرة كل طرف على جزء منها، ومحاولته البقاء فيها، وتحقيق مكاسب ميدانية على الأرض للاحتفاظ بالمناطق التي وقعت تحت سيطرته، وفرض أمر واقع جديد على الأرض (كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٩٤)، ونتيجة ذلك لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق حول المنطقة المنزوعة السلاح، مما أدّى إلى فرض السيطرة العسكرية "الإسرائيلية" على تلك المناطق تمهيداً لضمّها إلى الكيان "الإسرائيلي" (MA'OZ and YANIV, op. cit, p.161، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤)، وقد اعترف موشي دايان بذلك، بقوله: "لقد ألغينا من جانبنا الوضع الخاص بالمناطق المنزوعة السلاح، وتصرفنا بها كأنها داخل إسرائيل" (تصريح موشيه دايان في حديثه لصحيفة ידיעות أحرונوت "الإسرائيلية"، بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٨، من محفوظات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم ١٦/٥/٥)، وقد بلغ مجموع مساحة الأراضي التي سيطرت عليها "إسرائيل" ما يقارب ٤٤ كم<sup>٢</sup>، أي أكثر من ثلثي المساحة الكلية للمناطق المنزوعة السلاح، والبالغة ٧٠ كم<sup>٢</sup> (الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٥)، في حين سيطرت سورية على الجزء الآخر منها، أي ثلث مساحتها الكلية، وتمكّن الجيش السوري من إفشال المحاولات "الإسرائيلية" للسيطرة على الجزء المتبقي. وقد دفعت تطورات الأحداث العسكرية كلا الطرفين إلى التفكير بضرورة التوصل إلى حل يمكنهما من معالجة أسباب النزاع المتمثلة في مسألة السيطرة على هذه المنطقة (عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٤٥) فعرضت سورية في اللقاءات الدورية للجنة الهدنة المشتركة مع "إسرائيل" استعدادها لتقسيم المنطقة المنزوعة السلاح رسمياً بهدف إنهاء النزاع حولها، واقترحت إجراء لقاءات تفاوضية حول هذا الموضوع. وتشير المصادر إلى حدوث عشرة لقاءات رفيعة المستوى بين الجانبين في موقع الجمارك السوري ومستعمرة روشينا "الإسرائيلية"، في الفترة من ٩/١٠/١٩٥٢ وحتى ٢٧/٥/١٩٥٣، لكنها لم تصل إلى أية نتيجة، وبقي الأمر الواقع يفرض نفسه بالقوة من خلال انتشار القوات العسكرية للطرفين في المناطق التي يسيطر عليها كل منهما (أندرين، ج، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٥، وأيضاً: دايان، سيرة حياتي، مصدر سابق، ص ٣٤).



والآثار التي نتجت عن ذلك من تحوّل الحدود بين سورية وفلسطين إلى جبهة مواجهة عسكرية بين "إسرائيل" وسورية بعد الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى عام ١٩٤٨، وما تبعها من اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، وصولاً إلى الحدود التي فرضتها عمليات التوسع التي قام بها الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ في الجولان، والتي فرضت على أثرها "حدود أمر واقع جديد" بالقوة العسكرية. وقد بقيت مسألة الحدود محكومة بتلك الظروف حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ الذي تجددت على أثره مطالبة سورية بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، التي عدتها إحدى أهم القضايا الرئيسية في مفاوضات المسار السوري - "الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>.

بقيت "حدود الأمر الواقع" قائمة حتى العدوان "الإسرائيلي" في ١٩٦٧/٦/٥ واحتلال الجولان. وهذه الحدود تُجسّد عملياً مفهوم خط الرابع من حزيران ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>، ويمكن تفصيلها على الشكل الآتي<sup>(٣)</sup>:

١ - في الشمال: بقيت حدود الهدنة مع سورية متطابقةً مع الحدود الدولية، وكانت القوات السورية تسيطر على ما يقارب ٨ كم<sup>٢</sup> من المنطقة

---

(١) Crisis Group, The Israeli-Syrian Negotiations, Middle East Report, No 63\ , 10\April, 2007, P. 21, Internet, www. Crisis Group. Org.

(٢) يقول أريه شاليف، وهو عميد احتياط في الجيش "الإسرائيلي"، وقد شغل منصب رئيس الوفد "الإسرائيلي" في مفاوضات الهدنة مع سورية بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٩، وعضو في الوفد "الإسرائيلي" إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١: "إن حدود الرابع من حزيران التي تطالب بها سورية، هي الحدود التي أوجدتها الحقائق التي نشأت على الأرض في حينها، وليس الخريطة التي تعتمد تلك الحدود، على اعتبار أنه لا وجود لمثل تلك الخريطة عملياً". (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٤٤).

(٣) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١٣).

المنزوعة السلاح في الزاوية الشمالية الشرقية لفلسطين، بحيث كانت مصادر مياه نهر بانياس وروافده في الأراضي السورية<sup>(١)</sup>.

٢- في الجنوب من المنطقة المنزوعة السلاح الشمالية، مروراً بتل العزيزات، حتى جنوب غرب الدرباشية، كان خط حدود الأمر الواقع على امتداد خط الهدنة المطابق لخط الحدود الدولية، وكانت المواقع السورية تتميز بتفوقها الجغرافي الأمني في معظم نقاط هذا الخط.

٣- مجرى نهر الأردن: بين منطقة الحولة وبحيرة طبريا، وقد كان يشكل حدوداً طبيعية فاصلة بين الطرفين<sup>(٢)</sup>، حيث سيطرت سورية على امتداد الضفة الشرقية للنهر، في حين سيطرت "إسرائيل" على امتداد ضفته الغربية، وعلى المناطق المنزوعة السلاح الممتدة على طولها<sup>(٣)</sup>.

٤- كانت القوات السورية تسيطر على الشاطئ الشمالي الشرقي، والشاطئ الشرقي من بحيرة طبريا بطول يقارب /٢٠ كم/ ومساحة من الأرض تقدّر بنحو /٣٤ كم<sup>٢</sup>/ حتى تاريخ /٤/ ١٩٦٧/٦<sup>(٤)</sup>، وامتدت السيادة السورية على مسافة /٢٥٠ متراً/ داخل المياه الإقليمية للبحيرة بعد أن ألغى السوريون خط الأمتار العشرة عن شاطئ البحيرة المنصوص عليه في خط الحدود الدولية عام ١٩٢٣، التي تطابقت معها حدود هدنة عام ١٩٤٩، كما أقام السوريون موقع النقيب العسكري إلى الشمال قليلاً من

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٤) برافر، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

قرية النقيب الفلسطينية التي سيطرت عليها "إسرائيل"، وسيطروا على شريط أرضي من القطاع الذي كانت تحتله "إسرائيل"<sup>(١)</sup>.

٥- فُرِضت الحدود في المنطقة المتاخمة للجنوب الشرقي لبحيرة طبريا، بحيث سيطرت "إسرائيل" على أكثر من ٩٠% من المنطقة المنزوعة السلاح الممتدة من قرية النقيب إلى حدود سمنخ جنوباً، ومنها شرقاً باتجاه الحمة، أي ما يقارب ٣٥ كم<sup>٢</sup>، ووقع تحت السيادة السورية منطقة الحمة على مساحة ما يقارب ١,٧ كم<sup>٢</sup>، بالإضافة إلى شريط أرضي متصل بها غربي بلدة خربة التوافيق، والطريق الصاعد إلى الجولان<sup>(٢)</sup>، وبالنظر إلى هذه الحدود فإن السيادة السورية في المناطق المنزوعة السلاح كانت تشمل المناطق الآتية: الحمة، خربة التوافيق، النقيب السورية، الطريق الصاعد إلى الجولان جنوب بحيرة طبرية، البطيحة المنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن، المثلث الواقع إلى الغرب من نهر الأردن وإلى الشمال من مصب نهر الأردن في بحيرة طبريا، معظم المنطقة المنزوعة السلاح الشمالية الواقعة غرب بانياس، فضلاً عن سيادة سورية على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا بمياهه الإقليمية في حين احتلت "إسرائيل" ما تبقى من المنطقة المنزوعة السلاح بالقوة العسكرية، إذ فُرِضَ واقع جديد على الأرض، تشكّلت معه حدود ارتبطت بظواهر طبيعية في المنطقة الحدودية بين سورية وفلسطين المحتلة، واستمرت هذه الحدود حتى قيام "إسرائيل" بعدوانها على سورية في ١٩٦٧/٦/٥ واحتلال الجولان.

(١) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٨، وأيضاً: بدوان، قضايا، مرجع سابق، ص ٥٨.

وعليه، فإن مجمل المناطق المتنازع عليها بين سورية و"إسرائيل"، التي تقع بين خط "الحدود الدولية" لفلسطين الانتدابية مع سورية، وبين خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، التي تتجسّد رغبة سورية في استعادتها من خلال المطالبة بانسحاب "إسرائيلي" إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ في حال وُقِّعت اتفاقية سلام بين الطرفين<sup>(١)</sup>، يمكن إيجازها على الشكل الآتي<sup>(٢)</sup>:

١ - قطاع بانياس: هو جزء من المنطقة المنزوعة السلاح سيطرت عليه سورية، ثمّ احتلته "إسرائيل" عام ١٩٦٧، وأقامت فيه مستوطنة سنير، وفيه يمرُّ خط الحدود الدولية، على بعد كيلو متر واحد من منابع نهر بانياس<sup>(٣)</sup>.

٢ - الحدود الجبلية لنهر الأردن الذي تمرّ الحدود الدولية في ضفته الشرقية على مسافات تتراوح بين عشرات ومئات الأمتار من شاطئ النهر، ابتداءً من منطقة الحولة، حتى بحيرة طبرية، وقد سيطرت عليها سورية حتى تاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٣ - ساحل بحيرة طبرية: تمرّ الحدود الدولية على مسافة ١٠ / أمتار من الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة، وقد سيطرت عليه سورية وبامتداد ٢٥٠ / متراً داخل المياه الإقليمية للبحيرة حتى تاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧<sup>(٤)</sup>.

٤ - موقع النقيب السوري: قرية سورية تقع إلى الشمال من قرية النقيب الفلسطينية وقد سيطرت عليها سورية حتى تاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

---

(١) الموسى، محي الدين، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) انظر ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١٤).

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٤) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٨٠، وأيضاً: الموسى، محي الدين، مرجع

سابق، ص ١٩٠.

٥- الجرف المطلّ على بحيرة طبرية: تمرّ الحدود الدولية في هذا الجرف، وقد سيطرت سورية على جزء من منحدراته، وأقامت عليه القوات السورية موقعاً عسكرياً واستمرت سيطرتها عليه حتى تاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٦- جيب الحمة: هو جزء من المنطقة المنزوعة السلاح، سيطرت عليه سورية، وعلى الممر المؤدي إليه في وادي اليرموك حتى تاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧<sup>(١)</sup>.

إنّ ادعاء "إسرائيل" بأحققتها في السيادة على المنطقة الفاصلة بين فلسطين الانتدابية وخط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، يستند إلى "رؤية صهيونية" مفادها أن "إسرائيل" هي "الوريث الشرعي" لفلسطين الانتدابية، مما يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي. وقد شكّلت هذه المسألة إحدى أهم القضايا المعقّدة في مسار التسوية السلمية بين سورية و"إسرائيل"، بسبب رفض "إسرائيل" الانسحاب إلى ما وراء خط الرابع من حزيران شرطاً أساسياً طالبت به سورية لتحقيق السلام.

رابعاً- محاولات التفاوض السورية- "الإسرائيلية" في إطار مؤتمر مدريد:

تركزت مفاوضات السلام على المسار السوري- "الإسرائيلي" منذ انطلاقتها على البحث في محاور ثلاثة رئيسة هي:

---

(١) كيوان والأسدي، مرجع سابق، ص ١٩٧.

المحور الأول: يتعلق بخط الحدود ومراحل الانسحاب من الجولان.

المحور الثاني: حول مفهوم السلام أو التطبيع بين الجانبين.

المحور الثالث: الترتيبات الأمنية والمياه<sup>(١)</sup>.

وقد ركزت "إسرائيل" أثناء المباحثات على موضوع الانسحاب، وأرادت أن يكون الانسحاب متلازماً مع عناصر عدة، أهمها: الاتفاق على عمق الانسحاب من الجولان، وكيفية تنفيذ هذا الانسحاب، والمدة التي يستغرقها الانسحاب، والترتيبات الأمنية المرافقة للانسحاب داخل منطقة معزولة السلاح، والعمل على تحقيق سلام شامل، وفتح الحدود بين الجانبين. وفي الوقت نفسه تمحورت نقاط الخلاف بين الجانبين في نقطتين رئيسيتين:

**النقطة الأولى:** تتعلق بمدة المرحلة الانتقالية التي تريدها "إسرائيل" أن تكون خمس سنوات، في حين طالبت سورية بأن تنحصر خلال أشهر قليلة محددة يتفق عليها الجانبان.

**النقطة الثانية:** تتعلق بالحدود (خط الانسحاب النهائي)، فقد أصرَّ الجانب السوري على الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، في حين أراد الجانب "الإسرائيلي" تنفيذ انسحاب جزئي من الجولان، لا يتوافق

---

(١) ارتبطت مسألة التسوية السلمية بين سورية و"إسرائيل" منذ انطلاق مؤتمر مدريد بشكل خاص بمسألتي الأمن والمياه، وركزت سورية في مطلبها على حقوقها المتعلقة بالموارد المائية في الجولان وبحيرة طبرية وفقاً لقواعد القانون الدولي، في حين أرادت "إسرائيل" الاحتفاظ بسيطرتها عليها في حال قيامها بأي انسحاب من الجولان، وأن تتعهد سورية بعدم التدخّل في تدفق المياه إذا تمّ الانسحاب، واحتجّت "إسرائيل" دوماً بأن حل مسألة الترتيبات الأمنية مستحيل من دون حل مسألة المياه. (المصري، مرجع سابق، ص ١٣. وأيضاً: الدسوقي، مرجع سابق، ص ١١٦).

مع المطلب السوري بالانسحاب الكامل، والاحتفاظ بمنطقتين في الجولان،  
(منطقة بانياس في الشمال ومنطقة الحمة في الجنوب)<sup>(١)</sup>.

وإزاء الموقف "الإسرائيلي" الرفض للانسحاب الكامل من  
الجولان<sup>(٢)</sup>، تركزت المطالب السورية في المفاوضات على نقاط أساسية أهمها:  
إلغاء قرار الكنيست "الإسرائيلي" الصادر عام ١٩٨١ القاضي بضم  
الجولان، وإقرار مبدأ السيادة السورية المطلقة على الجولان، واستعداد  
"إسرائيل" للانسحاب الكامل منه. واشترطت سورية أن يكون الحل  
السلمي في إطار تسوية شاملة على كل الجبهات العربية مع "إسرائيل"، وأن  
تتخذ إجراءات أمنية على جانبي الحدود بشكل متساوٍ ومتزامن، يضمن  
الأمن والسلام، وأن يتم الاتفاق حول موضوع المياه. وبعد تحقيق هذه  
المطالب يتم البحث والاتفاق في المسائل الأخرى المتعلقة بالعلاقات الثنائية  
من فتح للحدود والسفارات والتبادل التجاري<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري - الإسرائيلي واختلاف الأولويات، مجلة  
السياسة الدولية، العدد (١١٨)، القاهرة، إصدار مؤسسة الأهرام، تشرين الأول،  
١٩٩٤، ص ١٣١-١٣٢. وأيضاً: SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 531.

(٢) تمسك الحزبان الرئيسيان في "إسرائيل" (العمل والليكود) بمواقفها إزاء الجولان،  
ومطالبتهما الاحتفاظ به تحت السيطرة "الإسرائيلية"، وتفضيلها هذا الخيار على خيار  
التوصل إلى اتفاقية سلام مع سورية مقابل إعادة الجولان إليها، وأعلن إسحاق رابين إبان  
تسلمه وزارة الدفاع "الإسرائيلية" عام ١٩٨٨ أنه: "لا يرى في سورية شريكاً للسلام،  
وأن موضوع السلام مقابل الأرض غير مناسب عندما يتعلق الأمر بسورية"، كما أعلن  
في بداية شهر حزيران عام ١٩٩٠ بصفته ممثلاً لحكومة إسحاق شامير أنه: "يفضّل  
الاحتفاظ بالجولان من دون سلام مع سورية، وأنه لن يتنازل عن الجولان مقابل  
السلام". (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢٨).

(٣) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ١٣٤.

وقد تعرضت المفاوضات السورية - "الإسرائيلية" منذ انطلاقتها، إلى انتكاسات عدّة نتجت عن ضعف الإرادة "الإسرائيلية" بتحقيق السلام، ومحاولتها إطالة المفاوضات لكسب الوقت، والتهرب من استحقاقات السلام، وتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية. ولكن على الرغم من ذلك فقد وصلت المفاوضات إلى مراحل متقدمة، وعلى مستويات رفيعة بسبب إصرار سورية على تحقيق السلام العادل والشامل. وقد مرّت تلك المفاوضات خلال عهد الرئيس السوري حافظ الأسد بمراحل عدّة، حسب طبيعة الحكومات "الإسرائيلية"، يمكن دراستها وفق الآتي:

#### ١ - المفاوضات مع حكومة إسحاق شامير ما بين (١٩٩١-١٩٩٢):

بدأت المفاوضات السورية - "الإسرائيلية" مع حكومة إسحاق شامير (زعيم حزب الليكود اليميني المتشدد) مباشرة بعد مؤتمر مدريد في ١٩٩١/١١/٣، وعقد الجانبان عدّة جلسات تفاوضية<sup>(١)</sup>، لم تؤدّ إلى أية نتيجة تذكر على الصعيد السياسي، بسبب الموقف السلبي للحكومة "الإسرائيلية"، ورؤيتها الراضية لمتطلبات السلام<sup>(٢)</sup>. ففي الوقت الذي طلب فيه الوفد السوري إلى المفاوضات، تحقيق السلام وفق قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يضمن انسحاب "إسرائيل" الشامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، على

(١) محمود، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) عبّر إسحاق شامير عن رؤية الحكومة "الإسرائيلية" تجاه السلام، فمع انطلاق مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ صرّح بقوله: "إن السوريين سيقولون إنهم يريدون الجولان، ونحن سنقول لهم لا. لا شك لدينا في أن هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وأن القرار/٢٤٢/ ليس له أي علاقة بالجولان". (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩).



جميع المسارات<sup>(١)</sup>، وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتزام "إسرائيل" بالانسحاب الكامل من الجولان، طرحت "إسرائيل" من خلال وفدها المفاوض مبادرة للسلام وفق رؤية إسحاق شامير الذي طالب بإجراء المفاوضات بين "إسرائيل" وبين كل وفد عربي على انفراد، وفق مبدأ "السلام مقابل السلام". وهذا يقتضي وفق المنظور "الإسرائيلي" أن تتبادل سورية و"إسرائيل" اعترافاً متبادلاً منذ بداية المفاوضات، الأمر الذي رفضه الجانب السوري. وتعمّد الوفد "الإسرائيلي" خلال هذه المرحلة طرح موضوعات ثانوية لا علاقة لها بالقضية الرئيسية المطروحة، مثل أوضاع اليهود السوريين، وعلاقة سورية بحزب الله اللبناني<sup>(٢)</sup>. وقد حمل موفق العلاف رئيس الوفد السوري "إسرائيل" مسؤولية إخفاق المفاوضات، بقوله: (إذا لم يحدث أي تقدّم أثناء المحادثات الثنائية في مدريد، فإن السبب

---

(١) جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، "سورية تفاوض إسرائيل"، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ٤٥/، السنة السادسة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، ١٩٩٦، ص ١٠.

(٢) تعمّد الوفد "الإسرائيلي" إضاعة الوقت أثناء المفاوضات، وتركزت معظم نقاشات الوفدين، السوري برئاسة موفق العلاف، و"الإسرائيلي" برئاسة يوسي بن أهارون، على الجدل حول الماضي. ولمّا استحضر العلاف تقريراً من الأمم المتحدة بيّن أن "إسرائيل" هي التي سبّبت الأحداث والمشكلات على الحدود قبل عام ١٩٦٧، رفض ابن أهارون الاستماع إليه، وبدأ بالطرق على الطاولة. ولمّا تابع العلاف قراءة التقرير، بدأ ابن أهارون بالرقص في قاعة الاجتماع قائلاً: "إنني أتقن الرقص العربي، لأن أصلي من الإسكندرية"، وحين انتهى العلاف من القراءة، قال ابن أهارون: "لم أسمع كلمة واحدة، لأنني كنت منهمكاً بالرقص"، وهذا بيّن بشكل قاطع أن "إسرائيل" غير جادة بالسلام، ولا تريد السلام، بل تريد المزيد من السيطرة على الأراضي العربية. (بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٣٠٣).

الوحيد أن "إسرائيل" كانت تسعى إلى خلق عراقيل، بإثارتها لمشاكل إجرائية، وبتهرّبها من المسائل الجوهرية<sup>(١)</sup>. وبذلك انتهت المفاوضات خلال مرحلة حكم إسحاق شامير من دون تحقيق أية نتيجة، واقتصرت على توجيه الاتهامات المتبادلة، والحديث عن المتناقضات، فتعثّرت مسيرة السلام عقب انطلاقها مباشرة، بسبب طريقة تعامل رئيس الحكومة "الإسرائيلية" إسحاق شامير، الذي صرّح: "إنه كان على استعداد لإطالة المفاوضات مدّة عشر سنوات، والمضيّ أثناء ذلك في الاستيطان، حتى لا يبقى شيء يتفاوض عليه، ومن دون أن يقدم أية تنازلات مفترضة، وأنه كان يريد التفاوض لمجرد التفاوض فقط"، إذ أعلن رفضه فكرة الانسحاب من الجولان، واتخذ الكنيست "الإسرائيلي" قراراً ببناء المزيد من المستوطنات في الجولان، على اعتبار أنها ستبقى "جزءاً من إسرائيل"<sup>(٢)</sup>.

لقد رفضت الحكومة "الإسرائيلية" برئاسة إسحاق شامير، إقامة السلام وفق قرارات الشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص الانسحاب من الجولان والأراضي العربية المحتلة وادعى شامير دوماً بأن "القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ لم يعنيا الجولان"، ومن ثمّ فإنّ المفاوضات خلال مرحلة حكومة شامير لم تصل إلى أي نتيجة مجدية في مسيرة السلام، وبقيت تراوح في مكانها دون أي تقدم ملموس.

---

(١) تصريح موفق العلاف رئيس الوفد السوري في مفاوضات السلام مع "إسرائيل" بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٠، دمشق، أُرشف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، دون تصنيف.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الثانية لعام ١٩٩٦، مطبعة المعارف الجديدة، ط ١، ١٩٩٦، ص ٨٢.

## ٢- المفاوضات مع حكومة إسحاق رابين (١٩٩٢-١٩٩٥):

بعد إجراء الانتخابات "الإسرائيلية" في حزيران ١٩٩٢، وصل حزب العمل بزعامة إسحاق رابين إلى السلطة في "إسرائيل"<sup>(١)</sup>، وتسلم شخصياً ملف المفاوضات مع سورية. وبدأت هذه المفاوضات تشهد تطوراً ملحوظاً؛ إذ استؤنفت في واشنطن بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٢<sup>(٢)</sup>، وأعلن الوفد "الإسرائيلي" الجديد برئاسة إيتمار رابينوفتش قبوله تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في كل أجزائه بما فيه الجزء المتعلق بالانسحاب من الجولان<sup>(٣)</sup>. وبالمقابل قدّم الوفد السوري ورقة مؤلفة من تسعة بنود طرحها للنقاش، أطلق عليها اسم (مشروع إعلان مبادئ وأهداف الاتفاق بين سورية و"إسرائيل")، وتضمن المشروع مطالبة "إسرائيل" بالانسحاب الكامل من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وإزالة المستوطنات "الإسرائيلية" في الجولان، مقابل إنهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاقية سلام<sup>(٤)</sup>، كما تضمن ترتيبات أمنية بشكل متوازٍ ومتبادل في مناطق منزوعة السلاح، والحصول من مجلس الأمن الدولي أو من بعض الدول أو من الطرفين معاً على ضمانات

---

(١) وليام.ب. كوانت، مرجع سابق، ص ٣٨٢، وأيضاً: ميكائيل، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 531-532.

(٣) المفاوضات السورية- الإسرائيلية، رؤى صهيونية وغربية، بيروت، مركز الاستشارات والبحوث ش.م.م، ط ١، ٢٠٠١، ص ٧٥.

(٤) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢٠، وأيضاً: الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية، أبو ظبي، العدد ٦٨٨٦/، المصادر بتاريخ ٢٧/٣/١٩٩٨، ص ١-٢.

تكفل الأمن لكلا الجانبين<sup>(١)</sup>، ومطالبة سورية بتلازم المسارات الأربعة (السوري - اللبناني - الأردني - الفلسطيني)، ورؤيتها للحل الشامل، بما يعني وجوب تقدّم المفاوضات بالتوازي على جميع المسارات. وردّاً على الورقة السورية تقدّمت "إسرائيل" خلال جلسة المفاوضات التي جرت من ١٠/٢١/١٠ حتى ١١/١٩/١١ عام ١٩٩٢ بورقة أبدت فيها أوّل مرّة، تطلّعها إلى توقيع معاهدة سلام كاملة مع سورية، تقوم على أساس (الانسحاب "الإسرائيلي" في الجولان وليس من الجولان كاملاً)، مع إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وحدود مفتوحة<sup>(٢)</sup>، فانطلقت هذه المفاوضات من جديد في ٤/٢٧/١٩٩٣<sup>(٣)</sup>، وصرّح إسحاق رابين بأن: (عمق الانسحاب "الإسرائيلي" من الجولان يتوافق مع عمق السلام السوري)<sup>(٤)</sup>. وخلال هذه المدّة نَقَلَ منسّق عملية السلام دنيس روس<sup>(٥)</sup> Dennis Ross رسالة شفوية من إسحاق رابين إلى الرئيس السوري

(١) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٣) جوزيف الخوري طوق، الاتفاقات العربية الإسرائيلية من مدريد إلى شرم الشيخ، المفاوضات السورية - الإسرائيلية، بيروت، دار نوبليس، ط ٢، ٢٠٠٢، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤) Itamar Rabinovitch, *The Brink of Peace, The Israeli - Syrian Negotiations*, (٤)

Princeton, N.J Princeton University, press, 1998, p.94.

(٥) دنيس روس: دبلوماسي أمريكي يهودي، يحمل الجنسية "الإسرائيلية"، تولى كثيراً من المناصب، منها نائب وزير الدفاع في عهد الرئيس جيمي كارتر، ومدير الشرق الأدنى وشؤون آسيا الجنوبية في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس رونالد ريغان، ومدير تخطيط السياسات الخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الأب، ومنسّق عملية السلام في "الشرق الأوسط" خلال حكم الرئيس بيل كلينتون. (إنترنت، [www.Wikipedia.org](http://www.Wikipedia.org)، تاريخ ٢/٩/٢٠٠٩).

حافظ الأسد، أكدّ راين فيها: (إنّ أي اتفاق لن يحصل من دون انسحاب)، فأجاب الرئيس حافظ الأسد باستعداد سورية لتقديم سلام كامل مقابل انسحاب كامل بالتزامن<sup>(١)</sup>.

### ٣- الالتزام "الإسرائيلي" بالانسحاب الكامل من الجولان (وديعة راين):

أبدت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون اهتماماً كبيراً في عملية التسوية العربية - "الإسرائيلية"، وبشكل خاص على المسار السوري، الذي أعطته أولوية رئيسية، وعدّته نقطة التحوّل الرئيسة في مسيرة السلام<sup>(٢)</sup>؛ إذ بدأت باستئناف مفاوضات السلام السورية - "الإسرائيلية"، وقام وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر (١٩٩٣-١٩٩٦) بالتعاون مع منسق عملية السلام دينس روس بجولات عدّة بين سورية و"إسرائيل"<sup>(٣)</sup>، ونقل كريستوفر رسالة شفوية من رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق راين إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في ٤/٨/١٩٩٣، تعهّد راين من خلالها (بالانسحاب الكامل من الجولان مقابل توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين، وفتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية)<sup>(٤)</sup>. وقد ردّ الرئيس حافظ الأسد بتأكيد الانسحاب التام إلى خط

---

(١) حدّدت سورية موقفها بضرورة تطبيق الخطوات التنفيذية في القرار ٢٤٢ بشكل متزامن، خلافاً للنموذج الذي حصل بين مصر و"إسرائيل"، وكانت مطالبة سورية بالخطوات التزامية لقطع الطريق على أي مطلب "إسرائيلي" بأن تُقدّم سورية التزاماتها في وقت مبكر وسيلة لبناء الثقة. (الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية، أبو ظبي، العدد /٦٨٩٤/، الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٩٨، ص ٢).

(٢) أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٣) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 531.

(٤) بريغان والطهري، مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٧، وأيضاً: محمود، مرجع سابق، ص ٣٦.

الرابع من حزيران ١٩٦٧، واستعداد سورية للموافقة على توقيع اتفاقية السلام في حال إيفاء الجانب "الإسرائيلي" بتعهداته. كما أكد أن الانسحاب التام يجب أن يكون محدداً بخط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وفق جدول زمني محدد أيضاً لا يتجاوز ستة أشهر<sup>(١)</sup>، مقابل إقامة علاقات سلمية طبيعية، وترتيبات أمنية متبادلة، إضافة إلى الاتفاق حول موضوع المياه، وبعض المسائل المهمة، مع ضرورة توقيع اتفاق لبناني - "إسرائيلي" في الوقت نفسه، وكذلك ضرورة حصول تقدم على المسارات الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وإزاء التحفظات التي أبدتها سورية، علّق رابين المفاوضات على المسار السوري مفضلاً التوصل إلى اتفاق الحكم الذاتي، واستكمال اتفاق أوسلو مع الجانب الفلسطيني. وهدَفَ من ذلك إلى تحطيم الجبهة العربية الموحدة من أجل التعامل مع سورية منفردةً في فترة لاحقة<sup>(٣)</sup> لكنه عاد مرّة أخرى لتحريك المسار

---

(١) أراد رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق رابين أن يستمر الجدول الزمني للانسحاب خمس سنوات، وأن يكون مترافقاً مع إقامة الترتيبات الأمنية والتطبيع الكامل قبل الانسحاب الكامل من الجولان، ولكن الرئيس السوري حافظ الأسد كان يريد انسحاباً كاملاً من الجولان خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، ويكون مبنياً على قاعدة المساواة على جانبي الحدود في الترتيبات الأمنية، وقد عارض الرئيس الأسد تطبيع العلاقات قبل أن تسحب "إسرائيل" قواتها من الجولان بشكل كامل. (بريغمان والطهري، المرجع السابق، ص ٣٠٦). وأيضاً: SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p.533.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٣) تقول بعض المصادر "الإسرائيلية": "إن رابين تخوَّف من الصعوبات الداخلية التي كان من الممكن أن تواجهه في حال استمرار التفاوض على المسارين السوري والفلسطيني بشكل متزامن، ولكن في الحقيقة أن رابين كان يرى أن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يؤمّن له وضعاً تفاوضياً على نحو أفضل في مواجهة سورية". (ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٣٠).

السوري، فطلب من كريستوفر في ٦/٨/١٩٩٣ أن ينقل تعهداً شخصياً منه إلى الجانب السوري بأن "إسرائيل" موافقة على الانسحاب من الجولان<sup>(١)</sup>.

وقد كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من جهودها الدبلوماسية خلال هذه المرحلة للوساطة بين الطرفين، وبدأت التنسيق مع سورية على أعلى المستويات السياسية<sup>(٢)</sup>؛ إذ تمّ لقاء قمة في جنيف بين الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون والسوري حافظ الأسد، بتاريخ ١٦/١/١٩٩٤، بهدف تحقيق تقدم في مسار المفاوضات السورية- "الإسرائيلية"<sup>(٣)</sup>. وإثر ذلك تسارعت وتيرة المفاوضات، وكثف وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر جولاته بين سورية و"إسرائيل"، وقد عرض رابين على كريستوفر في أثناء زيارته "لإسرائيل" في ٢٩/٤/١٩٩٤ مشروع معاهدة للسلام بين سورية و"إسرائيل"، وطلب نقل أفكار المشروع إلى الجانب السوري<sup>(٤)</sup>. وقد تضمّن المشروع ثلاث مراحل للانسحاب "الإسرائيلي" خلال مدّة تمتد من ٥-٨ سنوات، تتزامن مع إقامة السلام بين الطرفين. ولكن هذا المشروع لم يتضمن حدود الانسحاب التي طالبت بها سورية، كما

---

(١) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) Rabinovitch, op. cit, p.121-129.

(٣) طوق، مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩، وأيضاً: محمود، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤) تضمّن هذا المشروع "انسحاباً في الجولان"، وتطبيع العلاقات، وتبادل السفراء، ووضع ترتيبات أمنية تشمل تخفيض القوات المسلّحة للطرفين، وحدوداً مفتوحة، وارتباطات اقتصادية، وأن يُنفذ الانسحاب "الإسرائيلي" على مراحل، مع البحث في مستقبل مصادر المياه، ونشر قوات دولية للإشراف على تنفيذ الحلّ. كما شمل المشروع التزاماً "إسرائيلياً" بتنفيذه. (ماعوز، سورية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧، وأيضاً: الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية، أبو ظبي، العدد /٦٩٠٢/، الصادر بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٨).

أنه اشترط إجراء "استفتاء شعبي" في "إسرائيل"، لمعرفة "الرأي العام الإسرائيلي" حول أي اتفاق سلام سوري- "إسرائيلي" يبرمه الطرفان، وأصرّ الجانب "الإسرائيلي" على التوصل إلى اتفاق بشأن التوقيت الزمني والترتيبات الأمنية قبل مناقشة موضوع الانسحاب<sup>(١)</sup>. وكان الرد السوري أن التوقيت ليس قضية أساسية، إنما هو إجراء من إجراءات التطبيق، وهذا ما أدى على قبول الجانب السوري هذا المشروع شكلاً ورفضه مضموناً<sup>(٢)</sup>.

وبعد حصول تقدّم على مسار المفاوضات الأردني- "الإسرائيلي"، واقترب الطرفين من توقيع اتفاقية سلام، قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على "إسرائيل" من أجل تحقيق المطلب السوري بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران، فطلب وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر من إسحاق رابين في ١٩/٧/١٩٩٤ الموافقة على تقديم تعهّد بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران. وقد استجاب رابين للمطلب الأمريكي، وتعهد بالانسحاب، تلبيةً للشرط الرئيسي للجانب السوري<sup>(٣)</sup>، لكنّه

---

(١) الوكالة العربية السورية للأخبار (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية، أبو ظبي، العدد /٦٩٠١/، الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٩٨، ص ١-٣.

(٢) صرّح رابين في ١٩/١/١٩٩٤ قائلاً: "متى وصل الأمر إلى مشروع معاهدة سلام بين سورية و"إسرائيل" وتطلّب ثمناً فادحاً ربما يكون أكثر مما يتوقّعه سكان "إسرائيل" فسيتمّ طرح الأمر للاستفتاء". وقد رفضت سورية مبدأ إجراء الاستفتاء على مصير الجولان، وقال وزير الخارجية السوري فاروق الشرع: (إن القانون الدولي لا يجيز لإسرائيل أن تجري مثل هذا الاستفتاء في الأراضي التي تحتلها، وإن هذا الاستفتاء لا يعنينا بشيء، لأنه وفقاً للقانون الدولي لا يحقّ لدولة أن تستفتي شعبها على أراضي الغير). (طوق، مرجع سابق، ص ٩٢).

(٣) ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٦٣.



في الوقت نفسه اشترط أن يكون موضوع الانسحاب متزامناً مع التطبيع والترتيبات الأمنية وفق مدّة زمنية يحددها الطرفان<sup>(١)</sup> وطلب من الجانب الأمريكي أن ينقل هذا التعهد إلى سورية، مع الضمانة الأمريكية لتنفيذه كما طلب أن يبقى هذا التعهد سرّاً مدّة محدودة. وقد عدّت سورية هذا التعهد من راين التزاماً من الجانب "الإسرائيلي" تجاه سورية، أُطلق عليه وديعة راين<sup>(٢)</sup>.

كما ردّت سورية على تعهد راين برفع مستوى التمثيل في وفدها المفاوضات؛ إذ تمّ اللقاء بين السفير السوري في الولايات المتحدة الأمريكية وليد المعلم وبين السفير "الإسرائيلي" إيتمار راينوفتش في ٢٥/٨/١٩٩٤، كما التقى السفير وليد المعلم برئيس الأركان "الإسرائيلي" إيهود باراك<sup>(٣)</sup> في ٢/١١/١٩٩٤<sup>(٤)</sup>.

وخلال هذه المدّة زادت الولايات المتحدة الأمريكية من جهود الوساطة الدبلوماسية إلى أعلى المستويات<sup>(٥)</sup>؛ إذ قام الرئيس الأمريكي بيل

---

(١) مصلح، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) Crisis Group, op. cit, p.1، وأيضاً: ملف الجولان، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٣) إيهود باراك: عسكري وسياسي "إسرائيلي"، ولد عام ١٩٤٢، انضم إلى الجيش "الإسرائيلي" عام ١٩٥٩، وعين نائباً لرئيس هيئة الأركان عام ١٩٨٢، وتولى رئاسة الاستخبارات العسكرية ١٩٨٣، وقيادة المنطقة الوسطى ١٩٨٦، ورئيس الأركان ١٩٩٠، تقاعد من الجيش عام ١٩٩٥، وعين وزيراً للدخالية عام ١٩٩٥، ووزيراً للخارجية عام ١٩٩٥، انتخب زعيماً لحزب العمل عام ١٩٩٦، وتولى رئاسة الوزراء عام ١٩٩٩. (موسوعة مقاتل من الصحراء، إنترنت www. Moqatel. Com، تاريخ ٥/١٠/٢٠٠٩).

(٤) أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤٣.

(٥) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

كليتون بزيارة رسمية إلى سورية في ٢٧/١٠/١٩٩٤<sup>(١)</sup>، التقى خلالها مع الرئيس السوري حافظ الأسد، وأكد له الالتزام "الإسرائيلي" بالانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وبالمقابل أكد الرئيس حافظ الأسد استعداد سورية الالتزام بمتطلبات السلام مع "إسرائيل"<sup>(٢)</sup>.

وإثر زيارة الرئيس بيل كليتون إلى سورية رُفِعَ مستوى التمثيل في الوفدين السوري و"الإسرائيلي" إلى المفاوضات، فالتقى رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي مع رئيس الأركان "الإسرائيلي" إيهود باراك في ٢١/١٢/١٩٩٤<sup>(٣)</sup>، وتوصل الطرفان في ٢١/٥/١٩٩٥ إلى صياغة اتفاق بعنوان: (أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية بين سورية و"إسرائيل")<sup>(٤)</sup>، ارتكز في شقّه الأمني على مبادئ رئيسة ثلاثة هي: (التماثل والتكافؤ والمساواة)، في حين تمحورت أهداف وعناصر التسوية على خمس نقاط جوهرية هي: (الحدود ومراحل الانسحاب "الإسرائيلي" والترتيبات

---

(١) طوق، مرجع سابق، ص ١٢١، وأيضاً: الإبراهيم، مرجع سابق، ص ١٤٤.  
(٢) وقائع المؤتمر الصحفي بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأمريكي بيل كليتون في دمشق، صحيفة البعث السورية، العدد ٩٥٦٧/، الصادر بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩٤، ص ١.

(٣) SHLAIM, The IRON WALL, op. cit, p. 535.

(٤) تركّز المطلب "الإسرائيلي" بخصوص الترتيبات الأمنية على إنشاء منطقة أمنية مخففة التسليح في الأراضي السورية يتراوح عمقها بين ٤٠-٦٠ كم/، وأن تتمركز القوات السورية على بعد ١٠٠ كم/ من الحدود، وتحديد عدد القوات السورية، لكن سورية رفضت تدخل "إسرائيل" في عدد قواتها المسلحة، وأماكن تمركزها، وأكدت وجوب ربط ملف السلاح النووي "الإسرائيلي" في مناقشة أيّ ترتيبات أمنية بين الجانبين. (نص وثيقة الترتيبات الأمنية السرية، المنشورة في: الموسى، مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٨٠، وأيضاً: بدوان، قضايا، مرجع سابق، ص ١١٣-١١٩).

الأمنية والمياه والعلاقات الدبلوماسية<sup>(١)</sup> واستكملت مباحثات الطرفين بانضمام ضباط كبار من الجانبين، وعُقدت جلسة مباحثات رسمية في ١٩٩٥/٦/٢٦ برئاسة رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي عن الجانب السوري ورئيس الأركان "الإسرائيلي" الجديد الجنرال أمنون شاحك<sup>(٢)</sup>، وتبادل الطرفان وجهتي نظرها فيما يخص الترتيبات الأمنية، وإقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بينهما، وبناء شبكات إنذار مبكر عقب انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الجولان، تسمح لكل جانب بمراقبة الجانب الآخر، وإيجاد آلية للإشراف على هذه الترتيبات<sup>(٣)</sup>.

وقد شكل هذا الإنجاز السياسي خطوة مهمة جداً في إطار التوصل إلى تسوية على المسار السوري - "الإسرائيلي"، فكان أول اتفاق مباشر بين

---

(١) ارتكزت أهداف الترتيبات الأمنية على ثلاثة عناصر: ١- التقليل من مخاطر الهجمات المفاجئة. ٢- منع أو تقليل الاحتكاكات اليومية على الحدود المشتركة. ٣- التقليل من مخاطر الهجوم الواسع النطاق، ومن إمكانية نشوب الحرب الشاملة. كما ارتكزت المبادئ على أربعة عناصر: ١- الإقرار بأن كل مطالبة أو طلب ضمانة من أحد الطرفين في مجال الأمن لا ينبغي أن تتم على حساب الطرف الآخر. ٢- الترتيبات الأمنية تكون متساوية ومتبادلة من جهتي الحدود. ٣- يجب أن تتوافق الترتيبات الأمنية مع السيادة وسلامة الأراضي لدى كل طرف. ٤- الترتيبات الأمنية سوف تكون مقتصرة على المناطق المعينة في جانبي الحدود. (أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤٥).

(٢) طوق، مرجع سابق، ص ١٥٨، وأيضاً: SHLAIM, *The IRON WALL*, op. cit, p. 536.

(٣) رفضت سورية وجود قوات "إسرائيلية" على قمم جبل الشيخ ووضع أجهزة الإنذار المبكر عليها، وعرضت عوضاً عن ذلك أن تتم عملية الكشف المتقدمة والإنذار المبكر بوساطة الأقمار الصناعية. (الدسوقي، مرجع سابق، ص ١١٦، وأيضاً: عبد الجواد ولطفي، مرجع سابق، ص ١٤-١٥، وأيضاً: أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤٥).

الطرفين منذ انطلاق مؤتمر مدريد، ولكنَّ اغتيال رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق رابين في ٤/١١/١٩٩٥ أدى إلى توقف المفاوضات وتراجع وتيرتها السياسية<sup>(١)</sup>.

وهكذا، فمع نهاية عام ١٩٩٥ كانت سورية و"إسرائيل" قد اتخذتا قرارات إستراتيجية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع بينهما، بشكل يضمن انسحاباً "إسرائيلياً" كاملاً من الجولان حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، مقابل علاقات دبلوماسية، وحدود آمنة وترتيبات أمنية متفق عليها. وقد شكّل الالتزام "الإسرائيلي" الذي قدّمه رئيس الوزراء إسحاق رابين بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأودعه لدى الوسيط الأمريكي، ركيزة أساسية لدى سورية للاستمرار في مسيرة التسوية السلمية مع "إسرائيل".

#### ٤ - إخفاق المفاوضات في مرحلة حكم شيمون بيريز (١٩٩٥-١٩٩٦):

أعطى اغتيال إسحاق رابين صورة واضحة عن الانقسام الداخلي في "إسرائيل"، حول عملية التسوية مع الدول العربية على وجه العموم، ومع سورية على وجه الخصوص. وتجلّى ذلك في بروز تيار "إسرائيلي" رافض للانسحاب من الجولان، وظهور مؤشرات عن احتمال سقوط حزب العمل في انتخابات الكنيست "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>. ومع وصول شيمون بيريز إلى رئاسة الحكومة "الإسرائيلية"، تسلّم ملف المفاوضات مع سورية، وأكدّ التزامه بوديعة رابين في الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧<sup>(٣)</sup>، وطلب

(١) الياس، مرجع سابق، ص ٢٣٨-٢٣٩، وأيضاً: ميكائيل، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٢) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) Crisis Group, op. cit, p. 5

نقل هذا الالتزام إلى سورية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>، لكنه اشترط الحصول على ضمانات من سورية فيما يخص مصادر المياه من الجولان، وإقامة مشاريع اقتصادية "إسرائيلية" - سورية مشتركة في الجولان. وعلى الرغم من تحفظ سورية على هذه الشروط إلا أن المفاوضات استؤنفت في ٢٧/١٢/١٩٩٥<sup>(٢)</sup>، وجرى اتفاق بين الجانبين على أن تشمل المفاوضات أربعة ملفات رئيسة هي: (التطبيع والانسحاب والتدابير الأمنية والجدول الزمني لتنفيذ عناصر الاتفاق)<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك تعمّد الجانب "الإسرائيلي" خلال المفاوضات تقديم الموضوعات الثانوية على الموضوع الرئيسي المتمثل بالانسحاب من الجولان<sup>(٤)</sup>. وفي الوقت الذي أصرّ فيه الجانب السوري على إعطاء أولوية لهذا الموضوع، ورفض فكرة المشاريع الاقتصادية، كان الجانب "الإسرائيلي" يتهرّب متذرّعاً بأن الوقت لا يزال غير مناسب من الناحية السياسية، وحاول تقديم فكرة المشاريع الاقتصادية على الترتيبات الأمنية، وسيلةً لتمهيد الطريق إلى السلام<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص ٣١٢، وأيضاً: محمود، مرجع سابق، ص ٤٥.
  - (٢) عيّن شيمون بيريز المفوض الجديد إلى محادثات السلام مع سورية أوري سافير، الذي التقى السفير السوري وليد المعلم في ميريلاند (الواقعة على شاطئ واي ريفر شرق واشنطن). (أندرلين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥٠، وأيضاً: طوق، مرجع سابق، ص ٢٠٢، وأيضاً: عبد الجواد ولطفي، مرجع سابق، ص ١٥).
  - (٣) الموسى، مرجع سابق، ص ٢٩٩-٣٠١.
  - (٤) من الموضوعات الثانوية التي طالبت "إسرائيل" بها سورية: قطع علاقاتها مع إيران، ونزع سلاح حزب الله اللبناني، وإجبار الحكومة اللبنانية على دمج جيش لبنان الجنوبي في الجيش اللبناني، وتخفيض حجم الجيش السوري، وحظر نشره في المنطقة الواقعة بين دمشق والحدود "الإسرائيلية"، ونشره بالقرب من الحدود السورية مع العراق أو تركيا. (عبد الجواد ولطفي، المرجع السابق، ص ١٥).
  - (٥) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢٢-٣٢، وأيضاً: Rabinovitch, op. cit, p.208-228.

وإزاء ذلك وبالتزامن مع تصاعد الأحداث الأمنية وارتفاع وتيرة المقاومة داخل فلسطين، وفي جنوب لبنان ضد الاحتلال "الإسرائيلي"، وارتفاع حدة المعارضة الداخلية لسياسة شيمون بيريز، حتى من داخل حزب العمل، وإصرار سورية على ثوابتها في موقفها التفاوضي مع "إسرائيل"<sup>(١)</sup>، لجأ بيريز إلى تعليق المفاوضات معها، ودعاً إلى إجراء انتخابات "إسرائيلية" مبكرة، حاول من خلالها استبيان رأي المجتمع "الإسرائيلي" في سياسة حزب العمل. وبالتزامن مع ذلك حاول أيضاً تحسين صورته أما الرأي العام في "إسرائيل"<sup>(٢)</sup>؛ إذ شُنَّ عملية عسكرية واسعة على لبنان سميت "عملية عناقيد الغضب" في ١١/٤/١٩٩٦، كانت إحدى نتائجها مجزرة قانا في ١٨/٤/١٩٩٦<sup>(٣)</sup>، ولكن نتائج الانتخابات جاءت مختلفة؛ إذ خسر حزب العمل السلطة، ووصل حزب الليكود بزعامه بنيامين

---

(١) الموسى، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) محمود، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) قامت "إسرائيل" بعملية "عناقيد الغضب" ردّاً على عمليات المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال "الإسرائيلي"، وبدأت بعدوان واسع على المناطق اللبنانية، أدّى إلى مقتل ١٧٥/ شخصاً، وإصابة ٣٥١/ بجروح، وقصفت الطائرات "الإسرائيلية" مركز قوات الطوارئ الدولية في بلدة قانا، بعد لجوء عدد كبير من المدنيين اللبنانيين العزّل إليه، مما أدّى إلى قتل أكثر من ١٠٠/ مدني، وقد أثارت هذه العملية ردود فعل محلية وعربية ودولية، وانتهت بتوقيع تفاهم نيسان بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٦، بين حزب الله وسورية من جانب، و"إسرائيل" من جانب آخر، برعاية أمريكية وفرنسية. (بيترلان، مصدر سابق، ص ٦١٦).

نتنياهو<sup>(١)</sup> إلى رئاسة الحكومة "الإسرائيلية"، ومن ثمّ فقد شيمون بيريز منصب رئاسة الحكومة، وجمّدت المفاوضات مع سورية بعد أن وصلت إلى مراحل متقدمة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا، فإن سياسة حزب العمل "الإسرائيلي" بزعامة إسحاق رابين ومن بعده شيمون بيريز، كادت أن تصل إلى توقيع اتفاق تسوية سورية- "إسرائيلية"، لكنهما لم يمتلكا الإرادة السياسية الكافية لإنجاز تسوية سلمية، وفضلاً عن ذلك فإن بروز التيار اليميني الرفض للانسحاب من الجولان ومن الأراضي العربية المحتلة بزعامة بنيامين نتيناهو، أدى إلى تجميد المفاوضات مع سورية، ومن ثمّ ضاعت فرصة جدّية لتحقيق السلام وبدأت الأمور تسير بشكل معاكس لما كانت عليه خلال سنوات حكم حزب العمل.

#### ٥ - تجميد المفاوضات في عهد حكومة بنيامين نتيناهو (١٩٩٦-١٩٩٩):

مع وصول بنيامين نتيناهو إلى رئاسة الحكومة "الإسرائيلية" واصل سياسة حزب الليكود، واتخذ موقفاً متشدداً تجاه متطلبات ومقتضيات السلام<sup>(٣)</sup>، وطرح ما سمي باللاءات "الإسرائيلية" تجاه عملية السلام وهي:

---

(١) بنيامين نتيناهو: سياسي "إسرائيلي"، ولد عام ١٩٤٩، درس الهندسة والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، انتسب إلى حزب الليكود، وعين عام ١٩٨٤ مندوباً في الأمم المتحدة، انتخب عام ١٩٨٨ عضواً في الكنيست، وعين نائباً لوزير الخارجية، وفي عام ١٩٩١ شارك في مؤتمر مدريد ناطقاً باسم الوفد "الإسرائيلي"، انتخب زعيماً لحزب الليكود عام ١٩٩٢، وأصبح رئيساً للمعارضة، تولى رئاسة الحكومة "الإسرائيلية" ما بين ١٩٩٦-١٩٩٩. (سليمان المدني، التحديات العربية لخطرسة نتيناهو، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٢٦-٣٠).

(٢) Helena Cobban, Syria and the peace, A Good Chance Missed, Carlisle, a. Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1997, p. 23-25.

(٣) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص٢٤.

(لا للدولة الفلسطينية المستقلة، لا للانسحاب من القدس ولا للقدس العربية، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، لا للانسحاب من الجولان)<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ عمَدَ إلى تجميد المفاوضات على المسار السوري، وعلى الرغم من محاولته إظهار نفسه بمظهر المطالب باستئنافها، والراغب في الوصول إلى تسوية مع سورية، لكن شرط أن تكون وفق مبدأ "السلام مقابل السلام"، أو "الأمن مقابل السلام"، أو "عمق الانسحاب كعمق الأمن"، بدلاً من مبدأ الأرض مقابل السلام<sup>(٢)</sup>، وحاول التهرّب من الاتفاقيات التي توصلت إليها الحكومات "الإسرائيلية" السابقة مع سورية، كما حاول إضعاف الموقف السوري من خلال طرحه خيار "لبنان أولاً"، بهدف فصل المسار السوري عن المسار اللبناني، والاستفراد بلبنان<sup>(٣)</sup>.

وفضلاً عن ذلك قامت حكومة نتيهاو باستصدار "قانون تحصين الجولان" من الكنيست "الإسرائيلي"، الذي اشترط الحصول على أكثرية الثلثين للبتّ في وضع الجولان وإمكانية الانسحاب منه<sup>(٤)</sup>، وأعلنت ربطها أي عملية انسحاب من الجولان بإجراء "استفتاء شعبي إسرائيلي" بهذا الخصوص. كما تبنّى نتيهاو نظرية "سلام الردع"، وطالب بتحقيق السلام مع العرب وفق هذا المفهوم<sup>(٥)</sup>، بما يضمن قدرة "إسرائيل" على ردع العرب بالقوة عن التفكير بشن الحرب، وربطَ إمكانية تحقيق السلام بقوة "إسرائيل" وقدرتها على الردع. فكلما أبدت "إسرائيل" قوّتها، أبدى العرب

(١) المدني، المرجع السابق، ص ٧.

(٢) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٧، وأيضاً: زيادة، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٢.

(٣) شدود، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٤) خالد وسليمان، مرجع سابق، ص ٥٠، وأيضاً: بدوان، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥) ملف الجولان، مرجع سابق، ص ٨١.



موافقتهم على تحقيق السلام، وكلما أبدت ضعفاً وتردداً ازدادت احتمالات شن الحرب ضدها<sup>(١)</sup>.

وبدورها حاولت سورية خلال حكم ننتياهو الحفاظ على موقفها الثابت، وأظهرت مرونة تجاه متطلبات السلام، والتزمت باستمرار المفاوضات، وطالبت الجانب "الإسرائيلي" الالتزام بالانجازات التي تحققت مع حكومة إسحاق رابين، واعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بوديعة رابين<sup>(٢)</sup>، لكن حكومة ننتياهو رفضت الاعتراف بهذه الوديعة، وباشرت بوضع خطط جديدة لتكثيف الاستيطان في الجولان، والقيام بإجراءات استفزازية تجاه سورية<sup>(٣)</sup>، وأصرّت على تعطيل المفاوضات من خلال الإصرار "الإسرائيلي" على استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، مما يعني نسف النتائج التي تمّ التوصل إليها مسبقاً<sup>(٤)</sup>.

وإزاء هذا التناقض في وجهتي النظر لكلا الطرفين، فقد شهد المسار السوري- "الإسرائيلي" تجميد مفاوضات السلام، وتمسك كل طرف بموقفه تجاه الطرف الآخر، وبدأت الأمور تسير في اتجاه معاكس؛ إذ بدأت السياسة "الإسرائيلية" تميل نحو التطرف أكثر فأكثر ولم تُبدِ استعداداً

---

(١) محمد عبد القادر محمد، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، دراسات إستراتيجية، العدد/٢٥، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩، ص٤٩، وأيضاً: المدني، مرجع سابق، ص١٠١.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص٢٤١.

(٣) رفض ننتياهو الاعتراف بوديعة رابين حول الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران، وصرّح قائلاً: "إن الإعلانات الصادرة أثناء المباحثات غير المدوّنة كتابياً لا تشكل جزءاً من التعهد الثابت القطعي، وبذلك هي ليست تعهدات قطعية، أما أنا فلا أعرّف إلا بالتعهدات القطعية". (بريغمان والطهري، مرجع سابق، ص٣١٧).

(٤) خالد وسليمان، المرجع السابق، ص٤٩.

لمحادثات سلام جدية مع سورية، كما أنها لم تكن مستعدة للإيفاء بمتطلبات السلام المتمثلة بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، في حين حاولت سورية تعزيز موقفها السياسي والانفتاح بشكل أكبر على محيطها العربي والإقليمي والدولي، من خلال المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوثيق علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، التي تملك ثقلًا سياسياً وتأثيراً فاعلاً في قضية السلام<sup>(١)</sup>.

ومن ثم، فإن مقتل رابين وفشل بيريز في الانتخابات "الإسرائيلية"، ووصول نتياهو إلى السلطة، شكّلت انعطافاً كبيراً، وتحوّلاً خطيراً في مسيرة السلام، التي وصلت إلى طريق مسدود، لأن حكومة نتياهو تبنت من جديد "الرؤية الأيديولوجية الصهيونية" للصراع العربي - "الإسرائيلي"، القائمة على مبدأ التوسع والاحتلال، ونسفت جميع الجهود الدبلوماسية التي بُذلت خلال المراحل السابقة.

٦- توقف المفاوضات إثر وصول إيهود باراك إلى رئاسة الحكومة

"الإسرائيلية" عام ١٩٩٩:

مع انتهاء مدة حكومة نتياهو أُجريت الانتخابات "الإسرائيلية"، ونجح فيها حزب العمل، الذي عاد إلى السلطة من جديد بزعامة إيهود باراك في شهر أيار ١٩٩٩. وخلال هذه المدة نشّطت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها الدبلوماسية، محاولة إحياء مفاوضات السلام على المسار السوري - "الإسرائيلي"<sup>(٢)</sup>.

(١) مصلح، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢٨، وأيضاً: محمود، مرجع سابق، ص ٥٠.

وفي الوقت الذي أبدى فيه رئيس الوزراء "الإسرائيلي" أيهود باراك رغبته في استئناف المفاوضات مع سورية، أبدت سورية الرغبة ذاتها<sup>(١)</sup>، لكنها اشترطت إقراراً من الجانب "الإسرائيلي" بوديعة راين، ضماناً يكفل لها الانسحاب من الجولان المحتل إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧. وبدورها قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت<sup>(٢)</sup> (١٩٩٧ - ٢٠٠١) بجهود دبلوماسية بين الطرفين، أدت إلى إيجاد صيغة جديدة لاستئناف المفاوضات بينهما من النقطة التي توقفت عندها<sup>(٣)</sup>.

وبالفعل فقد استؤنفت المفاوضات في ٢٠٠٠/١/٣، وترأس الوفد السوري وزير الخارجية فاروق الشرع، الذي اجتمع مع رئيس الوزراء "الإسرائيلي" أيهود باراك في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٤)</sup>. لكن المفاوضات بين الجانبين تعثرت من جديد، واصطدمت بعقبات كثيرة، كان من أهمها الخلاف حول الجدول الخاص بالمفاوضات<sup>(٥)</sup>؛ إذ أصّر الجانب السوري على

---

(١) Crisis Group, op. cit, p. 1-2

(٢) مادلين أولبرايت: ولدت في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٧، وهي يهودية الأصل، لكنها تحولت إلى المسيحية، حصلت عام ١٩٥٥ على شهادة العلوم السياسية، شغلت منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة ١٩٩٣ - ١٩٩٧، وهي أول امرأة تولت منصب وزيرة الخارجية للولايات المتحدة ١٩٩٧ - ٢٠٠١، خلال الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون. (إنترنت، [www.palestine history.com](http://www.palestine history.com)، تاريخ ٢٠١٠/٢/١٧).

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٤) اجتمع الوفد السوري و"الإسرائيلي" في فندق شبردز تاون في ولاية فرجينيا الغربية، وضم الوفد السوري عدداً من كبار الفنيين والمستشارين والمختصين في الشؤون المتعلقة بعملية السلام. (محمود، مرجع سابق، ص ٥٢).

(٥) بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ٢٦.

أن يتمّ التفاوض في جميع الملفات بشكل متزامن، مع وجوب إعطاء ملف الانسحاب من الجولان أولوية على الملفات الأخرى، في حين كان الجانب "الإسرائيلي" يطالب تقديم ملفات (الترتيبات الأمنية والتطبيع والمياه) على ملف الانسحاب من الجولان<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من توصل الطرفين إلى حلّ وسط يقضي بالسير بشكل متزامن بين جميع الملفات، إلا أنه سرعان ما ظهرت محاولات "إسرائيلية" لنقض هذا الاتفاق حينما حاول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الحصول من باراك على التزام بالإقرار بوديعة راين، استجابةً للمطلب السوري. لكنّ باراك رفض الطلب الأمريكي، وطالب بتأجيل اجتماع لجنة ترسيم الحدود حتى إنجاز تقدم ملموس على صعيد عمل لجنّتي الترتيبات الأمنية والمياه. وبالمقابل قدّم الوفد السوري بعض التسهيلات؛ إذ وافق على أن تكون السيطرة "الإسرائيلية" على بحيرة طبرية مع بعض الحقوق للطرف السوري فيها. وبالمقابل تكون السيادة السورية على الأرض بكاملها حتى على شطّ البحيرة. وفي الوقت نفسه رفضت سورية السماح بإقامة محطات إنذار مبكر في الجولان، وأبدت عدم رغبتها بأي وجودٍ "إسرائيلي" فيه<sup>(٢)</sup>، ولكن على الرغم من التسهيلات التي قدّمها الجانب السوري، والمحاولات الأمريكية للحصول على تعهّد ضمني من باراك بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، فإن باراك بدأ يتهرّب من هذه الاستحقاقات، وتعهدّ عدم الخوض في تفاصيلها، واقترح حدوداً تمتدّ عدّة أمتار إلى الشرق من نهر الأردن<sup>(٣)</sup>، وإبقاء

---

(١) الحاج علي، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) الياس، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٣) انظر خط الانسحاب المقترح: ملحق الخرائط، الخريطة رقم (١٥).

سورية بعيدة عن موارد المياه. ونتيجةً لذلك سحبت سورية وفدها المفاوض، وطلبت تعليق المفاوضات حتى يتم الاستجابة لمطلبها الرئيسي<sup>(١)</sup>.

وهكذا، فإن الحكومة "الإسرائيلية" في عهد أيهود باراك، أضاعت فرصة جديدة من الفرص التي توفرت لإقامة السلام العادل والدائم مع سورية. وقد تبين بشكل واضح أن حزبي الليكود والعمل اللذين تعاقبا على السلطة في "إسرائيل" يتبنيان الرؤية الصهيونية نفسها التي لا تريد تحقيق السلام، ولا تقبل بوجود حدود للدولة الصهيونية. وهكذا فقد توقفت مسيرة السلام على المسار السوري - "الإسرائيلي" بشكل كامل.

٧- قمة جنيف بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأمريكي بيل

كلينتون عام ٢٠٠٠:

إثر توقف المفاوضات السورية - "الإسرائيلية" وتضاؤل فرص تحقيق السلام، نشط الرئيس الأمريكي بيل كلينتون جهوده الدبلوماسية، ولاسيما مع اقتراب انتهاء ولايته الرئاسية إذ حاول تحقيق إنجاز متقدم في موضوع التسوية السلمية بين سورية و"إسرائيل"، فاتصل بالرئيس السوري حافظ الأسد، ووعده بالحصول على تعهد مكتوب من رئيس الوزراء "الإسرائيلي" أيهود باراك فيما يخص عملية السلام، والانسحاب "الإسرائيلي" من الجولان بشكل يتوافق مع المطلب السوري في هذا الخصوص، كما اقترح في اتصال آخر مع الرئيس حافظ الأسد، عقد لقاء قمة بينهما في جنيف. ومن جهته استجاب الرئيس حافظ الأسد لمطلب الرئيس بيل كلينتون، وقد أتت استجابته لاعتقاده بأن الضغط الأمريكي على باراك يمكن أن يحل نقاط الخلاف العالقة في

(١) Crisis Group, op. cit, p. 21-22، وأيضاً: الياس، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

المفاوضات مع "إسرائيل". وقد عُقدَ لقاء القمة بينهما في جنيف بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٠<sup>(١)</sup>.

وعقدَ الرئيسان حافظ الأسد وبييل كليتون ثلاث جولات من المحادثات، تناولت عملية السلام على المسار السوري - "الإسرائيلي"، واستغرقت أعمال القمة خمس ساعات ونصف الساعة، وقد تركزت على مسار المفاوضات والعقبات التي وضعتها "إسرائيل" في طريق السلام، وأهمية الانطلاق بالمسار السوري، والانسحاب "الإسرائيلي" الكامل إلى خط الرابع من حزيران، وترسيم الحدود على هذا الأساس<sup>(٢)</sup>.

ولكن تبينَ للرئيس حافظ الأسد، أن العرض الذي قدمه كليتون لا يتطابق مع الرؤية السورية المطالبة بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧؛ إذ قدّم عرضاً "إسرائيلياً" بالانسحاب من الجولان إلى "حدود متفق عليها"، مشروطاً احتفاظ "إسرائيل" بالسيادة على شريط من الأراضي يمتدُّ على طول بحيرة طبرية، ويبعد نحو ٤٠٠ متر إلى الشرق منها بطول ١٢ كم، والسماح لها بإبقاء سبعة جنود في مرصد جبل الشيخ مدّة خمس سنوات، مقابل تخفيض مدّة الانسحاب من الجولان إلى سنتين ونصف السنة بدلاً من ثلاث سنوات. وقد حاول الرئيس الأمريكي خلال اللقاء تسويغ وجهة النظر "الإسرائيلية" في هذا العرض، بحجّة أن باراك يواجه صعوبات داخلية، ومعارضة لا تسمح له بالتوقيع على اتفاقية سلام مع سورية من دون أن تكون "إسرائيل" السيادة التامة على بحيرة طبرية<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيفة البعث، دمشق، العدد/١١١٦٢، الصادر بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٠، ص ١.

(٢) محمود، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٣) الياس، مرجع سابق، ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

لكنّ الرئيس السوري حافظ الأسد رفض العرض "الإسرائيلي" - الأمريكي، لأنه لا يحقق المطالب الإستراتيجية لسورية، ولا يعيد لها حقوقها الكاملة، ولا يستجيب لمبدأ الأرض مقابل السلام. وإزاء ذلك انتهت القمة السورية - الأمريكية دون تحقيق هدفها<sup>(١)</sup>. ومن جديد أضاعت "إسرائيل" فرصة لتحقيق السلام مع الجانب السوري، في حين استمرت سورية بإبداء مرونة سياسية تجاه هذا الموضوع، وعبرت عن رغبتها في إنجاز تسوية تعيد لها حقوقها كاملة. وقد تبين أن الموقف السوري بشأن عملية التسوية، مبنيٌّ على مجموعة نقاط جوهرية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام المنشود في حال استجاب الطرف "الإسرائيلي"، وأبدى مرونةً والتزاماً إزاء تحقيقها، وأهمها<sup>(٢)</sup>:

١ - أن تبدأ أية مفاوضات مقبلة من النقطة التي توقفت عندها، على اعتبار أنه لا داعي إلى العودة إلى نقطة الصفر، وإضاعة المزيد من الوقت، وإلغاء ما حُقّق مسبقاً.

٢ - إن الانسحاب من الجولان ينبغي أن يكون تاماً وشاملاً إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، مع التزام "إسرائيل" مسبقاً بذلك، قبل استئناف المفاوضات.

٣ - الترتيبات الأمنية مثل (محطات الإنذار المبكر - القوات العسكرية وطبيعة انتشارها ونوعها - الأسلحة - المناطق المنزوعة السلاح) يجب أن تكون متوازية ومتساوية بين الجانبين على حدٍّ سواء.

٤ - مدة الانسحاب يجب أن تكون قصيرة، لا تتجاوز الستين.

---

(١) Crisis Group, op. cit, p. 1

(٢) صحيفة البعث، العدد/١١١٦٢/، مصدر سابق، ص ١-٢.

٥- ترفض سورية التطبيع الكامل ولا سيما التطبيع الاقتصادي، وتريد علاقات سلام طبيعية وعادية، لا تكون على حساب المصالح الاقتصادية والإستراتيجية السورية العليا.

٦- تريد سورية الحفاظ على حق المقاومة الشرعية، طالما بقي الاحتلال في الأراضي العربية، وترفض التخلي عن تحالفاتها الإستراتيجية مع حركات المقاومة، ومع الدول التي تتخذ موقفاً إيجابياً داعماً للحقوق العربية<sup>(١)</sup>.

وصلت المفاوضات على المسار السوري - "الإسرائيلي" خلال عهد الرئيس حافظ الأسد إلى مشارف الحلّ النهائي، بعد أن شكّل هذا المسار عقدةً رئيسةً في تسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي" سلمياً، لكنها أصيبت بالشلل التام، وتوقفت جميع المحاولات، بسبب السياسة "الإسرائيلية" الراضية للسلام العادل والشامل. ومن ثمّ فإنّ "إسرائيل" تتحمّل المسؤولية الكاملة عن إضاعة الفرص التي توفرت لتحقيق السلام مع سورية، كما تتحمّل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية نفسها، لأنّها لم تقم بدور الوسيط الحيادي بين الطرفين، بل حاولت أن تظهر بمظهر المدافع عن وجهة النظر "الإسرائيلية" والمسوّغ لها.

وانتهت بوفاة الرئيس حافظ الأسد في ١٠/٦/٢٠١١ مرحلة مهمّة من مراحل التاريخ المعاصر لسورية، كانت مليئة بالتطورات العسكرية والسياسية، أولت خلالها القيادة السورية كامل اهتمامها لقضية تحرير الجولان حرباً أو سلماً، وبقي الموقف السوري من عملية السلام موقفاً صلباً ومتناسكاً، يسعى إلى تحقيق الحلّ الشامل، من خلال تسوية سياسية سلمية، تُعيد الحقوق العربية وتمنح منطقة "الشرق الأوسط" الأمن والاستقرار.

---

(١) Crisis Group, op. cit, p. 1-2



## خامساً- استنتاجات الفصل السادس:

من خلال ما سبق يمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الفصل السادس بما يأتي:

١- بقيت الأوضاع والظروف الإنسانية الصعبة التي يعاني منها أهالي الجولان السوري المحتل مستمرة منذ الاحتلال "الإسرائيلي" لأراضيهم حتى هذه اللحظة، وقد ازدادت وطأتها شدة وتعسفاً مع تطوّر أساليب القهر التي تمارسها سلطات الاحتلال. فهي معاناة طويلة بدأت مع بداية الاحتلال "الإسرائيلي"، لكنها لن تنتهي إلا بزواله عن كامل تراب الجولان.

٢- منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، حتى عام ٢٠٠٠، بقيت مسألة الانسحاب "الإسرائيلي" من الجولان عالقةً حول عمق الانسحاب، وجدوله الزمني، وخط الحدود. فالطرف السوري تمسك بموقفه المطالب بانسحاب "إسرائيلي" حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، في حين تمثل الموقف "الإسرائيلي" بالرفض، واقترح انسحاباً محدوداً، آخذاً بالحسبان أن الانسحاب الكامل سوف يجرم "إسرائيل" من مكاسب كبيرة حققتها في عدوان ١٩٦٧، ويعيد سيطرة سورية على مصادر المياه في الجولان. وعليه، فإن الموقف "الإسرائيلي" يكمن في العقيدة الصهيونية القائمة على مبدأ التوسع والاحتلال، واستخدام هذا الموقف، ورقة مساومة خلال المفاوضات السياسية، لأن جميع الحكومات "الإسرائيلية" رفضت إعادة الجولان كاملاً إلى السيادة السورية، مقابل تحقيق السلام مع سورية. وقد شكّلت مسألة الحدود إحدى أهم الإشكاليات المعقدة في مسار المفاوضات السورية- "الإسرائيلية"، لأن هذه المسألة لم تكن وليدة لحظة

معينة أو مدة زمنية محدودة، وإنما تعود جذورها التاريخية إلى مراحل زمنية قديمة، بدأت مع السيطرة الاستعمارية البريطانية- الفرنسية على سورية وفلسطين عام ١٩٢٠، واستمرت مع قيام "إسرائيل" عام ١٩٤٨، وتعقدت في أعقاب العدوان "الإسرائيلي" على الدول العربية عام ١٩٦٧.

٣- شهدت مفاوضات السلام السورية- "الإسرائيلية" ضمن إطار مؤتمر مدريد والتي انطلقت عام ١٩٩١، وتوقفت عام ٢٠٠٠، تعثراً وانفراجاً في مسيرتها، لكن التقدم الملموس الذي طرأ على تلك المفاوضات تزامن مع تسلّم إسحاق رابين منصب رئاسة الحكومة "الإسرائيلية". وعلى الرغم من ذلك فإن كثيراً من العقبات اعترضت عملية التسوية، وتنجت عن رفض "إسرائيل" الالتزام بمتطلبات السلام وعدم جدّيتها في تحقيقه. وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد كان الإطار الدولي لبدء مفاوضات السلام، فقد كان الموقف "الإسرائيلي" يسعى إلى وضع المفاوضات خارج إطارها الدولي وشقّ التنسيق العربي. وقد كشفت محادثات السلام حقيقة "إسرائيل" التي كانت تماطل بهدف القضاء على عملية السلام وإخراجها عن إطارها الصحيح، وقد بدأ التباين في المواقف العربية يشكّل خطراً على الثوابت التي أرادها العرب في مدريد. كما تبين من خلال المسيرة الطويلة لمفاوضات السلام العربية- "الإسرائيلية" صعوبة توحيد الموقف العربي إزاء حلّ مسألة الصراع العربي- "الإسرائيلي"، فقد كان لاتفاقي أوسلو ووادي عربة وقبلهم اتفاقية كامب ديفيد الدور الرئيس في إنجاح خطة كيسنجر في المفاوضات الثنائية، ومن ثمّ إخفاق الرؤية السورية في السلام العادل والشامل المتمثلّ بوحدة الموقف العربي.

٤ - ربطت "إسرائيل" خلال مفاوضات السلام بين مسألتي الأمن والمياه بشكل وثيق، وعدت مسألة المياه مسألة أمنية وضرورة حتمية لتحقيق السلام، لأن روافد نهر الأردن تنبع من الجولان، وتزود "إسرائيل" بنسبة كبيرة من احتياجاتها المائية. فقد عدت "إسرائيل" قضية المياه عقبة رئيسية في طريق السلام، في حين ربطت سورية مسألة المياه بمسألة السلام، لأنها شريك رئيس في مياه نهر الأردن وروافده، وفي بحيرة طبرية. وحقَّ سورية في هذه المياه لا يسقطه الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان. فمن غير الممكن التوصل إلى السلام من دون التوصل إلى حل لمشكلة المياه، لأن سورية هي المصدر الرئيس لتلك المياه. ومن ثم فإن مسألة المياه بقيت عاملاً جيوسياسياً مهماً جداً في مسألة التسوية بين سورية و"إسرائيل"، لأن الأخيرة رفضت بشكل قطعي أي سيطرة أو استغلال لمصادر مياه الجولان وبحيرة طبرية وأرادت سيطرة حصرية على تلك المصادر. وفي الوقت نفسه لم تقبل سورية أي اتفاق يجرمها نصيبتها من مصادر المياه التي تنبع من أراضيها.

٥ - إن إعلان "إسرائيل" استعدادها الانسحاب من الجولان كان مناورة، أرادت من خلالها إظهار نفسها بمظهر المطالب بالسلام والداعي إلى تحقيقه، لأنها تريد السلام مع الأرض والمخططات الصهيونية "الإسرائيلية" تقوم على التوسع واحتلال المزيد من الأراضي، والشعار الذي قامت عليه "إسرائيل" يطالب "بدولة تمتد من الفرات إلى النيل".

٦ - تمثل الموقف الأمريكي بوصفه راعياً لعملية السلام، بدور "الوسيط النزيه" خلال المرحلة الأولى من المفاوضات، وحاول إنجاز المساعي الدبلوماسية لعقد اتفاقية تسوية سورية- "إسرائيلية"، وشكّل عاملاً مساعداً لإنجاح المفاوضات على المستوى الدبلوماسي والسياسي بهدف دفع الطرفين نحو السلام، وتضييق الفجوات السياسية بينهما، لكنّه

بدأ بالتحوّل لمصلحة "إسرائيل"، نتيجة الضغوط "الإسرائيلية"، واقتصرت الرؤية الأمريكية في المراحل الأخيرة من المفاوضات، على نقل "وجهة النظر الإسرائيلية" كما هي إلى سورية.

٧- لقد أكّدت المفاوضات السورية - "الإسرائيلية" التي جرت بين الجانبين محوريّة الدور السوري في بناء السلام على الصعيد الإقليمي، وفي الوقت نفسه أكّدت محوريّة الدور "الإسرائيلي" في إخفاق أي تقدّم حقيقي باتجاه تحقيق السلام؛ فقد كان التوصل إلى تسوية سورية - "إسرائيلية" من شأنه أن يقود إلى سلام شامل بين العرب و"إسرائيل"، ومن ثم سوف يؤدّي بالحصلة إلى إنهاء الصراع العربي - "الإسرائيلي".

لقد ربطت "إسرائيل" تحقيق السلام في المنطقة، بتغيير الخارطة السياسية إقليمياً، من خلال تغيير الهيكلية الجيوسياسية لدول المنطقة، وبناء "شرق أوسط جديد"، دعا إلى تحقيقه بعض القادة "الإسرائيليين"، ومنهم إسحاق رابين وشمعون بيريز، بحيث يكون خطوة تالية لعقد اتفاقيات سلام مع الدول العربية، تصبح فيه "إسرائيل" جزءاً من نظام إقليمي يجمع جميع دول المنطقة، ويضمّ سوقاً مشتركة، وهيئات سياسية مشتركة، تفرض "إسرائيل" من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية على دول المنطقة، ويكون هذا "النظام الشرق أوسطي الجديد" بديلاً من النظام الرسمي العربي، ويؤدّي إلى إلغاء جامعة الدول العربية، وإقامة "جامعة شرق أوسطية" على أنقاضها، تبدأ أولى مهامها بالقضاء على الهوية الثقافية العربية، والفكر القومي العربي وتفتيت الأمة العربية، وربط اقتصادها بالاقتصاد "الإسرائيلي" من خلال التطبيع الاقتصادي الكامل، المتوافق مع "الرؤية الإسرائيلية". وكل ذلك يجب أن يحصل في ظلّ تفوّق "إسرائيلي" اقتصادي وعسكري، تحتفظ فيه "إسرائيل" بتفوقها النووي.

## الخاتمة والنتائج العامة للبحث

ما توصل إليه البحث:

تبيّن من خلال البحث، أن الموقع الجيوإستراتيجي والأهمية الاقتصادية والحضارية والعسكرية للجولان، جعلاً منه محطّ أنظار الحركة الصهيونية منذ وقتٍ مبكّر، فتمكّنت من خلال سعيها لاستيطانه ومدّ نفوذها إليه، أن تؤثّر في مواقف الدولتين المستعمرتين (بريطانيا وفرنسا) في مفاوضاتها لاقتسام مناطق النفوذ في بلاد الشام، بما يضمن، مستقبلاً، أن يكون ضمن المناطق التي تسعى إلى إقامة الدولة الصهيونية فيها، وراحت تعمل لإدخاله ضمن حدود فلسطين، بما يحفظ لها السيطرة على موارده المائية وموقعه الجيوإستراتيجي، تمهيداً لاحتلاله.

وعلى ذلك، فقد اكتسب الجولان منذ جلاء الاستعمار الفرنسي عن سورية، مكانةً متميزةً في تاريخها المعاصر، حيث أصبحت ملاذاً للشوار العرب الفلسطينيين بعد قيام الكيان الصهيوني ومركزاً حيويّاً لمدهم بالسلاح والعتاد اللازم لاستمرار ثورتهم ضد الصهاينة، وأصبح بمنزلة الخندق القتالي الأول ضد الخطر الصهيوني تجاه سورية، فتحولّ بذلك إلى قاعدة عسكرية متقدّمة في مواجهة هذا الخطر. فالاعتداءات "الإسرائيلية" اللاحقة لهدنة عام ١٩٤٩ بين سورية و"إسرائيل" كانت عاملاً مهمّاً في

نشوب حرب ١٩٦٧ واحتلال الجولان. فقد اعتمدت "إسرائيل" على القوة العسكرية لحلّ خلافاتها مع سورية، وكان الهدف المعلن دائماً لدى القادة "الإسرائيليين" هو "كسر إرادة سورية بالقوة العسكرية".

ومن ثمّ، فقد أسهمت هذه السياسة دوماً في نسف جهود السلام مع سورية. وبالمقابل اتخذت سورية موقفاً مبدئياً صارماً تجاه قضية الصراع مع "إسرائيل". وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية شكّلت أولوية في السياسة السورية، على الصعيد العربي، فإن قضية الجولان بدورها شكّلت أولوية في السياسة السورية على الصعيد المحلي، حرباً أو سلماً.

وعليه، يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي:

### أولاً: فيما يتعلق بالجانب العسكري:

١- شهدت الحدود السورية في الجولان، منذ اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩، توتراً دائماً مع "إسرائيل" التي كانت تحاول باستمرار، الاستيلاء على الأراضي المنزوعة السلاح، بطرد سكانها العرب منها وزراعتها واستثمارها، وعملت على تنفيذ مخططات لبناء مستعمرات عسكرية محصنة على الحدود. ولكن القوات السورية التي كانت تتمركز في الجولان، عملت على عرقلة تنفيذ المخططات الاستيطانية والتصدي لها.

٢- منذ عام ١٩٦٤ بدأت الدول العربية، إثر مؤتمر القمة الأول، باتخاذ خطوات فعّالة لمواجهة الموقف الناجم عن تحويل "إسرائيل" مجرى نهر الأردن. وردّت "إسرائيل" بجملة اعتداءات تركّزت على سورية التي انطلقت العمليات الفدائية للثورة الفلسطينية من أراضيها.

٣- استطاعت "إسرائيل" تحقيق أهدافها في الحرب التي شنتها عام ١٩٦٧، فضمت جزءاً كبيراً من الأراضي العربية التي شملت كل أراضي فلسطين، وجميع أراضي شبه جزيرة سيناء والجلولان. وقد أعطتها هذه الأراضي عمقاً إستراتيجياً كانت تفتقر إليه، فوفّر لها الحماية من الضربات العربية، وجعلها قادرة على القيام بالمناورات أو التحركات العسكرية.

٤- كان الجيش "الإسرائيلي" قد استعدّ استعداداً كاملاً، على مدى سنوات عدّة، لعملية غزو الجلولان واحتلاله عندما تحين الفرصة المناسبة. ومع ذلك وجدت القوات "الإسرائيلية" صعوبات فائقة في اختراق المواقع الدفاعية السورية؛ إذ دافع الجيش السوري بكل إمكاناته للحيلولة دون احتلال الجلولان.

٥- نجحت القوات السورية خلال حرب تشرين ١٩٧٣، في اختراق الدفاعات "الإسرائيلية" المحصّنة في الجلولان، ووصلت إلى القطاع الجنوبي، خلف خطوط الدفاع "الإسرائيلية"، وشكّلت الحرب نقطة تحول بارزة في تاريخ الصراع العربي- "الإسرائيلي" على وجه العموم، والصراع مع سورية على وجه الخصوص. وعلى الرغم من خروج مصر من الحرب وترك سورية وحيدة، فقد شكّل القرار الدولي (٣٣٨) وجهاً من وجوه الانتصار في الحرب. وكان تحرير مدينة القنيطرة - عاصمة الجلولان- من خلال المفاوضات بمنزلة اعتراف "إسرائيلي" بأن الجلولان أرض سورية محتملة.

٦- اختلف مفهوم التوازن الإستراتيجي حالياً، وتغيّرت مبادئ الدفاع والهجوم العسكري، وأصبحت الحجج "الإسرائيلية" المزعومة والمتعلقة بأهمية الجلولان الأمنية بوصفها منطقة عازلة تحمي "إسرائيل" من أي هجوم سوري مفاجئ، حججاً لا قيمة لها في عصر الصواريخ والطائرات والأسلحة البعيدة المدى، فتناقصت قيمة السيطرة على الأرض،

ولم يعد يشكل وجود منطقة عازلة أو منطقة مسيطر عليها، حاجزاً أمنياً بين طرفي الصراع، لأنّ قدرات الصواريخ ومداهما يتجاوز تلك المعايير، فهي تطل جميع المراكز السكانية لكلا الجانبين.

### ثانياً: فيما يتعلق بالجانب السياسي:

١ - عُقد مؤتمر مدريد في ظل متغيرات إقليمية ودولية معقدة، زادت من قوة "إسرائيل" على الصعيدين الإقليمي والدولي. وجاء هذا المؤتمر مباشرة بعد حرب الخليج الثانية التي شكّلت شرحاً عميقاً في الصف العربي، الأمر الذي مهّد لوضع شروط السلام في المنطقة، وفق المقترحات الأمريكية. ونتيجة الموافقة السورية على هذه المقترحات، عُقد المؤتمر على أرضية القرارين ٢٤٢ - ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد كان الإطار الدولي لبدء مفاوضات السلام، فقد كان الموقف "الإسرائيلي" يسعى إلى وضع المفاوضات خارج إطارها الدولي، وشقّ التنسيق العربي الذي بدأ متضامناً منذ اللحظات الأولى، وفق تصوّر عادل وشامل لعملية السلام.

٢ - كشفت مفاوضات السلام حقيقة "إسرائيل" التي كانت تراوغ وتماطل، لإفشال عملية التسوية وإخراجها عن إطارها الصحيح، وبدأت التباينات في المواقف العربية تشكّل خطراً على الثوابت التي أرادتتها سورية في مدريد، وأظهرت "إسرائيل" بشكل قاطع خلال سنوات المفاوضات مع سورية، أنّها لا تريد السلام ولا ترغب في تحقيقه، لأنه يتعارض مع المصالح الإستراتيجية الصهيونية، القائمة على التوسع واحتلال الأرض بالقوة. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع إخفاء دورها المتعاطف مع المطالب "الإسرائيلية".



٣- لم تكن قضية الجولان قضية أرض سورية محتلة من الناحية الجغرافية فحسب، بل هي أيضاً قضية قومية تتعلق بالسيادة وإعادة الحقوق العربية. ولم تنطلق وجهة النظر السورية من رؤية ضيقة، بل انطلقت من رؤية قومية عربية شاملة تحفظ المصالح الإستراتيجية العربية العليا، وتحقق الأمن القومي العربي، وتعيد الجولان المحتل إلى الوطن السوري، بصفته جزءاً محتلاً من الجمهورية العربية السورية.

٤- منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، فقدت مصر دورها العربي والقومي. وحاولت "إسرائيل" فكّ ارتباط سورية عن بعدها العربي والقومي، والانفراد بها، هادفةً من ذلك إلى فرض مخططاتها الاستسلامية في المنطقة وتكريس واقع التجزئة والضعف والانقسام، ومن ثمّ تسهيل السيطرة على الوطن العربي، وردع أية أخطار يمكن أن تهددها مستقبلاً، وقد حققت "إسرائيل" هدفها بشكل جزئي من خلال الانفراد ببعض الأطراف العربية، وتوقيع "اتفاقيات تسوية" معها، وأدّى ذلك فيما بعد إلى إضعاف الموقف العربي على جميع الجبهات.

٥- أصدرت الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من القرارات الدولية التي تدين "إسرائيل" وتطالبها بالانسحاب من الجولان، وإلغاء إجراءاتها فيه، وكذلك من الأراضي العربية المحتلة لكن "إسرائيل" لم تنفذ أيّاً من تلك القرارات، بل على العكس ازداد الموقف "الإسرائيلي" تحدياً وتجاهلاً لتلك القرارات، وللشرعية الدولية كلياً. وبدورها لم تتخذ أي من مؤسسات الأمم المتحدة أية إجراءات عملية لردع "إسرائيل"، وإنما كان موقفها إجمالاً، يتسم بالازدواجية.

### ثالثاً: فيما يتعلق بالجانب الوطني لسكان الجولان:

١- عانى السكان السوريون في الجولان المحتل (ولا يزالون) من السياسة "الإسرائيلية" التهودية التي خرقت جميع القوانين الدولية وحقوق الإنسان، من الاعتقال والقمع ومحاوله دمجهم بالكيان الصهيوني والتهجير والطرده وهدم القرى ومصادرة الأراضي، وتهويد الهوية، والعزل عن وطنهم سورية، كما حاولت تهويد الأرض والآثار والمياه وتسخيرها لخدمة النظرية الصهيونية والإيديولوجية التوراتية المزوّرة للتاريخ، ولكنها أخفقت في ذلك، بسبب الموقف الوطني لأهالي الجولان الراضين للإجراءات والادعاءات "الإسرائيلية".

٢- منذ احتلال القوات "الإسرائيلية" الجولان، بدأ المواطنون مقاومتهم لها، ورفضوا التخلي عن هويتهم الوطنية، وقبول الجنسية والهوية "الإسرائيلية"، وتمكّنوا من الحفاظ على هويتهم العربية السورية، وأكدوا ارتباطهم مع النضال العربي، وعبروا عن انتمائهم لأمتهم العربية ولوطنهم سورية، وأصروا وما يزالون على تمسكهم بهويتهم الوطنية.

٣- عمدت "إسرائيل" منذ احتلال الجولان، إلى إيجاد المزيد من الوقائع التي أرادت منها جعل الجولان "جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل"، فبدأت باستغلال إمكاناته في مجالات الاقتصاد والتدريبات العسكرية والسياحة والأبحاث، وعملت على المستويين المحلي والدولي لإظهاره منطقة تهديد سابقة "لإسرائيل" مؤكّدة أهمية وحيوية الاحتفاظ به لحماية أمنها وركّزت على اعتبارات تداخلت فيها العوامل الأمنية والطبوغرافية والبشرية.

## رابعاً: فيما يتعلق بالاستيطان:

١ - عدت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" الاستيطان تجسيدا عملياً لمخطط التوسع الصهيوني، وحاولت من خلاله، تكريس الأمر الواقع بالاحتلال، وإلحاق الجولان بالقاعدة الاستيطانية في فلسطين المحتلة. وقد عكس الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان، التوجّهات الإستراتيجية العليا "لإسرائيل"، انطلاقاً من الذرائع والاعتبارات التي اعتمدها إزاء المنطقة والمتعلقة بالجغرافية السياسية والأرض والديمغرافيا، فضلاً عن الادعاءات الإيديولوجية والسياسية ذات الصلة.

٢ - بدأت "إسرائيل" بإنشاء المستوطنات اليهودية في الجولان، واستقدام المستوطنين إليها، وتقديم مختلف أشكال الدعم والتسهيلات والإغراءات، هادفةً إلى تحقيق أغراض استيطانية، وإستراتيجية وأمنية بمضامين عسكرية واقتصادية وسياسية.

٣ - شكّلت المخطط الاستيطانية الصهيونية في الجولان، جزءاً من الخطة الإستراتيجية العسكرية والسياسية الصهيونية، في إطار استيطان مبرمج، وأقيمت المستوطنات من خلال رؤية الأهمية الإستراتيجية لمتطلبات الأمن، وحافزاً لإقامة ما يسمى "حدوداً آمنة".

٤ - إن إلقاء نظرة فاحصة على حقيقة الواقع الاستيطاني الصهيوني في الجولان، منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠٠٠، يُبرز بوضوح، مدى الهوة الشاسعة والفارق الكبير بين الأحلام والمخططات، وبين الواقع الملموس. فعلى الرغم من الإنفاق الضخم على مشاريع الاستيطان في الجولان، وعلى الرغم من التسهيلات والإغراءات، فقد ظل هذا الاستيطان عملاً تظاهرياً أكثر من أنّه استيطانٌ حقيقيٌّ.

## خامساً: فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي:

١- تميّز الجولان السوري قبل الاحتلال، بازدهار موارده الاقتصادية، المتمثلة بمصادره المائية الغنية، والأرض الزراعية الخصبة، وتنوّع إنتاجه الزراعي والحيواني، وحيوية قطاعي الصناعة والتجارة فيه. ودلّ على ذلك، اكتفاء المواطنين الجولانيين ذاتياً في حياتهم الاقتصادية، وتصدير كميات كبيرة من منتجاتهم إلى الأسواق الداخلية في سورية.

٢- ادعت "إسرائيل" بأن الجولان من الناحية الاقتصادية أرض غنيّة فارغة من السكان، لم تُستثمر طاقاتها كاملة، وهي صالحة لإقامة مشاريع اقتصادية كبيرة (زراعية وصناعية وتجارية وسياحية)، فصادرت الأراضي الزراعية للمواطنين بهدف تضيق إمكانات العيش الاقتصادي أمامهم، ودفعهم إلى النزوح، كما صادرت مواردهم المائية، ومنعتهم من إقامة الأنشطة الصناعية والتجارية، ومنعت المساعدات الاقتصادية من الوصول إليهم، وفرضت عليهم الضرائب الباهظة، كما فرضت عليهم حصاراً عسكرياً وسياسياً، أدّى إلى ضرب بنيتهم الاقتصادية، وتدمير القطاع الاقتصادي للمواطنين العرب السوريين في الجولان.

٣- عملت "إسرائيل" على تسخير القطاع الاقتصادي في الجولان، لخدمة أهدافها وخططها الاقتصادية، وربطت اقتصاد الجولان بالاقتصاد "الإسرائيلي"، وقدمت جميع الإمكانيات لخدمة مستوطني الجولان، وعملت على دعمهم بكل السبل، لإقامة قاعدة اقتصادية قوية في مستوطنات الجولان، تهدف إلى تدمير البنية الاقتصادية للمواطنين السوريين فيه.

## سادساً: فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي:

١ - شَهِدَ الجولان السوري قبل الاحتلال تطوراً ملحوظاً في المجال الاجتماعي، وتميزت قطاعاته من (الصحة والعمل والتعليم والثقافة والعمران) بمستوى مقبول من الرعاية الاجتماعية وكانت جميع المؤسسات الاجتماعية تعمل بشكل منظم، وتقدم خدماتها للمواطنين من خلال انتشار المراكز الصحية والمدارس والمؤسسات التعليمية والجمعيات التعاونية والاجتماعية في المراكز البشرية كافة .

٢ - شهدت الحياة الاجتماعية بعد الاحتلال، تدهوراً كبيراً في جميع القطاعات، نتيجة السياسة "الإسرائيلية" التي عملت على تدمير البنية الاجتماعية لسكان الجولان، والعمل على تهجيرهم، فشهدت حياتهم تردياً كبيراً بسبب محاصرة السكان، وإهمال أوضاعهم المعيشية وانتشرت البطالة، واستخدمت سلطات الاحتلال تأمين العمل والوظائف ورقة مساومة لتحقيق أغراض سياسية في مقدمتها تهويد السكان، وإجبارهم على قبول الجنسية "الإسرائيلية"، كما شهد القطاع الصحي تردياً كبيراً، فدُمّرت المؤسسات الصحية كلّها، وخيّر السكان بين تحمّل آلامهم وبين قبولهم الإجراءات الإدارية "الإسرائيلية"، والاعتراف بالكيان الصهيوني شرعيةً يستمدّون منها خدماتهم. لكن دراسة أبنائهم في الجامعات السورية جعلتهم يسدّون فراغاً كبيراً في قطاع الصحة بالجولان.

٣ - أدّى الاحتلال إلى تدمير البنية الأسرية لسكان الجولان، فشُرّدت العائلات ما بين لاجئ إلى وطنه سورية، وبين متمسك بأرضه، وبين مفقود أو أسير. ومنعت سلطات الاحتلال التواصل الاجتماعي ولمّ شمل أفراد الأسرة الواحدة، وحرمت المواطنين من زيارة أقربائهم وأهاليهم،

وانقطعت صلتهم مع وطنهم سورية، مما ترك أثراً سلبياً بالغاً عليهم، تمثل بتقويض التركيبة السكانية والبنية الأُسرية لهم.

٤- حاولت "إسرائيل" تدمير القطاع التعليمي والثقافي للسكان السوريين في الجولان ومارست من خلال سيطرتها عليه، سياسة التمييز العنصري ضد الأهالي، بهدف تشويه هويتهم الثقافية وتدمير بنيتهم الحضارية، وخلق جيل من الشباب مرتبط بالثقافة واللغة العبرية وبالإيديولوجية الصهيونية، كما حاولت حصر الثقافة والوسائل التعليمية بالمصادر الصهيونية.

٥- لم يقبل السكان السوريون في الجولان سياسة "إسرائيل" وإجراءاتها في المجال الاجتماعي، وتصدّوا لتلك السياسة بإمكاناتهم كلّها، وحاولوا إيجاد ثقافة بديلة لثقافة الاحتلال تنبع من موقفهم الوطني المقاوم، وتصدّوا إلى تلك السياسات "الإسرائيلية" بتضامنهم ووحدتهم وتحوّل نضالهم الوطني ضد الاحتلال وإجراءاته وسياسته، إلى نضال قومي نابع من شعورهم بأنهم أحد أهم مكونات النسيج الاجتماعي والسياسي العربي على وجه العموم والسوري على وجه الخصوص.

ومن خلال ذلك كلّه، فإن الجولان بقي منذ احتلاله ولا يزال، أرضاً عربيةً سوريةً محتلةً بالقوة. ومهما حاولت "إسرائيل" فرض إرادتها وقوانينها وسياستها عليه، ومهما حاولت تهويد أرضه وسكانه، فإن ذلك لن يغيّر من تلك الحقيقة.

وانطلاقاً من هذا الواقع؛ فإن قضية الجولان تبقى إحدى أهم القضايا الرئيسية في الصراع العربي- "الإسرائيلي"، في ظلّ الموقف "الإسرائيلي" الرافض لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

## الخرائط التوضيحية

خريطة رقم (١)

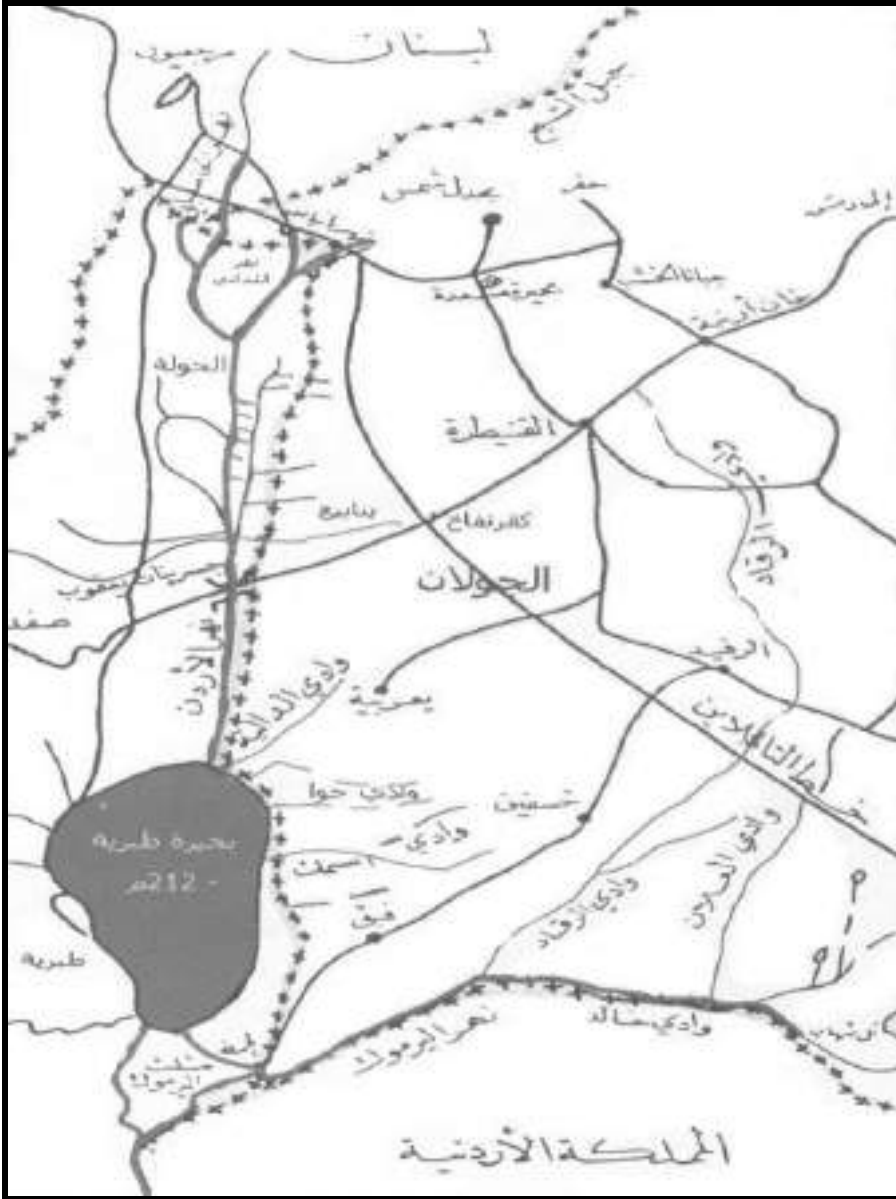
توضّح الموقع الجيوإستراتيجي للجولان.



المصدر: إنترنت، موقع الجولان، [www.golan.com](http://www.golan.com).

## خريطة رقم (٢)

توضح المصادر الرئيسة للمياه في الجولان السوري المحتل

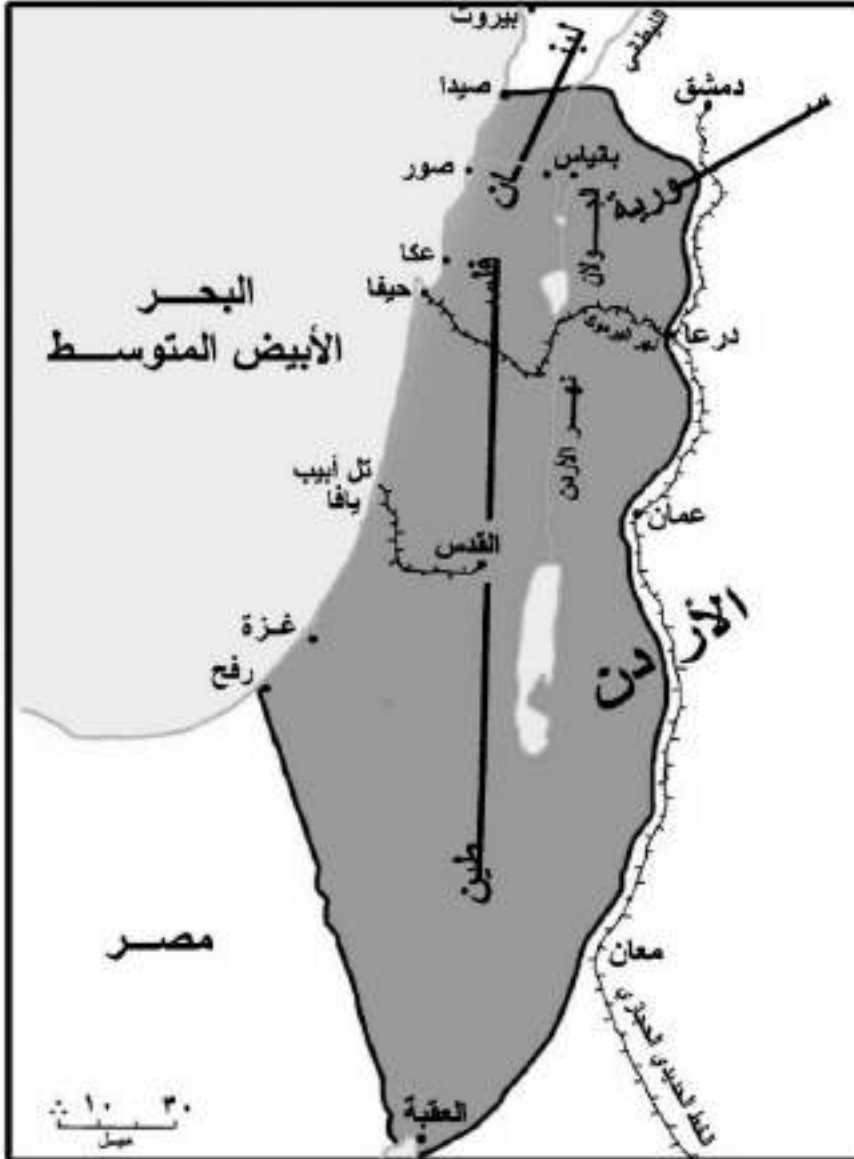


المصدر: مجلة الأرض، العدد ٩/، أيلول ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٨٠.



### خريطة رقم (٣)

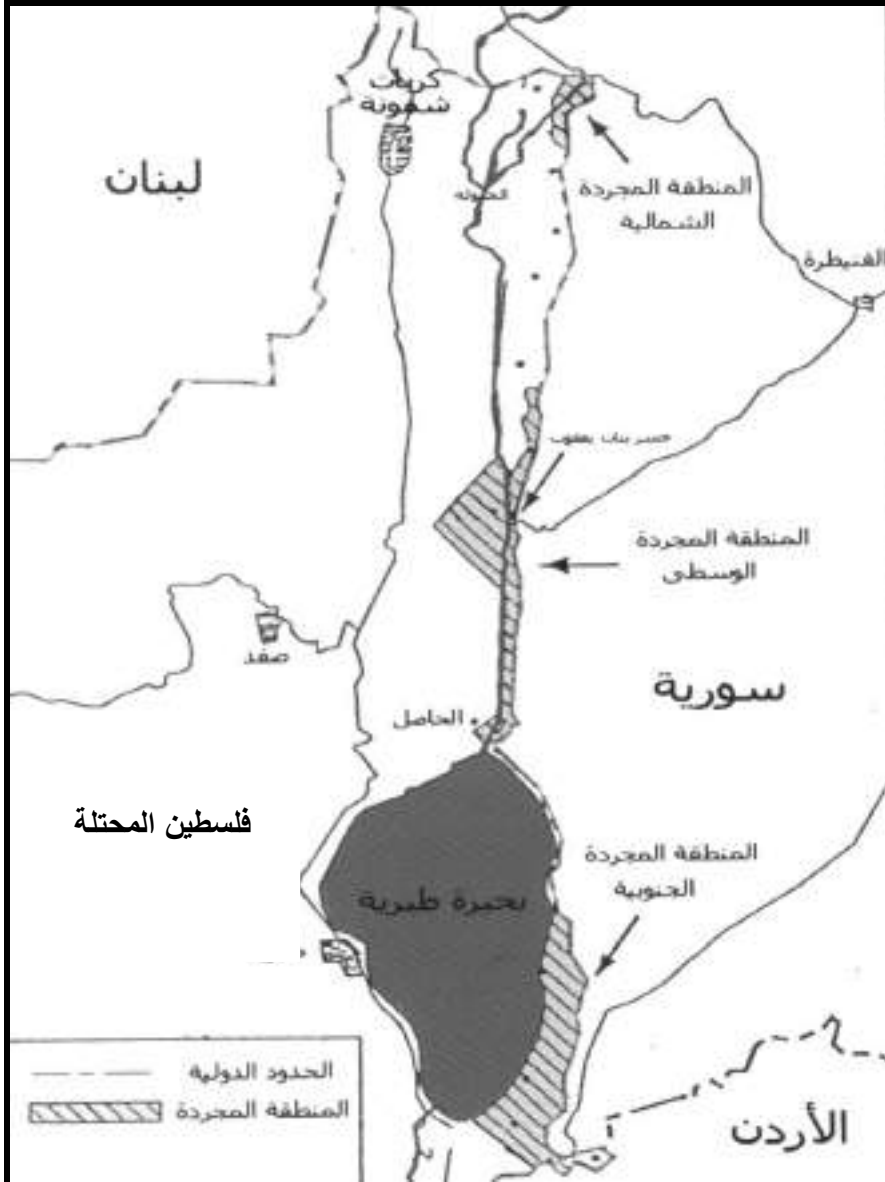
توضّح الحدود التي طالبت بها المنظمة الصهيونية في مذكرتها إلى مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩.



المصدر: عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، مرجع سابق، ص ١١١.

## خريطة رقم (٤)

توضّح المناطق المنزوعة السلاح (المجرّدة) حسب اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٨.



المصدر: عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، مرجع سابق، ص ١١٢.

## خريطة رقم (٥)

توضّح التقسيمات الإدارية في الجولان قبل عام ١٩٦٧.



المصدر: مبارك، الجولان عربي الأرض والإنسان، مرجع سابق، ص ١٩٣.

## خريطة رقم (٦)

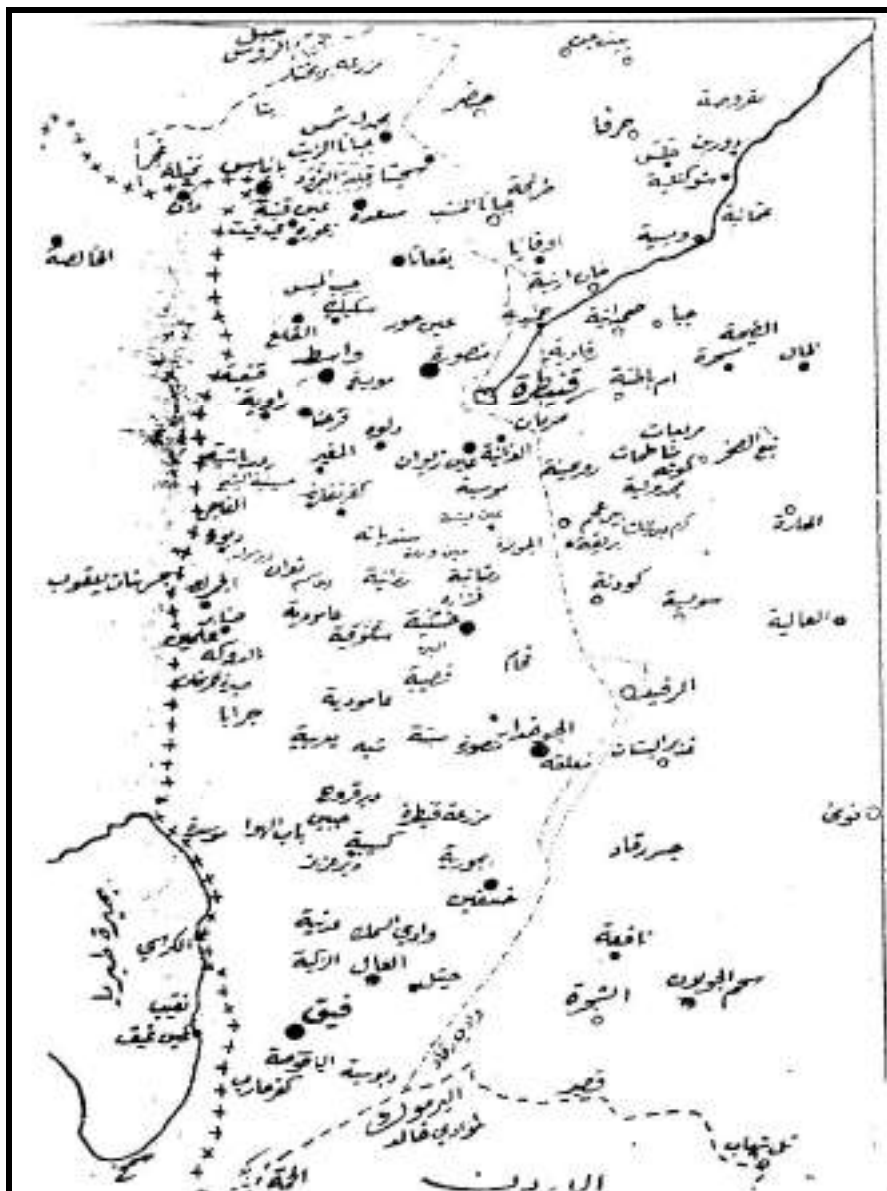
الجولان قبل الاحتلال



المصدر: إنترنت، موقع الجولان، [www.golan.com](http://www.golan.com).

## خريطة رقم (٧)

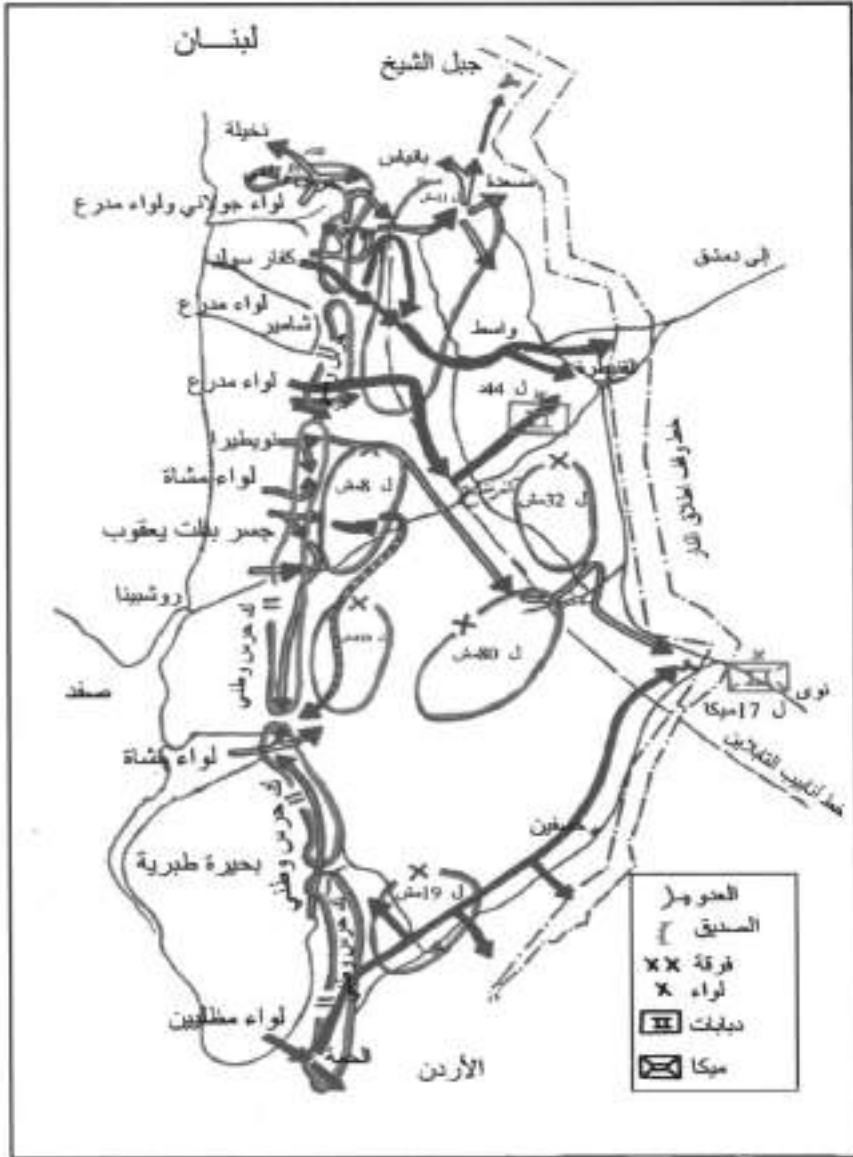
توضح توزع القرى والمراكز البشرية العمرانية في الجولان قبل الاحتلال عام ١٩٦٧.



المصدر: كيوان والأسدي، قضية الجولان، مرجع سابق، ص ٣٠.

## خريطة رقم (٨)

توضّح هجوم القوات "الإسرائيلية" واحتلال الجولان في حرب حزيران عام ١٩٦٧.

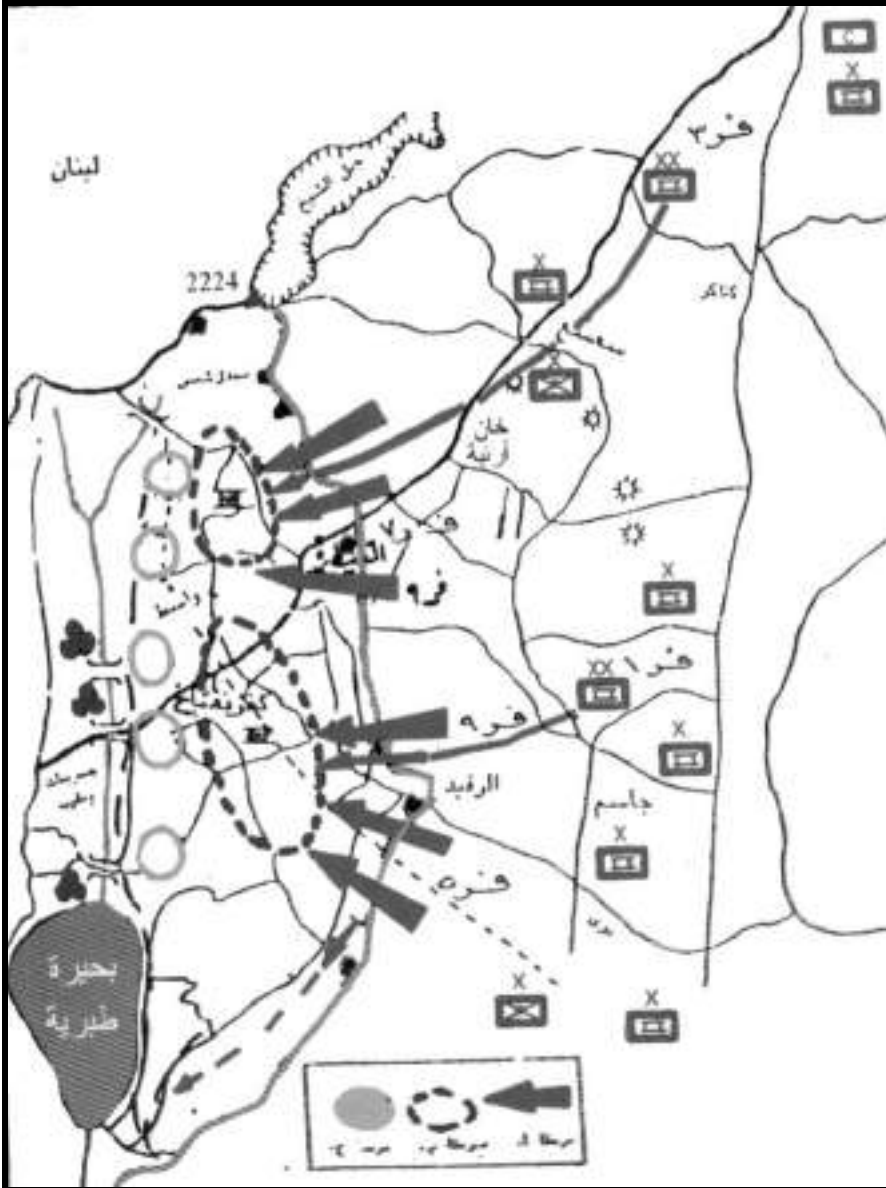


المصدر: أطلس الحروب العربية-الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٧٣،

دار نوبليس، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢، ص١٩٣.

## خريطة رقم (٩)

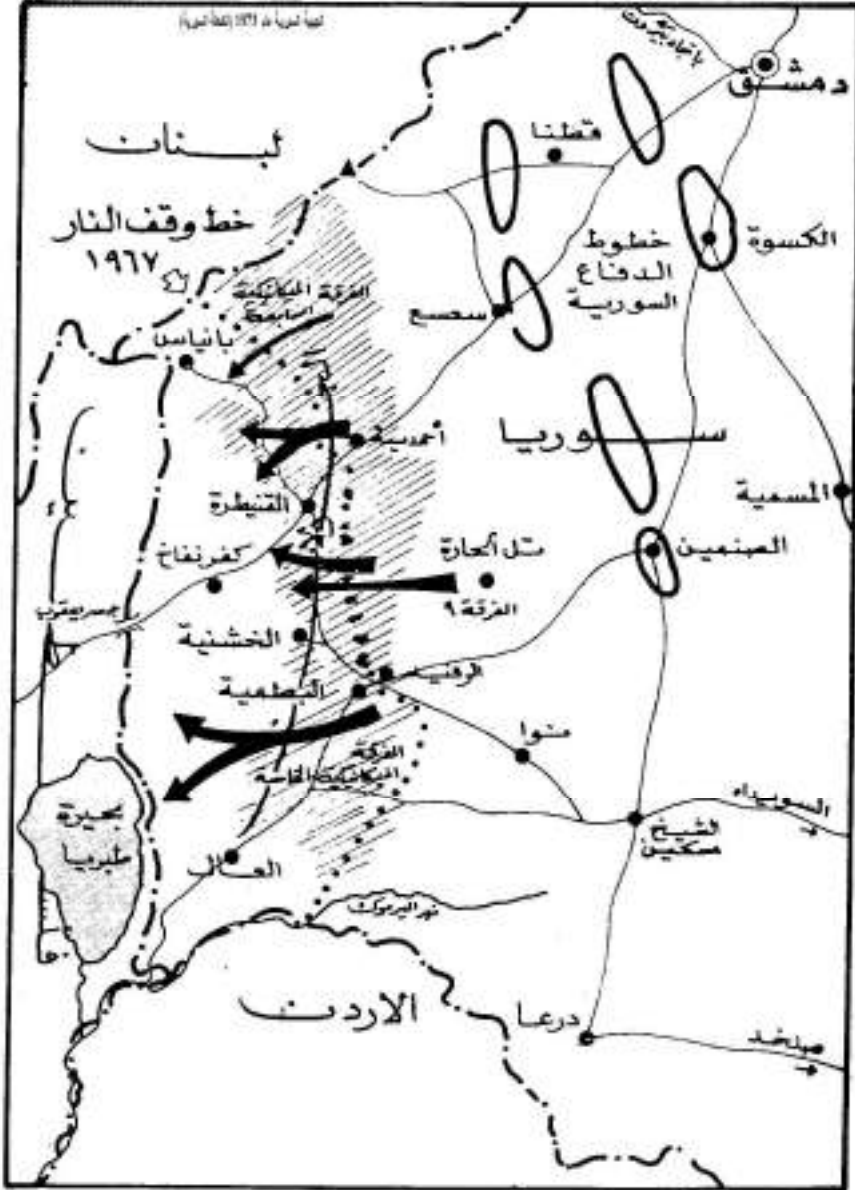
توضّح خطة الهجوم السورية لتحرير الجولان خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣.



المصدر: الياس، مسيرة تحرير الجولان، مرجع سابق، ص ٣٢١.

## خريطة رقم (١٠)

توضّح الجبهة السورية عام ١٩٧٣ وهجوم القوات السورية حسب الخطة الحربية



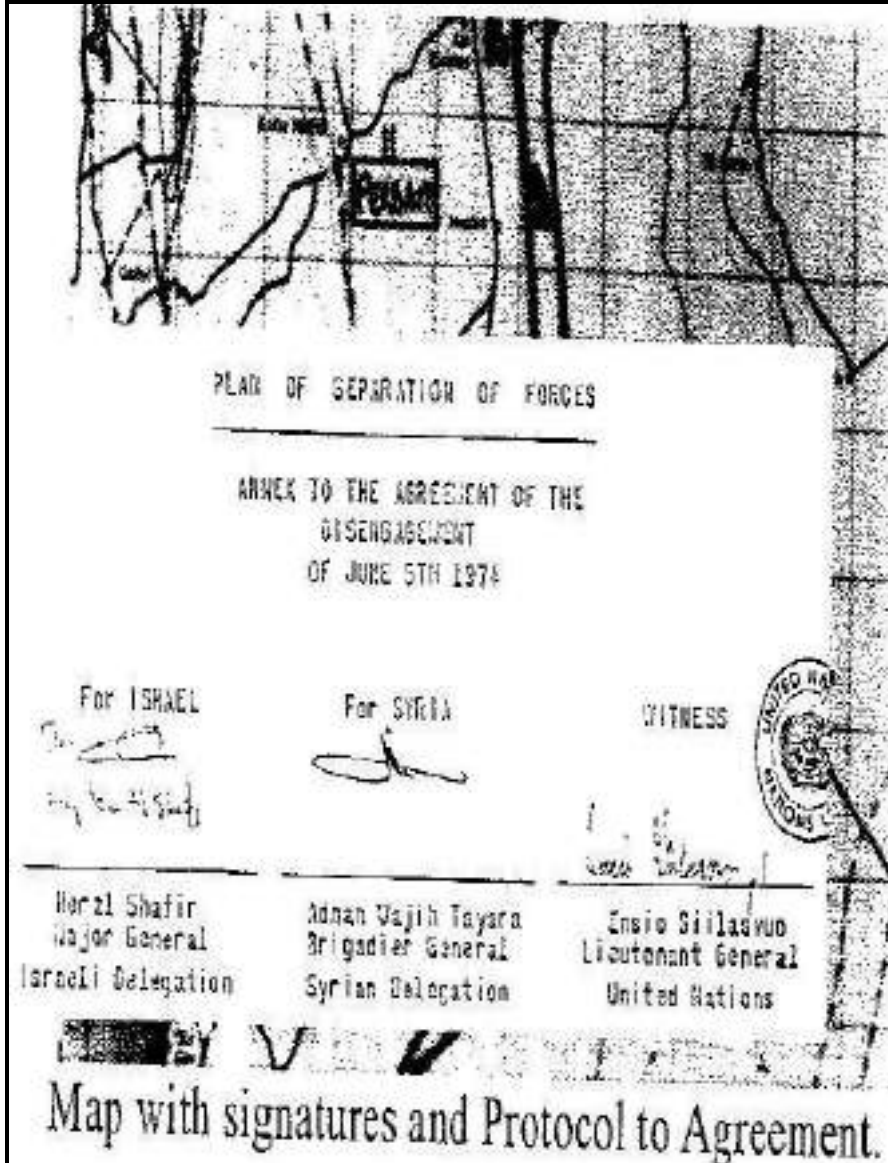
المصدر: دياب وخولي، المنعطف الكبير، مرجع سابق، ص ٨٥.





## الخريطة رقم (١١)

النسخة الأصلية من اتفاقية فصل القوات موقعة من قبل الأطراف المعنية.

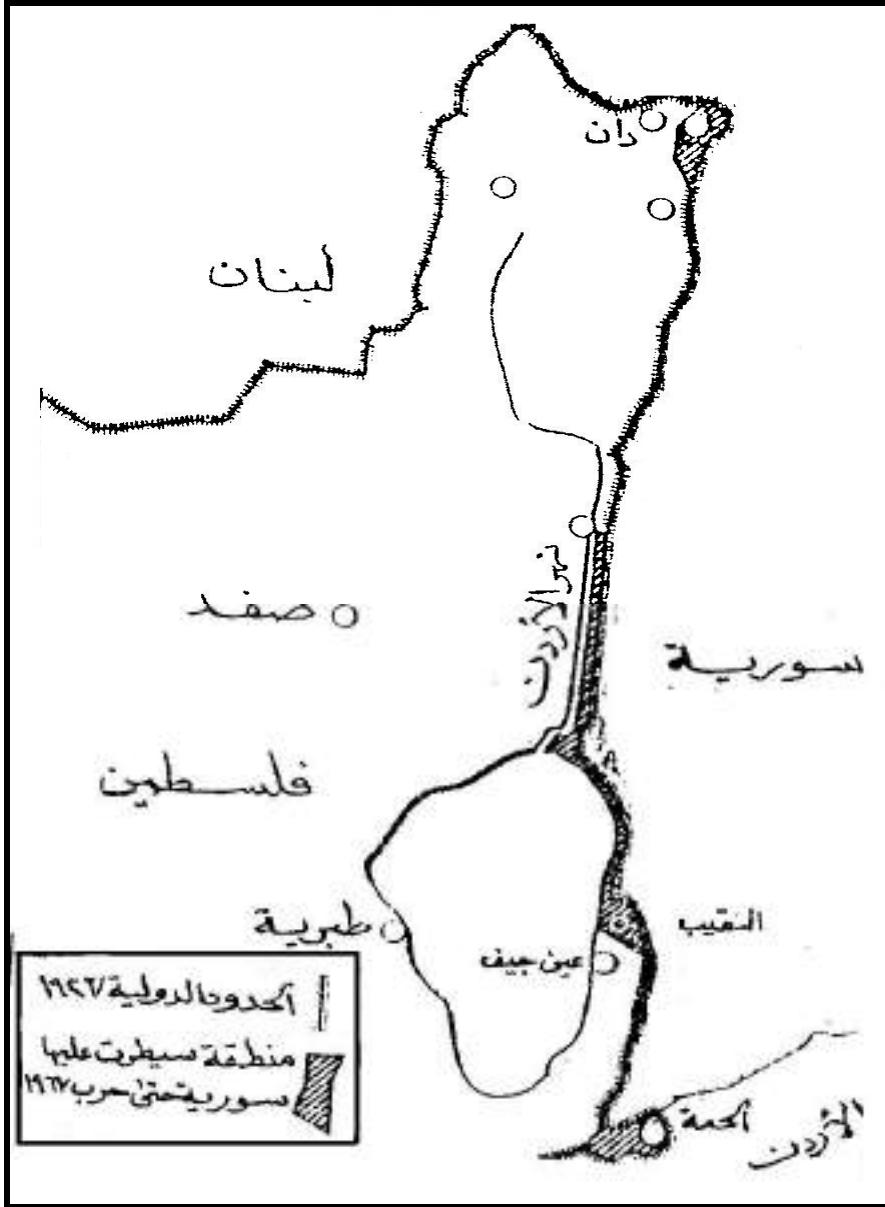


المصدر: The Golan Journal, op. cet, p.4



## خريطة رقم (١٣)

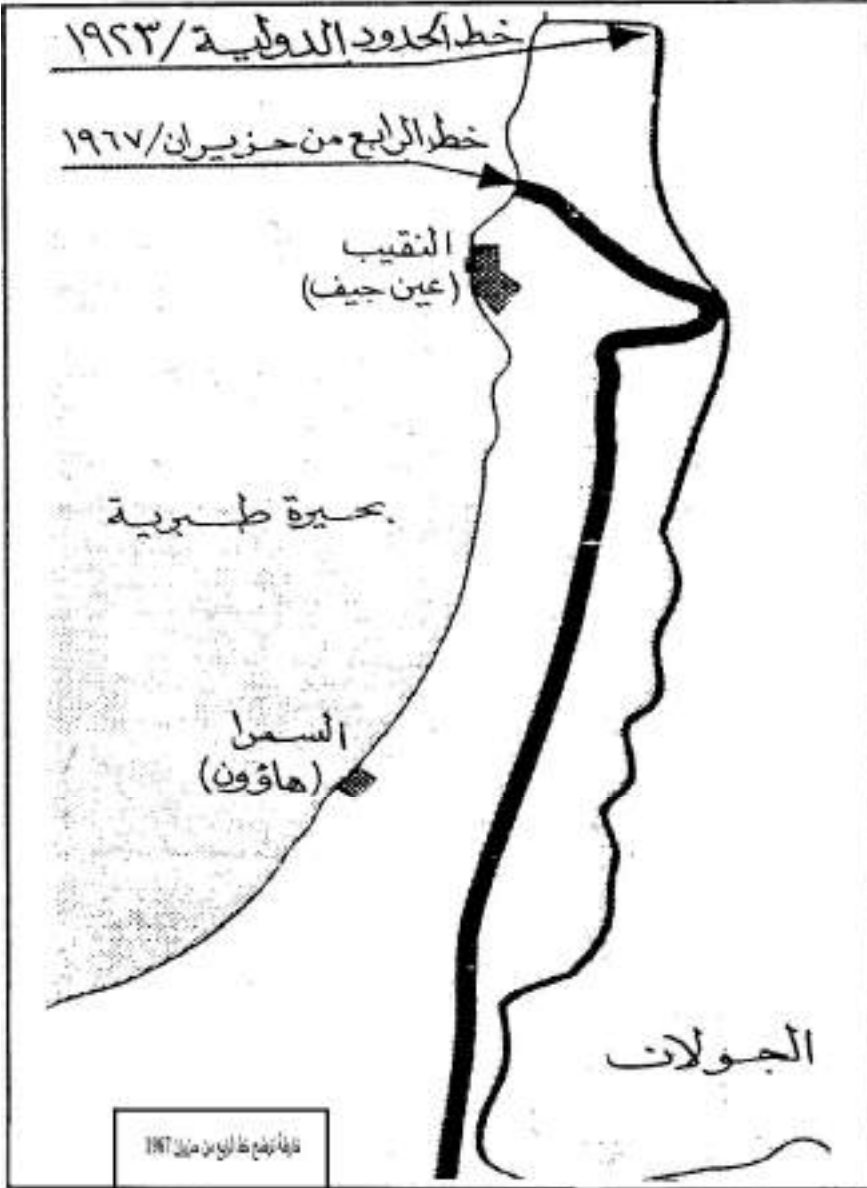
توضح المناطق التي سيطرت عليها سورية حتى عام ١٩٦٧



المصدر: كيوان والأسدي، قضية الجولان، مرجع سابق، ص ١٩٦.

## خريطة رقم (١٤)

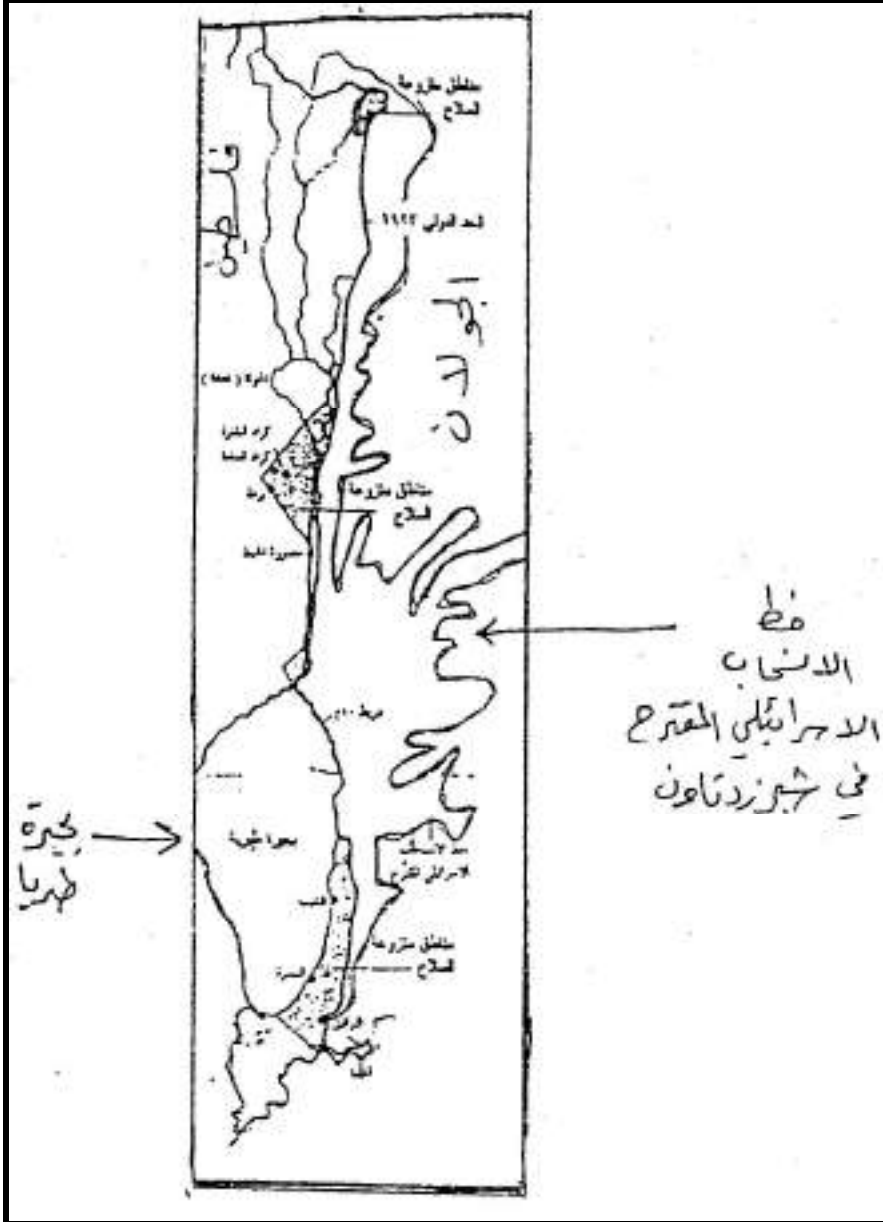
توضّح خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧



المصدر: عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، مرجع سابق، ص ١١٣.

## خريطة رقم (١٥)

توضيح خط الانسحاب "الإسرائيلي" المقترح في مفاوضات شبردزتاون عام ٢٠٠٠



المصدر: بدوان، هضبة الجولان، مرجع سابق، ص ١٣٩.

## الجدول التوضيحية

### جدول رقم (١)

قائمة بأسماء القرى والمزارع التي دمرتها "إسرائيل" بعد احتلالها الجولان

ناحية الحشنية	ناحية البطيحة	ناحية خان أرنبه	ناحية مركز فيق	ناحية مركز القنيطرة	ناحية مسعدة
السويسية	قطع الشيخ علي	عين النورية	عين العبد الله	القادرية	شعيفيرة
السلوقية	غزيل	عين الباشا	فيق	قصرين	الصبية نمرود
عين زيوان	عبارة حامد	الصبح	الأربعين خيطة	القحطانية	الفرن
القصبية	العامرة_تل الأعور	العتم	الجوخدار	الغسانية_الموسمية	قنعبة الظاهرية
القطا	صباحية	العجرف	جيين	غدير النحاس	تل الفخار
القصبية	شقيف	الظهور	الجرنية	عين السمسم	القلع
فحام	الحسينية	طرنبجة	جرمايا	عين الزيوان	قرحتا
قرقس	دير عزيز	الصمدانية الشرقية	جدية	عيون الحجل	عين الطريق
عين العبد	الدوكة	الحرية	تليل	عليقة الشمالية	عيون السمك

غدير البستان	الدردارة	خان أرنبه	البعالة	غدير البستان	عين قنية
عين وردة	الخوخة	رسم الخوالد	البصة_ رسم ضاهر	علمين	العجر
العشة	النيرب	حضر	البردويل	عين الحور	عين ميمون
عين التينة	النقيب العربية	جباتا الخشب	البجورية	عين الحمرا	عين التينه
عين فريخة	النقيب السورية	جبا	خسفين	العسلية	عين فيت
العامودية	السعدية	البعث	سكوفيا	عين القرة	واسط
العامرية	الساكية مرعنة	أيوية	ساعد وبطاح	العدنانية الصرمان	خشبة
صيدا	المحجار	أوفانية	دبوسية	عين عيشة	الدرباشية
الرمثانية	كنف	أم باطنة	الحصن	صير الخرفان	الدوير
الرفيد	الكرسي	كمونة المنيطحاح	رسم بلوط	الصور	راوية
رسم سند	المحجار البطيحة	كمونية	زاكية	شقيف	زيدين
دير مفضل		كوم الباشا	زيتة	الصمدانية	زعورة
الزعورة		كوم الويسية	السمك	قنيطرة الخراب	زعرتا
جوزية		مجدولية	الحمه	أبو فولة	سكيك
تنورية		مسحرة	حيتيل	القنيطرة	السحاقة



البطمية		المشقق	الرزانية	أحمدية	حسينية
البصالي		ممتنة	كريز	جليسنة	حفر
بريقة		نبع الصخر	الناصرية	باب الهوى	جوزة واسط
أم اللوقس		نبع الفوار	مجدولية	بئر عجم	جباتا الزيت
أم الدنانير			موبرة	الثلجيات	جَبَب الميس
أم خشبة			لويد	جرايا	بيدروسين
أصبح			لاوية	رويحينة	بقعاتا
أبو غارة			كفر حارب	دير سراس	بانياس
الحشنية			كفر الما	الرقادية_أم العظام	مسعدة
المشتى_البيرة			المجيجية	رسم الحلبي	مجدل شمس
المعلقة			المنصورة	المنصورة	المغير
المنشية			ناب	السنديانة	مويسة
نعيمة_ كودنة				سنابر	نخيلة
الهجة				زبيدة غربية	

اليعرية				خويجة	
شبة				دبورة	
فزارة				دردارة	
القنفاذ				دهمية	
الفرج				دلوة	
				الحميدية	
				نعران الغربية	
				المنصورة	
				كفر نفاخ	
				المجامع	

أعدَّ هذا الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

- ١ - مجلة الأرض، العدد /١٢/، كانون الأول، ٢٠٠٦.
- ٢ - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، الأرشيف، دمشق.
- ٣ - الحسكير، الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٩٨-٢٠٩.
- ٤ - مبارك، الجولان عربي الأرض والإنسان، مرجع سابق، ص ١٩٥-٢٠٨.

## جدول رقم (٢)

أسماء الأسرى المعتقلين ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٨٤

رقم	أسم الأسير	مدّة الحكم	تاريخ الاعتقال
١	كمال كنج أبو صالح	٢٣ سنة	١٩٧١
٢	عارف أبو جبل	١٥ سنة	١٩٧٣
٣	يوسف الشاعر	١٠ سنوات	١٩٧٣
٤	نجيب محمود	١٣ سنة	١٩٧٣
٥	فؤاد الشاعر	٢٠ سنة	١٩٧٣
٦	شكيب أبو جبل	٣٠ سنة	١٩٧٣
٧	عصام الصفدي	١٢ سنة	١٩٧٣
٨	محمد مرعي	٨ سنوات	١٩٧٣
٩	أحمد القضمانى	٥ سنوات	١٩٧٣
١٠	فندي فارس أبو جبل	١٢ سنة	١٩٧٣
١١	نصار العجمي	١٠ سنوات	١٩٧٣
١٢	حسين يوسف أبو جبل	٤ سنوات	١٩٧٣
١٣	فايز الصفدي	٣ سنوات	١٩٧٣
١٤	عادل سليم أبو جبل	٣ سنوات	١٩٧٣
١٥	فوزي أبو جبل	٧ سنوات	١٩٧٣
١٦	أسعد محمد الصفدي	١٢ سنة	١٩٧٣
١٧	يوسف شكيب أبو جبل	١٥ سنة	١٩٧٣

١٩٧٣	٢٠ سنة	سليمان شمس	١٨
١٩٧٣	٦ سنوات	حمود مرعي	١٩
١٩٧٣	٧ سنوات	هايل حسين أبو جبل	٢٠
١٩٧٣	٤ سنوات	رفيق الحلبي	٢١
١٩٧٣	٨ سنوات	إبراهيم شحادة	٢٢
١٩٧٣	٤ سنوات	عادل حسين أبو جبل	٢٣
١٩٧٣	١٢ سنة	فايز نعمان أبو جبل	٢٤
١٩٧٣	٣ سنوات	صالح محمد سمارة	٢٥
١٩٧٤	٣ سنوات	منير مزيد أبو صالح	٢٦
١٩٧٤	٥ سنوات	سلمان فخر الدين	٢٧
١٩٧٤	هرب من الاعتقال	سليم يوسف أبو جبل	٢٨
١٩٧٤	١٠ سنوات	علي اليونس	٢٩
١٩٧٦	غير معروف	وليد محمود	٣٠
	غير معروف	يوسف شمس	٣١
	غير معروف	صالح مرعي	٣٢
	غير معروف	حسن الصفدي	٣٣
	غير معروف	سليم مرعي	٣٤
	غير معروف	نعيم أبو جبل	٣٥
	غير معروف	سمير الصفدي	٣٦
	غير معروف	وفيق القلعاني	٣٧

	غير معروف	سليمان عواد	٣٨
	غير معروف	وفيق العجمي	٣٩
	غير معروف	سعيد منصور أبو صالح	٤٠
	غير معروف	مالك أبو صالح	٤١
	غير معروف	محمد نخلة	٤٢

تم أُعدَّ هذا الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

- ١- مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص ٢٢٦.
- ٢- أعضاء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، مصدر سابق، ص ١٠.
- ٣- الإبراهيم، الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث، مرجع سابق، ص ٤٣٣-٤٣٩.

### جدول رقم (٣)

أسماء الأسرى المعتقلين منذ عام ١٩٨٥

رقم	أسم الأسير	مدة الحكم	تاريخ الاعتقال	المدة التي قضاها
١	بشر سليمان المقت	٢٧ سنة	١٩٨٥	٢١ سنة
٢	صدقي سليمان المقت	٢٧ سنة	١٩٨٥	٢١ سنة
٣	عاصم محمود الولي	٢٧ سنة	١٩٨٥	٢١ سنة
٤	ياسر حسين خنجر	٨ سنوات	١٩٩٧	٦ سنوات
٥	أمل حمد عويدات	٨ سنوات	١٩٩٧	٦ سنوات
٦	رضوان جميل الجوهري	٥ سنوات	١٩٩٨	
٧	وئام محمود عماشه	٢٧ سنة	١٩٩٩	٧ سنوات
٨	كميل سليمان خاطر	٨ سنوات	٢٠٠١	٥ سنوات
٩	محمد صالح أبو صالح	سنة ونصف	٢٠٠١	
١٠	حاتم أحمد محمد الخطيب	٤ سنوات	٢٠٠٢	
١١	حسين علي أحمد الخطيب	١٢ سنة	٢٠٠٢	٦ سنوات
١٢	شام كمال شمس	١٣ سنة	٢٠٠٣	٥ سنوات
١٣	عباس صالح عماشه	٤ سنوات	٢٠٠٣	٣ سنوات
١٤	كمال عطا الله الولي	٤ سنوات	٢٠٠٣	٣ سنوات
١٥	محمد شمالي	٧ سنوات	٢٠٠٣	٣ سنوات
١٦	محمد أحمد عبدو الشمالي	٧ سنوات	٢٠٠٤	

سنة واحدة	٢٠٠٥	٩ سنوات	جولان سميح أبو خير	١٧
٣ سنوات	٢٠٠٥	٩ سنوات	لؤي بهجت مرعي	١٨
٣ سنوات	٢٠٠٥	٩ سنوات	نديم فريد القضماني	١٩
	٢٠٠٥	٥ سنوات	آمال مصطفى محمود	٢٠
عامان	٢٠٠٦		محمود شعبان الخطيب	٢١
	٢٠٠٧	٤ سنوات	يوسف صالح إسماعيل شمس	٢٢
	٢٠٠٧	٣ سنوات	عطا نجيب فرحات	٢٣
سنتان ونصف		٥ سنوات	سليم سليمان سمارة	٢٤

### جدول رقم (٤)

#### أسماء شهداء الجولان السوري المحتل

رقم	الأسم	القرية	العمر	تاريخ الاستشهاد
١	عزت شكيب أبو جبل	مجدل شمس	٢٣ سنة	١٩٧٣
٢	نزيه هاني أبو زيد	مجدل شمس	٢١ سنة	١٩٧٦
٣	غالية فرحات	بقعاثا	٥٥ سنة	١٩٨٧
٤	فايز سعيد محمود	مجدل شمس	٣٥ سنة	١٩٩٠

## جدول رقم (٥)

أسماء الأسرى الذين أطلق سراحهم وتوفوا

رقم	الأسم	القريبة	العمر	تاريخ الوفاة
١	هايل أبو زيد	مجدل شمس	٣٧ سنة	٢٠٠٥
٢	سيطان نمر الولي	مجدل شمس	٤٦ سنة	٢٠١١

أُعِدَّ هذه الجداول بالاعتماد على المصادر الآتية:

- ١- صحيفة الثورة السورية، دمشق، العدد /١٤٠٠٦/، تاريخ ٢٠٠٩/٨/٣١، ص ١٣.
- ٢- تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول أوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق، ٢٢.
- ٣- الموسى، الجولان على طريق التحرير، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٢.
- ٤- الجولان (صرخة حنين)، الاتحاد الوطني لطلبة سورية، فرع جامعة دمشق، طلبة الجولان العربي السوري المحتل، د.ت، ص ٣٣-٣٨.



## جدول رقم (٦)

أسماء الذين قضاوا بالرصاص "الإسرائيلي" وضحايا الألغام

رقم	الاسم	القرية	العمر	تاريخ الاستشهاد
١	مهنا محمد إبراهيم	مسعدة	٣٠	١٩٦٧
٢	سليمان صالح دعبوس	عين قنيه	٤٥	١٩٦٧
٣	الشهيد الطفل سليم زيدان	عين قنية	١٠	١٩٦٧
٤	الشهيد الطفل حسن	عين قنية	١٠	١٩٦٧
٥	الشهيد الطفل نصر خاطر	مسعدة	١٥	١٩٦٩
٦	زيد الخير بطحيش	مسعدة	٥٠	١٩٧١
٧	صالحه أبو مسعدة	مسعدة	٦٠	١٩٧١
٨	سليمان طربية	مسعدة	٦٥	١٩٧١
٩	آمال السيد أحمد	مجدل	٢١	١٩٧٣
١٠	فارس أحمد المقت	مجدل	٥٠	١٩٧٣
١١	زريفة مرعي	مجدل	٥٠	١٩٧٣
١٢	محمود شبلي أيوب	مجدل	٤٥	١٩٧٣
١٣	كامل منصور عماشة	بقعاثا	٥٠	١٩٧٣
١٤	نور الدين محمد الصفدي	مجدل شمس	٢١	١٩٧٣
١٥	محمد صالح شمس	مجدل شمس	٤٥	١٩٧٣

١٩٧٣	٢٠	مجدل شمس	أسد صالح شمس	١٦
١٩٧٣	٢٨	مجدل شمس	عقاب صالح شمس	١٧
١٩٧٣	٤٥	مسعدة	رامز اليوسف	١٨
١٩٧٣	١٣	مجدل شمس	الشهيدة الطفلة ماجدة سليمان مرعي	١٩
١٩٧٣	١٥	مجدل شمس	الشهيد الطفل جهاد هاني العفلق	٢٠
١٩٧٥	٣	مسعدة	الشهيد الطفل بسام يحيى مسعود	٢١
١٩٧٥	٣	مسعدة	الشهيد الطفل محمد مسعود مسعود	٢٢
١٩٧٥	٧	بقعاثا	الشهيد الطفل علي أحمد شمس	٢٣
١٩٧٦	٥٥	بقعاثا	حسن صالح أبو شاهين	٢٤
١٩٧٧	١١	بقعاثا	الشهيد الطفل نضال الغوطاني	٢٥
١٩٨٢	٣٨	بقعاثا	مهنا حسين أبو عواد	٢٦
١٩٨٢	٢٢	بقعاثا	مهنا فضل الله أبو عواد	٢٧

١٩٨٢	١٣	بقعاثا	الشهيد الطفل هايل فندي عبد الولي	٢٨
١٩٨٤	١٠	بقعاثا	الشهيد الطفل فؤاد صبح	٢٩
١٩٨٨	٣	مجدل شمس	الشهيد الطفل أمير فندي أبو جبل	٣٠
١٩٩٠	٥٥	بقعاثا	صالح طربية	٣١
٢٠٠١	٧٠	بقعاثا	فارس حمود الغوطاني	٣٢

### أُعدَّ هذا الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

- ١ - صحيفة الوطن السورية، دمشق، العدد /١٥٠/، الصادر بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٧، ص ٧.
- ٢ - الإبراهيم، الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث، مرجع سابق، ص ٤٣٢.
- ٣ - تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٨/، عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة بتاريخ ٣١/٧/٢٠٠٦.

## جدول رقم (٧)

أهم المجمعات المائية التي استولت عليها والتي أقامتها سلطات الاحتلال

"الإسرائيلي" في الجولان لسرقة مياهه منذ احتلاله عام ١٩٦٧:

رقم	الاسم	سنة الإنشاء	السعة بالمتر المكعب	المساحة
١	بركة رام	.....	٣ ملايين	١ كم <sup>٢</sup>
٢	مجمع ماروم جولان (باب الهوى)	١٩٦٨ - ١٩٧٤	٢,٤ مليون	٢٤ دونم
٣	مجمع أورताल (الدلوه)	١٩٧١	٥٠٠,٠٠٠	
٤	مجمع البطمية	١٩٧٤	٣٠٠,٠٠٠	
٥	مجمع كيشت	١٩٧٨	٧٠٠,٠٠٠	
٦	مجمع الرمثانية	١٩٧٩	٢,١ مليون	
٧	مجمع الشعبانية	١٩٨٣	٥,١ مليون	
٨	مجمع العسل (دفاش)	١٩٨٣	٦,٣ مليون	
٩	مجمع راوية	١٩٨٣	٥,٤ مليون	
١٠	مجمع أبناء إسرائيل	١٩٨٤	٧ مليون	
١١	مجمع نس	١٩٩٠	٣٥٠,٠٠	
١٢	مجمع يوسفين	١٩٩٣	٣٠٠,٠٠٠	
١٣	مجمع ميتسار	١٩٩٤	٦٠٠,٠٠٠	
١٤	مجمع الشيخ	١٩٩٥	.....	

	٦٠٠,٠٠٠	١٩٩٨	مجمع قطيف	١٥
	٥ مليون	.....	مجمع حيتل	١٦
			سد مائي غرب قرية خسفين	١٧
			سد مائي قرب قرية البحورية	١٨
			سد مائي غرب قرية أم الطواحين	١٩
			سد مائي غرب قرية نجيل	٢٠
			سد المنصورة	٢١
			سد واسط	٢٢
			سد وادي حلاوة	٢٣

المصدر: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/،

مصدر سابق، ص ١١-١٢.



## وثائق البحث

### وثيقة رقم (١)

القرار رقم ٦١/٦١/ المتعلق بالدعوة إلى سحب القوات وإقامة خطوط هدنة دائمة

بين الدول العربية و"إسرائيل"

قرار رقم ٦١ (١٩٤٨) بتاريخ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨  
الدعوة إلى سحب القوات وإقامة  
خطوط هدنة دائمة

إن مجلس الأمن ،

وقد قرر في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ ، وحتى صدور قرار آخر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، أن تبقى الهدنة نافذة المفعول بموجب القرار رقم ٥٤ (١٩٤٨) للتاريخ نفسه والقرار رقم ٥٠ (١٩٤٨) الصادر في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، إلى أن يتم التوصل إلى تعديل نحو السلام لمستقبل وضع فلسطين ، وقد قرر في ١٩ آب (أغسطس) أنه لا يسمح لأي طرف بأن ينتهك الهدنة بحجة الثأر أو الانتقام من الطرف الآخر ، وأنه ليس لأي طرف الحق في أن يحصل على مكاسب عسكرية أو سياسية عن طريق خرق الهدنة ،

وقد قرر في ٢٩ أيار (مايو) أنه إذا نقضت أو انتهكت الهدنة فيما بعد من قبل أي من الطرفين أو كليهما ، فقد يعاد النظر في وضع فلسطين بقصد العمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،

يأخذ علماً بالطلب الذي أرسل إلى حكومة مصر وحكومة إسرائيل الموقنة من قبل الوسيط بالوكالة في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ إلحاقاً بالمقررات التي اتخذها مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ .

يدعو الحكومات المعنية ، دون الإخلال بحقوقها ومطالبها ومواقفها بالنسبة إلى تعديل نحو السلام لمستقبل وضع فلسطين ، أو بالموقف الذي قد يرغب أعضاء الأمم المتحدة في اتخاذه في الجمعية العامة بصدد مثل هذا التعديل نحو السلام :

- ١ - إلى سحب تلك القوات التابعة لها التي تقدمت عبر المراكز التي كانت تحتلها في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ، مع تحويل الوسيط بالوكالة إقامة خطوط موقنة لا يجوز تحرك الجنود عبرها ،
- ٢ - إلى إقامة ، بواسطة المفاوضات المباشرة بين الأطراف أو إذا

تعذر ذلك بواسطة وسطاء يعملون في الأمم المتحدة ، خطوط هدنة دائمة ، وكذلك مناطق محايدة أو متروعة من السلاح إذا ما بدا ذلك مفيداً ، من أجل تأمين المراعاة التامة للهدنة في تلك المنطقة من الآن فصاعداً . وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق ، فستقام الخطوط الدائمة والمناطق المحايدة بقرار من الوسيط بالوكالة .

يعين لجنة من المجلس مكونة من الأعضاء الخمسة الدائمين ، بالإضافة إلى بلجيكا وكولومبيا . لإسداء المشورة التي قد يتطلبها الوسيط بالوكالة فيما يتعلق بمسؤولياته بموجب هذا القرار . في حال عدم إذعان أحد الطرفين أو كليهما للفقرتين الفرعيتين (١) و (٢) من الفقرة السابقة من هذا القرار . ضمن أية فترة من الزمن قد يجد الوسيط بالوكالة من المرغوب فيه تحديدها ، لتقوم بدراسة ملحة للتدابير الإضافية التي سيكون ملائماً اتخاذها بموجب الفصل السابع من الميثاق وبتقديم تقرير إلى المجلس عنها .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ٣٧٧ ، بـ ٩ أصوات مقابل صوت واحد ضده وامتناع صوت واحد كالاتي :

مع القرار : الأرجنتين ، بلجيكا ، كندا ، الصين ، كولومبيا ، فرنسا ، سورية ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ضد القرار : أوكرانيا .

امتناع : الاتحاد السوفياتي .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص١٧٩-١٨٠.



## وثيقة رقم (٢)

القرار رقم ٩٢/٩٢/ المتعلق بطلب وقف إطلاق النار في المنطقة المنزوعة السلاح بين سورية و"إسرائيل".

قرار رقم ٩٢ (١٩٥١) بتاريخ ٨ أيار (مايو) ١٩٥١  
طلب وقف إطلاق النار في المنطقة  
المنزوعة من السلاح على خطوط  
الهدنة السورية - الإسرائيلية

إن مجلس الأمن .

إذ يذكر قراراته رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ ، ورقم ٧٣ (١٩٤٩) الصادر في ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، ورقم ٨٩ (١٩٥٠) الصادر في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ .

إذ يلاحظ بقلق أن قتالاً قد نشب في وحول المنطقة المنزوعة من السلاح المقامة بموجب اتفاقية الهدنة العامة الإسرائيلية - السورية في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، وأن هذا القتال ما زال مستمراً على الرغم من أمر وقف إطلاق النار الصادر عن كبير المراقبين بالوكالة هيئة رقابة الهدنة في فلسطين التابعة للأمم المتحدة في ٤ أيار (مايو) ١٩٥١ .

يدعو الطرفين أو الأشخاص المعنيين في المنطقة إلى وقف القتال ، ويلفت انتباه الطرفين إلى التزاماتهما بموجب المادة ٢ ، الفقرة ٤ من

ميثاق الأمم المتحدة وإلى قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ (١٩٤٨) وإلى تعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة العامة ، وبناء على ذلك يدعوهما إلى الامتثال لهذه الالتزامات والتعهدات .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ٥٤٥ ، بـ ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع صوت كالاتي :

مع القرار : البرازيل ، الصين ، ايكوادور ، فرنسا ، الهند ، هولندا ، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يوغسلافيا .

ضد القرار : -

امتناع : الاتحاد السوفياتي .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٨٤.

### وثيقة رقم (٣)

القرار رقم ٩٣/ المتعلق بالطلب من "إسرائيل" أن تسمح بعودة العرب المهجرين من المنطقة المنزوعة السلاح إليها.

قرار رقم ٩٣ (١٩٥١) بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ .  
الطلب من إسرائيل أن تسمح فوراً  
بعودة العرب الذين أجلوا عن المنطقة  
المنزوعة من السلاح ، ودعوة سورية  
وإسرائيل إلى الامتثال لاتفاقية الهدنة

إن مجلس الأمن ،

إذ يذكر قراراته رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في ١٥ تموز ( يوليو )  
١٩٤٨ ، ورقم ٧٣ (١٩٤٩) الصادر في ١١ آب ( أغسطس )  
١٩٤٩ ، ورقم ٨٩ (١٩٥٠) الصادر في ١٧ تشرين الثاني ( نوفمبر )  
١٩٥٠ ، ورقم ٩٢ (١٩٥١) الصادر في ٨ أيار ( مايو ) ١٩٥١ ،  
المتعلقة باتفاقيات الهدنة العامة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة ،  
وما تضمنته من نصوص بشأن طرق المحافظة على الهدنة وحل  
المنازعات عن طريق لجان الهدنة المشتركة التي تساهم أطراف  
اتفاقيات الهدنة العامة في عضويتها ،

وإذ يلاحظ شكاوى سورية وإسرائيل إلى مجلس الأمن ،  
وتصريحات ممثلي سورية وإسرائيل في المجلس ، وتقارير كبير  
مراقبي وكبير المراقبين بالوكالة لهيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة  
إلى الأمين العام ، وتصريحات كبير المراقبين أمام المجلس ،

وإذ يلاحظ أن كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ، في مذكرته  
المؤرخة ٧ آذار ( مارس ) ١٩٥١ ، <sup>٢٢</sup> ورئيس لجنة الهدنة  
المشتركة الإسرائيلية - السورية ، في عدد من المناسبات ، قد طلبا  
من وفد إسرائيل إلى لجنة الهدنة المشتركة تأمين إرسال تعليمات إلى  
شركة تطوير الأراضي الفلسطينية المحدودة ، لكي تتوقف عن جميع  
العمليات في المنطقة المنزوعة من السلاح إلى الوقت الذي يتم فيه  
الوصول إلى اتفاق عن طريق رئيس لجنة الهدنة المشتركة بشأن  
الاستمرار في هذا المشروع ،

وإذ يلاحظ كذلك أن المادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة بين  
إسرائيل وسورية ، <sup>٢٣</sup> تمنح الرئيس مسؤولية الإشراف العام على  
المنطقة المجردة من السلاح ،

٢٠. السنة ٦، ملحق ١ نيسان (أبريل) - ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥١.

الفقرة ٣ .

في الخاص رقم ٢ .

يؤيد طلبات كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ورئيس لجنة الهدنة المشتركة بالنسبة إلى هذا الأمر ، ويدعو حكومة إسرائيل إلى الامتثال لها .

يعلن ، كي يشجع على عودة السلام الدائم إلى فلسطين ، أنه من الضروري على حكومتي إسرائيل وسورية أن تراعيًا بإخلاص اتفاقية الهدنة العامة المعقودة في ٢٠ تموز ( يوليو ) ١٩٤٩ .

يلاحظ انه ، بموجب المادة ٧ الفقرة ٨ من اتفاقية الهدنة ، عندما يقع خلاف بشأن تفسير نص معين من الاتفاقية ، فيما عدا الديباجة والمادتين ١ و ٢ ، يؤخذ بتفسير لجنة الهدنة المشتركة .

يدعو حكومتي إسرائيل وسورية إلى رفع شكاويهما إلى لجنة الهدنة المشتركة أو إلى رئيسها ، بحسب مسؤولية كل فريق بموجب اتفاقية الهدنة . وإلى الإذعان للقرارات التي تصدر بشأنها .

يعتبر أن رفض المساهمة في اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة ، وعدم احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المشتركة المتعلقة بالتزاماته بموجب المادة ٧ مخالفان لأهداف وغرض اتفاقية الهدنة ، ويدعو الأطراف إلى أن تكون ممثلة في جميع الاجتماعات التي يدعو إليها رئيس اللجنة ، وأن تحترم تلك الطلبات .

يدعو الأطراف إلى أن تضع موضع التنفيذ المقتطفات التالية التي أوردها كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة في الجلسة ٥٤٢ لمجلس الأمن ، في ٢٥ نيسان ( إبريل ) ، وهي جزء من التقرير الملخص عن مؤتمر الهدنة الإسرائيلية - السورية في ٣ تموز ( يوليو ) ١٩٤٩ ، والتي اتفقت الأطراف على اعتبارها مرجعاً رسمياً بشأن المادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية :

« إن مسألة الإدارة المدنية في قرى ومستوطنات المنطقة المتزوعة من السلاح منصوص عليها ، ضمن إطار اتفاقية الهدنة ، في الفقرتين الفرعيتين ( ٥ ب ) و ( ٥ و ) من مشروع المادة . إن هذه الإدارة المدنية ، بما في ذلك أعمال الشرطة ، ستقوم على أساس محلي ، دون إشارة للمسائل العامة المتعلقة بالإدارة ، والسلطة ، والجنسية والسيادة .

« حيثما يعود مديون إسرائيليون أو يبقون في قرية أو مستوطنة إسرائيلية ، تكون الإدارة المدنية والشرطة التابعة للقرية أو المستوطنة بيد إسرائيلية . كذلك ، حيثما يعود مديون عرب أو يبقون في قرية

عربية ، بصرح بإقامة إدارة محلية ووحدة شرطة عربية .  
« عند عودة الحياة المدنية تدريجياً ، تأخذ الإدارة شكلاً على  
أساس محلي تحت الإشراف العام لرئيس لجنة الهدنة المشتركة .  
« سيكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة في مركز يمكنه من التصريح  
باتخاذ جميع التدابير الضرورية لعودة وحماية الحياة المدنية  
بالتشاور وبالتعاون مع الطوائف المحلية . ولن يتحمل مسؤولية إدارة  
المنطقة بصورة مباشرة » .

يذكر حكومتني سورية وإسرائيل بالتزاماتهما بموجب المادة ٢  
الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، وبتعهداتهما بموجب اتفاقية  
الهدنة بالألتجأ إلى القوة العسكرية ويجد أن :

أ - العمل الجوي الذي قامت به قوات حكومة إسرائيل  
في ٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٥١ ، وكذلك .

ب - أي عمل عسكري عدواني من قبل أي من الفريقين  
في المنطقة المتزوعة من السلاح أو حوفا . قد يكشف عنه المزيد  
من التحقيق في التقارير والشكاوى المقدمة حديثاً إلى المجلس الذي  
يجريه كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ، يشكل انتهاكاً للنص الخاص  
بوقف إطلاق النار في قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ (١٩٤٨) ويتناقض  
مع شروط اتفاقية الهدنة ومع الالتزامات بموجب الميثاق .

ويلاحظ الشكوى بخصوص إجلاء المقيمين العرب عن المنطقة  
المتزوعة من السلاح :

أ - يقرر أنه يجب السماح للمدنيين العرب ، الذين أجلوا  
عن المنطقة المتزوعة من السلاح من قبل حكومة إسرائيل ، بالعودة  
حالاً إلى ديارهم ، وأن على لجنة الهدنة المشتركة الإشراف على  
عودتهم وإعادة تأهيلهم بالطريقة التي تقررها اللجنة ،

ب - يعتبر أنه يجب عدم القيام بأية عملية نقل للأشخاص  
عبر الحدود الدولية ، أو عبر خطوط الهدنة ، أو ضمن المنطقة  
المتزوعة من السلاح دون قرار مسبق من رئيس لجنة الهدنة المشتركة .

ويلاحظ بقلق أنه ، في عدة مناسبات ، قد رفض السماح لمراقبي  
وموظفي هيئة رقابة الهدنة بدخول الأماكن والمناطق التي كانت  
موضوع الشكاوى من أجل القيام بأعمالهم الشرعية ، يعتبر أن على  
الأطراف السماح بمثل هذا الدخول في جميع الأوقات كلما اقتضى

الأمر ذلك ، لتمكين هيئة رقابة الهدنة من إنجاز عملها ، وعليها أن تقدم كل التسهيلات التي يطلبها رئيس لجنة الهدنة المشتركة لهذا الغرض .

يذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتسوية خلافاتها الدولية بالطرق السلمية ، بحيث لا يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر ، ويعبر عن قلقه لفشل إسرائيل وسورية في إحراز تقدم اتباعاً لتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بالعمل لعودة السلام الدائم إلى فلسطين .

يعطي توجيهاته إلى كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ليتخذ الخطوات الضرورية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ بغرض إعادة السلام إلى المنطقة ، ويخوله السلطة ليتخذ الإجراءات الضرورية لإعادة السلام في المنطقة ، وللقيام بمساعده عندما يرى ذلك ضرورياً لدى حكومتي إسرائيل وسورية .

يدعو كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة إلى أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن الامتثال للقرار الحالي .

يطلب من الأمين العام أن يزود كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة بما قد يطلبه من موظفين إضافيين ومساعدة لتنفيذ القرار الحالي وقراري مجلس الأمن رقم ٩٢ (١٩٥١) و ٨٩ (١٩٥٠) .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ٥٤٧ ، ب ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع صوت كالاتي :

مع القرار : البرازيل ، الصين ، إيكوادور ، فرنسا ، الهند ، هولندا ، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يوغسلافيا .

ضد القرار : -

امتناع : الاتحاد السوفياتي .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٨٦ .

## وثيقة رقم (٤)

القرار رقم /١٠٠/ المتعلق بالطلب من "إسرائيل" إيقاف أعمال تصريف المياه في المنطقة المنزوعة السلاح (الحولة).

قرار رقم ١٠٠ (١٩٥٣) بتاريخ ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣.

الطلب من إسرائيل إيقاف أعمال

تصريف المياه في المنطقة المنزوعة

من السلاح ( الحولة )

إن مجلس الأمن ،

وقد أخذ علماً بتقرير كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في فلسطين المؤرخ ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ ، ٢٥

ورغبة منه في تسهيل النظر في المسألة ، دون الإجحاف مع ذلك بحقوق أو مطالب أو مواقف الأطراف المعنية ،

١ - يرى أنه من المرغوب فيه ، من أجل هذه الغاية ، تعليق الأعمال التي بدأت في المنطقة المنزوعة من السلاح في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ في أثناء البحث في المسألة بصورة ملحة من قبل مجلس الأمن .

٢ - يلاحظ بالرضى التصريح الذي أدلى به ممثل إسرائيل في الجلسة ٦٣١ بشأن تعهد حكومته بتعليق الأعمال المذكورة في أثناء هذا البحث .

٣ - يعتمد على ٢٦ كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ليلعب المجلس بشأن تنفيذ ذلك التعهد .

تبنى المجلس هذا القرار . في

جلسته رقم ٦٣١ . بإجماع

الأصوات .

مجلس الأمن ، ٨ تشرين الأول وتشرين الثاني وكتون الأول (أكتوبر ونوفمبر وديسمبر)

في مشروع القرار المتخذ بكلمة "يطلب من ... " غير أن رئيس المجلس قال ، بعد ملاحظة لسيحة للأصل الفرنسي هي " يعتمد على ... " أنظر المصدر نفسه ، الدورة ٨ ، الجلسة رقم

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤ ، نشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٣ ، مج ١ ، ص ١٨٧ .

## وثيقة رقم (٥)

القرار رقم /١١١/ المتعلق بإدانة الهجوم الإسرائيلي على الأراضي السورية

في منطقة بحيرة طبريا بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٥.

قرار رقم ١١١ (١٩٥٦) بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ .  
إدانة الهجوم الإسرائيلي على الأراضي  
السورية في ١١ كانون الأول (ديسمبر)  
١٩٥٥ (منطقة بحيرة طبريا)

إن مجلس الأمن ،

إذ يذكر قراراته رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في ١٥ تموز (يوليو)  
١٩٤٨ ، و ٧٣ (١٩٤٩) الصادر في ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ،  
و ٩٣ (١٩٥١) الصادر في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ ، و ١٠١  
(١٩٥٣) الصادر في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ ، و ١٠٦  
(١٩٥٥) الصادر في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٥ ،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار تصريحات ممثلي سورية وإسرائيل وتقارير  
كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في فلسطين،<sup>٣٦</sup> عن  
الشكوى السورية من أن قوات الجيش الإسرائيلي النظامية قامت  
بهجوم ضد قوات الجيش السوري النظامية في الأراضي السورية في  
١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ،

وإذ يلاحظ أنه ، وفقاً لتقرير كبير المراقبين ، كان هذا العمل  
الإسرائيلي انتهاكاً مقصوداً لنصوص اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل  
وسورية ،<sup>٣٧</sup> بما في ذلك تلك المتعلقة بالمنطقة المنزوعة من السلاح ،  
التي عبرتها القوات الإسرائيلية التي دخلت سورية ،

وإذ يلاحظ كذلك ، دون إجحاف بالحقوق الأساسية للطرفين  
و بمطالبيهما ومواقفهما ، أنه ، وفقاً لتقارير كبير المراقبين ، كان  
هناك تدخل من قبل السلطات السورية في الأعمال الإسرائيلية في  
بحيرة طبريا ، مما يتعارض مع شروط اتفاقية الهدنة العامة بين  
إسرائيل وسورية ،

١ - يعتبر أن هذا التدخل لا يبرر ، في أي حال من الأحوال ،  
العمل الإسرائيلي .

٢ - يذكر حكومة إسرائيل بأن المجلس كان قد سبق وأدان  
العمل العسكري الذي يخرق اتفاقيات الهدنة العامة ، سواء أكان  
يقصد منه الانتقام أم لا ، ودعا إسرائيل إلى أن تتخذ إجراءات  
فعالة لمنع هذه الأعمال .

٣ - يدين هجوم ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ كإنتهاك

الأمن، السنة ١٠، ملحق تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول (أكتوبر ونوفمبر وديسمبر) ١٩٥٥، وثيقة A.d.1  
ملحق الخاص رقم ٢.

فاضح لنصوص قراره رقم ٥٤ (١٩٤٨) الخاصة بوقف إطلاق النار ، ولشروط اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية ، ولالتزامات إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

٤ - يعرب عن قلقه الشديد لعدم امتثال إسرائيل لالتزاماتها .  
٥ - يدعو حكومة إسرائيل إلى أن تفعل ذلك في المستقبل ، وإلا اضطر المجلس إلى النظر فيما يلزم اتخاذه من إجراءات أخرى بموجب الميثاق للحفاظ على السلام أو لإعادته .

٦ - يدعو الطرفين، إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة بشأن احترام خط الهدنة الفاصل والمنطقة المتروعة من السلاح .

٧ - يطلب من كبير المراقبين، أن يتابع السعي لتطبيق اقتراحاته من أجل تحسين الوضع في منطقة بحيرة طبريا دون الإجحاف بحقوق ومطالب ومواقف الطرفين ، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس حين، يكون ذلك مناسباً بشأن مدى نجاح جهوده .

٨ - يدعو الطرفين إلى ترتيب تبادل فوري لجميع الأسرى العسكريين. مع كبير المراقبين .

٩ - يدعو كلا الطرفين إلى التعاون مع كبير المراقبين في هذه الناحية وفي جميع النواحي الأخرى ، من أجل تنفيذ نصوص اتفاقية الهدنة العامة بنية حسنة ، وبصورة خاصة إلى الاستفادة استفادة تامة من أجهزة لجنة الهدنة المشتركة لتفسير نصوصها وتطبيقها .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ٧١٥ ، بإجماع الأصوات .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٩٠.



## وثيقة رقم (٦)

القرار رقم ١٧١/ المتعلق بإدانة "إسرائيل" لهجومها على منطقة طبريا في ١٦ -  
١٧/٣/١٩٦٢.

قرار رقم ١٧١ (١٩٦٢) بتاريخ ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٢  
إدانة إسرائيل لهجومها على  
منطقة طبريا في ١٦ - ١٧  
آذار (مارس) ١٩٦٢

إن مجلس الأمن ،

إذ يذكر قراره رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ ، ورقم ٩٣ (١٩٥١) الصادر في ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، وقد نظر في تقرير<sup>٤٦</sup> كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في فلسطين بشأن النشاطات العسكرية في منطقة بحيرة طبريا وفي المنطقة المنزوعة من السلاح ،

وقد استمع إلى تصريحات ممثلي سورية وإسرائيل ، وقد شعر بقلق عميق ازاء التطورات في المنطقة التي جرت خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسورية ،<sup>٤٧</sup> وإذ يذكر ، بصورة خاصة ، تصوص المادة ٢ الفقرة ٤ من الميثاق والمادة ١ من اتفاقية الهدنة العامة ،

وإذ يلاحظ بالرضى أنه قد تم وقف إطلاق النار ،

١ - يشجب الأعمال العدائية المتبادلة بين سورية وإسرائيل التي بدأت في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ ، ويدعو الحكومتين المعنيتين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب المادة ٢ الفقرة ٤ من الميثاق ، وذلك بالامتناع من التهديد بالقوة ومن استعمالها أيضاً .

٢ - يعود فيؤكد قراره رقم ١١١ (١٩٥٦) الصادر في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ الذي أدان عمل إسرائيل العسكري في خرق اتفاقية الهدنة العامة ، سواء أكان يقصد منه الانتقام أم لا .

٣ - يقرر أن هجوم إسرائيل في ١٦-١٧ آذار (مارس) ١٩٦٢ يشكل انتهاكاً فاضحاً لذلك القرار ، ويدعو إسرائيل إلى الامتناع بدقة من مثل هذا العمل في المستقبل .

٤ - يؤيد الإجراءات التي أوصى بها كبير المراقبين لتعزيز قدرة هيئة رقابة الهدنة على المحافظة وإعادة السلام وعلى الكشف وردع الحوادث المقبلة ، ويدعو السلطات الإسرائيلية والسورية إلى مساعدة كبير المراقبين على تنفيذها في وقت قريب .

الأمن، السنة ١٧، ملحق ملحقون الثاني وضباط وآذار (يناير وفبراير ومارس)

S/5102

ملحق الخاص رقم ٢.

٥ - يدعو كلا الطرفين إلى التقيد الدقيق بوقف إطلاق النار الذي نظمه كبير المراقبين في ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٢ .

٦ - يدعو إلى مراعاة دقيقة للمادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة ؛ التي تنص على إبعاد القوات المسلحة عن المنطقة المتزوجة من السلاح ، ومرفق ٤ من تلك الاتفاقية ، الذي يضع حداً لعدد القوات في المنطقة الدفاعية ، ويدعو حكومتي إسرائيل وسورية إلى التعاون مع كبير المراقبين في إزالة كل انتهاك لها .

٧ - يدعو حكومتي إسرائيل وسورية إلى التعاون مع كبير المراقبين في أدائه مسؤولياته بموجب اتفاقية الهدنة العامة وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة ، ويحث على الإسراع في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لاعادة إحياء لجنة الهدنة المشتركة وللاستفادة كلياً من أجهزة الهدنة المشتركة .

٨ - يطلب من كبير المراقبين أن يقدم تقريراً عن الوضع بحسب كون ذلك ملائماً .

تبنى المجلس هذا القرار ، في  
جلسته رقم ١٠٠٦ ، ب - ١٠  
أصوات مقابل لا شيء وامتناع  
صوت واحد كالاتي :

مع القرار : تشيلي ، الصين ، غانا ، ايرلندا ، رومانيا  
الاتحاد السوفياتي ، الجمهورية العربية المتحدة ،  
المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،  
فنزويلا .

ضد القرار : -

امتناع : فرنسا .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٩٤ .

## وثيقة رقم (٧)

نص المرسوم التشريعي الخاص بإحداث محافظة القنيطرة عام ١٩٦٤.

مرسوم تشريعي رقم ١٣٣/٥١

"مجلس الرئاسة"

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت يرسم ما يلي:

المادة ١- تحدث محافظة مركزها مدينة القنيطرة وتسمى باسمها وتتألف

من:

أ- منطقة القنيطرة الحالية.

ب- قرى (سحبنا، حفر، طرنجة، جباتا الخشب) فضلاً عن

منطقة قطنا التابعة لمحافظة دمشق.

ج- منطقة الزوية ما عدا ناحية الشجرة فتتصل عنها وتربط

بمركز محافظة درعا.

المادة ٢- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.

صدر عن مجلس الرئاسة

دمشق في ٢٧/٨/١٩٦٤

المصدر: الحسكبر، مرجع سابق، ص ٢٨.

## وثيقة رقم (٨)

القرار رقم /٢٣٥/ المتعلق بموافقة "إسرائيل" وسورية على وقف إطلاق النار في  
١٩٦٧/٦/٩.

قرار رقم ٢٣٥ (١٩٦٧) بتاريخ ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧  
موافقة إسرائيل وسورية على وقف  
إطلاق النار وطلب وقف الأعمال  
العدائية فوراً

إن مجلس الأمن ،

إذ يذكر قراره ٢٣٣ (١٩٦٧) ، وقراره ٢٣٤ (١٩٦٧) ،  
وإذ يلاحظ أن حكومتي إسرائيل وسورية قد أعلنتا قبولهما  
المتبادل لطلب المجلس وقف إطلاق النار ،  
وإذ يلاحظ بيانات مندوبي سورية وإسرائيل ،  
١ - يؤكد قراراته السابقة بشأن وقف إطلاق النار فوراً ووقف  
الأعمال العسكرية .

٢ - يطلب وقف الأعمال العدائية فوراً .

٣ - يطلب من الأمين العام أن يقوم باتصالات فورية بحكومتَي  
إسرائيل وسورية لتدبير استجابتهما الفورية للقرارات السابقة الذكر ،  
وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في وقت لا يزيد على ساعتين  
منذ الآن .

تبني المجلس هذا القرار ، في  
جلسته رقم ١٣٥٢ ، بإجماع  
الأصوات .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة  
الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٩٦.

## وثيقة رقم (٩)

القرار رقم /٢٤٢/ المتعلق بمسألة إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط"

والصادر بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٧.

قرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .  
إقرار مبادئ سلام عادل ودائم  
في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن ،  
إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق  
الأوسط ،  
وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ، والحاجة  
إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة  
أن تعيش فيه بأمان ،  
وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء يقبلها ميثاق الأمم  
المتحدة ، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق ،  
٢ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل  
ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :  
أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي  
التي احتلتها • في النزاع الأخير ،  
ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام  
واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها  
السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ،  
حرية من التهديد بالقوة أو استعمالها .  
٢ - يؤكد أيضاً الحاجة إلى :  
أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في  
المنطقة ،  
ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ،  
ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة  
في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من  
السلح .  
٣ - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى  
الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية  
إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً  
لأحكام هذا القرار ومبادئه .  
٤ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن  
بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .  
تبنى المجلس هذا القرار ، في  
جلسته رقم ١٣٨٢ ، بإجماع  
الأصوات .

النص الفرنسي والاسباني : من الأراضي المحتلة da Territoires Occupés .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤،

نشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ١٩٧-١٩٨.

وثيقة رقم (١٠)

طلب من مديرية شؤون النازحين إلى الحكومة السورية يتعلق بزيادة المعونات المالية  
للأسر النازحة من الجولان.

الجمهورية العربية السورية  
وزارة الإدارة المحلية والبيئة  
محافظة القنيطرة  
مديرية شؤون النازحين بالقنيطرة

الرقم /  
التاريخ / /

الموضوع: \_\_\_\_\_

يبلغ الأجمالي المرزحة ستون ألفاً مع إحدى عشرة ألفاً وخمسة مائة وخمسة وعشرون فقط  
٢١٧.٠٩٠٠ ستة ملايين ومائتين وستون ألفاً وخمسة مائة وخمسة وعشرون فقط  
عشر سنين

المقررات ١

١- زيادة الامانة لنقدية المقيمة للائحة المدونة من شخص  
واحد او شخصين من ١٧٥١ ل.د. الى ١٨٠٠ ل.د. في ١٥/١٠/٢٠٠١  
مكرر

٢- زيادة الامانة لنقدية المقيمة للائحة المدونة من ١٣٠٠ ل.د. الى  
١٥٠٠ ل.د. في ١٥/١٠/٢٠٠١  
مكرر

٣- زيادة رقبليات تنفيذية من راسم معيب الجوزة ومجرباً  
منع العاجز من صمياً بطاقات نقدية جديدة استناداً ومبشراً  
النافذة صمياً بوجه حالها ليرة عا جاز من صمياً وخرفاً ورسم  
٤٤٠٠٠ ل.د.

المصدر: محافظة القنيطرة، مديرية شؤون النازحين، الأرشيف.

## وثيقة رقم (١١)

قرار القيادة المصرية شن الحرب بالتعاون مع القيادة السورية ضد "إسرائيل"

الصادر في ١٠/٥/١٩٧٣.

توجيه إستراتيجي من رئيس الجبهة العربية  
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

ال : الفريق أول أحمد اسماعيل علي  
وزير الخارجية والقائد العام للقوات المسلحة

١- بناء على التوجيه السياسي الصادر لكم من  
ف أول أكتوبر ١٩٧٢ وبإشارة الظروف الحالية بالوقت  
السياسي والإستراتيجي :

قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ الواجبات الإستراتيجية بـتفسير :

٢- إزالة الجورديسكي التي كجزء من المهود بنار وإعتبار من  
يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٢

ب- تجسيد العمل أكبر ضائر ممكنة من الجورديسكي وإحداث  
ج- العمل على تدمير الذرة المتعددة المراحل متتالية ميبه نموذج  
إمكانات وقدرات القوات المسلحة

٣- تنفيذ الخطط لإزالة القوات المسلحة المصرية منقورة أو بالقرار من  
القوات المسلحة السورية

أحمد اسماعيل علي  
رئيس الجبهة

١٠ رمضان ١٩٧٢ هـ  
١٠ أكتوبر ١٩٧٢ م

المصدر: إنترنت، WWW. EL-SADAT- Documents.com

## وثيقة رقم (١٢)

صورة للصفحة الأولى من نص الرسالة التي بعث بها الرئيس أنور السادات

إلى الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٣.



المصدر: إنترنت، WWW. EL-SADAT- Documents.com



وثيقة رقم (١٣)

صورة رد من الرئيس حافظ الأسد على رسالة الرئيس أنور السادات بتاريخ  
١٩٧٣/١٠/٩ .

سرور جيداً

بقيادة

رقم الوثيقة والتاريخ ٢٣٤١-١٩	رقم القرية ٣ (١٥٥٥٠٠٠٠)	موضوع
		إلى
		من

من الرئيس حافظ الأسد  
إلى السيد الرئيس السادات

صباحاً  
والعشاء

١- لم اتدرب من السوفيت التخليل لوقت اطلاق النار وغريب ان يتحدث التفسير بهذا الشكل ولد كان ( الذي قلته لوم ) ان وقت اطلاق النار مره  
بصغير الارض .

٢- ليست هناك اى اسباب في المحرك دعوا لوقت اطلاق النار ، ان المدرجة  
صغير بشكل جيد ، واطلاق بالقوات الاسرائيلية اكبر الضائر بالرجوع  
والاحتاد وقد تم على الان تحرير اكثر من نصف بردهات الدولان .

٣- نساخرنا ان الحدود الطبيعية وبحري بشكل منتظم اصحوا واصادونا .

٤- ليس للعراق علاقة بناصموا واصادونا وليس في العراق فاشرهما تحتاج  
الشيء .

٥- سادع كمرشوع وقت اطلاق النار لا يتم الا بالاطلاق بيدها ولا احتياط  
ان مثالا ما لا ان نصيحتنا هذا الموضع .

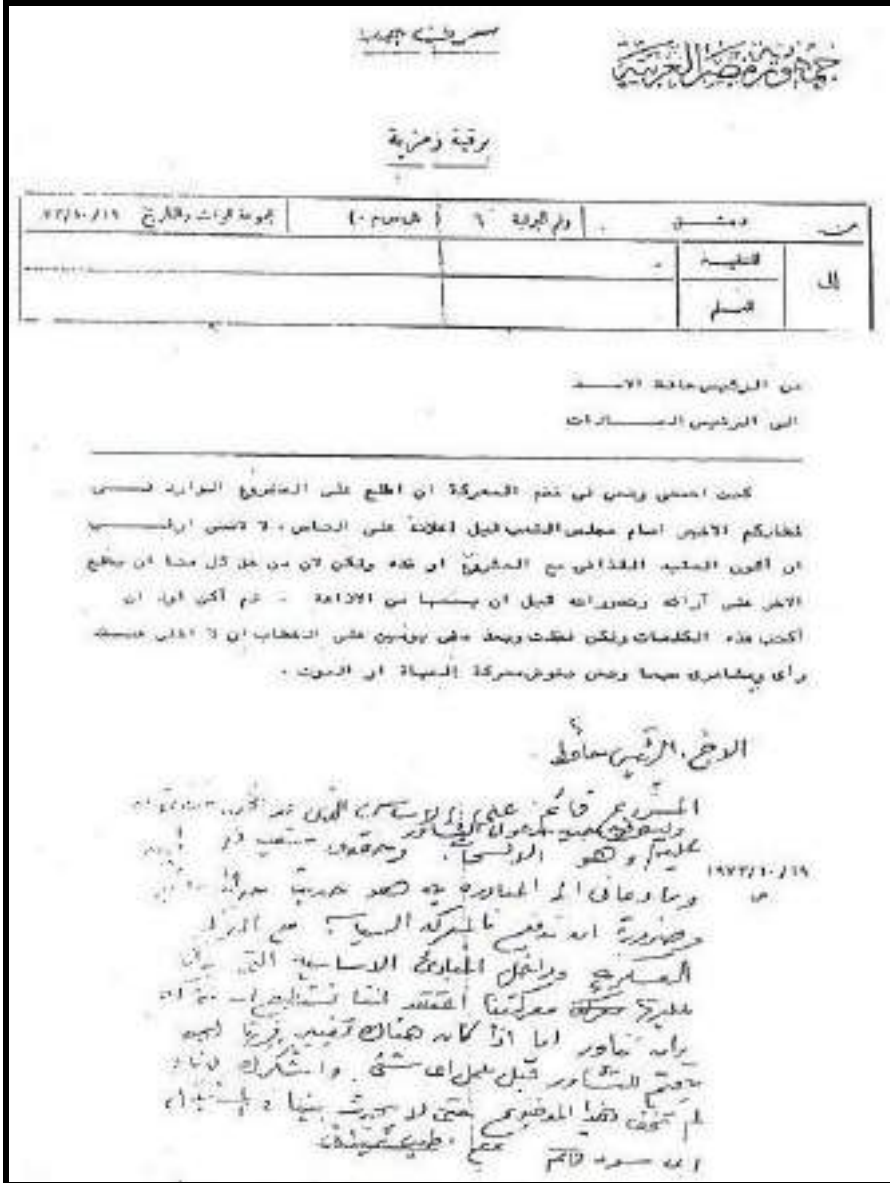
وقلتما : اعرض لكم الخبر الصيرين

أخوكم  
( حافظ الأسد )

١٩٧٣-١٠-٩  
م

وثيقة رقم (١٤)

صورة برقية من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس أنور السادات  
وردة الرئيس السادات عليها بخطه بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٣.



## وثيقة رقم (١٥)

صورة البرقية التي قال الجانب المصري أن الرئيس السادات أرسلها للرئيس حافظ الأسد في الساعة الثانية من صباح يوم السبت ٢٠/١٠/١٩٧٣.

(النص المصري للبرقية)



المصدر: إنترنت، WWW. EL-SADAT- Documents.com



## وثيقة رقم (١٧)

صورة برقية لرد الرئيس حافظ الأسد على برقية الرئيس السادات بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٣.

(النص المصري للبرقية)



برقية

رقم ٢١ بتاريخ ٢١/١٠/٧٣

من الرئيس حافظ الأسد  
إلى الرئيس أنور السادات

تلقت رسالتكم أمس صباحاً، الشاكر، أفي بعد وصول الترقية  
- أود - أن أعيد النظر مرة أخرى في الموقف العسكري على الجبهة  
الشمالية وعلى خطي القناة وخرجت باستدحاج وهو ان الوضع لا يدعنا  
إلى التشاؤم وادء بالامكان ان نحتمس الصراع مع القوات المعادية  
سواء منها تلك التي اجتازت القناة إلى الضفة الغربية أما تلك  
الموجودة أمام قواتنا في الضفة الشرقية ، يمكن ان يؤدي استمرار  
التحالف وتحطويهه إلى تدمير القوات المعادية التي عبرت القناة ،

أفي السادات

قد يكون من الضروري رفع معذوبات الخوانشا العسكريين فبمجرد  
هرق العدو للجبهة لا يعني ان النصر أصبح في جانبه ، فقد خسر  
الجبهة الشمالية منذ أيام ولكن العمود المسند والتحال العديس  
في الخطوط والمواع الممثلة يدقمنا إلى مزيد من التفاوض يوم  
بعد يوم ، فقد أولدنا الفرق عند مواقع معينة وادش واشق  
ادنا مستعيد منطقة الشرق في الأيام القليلة المقبلة ، نسس  
تقديرى ان المهم بالنسبة لنا جميعاً ان تصمد جيوشنا بمعذوبات  
عالية

( يتبع )

المصدر: إنترنت، WWW. EL-SADAT- Documents.com

## وثيقة رقم (١٨)

صورة برفية لرد الرئيس حافظ الأسد على برفية الرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢١ وييدي فيها تفاؤله من سير المعارك .  
(النص السوري للبرقية)



المصدر: دياب وخولي، المنعطف الكبير، سلسلة حرب تشرين، مرجع سابق، ص ١١٦.

## وثيقة رقم (١٩)

القرار رقم ٣٣٨/ الصادر بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣، والمتعلق بطلب وقف إطلاق النار

والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢/ بجميع أجزائه.

قرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ .

طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى

تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن ،

١ - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه .

٣ - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملازم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

تبني المجلس هذا القرار ، في

جلسته رقم ١٧٤٧ ، ب - ١٤

صوتاً مقابل لا شيء كالاتي :

مع القرار : استراليا ، النمسا ، فرنسا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ،

كينيا ، بنما ، بيرو ، السودان ، الاتحاد السوفياتي ،

المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

يوغسلافيا .

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، نشر: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، مج١، ص ٢١٠.

## وثيقة رقم (٢٠)

صورة برقية من الرئيس أنور السادات إلى الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٣ يؤكد فيها عدم انفراده بالحل ووقف إطلاق النار مع أمريكا وعدم تركه سورية وحيدة في المعركة.

سرى للغاية

جمهورية مصر العربية

برقية رمزية صادرة

من السيد الرئيس \_\_\_\_\_ إلى الرئيس حافظ الأسد \_\_\_\_\_ رقم ( )

موزت في ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٣ الساعة \_\_\_\_\_

عذرت في ١ / ١ / ١٩٧٣ الساعة \_\_\_\_\_

---

إلى الرئيس حافظ الأسد .

تحياتي .

اطلقت أمريكا معنا على زيارته يقوم بها كيمبجر لعصر يوم ٦ دولمبجر  
وسيعلم يوم ٣١ أكتوبر في البلدين بيان بهذا الشأن .

أريدك ان تعرف أنني سأستمع وأن أية مباحثات سأفتاؤها لن تكون  
للجبهة المصرية فقط وإنما للبيعتنا السورية المصرية تحت المبدأين اللذين  
بدأنا عليهما معركتنا وهما لا حلريط لن نغير من الأرض ولا مساوية على حقوق  
فلسطين .

وكما اطلقنا دائما فان اي شيء يمس سوريا سيكون مرجعه لكم وسأعلم  
كيمبجر بذلك .

وأرجو ان لا يذاع من هذه الزيارة شيء قبل صدور المباحثات الرسمية .

المصدر: إنترنت، WWW. EL-SADAT- Documents. com



## وثيقة رقم (٢١)

صورة رسالة من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس أنور السادات  
يعرب فيها عن عدم تفاؤله بمؤتمر جنيف للسلام عام ١٩٧٣.

رئاسة الجمهورية \*

مسكرتنا ربة الرئيس حافظ الأسد \*

رسالة \*

من \*\* السيد الرئيس، حافظ الأسد \*

إلى \*\* السيد الرئيس، السادات \*

الإخ السيد الرئيس السادات اني لا أرى في الأمر ما يبعث على  
التفاؤل في هذا لنا إلى مؤتمرات السلام من حيث أنه مستحيل  
تطاعتنا العادلة ويبدو لي، من خلال موقفة بعض الدول الكبرى،  
ومن خلال تصرفات وتصريحات المسؤولين في إسرائيل والتي ما  
زال طابعها المزد والتكبر الفارغان ليس من حقنا أن نعلق  
آمال كبيرة على هذا المؤتمرات وقد يكون علمنا أن نعد  
التفكير لموقفنا من ولا اعتد، أن نرفض المؤتمرات مباشرة طالما  
اننا قلنا بالقرار // رقم ٢٢٢٨ // بل أن نتمسك بتنفيذ القرار  
ككل فالقرار يعر، مادة الثانية على التنفيذ الفوري للقرار  
// رقم ٢٢٢٢ // القاض بالانسحاب ونص أيضا في مادة الثالثة على  
البدء فوراً باتصال لتعاجل عقد مؤتمرات السلام \*

فلماذا نعمل من أجل المادة الثالثة ونتجاوز المادة الثانية  
فأرى أن لا نذهب إلى مؤتمرات السلام قبل البدء بتنفيذ الانسحاب  
طبقاً للمادة الثانية وهذا الموقف لن يكون // مرفوضاً // من قبل  
العالم \* أنه عادل ومتطابق مع قرارات الأمم المتحدة ومع القرار  
// رقم ٢٢٢٨ // بالذات \*

وتقبلوا فائق تحميتي \*

\*\* السيد الرئيس حافظ الأسد \*\*

## وثيقة رقم (٢٢)

صورة رد من الرئيس أنور السادات على رسالة الرئيس حافظ الأسد بخصوص مؤتمر السلام عام ١٩٧٣.

من السيد الرئيس أنور السادات  
إلى السيد الرئيس حافظ الأسد  
.....

الأخ السيد الرئيس حافظ الأسد ..

رودت طابقتنا دائماً بتعظيمكم الشاكره بتميزكم للسلام والتي تراءى بها بالأساس في  
الواقعة .. والتي لا شك وبكم الرأي من أن حلفاء بعض الدول الكبرى من خلال حيلها بها  
وتكاد تكون صوباً من المصالحات في إسرائيل قد لا يبعد على هذا الرأي كثير ..

وأعني لا تشرك بكم في الرأي كذلك أنه لا يمكنكم رفض التوجه من قبلنا بالمال  
تشدداً بالقرار رقم ٢٢٢٨ وتعلقكم بهنالك من أي أن العداء من المواقف من  
استدرة القرار رقم ٢٢٨ أي العمل على تنفيذ القرار رقم ١٤١ الصادر ذكره في  
الفترة السابقة من ذلك القرار . كما أورد أن الحق أمامكم أن القرار رقم ٢٢١  
من وهو الذي يتقرر بالاصحاب - كما ذكره من في بروتوكولنا - كما نرى ذلك من  
أخيراً أخرى موصية بالاصحاب - وأن الاصحاب كان أيضاً التي أن ينتظر إلى التبرار  
ككل أي أن يمتد في عسك سعودي . وهذا شأن الاصحاب إلى تطوط في بروتوكول  
سنة ١٩٦٧ - يتكون من الأمور التي سببتهما السور - غير وأنه بالنظر لا يمكن  
تحقيقه قبل هذا السور - وهذا وأيضاً نواتج من أنكم يفتون بعدى الحاج  
الاصحاب السوفيتي وشاكره في ذلك الولايات المتحدة على الاقرار بتطور  
سور - غير السلام من حيث استناداً من ٢١٤٤ ديسمبر الجاري  
ويستأذي مع هذا اهتمام العالم بالسور - غير والاحمال المعقولة عليه -  
ويحتمل أيضاً ما بذلك أن الأخير الذي أريد القتل العكسي الذي يحدث إذا ما  
تلقينها عن السور -

يرجع أنني من الامتياز لكل هذه العوامل وسيتأتى لا أرى ثقلاً ربما سدى  
الاصحاب العسكري والعمل في المحيط السياسي بالرقم مما يمكنه السبيل  
الاعتراف من اثبات ومصاب - لتعلقكم حول لقول على أنه لا يوجد فرق من  
الذهاب إلى السور - صور ما دام القرار في البداية من أيدينا - تقبل ما نرفعه  
وتنظرنا لا يتفق مع معالجة القضية .

ولأننا نرى بسلامة السياسة أن أشير إلى البداية من البداية الذي ليسه وزير  
شؤوننا وشؤوننا من حيث وزير الخارجية السوري وسماوسه -  
وإذا أمكن أن التمسك بين الوزراء من هذا طريقه الولد السوري الجديد  
بالأمر في يومه هذه الفترة ليسر بالقبول سطر - يتقدم أهلاً لنا بالقبول -





وتدبرنا ١٤١٤ هـ الموافق ١٩٧٣

السيد الرئيس  
أنور السادات

وثيقة رقم (٢٣)

الصفحة الأولى من نص بروتوكول تشكيل قوات مراقبي فصل القوات التابعة للأمم

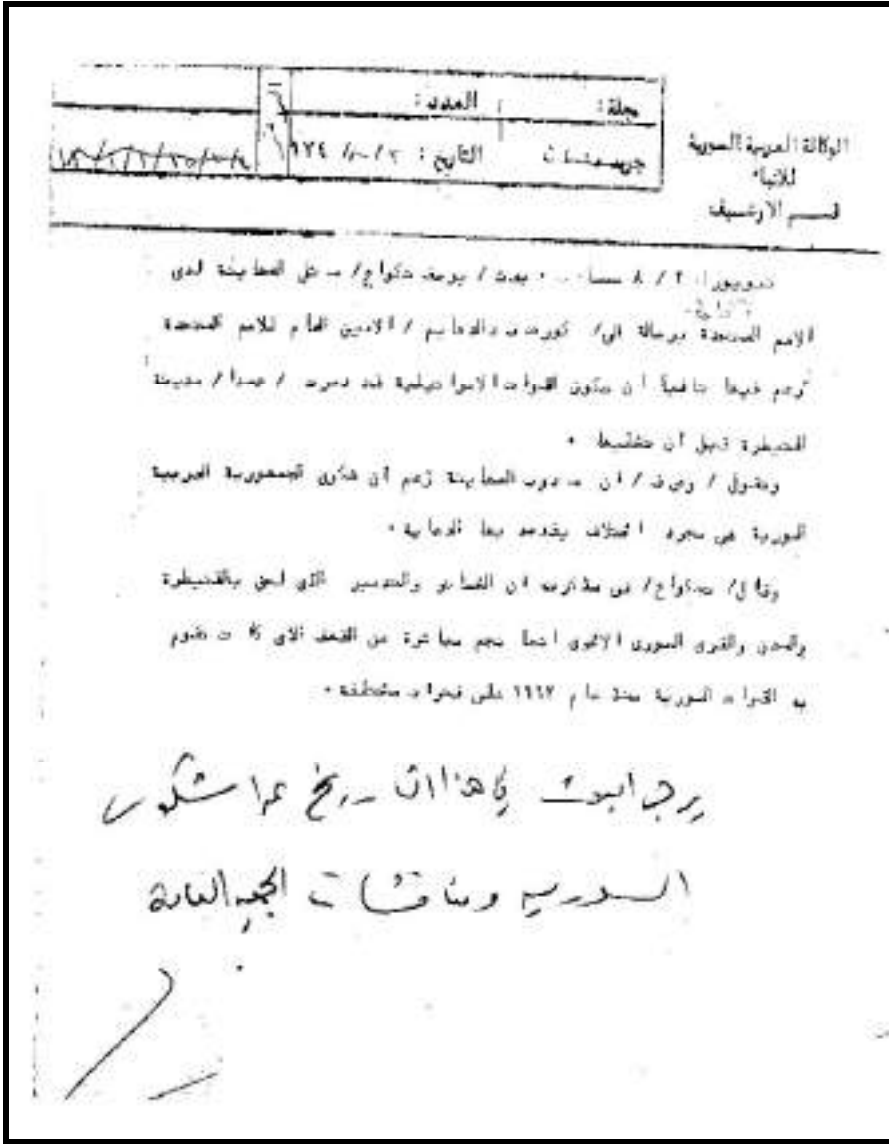
المتحدة في الجولان

<b>PLAN OF SEPARATION OF FORCES</b>		
<b>ANNEX TO THE AGREEMENT OF THE DISENGAGEMENT OF JUNE 5TH 1974</b>		
For ISRAEL 	For SYRIA 	WITNESS 
Herzl Shafir Major General Israeli Delegation	Adnan Wajih Tayara Brigadier General Syrian Delegation	 Ensis Siilasvuo Lieutenant General United Nations

المصدر: The Golan Journal, op. cet, p. 5

وثيقة رقم (٢٤)

تقرير لوكالة سانا العربية السورية للأبناء بخصوص تدمير مدينة القنيطرة من قبل القوات "الإسرائيلية" قبل انسحابها منها عام ١٩٧٤.



المصدر: الوكالة العربية السورية للأبناء (سانا)، الأرشيف.

## وثيقة رقم (٢٥)

معاهدة الصداقة والتعاون بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والجمهورية العربية السورية

التي وقعت في موسكو، بتاريخ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠.

إن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والجمهورية العربية السورية، استيحاء من الرغبة في تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتعاون الشامل القائمة بينهما، وفقاً لمصالح شعبي كلا الدولتين وقضية السلام والأمن في العالم بأسره وترسيخ الانفراج الدولي وتطوير التعاون السلمي بين الدول، وتصميمًا منها كل التصميم على المواجهة بالردع الثابت لسياسة العدوان التي تشنها الإمبريالية وأعوانها، ومواصلة النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية في كافة أشكالها وظواهرها، بما فيها الصهيونية، والوقوف إلى جانب الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، وإعارة الأهمية البالغة لمواصلة التعايش بين كلا البلدين في قضية إحلال السلام العادل والوطيد في الشرق الأوسط، وتأكيداً للإخلاص لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن ضمنها مبدأ احترام السيادة والاستقلال الوطني وحرمة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلي، قررا عقد هذه المعاهدة واتفقا على ما يلي:

المادة رقم ١ - يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان عزمهما على تطوير وتعزيز روابط الصداقة والتعاون بين كلتا الدولتين والشعبين في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والعلمي التكنيكي والثقافي والمجالات الأخرى، على أساس مبادئ التكافؤ والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة والاستقلال الوطني وحرمة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض.

المادة رقم ٢- سوف يعمل الطرفان الساميان المتعاقدان بكل السبل على تعزيز السلام وأمن الشعب وانفراج التوتر الدولي، وتجسيده في أشكال ملموسة من التعاون بين الدول، وتسوية قضايا الخلافات بالطرق السلمية، والإقضاء من ممارسة العلاقات الدولية لأية ظواهر لسياسة الهيمنة والعدوان. وسوف يتعاون الطرفان بنشاط مع بعضهما البعض في إنجاز مهام إيقاف سباق التسلح ونزع السلاح الشامل والتام، بما فيه النووي، تحت إشراف دولي فعال.

المادة رقم ٣- إن الطرفين الساميين المتعاقدين، استرشاداً بالإيمان بمساواة كافة الشعوب والدول، بصرف النظر عن العنصر والعقيدة، يدينان الاستعمار والعنصرية والصهيونية، باعتبارها أحد أشكال وظواهر العنصرية، ويؤكدان مجدداً عزمهما على خوض النضال ضدها بلا هوادة. وسوف يتعاون الطرفان مع الدول الأخرى في قضية تقديم الدعم إلى التطلعات العادلة لدى الشعوب في نضالها ضد الإمبريالية من أجل التصفية النهائية والتامة للاستعمار والسيطرة الأجنبية، ومن أجل الحرية والتقدم.

المادة رقم ٤- إن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يحترم السياسة التي تنتهجها الجمهورية العربية السورية لعدم الانحياز، والتي تشكل عاملاً مهماً لصيانة وتعزيز السلام العالمي والأمن الدولي، وتخفيف حدة التوتر الدولي. وتحترم الجمهورية العربية السورية السياسة المحبة للسلام التي ينتهجها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والرامية إلى تعزيز الصداقة والتعاون مع كافة البلدان والشعوب.

المادة رقم ٥- إن الطرفين الساميين المتعاقدين سوف يطوران ويوسعان ممارسات تبادل الآراء والمشاورات المنتظمة بصدد قضايا العلاقات الودية، وبصدد المشاكل

الدولية التي تهم كلا الجانبين، وبالدرجة الأولى بصدد مشاكل الشرق الأوسط. وإن المشاورات وتبادل الآراء سوف تجري على المستويات المختلفة، وبالدرجة الأولى عن طريق لقاءات الشخصيات الرسمية القيادية لكلا الجانبين.

المادة رقم ٦- في حالة نشوء أوضاع تهدد السلام أو أمن أحد الجانبين أو تخل بالسلام والأمن في العالم، سوف يشرع الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً في الاتصال بين بعضهما البعض بهدف تنسيق مواقفهما، والتعاون لإقصاء الخطر وإعادة السلام.

المادة رقم ٧- سوف يحقق الطرفان المتعاقدان الساميان تعاوناً وثيقاً وشاملاً في تهيئة الظروف لصيانة وتطوير المنجزات الاجتماعية والاقتصادية لشعبيهما، واحترام سيادة كل طرف منهما على موارده الطبيعية.

المادة رقم ٨- سيعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على التعزيز والتوسيع باطراد لتقديم المنفعة المتبادلة في المجالين الاقتصادي والعلمي التكنيكي، وتبادل الخبرات بينهما في مجال الصناعة والزراعة والري والموارد المائية واستخدام النفط والموارد الطبيعية الأخرى، وكذلك في مجالات الاتصالات والمواصلات والمجالات الأخرى للاقتصاد ومجالات الملاكات الوطنية، وسوف يوسع الجانبان التجارة والملاحة البحرية بينهما على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية.

المادة رقم ٩- سوف يواصل الطرفان الساميان المتعاقدان تطوير التعاون وتبادل الخبرة في مجال العلم والفن والأدب والتعليم والصحة والإعلام والسينما والسياحة والرياضة والمجالات الأخرى. وسوف يعمل الطرفان على توسيع الاتصالات والتعاون بين هيئات سلطة الدولة والمنظمات الحالية، ومن ضمنها النقابات

والمنظمات الاجتماعية الأخرى والمؤسسات الثقافية والعلمية، وفقاً لأغراض التعرف الأعمق على حياة وعمل وخبرة ومنجزات شعبي كلا البلدين.

المادة رقم ١٠ - سوف يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان تطوير التعاون في المجال العسكري على أساس الاتفاقيات المعقودة بينهما بهذا الصدد، وفقاً لمصالح تعزيز قدرتها الدفاعية.

المادة رقم ١١ - يعلن كل طرف من الطرفين المتعاقدين الساميين أنه لن يتمي إلى أحلاف أو يشارك في أي تكتل للدول وكذلك في أعمالها أو تدابيرها الموجهة ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر.

المادة رقم ١٢ - يعلن كل طرف من الطرفين المتعاقدين الساميين أن تعهدهات حسب الاتفاقيات الدولية السارية المفعول لا تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة، ويتعهد بالامتناع عن أية اتفاقيات دولية لا تنسجم معها.

المادة رقم ١٣ - إن أية خلافات قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين الساميين بصدد تفسير أو تطبيق أي حكم من أحكام هذه المعاهدة سوف تحل بصورة ثنائية، وفقاً لروح الصداقة والتفاهم والاحترام.

المادة رقم ١٤ - سوف تظل هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاماً، اعتباراً من يوم وضعها في حيز التنفيذ. وإذا لم يعلن أي طرف من الطرفين المتعاقدين الساميين قبل ستة أشهر من انقضاء المدة المشار إليها أعلاه، عن رغبته في إيقاف مفعول المعاهدة، فإنها سوف تبقى سارية المفعول لمدة خمسة أعوام تالية، وهكذا، طالما لم يقدم أي طرف من الطرفين المتعاقدين الساميين قبل ستة أشهر من انقضاء مدة الخمسة أعوام الجارية تنبيهاً تحريراً بصدد نيته في إيقاف مفعولها.



المادة رقم ١٥ - تخضع هذه المعاهدة للإبرام وتوضع في حيز التنفيذ في يوم تبادل وثائق إبرامها، والذي سيجري في دمشق.

صدرت في موسكو يوم ٨/١٠/١٩٨٠ في نسختين باللغتين الروسية والعربية، علماً بأن كلا النصين لهما المفعول نفسه.

عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عن الجمهورية العربية السورية

حافظ الأسد

ليونيد بريجنيف

المصدر: الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، دمشق، الأرشيف.

## وثيقة رقم (٢٦)

القرار رقم /٤٩٧/ الذي عدّ قرار الضم "الإسرائيلي" للجولان ملغياً وباطلاً.

قرار رقم ٤٩٧ (١٩٨١) بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر  
١٩٨١. (٧٤)

اعتبار قرار اسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها واداراتها  
في مرتفعات الجولان السورية المحتلة  
ملغيا وباطلا ومن دون فعالية على الصعيد الدولي

ان مجلس الامن،

وقد نظر في رسالة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية المؤرخة  
في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والمنشورة في الوثيقة (S/14791)،  
واذ يؤكد مجددا ان الاستيلاء على الاراضي بالقوة غير مقبول  
بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس  
الامن ذات الصلة،

١ - يعتبر قرار اسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها واداراتها في  
مرتفعات الجولان السورية المحتلة ملغيا وباطلا ومن دون فعالية  
قانونية على الصعيد الدولي؛

٢ - يطلب من اسرائيل، القوة المحتلة، ان تلغي قرارها فورا؛

٣ - يعلن ان جميع أحكام اتفاقية جنيف المعقودة بتاريخ ١٢ آب/  
أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ما زالت سارية  
المفعول على الاراضي السورية المحتلة من قبل اسرائيل منذ حزيران/يونيو  
١٩٦٧

٤ - يرجو من الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن بشأن  
تطبيق هذا القرار خلال اسبوعين، ويقرر انه في حال عدم امتثال اسرائيل،  
يجتمع مجلس الامن بصورة استثنائية، وفي مدة لا تتجاوز ٥ كانون  
الثاني/يناير ١٩٨٢، للنظر في اتخاذ الاجراءات الملائمة بموجب ميثاق  
الأمم المتحدة.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته  
رقم ٢٣١٩، بالاجماع.

(٧٤) مترجم عن اصله في اللغة الفرنسية. [المحرر]

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٧٥-١٩٨١، مؤسسة الدراسات  
الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، مج٢، ص٢٩٤.

## وثيقة رقم (٢٧)

الوثيقة الوطنية للمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل.

### الوثيقة الوطنية

#### للمواطنين السوريين في المرتفعات السورية المحتلة

تمت الموافقة عليها في اجتماع المجلس الوطني في دمشق بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٤

نحن المواطنون السوريون في المرتفعات السورية المحتلة ، نرى لزماً علينا ان نعلن اننا  
الجهات الرسمية والشعبية في العالم اجمع ، واحتالمة الاسم المتحدة ومؤسستها ، والكرسى الحسام  
العمالي والاسرائيلي ومن اجل الحقيقة والتاريخ بصراحة ووضوح تأمن من حقيقة مولدنا من الاحتلال  
الاسرائيلي ودأبه المستمر لابتلاع شخصيتنا الوطنية وسحاوته ضم الشخصية السورية المحتلة حينما ،  
وتطبيق القانون الاسرائيلي علينا حينما آخر ، وجرنا بشرى مختلفة الاندماج بالكيان الاسرائيلي  
والاستيعاب في بوتقة وتبديد تامين شخصيتنا العربية السورية التي نعتز ونفتخر بالانتماء اليها  
ولا نريد عنها بدلاً ، والتي ورثناها عن اجدادنا الكرام الذين سعدنا من اصلاحهم وأخذنا عنهم  
لبناتنا العربية التي نتكلمها بكل لغز واختراز وليس لنا لغة قومية سواها . واخذنا عنهم اراميسنا  
التمالية على قلوبنا ورثناها أباً من جد مندوب الانسان العربي في هذه البلاد قبل الالف السنين  
اراضينا المجهولة بعرقنا وبدما اعلنا واسلامنا ، حيث لم يقصروا يوماً في الذود عنها وتحريرها من  
كل الغزاة والفاطمين على مر التاريخ ، والتي نقلت العهد على انفسنا ان نبلى ما حيينا اوساً  
ويخلصين لما خلفوه لنا وأن لا نفرط بشئ منه مهما طال زمن الاحتلال الاسرائيلي وسهنا تويست  
الضغوط علينا من قبل السلطة المحتلة لاكرهنا أو اقراضنا اسلمه شخصيتنا ولوكلنا ذلك اقل تضحية  
وعذا موقف يدبني وطبعي جدا أن نقف . وهو موقف كل شعب يتعرض كذا أوجز منه الاحتلال .  
وانطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا واجيالنا القادمة  
أصدرنا هذه الوثيقة .

- ١- هتمة الجولان المحتلة ، هي جزء لا يتجزأ من سورية العربية
- ٢- الجنسية العربية السورية ، صفة لازمة لنا لا تزول . وهي تنتقل من الاباء الى الابناء
- ٣- اراضينا هي ملكية عربية لابنا . يستمتعا السوريين المحتضين ، وكل مواطن تحول له نفسه  
أن يبيع او يتنازل او يتخلى عن شبر شبرا للمحتلين الاسرائيليين بقرعة جريئة كبرى بحسب  
مستمتد وبمجانة ولغنية لا تقتصر .
- ٤- لا نعتزف بأي قرار صادره اسرائيل من اجل لغتنا الكيان الاسرائيلي . ونرفض رفضاً لا تحصى  
قرارات الحكومة الاسرائيلية الهادفة لسلبنا شخصيتنا العربية السورية .
- ٥- لا نعتزف بشرعية الميادين المحلية والمذهبية ، الكونية صحت من قبل الحكم العسكري  
الاسرائيلي وتتلقى تعاميتها منه ، ورئيساً وأعضاء هذه الميادين لا يتاولون بأي حياء سن  
الاحوال .
- ٦- ان الاشخاص اراضين الاحتلال من خلال مواقفهم العلنية ، والذين هم من كافة  
قطاعاتنا الاجتماعية ، هم الجديرون والمؤهلون للاصلاح ما يحتاج في ضمائرهم ونفوس  
أبنائنا مجتمعهم .





## وثيقة رقم (٢٩)

بيان سوري رسمي يشجب ضم "إسرائيل" للجولان، ويحذر من خطورة هذا الإجراء.

بيان سوري رسمي يشجب ضم إسرائيل لمرتفعات  
الجولان ، ويحذر من خطورة هذا الاجراء \* .

دمشق ، ١٤/١٢/١٩٨١ ( البعث ، دمشق )  
( ١٩٨١/١٢/١٥ )

في اطار السياسة العدوانية والتوسعية للعدو  
الاسرائيلي بدءا من عمليات التهديد [ التهوديد ؟ ]  
وبناء المستعمرات والتهجير واضطهاد السكان العرب  
قامت حكومة العدو الاسرائيلي باتخاذ قرار يقضي  
بتطبيق القوانين الاسرائيلية على الاراضي العربية  
السورية المحتلة ان حكومة الجمهورية العربية السورية  
اذ تنبه الرأي العام العربي والمجتمع الدولي الى  
خطورة ومنعكسات هذا الاجراء على الامن والسلم في  
المنطقة وفي العالم توضح ما يلي :

١ - ان سورية تحتفظ لنفسها [ بحق ؟ ] اتخاذ  
الاجراءات المتناسبة مع هذا الخرق الكبير والفاضح  
لميثاق الامم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار  
٣٣٨ .

٢ - ان هذا القرار الاسرائيلي يعني ضما لاراضي  
السورية المحتلة وشن حرب على سورية والغاء لوقف  
اطلاق النار .

٣ - يؤكد هذا القرار الاسرائيلي السياسة العدوانية  
والتوسعية للكيان الاسرائيلي العدواني ويكشف اي  
سلام يريده هذا الكيان ...

ان حكومة الجمهورية العربية السورية اذ تعبر عن  
قلقها العميق ازاء هذه الخطوة العدوانية الجديدة  
لتؤكد انها ستواجه هذا الامر انطلاقا من مسؤولياتها  
الوطنية والقومية وهي تناشد الرأي العام العالمي  
الوقوف الى جانبها لمواجهة هذا التطور الخطير الذي  
ستنعكس آثاره ليس على المنطقة فحسب وانما على  
مجملة الاوضاع الدولية .

هذا ولقد طلبت حكومة الجمهورية العربية السورية  
كخطوة اولى عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن الدولي  
لمعالجة هذا الوضع الخطير الذي يهدد الامن والسلم  
في المنطقة وفي العالم واتخاذ قرار بالغاء الاجراءات

\* صدر هذا البيان بعد ان اعلنت الحكومة الاسرائيلية ،  
في اليوم نفسه ، ضم مرتفعات الجولان .

الاسرائيلية وفرض العقوبات على العدو الاسرائيلي  
تنفيذا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها •  
وفي هذا المجال فان الحكومة السورية تؤكد انها  
لن تدخر جهدا من اجل الدفاع عن ارضها ومصالحها  
الوطنية والقومية وهي تنبه الرأي العام العربي الى  
ما تعده اسرائيل ضد الامة العربية وضد مصالحها  
القومية وتهيب بالحكومات والجاهير العربية ان  
تقدر خطورة الظرف الراهن وما يتطلبه من اجراءات  
ومواقف لمواجهة هذه التطورات الخطيرة •

المصدر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

بيروت، مج ١٧، ط ١، ١٩٨١، ص ٤٩٤.

## وثيقة رقم (٣٠)

تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية رقم ١٧/٥/٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/٧  
حول الإضراب العام للمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل.

<p>رقم الوثيقة: ١٧/٥/٥ الموضوع: الإضراب العام للمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل التاريخ: ٧ نيسان ١٩٨٢</p>	<p><b>مؤسسة الأرض</b> الإشريف</p>
--	---------------------------------------

### تقارير .. تقارير .. تقارير ..

#### إضراب العرب السوريين

#### في الجولان المحتل

منذ الاحتلال الصهيوني للمرتفعات السورية الجولان عام ١٩٦٧، وشمال العرب السوريين في الجولان ضد سلطات الاحتلال في تصاعد مستمر، وتوفد احتدام رفض هذا الاحتلال بشكل متيف واتخذ هيئة الإضراب الوجه، إلى إعلان الكيان الصهيوني ضد الجولان وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليه منذ ١٢/١٩/١٩٨١ حيث سارع أهالي الجولان التحل إلى إعلان تنجيبهم واستنكارهم لهذا الإجراء العدواني التوسعي مؤكداً موقفهم على التصدي له، وحثوا - بحسب سلسلة من الإضرابات والأعمال الاحتجاجية - أهالي الجولان على التوقيع يوم ١٩٨٢/٢/١٤ دعم كل أرجاء الجولان المحتل ..

ففي يوم ١٩٨٢/١/٣ قامت مظاهرة في قرية مجدل شمس ضد تطبيق قوانين الاحتلال على الهلبيات ولدت بالاحتلال وممارساته، كما عقد يوم ١٩٨٢/٢/١٠ اجتماع لممثلي السكان في الجولان للنسب وتقرر خلاله اتخاذ عدد من الخطوات مثل منع عمليات سبي الأراضي من قبل جنود الصراف والتوقف عن الالتزام بأي تكليف قرضي لصالح السلطات الإسرائيلية (مارس ١٩٨٢/٢/١١) كما تقرر قطع أي تعامل مع الكيان الصهيوني. بعد ذلك بدأت عملية جمع توقيع على خريطة نوحية لسلطات الاحتلال يطالب بوجودها سكان الجولان كافة ضد زبالية الاحتلال وهو المحسن أبو صالح الرئيس ما يسمى بالمجلس المحلي في قرية سعلة .. ووجه أهالي الجولان المحتل قبيل تفلاخ الشرايم العنيف يومين تداء إلى هيئة الأمم المتحدة استنكروا فيه الإجراءات الصهيونية في الجولان، وطالبا للضغط الدولية بالتدخل عاجلاً لوقف العمل إذا لم يتسلسوا الرد على مطالبهم فإن حشواي ثلاثة عشر الفا من أهالي الجولان سيعطون أسراباً شاملاً في اقصى الرقبة .. وجاء انفضال أربعة مناضلين في الجولان من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني رداً على هذا النداء وطس الواقف الوطنية الراقصة

الاحتلال، جاء بمثابة الشرارة للفجرة لهذا الإضراب الذي اندلع يوم ١٩٨٢/٢/١٤ ولا زال مستمراً وتتصاعداً حتى تاريخ كتابة هذا التقرير .. وفي الواقع يمكن حصر الأسباب الجوهرية لهيئة الإضراب الناري بما يلي:

- قانون نشر مرتفعات الجولان السورية التي الكيان الصهيوني الذي اقرته الكنيست في ١٢/١٩/١٩٨١ .
- فرض الهوية (اللغوية) الإسرائيلية على أهالي الجولان السوريين في محاولة لتلجهم عن هويتهم وتوظيفهم العربي السوري.
- فرض التجنيد الاجباري على شباب الجولان بغية تسخيرهم لصالح آلة الحرب الصهيونية.
- الممارسات الإرعابية اليومية والتصفية العسكري حيال مناضلي الجولان بهدف كسر روحهم وتثني سياسة التجنيد لاختراد صفوف الاعالي السوريين وتيسر لهجوم في مجتمع كيان العنصري، وكما شرح احد المعتقلين الاربعة وهو المناضل اكمال كنج أبو صالح في شهادته امام المعاملة اليهودية التقدمية الفيلسوف لاشرف بناد على طلبه من لجنة حقوق الإنسان يوم ١٩٨٢/١/١٧ « لسانو سلطات الاحتلال الاراسي من اسهلها .. ومؤخراً صادرت اراضى جديدة ارضها بالانعام مما اثنى الى مقتبل شخصين في شهر كانون الأول ١٩٨١ - كما تمنع تسجيل الأطفال المولودين حديثاً في بطاقات هويهم العائلية .. إضافة الى مفاوضات العمال والزواطين في أماكن عملهم .. »
- ( صحيفة الاتحاد ١٩٨٢/١/١٩) المناطقة بشأن العرب الشيعي الإسرائيلي . . . . .
- فهذه الأسباب وغيرها كانت وراء الإضراب الكبير الذي لربك سلطات الاحتلال الصهيوني واستقطب اهتمام ومؤازرة كل القوى التقدمية والديموقراطية في فلسطين المحتلة وخارجها نظراً لمعاناته وحده .. ولم تلحق كل ممارسات سلطات الاحتلال في كسر .. بالرغم



الرقم	٤ / ٥ / ١٧
الموضوع	
الإشارة إلى	
المصدر	
التاريخ	

من كل منهما ووحشتها . . .

اعتباراً من ١٩٨٢/٢/١٤ استنح العمال العرب في الجولان من التوجه إلى أماكن عملهم ، وانطلقت المناجر والمخلات ، وأحجم الطلبة والتلاميذ عن التوجه إلى مدارسهم متضامنين مع معلمهم ، وأمتنع العمال من إنشاء الجولان عن العمل في المرافق الإسرائيلية في الجليل وغيرها من المناطق معطين جميعهم غشيتهم واستنكروهم للاحتلال ، ومعاقبين بالأفراج عن المعتقلين الأربعة وتحقيق مطالبهم لإنهاء الاحتلال . . . وقد بدأت سلطات الاحتلال تحس بوظة الإضراب وتستشعر مدى خطورته عندما دخل أسبوعه الثاني ، ففي اليوم الثامن لإعلان الإضراب أرسلت سلطات الاحتلال ممثلين وزير الحرب الإسرائيلي (أريئيل شارون) لكي يحاول كسر الإضراب أو احتوائه ، لكن ممثلي عرب الجولان المضرين - أثناء اجتماعهم بهذا اللدوب في قرية (مسعدة) - يسوم ١٩٨٢/٢/٢٠ - تمسكوا بمواقفهم وقلعوا إليه جملة مطالب أعتبروها الأساس في أية عملية حوار مع سلطات الاحتلال بشأن فك الإضراب ، وتعتبر هذه المطالب بدرجة لايساب النتيجة للإضراب والسابق ذكرها . . . وقد تجلت بالنقاط التالية :

- إلغاء تطبيق القانون الإسرائيلي على عصابة الجولان .
- ضمان عدم تجنيد العرب من الجولان في الجيش الإسرائيلي .
- إطلاق سراح الزعماء الأربعة الذين أعتقلهم شارون يوم ١٩٨٢/٢/١٤ وهم : الشيخ كمال كنج والشيخ محمود الصنغدي والشيخ سليمان كنج والشيخ كنج كنج .
- منح الموافقة لتسعة من الطلاب السوريين من الجولان كمنفعة تحصيهم العالي في جامعة دمشق . . .
- استئناف اللقاءات بين عرب الجولان وأهلهم في سورية بالقرب من مجدل شمس - ( صحيفة هآرتس ١٩٨٢/٢/٢١ ) . . .

ولم يقف اتصال عرب الجولان المحتل عند تقديم هذه المطالب ، بل وأصلوا تصعيد إضرابهم إلى القرى الرئيسية الأربع (مجدل شمس ، مسعدة ، عين قنية ، بتمال) . . . وبعد دخول الإضراب أسبوعه الثاني امتزقت صحيفة يديوت أحروتوت ( ١٩٨٢/٢/٢٣ ) بتصاعده وحدته ، مطنة أنه (أي الإضراب) كان منذ ١٩٨٢/٢/١٤ ولغاية يوم ١٩٨٢/٢/٢٢ إضراباً شاملاً . . . «فالحال التجارية مقلقة . . . والعمال لم يفرجوا إلى أعمالهم . . . وأن كل نشاطات ممثلي الحكومة لإنهاء الإضراب بدأت بالفشل حتى الآن . . . وحيال هذه الإنفاضة الشاملة ، نسج تستطع صحيفة هآرتس ١٩٨٢/٢/٢٢ أيضاً اخفاد ما للإضراب من أثر على الإنفاضة الإسرائيلي»

وسير المواقف العامة في الكيان ، حيث امتدت أن أهالي الجولان العرب «صعدوا يوم ١٩٨٢/٢/٢١ من إضرابهم ، وهم يحرمون على منع العمال من الخروج للعمل في كريات شمونا والجليل الأعلى ، مصداً سبب تشويشاً واضطراباً في بعض المصانع هناك » كما ائتمرت صحيفة هنتسوفيه ١٩٨٢/٢/١ بعنوان دخل الإضراب أسبوعه الثالث ، بأن مرافيل (خظرة) طرأت على بناء اللاجير في كريات شمونا بسبب إضراب أهالي الجولان ، لأن معظم العمال هم من عرب هذه المنطقة . . . ولم يقد كل تهديدات وتصريحات سلطات الاحتلال في فشل إرادة المضرين ، بل زادها صلابة وتصميماً ، وأمام تهديد المسؤول الإسرائيلي عن المنطقة الشمالية إسرائيل كيننج (بان « حكومة إسرائيل مبررة على تطبيق القانون الإسرائيلي في الجولان » عاجز إنشاء قرية مجدل شمس ( الجولان ) يوم ١٩٨٢/٢/٢٤ ، رجال الصحافة الإسرائيلية والجنود الإسرائيليون بالحجارة ، وخزوا قرار منع التجول الذي فرضه الحاكم العسكري (فالد المنطقة الشمالية لغير شروري في محاولة بالية لاصور الإضراب والقويض ، ورغم وحشية الاحتلال الصهيوني وضعة ومحاولة كم اقواء المضرين العرب ، لسان الإضراب دخل أسبوعه الخامس ، متطلعا نفس الأثرة في العدة والتصاعد والصلابة . . . وتجلياً في نفس مظاهر مقاومة الاحتلال ومقاطعة معالنه وزيائته ، وفي الرفض القاطع لمجانة السلطات الإسرائيلية . . . هذا ولا زالت الآباء الواردة من الأرض المحتلة تؤكد مسني التصاعد والصبود التين الصفتت بهما عمليات الإضراب ، واستناداً إلى آخر هذه الآباء قام المواطنون السوريون في بلدة مجدل شمس يوم ١٩٨٢/٢/١٧ بالتصدي لقوات الاحتلال الصهيوني وحصلت اشتباكات عديدة عاجم خلالها عرب البلدة هذه القوات ، وتعدوا بالاحتلال وحاولوا قلب سيارة عسكرية بالإضافة إلى رشق الجنود بالحجارة ، وقد ردت القوات الإسرائيلية على ذلك بشن سلسلة اعتقالات وحشية وبفرض حظر التجول على هذه البلدة . . . وحتى على صعيد العرب المعتقلين لم تكن لرائدة عرب الجولان المحتل فمن سجن الرملة أصدر المعتقلون بيانا يوم ١٩٨٢/٢/٢٥ نشرته صحيفة دافار الإسرائيلية ، الكوداً أنهم بانتداب عن كل المضرين « نعتبر نفسنا تفعلاً عادلاً لاننا مواطنون عرب سوريون ، ولا نوافق مطلقاً على استلام الهوية الإسرائيلية ، كما لا نوافق على ضم عصابة الجولان إلى إسرائيل ، وأن ننتسبم حتى ولو كلفنا ذلك حياتنا . . . » وليس هذا لوقف بالأمر الجديد ، تميل الراميل الأولى للإضراب ، إيمان المعتقلون الأربعة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥ في وجه جنود

الرقم	٥/٥/٧٧
التاريخ	
الموضوع	
الإشارة إلى	

الإحتلال « لو استظلنونا جميعاً ومنتقم الله قانوناً ، إن استطعوا تغير جنسيتنا السورية » .  
وفي كل أرجاء القرى الناشئة ، وعلى لسان الكثير والصغير ذكك التسميم على مواصلة النضال والعمل على إحباط مخططات ليويد الجولان ، فقد نقل مراسل صحيفة الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢٦ ، بعد يوم واحد من فرض الحصار على قرى الجولان حقيقة هذا الموقف الصادم ، حيث يؤكد الجميع بصوت واحد : إن الصهاينة يستطعنون وشمنا في فينوت كما لغسل الثاويون ، ويستطعنونان يحولوا قرانالي معتقلات . . . يستطعنون ههنا وحرثها قوتنا ، لكنهم بكل مايلتكون من قوة وادوات دم اميرالي ورجس ، ان يستطعنوا بزور ارفانوتوبسناوجنسيتنا . . . لنستطعنوا . . .  
وأضافة الى كل هذا استمرخ مناخضو الجولان الضمر العالي ليؤازرهم في تضاهيم ضد الإحتلال الصهيوني اليغض المناض للوالمسوق والاعتراف والقوانين الدولية ، طال هيئة الأمم المتحدة شروايرتية يوم ١٩٨٢/٢/٢٨ طالبوا فيها الراي العامالعالي والقوي للحة للسلام والانسانية التوقف الى جانبهم « لان السلطات الصهيونية تعمل على تجويع السكان ، وتعرض ضدهم كل وسائل العنف والاضطهاد . . . » وكماولها حاولت سلطات الإحتلال الصهيوني اجزاء هذه الوالفة وتقرئها بباحثات مشبوهة غير متكافئة « فلتربن منتليين ، الاولى بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ والثانية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ ارسلت مبتلين عن ادرايتا كمسؤولي السلطة الشمعالية اسرائيل كينج ا وبعض موظفي وزارة اديان اسرائيلية ، لتفاوض مع ممثلي عرب الجولان والمثقلين باسمهم ، لكي كل الباحثات اخفقت نظراً تجاوز سلطات الإحتلال مطالبه الفريين وبفيلسة حوافف هؤلاء واسرارهم على تنفيذها بحر فينها دون ايعاد او مراوافة . وقد قطع العرب الفريين الطريق امام السلطات الاسرائيلية في اية محاولة لتجا اليهسا هذه السلطات لوضع عملاء لها يتفعلون باسم الفريين كالمجالس المحلية وغيرها . . . لغتة الاسبوع الاول للاضراب ، وقع العرب السوريون من أهالي فرنسي ( مسعدة ومن لنية ) قرالت استنكارية جازوا فيها سلطات الإحتلال « انه ليرباد من كل مايقوله طالعنا الفلسطيني في قرئس مسعدة ويمن لنية ، وغير مؤرمين بأي تعهد يصدر من هذين الطاقين . . . » ا صحيفة اتحاد ١٩٨٢/٢/٢٤ . . .

محاوالت سلطات الإحتلال الصهيوني الفاشلة كسر الاضراب :

وامام هذا الوضع في مواقف عرب الجولان من سلطات الإحتلال وممارساتها وبعد ان فشلت سياسة الوالفة وتوظيف العملاء بهدف تقويض الاضراب وقهر ارادة الفريين ، شنت هذه السلطات حملة مسفورة ضد أهالي القرى الفريية منخطة سلسلة من الاجراءات الفاشلية والارهابية تجلي يشعها في **الحصار القموي العسكري** الذي فرضته قوات الإحتلال منذ ١٥ شباط ١٩٨٢ ولا زال حتى تاريخ كتابة هذا التقرير . . .  
لهي برقيات ورسائل ومكالات هاشلية لصحيفة الاتحاد ، كشفت هذه الصحيفة في يوم ١٩٨٢/٢/٢١ على لسان أهالي الجولان المحتل انسلطات الإحتلال الصهيوني فرضت على قرأهم اغبيوتات لغبية ) حيث تمنع ايا من المواطنين من الخروج من قرئته الا بتصريح ، كما تفرض عقوبات مألبة على من يخرق القبتو ا تجاوز الـ ١٥٠ الف ليرة اسرائيلية ، بالإضافة الى عقوبات السجن وفرض الإقامة الجبرية . . . وتوق هذا كله لاتتوانس هذه السلطات عن ممارسة سياسة التجويع لكسر الاضراب وإذلال الفريين حيث تمنع التوبن ، وتحجز كل سيارة محملة بالمواد الغذائية كي لا تدخل الى القرى إضافة الى انها تفرض سوادا لثوية اسرائيلية . . .  
وحيال هذا الاجراء قلت صحيفة الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢١ ان عرب الجولان رفضوا استهلاك هذه المواد مؤكدين « لموت جوما ولا تاكل او تشرب بالقل » ومطووسن معنويات عالية وارادة الخين . . . وجدير بالذكر ان هذا الحصار الارهابي كان قد فرض بناء على الوامر من قائد المنطقة الشمالية ا الجنرال امير قزوي ا حول القرى الصاعدة الأربع ا مجدل شمس ومسعدة . . . وبغعلنا :  
وهي قنية . . .

كما لجات سلطات الإحتلال الى قليبس كميات المياه لهذه القرى ، بهدف تعطيش الجماهير الناشئة وأهسر فرنيتها « ا صحيفة الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢٦ » وتمتعت سلطات الإحتلال ابي وقد اسلمنا من زسارة القرى الحاصرة في محاولة للتعليم صما بحري في هذه القرى وطمس معالم الارهاب والعنف فيها ، فقد وفسع الجيش الاسرائيلي حواجز لمنع رجال الضخالة والفلقويين من اختراق هذا الحصار ومنع عمال الهالفة من إعادة الاتصال الهاتفي بين القرى الأربع ، بهدف توليها من بعضها وعن العالم الخارجي . . . وفي يسوم ١٩٨٢/٢/٢٦ شنت سلطات الإحتلال الصهيوني لربعة الفضا من « كتلة حداش ا وهم ا توفيق زباد وتوفيق طوي ومير قلتر واشباري بينون ا من دخول القسري الحاصرة والاطلاع على احوال اهلهاوال حصاروالوحشة

الرقم	التاريخ
الموضوع	التاريخ
اشارة الى	

ومنذ وائل الاشراف الاولى ، كان عضو الكتبت  
ا يوسف روم - النيكود - قدسنا الحكومة الاسرائيلية  
القيام بانتقال اي شخص من سكان الجولان يحرض على  
الاشراف ، وانتروخ وفقا لما ذكرته صحيفة هآرتس  
١٩٨٢/٢/١٥ تطبيق قانون ( لمر الخاص بمكافحة  
الارهاب ) كما الفرح مسؤول التعليم في الجولان العزل  
« تقديم مدراء المدارس العرب الذين رفضوا فسخ  
الدراس الى العالمية » ، وطيبين هؤلاء المدراء المصنوع  
الى مدارسهم متوقفا ومهددا ان « من لا يتسبب  
لهذا تطيب ، سوف يحرض نفسه للجن . . . »  
( هآرتس ١٩٨٢/٢/١٧ )

ومن جنب آخر لرائى مردخاي لسوري ( وزير  
الاتصالات ) في الكيان الصهيوني - اثناء زيارته  
لبضبة الجولان المحتلة واقلانه عن كتب على اتصال  
الصعود في القرى السورية المبرية - « استخدام القوة  
ضد المدنيين لاسما الذين يعتبرون تقسيم بانهم  
مواطنون سوريون » . . . ( دافار ١٩٨٢/٢/١٩ ) هذا  
ومن بعض بظاهر الانتقالات العسكرية بحق عرب الجولان  
السوريين :

- انتقال القاتلين الاربعة السابق ذكرهم يسوم  
١٩٨٢/٢/١٢ وهم اكسال كنج ومحمود الصفيدي  
وسليمان كنج والشباب كنج ( كنج ) . . .

- انتقال اثنين من الناشئين بسوم ١٩٨٢/٢/٢٤  
وهما سلمان فخر الدين من قرية مجدل شمس وجليل  
محسن من قرية مسعدة . . .

- انتقال ثلاثة مناشئين بسبب خرفهم للحصار  
العسكري يوم ١٩٨٢/٢/٢٨ ، وقد تم الحكم عليهم  
من قبل المحكمة عسكرية ( بالسجن لمدد مختلفة . . .

- انتقال عدد من الناشئين يوم ١٩٨٢/٢/٢٢ من  
القرى الاربعة بنعمة التحريض على نواصلة الاشراف ،  
كما جرى بنفس اليوم انتقال لربعة ( اولاد ) تسراوح  
لعازهم بين ٧ - ٩ سنوات بنعمة اقيامهم برمي الاتمام  
خارج القرى . . .

- انتقال خمسة لساد من قرى الجولان الاربعة .  
ووفقا لما جاء في صحيفة الاتحاد ( ١٩٨٢/٢/١٢ ) جرى  
سجنين في معتقل كريات شمونا ، وتمرضن للقرى  
والايعاتك ولم تطبق سلطات الاحتلال مراعهم الا  
بكفالة ( . . . ) الق ليرة اسرائيلية من كل مئتين !  
- انتقال بعض الناشئين من قرية مجدل شمس

يوم ١٩٨٢/٢/١٢ ومن بينهم الاخوان هائل ابو جيل  
وحسين ابو جبل اللذان صدر بحقهما امر انتقال لمدة  
لثلاثة اشهر لانهما وفقا لما جاء في صحيفة هآرتس

وكما ذكرت صحيفة هآرتس ١٩٨٢/٢/٧ ، تقدم هؤلاء  
الاعضاء بالقتراح عاجل الى جدول اعمال الكتبت  
لمناقشة موضوع منع الدخول الى قرى الجولان .  
وجدير بالذكر وفقا لما جاء في صحيفة دافار ١٩٨٢/٢/١٠  
ان هذا التسع « جاء من املس التسويات في الجيش  
الاسرائيلي . . . الا انه على الرغم من كل هذا التحليل  
الصيوني من خرق الحصار وكشف مايجري داخل  
القرى ( السجينة ) ، نجح بعضهم في ايجاد مسوت  
الاهالي السورين الى العالم الخارجي عبر بركة  
لرسات التي استكرتير العام للاسم المتحدة يسوم  
١٩٨٢/٢/١٠ معلين فيها لعل ان سلطات الاحتلال  
« قطعت عنا الكراد الفدائية وخاصة افقية الاطفال »  
واننا في وضع خطير ومقلق . . . فقد نفخس الرض في  
جميع القرى وخاصة بين الاطفال . . . وعلم الاهالي  
يرتبهتم كما ذكرت صحيفة الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢١ ضرورة  
التدخل السريع لتحرير مناشئي الجولان من الضغوط  
الاسرائيلية التي تحاول بالسة كسر الاشراف .

وفي اطار للحالات التي تبناها سلطات الاحتلال  
لتخفيف الاشراف قامت بقطع اي اتصال بين قرى الجولان  
المحتل وبقية التجمعات العربية في المناطق المحتلة واصدر  
القائد العسكري الصهيوني في الضفة الغربية ليلسة  
١٩٨٢/٢/٢٥ قرارا يقضي على لربعة من سكان الضفة  
الغربية « بملزمة بيوهم لانهم ظفوا شحات من المواد  
النفدائية والبرعات للية للاهالي العرب الذين يعنون  
الاشراف العام في الجولان » ( هآرتس ١٩٨٢/٢/٢٦ ) ،  
كما صادرت سلطات الاحتلال المون الفدائية والاموال  
التي كانت جاعرة لارسالها الى عرب الجولان المحاصرين  
ومنعت يوم ١٩٨٢/٢/٢٧ سبعة عشر طبيبا وممرضة  
من ( العرب واليهود ) من الدخول الى قرى الجولان  
السورية وتقديم المساعدات الطبية لاهلها المدنيين . . .  
وجبال هذا الحصار التثري والذي لم تكن تحت  
وطانه ارادة وصلاية العرب السورين في الجولان ، وجه  
اربعة وعشرون معامبا ( يهوديا وعربيا ) يوم ١٩٨٢/٢/٢٨  
دعوة طبية الى الحكومة الامرائيلية من اجل دفع هذا  
الحصار ، وقد جاء في الدعوة « ان نضع القرى من العالم  
الخارجي بواسطة سد النائف وقطع الخطوط الهاتفية  
واقتال السكان بموجب اوامر ادارية ، اما بعض اسلوب  
العافية الجمالية ضد عرب الجولان » ( دافار  
١٩٨٢/٢/٢٩ ) . . .

واشافة الى هذا الحصار ، شنت سلطات الاحتلال  
الصيوني سلسلة من حملات الانتفال الوحشية بحق  
اهالي الجولان المحتل من الرجال والنساء على السواء

الرقم	٥/٥/١٧
الموضوع	
الإشارة إلى	
المصدر	
التاريخ	

لا يزال هذه الظروف مطروحة من سائر السكان الذين رفضوا التعامل معها وواصلوا إضرابهم .. . وذكرت صحيفة هآرتس ١٩٨٢/٢/١٦ ، أيضا ان « شركائنا بوليه قامت بتسريح ٨٠ عمالا من أهالي الجولان بسببه الإضراب عن العمل لديها ؛ « وذكر هنا ان الشركة قامت بتشغيل حوالي ١٢٠ عمالا من سكان الجليل العرب لاتمام أعمال الملاحة التي لو فلت اثر احجام العمال السوريين في الجولان المحتل من بواسطة العمل لدى سلطات الاحتلال ..

#### موازرة عرب الجولان المحتل وتأيدهم في قضائهم :

ولعل الأهمية الكبرى لهذا الإضراب التضامني تأتي من نجاحه في اسقاط اتمام ودمر وايد قسري عديدة متاهدة للاحتلال والصهيونية سواء من أهالي الأرض المحتلة العرب او من بعض اليهود المتطرفين والديموقراطيين المتطرفين في - أحزاب وكرسوات ايرالية تقدمية كجبهة ( حدشاش ) - الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة - وحزب ( رايكح ) الحزب الشيوعي الإسرائيلي ..

ومن أهم الظاهر التي نجح خلالها هذا التضامن :  
- تشكيل لجنة اضراب عرب الجولان ( من قبل طلبة عرب في جامعة بيرزات ا الضفة الغربية ) منذ مراحل الاضراب الأولى ، وقد قامت هذه اللجنة - بعد فرض الحصار العسكري على القرى الغربية - بجمع أذوية وأموال وأرسلتها إلى أهالي المضرين ، كما أرسلت لجنة حيفا للتضامن مع أهالي الجولان السوريين «الطباةوممرضات لتقديم الخدمة والعونات الطبية لهم .. « ( حآرتس ١٩٨٢/٢/٢٧ ) ،

- عقد في اواخر شهر شباط ١٩٨٢ اجتماعان شعبان في القدس وثل اييب التقيت عن كل منهما ( لجنة تضامن معلية ) قامت كل لجنة بجمع التبرعات وتنظيم أعمال الاحتجاج والتضامن مع مناضلي الجولان المحتل . واستنادا لآخبار صحيفة الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢٢ لفردي في حيفا عقد اجتماع للمعلمين الديموقراطيين فيها « ليبحث الأوضاع القانونية والتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم مسود اخراج الجولان « ، وكان نفس المصدر قد افاد ان لجنة المبادرة ( الفورية ) نظمت نشاطات احتجاجية خاصة في القرى الغربية ( الفورية ) في اسرائيل لنجدة عرب الجولان السوريين ..

١٩٨٢/٢/١٢ « اجتمعنا مع وفد من كتلة حدشاش » .. ولا تزال حملة الاعتقالات قادمة بين صفوف عرب الجولان المحتل بسببه قيام الاضراب واستمراره .. وذكر ان العناية التفضيلية ا فلسطينيا لانتر كانت قد زارت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٦ مناضلي الجولان المعتقلين في ( سجن الجملة ) ، واعلمت على أحوالهم في ظروف السجن الكارثية ، وثلقت خيرا لصحيفة الاتحاد ( ١٩٨٢/٢/٢١ ) مفاده ان المضرين المعتقلين « الكفوا ان معنوياتهم عالية ، وألم بحيون كل القوى التي وثلت إلى جانبهم .. .

وقد تقدمت العمادة ( لانتر ) بشكوى إلى سلطات السجن حول ظروف السجن السيئة التي يروح تحتها المعتقلون السوريون ، وطالبت بالافراج عنهم . وفي يوم ١٩٨٢/٢/٨ طلب هؤلاء المناضلون من السكرتير العام لبيئة الأمم المتحدة عن طريق العمادة ( لانتر ) « اقامة لجنة دولية لتقصي مآثر جري داخل القسري الغربية ، وقالوا ان تعلم الوحدة هي أنهم مارسوا قانون الجولان « ( حآرتس ١٩٨٢/٢/٩ ) ..

وثل ان فرض سلطات الاحتلال الصهيوني حصارها الارهابي ، كانت العمادة فلسطينيا لانتر - بعد رسالته قري الجولان المحتل والمعتقلين السوريين - قد رفعت إلى لجنة العفو الدولية ( امتنسي ) طلبا تحتها فيه على « اطلاق السراح لوحد حملة الاعتقالات والتكديش بأهل الهبة « ( الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢٦ ) ..

والى جانب حملات الاعتقال والارهاب ، لم تتوان السلطات الصهيونية عن التكديش بأهالي الهبة السورية ، فبالإضافة إلى مصادرة وحش السيارات من أهالي القرى ، ورفض تسجيل ( المؤلدين الجسد او الاموات ) ، مثلت على « فرض الحجز على الحسابات المصرفية لحوالي ٦٠٠ مواطن - ورفض المسؤلون في العيادات الطبية التابعة لسلطة القري المستردوني تقديم الرعاية اللاهالي الذين لا يحظون ا عناية المستشفيات - كما رفضوا اعطاء الفداد القرضيس للمرضين بحجة نفاذه « ( الاتحاد ١٩٨٢/٢/٢٢ ) ..

والى جانب سياسة الترهيب والتكديش هذه حاولت قوات الاحتلال الصهيوني اتباع أسلوب الترهيب ، فهي تحسن معاملة عملائها وزيارتها من بعض أهالي الجولان المشبهين وتضغط على من رفض التعامل معها - والاصباح لسلطتها ، وكانت صحيفة دافار ١٩٨٢/٣/٢٢ قد بينت في هذا الصدد « ان السلطات ايرالية منحت ناشريات مفادرة لعملائها الذين يريدون العمل في اسرائيل ، وأعطت وصل خطوط هواتفهم ؛ بينما

## وثيقة رقم (٣١)

مذكرة ممثلي قرى الجولان إلى الأمين العام للأمم المتحدة (نيسان ١٩٨٦).

السيد خافيير بيرز دي كويلار، الأمين العام للأمم المتحدة، المحترم:  
نحن المواطنين العرب السوريين، أهالي وسكان مرتفعات الجولان السورية الذين نعيش محنة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، والمتمثلة بتعرضنا لكافة أشكال القمع والاضطهاد والمضايقات التي تمارسها علينا سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل موجه ومستمر هادفة سلخنا عن وطننا الأم سورية، نتوجه إليكم عارضين المظالم لبتّي تمارس علينا يوماً آمليّن أن تقف المؤسسة الدولية الممثلة بكم إلى جانبنا في نضالنا العادل دفاعاً عن حقوقنا، وعلية نعرض فيما يلي بعض ملامح الصورة عن الممارسات التي نتعرض لها، والوضع الذي نعيشه:

- ١- قطع كل وسائل الاتصال بيننا وبين الوطن الأم سورية، وفرض عزلة تامة علينا.
- ٢- فرض مؤسسات لا تمثل السكان (مثل المجالس المحلية والنقابات الحكومية إلى آخر....).
- ٣- تطبيق القوانين الإسرائيلية قسراً على السكان.
- ٤- تهجير أهالي قرية سحيتا إلى قرية أخرى ومن ثم هدم القرية ومصادرة معظم أراضيها.
- ٥- تشويه الصورة الحقيقية عن واقعنا المعيشي بواسطة توجيه الوفود، ولجان التحقيق الدولية للحديث مع المتعاملين مع الاحتلال بدلا من الحديث مع المواطنين.
- ٦- وضع القيود والعراقيل أمام ممثلي الصليب الأحمر الدولي للقيام بهياته الإنسانية.
- ٧- منع تدريس المنهاج المدرسي السوري في مدارس المنطقة منذ بداية الاحتلال وفرض المناهج الإسرائيلية العنصرية بهدف المساس بثقافتنا العربية.
- ٨- العمل على أضعاف مستوى التعليم وطرده المعلمين الأكفاء، ومنهم الجامعيين والمؤهلين، وحل محلهم أقل كفاءة منهم، وهذا قد يترك آثارا سلبية على مستقبل أولادنا من الناحية التربوية والتعليمية والثقافية.

٩- عدم بناء أبنية مدرسية كافية بديلة عن الصفوف المستأجرة التي تنعدم فيها كل الشروط الصحية والتعليمية، علماً أن هذه الأبنية تشكل ما نسبته ٥٠% من مجمل صفوف التدريس.

١٠- مصادرة وإغلاق أراض زراعية، ومراع تقارب مساحتها ٣٥ ألف دون بهدف تضييق إمكانيات العيش الاقتصادي أمام السكان.

١١- مصادرة أراضي الوقف في مسعدة.

١٢- مصادرة أكبر مورد للمياه عندنا، والذي يعرف ببركة مسعدة الطبيعية، وكانت هذه البركة تسقي الآلاف من مواشينا، وتروي جزءاً من أرضنا المشجرة علماً بأن اقتصادنا يعتمد على تربية المواشي، وزراعة الأشجار. وكانت هذه البركة شريان الحياة لمواشينا، وأرضنا، والحق هذا الإجراء الضرر باقتصادنا إلى حد كبير، وكذلك مصادرة بئر مسعدة الارتوازي.

١٣- منع المساعدات الاقتصادية وغيرها من الوصول إلينا من كل الجهات المحلية والدولية، وبالأخص الميزانيات التطويرية التي نستحقها من الوطن الأم سورية.

١٤- طرد العمال من أماكن عملهم بشكل تعسفي مما أدى إلى تفشي البطالة المتفاقمة.

١٥- مصادرة قطعان الماشية من بقر وماعز، وبيعها دون التعويض على أصحابها مما يشكل خطراً على ثروتنا الحيوانية التي هي جزء من اقتصادنا المحلي، إضافة إلى ذلك تحرق السلطة مناطق شاسعة من المراعي سنوياً.

١٦- حرماننا من تعليم أولادنا في الجامعات السورية علماً بان هذا البند كان قائماً قبل بضعة سنين (ولثلاث سنوات فقط) ومنعته السلطات عندما أعلنت قرارها بضم الجولان الذي عارضناه نحن أهالي وسكان الجولان، ورفضناه قاطعاً ورفضته معنا دول العالم المحبة للعدل والسلام.

١٧- فرض الضرائب الباهظة علينا وذلك بشكليها المباشر وغير المباشر، والتفنين في فرض الغرامات على المواطنين، وعلى وسائل إنتاجهم.

١٨ - قيام رجال ضريبة الدخل مع الشرطة، وحرس الحدود، بمهاجمة البيوت والأماكن التي يخزن بها الإنتاج الزراعي والمحلات التجارية، ومصادرة ممتلكات المواطنين عنوة باستخدام وسائل العنف والإرهاب.

١٩ - عدم إزالة بقايا المتفجرات المستخدمة في الحرب، والمناورات العسكرية، بعيد الاحتلال، مما أدى إلى وقوع إصابات بين المواطنين وتشويه عديدين منهم، واستشهاد البعض الآخر (يمكن مراجعة الصليب الأحمر الدولي للحصول على قائمة بأسماء كل المصابين من مواطني الجولان).

٢٠ - طرح أجسام غريبة مثل ألغام ومتفجرات على طرقات وارض زراعية مما سبب وقوع عدة إصابات بين المواطنين.

٢١ - القيام بفرض حصار عسكري على قرانا وإقامة الحواجز على الطرق، وكذلك القيام بحملات الاعتقال ومداهمة البيوت ليلا بهدف بث الرعب في قلوب الأطفال والنساء والعجز، هذا فضلا عن فرض الاقامات الجبرية على الكثير من المواطنين وحرمانهم من مزاوله أعمالهم الاعتيادية.

#### السيد الأمين العام للأمم المتحدة:

لم تكتفِ السلطات الإسرائيلية بما مارسته من مضايقات واضطهاد بل لجأت إلى ممارسة الضغط المباشر وغير المباشر علينا لتنتزع منا جنسيتنا السورية، وتجبرنا على اخذ الجنسية الإسرائيلية وذلك من خلال إقرار ضم الجولان سنة ١٩٨١م، والقصد من ذلك تشويه صورتنا الحقيقية، وهويتنا الوطنية، ولتمرير قرار الضم هذا عبر هذه المجموعة من المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل.

إننا نناشدكم تحمل مسؤولياتكم الإنسانية نحونا، فإننا نأمل منكم القيام بما يلي:

أ- تشكيل لجان تحقيق تابعة للمؤسسات التي تأتمر بأمركم مع ضرورة أن تلتقي مع الممثلين الحقيقيين، لأن أهل الجولان والمتمثلين باللجنة الشعبية المنتخبة من خلال اجتماع جماهيري حاشد بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٦.

ب- نرجو اعتبار هذه المذكرة وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وتوزيعها على كافة المندوبين بالمؤسسة الدولية.

ج- يرجى تخصيص نسخة إلى مندوب سورية في الأمم المتحدة، وكذلك نسخة إلى الهيئة الدولية للصليب الأحمر.

باحترام

أهالي وسكان مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة - نيسان ١٩٨٦

المصدر: إنترنت، [www.golan.com](http://www.golan.com).



## وثيقة رقم (٣٢)

رسالة ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى سورية بخصوص مؤتمر السلام عام ١٩٩١.

إن قبول سورية لمقترحات الولايات المتحدة لمؤتمر سلام ومفاوضات هو خطوة هامة ساعدت على فتح الباب أمام فرص جديدة تاريخية من أجل تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وفي سياق مؤتمر السلام، الذي سينقسم إلى فقاء عمل ثنائية، أريد أن أستجيب لطلبكم بعض التأكيدات المتعلقة بهذه العملية. إن هذه التأكيدات تشكل فهم الولايات المتحدة ونواياها فيما يخص المؤتمر والمفاوضات الناجمة عنه.

دعوني أؤكد منذ البدء أن تأكيداتنا لكل الأطراف المعنية يجب أن تكون متفقة مع سياسة الولايات المتحدة ولا يمكن أن تعارض أحكام القانون الدولي ومبادئه ولا نص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، أو تعارض الإطار الذي أوجدناه لدعوة مؤتمر السلام. وإضافة لذلك لن تكون هناك تأكيدات مقدمة لأي طرف دون أن تكون معلومة من كل الأطراف الأخرى، وبهذا يمكننا أن نشجع شعوراً من الثقة ونقل من إمكانيات سوء التفاهم.

وكما بين الرئيس بوش في خطابه يوم ٦ آذار ١٩٩١ أمام الكونغرس، فإن الولايات المتحدة مستمرة على الاعتقاد الجازم أن سلاماً شاملاً يجب أن يؤسس على قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. والولايات المتحدة تبقى ملتزمة بالتأكيدات الأمريكية لسورية كما وردت في رسائل الرؤساء الأمريكيين والمحادثات الرسمية بينهم وبين الرئيس الأسد.

وكما أوضحت في مناقشاتنا في الأشهر الأخيرة، فإن غرض المؤتمر هو إنجاز تسوية شاملة وعادلة بين كل الأطراف المعنية مباشرة وعلى كل الجبهات في إطار

مفاوضات ثنائية ومباشرة تبدأ ضمن سبعة أيام اعتباراً من الجلسة الافتتاحية. والمفاوضات المتعددة الأطراف تبدأ عندما تكمل اللجان الثنائية عملها بنجاح.

والولايات المتحدة مصممة على إنجاز تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، وستفعل أقصى ما في وسعها لتؤمن تحرك العملية إلى الأمام باتجاه هذه الغاية ويجب الشروع بالمفاوضات بما يمكن من السرعة في اتجاه الاتفاق على تسوية شاملة. والولايات المتحدة، كأحد راعين المؤتمر ستتعهد أن يكتمل عمل المؤتمر في غضون سنة واحدة. وفي حالة ما إذا كان ذلك صعب التحقيق وبالرغم من كل الجهود المبذولة خلال هذه الفترة فإنها تتعهد أن يكون التمديد لأضيق أمد معقول وألا يستخدم من لدى أي من الأطراف للتسويق أو المماطلة.

أما فيما يخص دور الأمم المتحدة، فإن الأمين العام سيرسل ممثلاً للمؤتمر. وسيبقى راعياً للمؤتمر الأمين العام على إطلاع بتقدم المفاوضات. والاتفاقات التي يتوصل إليها بين الأطراف ستسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتنقل إلى علم مجلس الأمن، وستسعى الأطراف للحصول على المصادقة على مثل هذه الاتفاقيات.

وستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أجزائه، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، وعدم جواز اكتساب الأرض بالحرب. واتفاقاً مع هذه السياسة والتزامنا بقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١، سنستمر على رفض الاعتراف أو القبول بفرض إسرائيل لقوانينها وسيادتها القانونية وإدارتها على أي أنش من الجولان. كذلك اتفاقاً مع التزامنا بقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠، سنستمر على معارضة المستوطنات الإسرائيلية وأي نشاط استيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. إن هذه المستوطنات غير مشروعة وهي عائق على طريق السلام.

دعوني أكرر أيضاً الاقتراح الذي وجهه الرئيس بوش في ٣١ أيار ١٩٩١ للرئيس الأسد: وهو أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانة من الولايات المتحدة للحدود التي تتفق عليها إسرائيل وسورية بالتبادل، شرط مراعاة إجراءاتنا الدستورية.

وأخيراً فإن الولايات المتحدة ستتصرف كوسيط شريف في السعي لحل الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق تفهم الحاجات والمتطلبات المشروعة لكل الأطراف. وإن في نيتنا نحن والاتحاد السوفيتي أن نلعب دور قوة دافعة في هذه العملية لمساعدة الأطراف على التحرك إلى الأمام باتجاه سلام شامل. وكل طرف سيكون له الحق بالاتصال بالراعيين في أي وقت شاء. والولايات المتحدة مستعدة للاشتراك في كل مراحل المفاوضات.

هذه هي التأكيدات التي تقدمها الولايات المتحدة بخصوص تنفيذ المبادرة التي ناقشناها. وأخذاً بهذه التأكيدات بالاعتبار، فإن أملي الوطيد أن تستطيع سورية والولايات المتحدة الاستمرار على العمل معاً لإنجاز تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وتأمين الحقوق الوطنية، بما فيها الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

لم يكن لدينا قط فرصة أفضل من هذه الفرصة للقيام بذلك وقد لا يكون لدينا فرصة أفضل من هذه الفرصة مجدداً.

١٨ تشرين الأول ١٩٩١

ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

جيمس بيكر

المصدر: وزارة الخارجية السورية، دمشق، الأرشيف.

## وثيقة رقم (٣٣)

وثيقة صادرة عن المركز الطبي في قرية بقعاتا حول أربعة شبان سوريين

أصيبوا نتيجة انفجار لغم أرضي بهم بتاريخ ١١/٨/١٩٩٩.

جميع العيادات الطبية شس - برقيات الجولان 22438 تلف: 06-982672	جميع العيادات الطبية شس - برقيات الجولان 22438 تلف: 06-982672
---	---

وثيقة من المركز الطبي في قرية بقعاتا  
حول أربعة شبان سوريين أصيبوا نتيجة انفجار لغم أرضي بهم  
الذي كل من يهجه الأمر

بتاريخ ١١/٨/١٩٩٩ في حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر احضر إلى عيادة بقعاتا فرح جميع العيادات الطبية في الجولان  
المحل أربعة من الشبان السوريين إثر انفجار لغم أرضي ، انفجارهم واصابهم كالتالي :

- ١- معين فارس أبو شاهين العمر ١٩ عاماً أصيب بجرح في رجله اليمنى فوق الكاحل بالإضافة إلى اصابتها  
بجرح في شفتها في القدم الأخرى ، اليدين والوجه مع نزف حديد في منطقة البطن ونقص في السمع .
- ٢- وقام همود عمارة العمر ١٨ سنة من قرية بقعاتا مصاب بشظية بقلبه الأيسر مع ورم دموي في منطقة  
الإصابة بالإضافة لظف في شفاة الطفل في الأذن اليسرى ونقص في السمع .
- ٣- وأنت لجيب زهرة العمر ١٦ سنة من قرية بقعاتا مصاب بجروح متوسطة بالرئتين ونقص بالسمع .
- ٤- كمال حنا لله الولي العمر ١٦ سنة من قرية بقعاتا بجراح بحروق متوسطة بالرئتين ونقص بالسمع .

لقد تم إعطاء المصابين من البلى وزواجر العاملين في المجمع بامتلاك المصروف المرحلة وإيقاف الزوف ومن ثم تم نقلهم  
إلى مستشفى صافد حيث أدخل معين إلى غرفة العمليات وأجريت له عملية جراحية مع التسح الممهدة في الرجل العصابة حيث  
يغمر على الرعا لمدة أسبوعين في المستشفى ومن ثم وجده في العنقل لمدة ثلاثة أيام ثم تلقى علاجاً طبيعياً خاصة تأهبة الأمر  
الذي أدى لانهاب الجرح -

بعد ثلاثة أيام من الاعتقال ونتيجة لظروفه الصحية السيئة صدر قرار من المحكمة الاستئنافية بوضع المعتقل  
معين ليعا يسمى اعتقال بديل ( إبعاد إلى قرية بركا في الجليل ) مع إقامة جبرية بحيث لا يسمح له بالخروج من البيت  
الموجود فيه وذلك حتى صادر قرار نهائي من المحكمة بفضيحه .

والآن وبعد مرور ثلاثة أشهر على الإصابة بدأ وجده بالتحسن والجرح بالتعافي للشفاء ولكن الآن يصده التفكير  
بإعادة تلقيح المصاب مع إمكانية تركيب طرف صناعي أو إجراء زرع سمى للقدم ، حيث أجري اتصال مع أحد المراكز  
المتخصصة في فرنسا وما يتبعها من مفاوضات ذلك أنه ما زال في ظروف الاعتقال .

كما بالنسبة لوقام عمارة فقد اعتقل بعد ادمانه للشظية بوزن واحد وهو يشتكو من التهاب في الأذن اليسرى مع  
ميلان قرحي ولا يلقى العلاج المناسب .

أما الشبان الاخرين كمال وزهيل فقد نقلوا أيضاً للسجين بعد دخولهم المستشفى بوزن واحد وهم يشكون من نقص في  
السمع لم تستطع طبيونهم بتحديد سبب عدم إمكانية إجراء العمليات اللازمة .

مخبر:  
د علي أبو حوراد جراحات عام  
مدير جميع العيادات الطبية  
جميع العيادات الطبية  
www.jawlan.org

المصدر: إنترنت، www.jawlan.org.

## وثيقة رقم (٣٤)

تقرير لجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة  
المتعلق بانتهاكات "إسرائيل" في الجولان.



الأمم المتحدة

Distr.  
LIMITED

E/CN.4/1999/L.13  
15 April 1999  
ARABIC  
Original: ARABIC/ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الخامسة والخمسون  
الهند ٨ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية  
المحتلة، بما فيها فلسطين

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، تونس،  
الجزائر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السودان، عُمان، قطر، كوبا، الكويت،  
لبنان، ماليزيا، مصر،  
المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن؛ مشروع قرار

.../١٩٩٩ - حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

بن لجنة حقوق الإنسان:

إذ يبساورها بالغ القلق لما يعانيه المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل بسبب انتهاك إسرائيل لحقوقهم الأساسية  
والإنسانية منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام ١٩٦٧،

وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

GE.99-12142 (A)

بإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأخرها القرار ٥٧/٥٣ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،  
التي طالبت إسرائيل، في جملة أمور، بالامتنال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، وبالكف عن ممارساتها التي تنتهك حقوق  
المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وأن تنهي احتلالها للجولان السوري المحتل،

وإن لجنة خبراء أخرى تلتزم عدم كاثونية فرق إسرائيل المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بولن فوالهيا وولانها وإثارها على الجوانب السوري السجل الذي أدى إلى عدم العمل لتلك الإطرح.

وإن ذلك من جديد مبدأ عدم جواز حيازة الأرض بالقوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وإن لحيوط علماً مع بالغ القلق بتقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتطبيق في الممارسات الإسرائيلية التي تأسر حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/53/136/Add.1) واعرب في هذا الصدد عن استنكارها لاستيغابان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وعن أسوأ لرفعه إسرائيل للمفسر المتعاون مع الفصلا الفاصلة واستبقائها.

وإن لتسببت بالاحتكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك من جناس الشياق الثقافية خلف المتعلقة بعملية التستين وقت العرب المدوخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٩، والأحكام ذات الصلة في القابض لعامي ١٩٤٩ و١٩٥٢، على الجوانب السوري السجل.

وإن لذلك من جديد أهمية عملية السلام التي بدأت في مدينة جنين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و٢٣٨ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ و٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وستأخذ الأرض مقابل السلام من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وإن لاجتوب عن لبقها لوقف عملية السلام على المسارين السوري واليهاني وعن لملها في أن يتم احترام الاتفاقيات والصفقات التي تم التوصل إليها في المباحثات السابقة وذلك لكي يضمن استئناف المباحثات على هذين المسارين في أقرب وقت.

وإن لتعيد تأكيدها قرارها السبعة ذات الصلة وأمرها القرار ٢/١٩٩٨ المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨.

١- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع وبخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٨١) الذي قرر فيه التمسك، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل، بولن فوالهيا وولانها وإثارها على الجوانب السوري السجل قرار لاغ وبعثان وليس له أثر قانوني دولي، ومطلب فيه إسرائيل بأن تلتفي بقرارها هذا فوراً.

٢- تطلب أيضاً إلى إسرائيل التمسك، عن تغيير التابع العمري والتكوين الديموغرافي والهيكلي الموسمي والمركز القانوني للجوانب السوري السجل، وذلك على راجوب السداح لتلاخ من مكان الجوانب السوري السجل مسموعة إلى تبارم واستعادة ممتلكاتها.

٣- تطلب كذلك إلى إسرائيل التمسك عن فرض السيطرة الإسرائيلية ومخالفات الجبهة الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجوانب السوري السجل، وبذلك عن تدبيرها التمسك عنهم، وعن جميع الممارسات الأخرى المشار إليها في تقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتطبيق في الممارسات الإسرائيلية التي تأسر حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

٤- يطلب أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها أو تتخذها إسرائيل، سلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طابع الجوانب السوري السجل ومركزه القانوني لأغية وبالطلة، وتشللت التيكلا موارها لتلكون دولي وإثارة جيتد امتنقة بمسألة التستين وقت العرب، وليس لها أي أثر قانوني.

٥- تطلب بوجه لغيري إلى الدول الأعضاء ألا تعترف بأي من التغيير والإجراءات التشريعية أو الإدارية المشار إليها في هذا القرار.

٦- تدريج من الأمن العام أن يوجه نظر جميع الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن تلك إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

٧- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين، كمسألة ذات أولوية عالية بند التحول مسألة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.

المصدر: إنترنت، موقع قوات الأمم المتحدة في الجولان (أندوف)،

www.UNDOF.org. sy.

## وثيقة رقم (٣٥)

تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية حول أوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل (يلخص التقرير أوضاع المواطنين منذ بدء الاحتلال حتى تاريخ إعداده).  
(مقدمة التقرير)

الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل



### التقرير السنوي

حول أوضاع العمال وأصحاب العمل و المواطنين العرب السوريين

في الجولان السوري المحتل

لعام

نيسان ٢٠٠٨ - نيسان ٢٠٠٩

المقدم لبعثة المدير العام لمنظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق

في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى

إعداد: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الجمهورية العربية السورية



السيد خون سوماليا

المدير العام لمنظمة العمل الدولية

تحية طيبة ..،

باسم حكومة الجمهورية العربية السورية نوجه إلى معاليكم شكرنا العميق على حرصكم المتواصل للعمل على تطبيق الفقرة 6/ من القرار رقم 2/ لعام 1980 الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية من خلال إرسال البعثة السنوية رفيعة المستوى لمنظمة العمل الدولية للتوقوف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع اللاإنسانية المأساوية المتزايدة التي يعاني منها العمال وأصحاب الأعمال السوريون في الجولان السوري المحتل نتيجة لاستمرار سياسة العدوان والاحتلال والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي. وتحدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وخروقاته الدائمة لاتفاقيات العمل الدولية وجميع المواثيق الدولية الأخرى، تلك الخروقات التي تمس جميع حقوق العمال وأصحاب الأعمال السوريين في الجولان السوري المحتل.

وتأتي زيارة بعثتكم - كما هو عليه الحال في السنوات السابقة - بهدف توثيق تلك الممارسات بالأسماء والوقائع والأرقام والزمان والمكان، من خلال مقابلة المواطنين العرب لراحين تحت الاحتلال سواء في فلسطين المحتلة أو الجولان السوري المحتل . وبالرغم من أن الوقائع والقرائن المادية وشهادات الشهود الذين تقابلهم البعثة سنوياً تؤكد الممارسات المأساوية والانتهاكات الخطيرة للاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والتي تتجلى بما يلي :

1- مصادرة الأراضي الزراعية والرعي

2- حرمان المواطنين العرب السوريين من ري أراضيهم الزراعية بسبب سيطرة

إسرائيل على مصادر المياه في الجولان السوري المحتل وفرض رسوم مرتفعة

على الانتفاع بمياه الري .

٣- فرض الضرائب المائية والغرامات الباهظة .

٤- السجن والاعتقال للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل بشكل عام والعمال بشكل خاص .

فضلاً عن نفي التفاوضات السامة في الجولان وتعهد منع تسويق محصول التفاح الذي يعتبر مورد الرزق الأساسي لأبناء الجولان السوري المحتل، خارقة بذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية خاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بالمدنيين في حالات الحرب والاحتلال.

وإننا إذ نؤكد بأنه لن ينعم سكاننا وأصحاب العمل السوريون في الجولان السوري المحتل بأي انتعاش اقتصادي أو اجتماعي مستدام، ما لم تتحرر أرضهم وينجلي الاحتلال الإسرائيلي ليسود الأمن والسلام وفق قرارات الشرعية الدولية.

فانه لا بد لنا أن نضع بين أيديكم تقريرنا السنوي الذي يعكس أوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل الواقع تحت مظلة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنصرية والوحشية ضدهم، وذلك عن الفترة الممتدة من شهر نيسان ٢٠٠٨ ولغاية نيسان ٢٠٠٩.

وإننا نأمل أن يحظى تقريرنا هذا باهتمام أكبر فإننا نطالب من خلالكم منظمة العمل الدولية القيام بما يلي :

١-تشميل تقريركم بوضوح وجلاء التوصيات والمبادرات التي تفضح كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته الخطيرة بحق المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل واعتماده كوثيقة رسمية من وثائق الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي وتوزيعه على الدول الأعضاء المشاركة في هذا المؤتمر.

٢-اتخاذ الإجراءات القانونية الملزمة لإسرائيل لأجل تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل بما يضمن تأمين الحماية الاجتماعية للعمال السوريين في الجولان السوري المحتل.

٣-تعيين مندوب دائم من قبل منظمة العمل الدولية يتابع أوضاع العمال السوريين في الجولان السوري المحتل .

٤- تشكيل لجنة فنية خلال انعقاد الدورة (٩٨) لمؤتمر العمل الدولي لمناقشة ودراسة التقرير السنوي للمدير العام لمنظمة العمل الدولية المتعلق بلوائح العمال السوريين في الجولان السوري المحتل .

علماً بأننا عند إعداد هذا التقرير قد أسدنا كافة استنتاجاتنا ومطالبنا على ما نصت عليه الموثيق والشرايع والاتفاقيات الدولية، وخاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها ونخص منها بالذكر القرارات التالية:

١- قرار مجلس الأمن رقم /٤٩٧/٤ لعام ١٩٨١، الذي اعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإبادة، على الجولان العربي السوري المحتل قراراً لاغياً وبطلاناً.

٢- قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /٩/٩ تاريخ ١٩٧٤/٦/٢٠، المتعلق بإدانة التمييز والتهك الحريات النقابية في المناطق العربية المحتلة.

٣- قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /٢/٢ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٤، المتعلق بالانتكاس السلبية للمستوطنات الإسرائيلية، على أوضاع المواطنين العرب السوريين في الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

٤- قرارات لجنة حقوق الإنسان :

- رقم (ل-٢) تاريخ ١٩٩١/٢/٤، المتعلق بحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

- رقم (ل-٥) تاريخ ١٩٩١/٢/٧، الذي يؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، وجريمة في حق سلم البشرية ولنتها.

- رقم (ل-٧) تاريخ ١٩٩١/٢/٨ الذي تعيد فيه اللجنة تأكيدها على أن توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة غير قانوني، ويشكل انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة.

٥- الوثيقة الختامية لقمة نول عدم الانحياز في كوالالمبور لعام ٢٠٠٣، والتي أكدت بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان المحتل وخرقها لمفهوم القانون الدولي.

٦- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/63/L.37 تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٠

٣٩

المعلون: "الجولان السوري المحتل".

- ٧- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٩/٦٣ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٨  
المعنون " الجولان السوري المحتل " .
- ٨- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/C.2/63/L.5 تاريخ  
٢٠٠٨/١٠/٢٢ المعنون " السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية  
المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على  
مواردهم الطبيعية " .
- ٩- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٧/٦٣ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٨  
المعنون " المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس  
الشرقية، والجولان السوري المحتل " .
- ١٠- القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم  
A/HRC/7/L.2 تاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ المعنون " حقوق الإنسان في الجولان العربي  
السوري المحتل " .

آملين لكم ولمنظمتكم دوام النجاح والتوفيق، مؤكداً على استمرار تعاوننا المشترك  
لتحقيق الأهداف النبيلة لمنظمة العمل الدولية وخامسة ما جاء في دستورها؛  
" بأن السلام العالمي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس العدالة الاجتماعية، وأن لجميع البشر  
بغض النظر عن فوارق الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في متابعة السعي وراء رفاهيتهم  
المادية وتكاملهم الروحي في ظل ظروف فوائدها الحرية والكرامة والاستقرار الاقتصادي  
وتكافؤ الفرص " .

مع خالص التقدير والاحترام

دمشق في / / ١٤٣٠هـ الموافق لـ ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٩م

الجمهورية العربية السورية  
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل  
الدكتورة نبالة الحج عارف



المصدر: وزارة الخارجية السورية، دمشق، الأرشيف.

## المصادر والمراجع

### أولاً- الوثائق المنشورة:

#### ١- بعض وثائق أرشيف وزارة الخارجية السورية:

١- المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية (مشروع جونستون)، وثيقة صادرة عن الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥، من محفوظات وزارة الخارجية السورية، رقم التصنيف/٩١٩/.

٢- الوثيقة رقم/٨٦/ تاريخ ١٩/٣/١٩٦٦، تصريح ناطق بلسان وزارة الخارجية السورية حول استغلال "إسرائيل" لحادثة إدوارد ليفي، الوثائق العربية ١٩٦٦.

٣- اتفاقية سيناء، وثيقة الاتفاقية والملاحق السرية الأربعة لها والبنود السرية جداً الملحقه بها، نشر مؤسسة الوحدة، بيروت، ١٩٧٥، من محفوظات وزارة الخارجية السورية رقم التصنيف/١٧٠٩/، الأرشيف.

٤- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٥/، عن الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، دمشق وزارة الخارجية، إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية، ٢٠/٦/٢٠٠٣.

٥- كلمة مواطني الجولان العرب السوريين (الجولان تحت الاحتلال)، ألقاها الأمين العام لمركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب في مؤتمر باريس حول العزل والحرب والاحتلال، باريس، ١٦-٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٥.

٦- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٣٨/، عن الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة بتاريخ ٣١/٧/٢٠٠٦.

٧- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم /٤٠/، عن الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، وزارة الخارجية السورية، إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية، دمشق، ٢/٧/٢٠٠٨.

٨- تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية حول أوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى بعثة المدير العام لمنظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق في الجولان السوري المحتل دمشق، ٢٦/٤/٢٠٠٩.

٢- بعض وثائق أرشيف القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي:

١- خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٨ آذار، عام ١٩٧٣، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، الأرشيف.

- ٢- الصهيونية وعلاقتها بالاستعمار والإمبريالية، من منشورات مكتب التنظيم والإعداد الحزبي في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة الإعداد الحزبي رقم /٤٠/، دمشق، مطابع الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ١٩٧٣.
- ٣- كلمة الرئيس السوري حافظ الأسد في الذكرى الحادية عشرة لثورة آذار بتاريخ /٨/٣/١٩٧٤، (مجموعة خطب الرئيس حافظ الأسد)، الكتاب الرابع، دمشق مطابع الإدارة السياسية في الجمهورية العربية السورية.
- ٤- التقرير السياسي للمؤتمر القطري السابع المنعقد في دمشق ما بين ٢٢/١٢/١٩٧٩ - ٦/١/١٩٨٠، القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي دمشق، ١٩٨٠.
- ٥- إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، دراسة من إعداد مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، أرشيف القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رقم /٣٨٦٩/، كانون الأول ١٩٨٠.
- ٦- الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة دراسات رقم /٨/، دمشق، مطابع دار البعث ١٩٨٥.
- ٧- السلام العالمي ونزع السلاح، دراسة صادرة عن مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، مطابع دار البعث، ١٩٨٨.
- ٨- مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٩٥، دمشق، أيار ١٩٩٦.

٩- ملف الجولان، مركز المعلومات القومي، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الأمانة العامة، قسم المحفوظات، ط١، ١٩٩٩.

١٠- نشرة المقاومة، إصدار لجنة دعم الأسرى والمعتقلين في الجولان السوري المحتل بمناسبة الأسبوع التضامني مع الأسرى والمعتقلين العرب في سجون الاحتلال دمشق، ١٧-٢٥/نيسان/٢٠٠٢.

١١- تقرير لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، (ذكرى ضم الجولان واستمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك القانون الإنساني والدولي مكتب الأمانة العامة، ١٤/٢/٢٠٠٧، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أرشيف المحفوظات.

١٢- مواصفات عامة للهضبة السورية المحتلة (الجولان) والنظرة الإسرائيلية لها، محاضرة خاصة بالدورة المعقودة في وحدة البحوث والدراسات، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أرشيف المحفوظات، د.ت.

١٣- الجولان تحت الاحتلال (محاضرة)، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أرشيف المحفوظات، د.ت.

١٤- الإرهاب الصهيوني، دراسة من إعداد مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، د.ت.

١٥- الصراع العربي- الصهيوني والقضية الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٥١/ إصدار مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي دمشق، د.ت.



١٦- الصهيونية والعنصرية، دمشق، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الأرشيف، د.ت.

١٧- القواعد العسكرية الإمبريالية في الوطن العربي، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة التوجيه الحزبي، دمشق، د.ت.

### ٣- بعض الوثائق العسكرية السورية المنشورة:

١- الوثيقة رقم/١٥٢/تاريخ/١٩٦٤/٧/٣، والوثيقة رقم/١٨٤/ تاريخ ١٩٦٤/٧/١٩ والوثيقة رقم/٣١٢/تاريخ/١١/٣، ١٩٦٤، وجميعها تصريحات ناطق عسكري سوري حول اعتداءات القوات "الإسرائيلية" على المخافر السورية في الجبهة العسكرية مع "إسرائيل". الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، بيروت، نشر الجامعة الأمريكية، د.ت.

٢- الوثيقة رقم/٢٤٧/ تاريخ ١٩٦٥/٨/١٢، دمشق، بيان عسكري سوري حول اعتداءات "إسرائيل" على الأراضي السورية، الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، بيروت، نشر الجامعة الأمريكية، د.ت.

٣- الوثيقة رقم/٩٩/تاريخ/٣/٣١، دمشق، بيان ناطق عسكري سوري حول عدوان "إسرائيلي" على الأراضي المجردة من السلاح، الوثائق العربية ١٩٦٦ بيروت، نشر: دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية، د.ت.

٤- معارك تشرين، الإدارة السياسية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، فرع الثقافة والتوجيه، دمشق، مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، ١٩٧٤.

٥- ملف السبعينات، الحوار العربي - الأمريكي منذ حرب تشرين، وثائق سياسية، قضايا دولية/١٤/، بيروت، إصدار شركة النهار للخدمات الصحافية، رقم الإصدار(٣٤) ١٩٧٤.

٦- بيان صادر عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، دمشق، الإدارة السياسية، فرع الحرب النفسية، تشرين المجد، ١٩٧٧.

٤ - بعض وثائق أرشيف الوكالة العربية السورية للأخبار (سانا):

١- خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد عبر الإذاعة والتلفزيون السوري بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٣.

٢- أرشيف الوكالة العربية السورية للأخبار (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨١.

٣- أرشيف الوكالة العربية السورية للأخبار (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٢.

٤- الجولان، سجل أحداث، دمشق، إصدار الوكالة العربية السورية للأخبار(سانا)، ١٩٨٢.

٥- مَلِّي (خزاعي)، تقرير بعنوان (انتفاضة الجولان المحتل والدروس المستفادة)، دمشق أرشيف الوكالة العربية السورية للأخبار (سانا)، ١٠/٢/١٩٨٥.

٦- أضواء من نضالات العرب السوريين في الجولان المحتل، تقرير من أرشيف الوكالة العربية السورية للأخبار (سانا)، دمشق، الذكرى السنوية الثالثة لإضراب الجولان ١٤/شباط/١٩٨٥.

٧- نصّ كلمة رئيس الوفد السوري فاروق الشرع في: صحيفة البعث السورية، دمشق العدد /٨٦٨٣/، الصادر بتاريخ ١/١١/١٩٩١، نقلاً عن وكالة الأنباء العربية السورية (سانا).

٨- تصريح موفق العلاف رئيس الوفد السوري في مفاوضات السلام مع "إسرائيل" بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩١، دمشق، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، دون تصنيف.

٩- الاستيطان في الجولان، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) دمشق، الأرشيف تاريخ ٧/٢/١٩٩٢.

١٠- ديب (يوسف)، تحقيق سياسي، (الموقع الراهن للجولان في الإستراتيجية العالمية الجديدة)، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، دمشق، نقلاً عن جريدة العواصف، العدد /١٠٥/، تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٢.

١١- أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة تشرين السورية بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٥، دون تصنيف.

١٢- الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية أبو ظبي، العدد /٦٨٨٦/، الصادر بتاريخ ٢٧/٣/١٩٩٨.

١٣- الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية أبو ظبي، العدد /٦٨٩٤/، الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٩٨.

١٤- الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية أبو ظبي، العدد /٦٩٠١/، الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٩٨.

١٥- الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، الأرشيف، نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية أبو ظبي، العدد /٦٩٠٢/، الصادر بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٨.

١٦- الأطماع الصهيونية في الجولان منذ عام ١٨٨٧، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، نقلاً عن صحيفة الوحدوي، العدد /١٧٣/، في ١٥/٢/٢٠٠٤.

٥- بعض منشورات الأمم المتحدة (ذات الصبغة الوثائقية):

١- القرار رقم /٥٣/، تاريخ /٧/٧/١٩٤٨، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج١.

٢- القرار رقم /٦١/، تاريخ /٤/١١/١٩٤٨، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج١.

٣- القرار رقم /٩٢/، تاريخ /٨/٥/١٩٥١، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج١.

٤- القرار رقم /٩٣/، تاريخ /١٨/٥/١٩٥١، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج١.

٥- القرار رقم /١٠٠/، تاريخ /٢٧/١٠/١٩٥٣، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج١.

- ٦- القرار رقم /١١١/، تاريخ ١٩/١/١٩٥٦، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج ١.
- ٧- القرار رقم /١٧١/، تاريخ ٩/٤/١٩٦٢، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٣، مج ١.
- ٨- ملف وثائق فلسطين من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٩، وزارة الإرشاد القومي، ج ٢.
- ٩- القرار رقم /٤٩٧/، تاريخ ١٧/١٢/١٩٨١، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٧٥-١٩٨١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٤، مج ٢.
- ١٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت مج ١٧، ط١، ١٩٨١.
- ١١- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة /٦١/ رقم /٣٣٨٤١/٠٦/، البند /٧٥-٧٦/، الصادر في ٢٠٠٦/٥/٣.
- ١٢- تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة /٩٥/، ٢٠٠٦.
- ١٣- تقرير مكتب العمل الدولي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة /٩٦/، ٢٠٠٧.

## ٦- بعض وثائق أرشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية:

- ١- تصريح موشيه دايان في حديثه لصحيفة ידיעות أحرونوت "الإسرائيلية"، بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٨، من محفوظات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق الأرشيف، رقم ٥/٥/١٦.
- ٢- كحالة (صبحي)، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي- الإسرائيلي، بيروت، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ٩/، ١٩٨٠.
- ٣- منصور (كميل)، إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية في الثمانينات، بيروت، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ١٣/، ط ١، ١٩٨٠.
- ٤- تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/٥/٥/، تاريخ ٧/١/١٩٨٢، الموضوع (الجولان- استيطان).
- ٥- تقرير سياسي بعنوان: أطماع "إسرائيل" تتجاوز الحدود التوراتية، مركز الخليج للدراسات العربية، العدد ٦/، كانون الثاني ١٩٨٢، أرشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، رقم التصنيف ١٧/٥/٥/.
- ٦- تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/٥/٥/، تاريخ ٧/٤/١٩٨٢، الموضوع (الجولان- الأزمة).
- ٧- تقارير الصحف العربية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف تقرير رقم ١٧/٥/٥/، تاريخ ٢٠/٧/١٩٨٣، الموضوع (الجولان- تدمير مدينة القنيطرة).

- ٨- في الذكرى السنوية الثالثة لإضراب الجولان، تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ٧/٥/٥/، تاريخ ١٤/٢/١٩٨٥، الموضوع (الجولان- الإضراب المفتوح).
- ٩- النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ٧/١١/١٧ /٤/٤/، تاريخ ٢١/٣/١٩٨٦ (أعمال تعسفية- الجولان المحتل).
- ١٠- تقارير الصحف الأجنبية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف تقرير رقم ١٧/١١/٧/٢/٤/، تاريخ ٧/٤/١٩٨٦، الموضوع (أعمال تعسفية- الجولان المحتل).
- ١١- تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم ١٧/١١/٧/٢/٤/ تاريخ ٢٧/٤/١٩٨٦، (الجولان المحتل، أعمال تعسفية).
- ١٢- تقرير النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ٧/١١/٧ /٤/٢/، تاريخ ٢٥/٥/١٩٨٦، (أعمال تعسفية الجولان المحتل).
- ١٣- النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، تقرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١ /٤/٢/٧/، تاريخ ١٨/٨/١٩٨٦ (أعمال تعسفية- الجولان المحتل).
- ١٤- التقرير اليومي لمحطات الإذاعة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١/٧/٢/٤/، تاريخ ١٠/٣/١٩٨٧، الموضوع (أعمال تعسفية- الجولان المحتل).

١٥- التقرير اليومي لمحطات الإذاعة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق الأرشيف، رقم التقرير ١٧/١١/٧/٢/٤، تاريخ ١٩٩٠/١/٥، الموضوع (أعمال تعسفية - الجولان المحتل).

١٦- التقرير اليومي لمحطات الإذاعة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق الأرشيف، تقرير رقم ١٧/٥/٥، تاريخ ١٩٩١/١/٤، الموضوع (الجولان - تصريحات).

٧- بعض وثائق أرشيف المكتب المركزي للإحصاء في دمشق:

١- المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٦٧، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق الأرشيف، نشرة عام ١٩٦٧.

٢- التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، د.ت، أرشيف المكتب المركزي للإحصاء، تصنيف م.م/٢.

ثانياً- المذكرات واللقاءات الشخصية:

١- أبو جبل (شكيب)، مذكرات، (أسير عربي سابق في سجون الاحتلال الصهيوني) دمشق، دار قصي للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٤.

٢- دايان (موشي)، سيرة حياتي، ترجمة وإعداد مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة دراسات سياسية، رقم ٣١ دمشق، د.ت.

٣- الشاذلي (الفريق سعد الدين)، مذكرات، (رئيس أركان القوات المسلحة المصرية في حرب تشرين)، دمشق، دار الكرمل، ط ١، ١٩٨٤.



- ٤- الشهابي (إبراهيم يحيى)، طبرية تراث وذكريات، دمشق، دار الشجرة، ط١، ١٩٩٩.
- ٥- طلاس (مصطفى)، مرآة حياتي (مذكرات)، ٥ أجزاء، دمشق، دار طلاس، ط٢٠٠٦، ج٣.
- ٦- العجيلي (عبد السلام)، ذكريات أيام السياسة، الرقة، ج١، ط١، ٢٠٠٢.
- ٧- العلي (محمد إبراهيم)، حياتي والإعدام، دمشق، دن، ج٣، ط١، ٢٠٠٤.
- ٨- فوزي (محمد)، مذكرات، حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٦.
- ٩- كيسنجر (هنري) في البيت الأبيض، مذكرات، ترجمة خليل فريجات، ٤ أجزاء دمشق، دار طلاس، ط٢، ١٩٨٥، ج٢.
- ١٠- مقابلة مع نزيه أبو صالح (أسير سوري سابق في سجون الاحتلال الصهيوني) دمشق، بتاريخ ٤/٨/٢٠٠٩.

#### ثالثاً- دراسات ذات صبغة وثائقية منشورة في الجولان:

- ١- أبو جبل (هايل)، تقرير حول المياه والزراعة في مرتفعات الجولان المحتلة، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، شباط، ١٩٩٣.
- ٢- أبو صالح (يوسف)، الأوضاع والخدمات الصحية في مرتفعات الجولان المحتل، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، شباط ١٩٩٣.

- ٣- أبو لبده (حسن) وآخرون، السكان السوريون في مرتفعات الجولان المحتلة، (دراسة في الجغرافية البشرية والصحة)، ترجمة مجيد الصفدي، مجدل شمس (الجولان) الجمعية العربية للتطوير، أيلول ١٩٩٤.
- ٤- أيوب (نزار) وفخر الدين (سلمان)، الجولان المحتل بين الأعوام ١٩٦٧-١٩٧١ (الاحتلال وتوطيد السلطة)، إصدار مركز الجولان لتنمية القرى العربية، ط ١ ٢٠٠١.
- ٥- الجمعية العربية للتطوير، سياسة مصادرة الأراضي في مرتفعات الجولان السوري المحتل، مجدل شمس، إصدار دار الشراة للنشر، كانون الثاني ١٩٩٤.
- ٦- الحلبي (حامد)، الجولان المحتل، لمحة تاريخية، إصدار الجمعية العربية للتطوير مجدل شمس، ١٩٩٦.
- ٧- خاطر (أحمد)، تقرير حول البناء ومشاكله في قرى الجولان المحتل، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، شباط ١٩٩٣.
- ٨- فخر الدين (سلمان)، استعراض تاريخي وسياسي، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، ط ١، ١٩٩٣.
- ٩- مرعي (حمود)، دراسة للأوضاع الثقافية والتعليمية في الجولان، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، القدس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، شباط ١٩٩٣.

## رابعاً- المصادر والمراجع من الكتب العربية:

- ١- أباطة (عصام) وشيشكلي (هشام)، الجولان تاريخياً وأطماع العدو بشرياً وإدارياً وجغرافياً واقتصادياً، دمشق، ١٩٧٥.
- ٢- الإبراهيم (محمد عبدو)، الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث، دمشق، مكتب الشرق للإعلان، ط١، ٢٠٠٣.
- ٣- أبو صبيح (عمران)، دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة عمان، دار الجليل، ط١، ١٩٩٣.
- ٤- أبو طالب (عبد الرحيم عبد الهادي)، أزمت العراق والكويت، (أبعادها ونتائجها) القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ط١، ١٩٩٥.
- ٥- أبو فخر (فندي)، تاريخ لواء حوران الاجتماعي (١٨٤٠-١٩١٨)، دمشق، د.ن ١٩٩٩.
- ٦- الأحدب (عزيز)، اليوم السابع لحرب حزيران ١٩٦٧، (حرب الاستنزاف)، دمشق الدار الشرقية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٢، ج١.
- ٧- آل جندي (أدهم)، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق، مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠.
- ٨- ألكسان (جان)، هوامش من حرب تشرين التحريرية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط١، ١٩٧٩.
- ٩- أمين (جلال)، العرب ونكبة الكويت، القاهرة، مطبعة أطلس للنشر، ط١، ١٩٩١.

- ١٠- الأنصاري (محمد جابر)، مساءلة الهزيمة، جديد العقل العربي بين صدمة ١٩٦٧ ومنعطف الألفية، ثقافة المراجعة بوجه التراجع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١.
- ١١- الأيوبي (الهيثم)، ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة (١٩٧٦-١٩٧٧)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٧.
- ١٢- باغ (أديب)، الجولان، (دراسة في الجغرافية الإقليمية)، ترجمة مجموعة أساتذة منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٨٣.
- ١٣- بدوان (علي)، قضايا هضبة الجولان، (الشرعية الدولية أم ترييع الدائرة)، دمشق دار الميزان، ط١، ٢٠٠٠.
- ١٤- هضبة الجولان، (طريق السلام، طريق الحرب)، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤.
- ١٥- بركات (نظام محمود)، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- ١٦- بزي (ناجي عبد النبي)، سورية صراع الاستقطاب، (دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية (١٩١٧-١٩٧٣)، دمشق، دار ابن العربي، ط١، ١٩٩٦.
- ١٧- البستكي (نصرة عبد الله)، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، دراسة لأداء مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٢)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٢.

- ١٨ - بهاء الدين (أحمد)، ثلاث سنوات، حزيران ١٩٦٧ - حزيران ١٩٧٠، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٧٠.
- ١٩ - بهلوان (سمر)، القضية الفلسطينية، دمشق، مطبعة خالد بن الوليد، ط ١، ١٩٨٧.
- ٢٠ - البواب (سليمان سليم)، مذكرات إسحاق راين والسلام الكاذب، دمشق، دار المنارة ط ١، ١٩٩٦.
- ٢١ - التائه (سعد)، (٥ يونيو نكسة أم مؤامرة)، بيروت، دار النضال، ط ١، ١٩٨٤.
- ٢٢ - جبارة (تيسير)، تاريخ فلسطين، رام الله، دار الشروق، ط ١، ١٩٩٨.
- ٢٣ - جريس (صبري)، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ - ١٩٤٨)، نيقوسيا، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥، ط ١، ج ٢.
- ٢٤ - الجودة (فوزي)، أوروبا الغربية والصراع العربي - الصهيوني، دمشق، ط ١، ١٩٨٣.
- ٢٥ - حجار (جوزيف)، سورية تجزئة وطن، دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٩٩.
- ٢٦ - الحسكير (عبد المنعم)، الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، بيروت، مركز بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط ١، ١٩٩٩.
- ٢٧ - الحسن (أحمد محمود)، الجولان تاريخ وجذور، (دراسة جغرافية - سياسية - ثقافية) دمشق، دار الأوائل، ط ١، ٢٠٠٦.
- ٢٨ - حومد (عبد الوهاب)، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، ط ١، ١٩٧٨.

٢٩- حسين (خالد)، سورية المعاصرة ١٩٦٣-١٩٩٣، دمشق، دار  
كنعان للدراسات ١٩٩٦.

٣٠- الحمد (جواد)، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على  
المسارين الفلسطيني والأردني، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،  
دار البشير للنشر والتوزيع، دراسات رقم ١٨/، ط١، ١٩٩٦.

٣١- خالد (تيسير) وسليمان (فهد)، اتفاق أوسلو في عامه الخامس،  
بيروت، دار التقدم العربي، ط١، ١٩٩٨.

٣٢- خلف (تيسير) وسطاس (عز الدين)، المسيح في الجولان، (تاريخ  
وآثار)، دمشق دار كنعان، ط١، ٢٠٠٦.

٣٣- خلف (تيسير)، آثار الجولان، جريدة الجولان، القنيطرة،  
العدد/٦٠/، ٢١ كانون الثاني، ٢٠٠٨.

٣٤- استكشاف الجولان، مغامرون وجواسيس وقساوسة ١٨٠٥-  
١٨٨٠ دمشق، دار التكوين، ط١، ٢٠٠٦.

٣٥- خولي (عميد)، الحرب العربية الأولى، سلسلة حرب تشرين/١/،  
دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، د. ت.

٣٦- خير (صفوح)، إقليم الجولان، (دراسة في الوضع الطبيعي والكيان  
البشري والبناء الاقتصادي)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد  
القومي، ١٩٧٦.

٣٧- الخير (هاني)، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية،  
دمشق، مكتبة الفيحاء، ط١، ١٩٩٤.

- ٣٨- الدباغ (صلاح مصطفى)، السيادة العربية على خليج العقبة ومضيق تيران، دراسة قانونية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧.
- ٣٩- الدجاني (أحمد صدقي)، أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الثانية لعام ١٩٩٦، مطبعة المعارف الجديدة، ط ١، ١٩٩٦.
- ٤٠- دراسات في آفاق الصراع العربي- الصهيوني، دمشق، من منشورات مكتب الثقافة والدراسات في قيادة اتحاد شبيبة الثورة، سلسلة الإعداد رقم ٥/، ١٩٧٣.
- ٤١- دمشقية (غسان)، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دمشق، دار الأهالي ط ١، ١٩٩٤.
- ٤٢- الدوري (عبد العزيز) وآخرون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج ٢، القسم الثاني، نشر الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٩.
- ٤٣- دياب (محمد زهير) وخولي (عميد)، المنعطف الكبير، سلسلة حرب تشرين /٢/ دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، شباط ١٩٧٩.
- ٤٤- الراوي (حسن)، الوضع القانوني لخليج العقبة ومضايق تيران، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧.
- ٤٥- رمزي (عبد الله)، سورية في الإستراتيجية الإسرائيلية- الأمريكية، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ط ١، ٢٠٠٣.

- ٤٦- زيادة (رضوان)، الجولان في صراع السلام، دمشق، دار الأهالي، ط١، ٢٠٠٤.
- ٤٧- سالم (لطيفة محمد)، الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤١)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠.
- ٤٨- سعيد (عبد المنعم)، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧.
- ٤٩- سلطان (علي)، تاريخ سورية ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، دمشق، دار طلاس، ط١، ١٩٨٧.
- ٥٠- السلوم (عبد الحكيم مشّوح)، درر البيان في تاريخ الجولان، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.
- ٥١- السيد (عبد الله مرعي)، الآثار في الجولان (محافظة القنيطرة)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، ط١، ٢٠٠٧.
- ٥٢- السيد حسين (عدنان)، التوسّع في الإستراتيجية الإسرائيلية، بيروت، دار النفائس ط١، ١٩٨٩.
- ٥٣- الشاعر (محمد)، حرب تشرين التحريرية من وجهتي النظر العربية والإسرائيلية، دمشق، منشورات طلائع حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة، سلسلة الثقافة الطلائعية رقم ٦/، ١٩٧٥.
- ٥٤- شدّود (ماجد)، حافظ الأسد والصراع العربي الصهيوني، دمشق، د. ن، ط٢، ١٩٩٨.



- ٥٥- الشميري (عبد الولي)، الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، الهرم، مطابع ستار برس، ط٢، ١٩٩٣.
- ٥٦- صقر (محمد) وآخرون، المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية (دراسة وتحليل)، دراسات ١٢، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ٢٠٠٠.
- ٥٧- طلاس (مصطفى)، الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني، دمشق، مطابع التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع، ١٩٧١.
- ٥٨- تاريخ الجيش العربي السوري، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، المجلد الأول، ط١، ١٩٨٤.
- ٥٩- جبهة الصمود والتصدي في مواجهة معسكر داؤود، دمشق منشورات مجلة الفكر العسكري، ط٢، ١٩٨١.
- ٦٠- عايد (خالد)، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- ٦١- عبد الجواد (جمال) ولطفي (محمد منير)، "سورية تفاوض إسرائيل"، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ٤٥/، السنة السادسة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، ١٩٩٦.
- ٦٢- عبد الخالق (جوده)، من يساعد إسرائيل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٥.
- ٦٣- عبد السلام (عادل)، جغرافية سورية الإقليمية، القسم الثاني، الوحدات الجغرافية الإقليمية، دمشق، جامعة دمشق، المطبعة التعاونية، ط١، ١٩٨٢.

- ٦٤- عبد الكريم (إبراهيم)، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.
- ٦٥- عبيد (سلامه)، الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر، بيروت، دن ط١، ١٩٧١.
- ٦٦- عبيدات (محمود)، أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦، قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٧.
- ٦٧- عنونق (مفيد)، أضواء على الصراع العربي-الإسرائيلي، بيروت، دار النضال، ط١، ١٩٩٠.
- ٦٨- العسلي (بسام)، جيش العدوان الصهيوني، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٧/، ط١، ١٩٧٩.
- ٦٩- عطايا (أمين محمود)، إستراتيجية الحروب العربية-الإسرائيلية، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٩٧.
- ٧٠- فؤاد (مدحت)، عرب مابعد العاصفة، الإسماعيلية، المكتب العربي للمعارف، ط١، ١٩٩١.
- ٧١- فخر الدين (علي)، قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى، بيروت، الركن للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٨٩.
- ٧٢- قهوجي (حبيب)، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، دمشق مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٧٨.
- ٧٣- إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، دمشق، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢.

- ٧٤- إسرائيل خنجر أمريكا، دمشق، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٨/، ط ١، ١٩٧٩.
- ٧٥- الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة، سلسلة دراسات رقم ٩/، دمشق، منشورات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨٠.
- ٧٦- العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، بيروت مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ط ١، ١٩٧٢.
- ٧٧- قويدر (هنا هاني)، دليل المواقع الأثرية في الجولان (محافظة القنيطرة)، دمشق منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، ٢٠٠٧.
- ٧٨- كيالي (عبد الوهاب)، المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط ١، ١٩٦٦.
- ٧٩- كيني (أنطون) وديب (مروان)، (إشراف)، القنيطرة (المدينة الشهيدة)، دمشق إدارة المساحة العسكرية، ١٩٧٥.
- ٨٠- كيوان (مأمون) والأسدي (عبد)، قضية الجولان (هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة)، دمشق، دار النمير، ط ١، ١٩٩٦.
- ٨١- ماضي (رياض توفيق)، سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة دراسات اجتماعية ٢/، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط ١، ١٩٩٠.
- ٨٢- مبارك (محمد عبد الله)، الجولان عربي الأرض والإنسان، القنيطرة، اتحاد الكتاب العرب، ج ١، ط ١، ١٩٩٩.

- ٨٣- متولي (محمود)، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩، القاهرة، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- ٨٤- المجذوب (محمد)، الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، دراسات إستراتيجية /٢/، بيروت، معهد الانماء العربي، ط ١، ١٩٧٨.
- ٨٥- مجلي (نظير)، الجولان ملحمة صمود، عكا، مطبعة أبو حرمون، أيار ١٩٨٢.
- ٨٦- محافظة (علي)، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٠.
- ٨٧- محافظة القنيطرة، دراسة شاملة بقلم نخبة من مثقفي المحافظة، دمشق، دار يعرب ١٩٨٧.
- ٨٨- محمد (محمد عبد القادر)، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، دراسات إستراتيجية، العدد /٢٥/، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط ١، ١٩٩٩.
- ٨٩- محمود (علي حسن)، سورية ومسيرة السلام، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ط ١، ٢٠٠٣.
- ٩٠- المدني (سليمان)، التحديات العربية لغطرسة تينياهو، دار المنارة، بيروت، ط ١ ١٩٩٨.
- ٩١- الملف العربي في القرن العشرين، بيروت، دار المنارة، د.ت ج ٩.
- ٩٢- مركز الأهرام للترجمة والنشر، ماذا بعد عاصفة الخليج، (رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط)، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢.

- ٩٣- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الجولان بين الحق السوري والأطماع الصهيونية أبو ظبي، ١٩٩٩.
- ٩٤- المصري (جورج)، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، بحوث إستراتيجية/٢/ مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط١، ١٩٩٦.
- ٩٥- المعلم (وليد)، فلسطين والسلام المسلح، دمشق، إصدار فرع الثقافة والتعليم في إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، سلسلة الثقافة العامة/١٢/، ١٩٧١.
- ٩٦- مهنا (محمد نصر الدين)، مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥ - ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية الخاصة، القاهرة، دار غريب، ١٩٧٨.
- ٩٧- موسى (شهادة)، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٠، سلسلة كتب فلسطينية، رقم /٣٣/، القاهرة، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١.
- ٩٨- الموسى (غازي)، الجولان بين الحرب والسلام، دمشق، دار الجمهورية للطباعة ط١، ١٩٩٦.
- ٩٩- الموسى (محي الدين)، الجولان على طريق التحرير، (خط الرابع من حزيران) دمشق، دار كيوان، ط١، ٢٠٠٨.
- ١٠٠- الموعد (حمد سعيد)، الأبارتيد الصهيوني، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط١، ٢٠٠١.

- ١٠١- حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٠.
- ١٠٢- أمن الممرات المائية العربية، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ط١، ١٩٩٩.
- ١٠٣- هويدي (أمين)، أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٧٥.
- ١٠٤- التحولات الإستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٧.
- ١٠٥- هيكل (محمد حسنين)، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ١٩٩٦.
- ١٠٦- الياس (رزق)، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧-٢٠٠٧، دمشق، دار البعث، ط١، ٢٠٠٧.

#### خامساً- المصادر والمراجع من الكتب الأجنبية المعرّبة:

- ١- اجاريشيف (اناتولي)، التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش، موسكو، دار التقدم ١٩٨٨.
- ٢- أندرلين (شارل)، أسرار المفاوضات الإسرائيلية- العربية ١٩١٧- ١٩٩٧، (سلام أو حروب)، ج٢، ترجمة صياح الجهميم، دمشق، دار الفاضل، ط١، ١٩٩٨، ج١.
- ٣- برافر (موشيه)، حدود "أرض إسرائيل" في الماضي والحاضر والمستقبل (الجوانب السياسية والجغرافية)، وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة: بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٩.

- ٤- بريغمان (أهرون) والطهري (جيهان)، إسرائيل والعرب (حرب الخمسين عاماً) ترجمة سالم سليمان العيسى، دمشق، دار الأوائل، ط ١، ٢٠٠٢.
- ٥- بلاك (إيان) ومورسي (بيتي)، حروب إسرائيل السرية، ترجمة عمار جولاق وعبد الرحيم الفراء، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٢.
- ٦- بيترلان (لوسيان)، الحروب والسلام في الشرق الأوسط، (حافظ الأسد والتحديات الثلاث لبنان، فلسطين، الخليج)، ترجمة محمد عرب صاصيلا، دمشق، دار طلاس للنشر، ط ٢، ١٩٩٨.
- ٧- بيرلموتر (عاموس)، العسكريون والسياسة في "إسرائيل"، سلسلة ترجمات مؤسسة الأرض، رقم ٢/، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٧٥.
- ٨- جريسون لي (بنسون)، العلاقات السعودية- الأمريكية، ترجمة سعد هجرس، القاهرة دار سينا للنشر، ط ١، ١٩٩١.
- ٩- خوري (فيليب)، سورية والانتداب الفرنسي (سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥) ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- ١٠- ديفز (جون)، السلام المراوغ، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، مطابع ألف باء- الأديب، نشر وتوزيع مكتبة أطلس، ١٩٦٨.
- ١١- راثمیل (أندرو)، الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية ١٩٤٩-١٩٦١)، ترجمة: عبد الكريم محفوض، دمشق، دار سلميه، ط ١، ١٩٩٧.

- ١٢- زاك (موشيه)، النزاع العربي- الإسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط١، ١٩٨٨.
- ١٣- سازونوف (رفايلوف)، السياسة الخارجية السورية منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينيات، ترجمة ماجد علاء الدين، دمشق، مجلة المناضل، العدد /١٥٨/، آذار ١٩٨٣.
- ١٤- سيرل (مارسيل)، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، القاهرة دار ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، ١٩٩٢.
- ١٥- سيل (باتريك)، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ترجمة: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨.
- ١٦- الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحه، دمشق، دار طلاس، ط١، ١٩٩٦.
- ١٧- الشريف (ريجينا)، الصهيونية غير اليهودية، (جذورها في التاريخ الغربي) ترجمة، أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم /٢٣/ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥.
- ١٨- شيف (زئيف)، السلام مع الأمن (المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية)، معهد واشنطن للأبحاث السياسية، ترجمة صبحي الجابي، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٥.
- ١٩- أبو صالح (ثائر)، المواقف السياسية للمواطنين العرب في الجولان، مقال في كتاب (الجولان بين الحرب والسلام)، ترجمة: أحمد أبو هدة، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ٢٠٠١.



- ٢٠- غارودي (روجيه)، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام القاهرة، دار الشروق، ط٤، ٢٠٠٢.
- ٢١- كوانت (وليام.ب)، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
- ٢٢- كير (مالكوم)، عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨-١٩٧٠)، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- ٢٣- لوتسكي (فلاديمير)، الحرب الوطنية التحررية في سورية (١٩٢٥-١٩٢٧)، ترجمة محمد دياب، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧.
- ٢٤- تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني موسكو، دار التقدم، د.ت.
- ٢٥- ماعوز (موشيه) وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، ترجمة: أحمد أبو هدة بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ٢٠٠١.
- ٢٦- ماعوز (موشيه)، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، عمان، دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٩٨.
- ٢٧- مانغوليد (بيتر)، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش دمشق، دار طلاس للترجمة والنشر، ط٢، ١٩٩٤.

- ٢٨- مصلح (محمد)، الجولان (إسرائيل وسورية والحسابات الإستراتيجية)، مقال في كتاب (الجولان في صراع السلام)، إعداد وتقديم وترجمة: رضوان زيادة، دمشق، دار الأهالي، ط١، ٢٠٠٤.
- ٢٩- الجولان (الطريق إلى الاحتلال)، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- ٣٠- المفاوضات السورية- الإسرائيلية، رؤى صهيونية وغربية، بيروت، ترجمة مركز الاستشارات والبحوث ش.م.م، ط١، ٢٠٠١.
- ٣١- ميكائيل (براء)، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة رندة بعث، دمشق دار المركز الثقافي، ط١، ٢٠٠٧.
- ٣٢- وايتلام (كيث)، اختلاق إسرائيل القديمة، (إسكات التاريخ الفلسطيني)، ترجمة: سحر الهندي، سلسلة عالم المعرفة، العدد/٢٤٩/، الكويت، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩.
- سادساً- المصادر والمراجع من الكتب الأجنبية (لغة إنكليزية):

- 1- AVI SHLAIM, THE IRON WALL, Israel and The Arab world, New York, published: W.W.Norton and company, First Edition, 2000.
- 2- Crisis Group, The Israeli-Syrian Negotiations, Middle East Report, No \63\, 10\April, 2007, Internet, www. Crisis Group. Org.
- 3- David Ben Gurion, Israel: (A personal History), New York, Funk and Wagnalls, 1977.
- 4- Helena Cobban, Syria and the peace, A Good Chance Missed, Carlisle, a. Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1997.

- 5- Horace Mayer Kallen, Zionism and world politics, London, 1921.
- 6- Itamar Rabinovitch, The Brink of peace, The Israeli – Syrian Negotiations, Princeton, N.J Princeton University, press, 1998.
- 7- Kanowsky, E, The Economic Impact of the Six-Day War, London, 1970.
- 8- Michael Bercher, Decisions in Israeli Foreign policy, London, 1974.
- 9- MOSHE MA' OZ and AVNER YANIV, SYRIA UNDER ASSAD, Croom Helm, London, The Gustav Heinemann Institute of Middle Eastern studies, University of Haifa, 1986 .
- 10- Novosti Press Agency publishing House, THE USSR AND THE MIDDLE EAST, problems of peace and security, (Documents and other materials), Moscow, 1972.
- 11- Report on AL-Kunaiterah province of The Israeli practice against Human Rights in The Syrian occupied Golan for 2003.
- 12- Rita Freed, The War in The Mideast, June, 1967, New York, Labor Donated, second printing, December, 1967.
- 13- SIMON DUNSTAN, The Yom Kippur war 1973, The Golan Heights, publishing osprey, first published in Great Britain, 2003.
- 14- THE GOLAN JOURNAL, 25 YEARS SPECIAL EDITION, The Quest For peace, UNDOF, 2001.
- 15- Trends of Soviet Influence around the World from 1945 to 1980, Center for defense Information, Washington, D.C, January, 1980.

## سابعاً- بعض الموسوعات والمعاجم والمؤتمرات:

- ١- أطلس الحروب العربية- الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٧٣، دار نوبليس، بيروت، ط ٢٠٠٢.
- ٢- ابن منظور، معجم لسان العرب، ج ١٣، القاهرة، مطابع كوستا تسوماس، د.ت.
- ٣- دانيال (جان جورج)، مؤتمر مدريد، سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، (دراسة وثائقية)، ج ٢، بيروت، دار نوبليس، ٢٠٠٢، ج ١.
- ٤- الزركلي (خير الدين)، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين)، بيروت، ٨ أجزاء، دار العلم للملايين، ط ١٤، ١٩٩٩ ج ٦.
- ٥- طوق (جوزيف الخوري)، الاتفاقات العربية الإسرائيلية من مدريد إلى شرم الشيخ المفاوضات السورية- الإسرائيلية، بيروت، دار نوبليس، ط ٢، ٢٠٠٢.
- ٦- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ٧ أجزاء، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، د.ت.
- ٧- مجموعة مؤلفين، موسوعة حرب الخليج، جزءان، بيروت، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٤، ج ٢.
- ٨- المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق العربي، ط ٣٣، ١٩٩٢.
- ٩- الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط ١، ١٩٨٤.
- ١٠- الندوة الدولية (تاريخ الجولان وآثاره ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، دمشق، وزارة الثقافة المديرية العامة للآثار والمتاحف، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩.

## ثامناً - بعض الصحف والمجلات:

- ١- إبراهيم (إبراهيم محمد)، مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣) - (١٩٥٨)، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، نشر: مجلة تاريخ المصريين، العدد/١٢٧/، ١٩٩٨.
- ٢- أبو حمدان (تيسير)، الجولان بين الحق والباطل، صحيفة الرأي، عمان ١٩٩٣/١١/٥.
- ٣- أبو فخر (صقر)، الجولان، شهادات نازحين عن أيام الحرب والحاضر، مجلة الدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد/٤٢/، ربيع ٢٠٠٠.
- ٤- الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة بحق الجولان وأهله منذ احتلاله عام ١٩٦٧ صحيفة الوطن السورية، دمشق، العدد/٣٢١/، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٦.
- ٥- البياتي (عدنان هزاع)، أطماع إسرائيل في المياه العربية، مجلة الفكر السياسي العدد/١٧/، السنة الخامسة، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢.
- ٦- التميمي (عبد المالك خلف)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد/٧١/ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣.
- ٧- الجولان (صرخة حنين)، الاتحاد الوطني لطلبة سورية، فرع جامعة دمشق، طلبة الجولان العربي السوري المحتل، د.ت.
- ٨- الحاج علي (مصطفى)، التطورات والنتائج المحتملة للمفاوضات السورية- الإسرائيلية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد/١١/، عمان، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠.

- ٩- حوران (حامد)، الجولان في الإستراتيجية الإسرائيلية (أمنياً وعسكرياً)، صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد /٥٧/، الصادر بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٧.
- ١٠- خليف (بشار)، الآثار السورية في الجولان المحتل بين الانتهاكات الإسرائيلية والقانون الدولي، مجلة الجولان الثقافي، دمشق، إصدار: جريدة الجولان، العدد /٣/ صيف ٢٠٠٧.
- ١١- درويش (عيسى)، جمال عبد الناصر والتضامن العربي، مجلة الفكر السياسي العددان /٩-١٠/، دمشق، إصدار اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠.
- ١٢- الدسوقي (أبو بكر)، الانسحاب الإسرائيلي من الجولان (خبرة سيناء)، مجلة السياسة الدولية، العدد /١٣٨/، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر، تشرين الأول ١٩٩٩.
- ١٣- الزعبي (عمران)، الجولان، (الضم والبطلان)، صحيفة تشرين السورية، دمشق العدد /١٠٧٢٢/، الصادر بتاريخ ١٣/٢/٢٠١٠.
- ١٤- سطاس (عز الدين)، الجولان في المخططات الصهيونية، مجلة الأرض، العدد الخامس، دمشق، أيار ١٩٨٨.
- ١٥- الآثار في الجولان والانتهاكات "الإسرائيلية" لها، مجلة الفكر السياسي، العددان ٩-١٠، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠.
- ١٦- مدخل إلى اقتصاد الجولان، صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد /٥١/، الصادر بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧.
- ١٧- الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، صحيفة الجولان القنيطرة، العدد /٦٠/، الصادر بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٨.
- ١٨- الأطماع الصهيونية في الجولان من النظرية إلى التطبيق صحيفة الجولان، القنيطرة، العدد /٦٠/، الصادر بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٨.

١٩- السيد عبد الوهاب (أيمن)، المسار السوري - الإسرائيلي واختلاف الأولويات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٨)، القاهرة، إصدار مؤسسة الأهرام، تشرين الأول ١٩٩٤.

٢٠- صحيفة البعث السورية، دمشق، الأعداد:

العدد /١٢٧٩/، الصادر بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦٧.

العدد /١٢٨٥/، الصادر بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٧.

العدد /٣٢٤٦/، الصادر بتاريخ ٧/١٠/١٩٧٣.

العدد /٣٢٦٠/، الصادر بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٣.

العدد /٣٢٦٤/، الصادر بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٣.

العدد /٥٤٠٧/، الصادر بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٠.

العدد /٨٦٧٠/، الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩١.

العدد /٨٦٧٢/، الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩١.

العدد /١١١٦٢/، الصادر بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٠.

العدد /١٢٤٩٩/، الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٤.

٢١- صحيفة الثورة السورية، دمشق، العدد /١٣٧٥٨/، الصادر بتاريخ

١٠/١١/٢٠٠٨.

العدد /١٤٠٠٦/، الصادر بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٩.

٢٢- صحيفة الجولان، دمشق، العدد /٤٢/، الصادر بتاريخ

٢٧/٨/٢٠٠٧.

٢٣- صحيفة الوطن السورية، دمشق، العدد /١٥٠/، الصادر بتاريخ

٦/٦/٢٠٠٧.

- ٢٤- صقر (حسين)، استبدال الأسماء لايمحو التاريخ، جريدة الثورة، دمشق، العدد /١٣٤٨٤/، الصادر بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٧.
- ٢٥- طلاس (مصطفى)، قصة حرب تشرين التحريرية، مجلة الفكر العسكري، العدد /٤/ دمشق، إصدار كلية القيادة والأركان في الجيش العربي السوري، كانون الأول ١٩٧٥.
- ٢٦- الصراع على قمة جبل الشيخ في حرب الاستنزاف، مجلة الفكر العسكري، العدد /٣/، دمشق، إصدار كلية القيادة والأركان في الجيش العربي السوري، تشرين الأول، ١٩٧٧.
- ٢٧- عبد الفتاح (بشير)، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية والدور الإقليمي لمصر مجلة السياسة الدولية، العدد /١٣٨/، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر، تشرين الأول ١٩٩٩.
- ٢٨- عبد الكريم (إبراهيم)، الكنيست و"قانون الجولان"، (دراسة في العملية التشريعية وحالة تطبيقية)، مجلة الأرض، دمشق، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٧.
- ٢٩- الجولان منطقة عربية سورية راسخة الانتماء والهوية، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد /٧/، تموز ٢٠٠٦.
- ٣٠- الجولان عبر التاريخ، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد /٨/ آب / ٢٠٠٦.
- ٣١- صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، مجلة الأرض دمشق، مؤسسة الأرض، العدد /١١/، تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- ٣٢- الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض، العدد /١٢/، كانون الأول ٢٠٠٦.



- ٣٣- عبيد (أسد)، سلام مشحون بالوميض النووي، مجلة الفكر السياسي، العددان ٩-١٠، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠.
- ٣٤- العجيزي (عبد العزيز)، التطور المرحلي لمفاوضات السلام والانسحاب الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٦، القاهرة، إصدار مؤسسة الأهرام نيسان ١٩٧٤.
- ٣٥- عرسان (علي عقلة)، اتفاق أوسلو بعد خمس سنوات، مجلة الفكر السياسي العدد ٣، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨.
- ٣٦- سورية (القضية القومية ومسار البعث)، مجلة الفكر السياسي دمشق، العدد ٨، شتاء ٢٠٠٠.
- ٣٧- العسلي (بسام)، الجيش الإسرائيلي واختراق المواقع الدفاعية المحصنة، مجلة الفكر العسكري، العددان (٢-٣)، دمشق، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري ١٩٧٩.
- ٣٨- عمورة (رحاب)، قصة انتفاضة أهلنا في الجولان، صحيفة الجولان، القنيطرة العدد ١٦، الصادر بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٧.
- ٣٩- فرزات (محمد حرب)، الصراع العربي- الصهيوني في قرن، مجلة المعرفة العددان (٣٢٤-٣٢٥)، دمشق، إصدار وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٠.
- ٤٠- الكيلاني (هيثم)، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي، دمشق، منشورات مجلة الفكر العسكري، مطابع الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ط ١، ١٩٨١.
- ٤١- محارب (عبد الحفيظ)، ضم الجولان تحت ظلال سياسة الردع الإسرائيلية، مجلة الفكر الإستراتيجي، العدد ٤، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

- ٤٢- مخيم (سامر) وحجازي (خالد)، أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد/٢٠٩، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦.
- ٤٣- مرعي (تيسير) وحلبي (أسامة)، الحياة تحت الاحتلال، مرتفعات الجولان، نشر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد/١٣، شتاء ١٩٩٣.
- ٤٤- مشاركة (زهير)، في الذكرى العشرين لثورة آذار، مجلة المناضل، العدد/١٥٨/ مكتب الدعاية والإعلام والنشر في القيادة القومية، دمشق، آذار ١٩٨٣.
- ٤٥- مصطفى (ناديا)، أوروبا الغربية وأمن الخليج ١٩٨٠-١٩٨٧، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، القاهرة، السنة السابعة، العدد/٢٨، نيسان، ١٩٨٩.
- ٤٦- موسى (وجيه)، الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الجولان، مجلة الجولان الثقافي، العدد/٣، القنيطرة، إصدار جريدة الجولان، ٢٠٠٧.
- ٤٧- الموعد (حمد سعيد)، دور إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية بعد حرب الخليج، مجلة معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، العدد/٦٧، شتاء ٢٠٠١.
- ٤٨- المسيري (عبد الوهاب محمد)، الإيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة العدد/٦٠، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢.
- ٤٩- النفوري (أمين)، الجيش السوري في فلسطين عام ١٩٤٨، مجلة الفكر العسكري العددان (٢-٣)، دمشق، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، ١٩٧٩.
- ٥٠- هندي (إحسان)، انتهاكات "إسرائيل" لقواعد قانون الحرب في المناطق العربية المحتلة، مجلة الفكر العسكري، العدد/٦، دمشق، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، كانون الأول، ١٩٩٢.

٥١- وقائع المؤتمر الصحفي بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأمريكي  
بيل كلينتون في دمشق، صحيفة البعث السورية، العدد /٩٥٦٧/  
الصادر بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٩٤.

### تاسعاً- بعض المواقع الإلكترونية:

1- www.Kotob Arabia.com	٢٠٠٩ / ٣ / ٣
2 - www. Aljazeera. net	٢٠٠٩ / ٢ / ٢٣
3 - www.moqatel.com	٢٠٠٨ / ١٠ / ٢٨
4 - www. Jawlan. org	٢٠٠٦ / ١٠ / ١٣
5 - www.rtoosh. Com	٢٠٠٧ / ٩ / ١٧
6 - www.golantimes. Com	٢٠٠٥ / ٩ / ٢٤
7 - www.golan.com	٢٠٠٧ / ٣ / ١٥
8 - www.jawlan.org	٢٠٠٨ / ٧ / ١٠
9 - www.damascus- online.com	٢٠٠٩ / ٧ / ٣٠
10 - www. Wikipedia. org	٢٠٠٩ / ٥ / ٢١
11 - www.palestine history.com	٢٠١٠ / ٢ / ١٧
12 - www.UNDOF.org. sy	٢٠٠٩ / ٥ / ١٨
13 - WWW. EL-SADAT- Documents. Com	٢٠٠٨ / ١١ / ١٦



# فهرس

الصفحة

المقدّمة ..... ٧

## الفصل الأول

موجز حول الأهمية التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية

والتطور التاريخي للجولان السوري حتى عام ١٩٦٧ ..... ٢٧

أولاً- موجز أهمية الجولان السوري ..... ٢٩

١- موجز حول الأهمية التاريخية والحضارية ..... ٢٩

٢- موجز حول الأهمية الجغرافية ..... ٢٩

٣- موجز حول الأهمية الإستراتيجية - العسكرية ..... ٣٣

٤- موجز حول الأهمية الاقتصادية - الاجتماعية ..... ٣٧

ثانياً- موجز حول الأطماع الاستعمارية والصهيونية في الجولان السوري منذ

مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الفرنسي لسورية عام ١٩٢٠ ..... ٤٥

١- الجولان في المخططات الصهيونية ١٨٣٨ - ١٩٠١ ..... ٤٥

٢- أثر الأطماع الصهيونية في الجولان على السياسة الاستعمارية

(البريطانية-الفرنسية) في العقدين الأولين من القرن العشرين ..... ٥١

- ٣- التنافس الاستعماري البريطاني- الفرنسي حول الجولان وموقف  
الحركة الصهيونية منه حتى الاحتلال الفرنسي لسورية عام ١٩٢٠ : ..... ٦٣
- ثالثاً- موجز عن الجولان والاحتلال الفرنسي لسورية حتى الاستقلال  
(١٩٢٠-١٩٤٦) ..... ٧١
- ١- سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه سورية ، ودور سكان الجولان ..... ٧١
- ٢- المقاومة الوطنية خلال الاحتلال الفرنسي وأبرز الثورات ..... ٧٣
- ٣- أثر ثورات الجولان على السياسة الفرنسية تجاه سورية ..... ٧٩
- ٤- المحاولات الصهيونية للاستيلاء على أراضي الجولان ومصادر  
مياحه خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي ..... ٨١
- رابعاً- موجز عن الجولان منذ استقلال سورية حتى حرب حزيران  
(١٩٤٦-١٩٦٧) ..... ٨٧
- ١- سورية من الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى حرب ١٩٤٨ : ..... ٨٧
- ٢- حرب عام ١٩٤٨ وإعلان قيام الكيان الصهيوني : ..... ٨٩
- أ- الحرب وردود الفعل العربية : ..... ٩٠
- ب- الجبهة السورية - " الإسرائيلية " : ..... ٩٥
- ج- الهدنة السورية - " الإسرائيلية " عام ١٩٤٩ : ..... ٩٩
- ٣- انعكاسات الاحتلال الصهيوني لفلسطين على الوضع الداخلي في سورية ... ١٠٣
- ٤- الجبهة السورية والاعتداءات الصهيونية على الجولان حتى عام ١٩٦٧ ..... ١٠٦
- خامساً- موجز عن واقع الجولان السوري اقتصادياً وإدارياً وسكانياً  
قبل عام ١٩٦٧ ..... ١٢١

- ١- موجز عن واقع الجولان إدارياً ..... ١٢١
- ٢- موجز عن واقع الجولان سكانياً ..... ١٢١
- ٣- موجز عن واقع الجولان اقتصادياً ..... ١٢٦

## الفصل الثاني

- العدوان "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ واحتلال الجولان ..... ١٣٥
- أولاً- أسباب اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧ ..... ١٣٧
- ١- الأسباب غير المباشرة ..... ١٣٧
  - ٢- الأسباب المباشرة ..... ١٤٩
- ثانياً- أحداث الحرب ومجرياتها: ..... ١٥٢
- ١- الهجوم الجوي "الإسرائيلي" ..... ١٥٣
  - ٢- العمليات على الجبهة المصرية ..... ١٥٥
  - ٣- العمليات على الجبهة الأردنية ..... ١٥٨
  - ٤- العمليات على الجبهة السورية واحتلال الجولان ..... ١٥٩
  - ٥- أسباب الهزيمة في الحرب ..... ١٦٤
- ثالثاً- نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ وأبرز انعكاساتها على الصعيدين
- العربي و"الإسرائيلي" ..... ١٦٦
- ١- نتائج الحرب على الصعيد العربي (دول المواجهة) ..... ١٦٦
  - آ- نتائج الحرب على الصعيدين (المصري والأردني) ..... ١٦٨
  - ب- نتائج الحرب على الصعيد السوري (احتلال الجولان) ..... ١٦٩

- ٢- نتائج الحرب على الصعيد "الإسرائيلي" ١٧٠.....
- ٣- حرب الاستنزاف العربية على الجبهتين المصرية والسورية ١٧٥.....
- رابعاً- أبرز المواقف الدولية من حرب حزيران ١٩٦٧ ١٨٠.....
- ١- موقف مجلس الأمن الدولي ١٨٠.....
- ٢- مواقف أهم دول المعسكر الاشتراكي ١٨١.....
- ٣- مواقف أهم دول المعسكر الرأسمالي ١٨٣.....

### الفصل الثالث

#### الجولان منذ الاحتلال "الإسرائيلي" حتى اندلاع

- حرب تشرين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ١٨٩ ..... ١٨٩
- أولاً- أوضاع الجولان بعد الاحتلال "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ ١٩١.....
- ١- أثر حرب عام ١٩٦٧ على أبناء الجولان ١٩١.....
- ٢- أوضاع النازحين من أبناء الجولان في وطنهم سورية ١٩٥.....
- ٣- المقاومة الوطنية في الجولان ضد الاحتلال "الإسرائيلي" بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ٢٠٠.....
- ٤- سياسة القمع "الإسرائيلية" ضد الحركة الوطنية في الجولان ٢٠٥.....
- ٥- أوضاع الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان في السجون "الإسرائيلية" ٢٠٧.....
- ثانياً- السياسة "الإسرائيلية" في الجولان ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣
- (المحاولات "الإسرائيلية" لتهويد الجولان): ٢١٣.....
- ١- التغييرات القانونية التي أحدثتها سلطات الاحتلال ٢١٣.....
- ٢- التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان وأهدافها ٢١٥.....



- ٣- موقف القانون الدولي من التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان ..... ٢٢٥
- ٤- الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ..... ٢٢٨
- ٥- سياسة "إسرائيل" في المجال الاقتصادي (الاستيلاء على الأراضي والمياه) .. ٢٤٢
- ثالثاً- السياسة السورية تجاه قضية الجولان ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ..... ٢٤٨

## الفصل الرابع

### حرب تشرين عام ١٩٧٣ وتداعياتها محلياً وعربياً

- ٢٥٧..... ١٩٧٤ عام تحرير القنيطرة عام ١٩٧٤ ..... ٢٥٧
- أولاً- أسباب حرب تشرين عام ١٩٧٣ ..... ٢٥٩
- ١- الأسباب غير المباشرة..... ٢٥٩
- ٢- الأسباب المباشرة..... ٢٦٤
- ثانياً- الاستعداد المصري - السوري لشنّ حرب ١٩٧٣ وتوجيه الضربة الاستباقية ... ٢٦٦
- ١- أحداث الحرب ومجرياتها على الجبهتين المصرية والسورية ..... ٢٧٠
- ٢- التدخل الدولي والتوصّل إلى قرار وقف إطلاق النار ..... ٢٨٣
- ثالثاً- نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ على الصعيد المحلية والعربية الدولية ..... ٢٨٨
- ١- نتائج الحرب على الصعيد المحلي السوري ومنه الجولان ..... ٢٨٨
- ٢- حرب الاستنزاف في الجولان ١٩٧٤ ..... ٢٩٠
- ٣- نتائج الحرب على الصعيد العربي ..... ٢٩٢
- ٤- نتائج الحرب على الصعيد "الإسرائيلي" ..... ٢٩٤
- ٥- تداعيات الحرب على الصعيد الدولي ..... ٢٩٧

- ٦- مؤتمر جنيف الأول للسلام عام ١٩٧٣ واتفاقية فصل القوات  
المصرية - "الإسرائيلية" ..... ٣٠٠
- ٧- اتفاقية فصل القوات السورية - "الإسرائيلية" عام ١٩٧٤ ..... ٣٠٣
- ٨- الانسحاب من مدينة القنيطرة وتدميرها عام ١٩٧٤ ..... ٣٠٦

## الفصل الخامس

- أهم معطيات الأوضاع العامة في الجولان من الانسحاب  
من القنيطرة حتى مؤتمر مدريد (١٩٧٤ - ١٩٩١) ..... ٣١١
- أولاً- السياسة "الإسرائيلية" في الجولان بعد الانسحاب من مدينة القنيطرة: ..... ٣١٣
- ١- الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان منذ الانسحاب من القنيطرة  
١٩٧٤ حتى قرار الضم ١٩٨١ ..... ٣١٣
- ٢- سياسة القمع "الإسرائيلية" تجاه المواطنين السوريين في الجولان منذ  
الانسحاب من القنيطرة عام ١٩٧٤ حتى قرار الضم ١٩٨١ : .... ٣٢٣
- ثانياً- أهم معطيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجولان في ظل  
الاحتلال "الإسرائيلي" حتى قرار الضم ١٩٨١ ..... ٣٢٧
- ١- أهم معطيات الأوضاع الاقتصادية ..... ٣٢٧
- ٢- أهم معطيات الأوضاع الاجتماعية ..... ٣٣٥
- آ- العمل والأوضاع المعيشية ..... ٣٣٥
- ب- الأوضاع الصحية ..... ٣٣٩
- ج- بنية الأسرة ..... ٣٤٣

- د- الأوضاع التعليمية والثقافية ..... ٣٤٧
- هـ- الأوضاع الخدمية (البناء والتنظيم العمراني) ..... ٣٥٥
- ثالثاً- الإجراءات "الإسرائيلية" غير القانونية في الجولان (محاولات التهويد) ..... ٣٦٢
- ١- محاولة فرض الجنسية "الإسرائيلية" على مواطني الجولان عام ١٩٧٨ ورفضهم لها ..... ٣٦٣
- ٢- قرار ضم الجولان في ١٤/١٢/١٩٨١ ..... ٣٧٠
- رابعاً- موقف مواطني الجولان من قرار الضم "الإسرائيلي" ومعركة الهوية ١٩٨٢: ..... ٣٧٦
- ١- مقاومة سكان الجولان لقرار الضم "الإسرائيلي" حتى الإضراب المفتوح في ١٤/٢/١٩٨٢ ..... ٣٧٦
- ٢- الإضراب العام المفتوح في ١٤/٢/١٩٨٢ ..... ٣٧٩
- ٣- معركة الهوية في ٣/٤/١٩٨٢ ..... ٣٨٨

## الفصل السادس

- الجولان في السياسة الإستراتيجية السورية من مؤتمر مدريد حتى وفاة الرئيس حافظ الأسد (١٩٩١-٢٠٠٠) ..... ٤١٣
- أولاً- التوجه نحو بناء توازن إستراتيجي مع "إسرائيل" ..... ٤١٥
- ثانياً- سياسة التسوية في مسار الصراع "الإسرائيلي" - العربي ..... ٤٢٧
- ١- المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت إلى انعقاد مؤتمر السلام في مدريد .. ٤٢٨
- ٢- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ..... ٤٣٥
- ٣- مفاوضات التسوية السلمية على المسارين الفلسطيني والأردني مع "إسرائيل" ..... ٤٤٢

- ثالثاً- الجولان في مفاوضات التسوية السورية - "الإسرائيلية"  
١٩٩١-٢٠٠٠ في إطار مؤتمر مدريد : ..... ٤٤٨
- ١- الموقف السوري من تسوية السلام ..... ٤٤٨
- ٢- الرؤية "الإسرائيلية" للسلام ..... ٤٥١
- ٣- مفهوم خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ..... ٤٥٥
- رابعاً- محاولات التفاوض السورية- " الإسرائيلية " في إطار مؤتمر مدريد ... ٤٦١
- ١ - المفاوضات مع حكومة إسحاق شامير في (١٩٩١-١٩٩٢) ..... ٤٦٤
- ٢ - المفاوضات مع حكومة إسحاق رابين (١٩٩٢-١٩٩٥) ..... ٤٦٧
- ٣- الالتزام "الإسرائيلي" بالانسحاب الكامل من الجولان (وديعة رابين) ... ٤٦٩
- ٤ - فشل المفاوضات خلال حكم شيمون بيريز (١٩٩٥-١٩٩٦) ..... ٤٧٦
- ٥ - تجميد المفاوضات في عهد حكومة بنيامين نتياهو (١٩٩٦-١٩٩٩) ... ٤٧٩
- ٦ - توقف المفاوضات إثر وصول إيهود باراك إلى رئاسة الحكومة  
"الإسرائيلية" عام ١٩٩٩ ..... ٤٨٢
- ٧ - قمة جنيف بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأمريكي بيل  
كلينتون عام ٢٠٠٠ ..... ٤٨٥
- الخاتمة : النتائج العامة للبحث ..... ٤٩٣
- ملاحق البحث ..... ٥٠٣
- أولاً: الخرائط التوضيحية ..... ٥٠٣
- ثانياً: الجداول التوضيحية ..... ٥١٩
- ثالثاً: مختارات من أهم وثائق البحث ..... ٥٣٥
- رابعاً: مصادر ومراجع البحث ..... ٥٩٧

نسأل الله أن نكون قد أوفينا الأمانة التي أوكلت إلينا من الشهيد.

« لروحه السلام ولوطننا البقاء »

أصدقاء الدكتور

نضال نصر الكاج



## نضال نصر الكاج

- ولد الشهيد نضال نصر الكاج في محافظة اللاذقية.
- حصل على الإجازة الجامعية من كلية الآداب - جامعة تشرين.
  - نال شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة دمشق.
  - نال شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة دمشق.
  - عمل مدرساً لمادة التاريخ في ثانويات مدينة اللاذقية.
  - التحق بالخدمة الإلزامية في تاريخ ٢٠١٢/٥/٣٠. ونال شرف الشهادة دفاعاً عن الوطن في كلية المشاة في حلب في تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨.

۲۰۲۲م